جامعة بغداد
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

البحث النحوي
عند الحافظ ابن حجر العسقلاني
في
فتح الباري بشرح البخاري

رسالة تقدم بها

علاء الدين هاشم محرب الخفاجي

إلى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد

شعبان ١٤١٢هـ — شباط ١٩٩٢م

عبد الأمير الورد

جامعة بغداد
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

البحث النحوي
عند الحافظ ابن حجر العسقلاني
في
فتح الباري بشرح البخاري

رسالة تقدم بها

علاء الدين هاشم مخرب الخفاجي

إلى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد

شعبان ١٤١٣ هـ — شباط ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أشهد أن اعداد هذه الرسالة قد تمّ تحت إشرافي في كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها ـ النحو .

التوقيع

الاسم : الاستاذ الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد

المشرف

التاريخ / / ١٩٩٣

بناء على التوصيات المتوفرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم

رئيس لجنة الدراسات العليا

رئيس قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة "البحث النحوي عند الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري بشرح البخاري" . وقد ناقشنا الطالب علاء الدين هاشم مخرب الخفاجي في محتواها ، ونعتقد أنها جديرة بالقبول بدرجة ( ) لنيل شهادة الدكتوراه في النحو العربي

التوقيع :
الاسم : الاستاذ الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد
(المشرف)
التاريخ

التوقيع :
الاسم : الاستاذ الدكتور
رئيس لجنة المناقشة
التاريخ

التوقيع :
الاسم : الاستاذ الدكتور

التوقيع :
الاسم : الاستاذ الدكتور

التوقيع
الاسم الاستاذ الدكتور

التوقيع :
الاسم : الاستاذ الدكتور

صدر من قبل مجلس كلية الآداب ـ جامعة بغداد

التوقيع
الاسم : الاستاذ الدكتور نوري حمودي القيسي
عميد كلية الآداب ـ جامعة بغداد
التاريخ / / ١٩٩٣

الإهداء

إلى مَنْ جَعَلَها اللَّهُ مِنْ نَفْسِهِ

وَأَوْدَعَها مَوَدَّةً وَرَحْمَةً

إلى زَوجَتِي أُمِّ أَحْمَدَ

أُهْدِي هَذَا

محتوى البحث

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة البحث	أ ـ ج
الباب الأوّل :	١ ـ ١٥١
الحديث الشّريف والدّرس النّحويّ عند الحافظ ابن حجر	
الفصل الأول	١ ـ ٤٧
حياته ، وثقافته ، وشعره	
اسمه ، وكنيته ، ولقبه	١ ـ ٢
نسبه وشهرته	٢ ـ ٤
نشأته وحياته	٤ ـ ٦
١ ـ ولادته . ٢ ـ أسرته .	
طلبه العلم	٦ ـ ٩
شيوخه ، وتلامذته	١٠ ـ ١٣
الوظائف التي تقلدها	١٣ ـ ١٦
١ ـ الإملاء	١٣
٢ ـ التّدريس ...	١٤
٣ ـ الافتاء	١٤
٤ ـ القضاء	١٤
٥ ـ الإمامة والخطابة والوعظ	١٤
٦ ـ وظائف أخر	١٥
مصنفات الحافظ ابن حجر	١٦ ـ ٤١
شعره	٤١ ـ ٤٦
مرضه ، ووفاته	٤٦ ـ ٤٧

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحـة
الفصل الثّانـي	٤٨ ـ ٨٩
مادة الحديث في دراسة النّحـو .	
أولاً : مانعو الاستشهاد وأدلتهـم	٤٨ ـ ٥٣
ثانياً : مجوزو الاستشهاد وأدلتهـم	٥٣ ـ ٥٤
ثالثاً : المتوسطون بين المانعين والمجوزين	٥٤ ـ ٥٥
ـ موقف النّحاة الأولين مِن الاستشهاد بالحديث	٥٥ ـ ٥٨
ـ الرواية بَيْنَ النّحاة والمحدِّثيـنَ	٥٨ ـ ٦٣
ـ موقف ابن حجر من الاستشهاد بالحديث	٦٣ ـ ٦٧
أولاً : إجازته الاستشهاد بالحديث	٦٣ ـ ٦٥
ثانياً : منعه الاستشهاد بالحديث	٦٥ ـ ٦٧
ـ مادة الحديث في إقامة القاعدة النّحويّة	٦٧ ـ ٨٩
أولاً : اعتماد الحديث في استنباط القاعدة النّحويّة	٦٨ ـ ٧٩
١ـ طريقة النّحاة البصريّينَ في الاستنباط ..	٦٩ ـ ٧٣
٢ـ طريقة النّحاة الكوفيّينَ في الاستنباط	٧٣ ـ ٧٥
٣ـ طريقة النّحاة المتأخرين في الاستنباط	٧٥ ـ ٧٧
ـ طريقة الحافظ ابن حجر في الاستنباط	٧٧ ـ ٧٩
ثانياً : اعتماد الحديث في تقوية القاعدة النّحويّة ، أو تدعيمها	٧٩ ـ ٨١
ـ طريقة الحافظ ابن حجر في تقوية القاعدة النّحويّة بالحديث	٨١ ـ ٨٢
ثالثاً : التّأويل في الحديث للتّوصل إلى القاعدة النّحويـّـة	٨٢ ـ ٨٩
الفصل الثالث :	٩٠ ـ ١٥١
الحافظ ابن حجر والدّراسة النّحويـّـة	
١ـ المصطلح النّحويّ عند الحافظ ابن حجر	٩٠ ـ ٩٧
١ـ الكلمـــة	٩١
٢ـ القـــول	٩٢
٣ـ الزّعـــم	٩٢

الموضوع	رقم الصفحة
٤ـ الاستثناء والتَّعليق	٩٣
٥ـ الفاء الفصيحة	٩٣
٦ـ الاسم المجرى	٩٤
٧ـ الصِّلة	٩٤
٨ـ الألف والنَّصب	٩٥
٩ـ الثّقل والخفة ...	٩٦
ـ بعض مصطلحات الحديث	٩٧
٢ـ موقفه من السَّماع والقياس .	٩٨ـ١١٣
أ ـ موقفه من السَّماع	٩٨ـ١٠٥
ب ـ موقفه من القياس	١٠٥ـ١١٣
٣ـ موقفه من الخلاف النَّحويّ	١١٣ـ١١٩
١ـ مسائل خلافيَّة في الاسم	١١٣ـ١١٦
٢ـ مسائل خلافيَّة في الفعل	١١٦ـ١١٧
٣ـ مسائل خلافيَّة في الحرف	١١٧ـ١١٩
٤ـ موقفه من الشّاهد النَّحويّ	١١٩ـ١٢٨
١ـ القرآن الكريم وقراءاته	١١٩ـ١٢٢
٢ـ موقفه مِنْ كلام العرب .	١٢٢ـ ١٢٨
أ ـ موقفه مِن الشَّاهد الشّعريّ	١٢٢ـ١٢٥
ب ـ موقفه مِنْ أقوال العرب ، وأمثالها	١٢٥ـ ١٢٨
٥ ـ موقفه من الآراء النّحويّة	١٢٨ـ١٥١
١ـ تأييده الآراء النَّحويَّة	١٢٨ـ١٣٨
أ ـ قبوله الرَّأي	١٢٨ ـ١٣٠
ب ـ تأييده الرَّأي	١٣٠ـ١٣٢
ج ـ تأييده بالتَّرجيح بَيْنَ الآراء	١٣٢ـ١٣٨

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحـة
٢ـ معارضته الآراء النّحويّـة	١٣٨ـ١٥١
أ ـ تصويبه الرأي	١٣٨ـ١٤١
ب ـ تعقّبه الآراء النّحويّة	١٤١ـ١٤٤
ج ـ استدراكه على الآراء النّحويّـة	١٤٤ـ١٤٧
د ـ رفضه الآراء النّحويّة	١٤٧ـ١٥١
الباب الثاني :	١٥٢
جوانب البحث النّحويّ عند الحافظ ابن حجـر	
الفصل الأول :	١٥٢ـ ١٩٨
دراسته المفردة النّحويـّـة	
أولاً : العامل النحوي عند الحافظ ابن حجر	١٥٢ـ١٥٦
ثانيا : دراسته المفردة النّحويّـة	١٥٧ـ١٥٨
١ـ الاسـم	١٥٧ـ ١٧٤
أ ـ تحديده المراد مِن اللّفـظ	١٥٧
ب ـ معنى التّنويـن	١٥٧ـ١٥٨
ج ـ إعراب الأسماء السّتة على لغة	١٥٨
د ـ إعراب المثنى على لغـة	١٥٩
هـ ـ إعراب جمع المذكر السّالم بالحركات	١٥٩
و ـ إعراب الملحق بجمع المذكر السّالم واللّغات فيه	١٥٩ـ١٦٠
ز ـ إعراب الاسم الممنوع من الصّـرف	١٦١ـ١٦٣
الاسم المبنـــي	١٦٣ـ١٦٤
١ـ أسماء الأفعال	١٦٤ـ١٦٨
أ ـ هَلُمَّ	١٦٤
ب ـ هَيْهَاتَ	١٦٥
ج ـ هَيْـتَ ..	١٦٥ـ١٦٦
د ـ قَـطِ	١٦٦
هـ ـ إيْها ، وإيْـه	١٦٦ـ١٦٧
و ـ مَـهْ	١٦٧

الموضوع	رقم الصفحة
ز ـ مَهْيَمْ	١٦٧ ـ ١٦٨
٢ـ أَسماء الأَصوات :	١٦٨ـ١٦٩
٣ـ الكنايات	١٧٠
٤ـ الظّروف	١٧٠ـ١٧٤
ـ دراسة الحافظ ابن حجر المعنويّة للفعل	١٧٤ـ١٨٣
أولاً : الصّيغة الفعليّة والزّمن	١٧٥
أ ـ الفعل الماضي ودلالة الزّمن	١٧٥ـ١٧٦
ب ـ الأَفعال النّاقصة والزّمن	١٧٦ـ١٧٨
ج ـ الفعل المضارع والزّمن	١٧٨ـ١٧٩
ثانياً : الصّيغة الفعليّة والمعنى	١٧٩ـ١٨٠
أ ـ استعمال الفعل لفظاً ومعنى	١٨٠ـ١٨١
ب ـ استعمال لفظ الفعل بمعنى آخر	١٨١
ج ـ إجراء الفعل مجرى غيره في المعنى والعمل	١٨١ ـ ١٨٣
ـ إجراء فعل القول مجرى فعل الظّنّ	١٨٣
ـ دراسته فعل الأَمر	١٨٣ـ١٨٤
ـ الاسم النّكرة والمعرفة	١٨٤ـ١٩٨
١ـ الاسم النّكرة	١٨٤ـ١٨٧
أ ـ النّكرة تفيد العموم	١٨٥ـ١٨٦
ب ـ النّكرة تفيد التّنويع	١٨٦
ج ـ النّكرة تفيد التّعظيم	١٨٦ـ١٨٧
د ـ النّكرة تفيد عدم اشتراط الفوريّة	١٨٧
هـ ـ النّكرة تفيد الإبهام	١٨٧
و ـ النّكرة تفيد البعضيّة	١٨٧
٢ـ الدّراسة الانفراديّة للمعرفة	١٨٧ـ١٩٨
أ ـ دراسته الضّمير	١٨٨ـ١٩٤

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحـة
١ـ الضَّمير واللّغات فيه	١٨٨ـ١٨٩
٢ـ وصل الضَّمير وفصله	١٨٩ـ١٩١
٣ـ إقامة الظَّاهر مقام المضمر	١٩١
٤ـ عودة الضَّميـــــر	١٩١ـ١٩٢
٥ـ صيغة الضَّمير مماثلتها وعدمها	١٩٣
ب ـ العلـــــم	١٩٤ـ١٩٧
١ـ أَقسامـــــه	١٩٤
٢ـ التَّغاير بَيْنَ أَقسام العلم	١٩٤
٣ـ الأسم والمسمَّى عند العلماء	١٩٤ـ١٩٧
ـ بقية المعـــــارف	١٩٧ـ١٩٨
الفصل الثَّاني	١٩٩ـ٢٧٠
الأسم في تركيب الكـلام .	
١ـ الأسم المرفوع في تركيب الكلام	١٩٩ـ٢٢١
أ ـ المبتـــــدأ	١٩٩ـ٣٠٢
١ـ تقدير الفعل المضارع بالمصدر	١٩٩ـ٢٠٠
٢ـ السوغ للابتداء بالنَّكـــــرة	٢٠٠
٣ـ حصر المبتدأ في الخبـر	٢٠٠ـ٢٠٢
٤ـ حذف المبتـــدأ	٢٠٢ـ٢٠٣
ب ـ الخبـــــر	٢٠٣ـ٢١٠
١ـ خبر المبتـــــدأ	٢٠٤
٢ـ الإخبار بالمصـــــدر	٢٠٤ـ٢٠٦
٣ـ تعدّد خبر المبتـــدأ	٢٠٦
٤ـ تقديم الخبـــــر	٢٠٧ـ٢٠٨
٥ـ حذف الخبـــــر	٢١٠ـ٢١٢

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحـة
ج ـ الفاعـــــــل	٢١٠ ـ ٢١٢
١ـ بيان فاعل ما أُبهم من الكلام	٢١٠
٢ـ تقديم الفاعـل ...	٢١١ـ٢١٢
٣ـ حذف الفاعل	٢١٢
د ـ الاسم المرفوع بعد أداة الشَّرط	٢١٣
هـ ـ الاسم المرفوع بعد كَانَ وأَخواتها	٢١٣ـ٢١٥
و ـ توجيه رفع الاسم والاحتمال	٢١٥ـ٢١٦
ز ـ التَّابع المرفـــوع	٢١٦ـ٢٢١
١ـ العطف	٢١٦ـ٢١٨
أَولاً : عطف الظَّـاهر على المضمر المرفوع .	٢١٦ـ٢١٧
ثانياً : العطف على المحلِّ	٢١٧
ثالثاً : عطف الفعل على الفعل	٢١٧ـ٢١٨
٢ـ الصِّفة	٢١٨ـ٢٢٠
أ ـ الفصل بَيْنَ الصِّفة والموصوف ...	٢١٩ـ٢٢٠
ب ـ إضافة الموصوف إِلى الصِّفة	٢٢٠
٣ـ التَّوكيـــــد	٢٢٠ـ٢٢١
٤ـ البـــدل	٢٢١
٢ـ الاسم المنصوب في تركيب الكلام	٢٢٢ـ٢٥١
أَولاً : مواضع نصب الاسم	٢٢٢ـ٢٤٦
أ ـ المفعول وأَنواعه	٢٢٢
١ـ المفعول به	٢٢٢ـ٢٢٤
٢ـ المفعول المطلق	٢٢٤ـ٢٢٥
٣ـ المفعول لـه	٢٢٥ـ٢٢٦
٤ـ المفعول فيه ..	٢٢٦ـ٢٢٧
٥ ـ المفعول معه	٢٢٧ـ٢٢٨

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً : الحال	٢٢٨ـ٢٣٤
١ـ الحال المفردة	٢٢٨ـ٢٢٩
أ ـ الحال من الفاعل أو المفعول	٢٢٩ـ٢٣٠
ب ـ الحال من المضاف إليه	٢٣٠ـ٢٣١
ج ـ صاحب الحال معرفة	٢٣١ـ٢٣٢
د ـ تعدّد الحال وصاحبها مفرد	٢٣٢
٢ـ موقع الجملة حالاً	٢٣٢ـ٢٣٤
ثالثاً : التمييز	٢٣٤ـ٢٣٨
١ـ نصب الاسم على التمييز بعد التفضيل	٢٣٥ـ٢٣٧
٢ـ النصب على التمييز بعد (مِثْل)	٢٣٧
٣ـ مجيء التمييز مشتقاً	٢٣٧ـ٢٣٨
رابعاً : الاسم المستثنى	٢٣٨ـ٢٤١
١ـ وجوب نصب الاسم المستثنى	٢٣٩ـ٢٤٠
٢ ـ جواز النصب والرفع	٢٤٠ـ٢٤١
خامساً : المواضع الأخرى في نصب الاسم	٢٤١ـ٢٤٦
١ـ اسم (إنَّ)	٢٤١
٢ـ خبر (كَانَ)	٢٤٢
٣ـ نصب خبر (عَسَى)	٢٤٢ـ٢٤٣
٤ـ النصب على التحذير	٢٤٣
٥ـ النصب على الإغراء	٢٤٣ـ٢٤٤
٦ـ النصب على الاختصاص	٢٤٤
٧ـ التابع المنصوب	٢٤٤ـ٢٤٦
أ ـ العطف	٢٤٥
ب ـ البدل	٢٤٥ـ٢٤٦
ج ـ الصفة .	٢٤٦

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
٢ـ حذف الاسم المنصـــــوب	٢٤٦ـ٢٥٠
أ ـ حذف المفعول به	٢٤٧ـ٢٤٨
ب ـ حذف التَّمييـــز	٢٤٨
ج ـ حذف المضاف المنصوب	٢٤٨ـ٢٤٩
د ـ حذف الحـــال	٢٤٩ـ٢٥٠
٣ـ تقديم الاسم المنصـــوب	٢٥٠ـ٢٥١
أ ـ جواز تقديم الخبـر	٢٥٠ـ٢٥١
ب ـ تقديم المفعول به	٢٥١
ـ الاسم المجرور في تركيب الكـلام	٢٥٢ـ٢٧٠
أولاً : الاسم المجرور بحرف جـرٍّ	٢٥٢
أ ـ تعلّق حرف الجـرِّ	٢٥٢ـ٢٥٤
ب ـ إسقاط حرف الجرِّ ، وبقاء عمله	٢٥٤
ثانياً : جرّ الاسم بالإضافـــة	٢٥٥ـ٢٦٤
أ ـ تعريف الإضافـــة	٢٥٥
ب ـ أقسام الإضافـــة	٢٥٥
١ـ مايكتسب المضاف من المضاف إليه	٢٥٦
٢ـ توحيد الاسم المضاف إلى المثنى ، وتثنيته ، وجمعه	٢٥٦ـ٢٥٧
٣ـ المضاف إليه في لغة العجم	٢٥٧ـ٢٥٨
٤ـ إضافة الشَّيء إلى نفسه	٢٥٨ـ٢٥٩
٥ ـ ألفاظ جاءت مضافـة	٢٥٩ـ٢٦١
٦ـ ماخرج عَن القياس في الإضافـة	٢٦١
٧ـ الفصل بَيْنَ المضاف والمضاف إليه	٢٦١ـ٢٦٣
٨ـ إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف	٢٦٣ـ٢٦٤
٩ـ حذف المضاف إليـه	٢٦٤

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحـة
ثالثاً : الاسم المجرور على المجاورة	٢٦٤ـ٢٦٥
رابعاً : التابع المجـــرور	٢٦٥
١ـ الجرُّ على البـدل	٢٦٥ـ٢٦٧
٢ـ العطف على المجـرور	٢٦٧ـ٢٦٨
٣ـ الجرُّ على الصِّفـة	٢٦٨ـ٢٦٩
أ ـ جواز نعت المضاف إليه	٢٦٨ـ٢٦٩
ب ـ إقامة الصِّفة مقام الموصوف	٢٦٩
٤ـ تأكيد المجـرور	٢٦٩ـ٢٧٠
الفصل الثَّالث :	٢٧١ـ٣١٠
الفعل في تركيب الكـــلام	
ـ دراسته الفعل في الرَّفع والنَّصب والجـزم	٢٧١ـ٢٩٢
١ـ رفع الفعـــل	٢٧١ـ٢٧٦
أولاً : حذف نون الرَّفع على لغـة	٢٧٢
ثانياً : رفع الفعل جوازاً	٢٧٢ـ٢٧٦
أ ـ جواز الرَّفع بعد الفاء	٢٧٢ـ٢٧٣
ب ـ جواز الرَّفع في جواب الأمـر	٢٧٣ـ٢٧٤
ج ـ الفعل بعد (لا) النَّافية مرفوع	٢٧٤
د ـ رفع الفعل بعد (إذنْ)	٢٧٤ـ٢٧٥
هـ ـ رفع الفعل بعد (حتَّى)	٢٧٥ـ٢٧٦
٢ـ نصب الفعـــل	٢٧٦ـ٢٨٢
١ـ نصب الفعل على تقدير (أنْ)	٢٧٧ـ٢٧٩
٢ـ نصب الفعل بعد (حتَّى)	٢٧٩ـ٢٨٠
٣ـ نصب الفعل بعد الفاء ، جواباً	٢٨٠ـ٢٨١
٤ـ النَّصب عطفـــاً	٢٨١
٥ـ امتناع النَّصب بعد (أنْ)	٢٨١ـ٢٨٢

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحـة
٣ـ جزم الفعـــل	٢٨٣ـ٢٩٢
١ـ جزم الفعل بأداة جزم ...	٢٨٣ـ٢٨٥
٢ـ جزم الفعل على التَّبعيَّة	٢٨٦ـ٢٨٨
٣ـ جزم الفعل بـ (لَنْ)	٢٨٨ـ٢٨٩
٤ـ الحذف في الفعل على غير الجزم	٢٩٠ـ٢٩٢
ـ الدَّراسات الأُخرى للفعل في التَّركيب .	٢٩٢ـ٣١٠
أ ـ تعدِّي الفعـــل	٢٩٢ـ٢٩٩
أولاً : تعدِّي الفعل بالحـرف	٢٩٤ـ٢٩٥
ثانياً : تعدِّي الفعل بحرف لمعنى	٢٩٥ـ٢٩٦
ثالثاً : أَصل الفعل في التَّعدِّي بحرف	٢٩٦ـ٢٩٧
رابعاً : تعدِّي الفعل بنفسه ، وبالحرف	٢٩٧
خامساً : تعدِّي الفعل ، ولزومـه	٢٩٧
سادساً : نوادر الأَفعال في التَّعدِّي ، واللزوم	٢٩٨ـ٢٩٩
ب ـ التَّضميـــن	٢٩٩ـ٣٠٣
الأَول : إنابة فعل في المعنى عن آخر	٣٠١ـ٣٠٢
الثَّاني : إحلال معنى فعل محلّ آخر بالنَّظر للجارّ ...	٣٠٢ـ٣٠٣
ج ـ حذف الفعـــل	٣٠٣ـ٣٠٨
أولاً : النَّصب على المفعوليَّة بفعل محذوف	٣٠٣ـ٣٠٤
ثانياً : النَّصب على الإغراء بفعل محذوف	٣٠٤
ثالثاً : حذف فعل الشَّـرط	٣٠٤ـ٣٠٥
رابعاً : حذف الفعل في جواب الشَّرط	٣٠٦
خامساً : حذف الفعل بعد (لَا) النَّاهية	٣٠٦ـ٣٠٧
سادساً : حذف الفعل العامل في (إِذْ)	٣٠٧ـ٣٠٨
د ـ الفصل بالفعـــل	٣٠٨ـ٣٠٩
هـ ـ ظواهر أُخرى في استعمال الفعل	٣٠٩ـ٣١٠

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحـة
الفصل الرَّابـــع	٣١١ـ٣٧٩
الحرف فِي تركيب الكـــلام	
١ـ معاني الحروف ، وإعمالهـا	٣١١ـ٣٥٦
أ ـ دراسته الحروف الأُحاديَّة	٣١٢ـ٣٢٤
أَولاً : البـــاء	٣١٢ـ٣١٤
١ـ أَنْ تكون للتَّعدِّية	٣١٢
٢ـ أَنْ تكون للاستعانة	٣١٢ـ٣١٣
٣ـ أَنْ تكون للمصاحبـة	٣١٣
٤ـ أَنْ تكون للتّعويـض	٣١٤
٥ـ أَنْ تكون للبـدل	٣١٤
ثانياً : الفـــاء	٣١٤ـ٣١٨
١ـ التَّرتيـــب	٣١٥
٢ـ التّعقيب .	٣١٥ـ٣١٦
٣ـ السَّببيَّـــة	٣١٦
٤ـ الفاء التَّفسيريَّـة	٣١٦ـ٣١٨
ثالثاً : الـــلَّام	٣١٨ـ٣٢١
١ـ أَنْ تكون للتَّعليل	٣١٨
٢ـ أَنْ تكون اللَّام جواب قسـم	٣١٨ـ٣١٩
٣ـ اللَّام لتأكيد النَّفـي	٣١٩
٤ـ أَنْ تكون اللَّام للصَّيرورة	٣١٩ـ٣٢٠
٥ـ لام الابتداء	٣٢٠
٦ـ معانٍ أُخرى لـلام	٣٢٠ـ٣٢١
رابعاً : الـــواو	٣٢١ـ٣٢٤
١ـ إِنَّ الواو لاتقتضي التَّرتيـب	٣٢١ـ٣٢٢
٢ـ إِنَّ الواو لاتفيد معنى مطلق الجمع	٣٢٣ـ٣٢٤

الموضـــــــــــــــــــوع	رقم الصفحـــة
٣ـ أَنْ تكون للحـــال	٣٢٤
٤ـ أَنْ تكون للقســم	٣٢٤
ب ـ دراسته الحروف الثّنائيّة	٣٢٥ـ٣٤٦
خامساً أَلْ	٣٢٦ـ٣٢٨
١ـ أَنْ تكون للتّعريف	٣٢٥ـ٣٢٧
٢ـ نيابة (أَلْ) عن الضّمير	٣٢٧ـ٣٢٨
سادساً : أَوْ	٣٢٨ـ٣٣٠
١ـ أَنْ تكون للشّـــكّ	٣٢٨ـ٣٢٩
٢ـ أَنْ تكون للتّخيير	٣٢٩
٣ـ أَنْ تكون للتّقسيم	٣٢٩
٤ـ أَنْ تكون للتّنويـــع	٣٣٠
٥ـ أَنْ تكون بمعنى (حَتّى)	٣٣٠
سابعاً : لَا	٣٣١ـ٣٣٢
١ـ أَنْ تكون للنّفي	٣٣١
٢ـ أَنْ تكون للنّهي	٣٣١ـ٣٣٢
ثامناً لَـــوْ	٣٣٢ـ٣٣٧
١ـ أَنْ تكون شرطيّة	٣٣٣ـ٣٣٥
٢ـ أَنْ تكون للتّمني	٣٣٥ـ٣٣٦
٣ـ أَنْ تكون للتّقليـل	٣٣٧
تاسعاً : مَـــا	٣٣٧ـ٣٤١
١ـ أَنْ تكون نافيـة	٣٣٧ـ٣٣٨
٢ـ أَنْ تكون مصدريّة ..	٣٣٨ـ٣٤١
عاشراً : مِـــن	٣٤١ـ٣٤٦
١ـ أَنْ تكون ابتدائيّة	٣٤١ـ٣٤٣

الموضوع	رقم الصفحة
٢ـ أَنْ تكون للتَّبعيض	٣٤٤
٣ـ أَنْ تكون لبيان الجنس	٣٤٤ـ٣٤٥
٤ـ أَنْ تكون لمعان أُخرى	٣٤٥ـ٣٤٦
ج ـ دراسته الحروف الثّلاثيَّة	٣٤٦ـ٣٥٤
الحادي عشر إِذَا	٣٤٦ـ٣٤٨
١ـ أَنْ تكون للمفاجأة	٣٤٦ ـ ٣٤٧
٢ـ أَنْ تكون في مواضع أُخرى	٣٤٧ـ٣٤٨
الثّاني عشر : إِنْ ـ المخفّفة المكسورة الهمزة ـ	٣٤٨ـ٣٥١
١ـ أَنْ تكون مخفّفة مِن الثّقيلة	٣٤٨ـ٣٤٩
٢ـ أَنْ تكون بمعنى (مَا) النّافية	٣٤٩ـ٣٥١
الثّالث عشر : إِنَّ	٣٥١ـ٣٥٤
د ـ دراسته الحروف الرّباعيَّة	٣٥٤ـ٣٥٦
الرّابع عشر : حَتَّى	٣٥٤ـ٣٥٦
١ـ أَنْ تكون حرفًا جارًّا بمعنى (إِلَى) لانتهاء الغاية.	٣٥٤ـ٣٥٥
٢ـ أَنْ تكون حرفًا مِنْ حروف العطف بمنزلة الواو	٣٥٥ـ٣٥٦
٢ـ الظّواهر النّحويّة في الحروف	٣٥٧ـ٣٧٩
اولاً : تناوب الحروف	٣٥٧ـ٣٦٤
١ـ (إِلَى)	٣٥٧
أ ـ أَنْ تكون مكان (مَعَ)	٣٥٧ـ٣٥٨
ب ـ أَنْ تكون مكان اللّام	٣٥٨
ج ـ أَنْ تكون مكان (عَلَى)	٣٥٨
٢ـ البـاء	٣٥٨ـ٣٦٠
أ ـ أَنْ تكون مكان (إِلَى)	٣٥٨ ـ ٣٥٩
ب ـ أَنْ تكون مكان (عَنْ)	٣٥٩
ج ـ أَنْ تكون مكان (عَلَى)	٣٥٩

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحـة
د ـ أَنْ تكون مكان (مَعَ)	٣٥٩ ـ ٣٦٠
٣ـ (عَلَـــى)	٣٦٠
أ ـ أَنْ تكون مكان (الباء)	٣٦٠
ب ـ أَنْ تكون مكان (مِنْ)	٣٦٠
٤ـ (فِـــي)	٣٦١ ـ ٣٦٢
أ ـ أَنْ تكون مكان (عَلَى)	٣٦١
ب ـ أَنْ تكون مكان (إِلَى)	٣٦١
ج ـ أَنْ تكون مكان (مِنْ)	٣٦٢
٥ـ (الـــلام)	٣٦٢ ـ ٣٦٣
أ ـ أَنْ تكون مكان (عَلَى)	٣٦٢
ب ـ أَنْ تكون مكان (عَنْ)	٣٦٢ ـ ٣٦٣
ج ـ أَنْ تكون مكان (الباء)	٣٦٣
٦ـ (مِـــنْ)	٣٦٣ ـ ٣٦٤
أ ـ أَنْ تكون مكان (الباء)	٣٦٣
ب ـ أَنْ تكون مكان (في)	٣٦٤
ج ـ أَنْ تكون مكان (عَنْ)	٣٦٤
ثانياً : زيادة الحـــروف :	٣٦٤ ـ ٣٧٥
١ـ زيادة حرف الباء	٣٦٥ ـ ٣٦٦
أ ـ أَنْ تكون في خبر (مَا) النافية	٣٦٥
ب ـ أَنْ تكون في المبتـدأ	٣٦٥ ـ ٣٦٦
ج ـ أَنْ تكون في المفعول	٣٦٦
٢ـ زيادة الفـــاء	٣٦٦ ـ ٣٦٧
٣ـ زيادة الـلام	٣٦٧ ـ ٣٦٨
٤ـ زيادة (لَا)	٣٦٨ ـ ٣٧٠
أ ـ أَنْ تزاد بَيْنَ النَّاصب للفعل المضارع ، ومنصوبه ...	٣٦٩
ب ـ أَنْ تزاد بَيْنَ المعطوف ، والمعطوف عليه	٣٦٩ ـ ٣٧٠

الموضوع	رقم الصفحة
٥ـ زيادة (مَا)	٣٧٠ـ٣٧٢
أ ـ أَنْ يكون دخولها كخروجها	٣٧١ـ٣٧٢
ب ـ الزَّائدة الكافة عن العمل	٣٧٢
٦ـ زيادة (مِـنْ)	٣٧٢ـ٣٧٥
أ ـ النَّفي في الفاعل ، أو المفعول ، أو المبتدأ	٣٧٢ـ٣٧٤
ب ـ الاستفهام بـ (هَلْ) في المبتدأ	٣٧٤ـ٣٧٥
ج ـ الشَّرط بغير (مَهْمَا) الشَّرطيَّة	٣٧٥
ثالثاً : حذف الحروف :	٣٧٦ـ٣٧٩
١ـ حذف همزة الاستفهام	٣٧٦
٢ـ حذف حروف الجرِّ	٣٧٧ـ٣٧٨
٣ـ حذف حرف النِّداء	٣٧٨
٤ـ حذف ألف (مَا) الاستفهاميَّة	٣٧٩
خاتمة البحث	٣٨٠ـ٣٨٣
المصادر والمراجع العربيَّة	٣٨٤ـ٣٩٨
المصادر والمراجع الأجنبيَّة	٣٩٨
ملخص البحث باللغتين العربيَّة والانجليزيَّة	أ ـ ج

المقدّمـــــة

نَحْمَدُ اللَّهَ ربَّ العَالمِينَ ، ونُصَلِّي وَنُسَلِّمُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وعلى آلِهِ الأَطْهارِ ، وصحبِهِ الأَبرارِ ، وَبَعْدُ - فموضوع بحثنا "البحث النَّحويّ عند الحافظ ابن حجر العسقلانيّ في فتح الباري بشرح البخاريّ" يعدُّ إضافة نوعية إلى ماتضمه المكتبة العربية من مصنفات النَّحو العربيّ ، ودراساته . فهو ليس جديداً في مضمونه ، ولكنَّهُ جديد في أسلوبه ، وفي تناوله المـــادة . ويؤلف إعراب الحديث النَّبويّ الشَّريف الموضوع الرئيس الَّذي يقوم عليه ، ويشتمل على موضوعـــات بالغة الأَهمية في الدراسة النحويّة ، تَمَّ اختيارنا له رغبة منا في الكشف عن جوانب مضافة تغنـــي الدرس النحويّ ، وتضع الحديث في الموضع الصحيح بَيْنَ شواهد العربية ، وبخاصة أَنَّ صاحب الكتاب موضوع الدراسة الحافظ ابن حجر العسقلانيّ (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) قد امتلك ناصيـــة علوم شتى ، ومنها علوم اللغة العربية ، وعلوم الحديث ، وهذا الأَمر يسبغ على البحث الشمول ، والإحاطة ، والتعمُّق في تناول مادته ، ويفضي إِلَى تلاقح المناهج بعضها ببعض ، فتتولد عنهما نتائج لايدركها إِلَّا من له سعة علمه وإطلاعه

يضاف إِلَى ماسبق أَنَّ هذا الموضوع وأَمثاله يضع بَيْنَ يدي دارسي اللّغة العربيَّة مادة نثريَّة حيَّة موثقة تمثل مرحلة مِنْ مراحل تطور العربيَّة ، حملت معها بقايا المراحل السَّابقة ، عدَّهـــا نحاة العربيَّة الأَوائل شاذَّة ، أَو نادرة ، أَو ضرورة شعريَّة لايقاس عليها ، فأُهملتْ ولم تأخـــذ حظها في دراسة العربيَّة على وفق المنهج التاريخيّ .

واجهت البحث مشاكل كثيرة ، تَمَّ تذليلها ، والتغلب على أَكثرها ، منها كثرة المصادر الَّتي ينقل عنها الحافظ ابن حجر ، ومِنْ هذه المصادر ماكان مخطوطاً تعذر علينا الوصـــول إليه ، أَو مفقوداً كشرح الداوديّ لصحيح البخاريّ ، وكذلك شرح ابن التّين (١) ، وقد ضنَّـــتْ المصادر في ترجمتها إِلَّا كشف الظّنون ، فترجم لهما بترجمة موجزة تخلو من سنة ولادتهمـــا ، ووفاتهما ، ومنها أَيضا اقتصار ابن حجر على ذكر الموضع الإعرابي في الحديث في إشاراتـــه النَّحويَّة ، بلا مقدمات ، وبلا عزو للرَّأي ، فيجرده من التَّركيب ، مما تصعب معرفة علاقته ببقيـــة الأَلفاظ ، ويعبر عن المعنى ، فالنّحو عنده أَداة من أَدوات شرح الحديث للتوصل إِلى المعنـــى الَّذي يتلاءم وتركيب الكلام فيأخذ مايلائمه ، فكان علينا ذكر نصّ الحديث النَّبويّ الشَّريـــف

---

(١) ينقل عنه كثيراً ابن حجر ، وقد ذكر شرحه للبخاريّ . (انظر فتح الباري ١٦/٣٥٣) .

تكون الإشارة واضحة في العلاقة بين مكونات التَّركيب ، ويسهل الرجوع إلى المصادر النَّحويَّة بيان رأيه ، ولم نكثر منها ، بل كنا نكتفي بما يفي بالحاجة ، وإذا ذكر مَنْ ينقل عنه ، لجأنا كتب المنقول عنه ، ووثَّقنا ماقاله ، وإن لم نجد اكتفينا بالترجمة لِمَنْ نقل عنه ، آملين العثور في المستقبل إنْ شاء اللَّهُ ومنها أيضاً صعوبة الوصول إلى المادة النَّحويَّة في شرحه ، فهو لم عد أسلوباً أو منهجًا محدداً في التطرق إلى المسائل النَّحويَّة ، كما نجد ذلك ميسرًا عند (١) . فمن طلبها وجب عليه قراءة كتابه فتح الباري سطراً سطراً مِنْ أوله إلى آخره ، ليحظى جزئيات المسألة النَّحويَّة الواحدة ، هذا إنْ كانت إشاراته متواصلة ، وتامَّة . تلك بعض المشكلات واجهتْ البحث ، وهناك غيرها يمكن تلمسها في ثنايا البحث .

فكان منهجنا يعتمد على جمع جزئيات المسائل النَّحويَّة ، وتبويبها ، وبيان رأي النّحاة ، وتوثيق ماينقله مِنْ غيره قدر الاستطاعة ، وتميز شخصيَّته وجهده من غيره ، وتتبع منهجه ، طرائق الَّتي سار عليها في بحثه النَّحويّ ، والإشارة إلى مصادره النَّحويَّة ، وإتمام مايتطلبه حث مِنْ تخريج القراءات القرآنيَّة والشَّواهد النَّحويَّة الأُخرى ، وتتبع جوانب البحث النَّحويّ عنده تحقيق جهده النَّحويّ ، وأبعاده ، واصفين كُلَّ ذلك بدقة بلا تدخل منا ، أو ميل

فاستوى البحث على الوجهة المرجوة ببابين ، وخاتمة ، فضمَّ الباب الأول منه ثلاثة ول ، يعدُّ الأول منها تعريفًا بالحافظ ابن حجر العسقلانيّ ، تناولنا فيه حياته ونشأته العلمية ض شيوخه وتلامذته ، ومصنفاته ، وشعره ، وَضَمَّ الفصل الثَّاني ، مادة الحديث في دراسة النَّحو ، لنا فيه جملة نقاط تخصُّ موقف النّحاة الأَولِينَ والمتأخرينَ من الاستشهاد بالحديث ، والرِّواية النّحاة والمحدِّثينَ ، وطرائق النّحاة في إقامة القاعدة النَّحويَّة بالاعتماد على الحديث النَّبويّ يف ، وغيرها ، وبيَّنَّا موقف الحافظ ابن حجر منها . وتناولنا في الفصل الثَّالث منه شخصيَّة افظ ابن حجر النَّحويَّة ، فتطرقنا فيه إلى موقفه مِنْ جملة قضايا ، منها المصطلح النَّحويّ عنده ، فه من الخلاف النَّحويّ ، ومن الأدلة النَّحويَّة ولاسيما السَّماع ، والقياس ، وكذا من الشَّواهد ويَّة باستثناء موقفه من الاستشهاد بالحديث النَّبويّ الشَّريف الَّذي تناولناه في الفصل الَّذي نه لما حَتَّمَ علينا منهجنا في البحث ، وختمناه بموقفه من الآراء النَّحويَّة ، ووصفنا الطَّرائق الَّتي هجها في بيان موقفه ، معززين ذلك بالأمثلة ، والشَّواهد ، فَبيَّنَ لنا هذا الباب شخصيته ويَّة ، وطرائق بحثه النَّحويّ ، ومهَّدنا به للباب الثَّاني : جوانب البحث النَّحو عند الحافظ

---

(١) انظر مثلا منهج العينيّ (ت : ٨٥٥ هـ) في تبويب شرحه على وفق علوم اللّغة وغيرها في شرحه البخاريّ المسمَّى عمدة القاري .

ابن حجر " الَّذِي ضمَّ أربعة فصول ، تناول الأول منها دراسته المفردة النَّحويَّة ، وبيَّنَّا الغرض من إطلاق هذا المصطلح (١) ، وماتضمنه هذا الفصل مِنْ مسائل مهمة تعدُّ مدخلاً لدراسة هذا الباب ، وجزءًا متممًا لجهود الحافظ ابن حجر في دراسته النَّحويَّة . وأما الفصول الثَّلاثة الأُخرى فقد تناولت أقسام الكلام فتناول الفصل الثَّاني مِنْ هذا الباب ، الاسم في تركيب الكلام في حالة رفعه ونصبه وجرِّه ، والظَّواهر النَّحويَّة فيه مِن حذفٍ وزيادةٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ وغيرها سواء أكان عمدة في الكلام أم فضلة ، أم تابعًا ، واختصَّ الفصل الثَّالث بالفعل في إعرابه ، بالإضافة إلى الجوانب النَّحويَّة التي لها علاقة به ، كالتَّضمين ، والفصل ، والزِّيادة ، والحذف ، وغيرها وتناول الفصل الرَّابع الحرف في تركيب الكلام ، فكان على قسمين ، الأول في معاني الحروف وإعمالها ، والثَّاني في الظَّواهر النَّحويَّة للحروف ، ومنها تناوب الحروف ، وزيادتها ، وحذفها ، وغيرذلك . ثُمَّ انتهينا إلَى الخاتمة ، فذكرنا فيها أهم النَّتائج الَّتِي توصل إليها البحث ، وقد قدمنا بدليل تفصيلي لمحتوى البحث ليسهل الوجوع إلى المسائل النَّحويَّة .

وبعد فلم يكن لهذا البحث أنْ يتمَّ إلَّا بمشيئة اللهِ ورعايته ، بذلنافيه مانستطيعه ، وإنَّ الكمال للَّهِ وحده ، وكان لأهل الخير يَدُ العون والمساعدة ، نذكر منهم الاستاذ الدكتور عدنان محمّد سلمان ، الَّذِي هدانا إليه ، وشجَّعنا على دراسته ، فبارك اللَّهُ عليه ، وجزاه عنَّا خير الجزاء ، والاستاذ الدكتور داود سلوم الَّذِي تفضل علينا رغم مشاغله الكثيرة بترجمة ملخص البحث إلى اللُّغة الانجليزيَّة ، شكر اللَّهُ له فضله ، ومَنَّ عليه بالخير والعافية ونذكر أيضًا الشَّيخ صبحي جاسم السَّامرائيّ ، الَّذِي فتح لنا داره ومكتبته ، فحفظه اللَّهُ ، وجزاه على عمله بالخير والعافية . أما استاذي الدكتور عبد الأمير مُحَمَّد أمين الورد الَّذِي أشرف على البحث ، فإنَّني أجدُ أنَّ الألفاظ لاتفي المعاني التي تختلج في صدري حقّها في التَّعبير عن شكري ، وتقديري له ، على الجهود الَّتِي بذلها معي في تقويم ، وإتمام البحث ، فآجره اللَّهُ سبحانه على ذلك بالإحسان مِنْ عنده ، وحفظه ، وبارك له في عمله وذريته . وسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ العزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ، وسلامٌ على المُرسلينَ ، والحمدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ ..

الباحث

بغداد ١٠ / ٢ / ١٩٩٣

---

(١) أطلق عليه أبو حيان (ت : ٧٤٥ هـ) الأحكام الإفراديَّة ، واشتملت عنده هذه التَّسمية على موضوعات صرفية ونحوية . (انظر تقريب المقرب ٢٠٤ ـ ٢٤٨ ، وارتشاف الضَّرب ١/ ٤ ومابعدها وقيَّدنا (المفردة) بـ (النَّحويَّة) لنخرج ماله علاقة بمادة الصَّرف .

الباب الأول

الحديث الشريف والدرس النحوي عند الحافظ ابن حجر

الفصل الأول : حياته ، وثقافته ، وشعره

الفصل الثاني : مادة الحديث في دراسة النحو

الفصل الثالث : ابن حجر والدراسة النحوية

الفصل الأول

حياته، وثقافته، وشعره

اسمه وكنيته ولقبه

١ - اسمه :

هو الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد (١) بن محمود بن أحمد بن حجر الكناني العسقلانيّ المصريّ الشافعيّ

٢ - كنيته :

كناه أبوه بـ "أبي الفضل"، وبها عرف واشتهر (٢)، وكنّاه شيخه الزّين العراقيّ (ت : ٨٠٦ هـ) (٣) بـ "أبي العباس"، وغيرهما بـ "أبي جعفر" (٤).

٣ - لقبه

لقب بـ "شهاب الدّين"، وأضفت عليه شخصيّته العلميّة والعمليّة ألقاباً كثيرة، منها "الحافظ" (٥)، و "أمير المؤمنين" في الحديث (٦)، و "إمام الحفاظ" و "علم

---

(١) أضاف ابن حجر "ابن محمود بن أحمد بن حجر العسقلانيّ" في كتابه (إنباء الغمر ١/٢)، وتوقف على ما قبله في (رفع الإصر ١/٨٥)، وانظر أيضا : الضوء اللامع ٢/٣٦ ولحظ الألحاظ ٣٢٦، وطبقات الحفاظ ٥٤٧، والبدر الطالع ١/٥١

(٢) انظر: إنباء الغمر ١/٧٥، وابن حجر العسقلاني، ودراسة مصنفاته ١/٦٨

(٣) هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبي بكر بن إبراهيم أبو الفضل العراقيّ زين الدّين ولد سنة (٧٢٥هـ)، عالم بالقراءات والحديث وعلومه (انظر: إنباء الغمر ٥/١٧٠-١٧٦، وغاية النهاية ١/٣٨٢، ولحظ الألحاظ ٢٢٠-٢٢٩، وشذرات الذهب ٧/٥٥).

(٤) انظر: الجواهر والدرر ١/٥٠، ولحظ الألحاظ ٣٢٦، ونظم العقيان ٤٥، والبدر الطّالع ١/٨٧، ومتكرات اللآلي ٨، وابن حجر العسقلانيّ، ودراسة منهجه ١/٦٨.

(٥) "الحافظ" لقب مقيد بشروط، فقد قيل إنّ "ابن حجر يحفظ ما يزيد على عشرين ألف حديث، وكان يقول الشّروط التي اجتمعت فيّ الآن بها أسمي حافظاً، وهي : الشّهرة بالطّلب، والأخذ من أفواه الرّجال والمعرفة بالجرح والتّعديل، والمعرفة بطبقات الرّواة ومراتبهم، وتمييز الصّحيح من السّقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره مع استحضار الكثير من المتون. فهذه الشّروط من جمعها، فهو الحافظ" (انظر: طبقات الحفاظ ٣٣٥ هامش ١).

(٦) "أمير المؤمنين" في الحديث لقب لم يظفر به إلّا القليل من علماء الحديث، فقد أطلق

الأئمة "، و "شيخ الإسلام "، و "قاضي القضاة "، و "عمدة المحقّقين "، وغيرها .(١)

نسبه وشهرتـــه :

يرجع نسبه إلى "كنانة" القبيلة العربيّة المعروفة، وقال في كتابه "المجمع المؤسّس" إنّه رأى بخطّ أبيه أنّه "كنانيّ النّسب "(٢)، وقد أثبته في ترجمته(٣)، وكذا لأبيه، كما أثبته غيره له في ترجمته(٤). وقد نسب أيضاً إلى "مصر" وهي مكان مولده، ونشأتـــه وسكنه، وإلى "عسقلان "(٥)، لانحدار أجداده منها، وإلى المذهب الشّافعيّ، فقيل: "المصريّ العسقلانيّ الشّافعيّ ".

=== المحدثون ألقاباً على العلماء بالحديث أعلاها "أمير المؤمنين" في الحديث، وهـــذا اللقب لم يظفر به إلّا الأفذاذ النّوادر الذين هم أئمة في هذا الشّأن، والمرجع إليهم فيه، كشعبة بن الحجاج، وسفيان الثّوري، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، والبخاريّ، والدارقطنيّ، ومن المتأخرين ابن حجر العسقلانيّ، ثمّ يلي أمير المؤمنين في الحديث، الحافظ، ثمّ المحدث، ثمّ المسند ". (انظر : فهرس الفهارس ١/٢٣٧، وابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/٢٥٢)

(١) انظر : الضوء اللامع ٢/٣٦، ولحظ الألحاظ ٣٢٦، ونظم العقيان ٤٥، وذيل طبقات الحفاظ ٣٨٠، وطبقات الحفاظ ٥٤٧، وحسن المحاضرة ١٧٠، وشذرات الذهب ٧/٢٧٠

(٢) انظر : المجمع المؤسس ق ٢٤٣ ب نقلاً عن التاريخ والمنهج التاريخي ص٦٣ هامش(٦)

(٣) انظر : إنباء الغمر ١/١٧٤، ورفع الإصر ١/٨٥، وتبصير المنتبه ١/١

(٤) انظر : الضوء اللامع ٢/٣٦، وطبقات الحفاظ ٥٤٧، وحسن المحاضرة ١٧٠

(٥) عسقلان - بفتح أوله، وسكون ثانيه - : مدينة من أعمال فلسطين، تقع على ساحـــل البحر الأبيض بين غزة، وبيت جبرين، نزلها جماعة من الصّحابة والتّابعين، وخربهـــا صلاح الدّين الأيوبي ما بين سنة (٥٨٠ هـ) و (٥٨٣ هـ) لئلّا تقع بيد الأفرنج، ونقل أهلها. واختلف في أصلها واشتقاقها، فقيل : إنّ اشتقاقها من "العساقل"، وهو السّراب، وقيل : من "العسقل" وهو الحجارة الضخمة، وقيل : إنّ "العسقلانيّ" أعلى الرأس. (معجم ما استعجم ٣/٩٤٣، ومعجم البلدان ٤/١٢٢، ومراصـــد الأطلاع ٢/٩٤٠، وتقويم البلدان ٢٣٨ - ٢٣٩، والجواهر والدرر ١/٤٨)

أما شهرته، "فهو ابن حجر - بفتح الحاء المهملة، والجيم، وبعدها راء - ويلتبس بجماعة ... منهم وائل بن حجر الصحابيّ (١)، وعلي بن حجر المحدّث (٢) المشهور" (٣) وابن حجر المكيّ الهيتميّ (ت: ٩٧٤ هـ). (٤)

وقد اختلف في اسم الشهرة "ابن حجر"، هل هو اسم أو لقب؟ علماً أنّ ابن حجر لم يقطع برأي فيه (٥)، مما دفع روزنثال إلى القول، إنّ ابن حجر نفسه لا يعرف الأصل فيه (٦) وتردّد غيره بَيْنَ كونه لقباً لبعض آبائه، أو اسماً لوالد جدّه أحمد (٧)، ورجّح آخر أنّه لقب (٨) وذهب آخرون مذهباً لم يقلْ به أحد، فذكروا أنّ "ابن حجر" نسبة إلى "آل حجر"، وهم قوم سكنوا آخر بلاد الجريد مِنْ أرض قابس بتونس (٩).

وهناك أقوال أخرى في بيان الأصل في (ابن حجر)، جاء فيها أنّه "لقب الشيخ، وإنْ كان بصيغة الكنية، ويحتمل أنّه كانت له جواهر كثيرة، فسمّي به، وقيل: لقّب بذلك لجودة ذهنه، وصلابة رأيه بحيث يرد اعتراض كُلّ معترض ...، وقيل: سمّي به لكونه اسم أبيه الخامس، وكان يحمل الحجر" (١٠)، وقيل إنّه "لقب بكثرة ماله، وضياعه حتّى قال ابن حجر فالمراد بالحجر الذهب والفضّة" (١١). وهذا خلاف لا أثر له في شهرة الحافظ ابن حجر فهو اسم وقع عليه، واشتهر به، وإذا تلاه "العسقلانيّ" قيّده، ودلّ عليه دون غيره.

---

(١) وائل بن حجر - رضي اللّه عنه - هو وائل بن حجر بن ربيعة بن وائل بن يعمر الحضرميّ عاش إلى أيام معاوية (انظر: أسد الغابة ٥/ ٤٣٥ - ٤٣٦)

(٢) هو أبو الحسن عليّ بن حجر بن إياس المروزي، أصله مِنْ خراسان (١٥٤ - ٢٤٤ هـ) روى عنه البخاريّ ومسلم وغيرهما (انظر: تذكرة الحفاظ للذهبيّ ٤٥٠، ومعجم المؤلفين ٧/ ٥٧، وتاريخ التراث العربيّ ١/ ١٦٦)

(٣) انظر الجواهر والدرر ١/ ٥٠، وتغليق التعليق ١/ ٥٢

(٤) هو شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن حجر الهيتميّ، انظر ترجمته في روضات الجنّات ١/ ٣٤٥، ودائرة المعارف الإسلامية - ترجمة ابن حجر الهيتمي ٢٥٢، ودائرة المعارف ٢/ ٤٣٨

(٥) سبقت الإشارة إليه.

(٦) انظر: The Encyclopaedia of Islam, P. 776.

(٧) انظر: الضوء اللامع ٢/ ٣٦، والجواهر والدرر ١/ ٥٠ وابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/ ٧٠.

(٨) انظر: البدر الطالع ٢/ ٣٦.

(٩) انظر: المنهل الصافي ٣/ق ٩٠ أ. نقلاً عن التّغليق والتّعليق ١/ ٥٢، وشذرات الذّهب ٧/ ٢٧٠

(١٠) فهرس الفهارس ١/ ٢٣٧

(١١) المصدر السابق

١ـ ولادتـــــه :

ولد الحافظ ابن حجر في شعبان من عام (٧٧٣ هـ) في مصر القديمة وقد ذكـــر ذلك في بعض مصنفاته[١] ، فجاء بالشّهر الّذي ولد فيه والسّنة، وأغفل ذكر اليوم ، وقد اختلف فيه مَنْ ترجم له ، فقال بعضهم إنّه ولد في اليوم الثّاني عشر من شعبان [٢] ، وقال آخرون إنّه اليوم الثّاني والعشرون من شعبان [٣] ، وقال غيرهم إنّه الثالث والعشرون من شعبان [٤] ، وقيل الثّاني من شعبان [٥] ، وحصره أحد المحدّثين بَيْنَ اليوم الثّاني عشر، والثّانـــــي والعشرين من شعبان سنة (٧٧٣هـ) ، أي بَيْنَ اليوم الثّامن عشر ، والثّامن والعشرين مـــن شباط سنة (١٣٧٢ م) [٦] ، وليس لذلك جليل خطـــــــر

٢ـ أُسرتـــــه :

انتقل أجداده إلى الإسكندرية بعد أنْ هُدِمَتْ مدينة عسقلان عام (٥٨٧هـ/١١٩١م) ثُمَّ إلى القاهرة حيث استقرّوا فيها [٧] ، ولم يعرف منهم أحد إلّا عمّ أبيه "فخر الدين عثمـــان ابن محمد " (ت: ٧١٤هـ) المعروف بابن البزار ، وابن حجر، سكن الإسكندريّة ، وانتهـــت إليه رئاسة الافتاء فيها على المذهب الشّافعيّ [٨]

وكذلك جده لأبيه "قطب الدّين محمد بن ناصر الدّين محمّد " (ت: ٧٤١هـ) ، عمل بالتّجارة ، واهتمّ بالعلم ، وسمع من العلماء وله أولاد ، منهم "نور الدّين عليّ "(ت: ٧٧٧هـ) والد الحافظ ابن حجر [٩] . الّذي انفرد دون أخوته بالعلم والأدب ، وكان شاعراً ، لـــــه

---

(١) انظر : رفع الإصر ١/٥ ٨ ، وإنباء الغمر ٢/١
(٢) انظر نظم العقيان ٤٥ ، وشذرات الذّهب ٧/ ٢٧٠
(٣) انظر : النّجوم الزاهرة ٥ ٥٣٣/١ ، والضوء اللامع ٣٦/٢
(٤) انظر : لحظ الألحاظ ٣٢٦ (٥) انظر : البدر الطالع ٨٨/١
(٦) انظر : ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٧٦/١ .
(٧) انظر The Encyclopaedia of Islam , P. 776 .
(٨) انظر : الدّرر الكامنة ٤٥/٢، وتبصير المنتبه ١/ ٤١٤، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٩٢/١ ـ ٩٣ ، وابن حجر العسقلانيّ مؤرخاً ٦ ١ ـ ١٧
(٩) انظر : تبصير المنتبه ٤١٤/١ ـ ٥ ٤١ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٩٣/١ وابن حجر العسقلانيّ مؤرخا ١٧

دواوين شعرية منها "ديوان الحرم" ضمنه المدائح النّبويّة وبيان فضل مكة ومكانتها . ولازم "بهاء الدّين ابن عقيل" (١) (ت : ٧٦٩ هـ) ، وناب عنه ، وصحب "ابن نباته" (٢) (ت : ٧٦٨هـ) و "البرهان القيراطيّ" (٣) (ت : ٧٨١ هـ) ، وله مطارحات شعرية معهما ، ترك ذلك كُلَّهُ ، وأقبل على الحَجِّ والمجاورة بمكة المكرمة (٤) . من شعره ، قوله (٥) : (من الكامل)

يَارَبِّ أعضاءَ السُّجُودِ عَتَقْتَهَـا ... مِنْ عَبْدِكَ الجَانِي وَأَنْتَ الوَاقِي
والعتقُ يَسْرِي بِالغنى يَاذَا الغنى ... فامْنُنْ على الفانِي بِعتقِ الباقِي

توفي سنة (٧٧٧ هـ) ولابن حجر من العمر أربع سنوات ، وأوصى به قبل وفاته (٦) "زكيّ الدّين الخَرُّوبي" (٧) (ت : ٧٨٧ هـ) و "ابن القطان" (٨) (ت : ٨١٣هـ) ، لأنّه لم يبق له من يرعاه ، لوفاة والدته "تُجار بنت أبي بكر الزفتاويّ" ، مبكرة قبل وفاة والده ، بعد أن ولدت بنتاً ، هي "ستّ الرّكب" (ت : ٧٩٨ هـ) (٩) ، قال ابن حجر عنها : "هي أُمّي بعد أُمّي" (١٠)

---

(١) هو عبد اللّه بن عبد الرّحمن بن عبد اللّه بن محمّد بن محمّد بن عقيل القرشيّ الهاشميّ العقيليّ (٦٩٨ هـ ـ ٧٦٩هـ) ، وهو صاحب الشّرح المشهور لألفية ابن مالك . (انظر : الدّرر الكامنة ٢/٣٧٢ ، وإنباء الغمر ١/١٧٤ ، وبغية الوعاة ٢/٤٧ ـ ٤٨)

(٢) هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن الحسن الجذاميّ الفارقيّ المصريّ ، أبو بكر جمال الدّين ، ابن نباته ، شاعر عصره (ت : ٧٦٨ هـ) . (انظر الدرر الكامنة ٤ / ٣٣٩ ، والنّجوم الزاهرة ١١/٥٩ ، وتاريخ آداب اللغة العربيّة ٣/١٢٢ ، والأعلام ٧/٣٨) .

(٣) هو إبراهيم بن عبد اللّه بن محمد بن عسكر بن مظفر بن بحر بن شادي بن هلال الطائيّ القيراطيّ ، برهان الدّين (ت : ٧٨١ هـ) ، الشاعر المشهور . (انظر : الدّرر الكامنة ١/٣٢ ، وشذرات الذهب ٥/٢٦٩ ـ ٢٧٠)

(٤) انظر : إنباء الغمر ١/١٧٤ ، وابن حجر العسقلانيّ مؤرخاً ١٧ ، وابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/٩٣ ـ ٩٦

(٥) انظر : فتح الباري ١٤/٢٥٤ ، وإنباء الغمر ١/١٧٤ ، وانظر ترجمته في تبصير المنتبه ١/٤١٤ ـ ٤١٥

(٦) انظر : الدّرر الكامنة ٣/١١٧ ، وتبصير المنتبه ١/٤١٥ ، وإنباء الغمر ١/١٧٤ ـ ١٧٥ والجواهر والدّرر ١/٦١ ، والتاريخ والمنهج التاريخيّ ٦٥ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٩٣ ـ ٩٦ .

(٧) هو أبو بكر بن عليّ بن أحمد بن محمّد الخرّوبيّ (ت : ٧٨٧ هـ) ، كبير تجار الكارميّة بمصر . (انظر : إنباء الغمر ١/٦٣٠ ، والدّرر الكامنة ١/٤٨١ ـ ٤٨٢)

(٨) هو محمد بن عليّ بن محمد بن عمر بن عيسى بن محمد ، شمس الدّين بن القطان المصريّ الشّافعيّ (ت : ٨١٣) له "السّهل" في القراءات ، و "شرح ألفية ابن مالك" (انظر إنباء الغمر ٦ / ٢٥٩ والضوء اللامع ٩/٩ ، والبدر الطالع ٢/٢٢٦ ، والأعلام ٦/٢٨٧) .

(٩) انظر : الجواهر والدّرر ١/٥٨ والتاريخ والمنهج التّاريخي ٦٧

(١٠) إنباء الغمر ١/٥١٧

ويرى روزنثال أنّ الثّروة ، والمكانة الاجتماعيّة اللّتين آلت إليه مصدرهما والدته سليلة عائلة الزّفتاويّ ، وهذا لاينكر ، إضافة إلى ماتركه والده له (١)

تزوّج سنة (٧٩٨ هـ) "أنس" ابنة القاضي عبد الكريم " وكانت ميّالة للعلم ، والانشغال به ، وكان يداعبها بقوله " قد صرت شيخة " (٢) ، وقد ولدت له من البنات " زين خاتون " و " فرحة " ، و " عالية " ، و " رابعة " و " فاطمة " . وتزوّج غيرها من النساء وله منهن ولد الوحيد " بدر الدّين أبو المعالي محمّد " (ت : ٨٦٩ هـ) (٣) وابنته (آمنة) (ت : ٨٣٦هـ) (٤) فذريته ستّ بنات (٥) ، وولد واحد ، وهم زين خاتون " (ت : ٨٣٣ هـ) ، و " فرحة " (ت : ٨٢٨ هـ) ، و " عالية " و" فاطمة ، وقد توفيتا بالطّاعون سنة (٨١٩ هـ) ، و " رابعة " (ت : ٨٣٢ هـ) ، والسّادسة "آمنة " (ت : ٨٣٦ هـ) ، وولده " محمّد " (ت : ٨٦٩ هـ) الذي حرص على تعليمه ، فصنّف له (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) ، وولي في حياة والده وظائف مهمة ، منها مشيخة المدرسة البيبرسية ، وغيرها (٦) .

طلبه العلم

نشأ ابن حجر يتيماً في كنف زكي الخرّوبي (ت : ٧٨٧ هـ) ، وابن القطان (ت : ٨١٣هـ) اللّذين لم يدخرا جهداً في تعليمه (٧) ، فأدخل "الكتّاب " بعد أن أتمّ الخامسة من عمره ، وحفظ القرآن في التّاسعة عند الصدر السّفطيّ (٨) (ت : ٨٠٨ هـ) ، و " يظهر من استقراء

---

(١) The Encyclopaedia of Islam , P. 776 .
وابن حجر العسقلانيّ مؤرخاً ٢٠

(٢) انظر : الجواهر والدّرر ٢٨٠ ب ـ ٢٨١ ب ، نقلاً عن ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ١٠٠ ـ ١٠١ .

(٣) الصدر السّابق ٢٨٤ أ ، نقلاً عن ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ١٠٢ .

(٤) انظر : ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤

(٥) جاء في كتاب ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ١٠٥ (فأولاده خمس بنات) والصحيح ماأثبتناه .

(٦) انظر : الجواهر والدّرر ق ٢٨٤ أ نقلاً عن ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٨٠ وانظر أيضاً ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ١٠٧ ـ ١١٠

(٧) رفع الإصر ١/ ٨٥ .

(٨) انظر : الضوء اللامع ٢/ ٣٦ . الصدر السّفطيّ هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبد الرّزاق بن عيسى بن عبد العزيز بن عمران بن حجّاج ، الصّدر السّفطيّ ، فقيه ، شرح مختصر التّبريزيّ في فروع الفقه الشّافعيّ . (انظر : الضوء اللامع ٩/ ٢٢٧ـ٢٢٨ ، وكشف الظّنون ٢/ ١٦٢٦ ، ومعجم المؤلفين ٥/ ١٧)

تراجم الّذين عاشوا في عصر الحافظ ابن حجر أنّ رسماً ثقافيّاً كان يسود أوساط التلاميذ الّذين يدخلون الكتّاب ، وذلك إلزام التّلاميذ بالتّدرّج في الحفظ لبعض مختصرات العلوم والكتب ، وسماع بعض آخرمنها ، وهي الّتي اتّفق العلماء آنذاك على اعتبارها أساساً في بناء ثقافة طلّاب العلم ، وكان حفظها ، أو سماعها يتمّ بإشراف أساتذة كفاة بارزين في حقول اختصاصهم ، أو ما يقرب منها "(١) ، وكان له رغبة ، و "ذكاء" وسرعة حافظة ، بحيث إنّه حفظ سورة مريم في يوم واحد ، وكان يحفظ الصّحيفة من الحاوي الصغير (٢) ، من مرّتين ، الأولى تصحيحاً ، ثمّ يعرضها حفظاً في الثالثة "(٣) ، فحفظ من الكتب والمتون والمختصرات : "التّنبيه في فروع الشّافعية " لأبي إسحاق الشّيرازي (ت : ٤٢٦ هـ) ، و " ملحة الإعراب " متن في النّحو لأبي محمد القاسم الحريريّ (ت : ٥١٦ هـ) ، و "العمدة في الأحكام " لأبي محمّد عبد الغنيّ المقدسيّ (ت ٦٠٠ هـ) ، و "منتهى السّؤل والأمل " لأبي عمرو بن الحاجب (ت : ٦٤٦ هـ) ، مختصر في أصول الفقه ، و "ألفيّة ابن مالك " (ت : ٦٧٢ هـ) في النّحو والصّرف ، و "ومنهاج الوصول " مختصر في أصول الفقه لابن عمر البيضاويّ (ت : ٦٨٥ هـ) ، و "التّبصرة والتّذكرة " (ألفيّة العراقيّ) في علوم الحديث ، وفنونه لابن الحسين العراقيّ (ت : ٨٠٦ هـ) (٤) .

ولازم شيوخ عصره ، فوجهه وصيه ابن القطّان (ت : ٨١٣ هـ) إلى الاهتمام بالتاريخ (٥) "فعلق بذهنه شيء كثير من أحوال الرواة "(٦) وسمع العلماء ، وقرأ عليهم ، ومنهم الصّدر الأبشيطيّ (٧) (ت : ٨١١ هـ) ، والنّور الأدميّ (٨) (ت : ٨١٣ هـ) في الفقه

---

(١) ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٨١ .
(٢) "الحاوي الصّغير في الفقه الشّافعيّ " لنجم الدّين عبد الغفار القزوينيّ (ت : ٦٩٥ هـ) (انظر : كشف الظّنون ١/ ٦٢٥)
(٣) لحظ الألحاظ ٣٢٦
(٤) انظر : الضوء اللامع ٢/ ٣٦ ، والبدر الطالع ١/ ٨٧ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٨١ ـ ٨٥ .
(٥) انظر : رفع الإصر ١/ ٨٦ . (٦) المصدر السابق .
(٧) هو سليمان بن عبد النّاصر بن إبراهيم الأبشيطيّ الشّافعيّ . (انظر : إنباء الغمر ٢/ ٤٠٩ ، والضوء اللامع ٣/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧)
(٨) هو عليّ بن أحمد بن أبي الأدميّ ، الشّيخ نور الدّين (ت : ٨١٣ هـ) ، وقال ابن حجر قرأت عليه في الفقه والعربيّة . (انظر : إنباء الغمر ٦/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠ ، والضوء اللامع ٥/ ١٦٣ ـ ١٦٤)

والعربيّة والحساب ، وغيرها ، وأَخَذَ الأَدب والعروضَ عَنْ البدر البشتكيّ (١) ، والكتابة عن أَبي عليّ الزّفتاويّ (٢) ، وغيرهـم . (٣)

صحب وصيه زكيّ الدّين الخَرّوبي (ت : ٧٨٧ هـ) إلى الحجّ في سنـة (٧٨٥هـ) وجاور معه في مكّة المكرمة ، وأَمّ فيها المصلّين بعد أَن بلغ عمره اثنتي عشرة سنة ـ كما تقتضـي عادتهم آنذاك لمن حفظ القرآن ـ وسمع من علماء مكة ومنهم عفيف الدّين النشاوريّ (٤) (ت : ٧٩٠ هـ) ، ثُمّ عاد إِلَى مصر سنة (٧٨٦ هـ) وسمع من الجمال بن ظهيرة (٥) (ت : ٨١٧ هـ) ومن أَبي الفرج الغزّيّ (ت : ٧٩٩ هـ) ، وقرأ عليه كثيراً من الكتب . (٦)

وفي سنة (٧٩٢ هـ) نظر في فنون الأَدب " فقال الشعر ، ونظم مدائح نبويّـة ، ومقاطيـع " . (٧)

فكانت ثقافته قد تجمّعت من روافد عدّة من أَهمها علوم اللّغة العربيّة ، كالنّحو والصّـرف والأَدب والعروض ، وعلوم الحديث ، وعلم الفقه وأُصوله ، والتاريخ ، وبذلك مهّد لنفسه دخـول المرحلة الثّانية في طلبه العلم ، وهي مرحلة اتّصفت بملازمته علماء عصره ، وأَخذه عنهـم ، والتّصنيف تحت إِشرافهم ، كما أَنّها تمثّلت برحلاته لطلب العلـم

---

(١) هو محمّد بن إِبراهيم بن محمّد الدّمشقيّ الأَصل ، بدر الدّين البشتكيّ (ت : ٨٣٠هـ) درس لابن حجر عليه العروض ، ودرس هو على ابن حجر الحديث ، فهو الشّيخ والتّلميذ (انظر : إِنباء الغمر ٣٢/٨ ـ ١٣٣ ، والضوء اللامع ٢٧٧/٦ ، وحسن المحاضرة ٥٧٣

(٢) هو محمّد بن أَحمد بن عليّ ، أَبو عليّ الزفتاويّ ثُمّ المصريّ (ت : ٨٠٦ هـ) . (انظر : الدّرر الكامنة ٨٩/٢ ، والضوء اللامع ٢٤/٧)

(٣) انظر : رفع الإصر ٨٦/١ ـ ٨٧ ، والضوء اللامع ٣٧/٢ ـ ٣٨ .

(٤) هو عبد الله بن محمّد بن محمّد بن سليمان بن موسى النّيسابوريّ الأَصل ، ثُمّ المكـي المعروف بالنّشاوريّ ، وهو أَول شيخ سمع ابن حجر عليه الحديث . (انظر : إِنباء الغمر ٣٠٠/٢ ـ ٣٠١ ، ولحظ الألحاظ ٣٢٦)

(٥) هو محمّد بن عبد اللّه بن ظهيرة بن أَحمد بن عبد اللّه بن عطية بن ظهيرة بن مرزوق بن محمّد بن سليمان المخزوميّ المكيّ الشّافعيّ ، ولد (٧٥١ هـ) بمكة ، وهو أَول من بحث عليه في فقه اللّغة (انظر : إِنباء الغمر ١٥٧/٧ ـ ١٥٩ ، والدّرر الكامنة ٣٦٩/٣ ، والضوء اللامع ٩٢/٨ ـ ٩٥)

(٦) هو أَبو الفرج عبد الرّحمن بن أَحمد بن المبارك الغزيّ (ت : ٧٩٩ هـ) ، وقد ذكر ابن حجر الكتب الّتي قرأها عليها . (انظر : الدّرر الكامنة ٤٣١/٢ ـ ٤٣٢ ، وشـذرات الذّهب ٣٥٩/٦ ، والأَعلام ٢٩٥/٣)

(٧) رفع الإصـر ٨٧/١ .

وبدأت هذه المرحلة بعد أن "اجتمع بحافظ العصر زين الدّين العراقيّ (ت: ٨٠٦ هـ) في شهر رمضان سنة ستّ وتسعين، فلازمه عشرة أعوام، وَحَبَّبَ إليه فنّ الحديث"(١). وانشغل فيها بالبحث والتّأليف، فما انسلخت سنة (٧٩٦ هـ) حتى خَرَّجَ لشيخه أبي إسحاق التّنوخيّ(٢) (ت: ٨٠٠ هـ)، كتابه "المئة العشاريّة" في الحديث

أمّا رحلاته في طلب العلم، فقد أشار إليها الحافظ ابن حجر بقوله(٣): (الكامل)

وإذا الدّيار تنكّرت سافرتُ فيـ ... ـها طلب المعارف هاجرًا لديارِي
وإذا أقمتُ فمؤنسي كتبي فَلَا ... أنفكّ في الحالَينِ من أسفاري

ورحلاته كثيرة شملت مدن مصر ـ الصّعيد والإسكندريّة وغيرهما ـ ومدن الشّام وفلسطين والجزيرة العربيّة، واليمن، وكان في كُلِّ ذلك يسمع من علماء تلك المدن(٤). فقد لقي في اليمن اللّغويّ المعروف مجد الدّين الفيروزابادي(٥) (ت: ٨١٧ هـ) "فتناول منه بعض تصنيفه المشهور (القاموس في اللّغة)، ولقي جمعاً من فضلاء تلك البلاد، ثُمَّ رجع إلى القاهرة، ثُمَّ رحل إلى الشام، فسمع بقطيّة، وغزة والرّملة، والقدس، ودمشق، والصالحيّة وغيرها من القرى والبلاد".(٦)

---

(١) رفع الإصر ١/٨٧.
(٢) المصدر السّابق. وأبو إسحاق التّنوخيّ هو إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن علوان بن كامل التنوخيّ، البعلبكيّ، ثُمَّ الشاميّ، برهان الدّين (ت: ٨٠٠ هـ)، عالم بالقراءات. (انظر: الدّرر الكامنة ١/١١ ـ ١٢، وغاية النّهاية ١/٧ ـ ٨، وشذرات الذّهب ٦/٣٦٣ ـ ٣٦٤)
(٣) انظر: الجواهر والدّرر ٢٦ ب، نقلاً عن ابن حجر العسقلانيّ مؤرخاً ص ٣١ هامش (١).
(٤) انظر: رفع الإصر ١/٨٧ ـ ٨٨.
(٥) هو محمّد بن يعقوب بن محمّد بن إبراهيم الشّيرازيّ، مجد الدّين أبو طاهر الفيروز آبادي (ت: ٨١٧ هـ)، اشتهر باللّغة، وعرف بالقاموس المحيط. (انظر: إنباء الغمر ٧/١٥٩ ـ ١٦٣، والضوء اللامع ١٠/٧٩ ـ ٨٦، وبغية الوعاة ١/٢٧٣ ـ ٢٧٥، والبدر الطّالع ٢/٢٨٠ ـ ٢٨٤)
(٦) رفع الإصر ١/٨٧. وانظر: نظم العقيان ٤٥ ـ ٤٦، وشذرات الذّهب ٧/٢٧١، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/١١٣ ـ ١٣٩، وابن حجر العسقلانيّ مؤرخاً ٣١ ـ ٥٥.

شيوخه وتلامذته

ذكرنا بعض شيوخ الحافظ ابن حجر في نشأته وطلبه للعلم ، ونُبيِّنُ هنا أبرزهم ، فقد عنى بشيوخه عناية خاصّة ، فترجم لهم مع مَنْ ترجم له في كتبه[1] ، كما أفرد لهم كتبًا خصّهم بها دون غيرهم[2] ، ومنها كتابه "المجمع المؤسس للمعجم المفهرس" وبيَّنَ الدّافع إلى تصنيفه هذا الكتاب بقوله : "أما بعد ، فإنّ كثيرًا من سلف المحدّثين اعتنى بجمع شيوخهم ، وتدوين أخبار كبارهم ، فتغايرت مقاصدهم فرأيت أن آخذ وحذوهم ، وأسيرُ تلوهم ، وأجدِّدُ لهم الرَّحمة ، فجمعت أسامي شيوخي على المعجم ، وقسمتهم على قسمين مهذباً ، فالأوّل : من حملت عنه على طريق الرواية ، والثّاني من أخذتُ عنه شيئًا في المذاكرة من الأقران ونحوهم."[3]

وخصَّ بعضهم بلفظ "شيخنا" في كتابه "فتح الباري بشرح البخاريّ" موضع دراستنا ، ومنهم : "سراج الدّين بن الملقّن[4] (ت : ٨٠٤ هـ) ، و "سراج الدّين البلقينيّ"[5] (ت : ٨٠٥ هـ) ، و "أبو الفضل العراقيّ"[6] (ت : ٨٠٦ هـ) ، وابن حجر الهيثميّ"[7] (ت : ٨٠٧ هـ) ، و "مجد الدّين الفيروزاباديّ"[8] (ت : ٨١٧ هـ) ، ونقل عن صاحبه الحافظ شمس الدّين الجزريّ"[9] (ت : ٨٣٣ هـ)

---

(١) ومنها (إنباء الغمر بأنباء العصر) ، و(رفع الإصر عن قضاة مصر) ، و(الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة) ، وقد سبقت ترجمة بعضهم عنها

(٢) ومنها (المعجم المفهرس) في مجلد بن ذكر فيه نحو ست مئة شيخ ، و(المجمع المؤسس) ، و(فهرست مروياته) . (انظر فهرس الفهارس ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، والجواهر والدّرر ١/ ١٣٥ ـ ١٦٤)

(٣) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ـ صورة الشّيخ صبحي السّامرائي م ١/ ق ١ أ

(٤) انظر : فتح الباري ٢/ ٢٤٣ ، و٣/ ٣٨٦ ، وسترد ترجمته .

(٥) المصدر السّابق ١/ ٢٣ ، و ١/ ٤٢٧ . وسترد ترجمته .

(٦) المصدر السّابق ١/ ١١٩ ، (٣/ ٦٢ . ترجم له .

(٧) انظر : فتح الباري ٥ / ١٥١

(٨) المصدر السّابق ١١/ ٣٣٨ ، ٣/ ٤١٤ وغيرهما

(٩) المصدر السّابق ٣/ ٧٣ . وشمس الدّين الجزريّ ، هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف يعرف بابن الجزريّ (ت : ٨٣٣ هـ ، أو : ٨٣٤ هـ) . (انظر : إنباء الغمر ٨/ ٢٤٥ ـ ٢٤٨ ، والضوء اللامع ٩/ ٢٥٥ ـ ٢٦٠)

وقد ذكرَ تلميذه «الشّمس السّخاويّ (ت: ٩٠٢ هـ) أبرزَ شيوخه، وأثنى عليهم بقوله "واجتمع له من الشّيوخ المشار إليهم، والمعول في المشكلات عليهم، ما لم يجتمع لأحدٍ من أهل عصره، لأنّ كلّ واحدٍ منهم كان متبحّرًا في علمه، ورأسًا في فنّه الّذي اشتهر به لا يلحق فيه، فالتّنوخيّ في معرفة القراءات وعلوّ سنده فيها، والعراقيّ في معرفة علوم الحديث ومتعلقاته، والهيثميّ (١) في حفظ المتون، واستحضارها، والبلقينيّ (٢) في سعة الحفظ وكثرة الإطلاع، وابن الملقّن (٣) في كثرة التّصانيف، والمجد الفيروز آباديّ في حفظ اللّغة والإطلاع عليها، والغماريّ (٤) في معرفة العربيّة ومتعلّقاتها، وكذا المحبّ ابن هشام (٥)، ... والعزّ بن جماعة (٦) في تفنّنه في علوم كثيرة". (٧)

---

(١) هو عليّ بن أبي بكر بن سليمان أبو الحسن الهيثميّ ولد (٧٣٥ هـ)، خرّج زوائد مسند البزار. (انظر: إنباء الغمر ٥/٢٥٦-٢٦٠، ولحظ الألحاظ ٢٣٩، وحسن المحاضرة ٣٦٢)

(٢) هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق بن الحقّ الكنانيّ البلقينيّ سراج الدّين (ت: ٨٠٥ هـ)، مات بالقاهرة، وابن حجر متغيب في الحجّ، ولما علم رثاه بقصيدة تزيد على ثلاثين بيتًا، وضمنها رثاء شيخه الحافظ زين الدّين العراقيّ (٨٠٦ هـ) ومطلعها:

يا عينُ جُودِي لِفَقْدِ البحر بالمطرِ ... أَذْرِي الدموعَ ولا تُبْقِي ولا تَذَرِي

(من البسيط، انظر ديوان ابن حجر ١٠٥، وإنباء الغمر ٥/١٠٧ - ١٠٩، والضوء اللامع ٦/٨ - ٩٠، وطبقات الحفاظ ٥٣٨، وشذرات الذّهب ٧/٥١ - ٥٢)

(٣) هو عمر بن عليّ بن أحمد بن محمّد بن عبد اللّه الأنصاريّ الأندلسيّ ثمّ المصريّ، سراج الدّين، أبو الحسن المعروف بابن الملقن، بلغت مؤلفاته ثلاث المئة. (انظر: إنباء الغمر ٥/٢٥٢-٢٥٣، والضوء اللامع ٦/١٠٠ - ١٠٦، وشذرات الذّهب ٧/٤٤-٤٥)

(٤) هو محمّد بن محمّد بن عليّ بن عبد الرّزاق، أبو عبد اللّه الغماريّ المصريّ (ت: ٨٠٢) لازمَ أبا حيان، وأخذ عنه العربيّة واللّغة والقراءات. (انظر: إنباء الغمر ٤/١٧٩-١٨١ وغاية النّهاية ٢/٢٤٤، وبغية الوعاة ١/٢٣٠، وشذرات الذّهب ٧/١٩ - ٢٠)

(٥) هو محمّد بن عبد اللّه بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام، محب الدّين (ت: ٧٩٩هـ)، أخذ العربيّة عن والده. (انظر: بغية الوعاة ١/١٤٨، وحسن المحاضرة ٥٣١، والنّجوم الزّاهرة ١٢/٥٤٠)

(٦) هو محمّد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمّد بن إبراهيم بن سعد اللّه بن جماعة، عز الدّين، لازمه سنة (٧٩٠هـ) حتّى وفاته (٨١٩هـ)، وكان يعظمه، ويسميه في غيبته "إمام الأئمة" وقال فيه:

وَكَانَ مِن العلوم بحيثُ يقضَى ... لَهُ فِي كُلِّ فنٍّ بالجميع

(انظر: إنباء الغمر ٧/٢٤٠-٢٤٣، والضوء اللامع ٧/١٧١، وبغية الوعاة ١/٦٣-٦٦ وشذرات الذّهب ٧/١٣٩ - ١٤١)

(٧) الضوء اللامع ٢/٣٦-٣٧. وانظر: الجواهر والدّرر ١/٧٩-٨٠، والبدر الطالع ١/٨٨.

ويرى الدكتور محمد كمال الدين عز الدّين في تحديد أَخذ الحافظ ابن حجر من هـذا الشيخ أَو ذاك "أَنَّ العصر كان عصر الموسوعيّة في الفكر والاختصاص في العلم ، وليس التّخصّص في فرع من فروعه إهمالاً لسائر الفروع الأُخرى للمعرفة ـ المعروفة آنذاك ـ مما يعدّ معه تصنيف هؤلاء وغيرهم حسب العلوم ، ليقال إنّ "البلقينيّ" كان أَستاذاً لابن حجر في الفقه دون غيره ، أَو إنّ "التنوخي" كان أستاذاً له في القراءات .. وهكذا ، فلقد أَخذ عن هذا وذاك إلى جانب الفقه ، والقراءات ، وعلم الحديث ، واللّغة والأَدب "(١) ، وهذا لاينكر إلّا أَنّه لايعدم تفرّد عالم ، وبعد صيته في علم معين ، وإن كان نابغاً في غيره ، وقد صرّح تلميذه الشّمس السّخاويّ (ت ٩٠٢ هـ) ـ كما نقلنا عنه قبل قليل ـ بذلك ، وهو ابن العصر المتحدّث عنه ، وحدّد بدقّة العلم الّذي اشتهر به كُلّ شيخ من شيوخه

وبعد أَن تخطى المرحلة الثانية أَذِنَ له شيوخه "جلّهم ، أَو جميعهم كالبلقينيّ ، والعراقيّ بالافتاء والتّدريس "(٢) ، فقد أَدركوا أَنّه بلغ الغاية في الفنون والعلوم

أَما تلامذته فَهُم كثر(٣) ، تتبّعهم الشّمس السّخاويّ (ت ٩٠٢ هـ) في كتابه "الجواهر والدّرر" ورتبهم على حروف المعجم ، فكانوا خمس مئة نفس(٤) ، نذكر منهم أَبا بكر بن المقريء اليمنيّ (ت : ٨٣٧ هـ) (٥) ، وابن فهد المكيّ (ت ٨٧١ هـ) (٦) ، وابن تغري بردي (ت : ٨٧٤ هـ) (٧) ، وابن قاضي شهبة الدمشقي (ت : ٨٧٤ هـ) (٨) ،

---

(١) التاريخ والمنهج التاريخيّ لابن حجر العسقلانيّ ١١٣ ، وابن حجر العسقلانيّ مؤرخاً ٣٠ .

(٢) الضوء اللامع ١/٣٦ـ٣٧ ، ولحظ الألحاظ ٣٢٩ـ٣٣٠ ، وانظر : الجواهر والدرر ١/٧٦ـ٧٧

(٣) انظر : الضّوء اللامع ٢/٣٩ ، وذيل طبقات الحفاظ ٣٨١ ـ ٣٨٢

(٤) الجواهر والدّرر الورقة ٢٥٣ ب ـ ٢٧٣ أ ، وانظر : ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/١٦٧ ـ ١٧١ .

(٥) هو إسماعيل بن محمّد بن أَبي بكر الحسينيّ المعروف بالشّريف ابن المقريء (ت : ٨٣٧ هـ) له (عنوان الشّرق) وغيره (انظر : إنباء الغمر ٨/٣٠٩ ، والضّوء اللامع ٢/٢٩٢ـ٢٩٥)

(٦) هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبد اللّه بن فهد المكيّ ، تقي الدّين أَبو الفضل (ت : ٨٧١ هـ) ، له (لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ) . (انظر : الضوء اللامع ٩/٢٨١ ، والأعلام ٧/٤٨) .

(٧) هو جمال الدّين أَبو المحاسن يوسف بن الأَمير الكبير سيف الدّين تغري بردي (ت : ٨٧٤ هـ) المؤرخ المشهور ، له (النّجوم الزّاهرة) ، و (والمنهل الصافي) . (انظر : الضّوء اللامع ١٠/٣٠٥ ، والأعلام ٨/٢٢٢)

(٨) هو محمّد بن أَبي بكر بن أَحمد بن محمّد أَبو الفضل بدر الدّين الأَسديّ الشّافعيّ المعروف بابن قاضي شهبة له "الدّرّ الثمين" و "شرحان على المنهاج" . (انظر : الضوء اللامع ٧/١٥٥ ، والأعلام ٦/٥٨)

ومحمّد بن سليمان الكافيجيّ (ت : ٨٧٩ هـ) [١] ، وإبراهيم بن عمر البقاعيّ (ت : ٨٨٥ هـ) [٢] ويوسف بن شاهين الكركيّ (ت : ٨٩٩ هـ) [٣] ، وشمس الدّين السّخاويّ (ت : ٩٠٢هـ) [٤] وزكريّا بن محمّد الأنصاريّ السّنيكيّ (ت : ٩٢٦ هـ) [٥] .

الوظائف الّتي تقلّدها

تقلد الحافظ ابن حجر مناصب كثيرة ، وربما تعددت وظائفه في آن واحد ، في مصر وغيرها ، ومنها :

١ـ الإملاء : وقد أحياه بعد أن انقطعت مجالسه ، ولم تقتصر على مصر وحدها ، وإنّما امتدّت إلى دمشق وحلب [٦] . وأشار في شعبان سنة تسع وأربعين إلى أنّ مجالسه قد

---

(١) هو محمّد بن سليمان بن سعد بن مسعود الروميّ البرعميّ ، أبو عبد اللّه الكافيجيّ (ت : ٨٧٩ هـ) ، له " شرح قواعد الإعراب " و " مختصر في علوم الحديث " (انظر الضوء اللامع ٧/٢٥٩ ، وبغية الوعاة ١/١١٧ ـ ١١٨ ، وشذرات الذهب ٧/٣٢٦ ، والأعلام ٦/١٥٠)

(٢) هو إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعيّ الرباط (ت : ٨٨٥ هـ) ، له (عنوان الزّمان في تراجم الشّيوخ والأقران) . (انظر الضوء اللامع ١/١٠١ ، ونظم العقيان ٢٤)

(٣) وهو سبط الحافظ ابن حجر يوسف بن شاهين أبو المحاسن الكركيّ (ت : ٨٩٩ هـ) ، وله (رونق الألفاظ بمعجم الحفاظ) . (انظر : الضوء اللامع ١١/٣١٣ ، ونظم العقيان ١٧٩)

(٤) هو محمّد بن عبد الرّحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمّد الملقّب شمس الدّين ، أبو الخير وأبو عبد اللّه بن الزّين أو الجلال أبي الفضل وأبي محمد السّخاويّ ، (ت : ٩٠٢ هـ) ، له الترجمة الوافية لابن حجر العسقلانيّ (الدّرر والجواهر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) ، و (الضوء اللامع) وغيرهما . (انظر : ترجمته لنفسه في الضوء اللامع ٨/١ ـ ٣٢ ، ونظم العقيان ١٥٢ ـ ١٥٣ ، وشذرات الذّهب ٨/١٥ ـ ١٧)

(٥) هو زكريا بن محمّد بن أحمد بن زكريا الأنصاريّ السنيكيّ (ت : ٩٢٦ هـ) ، له " شرح الروض " و " شرح شذور الذّهب " . (انظر نظم العقيان ١١٣ ، ومعجم المطبوعات ١/٤٨٣ ، والأعلام ٣/٤٦) .

(٦) انظر : رفع الإصر ١/٨٨ ، وابن حجر مؤرخاً ٥٦ ـ ٥٧ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٢١٢ ـ ٢٢٧

قارنت ألفاً ـ ولم يفرغ منها بعد ـ بقوله[١] : (من البسيط)

يَقُولُ رَاجِي إلهِ الحقّ أَحمد من ... أَملى حديث نبيّ الحقّ متّصلا

تَدُونِ الألف إن عدّتْ مجالسه ... فالسّدس منها بلا قيدٍ لَهَا حَصَلا

٢ـ التّدريس : تولّى تدريس الحديث والتّفسير والفقه في مدارس مصر وجوامعها آنذاك .[٢]

٣ـ الافتاء : ولي وظيفة افتاء دار العدل سنة (٨١١ هـ) ، حَتَّى وفاته (٨٥٢ هـ)[٣] وساعدته هذه الوظيفة على تعرّف أَرباب الدولة ، وأَحداث عصره .[٤]

٤ـ القضاء : ولي القضاء سنة (٨٢٧ هـ) ، وكان يصرف ويعاد إليه . وكان مجموع مدد ولاياته الّتي أمضاها فيه تزيد على إحدى وعشرين سنة[٥] ، وقد " زهد في القضاء زهداً تاماً لكثرة ما توالى عليه من الأنكاد والمحن بسببه ، وصرّح بأنّه لم تبقَ في بدنه شعرة تقبل أسمه "[٦]

٥ـ الإمامة والخطابة والوعظ : ولي وظيفة الخطابة بالجامع الأزهر ، ثُمَّ بجامع عمرو بن العاص ، وكان يخطب بجامع القلعة حين توليه القضاء جريًا على رسم قضاة الشّافعيّة آنذاك ، ورُبَّط أَنابَ فيها غيره[٧] ، وشغل وظيفة الوعظ بجامع الظّاهر بالحسينيّة ، وكان رُبَّما يستخلف فيها غيره .[٨]

---

(١) نظم العقيان ٥٠ ، وطبقات الحفاظ ٥٤٨ ، وابن حجر مؤرخاً ٥٦ هامش (٢)

(٢) انظر : الجواهر والدّرر ق ١٥٢ ب ـ ١٥٦ أ (نقلا عن ابن حجر مؤرخاً ٥٨ـ٦٢) ، ورفع الإصر ١/ ٨٨ ، والضوء اللامع ٢/ ٣٨ـ٣٩ ، ونظم العقيان ٤٦ ، لحظ الألحاظ ٣٣٠ ، وإنباء الغمر ١/ ١٩٦ ، ٢/ ٤٥٥ـ٤٤٨ ، و ٤٧٣ ، و ٥٠٠ ، ٣/ ٥٧ ، ١٩٣ ، و ١٨٥ ، و ٣٩٩ و ٤٧٤ ، وانظر أيضاً دائرة المعارف الإسلاميّة ، ترجمة ابن حجر العسقلانيّ لارندنك C.V Arendonk ص ٢٥١ وابن حجر مؤرخاً ٥٨ـ٦٢ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٨

(٣) الجواهر والدّرر ق ١٥٦ ب (نقلاً عن ابن حجر مؤرخاً ٦٢ هامش ٥) ، وانظر ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ومنهجه ١/ ٢٤٨ ـ ٢٥٠ ، وابن حجر مؤرخاً ٦٢ ـ ٦٤

(٤) انظر : ابن حجر مؤرخاً ص ٦٤

(٥) انظر : رفع الإصر ١/ ٨٨ ، ونظم العقيان ٤٦ ، ونزهة النفوس والأبدان ٣/ ٢٠ ، ٣٥ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٨ وغيرها ، والبدر الطالع ١/ ٩٠ ، والضوء اللامع ٢/ ٣٨ ، وشذرات الذهب ٧/ ٢٧١ ، ولحظ الألحاظ ٣٣٠ ، وابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/ ٢٣٦ـ٢٣٩ وانظر فيه جدول المدد التي قضاها ابن حجر في القضاء حتى عزل نفسه سنة (٨٥٢ هـ) .

(٦) الضوء اللامع ٢/ ٣٨ .

(٧) انظر : إنباء الغمر ٣/ ٥٥١ ، والجواهر والدّرر ق ١٥٨ أ ـ ١٥٩ أ (نقلاً عن ابن حجر مؤرخاً ٧٤) ، والضوء اللامع ٧/ ٧١ـ٧٢

(٨) انظر : الجواهر والدّرر ق ١٥٢ ب (نقلاً عن ابن حجر مؤرخاً ٧٥)

٦ـ وظائف أُخر تولّى وظائف أُخر غير الوظائف السّابقة ، منها مشيخة المدرسة البيبرسيّة في (٨١٣ هـ) وكان يصرف ويعاد إليها حتّى عُزِلَ قبل وفاته[١] ، ومشيخة المدرسة الزّينيّة سنة (٨٥١ هـ) حتّى وفاته ولم يُقِرّ صاحبُها فيها أحداً ، قائلاً "إنّما فعلتُ ذلك لاتشرف به"[٢] ، ومشيخة المدرسة الصلاحيّة سنة (٨٤٦ هـ)[٣] ، ومشيخة إسماع الحديث في المدرسة المحموديّة سنة (٨٠٩ هـ)[٤] . وكذلك أُسنِدَ إليه خزانة كتبها ، وكانت تحوي أنفس الكتب التي جمعها شيخه "البرهان ابن جماعة" (ت ٧٩ هـ) ، فعمل لها دليلين ، أحدهما على حروف المعجم في أسماء التّصانيف ، والآخر في الفنون .[٥]

وهناك وظائف أُخر لم يقبلها ، منها الإنابة عن الملك المؤيد في التوجه إلى اليمن[٦] ، وتولّي القضاء ، وكتابة السّرّ في زمن الملك الأشرف[٧] ، وغيرها[٨]

وقد بَثّ الحافظ ابن حجر شكواه من عب ء المناصب التي تقلدها في شعره بعد أنْ وصل وصل إليه لغز قاله صاحبه متهكماً فأجابَهُ قائلاً :[٩]

أَتانِيَ لُغزٌ مِنْكَ للعقلِ مدهشٌ ... تؤول لِمَا قَالَ الكِرَامُ فَعُـــولُ
تنظّم في سلكِ البلاغَـــةِ دُرَّهُ ... وَكَمْ لَكَ عَنْدِي فِي القلائدِ لُولُـو

---

(١) انظر : الجواهر والدّرر ق ١٥٧ ب ـ ١٥٨ أ (نقلاً عن ابن حجر مؤرخاً ٧٧ ـ ٧٨) ، وانظر نظم العقيان ٤٦
(٢) الجواهر والدّرر ق ١٥٤ ب ، نقلاً عن ابن حجر مؤرخاً ٦١ هامش (٢)
(٣) انظر : المصدر السّابق ، نقلاً عن ابن حجر مؤرخاً ٦١ هامش (٣)
(٤) انظر المصدر السّابق
(٥) انظر : المصدر السّابق ق ١٩٥ ب ، نقلاً عن ابن حجر مؤرخاً ٧٨ ـ ٧٩ وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١
(٦) انظر الجواهر والدّرر ، الورقة ١٤٩ ـ ١٥١ ، نقلاً عن ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٢٥١
(٧) المصدر السّابق
(٨) انظر إنباء الغمر ٧/ ١٥٩ ـ ١٦٣ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٢٥٢ .
(٩) نظم العقيان ٥٢ .

يَقُولُ جواباً لاعتذاري تهكُّماً ... لأَنْتَ مليٌّ بالجواب كفيلُ
نَعَمْ كَانَ لِي ميلٌ إِلَى الشّعر برهةً ... وأبكار فكري مالهُنَّ بُعولُ
فَشَعَّبَ مني فكرتي عبءُ منصبٍ ... تحمَّلْتُهُ في كاهليَّ ثقيلُ
وفصل قضايا في تفاصيل أَمرها ... فصول وَكَمْ عِنْدَ الخصوم فصولُ
ومجلس إملاءٍ وخطبة جمعةٍ ... ودرسٌ وتعليل له ودليلُ
حديث وتفسير وفقه قوامُهَا ... عقول تعاني فهمها ونقولُ
لمستنبطات الفقه مستنبطاتها ... تزور فإِنْ لم أَضبطَنَّ تزولُ
وطالب إِسماع وفُتيا وحاجةٍ ... وطالب علمٍ في البحوث سؤولُ
وكلُّهم يرجُو نجاحَ مُرادِهِ ... ويصخبُ إِنْ أَرجأته وَيَصُولُ

مصنفات الحافظ ابن حجر

سبقنا إلى جمعها كثير من الباحثين (١) ودعانا إليها النقص الكبير في عددها عندهم، وقد ذكر بعضهم أَنَّها كثيرة جداً، ولم يذكر منها إِلَّا القليل (٢)، وتحقّقوا من مسمياتها، ومظانّها، إِلَّا أَنَّنا استدركنا عليهم كثيراً، ولا ندعي أَننا وصلنا إِليها جميعاً، فَرُبَّمَا يأتي مَنْ يستدرك علينا، فيضيف أَو يحذف. ومصنفاته هي: (٣)

---

(١) انظر مثلاً ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/٢٧٢ ـ ٦٨٧، ومقدمة محقق كتاب تغليق التعليق ١/١٨٤ ـ ٢١٢، وقائمة محقق ديوان ابن حجر ١٨٦ ـ ١٨٩

(٢) انظر البدر الطالع ١/٨٨

(٣) انظر رفع الإصر عن قضاة مصر ١/٨٧ ـ ٨٨، ولسان الميزان ٧/٣ ـ ٧، وتهذيب التهذيب ١٢/١٠٥ ـ ٥٠٤، وانتقاض الاعتراض ٢أ، وديوان ابن حجر ١٨٦ـ١٨٩، وتغليق التعليق ١/١٨٤ ـ ٢١٢، ولحظ الألحاظ ٣٣٢ ـ ٣٣٧، والضوء اللامع ٢/٣٨ ـ ٣٩، وذيل طبقات الحفاظ ٣٨١ ـ ٣٨٢، ونظم العقيان ٤٥ ـ ٥٠، وكتاب حسن المحاضرة ١٧٠، وبغية الوعاة ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦، ودرة الحجال ١/٦٤ ـ ٧٢، وشذرات الذهب ٧/٢٧١ ـ ٢٧٢، وكشف الظنون ـ بحسب الهجائية ـ وهدية العارفين ١/١٢٨ ـ ١٣٠، وروضات الجنات ١/٣٤٥ ـ ٣٤٦، ومبتكرات اللآلي ٨، وعقود الجوهر ١٨٩ ـ ١٩٢، وفهرس الفهارس ١/٢٤٠، و٢٤٦ـ ٢٥٠، وكتاب دائرة المعارف م١/٤٤١، ودائرة المعارف الإسلامية ـ ترجمة ابن حجر ـ ٢٥١، ومعجم المطبوعات العربية ٧٨ ـ ٨١، والمكتبة الأزهرية ـ بحسب الهجائية، ودائرة المعارف ٢/٤٣٧ـ٤٣٨، وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/١٧٤ـ١٧٧، والأعلام ١/١٧٨ـ١٧٩، ومخطوطات المجمع العلمي العراقي ٢/٢٦٦ـ٢٦٨ وابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/٢٧٢ـ٦٨٧، دائرة المعارف الحديثة ٢/٦٩١، دائرة معارف القرن الرابع عشر، العشرين م٣/٣٥٧، معجم المؤلفين ١/٢٠

١ـ الآيات النيرات بخوارق المعجزات (١) .
٢ـ الإبدال الصفيات من الثقفيات . (٢)
٣ـ إبدال عبد بن حميد وموافقاته .
٤ـ الإبدال العليات من الخلعيّات لأبي الحسن الخلعيّ .
٥ـ الإبدال العوالي والموافقات الحسان من مسند الدّارميّ عبد الله بن عبد الرّحمن
٦ـ إتباع الأثر في رحلة ابن حجر . (٣)
٧ـ اتحاف المهرة بأطراف العشرة . (٤)
٨ـ الإتقان في فضائل القرآن . (٥)
٩ـ الأجزاء بأطراف الأجزاء . (٦)
١٠ـ الأجوبة الآنيّة عن الأسئلة العينيّة . (٧)
١١ـ الأجوبة الجلية عن الأسئلة الحلبيّة
١٢ـ الأجوبة الزكيّة عن تأخير العمل وتقديم النية
١٣ـ الأجوبة المشرقة عن المسائل المفرّقة (٨)
١٤ـ الأجوبة الواردة عن الأسئلة الوافدة
١٥ـ الأحاديث الموضوعة الواردة في مصابيح السُّنّة للبغويّ . (٩)

---

(١) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٦ إلى "الآيات النيرات"، وورد في تغليق التعليق ١٩٩/١ "الآيات النيرات في معرفة الخوارق والمعجزات"
(٢) جاء في فهرس الفهارس ٢٤٩/١ "المستصفيات" بدل "الصفيّات".
(٣) ورد في تهذيب التهذيب ٥٠٣/١٢، ولسان الميزان ٥/٧ بأسم "كتاب الإتباع"، واختصر في ديوان ابن حجر إلى "إتباع الأثر".
(٤) جاء في ذيل طبقات الحفاظ ٣٨١ "أطراف الكتب العشرة"، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٦ إلى "اتحاف المهرة"، وورد بعنوان "تحفة المهرة بأطراف العشرة" في كشف الظّنون ٣٧٥/١، وتهذيب التّهذيب ٥٠١/١٢، ولسان الميزان ٤/٧
(٥) اختصر في ديوان ابن حجر إلى "الاتقان"، وورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٢٨٣/١ بأسم "الاتقان في جمع أحاديث فضائل القرآن"، وفي تغليق التعليق ٨٤/١) بأسم "الاتقان في جمع أحاديث فضائل القرآن من المرفوع والموقوف"
(٦) ورد في فهرس الفهارس بإضافة "على المسانيد" إلى آخره.
(٧) صحف في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٦٥٩/١ "الآنيّة" إلى "الأبنية"
(٨) جاء في شذرات الذّهب ٢٧٣/٧ "على" بدل "مِنْ"، وفي تغليق التّعليق ٢٠١/١ "الأسئلة" بدل "المسائل"
(٩) جاء ذكره في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٣٩٦/١، وذكر في موضع آخر تحت عنوان "الأجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السُّنّة وصفت بالوضع" ٦٦٣/١، وربما يكون الكتاب واحداً، والعنوان الثّاني وصفاً لمحتواه.

١٦ـ الاحتفال في بيان أحوال الرجال (١)
١٧ـ الإحكام لما في القرآن من الإبهام . (٢)
١٨ـ أربعون حديثاً من الوحدان
١٩ـ الأربعون العالية لمسلم على البخاريّ . (٣)
٢٠ـ الأربعون المتباينة والعشاريّة من حديث العراقيّ . (٤)
٢١ـ الأربعون المجتازة عن شيوخ الإجازة للمراغيّ .
٢٢ـ الأربعون المنتقاة من عوالي الليث بن سعد
٢٣ـ الأربعون من مسموع ابن عبد الدائم من الترغيب للتميميّ
٢٤ـ الأربعون المهذّبة بالأحاديث الملقّبة . (٥)
٢٥ـ الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة . (٦)
٢٦ـ أسئلة لابن حجر والجواب عليها (كذا)
٢٧ـ أسباب النزول (٧)
٢٨ـ الاستبصار على الظاعن المعثار . (٨)
٢٩ـ الاستدراك على تخريج أحاديث الإحياء للعراقيّ (٩)

---

(١) ورد في فهرس الفهارس ١/٢٤٦ بإضافة "زيادة على ما في تهذيب الكمال" إلى آخره، وورد باسم "فوائد الاحتفال في أحوال الرّجال" في شذرات الذّهب ٧/٢٧١، وكشف الظّنون ٢/١٢٩٥، وهدية العارفين ١/١٣١، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨١ إلى "فوائد الاحتفال"

(٢) جاء تحت اسم "الإحكام لبيان ما في القرآن من الإبهام" في شذرات الذّهب ٧/٢٧٢، وكشف الظّنون ١/٢١، وعقود الجوهر ١٨٩، وتهذيب التّهذيب ١٢/٥٠١ ولسان الميزان ٧/٣، وجاء في هدية العارفين ١/١٢٨ "بما" بدل "لما"، وفي الأعلام ١/١٧٨ "من الإحكام" بدل "من الإبهام"، واختصر في ديوان ابن حجر إلى "الإحكام" ١٨٦

(٣) ذكر له في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٤٠٢ عنواناً آخر هو "عوالي الإمام مسلم" ونشر بعنوان "عوالي الإمام مسلم" بتحقيق محمّد المجذوب سنة ١٩٧٣

(٤) جاء في نظم العقيان ٥٠ باسم "الأربعون التّالية لها" .

(٥) صحف في فهرس الفهارس ١/٢٤٨ "المهذبة" إلى "المهدية"، و"الملقّبة" إلى "الملقية"

(٦) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٦ إلى "الأسئلة الفائقة"

(٧) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٢٨٣ باسم "أسباب نزول القرآن" ونقل الدكتور شاكر محمود عبد المنعم في هذا الموضع عن الجواهر والدّرر للسّخاويّ وورد بعنوانين "الإعجاب بتبيان الأسباب"، و"العباب في بيان الأسباب"، وتحرف في نظم العقيان ٥٠ إلى "الإعجاب ببيان الأنساب"

(٨) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٦ إلى "الاستبصار"

(٩) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٦ إلى "الاستدراك على العراقيّ"، وجاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٣٧٤ باسم "الاستدراك على شيخه العراقيّ في تخريج الإحياء"

٣٠- الاستدراك على نكت ابن الصّلاح لشيخه العراقيّ .
٣١- الاستدراك الكافِ الشّافِ في تخريج أحاديث الكشّاف . (١)
٣٢- الإصابة في تمييز الصّحابة
٣٣- الأصلح في إمامة غير الأفصح . (٢)
٣٤- أطراف الأحاديث المختارة للضّياء . (٣)
٣٥- أطراف الصّحيحين . (٤)
٣٦- أطراف كتاب شرح معاني الآثار للطّحاويّ ، وسنن الدّارقطنيّ .
٣٧- أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبليّ . (٥)
٣٨- الاعتراف بأوهام الأطراف .
٣٩- الإعجاب ببيان الأسباب . (٦)
٤٠- الإعلام بمن ذكر في البخاريّ من الأعلام
٤١- الإعلام بمن سمي محمّدًا قبل الإسلام
٤٢- الإعلام بمن ولي مصر في الإسلام (٧)
٤٣- الإفراد الحسان من سنن الدّارميّ عبد اللّه بن عبد الرّحمن
٤٤- إفراد مسلم عن البخاريّ .
٤٥- الإفصاح بتكميل النّكت على ابن الصّلاح . (٨)
٤٦- الأفنان في رواية الأقران . (٩)

---

(١) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٦ إلى " الاستدراك على الكاف " .
(٢) صحف في فهرس الفهارس ١/ ٢٤٨ " الأصلح " إلى " الأصل " ، وورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٤٥ باسم : " الأسمح الأصلح في صحة إمامة غير الأفصح "
(٣) صحف في فهرس الفهرس ١/ ٢٤٧ " أطراف " إلى " أطراق " ، واختصر إلى " أطراف المختارة " في تهذيب التّهذيب ١٢/ ٥٠١ ، ولسان الميزان ٧/ ٣٠ ، وديوان ابن حجر ١٨٦ ، وجاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٤١٧ باسم " الإنارة في أطراف المختارة للضياء "
(٤) أضيف إلى آخره " البخاريّ ومسلم " في هدية العارفين ١/ ١٢٩ .
(٥) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٦ إلى " أطراف المسند "
(٦) يحتمل أنْ يكون اسمًا آخر لكتاب " أسباب النزول " السّابق الذّكر ، وتحرف في نظم العقيان ٤٧ " الأسباب " إلى " الأنساب " ، واختصر إلى " الإعجاب " في ديوان ابن حجر ١٨٦
(٧) جاء في تاريخ آداب اللّغة العربيّة ١/ ٧٦ " فيمن " بدل " بمن " ، واختصر إلى " الإعلام " في ديوان ابن حجر ١٨٦
(٨) اختصر إلى " الإفصاح " في ديوان ابن حجر ١٨٦
(٩) صحف في شذرات الذهب ٧/ ٢٧٢ " الأقران " إلى " القرآن " ، واختصر إلى " الأفنان " في ديوان ابن حجر ١٨٦ ، وجاء في فهرس الفهارس ١/ ٢٤٧ " الامتنان " بدل " الأفنان " وأطلق عليه ابن حجر " المخرج من المديج " (انظر ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٣٤٠)

٤٧ـ الإفهام لما في البخاريّ من الإبهام .
٤٨ـ إقامة الدّلائل على معرفة الأوائل .(١)
٤٩ـ ألقاب الرّواة .(٢)
٥٠ـ الإلهام الصّادر عن الإنعام الوافر
٥١ـ الامتاع بالأربعين المتباينة بشرط السّماع .(٣)
٥٢ـ الأمالي الحديثيّة .(٤)
٥٣ـ الإنارة في أطراف غبّ الزيارة .(٥)
٥٤ـ إنباء الغمر بأنباء العمر .(٦)
٥٥ـ الانتفاع بترتيب الدّارقطنيّ في الأنواع .(٧)
٥٦ـ انتقاض الاعتراض .(٨)
٥٧ـ الأنوار بخصائص المختار .(٩)
٥٨ـ الإيثار برجال الآثار لمحمّد بن الحسن .(١٠)
٥٩ـ الإيضاح بنكت ابن الصّلاح .
٦٠ـ الإيناس بمناقب العبّاس .(١١)

---

(١) اختصره في فتح الباري ٨/١٤٥ إلى "الأوائل"، وفي ديوان ابن حجر ١٨٦ "إقامة الدّلائل".
(٢) اختصر إلى "الألقاب" في حسن المحاضرة ١٧٠
(٣) حُرِّف في تهذيب التّهذيب ١٢/١٠٥، ولسان الميزان ٧/٣ "الامتاع" إلى "الامتناع"، واختصر إلى "الامتاع في الأربعين" في ديوان ابن حجر ١٨٦، وذُكِر في تغليق التعليق ١/١٩٠ أنه يسمى "كتاب الأربعين المتباينة"، ولابن حجر كتاب بهذا العنوان، هو "أربعون حديثًا متباينة الأسانيد بشرط السّماع" (انظر: رفع الإصر ١/٨٨، ولحظ الألحاظ ٣٣٥، وشذرات الذّهب ٧/٢٧٣، وكشف الظنون ١/٥٨ وفيه "الأربعون المتباينة".
(٤) ورد في كشف الظّنون ١/١٦٢ باسم "أمالي ابن حجر"، وفي فهرس الفهارس ١/٢٤٩ "الأمالي" وفي الأعلام "المجالس"، وفي ديوان ابن حجر ١٨٦ "أماليه الحلبيّة والدّمشقيّة" ولعلّها أجزاء متفرقة من أماليه .
(٥) جاء في كشف الظّنون ١/١٧٠ باسم "الإنارة في الزّيارة"، وكذا في هدية العارفين ١/١٢٩ وفهرس الفهرس ١/٢٤٨، وعقود الجوهر ١٩٠، وورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٣٥٢ "طرق حديث غبّ الزّيارة"
(٦) اختصر إلى "إنباء الغمر" في ديوان ابن حجر ١٨٦ .
(٧) جاء في عقود الجوهر ١٩٠ بزيادة "سنن" قبل "الدّارقطنيّ"، واختصر إلى "الانتفاع" في ديوان ابن حجر ١٨٦ .
(٨) أخبرني الشّيخ صبحي جاسم السّامرائي أنّه حقّقه، وطبع في السّعودية ١٩٩١م، وتعذر علينا الحصول على المطبوع .
(٩) ورد في عقود الجوهر ١٩٠ "الأنوار في خصائص النّبيّ المختار" بزيادة وإبدال، واختصر إلى "الأنوار" في ديوان ابن حجر ١٨٦، وجاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٥٦٤ وتغليق التعليق ١/٢٠٤ "الأنوار في معرفة خصائص المختار" بزيادة
(١٠) صُحِّف في نظم العقيان ٤٨ "الإيثار" إلى "الآثار"، وورد في ابن حجر ودراسة مصنفاته ١/٥٣٤، بعنوان "الإيثار بمعرفة رواة الآثار".
(١١) اختصر إلى "الإيناس" في ديوان ابن حجر ١٨٦

٦١ـ البحث عن أحوال البعث . (١)
٦٢ـ بذل الماعون في أخبار الطاعون . (٢)
٦٣ـ البسط المثبوت في خبر البرغوث . (٣)
٦٤ـ بغية الرّاوي بإبدال البخاريّ (٤)
٦٥ـ بلوغ المرام من أحاديث الأحكام (٥)
٦٧ـ بيان أحوال الرّجال الرّواة . (٦)
٦٨ـ بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل . (٧)
٦٩ـ بيان ما أخرجه البخاريّ عالياً عن شيخ ، أخرج ذلك الحديث أحد الأئمة عن واحد عنه
٧٠ـ تاريخ المدينة المنوّرة
٧١ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه . (٨)
٧٢ـ تبيين العجب فيما ورد في صوم رجب . (٩)
٧٣ـ تجريد التّفسير من صحيح البخاريّ على ترتيب السّور . (١٠)

---

(١) حُرِفَ في فهرس الفهارس ١/٢٤٨ "البعث" إلى "النفت"، وورد في عقود الجوهر ١٩١ باسم "الدرر الزاهرة في بيان أحوال الآخرة".
(٢) جاء في شذرات الذّهب ٧/٢٧٣ بإبدال "في أخبار" إلى "بفضل"، وفي عقود الجوهر ١٩٠ إلى "في فضل"، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى "بذل الماعون"، وفي ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٦٥٠ "فضل" بدل "أخبار"
(٣) ورد في فهرس الفهارس ١/٢٤٧ "البسيط" بدل "البسط"، وفي عقود الجوهر ١٩ "البثوث" بدل "المثبوت"، وكذا في تهذيب التّهذيب ٢/٥٠١، ولسان الميزان ٧/٤ واختصر إلى "البسط المبثوث" في ديوان ابن حجر ١٨٧
(٤) ورد "الدّاري" بدل "الرّاوي" في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٤٢٧
(٥) جاء في شذرات الذّهب ٧/٢٧٣ "بأدلة" بدل "من أحاديث" واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى "بلوغ المرام"، وطبع تحت عنوان "بلوغ المرام من أدلة الأحكام"، (انظر: الأعلام ١/١٧٨، ودائرة المعارف ٢/٤٣٨، ومعجم المطبوعات ٧٨ـ٧٩)
(٦) له اسم آخر هو "أسماء رجال الكتب التي عمل أطرافها في اتحاف المهرة" (انظر: تغليق التّعليق ١/٢٠٢، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٥٣٤)
(٧) حُرِفَ "رجح إلى" رجع "في نظم العقيان ٤٨، وفي شذور الذهب "بما" بدل "لما" وفي ديوان ابن حجر ١٨٧ حُرِفَ "الفصل إلى" الفضل"
(٨) جاء في هدية العارفين ١/١٢٩ "تبصرة" بدل "تبصير"، وكذا في عقود الجوهر ١٩، وذكر له في تهذيب التّهذيب ١٢/٥٠١، ولسان الميزان ٧/٤ كتاباً آخر باسم "تبصرة المشتبه"
(٩) ورد في كشف الظّنون ١٢/١٢٧٥ "فضائل رجب"، وفي هدية العارفين ١/١٣٠ "فضائل شهر رجب"، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "تبيين العجب"، وقد طبع بالعنوان أعلاه في مصر (انظر: دائرة المعارف ٢/٤٣٨)
(١٠) ورد في عقود الجوهر ١٩٠ باسم "تجريد التّفسير من صحيح البخاريّ"، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى "تجريد التفسير"

٧٤ـ تجريد لحق المزّيّ بالأطراف .
٧٥ـ تجريد الوافي للصّفديّ . (١)
٧٦ـ تحرير مقدمة في العروض . (٢)
٧٧ـ تحرير الميزان . (٣)
٧٨ـ تحفة أهل التحديث عن شيوخ الحديث . (٤)
٧٩ـ تحفة الظّراف بأوهام الأطراف . (٥)
٨٠ـ تحفة المستريض المتحمض . (٦)
٨١ـ التّحفة الهاشميّة .
٨٢ـ تخريج أحاديث الأذكار للنّوويّ .
٨٣ـ تخريج أحاديث الأربعين للنّوويّ . (٧)
٨٤ـ تخريج أحاديث شرح التّنبيه للزّنكلونيّ .
٨٥ـ تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب الأصليّ . (٨)

---

(١) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٥٩٧/١ بأسم " تجريد الوافي بالوفيات "
(٢) جاء في نظم العقيان ٥٠ باسم " مختصر العروض "، وكذا في فهرس الفهارس ٢٤٩/١، وحذف من أوله " تحرير " في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٦١٣/١
(٣) ورد في هدية العارفين ١٢٩/١ بأسم " تحرير الميزان في مختصر ميزان الاعتدال للذّهبيّ في التّاريخ " .
(٤) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تحفة أهل التحديث "
(٥) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تحفة الظّراف " .
(٦) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٣٩/١ باسم " تحفة المستريض بمسئلة التمحيض " ، وفي تغليق التّعليق ٢٠١/١ " تحفة المستريض بمسألة المحيض " .
(٧) ورد في كشف الظنون ١٠٣٩/٢ ، وهدية العارفين ١٢٩/١ باسم "تخريج الأربعين للنّوويّ " ، و " تخريج الأربعين النّوويّة بالأسانيد العلية " في شذرات الذّهب ٢٧٣/٧، وعقود الجوهر ١٩٠ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٠٤/١ ، وتغليق التّعليق ١٩٣/١، و " تخريج الأربعين النّوويّة بالأسانيد العالية " في تهذيب التّهذيب ٥٠١/١٢ ، ولسان الميزان ٤/٧ ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تخريج الأربعين "
(٨) ورد في كشف الظّنون ١٨٥٣/٢ بأسم " تخريج أحاديث منتهى السول لابن الحاجب " وكذا في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٣٧٦/١ ، وفي عقود الجوهر ١٩١ " تخريج أحاديث المنتهى لابن الحاجب " ، وفي تهذيب التّهذيب ٥٠١/١٢، ولسان الميزان " تخريج منتهى الأمل في علمي الأصول والجدل " ، وفي ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٣٧٤/١ " تخريج أحاديث منتهى السول "

٨٦ ـ تخريج أحاديث مختصر الكفاية . (١)
٨٩ ـ تخريج الأحاديث المقطعة في السيرة الهشامية . (٢)
٩٠ ـ تخريج الأذكار النبوية . (٣)
٩١ ـ تخريج أربعين حديثاً للمراغيّ .
٩٢ ـ تخريج المئة العشارية . (٤)
٩٣ ـ التخريج الوافي بآثار الكشاف . (٥)
٩٤ ـ التذكرة الأدبية . (٦)
٩٥ ـ التذكرة الحديثية
٩٦ ـ ترتيب أطراف الصحيحين على الأبواب مع المسانيد
٩٧ ـ ترتيب الرسالة العزية في الحساب . (٧)
٩٨ ـ ترتيب طبقات الحفاظ للذهبيّ على حروف المعجم .
٩٩ ـ ترتيب العلل على الأنواع .
١٠٠ ـ ترتيب غرائب شعبة لابن مسندة
١٠١ ـ ترتيب فوائد تمام . (٨)
١٠٢ ـ ترتيب فوائد سمويه . (٩)
١٠٣ ـ ترتيب المبهمات على الأبواب .
١٠٤ ـ ترتيب المتفق للخطيب . (١٠)
١٠٥ ـ ترتيب مسند الطيالسيّ .

---

(١) ورد بحذف "أحاديث" في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٣٩٥
(٢) صحف "الهشامية" إلى "الهاشمية" في فهرس الفهارس ١/٢٤٧ .
(٣) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٣٧٧ باسم "تخريج الأذكار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"
(٤) ورد في نظم العقيان ٥٠ باسم "المئة العشارية من حديث البرهان الشاميّ"
(٥) ورد في نظم العقيان ٤٦ ، وفهرس الفهارس ١/٢٤٦ باسم "الواف بآثار الكشاف"
(٦) ورد باسم "مسامر السّاهر ومساهر السّامر" في نظم العقيان ٥٠ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٦٠٦
(٧) ورد في هدية العارفين ١/١٢٩ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٦٧٢ بحذف "ترتيب" ، وصحفت "العزية" إلى "الغزيّة" في تهذيب التهذيب ١٢/٥٠٢ ولسان الميزان ٧/٥ ، وفيهما "الوسالة الغزيّة" .
(٨) ورد بإضافة "على الأبواب" في آخره في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٤٣٠ .
(٩) ورد بإضافة "على المسانيد" في آخره في ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/٤٢٩
(١٠) ورد في فهرس الفهارس ١/٢٤٩ ، باسم "ترتيب المتفق والمفترق للخطيب" ، وفي ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٥٤٦ "تلخيص المتفق والمفترق للخطيب"

١٠٦ـ ترتيب مسند عبد بن حميد
١٠٧ـ ترجمة الإمام أحمد بن تيمية . (١)
١٠٨ـ ترجمة السّيّد البدويّ .
١٠٩ـ ترجمة النّوويّ .
١١٠ـ تسديد القوس في أطراف مسند الفردوس . (٢)
١١١ـ تسمية من عرف ممّن أبهم في العمدة .
١١٢ـ التّشويق إلى وصل المبهم من التعليق . (٣)
١١٣ـ تصحيح الرّوضة . (٤)
١١٤ـ تعجيل المنفعة برجال الأربعة . (٥)
١١٥ـ التعريج على التّدبيج . (٦)
١١٦ـ تعريف الأوحد بأوهام من جمع رجال المسند . (٧)
١١٧ـ تعريف أولي التقديس بمراتب الموصوفين بالتّدليس . (٨)

---

(١) اختصر في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٥٥١ إلى " ترجمة ابن تيمية "
(٢) ورد في كشف الظّنون ٢/١٦٨٤ باسم " تسديد القوس في مختصر مسند الفردوس "، وفي ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٣٧٩ " تسديد القوس زهر الفردوس "، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تسديد القوس " .
(٣) ورد في طبقات الحفاظ ٥٤٧ ، وكشف الظّنون ٢/٥٥٥ بأسم " التّشويق إلى وصل التّعليق " ، وأسقط منه " من المبهم " في تهذيب التّهذيب ١٢/٥٠١ ، ولسان الميزان ٧/٤ ، و " المبهم " في عقود الجوهر ١٩٠
(٤) وورد له " حواشي الروضة " في نظم العقيان ٤٩ . ولعلهما كتاب واحد
(٥) اختصر إلى " رجال الأربعة " في حسن المحاضرة ١٧٠ ، وطبقات الحفاظ ٥٤٧ ، وذيل طبقات الحفاظ ٣٨١ ، ونظم العقيان ٤٨ ، والبدر الطالع ١/٨٩ ، وشذرات الذّهب ٧/٢٧٢ ، وكشف الظّنون ٢/٨٣٥ ، وهدية العارفين ١/١٢٩ ، وديوان ابن حجر ١٨٨ ، وورد بأسم " تعجيل المنفعة برواية الأئمة الأربعة " في هدية العارفين ١/١٢٩ ، و " تعجيل المنفعة برواية رجال الأئمة الأربعة " في عقود الجوهر ١٩٠ ، و " تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة " في تهذيب التّهذيب ١٢/٥٠١ ، ولسان الميزان ٧/٤ ، ودائرة المعارف الإسلاميّة ٢٥١ ، ومعجم المطبوعات ٧٩ ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تعجيل المنفعة " ، وورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته بأسم " تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة "
(٦) جاء في شذرات الذّهب ٧/٢٧٢ " التّدريج " بدل " التّدبيج " ، وكذا في هدية العارفين ١/١٢٩ ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " التّعويج " .
(٧) جاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٥٣٧ " الأجود " بدل " الأوحد " .
(٨) جاء في هدية العارفين ١/١٢٩ " أهل " بدل " أولي " ، وطبع بعنوان " طبقات المدلسين " في مصر ١٣٢٤ هـ (انظر دائرة المعارف الإسلامية ٢٥٢ ، وورد في ديوان ابن حجر بعنوانين " التّعريف بأولي التقديس " و " تعريف أهل التقديس "

١١٨ـ تعريف الفئة بمن عاش من هذه الأُمّة مئة . (١)
١١٩ـ تعقبات على الموضوعات ـ موضوعات ابن الجزريّ . (٢)
١٢٠ـ تعليق التّعليق . (٣)
١٢١ـ تعليقات على صحيح البخاريّ . (٤)
١٢٢ـ التّعليق على مستدرك الحاكم
١٢٣ـ التّعليق على موضوعات ابن الجوزيّ .
١٢٤ـ التّعليق النّافع في النّكت على جمع الجوامع .
١٢٥ـ تغليق التّعليق .
١٢٦ـ تقريب التّهذيب . (٥)
١٢٧ـ تقويم السّناد بمدرج الإسناد . (٦)
١٢٨ـ تقريب الغريب في غريب صحيح البخاريّ . (٧)
١٢٩ـ تقريب المنهج بترتيب المدرج . (٨)

---

(١) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٦٠٠ بعنوان " تعريف الفئة في معرفة من عاش مئة " واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تعريف الفئة "
(٢) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٤٩٩ باسم " جزء فيه التعقب على ابن الجزريّ في مشيخة شيخه الجنيد " .
(٣) ذكره في فتح الباري ١/ ٨٩ ، و١٦٣ ، و ٢٧١ ، وانتقاض الاعتراض (٢أ)
(٤) ورد بعنوان " النّكت على صحيح البخاريّ " في المكتبة الأزهرية ١/ ٦٣٤ ، وتغليق التعليق ١/ ١٨٩
(٥) حُرف " تقريب " إلى " ترغيب " في فهرس الفهارس ١/ ٢٤٦ ، و " تقريب " إلى " تعريف " في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٣٣٩ ، وهو مطبوع في دلهي ١٣٠٨ هـ (انظر : دائرة المعارف ٢/ ٤٣٨ ، والأعلام ١/ ١٧٨)
(٦) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تقويم السناد "
(٧) اختصر في كشف الظنون ١/ ٤٦٤ ، وهدية العارفين ١/ ١٢٩ ، وديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تقريب الغريب " ، وصحف " الغريب " إلى " القريب " في فهرس الفهارس ١/ ٢٤٦ ، وورد باسم " تقريب الغريب الواقع في البخاريّ " في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٣٢٩
(٨) جاء في كشف الظنون ١/ ١٦٥ " في ترتيب " بدل " بترتيب " ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تقريب المنهج " .

١٣٠ـ تلخيص البداية والنّهاية لابن كثير . (١)
١٣١ـ تلخيص ترغيب المنذريّ . (٢)
١٣٢ـ تلخيص التصحيف للدّارقطنيّ .
١٣٣ـ تلخيص الجمع بين الصّحيحين . (٣)
١٣٤ـ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعيّ الكبير . (٤)
١٣٥ـ تلخيص رواية الصّحابة عن التابعين للخطيب .
١٣٦ـ تلخيص زوائد النّبراسي لليثميّ
١٣٧ـ تلخيص مسند الفردوس .
١٣٨ـ تلخيص مغازي الواقديّ . (٥)
١٣٩ـ التنبيه لصفة المتمتع .
١٤٠ـ تهذيب التّهذيب . (٦)
١٤١ـ تهذيب الكمال في معرفة الرّجال . (٧)
١٤٢ـ تولي التّأنيس بمعالي ابن إدريس . (٨)

---

(١) ورد في شذرات الذّهب ٢٧٣/٧ بعنوان " مختصر البداية والنهاية لابن كثير "، وذكر صاحب كشف الظّنون ٢٢٨/١ أن ابن حجر اختصر " البداية والنّهاية " لابن كثير، وورد في هدية العارفين ١٢٩/١ باسم " البداية والنّهاية في التّاريخ "، واختصره محقق ديوان ابن حجر بعنوانين ١٨٦ " البداية والنهاية "، و "مختصر البداية "١٨٩ .

(٢) ورد في تغليق التعليق ١٩٩/١ بعنوان " مختصر التّرغيب والتّرهيب للمنذريّ " .

(٣) ورد في عقود الجوهر ١٩٣ بعنوان " مختصر الجمع بين الصّحيحين للحميديّ " .

(٤) جاء عند محقق ديوان ابن حجر ١٨٦ " تلخيص الخبير " فاختصر وصحف، وذكر مؤلف ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٣٧٩/١ له عنوانين " التّمييز في تخريج أحاديث الوجيز "، " والتّلخيص الخبير في تخريج أحاديث الشّرح الوجيز الكبير "، وقد طبع الأول منهما بعنوان " تخريج أحاديث شرح الوجيز لأبي القاسم الرافعيّ " في الهند بلا تاريخ، ولم نعثر على الثّاني في مارجعنا إليه من المصادر، وورد مختصراً في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " التّمييز "، مما يؤكد صحة ماذهب إليه مؤلف ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته .

(٥) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته باسم " منتقى من مغازي الواقديّ "١/٥٨٨ .

(٦) وأطلق عليه صاحب كشف الظّنون ١٥١٠/٢ " تهذيب تهذيب الكمال "، وقال : إنّ " تهذيب التّهذيب " مختصره، وتردد جرجي زيدان بَيْنَ " تهذيب الكمال "، و " مختصر تهذيب الكمال في معرفة الرجال "، وقال : إنّه طبع في دلهي ١٨٩١ م (انظر تاريخ آداب اللغة العربية ١٧٦/٣)، وفي دائرة المعارف ٤٣٨/٢ " تهذيب التهذيب " طبع في حيدر آباد ١٣٢٥ هـ، وفي معجم المطبوعات ٧٩ " تهذيب تهذيب الكمال في معرفة الرجال " طبع في دلهي ١٨٩١ م

(٧) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى " تهذيب الكمال "، وفي دائرة المعارف ٤٣٨/٢ أنّه طبع في دهلي ١٨٩١ م

(٨) ورد في عقود الجوهر ١٩١ باسم " توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس " وفي تاريخ

١٤٣ـ توضيح المشتبه في الأنساب للأزديّ
١٤٤ـ التوفيق بتعليق التعليق .(١)
١٤٥ـ التوفيق في وصل التّعليق .(٢)
١٤٦ـ ثقات الرجال ممّن لم يذكر في تهذيب الكمال .(٣)
١٤٧ـ ثلاثة أرباع .
١٤٨ـ الثّلاثيات للبخاريّ .
١٤٩ـ ثنائيات الموطأ .(٤)
١٥٠ـ الجامع الكبير من سنن البشير النّذير
١٥١ـ جزء في أسماء المدلسين .
١٥٢ـ جزء في عمل اليوم والليلة .
١٥٣ـ جزء في قصة هاروت وماروت .
١٥٤ـ جزء من حديث التقيّ الدّجويّ .
١٥٥ـ جزء من حديث عبد اللّه بن زيد الأنصاريّ .
١٥٦ـ جزء من حديث العزّ الطّيّبيّ .
١٥٧ـ جزء من حديث النّجم البالسيّ .
١٥٨ـ جزء من عوالي ابن العقيّر بالإجازة .

=== آداب اللّغة العربيّة ١٧٦/٣ "بمقال "بدل "بمعالي " ، وفي دائرة المعارف الإسلاميّة ٢٥١ "طوالع التأسيس في معالي ابن إدريس " ، وأنّه طبع مع "الرّحمة الغيثيّة "طبعة بولاق ١٣٠١ هـ (انظر معجم المطبوعات ٨٠) ، وجاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٥٦١/١ بعنوان "توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس "، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى "توالي التأسيس "

(١) اختصر إلى "التوفيق "في نظم العقيان ٤٦ ، وطبقات الحفاظ ٥٤٧

(٢) سقط "وصل "من تهذيب التهذيب ٥٠٢/١٢ ، ولسان الميزان ٤/٧ ، وورد في ابن حجر العسقلانيّ بعنوان "التوفيق إلى وصل المهم من التّعليق " ، وربّما تكون له علاقة بـ "التّشويق إلى وصل المهم من التّعليق " السّابق الذّكر ، إن لم يكونا كتابًا واحدًا باسمين .

(٣) جاء في نظم العقيان ٤٦ "أثبات "بدل "ثقات "

(٤) اختصر في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٣٣١/١ إلى "ثنائيات "

١٥٩ـ جزء من عوالي الدّبوسيّ.
١٦٠ـ جزء من مسند السّراج
١٦١ـ الجواب الجليل عن حكم بلد الخليل (١)
١٦٢ـ الجواب الجليل الواقع فيما يرد على الحسينيّ وأبي زرعة. (٢)
١٦٣ـ جواب سؤال فيمن عاش بعد الموت.
١٦٤ـ الجواب الشّافي عن السؤال الخافي. (٣)
١٦٥ـ الجواهر المضيّة من فوائد الإسكندريّة. (٤)
١٦٦ـ الجوهر المنظّم.
١٦٧ـ الجمع بين الصّحيحين على الأبواب.
١٦٨ـ خبر الثبت في صيام السّبت.
١٦٩ـ الخصال المكفرة للذّنوب المقدّمة والمؤخّرة. (٥)
١٧٠ـ الخصال الموصلة إلى الضلال. (٦)
١٧١ـ الخصال الواردة بحسن الاتّصال. (٧)
١٧٢ـ خماسيات الدّارقطنيّ
١٧٣ـ الدّاعي البشير لتخريج أحاديث ابن بشير
١٧٤ـ الدّرايمة في منتخب تخريج أحاديث الهداية. (٨)
١٧٥ـ الدّرر في نفقة قليلة.
١٧٦ـ الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة. (٩)

---

(١) جاء في تغليق التعليق ١/ ٢٠١ بعنوان "الجواب الجليل عن زيادة الخليل"
(٢) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى "الجواب الجليل"
(٣) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى "الجواب الشّافي"
(٤) ذكر مؤلف ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٦١١ أنّه يسمى أيضاً "الدّرة المضيئة من فوائد الإسكندرية"
(٥) ذكر في دائرة المعارف ٢/ ٤٣٨ أنّه طبع في مجموعة رسائل مع "الزّهر النّضر في أنباء الخضر" لابن حجر أيضاً، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى "الخصال المكفرة"،
(٦) ذكره ابن حجر في فتح الباري ٢/ ٢٨٤ بزيادة "معرفة" في أوله، وورد في تهذيب التّهذيب ١٢/ ٥٠٢، ولسان الميزان ٧/ ٤ باسم "الخصال الموجبة للضّلال"
(٧) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٧ إلى "الخصال الواردة"
(٨) سقط منه "تخريج" في هدية العارفين ١/ ١٢٩، وعقود الجوهر ١٩١، و"منتخب" في تهذيب التّهذيب ١٢/ ٥٠٢، ولسان الميزان ٧/ ٥، وجاء محرفاً ومختصراً إلى "الدّراية" في ديوان ابن حجر ١٨٨، وقد طبع بالعنوان أعلاه في دهلي ١٨٨٢م، (انظر دائرة المعارف ٢/ ٤٣٨، ومعجم المطبوعات ٨٠)
(٩) جاء في فهرس الفهارس ١/ ٢٤٧ "الدّرة" بدل "الدّرر"، وذكر أنّه مطبوع، (وانظر تاريخ آداب اللّغة العربية ٣/ ٧٥ ١، والأعلام ١/ ١٧٨، ودائرة المعارف ٢/ ٤٣٧، ودائرة المعارف الإسلاميّة ٢٥١ ـ ٢٥٢) ، واختصر في ديوان ابن حجر إلى "الدّرر الكامنة"

١٧٧ـ الديباجة في الحديث . (١)
١٧٨ـ ديوان الخطب الأزهريّة . (٢)
١٧٩ـ ديوان الخطب القلعيّة
١٨٠ـ ديوان شعر . (٣)
١٨١ـ ذكر الباقيات الصّالحات .
١٨٢ـ ذيل التّبيان لمنظومة الحافظ بديع الزّمان .
١٨٣ـ ذيل تواريخ القضاة
١٨٤ـ ذيل الدّرر الكامنة
١٨٥ـ ذيل الميزان
١٨٦ـ الرّحمة الغيثية بالتّرجمة اللّيثيّة . (٤)
١٨٧ـ ردع المجرم في الذّب عن عرض المسلم . (٥)
١٨٨ـ رفع الإصر عن قضاة مصر . (٦)
١٨٩ـ زهر الفردوس .
١٩٠ـ الزّهر المطلول في الخبر المعلول . (٧)

---

(١) ذكر أنّه مطبوع في لكنا والهند ١٢٥٣ هـ ، وفي لاهور ١٨٨٨م (انظر تاريخ آداب اللّغة العربية ٣/١٧٦ ، والأعلام ١/١٧٨)

(٢) ذكر أنّه طبع في بولاق ١٣٠١ هـ (انظر دائرة المعارف ٢/٤٣٨ ، ومعجم المطبوعات ٨٠) ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى " ديوان الخطب "

(٣) ذكر صاحب كشف الظنون ٢/٧٦٥ أنّه صغير وكبير ، وورد في هدية العارفين ١/١٢٩ باسم " ديوان منظوم الدّرر " ، وكذا في ديوان ابن حجر ١٨٨ حققه أبو الفضل بعنوان " ديوان العلامة المحدث الإمام الشيخ أبي الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ " بحيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢هـ ، وفي عقود الجوهر ١٩٣ " نظم الدّرر "

(٤) ذكر أنه طبع في مصر ١٣٠١ هـ مع " خلاصة تذهيب التّذهيب للخزرجيّ " (انظر تاريخ آداب اللغة العربية ٣/١٧٦ ، وأنّه طبع مع " توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر " (انظر دائرة المعارف ٢/٤٣٨ ، ودائرة المعارف الإسلاميّة ٢٥١ ، ومعجم المطبوعات ٨٠) ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى " الرّحمة الغيثيّة " ، وجاء في تغليق التّعليق ١/٢٠٧ " عن " بدل الباء قبل " التّرجمة " .

(٥) ورد " ردّ المجرم عن المسلم " في هدية العارفين ١/١٢٩ ، وعقود الجوهر ١٩١ ، وديوان ابن حجر ١٨٨ ، وفي تغليق التّعليق ١/١٩٤ " ردع المجرم عن سبّ المسلم "

(٦) حرف في فهرس الفهارس ١/٢٤٧ " رفع " إلى " دفع " ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى " رفع الإصر " . وقد طبع في القاهرة ١٩٥٧ م

(٧) جاء في هدية العارفين ١/١٢٩ معرفة " بدل " الخبر " واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى " الزّهر المطلول " .

١٩١ـ الزّهر المطول في بيان الحديث المعدّل . (١)
١٩٢ـ الزّهر النّضر في نبأ الخضر . (٢)
١٩٣ـ زوائد الأدب المفرد للبخاريّ . (٣)
١٩٤ـ زوائد الكتب الأربعة مما هو صحيح
١٩٥ـ زوائد المسانيد الثّمانية
١٩٦ـ زوائد مسند أحمد بن منيع
١٩٧ـ زوائد مسند البزار
١٩٨ـ زوائد مسند الحارث على السّتّة ، ومسند أحمد . (٤)
١٩٩ـ الزّواجر عن اقتراف الكبائر
٢٠ـ زيادات بعض الموطآت على بعض .
٢٠١ـ السّبعة السّيارة النّيرات . (٥)
٢٠٢ـ السّتون العشاريّة
٢٠٣ـ سلوت ثبت كلسوت . (٦)
٢٠٤ـ السهل المنيع في شواهد البديع
٢٠٥ـ السّيرة للحافظ ابن حجر . (٧)
٢٠٦ـ شرح الأربعين النّوويّة .

---

(١) جاء في هدية العارفين ١/١٢٩ "المعلول" بدل "المعدل" ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "الزّهر المطول"
(٢) ذكر أنّه مطبوع (انظر دائرة المعارف ٢/٤٣٨) ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "زهر النضر"
(٣) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٤٢٤ بعنوان "زوائد الأدب المفرد للبخاريّ على السّتة"
(٤) جاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٤٢٤ بعنوان "زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة على السّتة وأحمد" ، وكذا في تغليق التّعليق ١/١٩٥
(٥) ذكر صاحب نظم العقيان من أنّه مختصر ديوان ابن حجر ، وكذا في كشف الظّنون ٢/٧٦٥ و٢/٩٧٧ ، وفي ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٦٣٠ أنّه يسمى "السبعات" و"منظوم الدّرر" ، وفي تغليق التّعليق ١/٢١٠ أنّه يسمى "السّبع النّيرات" ، و"المسبعات" ، و"السّبع السّيارة"
(٦) هكذا ورد في المصادر (انظر هدية العارفين ١/١٢٩ ، وديوان ابن حجر ١٨٨ ، وأضاف "في سبعة أسئلة" ، وانظر ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٦٧٦)
(٧) ذكر له محقق كتاب تغليق التّعليق ١/٢٠٩ "مختصر المولد النّبويّ للشّيخ العراقيّ" .

٢٠٧ـ شرح الإرشاد في فروع الشافعيّة .
٢٠٨ـ شرح التّرمذيّ
٢٠٩ـ شفاء الغلل في بيان العلل . (١)
٢١ـ شرح مناسك المنهاج للنّوويّ
٢١١ـ الشّمس المنيرة في تعريف الكبيرة (٢)
٢١٢ـ شرح نظم السّيرة للعراقيّ (٣)
٢١٣ـ صرف العين عن قذى العين . (٤)
٢١٤ـ ضوء الشّهاب . (٥)
٢١٥ـ ضياء الأنام بعوالي البلقينيّ شيخ الإسلام . (٦)
٢١٦ـ طبقات الحفاظ .
٢١٧ـ طرق حديث الأئمّة مِنْ قريش . (٧)
٢١٨ـ طرق حديث الأعمال بالنيات
٢١٩ـ طرق حديث الإفك .
٢٢٠ـ طرق حديث أنس : إذا لقيت أحداً مِنْ أُمتي فسلّم عليه يطل عمرك
٢٢١ـ طرق حديث : أولى النّاس بي أكثرهم عليّ صلاة .
٢٢٢ـ طرق حديث : تعلموا الفرائض . (٨)
٢٢٣ـ طرق حديث جابر في البعير
٢٢٤ـ طرق حديث حَجَّ آدم موسى . (٩)

---

(١) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "شفاء الغلل"
(٢) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "الشّمس المنيرة"، وجاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٤٥١ بزيادة (وتمييزها من الصّغيرة) في آخره .
(٣) جاء في فهرس الفهارس ١/ ٢٤٩ باسم "شرح ألفية السّيرة للعراقيّ"
(٤) انفرد بذكره السيوطي في نظم العقيان ٤٨ .
(٥) ذكر صاحب نظم العقيان ٥٠ أنّه مختصر من ديوان شعره .
(٦) جاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٤٠٧ "الأيام" بدل "الأنام"
(٧) ذكر صاحب نظم العقيان ٤٩ أنّه يسمى "لذة العيش"، وورد باسم "لذة العيش بجمع طرق حديث الأئمة من قريش" في كشف الظّنون ٢/ ١٥٤٨، وهدية العارفين ١/ ١٣٠ وتهذيب التّهذيب ١/ ٥٠٣، ولسان الميزان ٧/ ٥، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "لذة العيش" .
(٨) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٣٥٢ باسم "تحفة الوارث بتخريج حديث تعلموا الفرائض"، وكذا في تعليق التّعليق ١/ ١٩٦ .
(٩) جاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته "احتجّ" بدل "حَجَّ" ١/ ٣٥٢، وكذا في تعليق التّعليق ١/ ١٩٥

٢٢٥ـ طرق حديث الشّيخ الهرم، ومَنْ ماتَ في الفترة ، ومَنْ ولد أكمه أعمى أصمّ
٢٢٦ـ طرق حديث الصّادق المصدوق .
٢٢٧ـ طرق حديث صلاة التّسبيح .(١)
٢٢٨ـ طرق حديث صلاة الصّبح
٢٢٩ـ طرق حديث الغسل يوم الجمعة
٢٣٠ـ طرق حديث قبض العلم
٢٣١ـ طرق حديث القضاة ثلاثة .
٢٣٢ـ طرق حديث : لو أنّ نهراً بباب أحدكم .(٢)
٢٣٣ـ طرق حديث : ماء زمزم لما شرب لـــه .(٣)
٢٣٤ـ طرق حديث : مثل أمّتي كالمطـر .(٤)
٢٣٥ـ طرق حديث : المجامع في رمضـان .(٥)
٢٣٦ـ طرق حديث : مَنْ صلّى على جنازة فله قيراط .(٦)
٢٣٧ـ طرق حديث المسح على الخفيـن .
٢٣٨ـ طرق حديث المغفـر
٢٣٩ـ طرق حديث : مَنْ بنى مسجداً .
٢٤٠ـ طرق حديث مَنْ كذب عليّ متعمّداً
٢٤١ـ طرق حديث : نضّرَ اللّه امرءاً .
٢٤٢ـ طرق حديث : يا عبد اللّهِ لا تسأل الإمارة
٢٤٣ـ عجب الدّهر في فتاوي شهبـر .(٧)
٢٤٤ـ عرائس الأساس في مختصر أساس البلاغة للزّمخشريّ .(٨)
٢٤٥ـ عشاريات الصّحابة

---

(١) جاء في تغليق التّعليق ١٩٦/١ "التّسابيح" بدل "التسبيح"
(٢) سقطت "لـو" في فهرس الفهارس ٢٤٨/١
(٣) جاء في عقود الجوهر ١٩١ بعنوان "رسالة في الكلام على حديث ماء زمزم لمـــا شرب لـــه" .
(٤) جاء في تغليق التّعليق ١٩٦/١ "مثل أُمتي مثل المطر"
(٥) حُرِّفَ في نظم العقيان ٤٨ "المجامع" إلى "الجامع"، وجاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٣٤٣/١ بعنوان "نزهة النّاظر والسّامع في طرق حديث الصّائـــم المجامع" ، وكذا في تغليق التّعليق ١٩٦/١
(٦) جاء في تغليق التّعليق ١٩٧/١ "قيراطان" بدل "قيراط"
(٧) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى (عجب الدهر)
(٨) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "مختصر أساس البلاغة" ، وفي ابن حجـر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٦٦٨/١ "غراس الأساس" .

٢٤٦ـ عشرة العاشر .
٢٤٧ـ علم الوشي وسنده فيمَنْ روى عن أبيه عن جدّه . (١)
٢٤٩ـ العوالي التالية للمئة العالية . (٢)
٢٥٠ـ غبطة الناظر في ترجمة الشيخ عبد القادر الجيلانيّ . (٣)
٢٥١ـ الغنية في مسألة الرؤية .
٢٥٢ـ الفتاوى الحديثيّة . (٤)
٢٥٣ـ فتح الباري بشرح البخاريّ (٥) . وهو موضع دراستنا النّحويّة ، قال عنه السّخاويّ (ت ٩٠٢ هـ) "كان الابتداء فيه في أوائل سنة سبع عشرة وثمانمئة على طريق الإملاء ، فصار يكتب من خطه مداولة بَيْنَ الطلبة شيئًا فشيئًا ، والاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة والمباحثة ... إلى أن انتهى في أوّل يوم مِنْ رجب سنة اثنتين وأربعين وثماني مئة ، سوى ما ألحق فيه بعد ذلك قلم ينته إلّا قبيل وفاة المؤلف بيسير" (٦) ، وقيل إنّه من أعظم شروح البخاريّ (٧) ، فهو "شرح مستفيض ، به كثير من المسائل الفقهيّة ، وذكر الرّوايات المختلفة التي روى بها الحديث ... وعنى الشّارح عناية كبرى بالشّرح اللّغوي للألفاظ ، وإعراب الجمل ، مع بيان وجوه هذا الإعراب بما يعين على استنباط المعاني" (٨) ، وكذلك استعان بالعلوم الإسلاميّة الأخرى كعلم المعاني والبيان ، وعلم الكلام ، وعلم الأصول ، ولم يتوقف على الحديث وحده ، وإنّما اشتمل كثيراً من غريب ألفاظ القرآن وإعرابه وتفسيره وقراءاته ، كما أنّه يعدّ مصدرًا مهمًّا للباحثين لما تضمّنه مِنْ نقول عَمَّنْ سبقه ، ولم تصل إلينا . (٩)

---

(١) ورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٣٠٤ بعنوان "مختصر علم الوشي فيمن يروى عنه أبيه عن جده" ، وفيه أنه يسمى أيضا "تلخيص الوشي المعلم والزيادة عليه وشي علم الوشي" .
(٢) جاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٣٩٢ "العالية" بدل "التالية"
(٣) جاء في دائرة المعارف ٢/ ٤٣٨ أنّه مطبوع في كلكتا ١٩٠٣م ، وكذا في دائرة المعارف الإسلاميّة ٢٥١ ، وقيل إنّه منسوب إلى ابن حجر (انظر معجم المطبوعات ٨٠) ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "غبطة النّاظر" .
(٤) طبع في مصر ١٣٠٧هـ ، وله كتاب ثانٍ مطبوع في الفتاوى ، هو "الفتاوى الكبرى الفقهيّة" طبع بمصر بعناية عبد الحميد الحنفي ١٣٥٧ هـ . (انظر عقود الجوهر ١٩٢)
(٥) ذكر له صاحب نظم العقيان شرحًا آخر أكبر منه ، وآخر ملخص عنه لم يتما ، واختصر في أكثر المصادر التي اعتمدناها إلى "فتح الباري" .
(٦) انظر الجواهر والدّرر ق ١٣٧ أ نقلاً عن تعليق التّعليق ١/ ١٨٨ ، وانظر الضوء اللّامع ٢/ ٣٨ ، وكشف الظّنون ١/ ٥٤٨
(٧) انظر كشف الظّنون ١/ ٥٤٧ (٨) انظر تعليق التّعليق ١/ ١٨٨
(٩) اعتمد فؤاد سزكين في تحقيقه مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت: ٢١٠هـ) على "فتح الباري" كنسخة مضافة إلى النّسخ الخطية التي يقابل بينها وكذا اتخذه مؤلفا معجم القراءات

٢٥٤ـ الفتح الواهبي في مناقب الإمام الشّاطبيّ .
٢٥٥ـ فهرست أخيه علم الدّين البلقينيّ بالإجازة .
٢٥٦ـ فهرست الشّرف بن الكويك (١)
٢٥٧ـ فهرست كتب المدرسة المحموديّة
٢٥٨ـ فهرست مؤلّفات ابن حجر
٢٥٩ـ فهرست مرويّات القاضي جلال الدّين بالإجازة .
٢٦٠ـ فهرست مرويّاته . (٢)
٢٦١ـ الفوائد الجمّة فيمن يجدّد الدّين لهذه الأمّة . (٣)
٢٦٢ـ الفوائد المجموعة بأطراف الأجزاء المسموعة . (٤)
٢٦٣ـ قذى العين من نظم غراب البين . (٥)
٢٦٤ـ القصارى في الحديث .
٢٦٥ـ القصد الأحمد في من كنيته أبو الفضل واسمه أحمد . (٦)

=== القرآنيّة مصدراً من مصادرهما في توثيق ما نقلاه عنه من قراءات ، وجاءت أهميته أيضاً في النّحو لما نقله عن المحدّثين والأصوليين وعلماء البيان والمفسرين ، والنّحاة كما سنرى في موضوعات بحثنا (الباحث)

(١) جاء في نظم العقيان ٥٠ بعنوان "مشيخة ابن الكويك الّذين أجازوا له" ، كذا في فهرس الفهارس ٢٤٩/١ ، و "مشيخة أبي طاهر بن الكويك" في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٩٧/١

(٢) جاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٦٥/١ بعنوان "تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة ، المسمى بالمعجم المفهرس" ، وفيه أيضاً أنّه يسمى "المقاصد العليات في فهرست المرويات" ، و "المقاصد العليّة فهرست الكتب والأجزاء المروية" ، وورد باسم "المعجم المفهرس" في المكتبة الأزهريّة ١٧٥/١ ، ودائرة المعارف ٤٣٨/٢ ، وديوان ابن حجر ١٨٩ ، وابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٦٥/١ ، و ٥٠٢

(٣) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "الفوائد الجمّة"

(٤) جاء في فهرس الفهارس ٢٤٨/١ "الفرائد" بدل "الفوائد"

(٥) ورد في كشف الظّنون ٩٩٠/٢ ، و ١٣١٦ بعنوان "قذى العين من نظم غرايب غريب غراب البين" ، وفي تهذيب التهذيب ٥٠٣/١٢ ، ولسان الميزان ٥/٧ ، "قرة العين من نظم البين" وفي عقود الجوهر ١٩٢ "قرة" بدل "قذى" ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "قذى العين"

(٦) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "القصد الأحمد"

٢٦٦ـ القصد البادي بَيْنَ المراجع والبادي .
٢٦٧ـ القول المسدّد في الذّبّ عن مسند أحمد . (١)
٢٦٨ـ قوّة الجبل في الكلام على الخيل . (٢)
٢٦٩ـ قوّة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج . (٣)
٢٧٠ـ قوّة السير في حكم عمل الخير .
٢٧١ـ اللّباب في شرح قول الترمذيّ ، وفي الباب . (٤)
٢٧٢ـ لسان الميزان . (٥)
٢٧٣ـ الكافِ الشافِ في تخريج أحاديث الكشّاف . (٦)

---

(١) ذُكر أنّه مطبوع . (انظر دائرة المعارف ٢/ ٤٣٨ ، ودائرة المعارف الإسلاميّة ٢٥١ ، ومعجم المطبوعات ٨١) ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "القول المسدّد" .

(٢) جاء في نظم العقيان ٤٨ بعنوان "قوة الخيل في الكلام على الخيل" ، وفي ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته "قوة الجبل في الكلام على الحيل" ، و"قوة الجبل في الكلام على الخيل" وربما يكون هذا الكتاب في فضل الخيل ، فتصحفت "الخيل" إلى "الحيل" ، وجاء في فهرس الفهارس ١/ ٢٤٨ بعنوان "جزء في الكلام على الخيل"

(٣) جاء في نظم العقيان ٤٨ "قرة" بدل "قوة" ، وفي تهذيب التهذيب ١٢/ ٥٠٣ ، ولسان الميزان "قوة" بدل "قسوة" .

(٤) جاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٣٩٥ بعنوان "العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذيّ ، وفي الباب"

(٥) ذكر أنّه مطبوع في دائرة المعارف ٢/ ٤٣٨ ، ودائرة المعارف الإسلاميّة ٢٥٢ ، ومعجم المطبوعات ٨١ .

(٦) جاء في كشف الظّنون ٢/ ١٤٨١ "تحرير أحاديث" بدل "تخريج أحاديث" ، وفي الأعلام ١/ ١٧٨ "الكافي" بدل "الكاف" ، وكذا في دائرة المعارف ٢/ ٤٣٨ وأنه مطبوع مع "الكشّاف" للزّمخشريّ في مصر ١٣٥٤ هـ ، واختصر في ديوان ابن حجر إلى "الكافِ الشّافِ" ، وذكر في طبقات الحفاظ ٣٨١ ، أنّ ابن حجر خرج "أحاديث الكشاف" ، وورد في فهرس الفهارس ١/ ٢٤٦ بإسقاط "الكافِ"

٢٧٤ـ كتاب المعاريات السّنن من حديث العراقيّ
٢٧٥ـ كتاب المسألة السريجية .
٢٧٦ـ كتاب المهمل من شيوخ البخاريّ . (١)
٢٧٧ـ كشف الستر بركعتي الوتر . (٢)
٢٧٨ـ الكلام على حديث : إنّ امرأتي لاترد يد لامس .
٢٧٩ـ المؤتمن في جمع السّنن .
٢٨٠ـ متباينات التنوخيّ .
٢٨١ـ مجلس في تحريم الظّلم
٢٨٢ـ المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس . (٣)
٢٨٣ـ المجموع العام في آداب الشّراب والطّعام ودخول الحمّام . (٤)
٢٨٤ـ محاسن المساعي في مناقب الأوزاعيّ . (٥)
٢٨٥ـ مختصر تلبيس إبليس . (٦)
٢٨٦ـ مختصر التّنبيه .
٢٨٧ـ مختصر الرّوض للنّوويّ
٢٨٨ـ المختصر من تاريخ البخاريّ
٢٨٩ـ المدرج
٢٩٠ـ مزيد النفع بمعرفة مارُجِحَ فيه الوقف على الرّفع . (٧)

---

(١) جاء في نظم العقيان ٤٩ بدون "كتاب" .
(٢) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "كشف السّتر"، وفي ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٤٥/١ بعنوان "كشف السّتر عن حكم الصّلاة بعد الوترة" وفي تغليق التّعليق ٢٠٠/١ "كشف السّتر بركعتين بعد الوتر"
(٣) جاء في فهرس الفهارس ٢٤٨/١ بعنوان "معجم شيوخه"، وفهرسة مروياته"، وفي ديوان ابن حجر ١٨٨ "المجمع المؤسس"، وورد "بالمعجم"، وللمعجم "في تغليق التّعليق ٢٠٧/١
(٤) جاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٦٢/١ "المجمع" بدل "المجموع".
(٥) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٨ إلى "محاسن المساعي"
(٦) جاء في نظم العقيان ٤٩ "تلبس" بدل "تلبيس"، وكذا في فهرس الفهارس ٢٤٨/١ وفي ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٦٦٤/١ "مختصر تلبيس إبليس لابن الجوزيّ" وكذا في تغليق التعليق ٢١٢/١
(٧) حُرِفَ في عقود الجوهر ١٩٣ "الرّفع" إلى "الدّفع"، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٩ إلى "مزيد النّفع"، وحُرِفَ في تغليق التّعليق ١٨٥/١ "مزيد" إلى "فريد".

٢٩١ـ مسألة الدَّور .
٢٩٢ـ مسألة شراء السّلطان بماله لنفسه من أراضي بيت المال
٢٩٣ـ المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبليّ .(١)
٢٩٤ـ مشتبه النسبة .(٢)
٢٩٥ـ مشيخة ابن أبي المجد ـ الذي بن تفرد عنهم .
٢٩٦ـ مشيخة البرهان الحلبيّ .
٢٩٧ـ مشيخة القبابيّ وفاطمة .(٣)
٢٩٨ـ المطالب العالية في زوائد الثّمانية .(٤)
٢٩٩ـ المعجم الكبير للشّامي .(٥)
٣٠٠ـ المعجم للحرة مريم (٦)
٣٠١ـ المقترب في المضطرب .(٧)
٣٠٢ـ المقرر في شرح المحرر .(٨)

---

(١) اختصر في ذيل طبقات الحفاظ ٣٨١ إلى "المسند الحنبلي"
(٢) اختصر في البدر الطالع ٨٩/١ إلى "المشتبه" .
(٣) ورد في كشف الظنون ١٦٩٧/٢ بعنوان "مشيخة القبابيّ"، وكذا في عقود الجوهر ١٩٣ ،وجاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٩٥/١ بعنوان "المشيخة الباسمة للقبابيّ وفاطمة" .
(٤) اختصر في ذيل طبقات الحفاظ ٣٨١ إلى "زوائد المسانيد الثّمانية"، وجاء في شذرات الذّهب ٢٧٢/٧ بعنوان "المطالب العالية من رواية المسانيد الثمانية"، وكذا في كشف الظّنون ١٧١٤/٢، وفي هدية العارفين ١٣٠/١ "من رواية المسانيد الثّمانية" واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٩ إلى "المطالب العالية"، ونشر بتحقيق حبيب الرّحمن الأعظمي في الكويت ١٩٧٣ بعنوان "المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية" انظر تعليق التعليق ١٩١/١
(٥) ورد بإضافة "أو معجم الشّيوخي" في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٩٣/١ .
(٦) ورد بإضافة "أو معجم الشيخة مريم" في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٤٩٤/١ .
(٧) ورد بعنوان "المقترب في بيان المضطرب" في شذرات الذّهب ٢٧٢/٧، وبإضافة "في الحديث" إلى آخره في هدية العارفين ١٣٠/١، وحُرِّف فيه "المقترب" إلى "المغترب" في فهرس الفهارس ٢٤٧/١، وجاء في تعليق التّعليق ١٨٥/١ ، "المقرب" بدل "المقترب"
(٨) جاء بإضافة "لابن عبد الهادي" إلى آخره في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ٣٢٨/١

٣٠٣ـ الملتقط من التلقيح في شرح الجامع الصحيح
٣٠٤ـ الممتع في منسك المتمتّع . (١)
٣٠٥ـ مناسك الحَجّ . (٢)
٣٠٦ـ مناقب الإمام الشافعيّ . (٣)
٣٠٧ـ مناقب الشّيخ أبي العبّاس أحمد الحرّار
٣٠٨ـ مناقب اللّيث .
٣٠٩ـ المنبّهات
٣١٠ـ المنحة فيما علق الشافعيّ القول على الصّحّة . (٤)
٣١١ـ المنتخب في زوائد البزار على الكتب السّتة ، ومسند أحمد . (٥)
٣١٢ـ المنتقى من تاريخ ابن خلدون
٣١٣ـ المنتقى من مشيخات ابن عساكر ، وابن السّراري ، والفخر بن البخاريّ
٣١٤ـ المنتقى من معجم السّبكي .
٣١٥ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان .
٣١٦ـ موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة
٣١٧ـ النّبأ الأنبه في بناء الكعبة . (٦)
٣١٨ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار . (٧)
٣١٩ـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . (٨)

---

(١) ذكر لهصاحب كشف الظّنون اسماً آخر هو "مناسك ابن حجر" ٢/ ١٨٣٠ ، وفي ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/ ٤٤٧ "الممتع بحكم المتمع" ، إلى جانب كتاب آخر هو "المتمتع" .
(٢) جاء في شذرات الذّهب ٧/ ٢٧٣ "منسك" بدل "مناسك" ، وكذا في ديوان ابن حجر ١٨٩
(٣) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٩ إلى "مناقب الشّافعيّ"
(٤) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٩ إلى "المنحة" .
(٥) ورد في فهرس الفهارس ١/ ١٤٧ بعنوان "المختار المعتمد من مسند البزار على الكتب السّتة ومسند أحمد" ، وفي ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته "من" بدل "في" ، وفي عقود الجوهر ١٩٣ "مسند البزار" .
(٦) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٩ إلى "النبأ الأنبه"
(٧) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٩ إلى "نتائج الأفكار" ، ونشر الجزء الأول منه في بغداد ١٩٨٦ بتحقيق حمدي عبد الحميد السلفيّ .
(٨) ذكر أنّه مطبوع في فهرس الفهارس ١/ ٢٤٦ ، ومعجم المطبوعات ٧٩ مع كتاب سنن ابن ماجه بعنوان "النخب الفكرية" ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٩ إلى "نخبة الفكر" ، وفي تعليق التعليق ١/ ١٨٥ "نخبة أهل الفكر في مصطلح أهل الأثر" ، ونشر مع كتاب سبل السلام للإمام الكحلاني بعنوان "متن نخبة الفكر ، في مصطلح أهل الأثر"

٣٢٠ـ نزهة الألباب في الألقاب . (١)
٣٢١ـ نزهة السّامعين في رواية الصّحابة عن التّابعين
٣٢٢ـ نزهة القلوب في معرفة المبدل والمقلوب . (٢)
٣٢٣ـ نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر . (٣)
٣٢٤ـ نزهة النّواظر المجموعة في النّوادر المسموعة . (٤)
٣٢٥ـ نصب الرّاية إلى تخريج أحاديث الهدايـــة . (٥)
٣٢٦ـ نظم اللآلي بالمئة العوالي . (٦)
٣٢٧ـ نظم وفيات المحدثين . (٧)
٣٢٨ـ النّكت الظّراف على الأطراف . (٨)
٣٢٩ـ النّكت على تنقيح الزّركشـيّ . (٩)

---

(١) جاء في هدية العارفين ١/ ١٣٠ "الأنساب" بدل "الألقاب" ، واختصر في ديـوان ابن حجر ١٨٩ إلى "نزهة الألباب"

(٢) جاء في هدية العارفين ١/ ١٣٠ بعنوان "نزهة القلوب المبدلة من المقلوب" ، واختصر في عقود الجوهر ١٩٣ ، وديوان ابن حجر العسقلانيّ ١٨٩ إلى "نزهة القلوب"

(٣) ذكره السّيوطيّ (ت: ٩١١ هـ) ضمناً بقوله "النّخبة وشرحها" في حسن المحاضرة ١٧٠ واختصر فيه وفي لحظ الألحاظ ٣٣٤ إلى "نزهة الفكر" . وقد طبع (انظر: تاريـــخ آداب اللغة العربية ٣/ ١٧٦ ، ودائرة المعارف ٢/ ٤٣٨ ، ودائرة المعارف الإسلاميّة ٢٥١ ، ومعجم المطبوعات ٨١)

(٤) جاء في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٦١٣ بعنوان "نزهة النّواظر المسموعة في الملح والنّوادر المسموعة"

(٥) أشار إليه صاحب كشف الظّنون ٢/ ٢٠٠٣ ولم يذكره بالاسم ، وذكر صاحب فهـــرس الفهارس أنّه مطبوع ١/ ٢٤٨ ، وانظر المكتبة الأزهريّة ١/ ٤٢٦ ، ومعجم المطبوعات ٨١ .

(٦) يسمى أيضاً "العوالي العالية" ، أو "المئة العشارية للتّنوخيّ" (انظر: ابـــن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٣٩٢)

(٧) ويسمى أيضاً "أرجوزة في وفيات الأعيان للذهبيّ" (انظر: ابن حجر العسقلانـــيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٦١٤)

(٨) جاء في تهذيب التّهذيب ١٢/ ٥٠٣ "كتاب النّكت على الأطراف للمزيّ" وكذا فـــي لسان الميزان ٧/ ٥ ، واختصر في ديوان ابن حجر ١٨٩ إلى "النّكت الظّراف" ، وقد طبع مع كتاب "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزيّ" بتعليق عبد الصّمد شرف الدّين في بومباي ١٩٧٩

(٩) ورد بإضافة "نكت على التّنقيح ، شرح الصّحيح للبخاريّ للشّيخ بدر الدّين الزّركشيّ" في تهذيب التّهذيب ١٢/ ٥٠٤ ، وورد في ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاتـــه ١/ ٣٢٤ بعنوان "النّكت على تنقيح الزّركشيّ على البخاريّ"

٣٣٠ـ النكت على جمع الجوامع لابن السبكي .
٣٣١ـ النكت على شرح ألفية العراقي .(١)
٣٣٢ـ النكت على شرح صحيح مسلم للنووي .(٢)
٣٣٣ـ النكت على شرح العمدة لابن الملقن
٣٣٤ـ النكت على شرح المهذب (٣)
٣٣٥ـ النكت على نكت العمدة للزركشي .(٤)
٣٣٦ـ نهاية التقريب بتكميل التهذيب بالتذهيب
٣٣٧ـ هداية الرواة إلى تخريج المصابيح والمشكاة .(٥)
٣٣٨ـ هدي الساري لمقدمة فتح الباري .(٦)
٣٣٩ـ الوقوف على مافي صحيح مسلم من الموقوف .

وبعد إتمام قائمة مصنفات ابن حجر ، نفرز منها مصنفاته في علوم اللغة ، وهي : (٧)

---

(١) ورد في ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/ ٣٠٠ بعنوان " النكت على الألفية " وأنه طبع بطالعة فاس ١٣٥٤ هـ .
(٢) ورد في ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/ ٣٢٨ بعنوان " نكت شرح مسلم للنووي "
(٣) ورد بإضافة " للنووي " في ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/ ٤٥١
(٤) جاء في ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/ ٣٢٤ بحذف " للزركشي "
(٥) اختصر في ديوان ابن حجر ١٨٩ إلى " هداية الرواة "
(٦) ذكره صاحب البدر الطالع ١/ ٨٩ ضمناً بقوله : " شرح البخاري ومقدمته " ، واختصر إلى " هدي الساري " في نظم العقيان ٦ ٤ ، وكشف الظنون ٢/ ٥٤٧ ، وديوان ابن حجر ١٨٩
(٧) صنف مؤلفات ابن حجر بحسب العلوم محقق تغليق التعليق في مقدمته ، ومنها مصنفاته في علوم اللغة ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، وكذا في ابن حجر ودراسة مصنفاته كتب اللغة والأدب ١/ ٦٠٦ ـ ٦٣٣

١ــ تحرير مقدمة في العروض .
٢ــ التّذكرة الأدبيّة ، وسماها مسامر السّاهر ، ومساهر السّامر "
٣ــ تقريب الغريب الواقع في الصّحيح
٤ــ التّعليق النّافع في النّكت على جامع الجوامع
٥ــ ديوان الخطب الأزهريّة
٦ــ ديوان الخطب القلميّة ، المسمّى بـ "المنتخب "
٧ــ ديوان شعره الكبير
٨ــ السّبع النّيرات ، أو المسبّعات .
٩ــ السّهل المنيع في شواهد البديع
١٠ــ ضوء الشّهب ، مختصر من "ديوان شعره " .

شعـــــره :

ولع بالأدب والشعر في أول حياته وبلغ فيه الغاية [١] ، وعدّه السيوطي (ت : ٩١١هـ) ثاني السبعة الشّهب من الشّعراء في عصره [٢] ، طارح الأدباء فأفحمهم وأسكتهم [٣] ، و "تغنى بالأدب علماً وعملاً ومازال يتبعه خاطره حتى فاق أهل عصره ، ونظم الشعر الكثير ، قصائد وغيرها ، فأجاد ماشاء حتّى أنّه لايلحق في كثير من ذلك " [٤] ، وانهالت عليه الألفاظ العذبة تبعًا للمعاني الجليلة والجميلة ، منقادة للغرض الشّعري الّذي يبتغيه فكان شعـــره "رقّة غزل ، ورصانة مدح ، ودقّة معاني (كذا) ، وجلالة ألفاظ ، وبراعة نكت ، وتمكيـــن

---

(١) انظر نظم العقيان ٤٥ ، وحسن المحاضرة ١٧٠
(٢) انظر : حسن المحاضرة ١٧٠
(٣) مثل ذلك المطارحة الأدبيّة التي جرتْ بينه وبين مقام الدّين النّاصريّ وغيره ، وقد بدأها النّاصريّ القول : هويتُها بيضاء رعبوبة قد شغفت قلبي خود رداح
فقال ابن حجر : سألتُها الوصل فضنتْ به إنّ قليلاً في الملاح السّماح
فقال علي الدّوسانيّ : قد جرحت قلبي لمارنت عيونها السّود المراض الصّحاح
ولما حاول شرف الدّين الطّنونيّ أنْ يقول لم يمكنه ملاحقة المطارحة ، فسدّ عنه ابن حجر حتّى تمّتْ (انظر : البدر الطالع ١/ ٩٠)
(٤) انظر : عنوان الزّمان م ١/ق ٣٦ نقلاً عن ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/ ٥ ٦١ .

قوافي ، واستعمالاً للأنواع التي فصلت في علم المعاني والبيان والبديع على أحسن وجه "(١) ، وامتاز شعره "بكثرة التورية والجناس ، وكثير من البدائع مع الإجادة فيها مما كان مستملحاً في عصره "(٢) ، ومنه قصيدته في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم التي استهلها بقوله(٣) (الكامل)

لَوْ أَنَّ عُذَّالِي لوجهك أَسْلَمُوا ... لَرَجَوْتُ أَنِّي فِي المَحَبَّةِ أَسْلَمُ

وقال

وَالصَّمْتُ أَسْلَمُ إِنْ لحوني فِي الهوى ... لكنَّ قلبي بالجَوَى يَتَكَلَّمُ
ولقد كَتَمْتُ هواك لكنْ مُقلتي ... شوقًا إِلى مَغناكَ ليستْ تَكْتُمُ
أَبكي عَقيقًا وَهُوَ دَمعي والغَضَا ... وَهُوَ الَّذِي بَيْنَ الجَوانِحِ يُضْرَمُ
والدَّمْعُ فِي رَبْعِ الأَحِبَّةِ سائِلٌ ... يا وَيْحَهُ مِنْ سَائِلٍ لا يُرحَمُ
وَحَدِيْثُ وَجدِي فِي هَوَاكَ مُسَلْسَلٌ ... بالأَوَّلِيَّةِ مِنْ دُمُوعٍ تَسْجُمُ

ولو حللنا ألفاظ هذه الأبيات لأطلنا ، ولكنَّنا نشير إلى بعض التورية فيها ، فقوله (يتكلم) يتجرح ، وفيه تورية بمعنى الكلام ، وذكره (العقيق) هو الوادي الذي يضمُّ رفاة كثير من الصَّحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ وربَّما شبَّه دموعه بالعقيق ، وهو من الجواهر معروف ، و (سائل) من السؤال والاستفسار ، أو هو من سيلان الدمع ، و (مسلسل بالأولية) وهو كتاب في الحديث(٤) ، أو هو تعبير عن الكلام الحزين الذي يمتزج بالدموع في تسلسله ، وهكذا

وقد اعترف القدماء من الأدباء بتفوقه ، ونبوغه ، وقدرته في الشعر ، وأوردوا شعره في كتبهم(٥)

أما أغراض شعره فهو فيها مثل ماكان فيها أكثر معاصريه ، كالأخوانيات ، والغزل العفيف ، والمديح ، ومنها المدائح النبويَّة ، ومدح ملوك عصره والأمراء ، والشيوخ والأقران ،

---

(١) المصدر السابق نقلاً عن ابن حجر العسقلانيّ ودراسة مصنفاته ١/٦٢٥
(٢) ديوان ابن حجر ، مقدمة أبي الفضل (ز)
(٣) ديوان ابن حجر ٢ ـ ٣ .
(٤) انظر : لحظ الألحاظ ٢٣٥
(٥) انظر البدر الطالع ١/٩٠ ، ودرة الحجال ١/٦٤ ـ ٧٣

يحلو الكلام ، وعذب البيان ، فشعره " مملوء إجادةً ، وسلاسة ، ويخلو من المبالغة والتّعقيد ، والفحش والدّناءة ، وغزله مليء بالرّقّة والعذوبة ، ومراثيه تظهر عمق الأحزان والأوجاع "(١) ، فمن مدائحه النّبويّة قوله(٢) (الطويل)

إذا زَمْزَمَ الحادي بذكرك أوحَدَا ... غَدَوْتُ على حُكم الهوى فيكَ أَوْحَدَا
وإنْ غَرَّدَتْ في دَوْحِها الوُرْقُ في الحِمَى ... حَكَيْتُ بِسَجْعي في القريضِ المُغَرِّدَا
وَليلةِ صَدَّبتُّ أُنشِدُ بَدْرَها ... نسيبي الّذي يُرْوَى فيُروى مِنَ الصَّدَا
وَناشَدْتُهُ باللّهِ أَيْنَ سَمِيُّهُ ... فأَشْبَيْتُ في الحالَيْنِ للبدرِ مُنْشِدَا

وقالَ

وَقُلْتُ بِقلبٍ تَاهَ في غَمِّ حُبِّهِ ... خَلِيلِي لَقَد آنَ النُّزُوعُ إلى الهُدَى
تَعَوَّدْتُ مَدْحًا في النَّبِيِّ وإنَّمَا ... لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْ دَهْرِهِ مَا تَعَوَّدَا
أَبُو القاسمِ المُختارِ مِنْ نَسْلِ هَاشِمٍ ... وأَزْكَى الوَرَى نَفْسًا وأَصلاً ومُحتِدَا
نَبِيٌّ بَرَاهُ اللّهُ أَشْرَفَ خَلْقِهِ ... وَأَسْمَاهُ إذ سَمَّاهُ في الذِّكرِ أَحْمَدَا

إلى أن يقول :

فيارَبِّ حَقِّقْ لِي رَجَائِي فإنَّنِي ... أَخَافُ بِأَنْ أُقْصَى طَوِيلاً وأُطْرَدَا
وَحَاشَاكَ أنْ تُقْصِيَ عَنِ البابِ مُخلِصًا ... بِتَوحِيدِهِ يَرْجُو رِضَاكَ لِيَسْعَدَا
وَلَيْسَ لَهُ إلاَّ عَلَيْكَ مُعَوَّلٌ ... لِتُبْلِغَهُ جُودًا شَفَاعَةَ أَحْمَدَا
عَلَيهِ صلاةُ اللّهِ ثُمَّ سَلَامُهُ ... كَذَا الآلِ والأَصْحَابِ مَثْنَى ومفردا

فطريقته في المدائح النّبويّة شبيهة بطريقة البوصيريّ(٣) (ت : ٦٩٥ هـ) فقد بدأ مدحه بالغزل العفيف ، ثُمَّ شكوى الحال والزّمان ، ثُمَّ مدح النّبيّ صَلَّى اللّهُ عليه وسَلَّمَ ، تعداد مناقبه ، بيان مكارم أخلاقه وسموها ، وطلب نيل شفاعته يوم الحساب ، ثُمَّ ختم قصيدته بالدّعاء من اللّهِ سبحانه بالرّضا عنه ، ثُمَّ سَلَّمَ .

ومِنْ مدحه قوله ، يمدح فيه أمير المؤمنين المستعين العبّاس بن محمّد العبّاسيّ لما ولي السّلطنة(٤) : (الكامل)

---

(١) انظر مقدمة محقق ديوان ابن حجر ٣ .
(٢) انظر ديوان ابن حجر ٢٧ـ٣٠ .
(٣) انظر مقدمة محقق ديوان ابن حجر ٣ .
(٤) انظر ديوان ابن حجر ٥١ـ٥٥ .

المُلْكُ أَصْبَحَ ثَابِتَ الأَسَـــاسِ بالمُسْتَعِينِ العَادِلِ العَبَّـــاسِ
رَجَعَتْ مكانةُ آلِ عَمِّ المُصْطَفَـــى لِمَحَلِّهَا مِنْ بَعْدِ طُولِ تَنَاسِـــي

ومِن شعره في الأَخوانيات تعزيته القاضي مجد الدِّين أبن مُكانس الَّتي قال فيها : (١)

(البسيـط)

آياتُ وَصْلِكَ يَتْلُوهَا على النَّاسِ صَبٌّ تُحَرِّكُهُ الذكرى إلى النَّاسِي
وَوَعْدُ وَصْلِكَ دَيْنٌ لا وفاءَ لَـــهُ فَلَيْتَهُ كَانَ بالهجرانِ يَا قَاسِـــي

وكتب إلى القاضي بدر الدِّين المخزوميّ الدماميني قوله(٢) : (الكامل)

إِنْ رُحْتَ تسألُ عَنْ خِلالِـــي فِي الحُبِّ جِسْمِي كالخِـــلَالِ
والعقل زَالَ مِن المطـــا ل بِوَعْدِ مَحْبُوبِي المُطَـــالِ

ومن غزله قوله(٣) (البسيط)

عَادَ المُتَيَّمَ شوقٌ كَانَ قَدْ ذَهَبَا وَزَادَ فِي قَلْبِهِ طُولُ النَّوى لَهَبَـــا
صَبٌّ قريبُ الأَمَانِي فِي البِعَادِ إذا تَذَكَّرَ الهَاجِرِينَ الجِيرَةَ الغُيَبَـــا

ومن الوثاء ، قال يرثي أُخْتَهُ " ستّ الرَّكْب " (ت : ٧٩٨ هـ) (٤) : (الطويل)

فَفَا تَرَيَا حَالاً تَجِلُّ عَنِ الوَصْـــفِ وَقُومَا انظُرَا شَمسَ الضُّحى وَهِيَ فِي كَسْفِ
وَجُودَا مَعِي فَضْلاً بِغَيضِ مَدَامِعِ وإِنْ كَانَ دَمْعُ العَيْنِ يُشجِي ولا يَشْفِـــي
وَلَا تَعْجَبَا أَنِّي أَمُوتُ تَلَهُّفَـــا بَلَى إِن أَعِشْ مِنْ غَيْرِ لَهْفٍ فَيَا لَهْفِـــي
إِلى اللَّهِ إِنَّا رَاجِعُونَ وَحَسْبُنَـــا وَنِعْمَ الوكيلُ اللَّهُ ذُو المَنِّ واللُّطْـــفِ

ونظم الموشحات فأبدع فيها ، ومنها قوله حسب ما اقترح عليه في خرجته : (الموشح الأفرع من الرّجز)

صِلْ قَاصِدًا قَدْ أَمَّ لَـــك إِذْ لَمْ تَجِدْ فتىً حُرْ
فَأَنْتَ عِقْدٌ مُثْمِـــنُ لم تفتقر لِواسِطَـــهْ
وَأَنْتَ شَكْلٌ حَسَـــنُ وَالجُودُ فِيكَ ضَابِطَـــهْ
فَلَا تَقُلْ يَا مُحْسِـــنُ هَذَا الثَّنَا مُغَالَطَـــهْ

---

(١) ديوان أبن حجر ٧٥ (٢) المصدر السَّابق ٧٨
(٣) المصدر السَّابق ٨٦ . (٤) المصدر السَّابق ١١٤ .

فالوَصْفُ لَنْ يُمَثِّلَكْ ... لِكُلِّ صَبٍّ يَشْعُرْ
بالطَّيْفِ قَدْ وَعَدْتَنِي ... كَيْفَ وَطَرْفِي ما هَجَعْ
وَسَارَ مُذْ فَارَقْتَنِي ... وَرَاكَ قَلْبِي فانْقَطَعْ
فارْحَمْهُ فَهُوَ قَدْ فَنِيَ ... وانْظُرْ إِلَيْهِ ما صَنَعْ
فَإِنَّهُ فِيكَ هَلَكْ ... وَمَسَّهُ مِنْكَ الضُّرْ

ونظم في الألغاز والأحاجي والإجابة عنها ، كقوله مجيبًا لأُحجية سأله عنها القاضي شمس الدّين البغداديّ الزّركشيّ (ت : ٨١٣ هـ) : (المتقارب)

غَزَالَةُ أُفْقِ السَّمَا أَشْرَقَتْ ... وَلَا مِثْلَ لُغْزِكَ أَوْ حَلِّهِ
وَرَبِّ الحِجَى أَنْتَ فارْفُقْ بِنَا ... فَشِعْرُكَ يُعْجِزُ عَنْ مِثْلِهِ

وقد تأثر الحافظ ابن حجر بما كان في عصره ، والعصر الذي سبقه في نظم متون العلوم ، وهو ما يطلق عليه اليوم بـ (الشّعر التّعليمي) ، فجمع أحاديث آداب الطريق (١) ، ونظمها في أبيات ، وكذا حديث السّبعة (٢) ، وأشباهه النّبيّ (ص) (٣) ، وغيرها ، فمثل لها بآداب الجلوس على الطريق ، قال إنّ " مجموع ما في هذه الأحاديث أربعة عشر أدبًا وقد نظمتها في ثلاثة أبيات ، وهي : (البسيط)

جَمَعْتُ آدابَ مَنْ رَامَ الجُلُوس على الطريق من قَوْلِ خَيْرِ الخَلْقِ إِنْسَانَا
أَفْشِ السَّلَامَ وأَحْسِن في الكلام وَشَمِّتْ عَاطِسًا وَسَلَامًا رُدَّ إِحْسَانَا
في الحَمْلِ عَاوِنْ ومظلُومًا اعِنْ واغِثْ ... لَهْفَانَ واهْدِ سَبِيلًا وَاهْدِ حَيْرَانَا
بالعُرْفِ مُرْ ، وانْهِ عَنْ نُكْرٍ وَكُفَّ أَذىً ... وَغُضَّ طَرْفًا وَأَكْثِرْ ذِكْرَ مَوْلَانَا

---

(١) ديوان ابن حجر ١١٩
(٢) فتح الباري ١٣/٢٤٧ ، وديوان ابن حجر ـ ذيل الدّيوان ١٦٨ ، ورد فيه البيت الثّاني : أَفْشِ السَّلَامَ وأَحْسِنْ في الكلام تُقِيً ... وَشَمِّتِ العَاطِسَ الحَمَّادَ إِيمانًا
وفي الثّالث في الشّطر الثّاني منه (رُدَّ سلامًا) .
(٣) فتح الباري ٢/٢٨٤ ، وديوان ابن حجر ـ ذيل الدّيوان ١٦٨
(٤)

كما نظم اللّغات التي وردت في "الخاتم"(١) ومعنى "الكُرْد"(٢) وغيرهـا ولم يتوقف في نظمه على أبيات ومقطوعات، وإنّما تجاوزه إلى نظم الكتب، كما ورد ذلك فـي قائمة مصنفاته.(٣)

وختاماً نُقِلَ عن شمس الدّين السّخاويّ (ت: ٩٠٢ هـ) أنّ الحافظ ابن حجر تـرك الشّعر سنة (٨١٦ هـ)(٤)، وهذا الرأي مطلق غير مقيد، فإنْ صحّ ذلك، فإنّه مقيـد بتركه قول الشّعر في أغراض الشّعر المختلفة الّتي سقنا لها الأمثلة السّابقة، وإنّه وظّف الشّعر في العلم، أي في نظم المتون العلميّة شعراً، وقد مثّلنا بأمثلة شعرية من هذا النّوع، وردت في كتابه "فتح الباري بشرح البخاريّ" الّذي ألفه بعد التّاريخ الّذي ذكره السّخاويّ، كما ورد في موضع ذكره في مصنفات الحافظ ابن حجر.

مرضه ووفاتـه:

مرض الحافظ ابن حجر في شهر ذي القعدة سنة (٨٥٢ هـ)، وفي أواخر مرضـه بأيام يسيرة عاده، قاضي القضاة سعد الدّين بن الديري الحنفيّ، فسأله عن حاله، فأنشده(٥)

(الكامل)

قَرُبَ الرَّحيلُ إلى ديار الآخِـرَة ... فاجْعَلْ إلهي خَيْرَ عُمْري آخِـرَهْ
وَارحَمْ مبيتي في القُبُورِ وَوَحْـدَتي ... وارْحَمْ عِظامي حِيْنَ تُبقَى نَاخِرَهْ
فَأنا المُسَيْكِيْنِ الَّذي أيامُـهُ ... وَلّتْ بأوزارٍ عَدَتْ مُتَواتِـرَهْ
فلئن رحمتَ فأنْتَ أكرم راحِـمٍ ... فبحار جُودك يا إلهي زَاخِـرَهْ

ووافاه الأجل في ذي الحجة(٦) سنة (٨٥٢ هـ)، عن عمر ناهز (٧٩) عاماً، ودفن بالرّميلة

---

(١) انظر ديوان ابن حجر ـ ذيل الدّيوان ١٦٨. (٢) المصدر السّابق ١٦٩
(٣) ومنها "أرجوزة في وفيات الأعيان للمذهبيّ"، "السمّى" نظم وفيات المحدّثينَ"، انظر قائمة مصنفات ابن حجر، تسلسل (٣٢٨)
(٤) انظر: تفليق التّعليق ١/ ٢١٠
(٥) انظر: لحظ الألحاظ ٣٣٨ـ٣٣٩، وقد نُسِبَتْ الأبيات للإمام أبي القاسم الزّمخشريّ، ونسبت إليه (انظر: ديوان ابن حجر ـ ذيل الدّيوان ١٦٩، ودرة الحجال ١/ ٦٥).
(٦) يوم وفاته مختلف فيه، فقد قيل: "في الثّامن عشر من ذي الحَجّة". (انظر: القلائـد الجوهرية ١/ ٤٥٦، وحوادث الدّهور ١/ ٤٠)، وقيل: "التّاسع عشر من ذي الحَجّة" (انظر: بدائع الزّهور ٢/ ٢٦٨). وقيل "في الثّامن والعشرين من ذي الحَجّـة" (انظر: لحظ الألحاظ ٣٣٧، والنّجوم الزّاهرة ٧/ ٢٧٤، وشذرات الذّهـب ٢/ ٢٧٣)

خارج القاهرة ، وكان مشهد دفنه عظيماً ، وحضر الصّلاة عليه الملك الظّاهر جقمق وأتباعه(١) ، فلما وصل إلى المصلى أُمطرت على نعشه ، فأنشد الشّهاب المنصوريّ في ذلك الوقت(٢) :

قَدْ بَكَتِ السَّحْبُ عَلَى ... قَاضِي القُضَاةِ بالمطرْ
وانْهَدَمَ الرُّكنُ الَّذِي ... كَانَ مَشِيداً مِن حَجَرْ

وقد رثاه جماعة من الفضلاء والأدباء ، منهم الأديب شهاب الدّين الحجازيّ بقوله(٣)

كُلُّ البرية للمنية صائره ... وَقِفُوا لها شيئاً فشيئاً سائرهْ
والنَّفْسُ إنْ رَضِيَتْ بِذَا ربحتْ وإنْ ... لم ترضَ كَانَتْ عِنْدَ ذَلِكَ خاسرهْ

وقال :

هُوَ شيخ الإسلام المُعظَّم قدره ... مَنْ كَانَ أوحد عصره والنادرهْ
قاضي القضاة العسقلانيّ الَّذِي ... لم تَرْفَعْ الدُّنيا خصيماً ناضرهْ
وشهاب دين اللَّوذُ والفضلِ الَّذِي ... أَرْبَى عَلَى عَدَدِ النّجومِ مكاثرهْ

وقال :

لهفي عليه عالماً بوفاته ... درستْ دروس والمدارس داثرهْ
لهفي على الإملاء عُطِّلَ بَعْدَهُ ... ومعاهد الإسماع إذْ هِيَ شاغرهْ
لهفي عليه حافظ العصر الَّذِي ... قَدْ كَانَ مَعْدُوداً لكُلِّ مناظرهْ
لهفي على الفقه المهذب والمحـ .... ـرر حاوي المقصود عِنْدَ محاضرهْ
لهفي على النّحو الَّذِي تسهيله ... مُغنِي اللبيب مساعد لمذاكرهْ
لهفي على اللّغة الغريبة كَمْ أرا ... نا معرب بصحاحها المتظاهرهْ
لهفي على عِلْمِ العروضِ تَقَطَّعَتْ ... أَنْسَابُهُ بِفَواصِلٍ متغايرهْ

=== على حين أُغفلت بعض المصادر ذكره (انظر : الضوء اللامع ٢/ ٤٠ ، وحسن المحاضرة ١/ ٣٦٤ ، وذيل طبقات الحفاظ ٣٨١ ، والبدر الطالع ١/ ٩٢)

(١) انظر : لحظ الألحاظ ٣٣٨ .

(٢) انظر : ذيل طبقات الحفاظ ٣٨٢ ، وطبقات الحفاظ ٥٤٨ ، وحسن المحاضرة ١٧٠ـ١٧١ .

(٣) انظر القصيدة كاملة في لحظ الألحاظ ٣٣٩ ـ ٣٤٢ ، وحسن المحاضرة ١٧١ ـ ١٧٢ .

الفصل الثّاني
مادة الحديث في دراسة النّحو

إنّ منزلة الحديث النّبويّ الشّريف معروفة ، وقائله (صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ) أفضل من نطق العربيّة ، فهو القائل (أنا أفصحُ العربِ بَيْدَ أنّي من قُريش) (١) ، وقضية الاستشهاد به . متنازع فيها ، فمنهم مَنْ تحفظ ولم يستشهد منه إلّا بالقليل ، ومنهم مَنْ أطلق الاستشهاد ، ولكي نعرف موقف الحافظ ابن حجر مِنْ هذا الخلاف ، لابُدَّ مِن التّعرّض لهذه القضية بإيجاز ، وإنْ كُنّا نظنّ أنّها ماثلة في ذهنه ، ومنهجه في التّحقّق مِنْ روايته الحديث ، ودفاعه عنه بتخريج ما أُشكل فيه وفق وجهة ترتضيها اللّغة العربيّة ، وسنرى ذلك واضحاً في جوانب البحث النّحويّ عنده .

أولاً : مانعو الاستشهاد وأدلتهم :

تعود فكرة منع الاستشهاد بالحديث الشّريف صراحة إلى ابن الضائع الأندلسيّ (ت ٦٨٠ هـ) ، وهو متأخر ، وقد تابعه ابن جماعة (ت : ٧٣٣ هـ) (٣) ، وأبوحيان الأندلسيّ (ت : ٧٤٥ هـ) (٤) . ولم يرد عَمَّنْ سبقهم تصريح يؤكد منعهم الاستشهاد بالحديث . فقد ذهب ابن الضّائع (ت : ٦٨٠ هـ) إلى أنّ تجويز رواية الحديث بالمعنى هو السّبب الوحيد عنده في منع الاستشهاد به بقوله : " تجويز الرّواية بالمعنى هو السّبب عندي في ترك الأئمة ـ كسيبويه وغيره ـ الاستشهاد على إثبات اللّغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على

---

(١) ورد في النّهاية في غريب الحديث ١/ ١٧١ .

(٢) هو أبو الحسن عليّ بن محمّد الكتاميّ الإشبيليّ (ت : ٦٨٠هـ) . لازم الشلوبين ، وأخذ عنه أبو حيان (ت : ٧٤٥ هـ) . له كتاب شرح جمل الزجاجيّ ، وشرح كتاب سيبويه (انظر : بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤ ، والمزهر ٢/ ٤٤٨ ، وكشف الظّنون ١/ ٦٠٤ ، و ٢/ ١٤٢٨) .

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن سعد اللّه بن جماعة الكنانيّ (ت : ٧٣٣هـ) . قرأ النّحو على ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) (انظر : النّجوم الزاهرة ٩/ ٢٩٨ ، وشذرات الذّهب ٦/ ١٠) .

(٤) هو أبو حيان أثير الدّين محمّد بن يوسف الغرناطيّ الجيانيّ الأندلسيّ (ت : ٧٤٥ هـ) له البحر المحيط ، وارتشاف الضّرب ، وغيرهما . (انظر : غاية النّهاية ٢/ ٢٨٥ ، والدّرر الكامنة ٥/ ٧٠ ، والنّجوم الزاهرة ١٠/ ١١١ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠)

القرآن الكريم، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأَوْلَى في إثبات فصيح اللغة كلام النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأَنَّهُ أَفْصَحُ العرب" (١)، وفيه نظر. وقد تعقب ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) (٢)، ورفض احتجاجه بالحديث بقوله: "يستشهد بالحديث كثيراً، فإنْ كان على وجه الاستظهار والتّبرك بالمروي فحسن، وإنْ كان يرى أَنَّ مَنْ قبله أَغفل شيئاً وَجَبَ عليه استدراكه، فليس كما أَرى" (٣)، فأَصَرَّ على المنع، وإنْ كان قوله الأول أَشَدَّ رفضاً من الثّاني.

أَما أَبو حيان الأَندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ) فقد ورد منعه الاحتجاج بالحديث في تشنيعه على ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) في كتابه "شرح التّسهيل" المسمى "التّذييل والتّكميل" الّذي قال فيه: "قد أَكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأَحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أَحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أَنَّ الواضعين الأَولين لعلم النَّحو، المستقرئين للأَحكام من لسان العرب كأَبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أَئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك، والأَحمر، وهشام الضرير من أَئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأَقاليم كنحاة بغداد، وأَهل الأَندلس" (٤). فنحن نرى أَنَّ أَبا حيان يعترض على طريقة ابن مالك التي اتّسمت بكثرة الاستشهاد بالحديث، ويفهم منه أَنَّهُ اتّهمه بمخالفة طريقة المتقدمين والمتأخرين من النّحاة، الّذين استشهدوا بالقليل منه، فأَبو حيان لم يناقض رأيه في تحديد دائرة الاستشهاد بالحديث أسوة بطريقة النّحاة السّابقين والتزام المتأخرين بها، فقد جاء في

---

(١) الإقتراح ٥٤، وعقود الزبرجد ١/ ٧٠.

(٢) هو أَبو الحسن علي بن محمّد بن علي بن خروف الأَندلسي (ت: ٦٠٩هـ). شرح كتاب سيبويه، وجمل الزّجاجيّ، وغيرهما. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، وكشف الظّنون ٢/ ١٢٤٧)

(٣) الإقتراح ٥٤، وعقود الزبرجد ١/ ٨، وخزانة الأَدب ١/ ١٠، واتحاف الأَمجاد ٧٩-٨٠.

(٤) عقود الزبرجد ١/ ٨-٩، وخزانة الأَدب ١/ ١٠، وانظر ارتشاف الضّرب ٢/ ٣٨٧، وكلام أَبي حيان مردود فإنَّ "كتب النّحاة الأَندلسيّين والمصريّين والشّاميّين مملوءة بالاستشهاد بالحديث، وقد استدلّ بالحديث الشّريف الصّقليّ، والشّريف الغرناطيّ في شرحيهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي، وأَبو علي الشّلوبين في كثير من مسائله، وكذلك استشهد بالحديث السّيرافيّ والصّفار في شرحيهما لكتاب سيبويه، وقال ابن الطّيب: بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أَبي حيان نفسه، وجرى على ذلك العلماء حتّى عصرنا الحاضر". (انظر تسهيل الفوائد ٤٧).

مصنفاته الاستشهاد بالحديث الشريف بقلة (١)، وقال: "وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، إذْ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية. وإنّما كان ذلك لأمرين: أحدهما أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرتْ في زمانه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم تقل بتلك الألفاظ جميعها: نحو ما روى من قوله: زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرآنِ" (٢)، "مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرآنِ" (٣)، خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرآنِ" (٤) وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقينا أنّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم بأنّهُ قال بعضها إذْ يحتمل أنّهُ قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتتْ الرُّواة بالمرادف ولم تأتِ بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السّماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضّابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللّفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطّوال. وقد قال سفيان الثّوري (٥): "إن قلت لكم إنّي أحدثكم كما سمعت فلا تصدّقوني، إنّما هو المعنى". ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنّهم يروون بالمعنى. الأمر الثّاني: أنّهُ وقع اللّحن كثيراً فيما روى من الحديث، لأنّ كثيراً من الرُّواة كانوا من غير العرب، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النّحو، فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعاً من غير شكٍّ أنّ رسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلّا بأفصح اللّغات وأحسن التّراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنّما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللّغة على طريق الإعجاز، وتعليم اللّهِ ذلك له من غير معلم. والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النّحويين، وما أمعن النّظر في ذلك، ولا صحب من له التّمييز" (٦). فهو يؤكد على الفصاحة،

---

(١) تتبعت الدكتورة خديجة الحديثي استشهاد بالحديث. (انظر: أبو حيان النّحويّ ٤٣٦)

(٢) انظر صحيح البخاريّ – فضائل القرآن – باب خيركم من تعلم القرآن – ١٠/ ٤٥٤.

(٣) ورد بهذه الرواية في مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٣٣٤، وعند البخاري – كتاب – فضائل القرآن – باب القراءة عن ظهر قلب – ١٠/ ٤٥٥: "أَمْلَكْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرآنِ"

(٤) ورد في صحيح البخاريّ – كتاب النكاح – باب السّلطان ولي – ٧/ ٢٣: (زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرآنِ).

(٥) هوسفيان بن سعيد بن مسروق الثّوري أبوعبد اللّهِ أمير المؤمنين في الحديث (ت: ١٦١هـ) له الجامع الكبير، والجامع الصّغير، وكتاب الفرائض. (انظر: حلية الأولياء ٦/ ٣٥٦، و٧/ ٣، وتهذيب التّهذيب ٤/ ١١١، وتأريخ بغداد ٩/ ١٥١، والأعلام ٣/ ١٠٤).

(٦) الإقتراح ٥٣، وعقود الزبرجد ١/ ٩–١٠، وانظر: خزانة الأدب ١/ ١–١٢، واتحاف الأمجاد ٨٢–٨٦).

ويبعد ماشذّ عنها ،ولم يخرج عن مذهب ابن الضّائع الّذي منع الاستشهاد بالحديث لتجويز رواية الحديث بالمعنى ، مالم يثبت منها باللّفظ

أما ابن جماعة (ت : ٧٣٣ هـ) فموقفه غير واضح ، وذكرت المصادر محاورته شيخه ابنَ مالك (٦٧٢ هـ) في هذا المجال ، بقوله : "قُلتُ له : ياسيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ، وقع فيه من روايتهم مايعلم أنّه ليس مِنْ لفظ الرّسُولِ ، فلم يجب بشيء "(١) . وعدم إجابة ابن مالك لاتضيف شيئًا جديدًا ، فمذهبه معروف بكثرة الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف .

أما جلال الدّين السّيوطيّ (٢) (ت ٩١١ هـ) فقد أيّدَ صحة ماذهب إليه ابن الضّائع (ت : ٦٨٠ هـ) وأبو حيان (ت :٧٤٥ هـ) ، وضيّقَ الاستشهاد بما يروى باللّفظ والمعنى ، بقوله : "وأما كلامه صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّمَ فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللّفظ المروي ،وذلك نادر جدًا ، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً ، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عبارتهم ، فزادوا ، ونقصوا ، وقدموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتّى ، بعبارات مختلفة ، ومن ثُمّ أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النّحويّة بالألفاظ الواردة في الحديث" .(٣)

ونستشف من آراء العلماء المانعين أنّ منعهم يقوم على نقطة أساسية واحدة ، وهي تجويز رواية الحديث بالمعنى ، فناله مانالهعلى يد الرُّواة ، وأنّ مطلبهم يتحدد في تجويز الاستشهاد بالحديث على روايته باللّفظ والمعنى . ونحن نرى أنّهم قد اختلفوا في مذاهبهم في المنع ، فعلى حين نجد أنّ مذهب ابن الضّائع (ت : ٦٨٠ هـ) فيه جزم في المنع، نراه في اعتراضه على ابن خروف (ت : ٦٠٩ هـ) يأخذ عليه كثرة الاستشهاد بالحديث، وهذا يفهم منه قبوله الاستشهاد بالحديث مِنْ دون إكثار . وأما أبو حيان فهو أخفّ وطأة في المنع ،

---

(١) الإقتراح ٥٣ ـ ٥٤ ، وخزانة الأدب ١/ ١٢، واتحاف الأمجاد ٨٦ ـ ٨٧

(٢) هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الكمال بن محمّد بن سابق الدّين محمّد بن الشيخ همام الدّين الخضريّ الأسيوطيّ ،جلال الدّين (ت : ٩١١هـ) له همع الهوامع، والمزهر، وبغية الوعاة . (انظر : الضوء اللامع ٢/ ٦٥ ، وشذرات الذّهب ٨/ ٥١ ، والأعلام ٣/ ٣٠١)

(٣) الإقتراح ٥٢ ، وانظر : خزانة الأدب ١/ ١٣، واتحاف الأمجاد ٩٠ ـ ٩١

وأكثر اصراراً على الالتزام بنهج النحاة الأولين والمتأخرين بقلة الاستشهاد بالحديث ، وكأنه يقول إنَّ طريقة الأولين سُنَّة متبعة يجب أن يسير عليها المتأخرون ، والخروج عنها يعدّ بدعة ينبغي العود عنها إلى جادة الصواب وهذا ـ على ما نعتقد ـ هو جوهر مذهبه الذي أعلنه ، وسار عليه في الاستشهاد في مصنفاته ، وفي تعقبه لابن مالك .

في حين نجد أنَّ جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) أجاز الاستشهاد بالأحاديث المروية باللفظ والمعنى ، وكأنه يتبع في ذلك ابن الضائع الذي منع الاستشهاد في قوله الأول لتجويز الرواية بالمعنى ، فإنْ جاءت الرواية باللفظ والمعنى جاز الاستشهاد به عنده ، وسنجد أنه استشهد به بقلة

ويمكن أن تلخص أدلة المانعين بأنَّ "رواة الحديث جوّزوا النقل بالمعنى ، وأنَّ بعض الرواة أعاجم فلا يؤمن فيما نقلوا ، وقد يقع في روايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، كما أنَّ أئمة النحو المتقدمين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشيء منه فلزم الاقتداء بهم "(١) . وهو ملخص لما فصله البغداديّ (٢) (ت : ١٠٩٣ هـ) وفيه نظر . وقد ذكرنا أنَّ الدليل الأول في مذهب المانعين يقوم على الرواية بالمعنى ، وما لحق الرواية محمول عليها

ويتضح لنا أيضاً أنَّ المانعين شدَّدوا في منعهم على جانبين لا على جانب واحد من القضية

الأول : منعهم كثرة الاستشهاد بالحديث . فرفضوا منهج ابن خروف (ت : ٦٠٩ هـ) ، وابن مالك (٣) (ت : ٦٧٢ هـ) اللذين توسعا فيه ، وعدُّوا ذلك خروجاً عن منهج الأولين من النحاة ، والمتأخرين ، الثاني منعهم الاستشهاد بالحديث ، واعتمدوا في هذا على الأدلة التي ذكروها ، ومنها عدم استشهاد النحاة الأولين والمتأخرين بالحديث ـ وفي هذا نظر كما سنرى ـ وهذان الجانبان متناقضان ، إذ ينقض أحدهما الآخر ، الأمر الذي يدفع الباحثين أحياناً إلى وضع النحويّ القائل بالمنع مرة على رأس الطائفة

---

(١) تسهيل الفوائد ٤٦

(٢) هو عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغداديّ (ت : ١٠٩٣هـ) ، له "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" و "فرحة الأديب" (انظر : خزانة الأدب ١/٣)

(٣) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ (ت : ٦٧٢هـ) له "الألفية" ، و "تسهيل الفوائد" (انظر غاية النهاية ٢/ ١٨٠ ، والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٣ ، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٨ ، والأعلام ٧/ ١١١) .

التي منعت الاحتجاج بالحديث بصورة مطلقة (١) ، وأن يذكر مرة أخرى بكثرة استشهاده بالحديث (٢) ، وسيتضح لنا موقف النحاة المانعين أكثر في بحثنا مادة الحديث في إقامة القاعدة النحوية .

ثانيا : مجوّز والاستشهاد وأدلتهم

أما الاستشهاد بالحديث والتوسع فيه ، فقد جوّزه ابن خروف (٦٠٩ هـ) وابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) ، ورضي الدين الاستراباذي (٣) (ت : ٦٨٦ هـ) . ويظهر ذلك عندهم في الاستدلال به على القواعد النحوية من دون تصريح وزاد رضي الدين الاستراباذي (ت : ٦٨٦ هـ) الاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم والصحابة (٤)

وصرح بجواز بدر الدين الدماميني (٥) (ت : ٨٢٧ هـ) في شرحه كتاب التسهيل لابن مالك ، وناصر ابن مالك ، وعضده في الاستدلال بالحديث الشريف ، وأبطل أدلة المانعين بما ذكر بقوله : " وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنع أبو حيان عليه ، وقال : إنّ ما استند إليه من ذلك لايتمّ له ، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأنّ ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة . وقد ذكرت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله ، بناء على أنّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنّما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا مايتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظنّ من ذلك كلّه كافٍ ، ولايخفى أنّه يغلب على الظنّ أنّ ذلك المنقول المحتجّ به لم يبدل ، لأنّ الأصل عدم التبديل ، لاسيما أنّ التشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين " (٦) ، ثم بيّن رأي المحدّثين بجواز النقل بالمعنى ، بقوله : " ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى ، فإنّما هو عنده ، بمعنى التجويز العقلي الذي لاينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون

---

(١) انظر : أبو حيان النحوي ٤٣٠ .
(٢) المصدر السابق ٤٣٦
(٣) هو رضي الدين محمد بن الحسن نجم الملة والدين الاستراباذي (ت : ٦٨٦ هـ) شارح الكافية والشافية لابن الحاجب . (انظر : بغية الوعاة ١/٥٦٧ ، وخزانة الأدب ١/١٢ ، وكشف الظنون ١/١٠٢١ ، والأعلام ٦/٨٦)
(٤) انظر : خزانة الأدب ١/٩ ـ ١٠ ، واتحاف الأمجاد ٧٧ .
(٥) هو محمد بن أبي بكر محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي (ت : ٨٢٧هـ) له شرح مغني اللبيب . (انظر الضوء اللامع ٧/١٨٤ ، وبغية الوعاة ١/٦٦ ، وشذرات الذهب ٧/١٨ ، والأعلام ٦/٥٧) .
(٦) خزانة الأدب ١/١٤

مع قولهم بجواز النَّقل بالمعنى ، فيغلب على الظَّنِّ من هذا كُلّه أَنَّهَا لم تبدل ، ويكون احتمال التَّبديل فيها مرجوحاً ، فيلغى ولا يقدح في صحَّة الاستدلال به . ثُمَّ إِنَّ الخلاف في جواز النَّقل بالمعنى إِنَّمَا هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأَما ما دُوِّنَ ، وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل أَلفاظه من غير خلاف بينهم "(١) . وقد شدَّد على جانب آخر من جوانب رواية الحديث بالمعنى ، وعلاقة ذلك بعصر الاحتجاج بقوله : " وتدوين الأَحاديث والأَخبار بل وكثير كذا من المرويات ، وقع في الصَّدر الأَول قبل فساد اللّغة ، حين كان كلام أُولئك المبدِّلِينَ على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذٍ تبديل لفظ بلفظ يصحُّ الاحتجاج به ، فلا فرق بَيْنَ الجميع في صحَّة الاستدلال ثُمَّ دُوِّنَ ذلك المبدّل – على تقدير التّبديل – ومنع مِنْ تغييره ، ونقله بالمعنى . . . ، فبقي حجَّة على بابه ."(٢) وبذلك تناول الدّامينيّ (ت : ٨٢٧هـ) لبَّ فكرة منع الاستشهاد بالحديث ، وهي رواية الحديث بالمعنى ، ودلَّلَ على بطلان رأي القائلِينَ بها .

ثالثاً : المتوسطون بين المانعِينَ والمجوزِينَ

نجد أَنَّ بعض العلماء توسط في هذه المسألة المتنازع عليها ، فذهب إلى مبدأ التفريق بين الأَحاديث الَّتِي يستشهد بها ، والأَحاديث الَّتِي يجب أَنْ تبعد من دائرة الاستشهاد ، ومنهم أَبو إِسحق الشَّاطبي (٣) (ت: ٧٩٠هـ) ، وجلال الدِّين السّيوطيّ (ت: ٩١١ هـ) في قولٍ ، وأَما الشَّاطبيّ ، فجوَّز الاحتجاج بالأَحاديث التي اعتني بنقل أَلفاظها ، قال في شرح الأَلفية : لم نجد أَحداً من النَّحويِّينَ استشهد بحديث رسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهم يستشهدون بكلام أَجلاف العرب . . . ويتركون الأَحاديث الصحيحة ، لأَنَّهَا تنقل بالمعنى ، وتختلف رواياتها وأَلفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم ، فإِنَّ رواته اعتنوا بأَلفاظها ، لما ينبغي عليه من النَّحو ، ولو وقفت على اجتهادهم قضيتُ منه العجب ، وكذا القرآن ، ووجوه القراءات"(٤) ، ثُمَّ اعترض على ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) في عدم

---

(١) خزانة الأَدب ١/ ١٤–١٥٦ . (٢) المصدر السَّابق ١/ ١٥ .

(٣) هو أَبو إِسحق إِبراهيم بن موسى بن محمّد اللخميّ الغرناطيّ (ت: ٧٩٠هـ) ، له كتاب أُصول النَّحو ، وشرح الألفية ، وكتاب الموافقات . (انظر : هدية العارفين ١/ ١٨ وفهرس الفهارس ١/ ١٣٤ ، والأَعلام ١/ ٧٥) . وهو غير الشَّاطبيّ المقريء (ت : ٥٩٠هـ) الذي وردت ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠ .

(٤) خزانة الأَدب ١/ ١٢ .

الفصل بَيْنَ الأَحاديث التي يصحُّ الاستشهاد بها، وغيرها، بقوله: "وأما الحديث فعلى قسمين قسم يعتني ناقله، بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أَهل اللّسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاصّ، كالأَحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأَمثال النَّبويَّة، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربيَّة، وابن مالك لم يفصل هذا التَّفصيل الضّروري الَّذي لا بُدَّ منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أَعرف له سلفاً إِلَّا ابن خروف، فإِنَّهُ أَتى بأَحاديث في بعض المسائل حَتَّى قال ابن الضَّائع لا أَعرف هل يأتي بها مستدلاً بها أَمْ هي لمجرد التَّمثيل؟"(١) فَضَيَّقَ دائرة الاستشهاد بالأَحاديث التي يعني بروايتها

وتبعه جلال الدِّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ) في توسطه فيلاحظ "أَن السيوطيّ في أَحيان كثيرة ينصُّ على المصدر الَّذي أَخذ عنه الحديث المستشهد به، فينسبه مثلاً إِلى أَحد كتب الصّحاح، أَوإِلى أَي كتاب آخر من كتب الحديث المعتبرة، والأَمثلة كثيرة"(٢)، وغايته من هذا توثيق رواية الحديث، وهو - على الرّغم من إِكثاره من الاستشهاد بالحديث - كان متحفظاً أَشدّ التّحفظ من الاسترسال بالاستشهاد بالحديث، فقد أَعلن في (الهمع) في أَكثر من موضع أَنَّ الحديث لم يثبت كونه بلفظ الرَّسُولِ، وأَنَّ الرُّواة قد غيروا فيه"(٣).

موقف النّحاة الأَولِينَ من الاستشهاد بالحديث

لا تفصح المصادر التي بين أَيدينا عن موقف النّحاة الأَولِينَ من قضية الاستشهاد بالحديث الشَّريف بصراحة، وقد حاول بعض الباحثين استنباط ذلك مِن آثارهم، فنجد مثلاً أَنَّ شوقي ضيف يرجع فكرة منع الاستشهاد بالحديث إِلى الخليل بن أَحمد (٤) (ت: ١٧٥هـ) بقوله: "يظهر أَنَّهُ هو الَّذِي ثبَّتَ فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ لأَنَّ كثيرين مِنْ حملته

(١) خزانة الأَدب ١/ ١٢-١٣.
(٢) السّيوطيُّ النَّحويُّ ٤٩٦.
(٣) المصدر السّابق ٤٩٧.
(٤) هو الخليل بن أَحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ الأَزديّ اليحمديّ أَبو عبد الرَّحمن (ت: ١٧٥ أَو ١٧٠ هـ) له كتاب العين، ومعاني الحروف، وغيرهما. (انظر: أَخبار النَّحويِّينَ البصريِّينَ ٣٠، وفهرست ابن النّديم ٤٢، ونزهة الالباء ٢٩، وتاريخ الأَدب العربيّ ١٣١، والأَعلام ٢/ ٣١٤).

كانوا من الأعاجم ، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة ، واللّحن يدخل على ألسنتهم "(١) . وصحّح رأيه في كلامه على سيبويه (ت : ١٨٠هـ) ، يقول : " يجرى سيبويه في السّماع على الأساس الّذي وضعته مدرسته ، كما رأينا عند ابن أبي إسحق ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وهو النّقل عن القرّاء ، وعلماء اللّغة الموثّقين ، والعرب الّذين يوثق بفصاحتهم ، واستنّ بمدرسته في قلّة الاستشهاد بالحديث النّبويّ لأنّه روى بالمعنى لا باللّفظ ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الّذين لا يؤمنون (كذا) على اللّحن "(٢) . بأنّ الخليل داخل في المدرسة التي استنّت قلّة الاستشهاد بالحديث ، ولم تمنعه ، وقد نقض بذلك كلامه السّابق الّذي عزا فيه تثبيت فكرة عدم الاستشهاد إلى الخليل ، ونجد أنّه قد أصاب في هذا ، فقد صدرت مؤخراً دراسة تعنى بموقف الخليل من الحديث والأثر ، وتوثق استشهاده بالحديث النّبويّ الشّريف(٣) ، يظهر فيها ما استنته مدرسته بقلّة الاستشهاد بالحديث والأثر على المسائل النّحويّة ، وبكثرتها على المسائل اللّغوية الأخرى . وهذا يعزز ما نذهب إليه مِنْ أنّ قلّة الاستشهاد بالحديث سمة ميزت منهج الأولين في هذا الجانب تحفظاً منهم ، وتحسباً مِنْ تجويز رواية الحديث بالمعنى ، ولو استدركنا أيضاً بما في كتاب سيبويه الّذي يعدّ بحق الوريث الشّرعي لجهود النّحاة الأولين ، مضافاً إليه جهود مؤلفه ، لوجدنا أنّ قلّة الاستشهاد بالحديث سمة واضحة للعيان ، قياساً على حجم الاستشهاد بالأصول الأخرى (٤) ، وهكذا دأب مَنْ جاء بعده ، إلّا القليل ، ومنهم الأخفش الأوسط(٥) (ت: ٢١٥هـ) ، وابن

---

(١) المدارس النّحويّة ٤٦ . (٢) المصدر السّابق ٨٠ .

(٣) هذه الدّراسة بعنوان " ريادة الاستشهاد بالحديث والأثر عند الخليل بن أحمد الفراهيديّ " انظر مثلاً استشهاد الخليل : ١٢ ، و١٤ .

(٤) انظر : الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه ٧٥ ، والمدارس النّحويّة – ضيف – ٨٠ ، وقد جاء عند أحد الباحثين سهواً إبدال الكلمة " قلّة " إلى " عدم " في قول شوقي ضيف : إنّ سيبويه " استنّ بمدرسته في قلّة الاستشهاد بالحديث النّبويّ ، فبنى على ذلك رأيه : " فهو – على ذلك – متابِع لا متابَع " . (انظر : الحديث النّبويّ الشّريف وأثره : ٣٤٨ هامش ١) ، وقد استدرك الباحثون على محقق الكتاب استشهاد سيبويه بأحاديث لم يشر إليها ظنّاً منه أنّها مِنْ أقوال العرب . (انظر : المصدر السابق ٣٤٣–٣٥٣ ، والشّواهد والإستشهاد في النّحو ٣٠ و٣٣٠–٣٣٢ ، والمرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية ٣٤٨) .

(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ (ت: ٢١٥هـ) ، له كتاب " معاني القرآن " وغيره (انظر : نزهة الالباء ٩١ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٩٠ ، والأعلام ٣ / ١٠١) ويقول الدكتور فائز فارس – محقق كتاب معاني القرآن للأخفش – في موقف الأخفش من الاستشهاد بالحديث الشّريف : " ولو قلبنا صحائف كتابه (معاني القرآن) لوجدناه

شقير (١) (ت: ٣١٧هـ)، فهما لم يستشهدا بشيء منه. مما يجعلنا نميل إلى أَنَّ رأي منع الاستشهاد بالحديث يعود إِلَى الأَخفش الأَوسط (ت: ٢١٥هـ) ومنهجه في الاحتجاج دون غيره، ما لم يستجد ما ينقض هذا.

وأَما بقية النّحاة - ومنهم الَّذِينَ أَعلنوا صراحة منع الاستشهاد بالحديث - فقد استشهدوا به، وإن كان قليلاً (٢) مما يحتمل معه التزامهم بما استنه النّحاة الأَولون في مجال الاستشهاد على اللّغة (٣)، عدا النّحاة الَّذِين كثر عندهم، وأَطلقوا الاحتجاج به، وبأَقوال أَهل البيت والصّحابة (٤) - رضي اللّهُ عنهم أَجمعين - وهؤلاء أَثاروا حفيظة النّحاة المانعين،

معرضاً عن الاستشهاد بأَحاديث النَّبِيِّ صَلَّى اللّهُ عليه وسَلَّمَ، لا يحفل بها البتة، ولا يلجأ إِليها أَبداً. ويطبق في ذلك منهاجاً يخرج فيه بعض النّحويّينَ الأَحاديث النّبويّة من دائرة استشهاد هم اللّغوي، مستندين إِلى أَنَّ رواية الأَحاديث بمعانيها جائزة". (معاني القرآن ١/١٠٢).

(١) هو أَبو بكر أَحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير النّحويّ (ت: ٣١٧هـ) وأَخذ النّحو عن المبرد وثعلب، وخلط بَيْنَ المذهبين، وله كتاب "المحلى" وغيره (انظر: أَخبار النّحويّينَ البصريّينَ للسّيرافيّ ١٠٩، وتأريخ بغداد ٤/٨٩، وبغية الوعاة ١/٣٠٢). وقد نظرنا في كتابه "المحلى" ولم نجد له استشهاداً بالحديث النّبويّ الشّريف.

(٢) استشهد ابن الضّائع بالحديث، وهو أَول من أَثار مسألة عدم الاستشهاد (انظر خصائص مذهب الأَندلس ١٨٨، ٢٠٤)، وأَبو حيان (انظر: أَبو حيان النحوي ٤٣٦-٤٤٠، وخصائص مذهب الأَندلس ٢٠٧)، وكذا جلال الدّين السيوطيّ (انظر: السّيوطيّ النّحويّ ٢٩٥-٢٩٧).

(٣) انظر: الشواهد والاستشهاد في النّحو ٣٢٣-٣٣٢، ص ٣٣٠ هامش ٣٣٠، وقد ذكر السّيد عبد الجبار علوان النايلة بعد أَن تتبع النّحاة الَّذِينَ استشهدوا بالحديث "أَن الاستشهاد بالحديث سلسلة متصلة الحلقات من النّحاة المتقدمينَ حتّى المتأخرين" (انظر: الشّواهد والاستشهاد في النّحو ٣٣٠)، والحديث النّبويّ الشّريف وأَثره ٣١٥-٣٢٠، ٣٢٦-٣٤٨، وقد بدأ الدّكتور محمّد ضاري حمادي سلسلة النّحاة الَّذِين استشهدوا بالحديث، بالفراء (ت: ٢٠٧هـ) وختمها بمحمد الخضري الدّمياطيّ (ت: ١٢٩٠هـ)، ثُمَّ تناول استشهاد سيبويه (ت: ١٨٠هـ) بشكل مفصل (انظر: الحديث النّبويّ الشّريف وأَثره ٣٤٣-٣٤٨)، وانظر: (الحديث النّبويّ الشّريف من مصادر الدّرس النّحويّ ٦: ٥-٥١٢)، والعراديّ وكتابه توضيح مقاصد الألفية ٣٤٨-٣٥٤، وأَبو البركات الأَنباري ودراساته النّحويّة ٢٣٤-٢٣٦ وغيرها.

(٤) استشهد بأَقوال الصّحابة من هو أَقدم من سيبويه. انظر: المحاورة التي جرت بَيْنَ سيبويه وأَحد شيوخه - رَجَّحَ محقق الكتاب كونه الخليل - وذلك قوله: "قضية ولا أَبا حَسَنٍ" الكتاب ٢/٢٩٧، والحديث النّبويّ الشّريف وأَثره ٣٤٤-٣٤٥

النَّحويين عدُّوا التوسع فيه خروجًا عن سُنَّة الأَولين كما يفهم مِنْ أقوالهم السَّابقة ، ودلَّت عليه طريقتهم بالاستشهاد به .

فنتبين مما سبق أنَّ نحاة العربيَّة في موقفهم مِن الاستشهاد بالحديث على ثلاثة أقسام ، الأول : أقام مذهبه في الاستشهاد على القليل من الحديث تحفظاً من تجويز رواية الحديث بالمعنى ، وتيقناً منه بصحة رواية الأَحاديث التي ساقها ، ومن هذا القسم النُّحاة الأَوائل ، ومن تبعهم والتزم في الاستشهاد به بمبدئهم (١) ، والثَّاني : مَنْ أقام مذهبه على المنع المطلق ، وإِنْ لم يصرح بذلك ، وَمِن هذا القسم الأَخفش (ت : ٢١٥ هـ) ، وابن شقير (ت : ٣١٧هـ) ، والثَّالث : أطلق الاحتجاج بالحديث ، ومأثور كلام أَهل البيت والصَّحابة ـ رضوان اللَّهِ عليهم أجمعين ـ ومنهم ابن خروف (ت : ٦٠٩هـ) ، وابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) والرَّضي الاستراباذيّ (ت : ٦٨٦هـ) . وقد تابع ابن حجر الفريق الثَّالث بعد تثبته من رواية الحديث .

الرُّواة بَيْنَ النّحاة والمحدِّثين

إِنَّ العلم والإِحاطة والإِطلاع على لغة العرب نثراً ونظماً يستند إِلى السَّماع الَّذي تحدد قيمته الرِّواية ، وأَعني " ماثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته فشمل كلام اللَّهِ تَعَالَى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إِلى أَنْ فسدت الأَلسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أَو كافر ، فهذه ثلاثة أَنواع لابُدَّ منها من الثّبوت " (٢) ، ويفهم من قوله " الثّبوت " التّثبيت من الرُّواية وصحَّتها ، والحديث النَّبويّ واحد منها ، " فيستدلّ منه بما ثبت أَنَّه قاله على اللَّفظ المروي ، وذلك نادر جداً ، إِنَّما يوجد في الأَحاديث القصار على قلَّة أَيضاً ، فإِنَّ غالب الأَحاديث مروي بالمعنى " (٣) ، وبذلك أَسند السَّماع إِلى رواية الحديث ، و " لاشكَّ أَنَّ مَنْ يتعرض لدراسة الضّوابط السّلوكيَّة لرواية اللّغة

---

(١) مَرَّ بنا استشهاد الخليل ، وكذا استشهد أَبو عمرو بن العلاء (ت : ١٥٤ هـ) على المسائل النَّحويَّة بقلَّة . (انظر : من أَعلام البصرة أبو عمرو بن العلاء ١٤٠ـ١٤٣) .

(٢) كتاب الإِقتراح ٤٨

(٣) المصدر السَّابق ٥٢

يهجم على ذهنه فوراً ، ماصنعه علماء الحديث في دراستهم ، إذْ أنَّ توثيق الرّواة ، والسّند ، والمتن ، اشتهر به ابتداءً علماء الحديث ، ثُمَّ التزموه في هذه الدّراسة على مدى القرون ، ومن الطّبيعي بناء على ذلك أنْ نتبين بصورة عامّة ومختصرة هنا ، بداية الخيط العملي الّذي أمسك بطرفه الأول علماء الحديث ، ثُمَّ نتتبع باختصار مساره بعد ذلك في كُلٍّ مِن التّمرس العملي ، والدّراسة النّظريّة ، يتضح لنا في آخر الأمر كيفيّة التّأثير والتّأثر بَيْنَ رواية اللّغة ، ورواية الحديث "(١) ، وقد التزم علماء الحديث بدوافع جعلتهم يتشددون في ضوابط صحّة الرّواية ، و" للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكراً ـ في نهاية القرن الأول ، وبداية الثّاني ـ بطرق التّوثيق والتّزييف ، وأنَّ دافع ذلك ماذكره ابن سيرين (٢) صراحة : " لما وقعت الفتنة ، قالوا : سمّوا لنا رجالكم " ، وماوضّحه سفيان الثّوريّ : " لما استعمل الرُّواة الكذب ، استعملنا لهم التّاريخ "(٣) ، فالدّافع إذن دينيّ أوجدته الفتن ، والكذب في الحديث فقد سبق المحدّثون اللّغويين ، وأخذ الثّاني عن الأول الفكرة والضّوابط والمصطلحات ، لأنَّ " ضبط الرّواية بدأ مع بداية الاهتمام بالحديث لتدوينه في أواخر القرن الأول الهجريّ ، وأنّه لم يكد الزّمن يتأخر إلى نهاية القرن حَتَّى كانت رواية السُّنّة قد استكملت أدواتها استعمالاً وتأليفاً ، سواء فيما يتعلق بالسّند ، أو المتن ، أو عدالة الرّجال ، وفي ذلك الوقت نفسه ، كان مِن النّادر أنْ تستخدم مظاهر ضبط الرّواية في اللّغة مجرد استخدام ، لكن أثر ماحدث في رواية السُّنّة امتد إلى الرّواية اللّغوية في القرن الثّالث ، واتخذ طريقه إلى الاستعمال ، والنّقل أولاً ، ثُمَّ التأليف بعد ذلك "(٤) ، ومِن الباحثين مَنْ نظر إلى رواية المحدّثين واللغويّين مِنْ زاوية أخرى ، تبيّن طبيعة عملهما ، والنّتائج التي يسعيان إلى تحقيقها ، " فالمحدّثون كانوا يريدون استخلاص الأحكام في المعاملات الدّينيّة والدّنيويّة ، واللّغويون يبحثون عن اللّغة الصّحيحة الموثّقة ، فَرَضِيَ المحدّثون باللّفظ والمعنى أيضاً ، ولو صدر عن غير عربي ، ولم يقبل اللّغويون إلّا مايصدر عن عربي خالص العروبة ، ولو صدر عن صبي أو مجنون أو امرأة ، ولهذا رفضوا أو رفض أكثرهم أن يحتجّ بالحديث للأسباب الّتي سبق أنْ نوهنا عنها ، وهي الرّواية

---

(١) الرُّواية والاستشهاد باللّغة ٧٩ ـ ٨٠ .

(٢) هو محمّد بن سيرين البصريّ الأنصاريّ بالولاء أبو بكر إمام عصره في علوم الدّين بالبصرة تابعيّ (ت : ١١٠هـ) له " تعبير الرؤيا " . (انظر فهرست ابن النديم ٣١٦ ، وحلية الأولياء ٢٦٣/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢١٤/٩ ، والأعلام ١٥٤/٦)

(٣) الرُّواية والاستشهاد باللّغة ٨٢ .

(٤) المصدر السّابق ٨٩ . وانظر : الأعراب الرُّواة ٦٩ ـ ٧٠ .

بالمعنى ، ورواية الأعاجم ، وقبول اللّحن ، واحتمال التّصحيف "(١) ، إلّا أنّه رمى الكلام ولم ينظر ، فيتدبر ، وساق اتهاماته ، وهو كلام المانعينَ ، نقله عن خزانة الأدب ، وكذلك شأن أكثر الباحثينَ المحدثين المانعين الاستشهاد بالحديث الشّريف(٢) . فكلامه في التّفريق بَيْنَ علماء الحديث ، وعلماء اللّغة في الرّواية لم يكن صائبًا ، لأنّ علماء الحديث لم يكن هذا دأبهم في رواية الحديث ، وتأثير المحدّثينَ كبير في اللغويين ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ في هذا المجال ، وقد اعترف هو بذلك(٣) ، كما أنّه لو أطلع على جهود علماء الحديث لتريث في قوله هذا ، فلو أخذنا مثلاً على ذلك جهود الإمام أبي عبد اللّه البخاريّ (ت ٢٥٦هـ) ، الّذي أثبت في كتابه "الجامع الصحيح" الّذي اتفق العلماء على أنّه أصحّ الكتب بعد القرآن الكريم(٤) ، بما فيه من المكرر اثنين وثمانين وتسعة آلاف حديثًا(٥) ، بعد أن نظر في ستّ مئة ألف حديث ، بقوله: "ما كتبتُ في الصّحيح حديثًا إلّا اغتسلت قبل ذلك ، وصليتُ ركعتين ، وقال : خرجتُه من نحو ست مئة ألف حديث ، وصنفتُه في ست عشرة سنة ، وجعلته حجّة فيما بيني وَبَيْنَ اللّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وقال : ما أدخلتُ فيه إلّا صحيحًا "(٦) . وجاء شرح الحافظ ابن حجر (ت : ٨٥٢ هـ) له ، محققًا ، وموثّقًا ، فهو لا يثبت شيئًا من الحديث إلّا بعد أنْ يتحقق من روايات الرّواة الّذين رووه عن البخاريّ ، ثمّ يحقق رواية البخاريّ بعرضها على كتب الحديث الأخرى ، وغيرها من الكتب التي عنيت بجمع الحديث .(٧)

كذلك لم يكن الإمام البخاريّ ـ رحمه اللّهُ تَعَالَى ـ بمعزل عن الحركة اللّغويّة ، فهو في كثير من الأحيان ، يردف الحديث بتفسيرات لغويّة ، يوضح فيها معنى لفظةٍ أو تركيبٍ ، وقد تابعه الحافظ ابن حجر في شرحه "فتح الباري" ، فنسب الأقوال التي استعان بها إلى أصحابها وذكر كتبهم ، وقد يصرح البخاري أحيانا عمّنْ يأخذ بالاسم ، وقد لا يفعل . فقد أخذ

---

(١) الأعراب الرّواة ٧٠

(٢) انظر مثلاً : مدرسة الكوفة ٣٤٨ ، والمدارس النّحويّة ـ ضيف ـ ١٩ ، و٤٧ والمدارس النّحويّة ـ الحديثيّ ـ ٩٨ . وقد توقفوا في رأيهم هذا على ما جاء في رأي المانعينَ الّذي ورد في خزانة الأدب ، وذكرناه سابقًا .

(٣) انظر : الأعراب الرّواة ٦٩ ـ ٧٠ . (٤) كشف الظّنون ١/ ٥٤١ .

(٥) انظر المصدر السّابق ١/ ٥٤٤ . (٦) المصدر السّابق

(٧) ذكر ابن حجر الرّوايات عن البخاريّ ورواتها في مقدمة كتابه فتح الباري ١/ ٥ ـ ٨ .

كثيراً من كتاب " مجاز القرآن " لأبي عبيدة (١) (ت: ٢٠٩هـ) ، وكذا من " معاني القرآن للفراء (٢) (ت: ٢٠٧ هـ) ، وغيرهما (٣)

وقد استدلّ المانعون على عدم الاستشهاد بالحديث بتعدد الرّوايات في الحديث الواحد (٤) ، ولايتوقف هذا على رواية الحديث ، بل نجده ماثلاً للعيان في كثير من الشّواهد الشّعريّة (٥) ، فمنها مثلاً الشّاهد النّحويّ (٦) :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي المَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

الّذي احتجّ به النّحاة الّذين يجيزون العطف على محلّ اسم (إنّ) قبل تمام الخبر، وقد روى " قيارا " بالنّصب في مظانٍ كثيرةٍ . (٧)

وكذلك الشّاهد : (٨)

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونَ بَنِي زِيَادِ

" وموضع الاستشهاد منه ظاهر معروف ، ويرويه قوم (أَلَمْ يحزنك) ، و (أَلَمْ يبلغك) وروى أيضاً " أَلا هَلْ أَتَاكَ " (٩) . وإنّ هذا لايردّ رواية الحديث ، والاستشهاد به ، فإنّ ورود ، بصورتين " إحداهما مخالفة للقياس ، وأخرى موافقة له ينبغي أن يؤخذ على أنّه دليل قوي يظهر مدى أمانة الّذين أثبتوه ، فهم قد تحرّجوا من تقويمه مع إدراكهم لما فيه من مخالفة

---

(١) هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصريّ أبو عبيدة النّحويّ (ت: ٢٠٩هـ) له نقائض جرير والفرزدق ، ومجاز القرآن . (انظر : فهرست ابن النديم ٥٣ ، وأخبار النحويين البصريين ٥٢ ، وتاريخ بغداد ١٣/ ٢٥٢)

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ) له معاني القرآن وغيره. (انظر : فهرست ابن النديم ٦٦ ، ونزهة الالباء ٦٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣ ، وتاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٩ .

(٣) انظر مثلاً كتاب التّفسير من كتب "الجامع الصحيح " للبخاريّ في الجزءين التّاسع والعاشر من طبعة البابيّ الحلبيّ التي اعتمدناها . فقد نقل فيهما عنهما ومن غيرهما كثيراً .

(٤) انظر الإقتراح ٥٢ .

(٥) انظر : الشّواهد والاستشهاد في النّحو ٤٨ـ٥٦ . وفي الحديث الشّريف والنّحو ٢٦٩ـ

(٦) للشّاعر ضابيء البرجميّ ، وهو من شواهد سيبويه ، والرّواية فيه بنصب " قيار " ، الكتاب ١/ ٧٥ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١ ، ومجاز القرآن ١/ ١٧٢ ، والأنصاف ١/ ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٣ ، ووصف المباني ٢٦٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٧ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٧ .

(٧) انظر : الحديث الشّريف والنّحو ٢٧٠ ، هامش (١١٤)

(٨) للشّاعر قيس بن زهير ، وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٣/ ٣١٦ ، والخصائص ١/ ٣٣٧ المنصف ٢/ ١١٤ ، وما يجوز للشاعر ٨٤ ، وضرائر الشعر ٤٥ ، ٦٣ ، المقرب ١/ ٥٠ ، والأيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٥٨ ، وشواهد التوضيح ٢١ ، ومغني اللبيب ١/ ١٠٨ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٨ ، و ٢/ ٨٠٨ (٩) الحديث الشريف والنّحو ٢٧١ـ٢٧٢

القياس لقدسية مصدره في نفوسهم ، فينبغي من أجل هذا أن يكون في ورود الصورة الصحيحة بجانب الصورة غير الصحيحة مايؤدي إلى الاطمئنان لصحة الصحيح منها ، إلا أن يكون العكس ، فيرفض الصحيح لأن بجانبه ماهو غير صحيح "(١) . وقد بيّن ابن عبد البر (ت : ٤٦٣ هـ) مذاهب الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ وعلماء الحديث في رواية الحديث ، وإصلاح اللحن والخطأ فيه ، وطرائق ألفاظه ومعانيه(٢) . ونكتفي بهذا ، ونذكر قرار المجمع اللغوي في القاهرة الذي استمد فقراته منه ، ومن غيره في تحديد الأخذ برواية الحديث في الاستشهاد النحوي ، وقد نص على : "رأي المجمع الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :

١ـ لايحتج في العربية بحديث لايوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب (الصحاح الستة فما قبلها)

٢ـ يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه التالي

أ ـ الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب ـ الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

جـ ـ الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم

د ـ كتب النبي صلى الله عليه وسلم

هـ ـ الأحاديث المروية لبيان أنه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم .

و ـ الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء

ز ـ الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لايجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين

ح ـ الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة "(٣).

---

(١) المصدر السابق ٢٧٣

(٢) انظر : جامع بيان العلم وفضله ١/ ٧٨ ـ ٨١

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ـ قرار الاحتجاج بالحديث الشريف ٤/ ٧ ١٩٣٧ م

موقف ابن حجر من الاستشهاد بالحديث :

نُبيِّنُ هنا موقف الحافظ ابن حجر من الاستشهاد بالحديث الشّريف بعد أنْ أخذنا فكرة عن الرِّواية بَيْنَ النَّحويِّين والمحدّثين ، فإنَّ قضية الاستشهاد بالحديث عنده تستند إلى صحة رواية الحديث ، وإنْ كان تابعاً لابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) بإطلاقه فكرة الاستشهاد بالحديث ، إلّا أنّه يسلك طريقة المحقّقين مِن المحدِّثينَ في التثبُّت من صحّة الرِّواية ، فإذا صَحَّتْ روايته أخذ به ، وإن لم تصحَّ أبعده ، ونبَّهَ عليه ، كما أنَّ تجويز الرِّواية بالمعنى ماثل في ذهنه ، فمثلاً قوله في شرحه (قوله أو كما قال) (١) : " يريد أنَّ الرّاوي شَكَّ في اللّفظ مع بقاء المعنى في ذهنه ، وهذه الكلمة كثر استعمال المحدّثين لها في مثل ذلك "(٢) .ونتيجة لذلك ، فهو يطلق الاستشهاد بالحديث ، ويمنعه في حالات نذكرها بعد قليل

أولاً : إجازته الاستشهاد بالحديث :

نذكر بعض إشاراته إلى ذلك تمثيلاً لاحصراً ، فقد أيَّدَ ابن مالك في كثير من المسائل النَّحويَّة الّتي استشهد عليها بالحديث ، ومن ذلك مثلاً استشهاده على ورود "في " للتّعليل بقوله (ص) : (يُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ في كبيرٍ) (٣) ، بقوله : " وقال ابن مالك في (عُذِّبَتْ امرأةٌ فِي هِرَّةٍ) ، قال وخفي ذلك على أكثر النَّحويِّين مع ورود ه في القرآن ، كقوله تعالى : (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ) (٤) ، وفي الحديث كما تقدَّمَ ، وفي الشّعر ، فذكر شواهد "(٥) وكذلك تابع أبا حيان (ت : ٧٤٥ هـ) في استشهاده بقوله (ص) : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ) (٦) ، وذلك في مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية ، وإنْ جاءت مِنْ غير الزَّمان والمكان ، بقوله : " وفيه أنَّ (مِنْ) الّتي لابتداء الغاية تأتي مِنْ غير

---

(١) فتح الباري ١٠/٣٧٩ . وانظر جواز رواية الحديث بالمعنى جامع بيان العلم وفضله ١/٧٩ .
(٢) فتح الباري ١/٣٧٩ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب من الكبائر ١/٣٢٩
(٤) سورة الأنفال ٨/٦٨
(٥) فتح الباري ١/٣٢٩ ـ ٣٣٠ . ولم يذكر الشّواهد الّتي استشهد بها ابن مالك .انظر : المسألة والشّواهد في شواهد التّوضيح ١٢٣ ـ ١٢٤
(٦) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ١/٤١

الزَّمان والمكان ، كذا قاله أبو حيان ، والظَّاهر أَنَّها هنا أَيضاً لم تخرج عن ذلك ، لكن بارتكاب المجاز "(١) .

وتَابَعَ الكوفيِّينَ في أَنَّ "مِن" تكون لابتداء الغاية في الزَّمان ، مستدلاً على ذلك بقوله (ص) : (أَرَأَيْتكُم لَيلتكم هَذِهِ ، فإِنَّ رأْسَ مئة سَنَةٍ مِنْهَا لاَيَبْقَى مِمَّن هو على ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ) (٢) ، بقوله في بيان "منها" : "فيه دليل على أَنَّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزَّمان كقول الكوفيِّين ، وقد رَدَّ ذلك نحاة البصرة ، وأَولوا ما ورد من شواهد ، كقوله تَعَالَى : (مِنْ أَول يَوْمٍ أَحقُّ أَنْ تقومَ فِيهِ) (٣) ، وقول أَنس : "مازلتُ أُحبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يومئذٍ" (٤) وقوله : "مُطِرْنَا مِن يَوْمِ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ" (٥) (٦) . وغير ذلك . (٧)

ويتحقَّق من رواية الحديث الواردة عن البخاريِّ ، فيثبت ما يراه صحيحاً ، ويذكر الاستدلال به ومِنْ ذلك استدلاله بقوله (ص) : (فَإِنَّ في أَحَدِ جَنَاحَيْهِ داءً ، وفي الآخَرِ شفاءً) (٨) ، على صحَّة ما ذهب إليه الأَخفش (ت : ٢١٥ هـ) بإجازة العطف على معمولي عاملين ، بعد تحقّقه مِنْ صحَّة الرِّواية ، فقد جاء في روايته : " (وفي الآخَر) وفي نسخة : (والآخر) بحذف حرف الجرِّ ، وكذا وقع في رواية "في أَحَدِ جَنَاحَيْهِ داءً ، والآخَرِ شفاءً" . واستدلَّ به لمن يجيز العطف على معمولي عاملين (٩) كالأَخفش ، وعلى هذا فيقرأ

---

(١) فتح الباري ١/٤٢ . وانظر رأي أبي حيان في ارتشاف الضَّرب ٢/٤٤١

(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب العلم ـ باب السَّمر في العلم ـ ١/٢٢٢

(٣) سورة التَّوبة ٩/١٠٨

(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الأَطعمة ـ باب مَنْ تتبع حوالي القصعة ـ ١١/٤٥٥ ، وباب المرق ـ ١١/٥٠٤

(٥) رواية البخاريِّ ـ أبواب الاستقاء ـ باب إِذَا استشفعوا إلى الأمام ، ٣/١٦٣ : "فَمُطِرْنَا مِن الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ" ، وفي باب الدعاء إذا تقطعت السُّبل رواية أخرى ٣/١٦٢ "فَمُطِرُوا مِن جُمُعَةٍ إلى جُمُعَةٍ"

(٦) فتح الباري ١/٢٢٢ . واستعمال "من" بهذا المعنى هو رأي الأَخفش (ت : ٢١٥هـ) ورد في شواهد التَّوضيح ١٨٩ ـ ١٩١ ، وكذا الخلاف فيه .

(٧) استشهد ابن مالك بكثير من الأَحاديث على مجيء "مِنْ" لابتداء الغاية في الزَّمان ولم يذكرها ابن حجر . انظر شواهد التَّوضيح ١٨٩ ـ ١٩١

(٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب المرضى ـ باب إِذَا وقع الذُّباب في الأناء ـ ١٢/٣٦٢

(٩) ومعناه "أن يتقدم مرفوع ومنصوب ، أو مرفوع ومجرور ، أو منصوب ومجرور ثُمَّ يعطف عليهما من غير إعادة العامل ، ومثاله : قام زيدٌ وضرب عمراً وبكر خالداً . عطفت بكراً على زيد وخالداً على عمرو ، كأنك قُلْتَ : قام زيد وضرب عمراً ، وقام بكر وضرب خالداً هكذا هو الذي وقع فيه الخلاف ، وقد أجمعوا على أنه لايجوز : مررتُ بعمرو وبكر وخالد

بخفض (الآخر) ، وبنصب (شفاء) ، فعطف (الآخر) على (الأحد) ، وعطف (شفاء) على (داء) ، والعامل في (أحد) حرف (في) ، والعامل في (داء) : (إنَّ) ، وهما عاملان في (الآخر) ، و (شفاء) ، وسيبويه لايجيز ذلك ، ويقول : إنَّ حرف الجرّ حذف (١) ، وبقي العمل . وقد وقع صريحاً في الرواية الأخرى : " وفي الأخرى شفاء " ، ويجوز رفع (شفاء) على الاستئناف "(٢) . وسترد أمثلة كثيرة على توسعه في الاستشهاد بالحديث الشريف في مواضع كثيرة من بحثنا

ثانياً : منعه الاستشهاد بالحديث :

ذكرنا أنَّ الحافظ ابن حجر يستشهد بالحديث بكثرة ، وسيرد في جوانب البحث النّحويّ ، وغيره مايؤكد ذلك ، ومثال على ذلك توجيهه ماجاء في الحديث الشّريف على خلاف القياس من الظواهر الأعرابية النادرة ، أو الشاذة ، أو القليلة ، فيعدّه ، من الوهم والخطأ في الرواية ، ففي استدلاله مثلاً على (لا) الناهية وبعدها الفعل مجزوماً في قوله (ص) : (لايَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) (٣) ، فقوله (لايَبِيعُ) "كذا للأكثر بإثبات الياء في (يبيع) على أنَّ (لا) نافية ، ويحتمل أنْ تكون ناهية ، وأشبعت الكسرة كقراءة من قرأ (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ) (٤) ويؤيد «رواية ... بلفظ (لايبع) بصيغة النهي "(٥) ، وقد يوجه مايخرج عن القياس على وفق لغة من لغات العرب كحذف نون الرفع بلا ناصب ولاجازم عند كثير من الرواة (٦) في قوله (ص) : (فَلِمَ تُحَرِّمُونَ بَعْضاً ، وَتُحِلُّونَ بَعْضاً ؟) (٧) ، وغير

=== فيعطف على الفعل والباء ، فإنْ قلت : مَرَّ زيدٌ بعمرو وبكر وخالد بكر فقدمت المجرور على المرفوع ، فقد أجازه الأخفش ومَنْ ذهب مذهبه " (انظر : ارتشاف الضّرب ٢/ ٦٦٠)

(١) انظر هذا الخلاف في ارتشاف الضّرب ٢/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠

(٢) فتح الباري ١٢/ ٣٦٣

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب لايبيع ـ ٥/ ٢٥٦ .

(٤) سورة يوسف ١٢/ ٩٠ . وانظر القراءة في الحجّة في القراءات ١٩٨ ، والتيسير ١٣١ ، واتحاف فضلاء البشر ٢٦٧ .

(٥) فتح الباري ٥/ ٢٥٦

(٦) فتح الباري ٩/ ٥٩ ٣ . وتحذف تخفيفاً . انظر شواهد التّوضيح ٢٢٨ ، وسيرد في فصل الفعل في تركيب الكلام .

(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ تفسير سورة الأنعام ـ ٩/ ٣٥٩

ذلك مما سيرد في مظان البحث ، ونجد له قبولاً من النّحاة ، وتوجيها

أما منعه الاستشهاد بالحديث فقد ذكرنا أنّه يستند إلى الرّواية فإنْ صَحّتْ صَحّ الاستشهاد به ، وإنْ لم تصحّ أبعد ، ونبّه على عدم جواز الاستشهاد به ، ويعتمد في ذلك على أربعة أمور ، الأول منها إذا انفردتْ الرّواية ، ولم يتفق الرّواة عليها ، نحو قوله: (أَتينَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّم فِي رَهْطٍ مِن الأَشْعَرِيِّينَ) (١) ، في رواية : "إنّا أتينا النّبيّ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِن الأَشْعَرِيِّينَ " (٢) ، فاستدلّ به ابن مالك لصحّة قول الأخفش ، يجوز أن يبدل مِنْ ضمير الحاضر بدل كُلٍّ من كُلٍّ (٣) ، وحمل عليه قوله تَعَالَى : (لَيَجْمَعَنَّكُم إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لَارَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم) (٤) . قال ابن مالك : واحترزت بقولي بدل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ عن البعض والاشتمال ، فذلك جائز اتفاقاً (٥) . . . قُلْتُ : وهذا لايحسن الاستشهاد به إلّا لو اتفقت الرواة ، والواقع أنّه بهذا اللّفظ انفرد به عبد السّلام " (٦) ، والثّاني : إذا اختلفت ألفاظ الحديث ، فيعدّ ، مِنْ تصرف الرّواة ولايستشهد به ، نحو قوله: (ماؤه أَبْيَضُ مِن اللَّبنِ) (٧) ، و " مقتضى كلام النّحاة أنْ يُقال : "أَشَدُّ بياضاً "، ولايُقال : "أبيض مِنْ كذا " ومنهم مَنْ أجازه في الشّعر ، ومنهم مَنْ أجازه بقلّة ، ويشهد له هذا الحديث (٨) . قُلْتُ : ويحتمل أنْ يكون ذلك مِنْ تصرف الرّواة ، فقد وقع في رواية "أَشَدُّ بياضاً مِن اللَّبنِ وكذا لأبي مسعود عند أحمد ، وكذا لأبي أُمامة عند أبي عاصم " (٩) . فشكّك بالرّواية ، وكذا في غيره (١٠) ، والثّالث إذا اتّحد مخرج الحديث ، وتصرف الرّواة في ألفاظه ، فقد رَدّ استشهاد ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) استعمال "حَوَّلَ" بمعنى "صَيَّرَ" في قوله (ص) : (مَايَسُرُّنِي أَنَّ عِنْدِي مِثْلَ أُحُد هَذَا ذَهَبًا تمضي عليَّ ثَالِثَةٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ) (١١) ، وقد اتّحد مخرجه برواية أبي هريرة رضي اللّهُ عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وجاءتْ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب قدوم الأشعريّين ـ ٩/١٦١
(٢) فتح الباري ١٤/٤٢٥ .
(٣) انظر معاني القرآن ٢/٢٦٩
(٤) سورة الأنعام ٦/١٢
(٥) انظر شواهد التّوضيح ٢٦١
(٦) فتح الباري ١٤/٥ ٤٢
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرّقاق ـ باب في الحوض ـ ١٤/٢٦٩
(٨) هذه مسألة خلافيّة . انظر الأنصاف في مسائل الخلاف ١/١٤٨ ـ ١٥٥
(٩) فتح الباري ١٤/٢٦٩ (١٠) المصدر السّابق ١٦/١٦٩
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرّقاق ـ باب قوله (ص) ـ مَايسرّني أنّ عِنْدِي مِثْلَ أُحُدٍ ـ ١٤/٤١

فيه روايات اختلفتْ فيها ألفاظه ، منها : "مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي ذهبًا يأتي عليَّ يومٌ وليلةٌ أو ثلاث عِنْدِي مِنْهُ دينارٌ" ، و "ما أُحِبُّ أَنَّ لِي أُحُدًا ذَاكَ ذَهَبًا" ، و "فَلَمَّا أَبْصَرَ أُحُدًا قَالَ : مَا أُحِبُّ أَنَّهُ تحول لِي ذَهَبًا يَمْكُثُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَار فَوْقَ ثَلَاثٍ" ، وهذه الرِّواية استدلَّ بها ابن مالك على استعمال (حَوَّلَ) بمعنى (صَيَّرَ) ، وإعمالها عملها [1] ، وقال ابن حجر "اختلفتْ ألفاظ هذا الحديث ، وهو متحد المخرج ، فهو من تصرف الرُّواة ، فلا يكون حجَّة في اللُّغة" [2] وكذا في غيره [3] والرَّابع : عدم الاستشهاد بالحديث إذا ثبت ضعف بأحد رواة سنده ، كما جاء في إحدى روايات قوله (ص) : (فَتَقُولُ : قَطِ قَطِ) [4] ، قوله : "(فيضعها عليها فتقلقط كما يُقلقِطُ السِّقَاء إذا امْتَلأَ) ... فهذا لو ثبت لكان هو المعتمد ، لكن في سنده موسى بن مطير ، وهو متروك" [5] ، وما عدا هذه الأمور فإنَّ ابن حجر يستشهد بالحديث بصورة مطلقة

مادة الحديث في إقامة القاعدة النَّحويَّة

ولكي نتبيّن أثر مادة الحديث في إقامة القاعدة النَّحويَّة عند الحافظ ابن حجر ، لابدَّ أن نتعرف جهود النّحاة الأولين والمتأخرين في استنباط القواعد من الحديث ، أو تقويتها ، أو تأويل ما في الحديث بما يوافق القياس أو السَّماع ، لكي نخلص إلى طريقته ، ونعتمد في ذلك على النّقط الآتية :

١ـ اعتماد الحديث في استنباط القاعدة النَّحويَّة .

٢ـ اعتماد الحديث في تقوية القاعدة النَّحويَّة أو تدعيمها

٣ـ التأويل في الحديث للوصول إلى القاعدة النَّحويَّة .

---

(١) انظر فتح الباري ١٤/١٤ ، وشواهد التوضيح ١٢٥ ـ ١٢٦

(٢) انظر فتح الباري ١٤/١٤

(٣) المصدر السَّابق ٨٥/١ ، و ٩٩ ، و ٤٠/٨ ، و ٢٨٥/١٤ ، وفي هذا الموضع علَّقَ ابن حجر بقوله: "ويحتمل أنْ يكون ذلك مِنْ تصرّف الرواة بروايتهم بالمعنى الذي يفهمونه" .

(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله ـ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مزيدٍ ـ ٢١٧/١٠

(٥) فتح الباري ٢١٧/١٠ ـ ٢١٨

اولا : اعتماد الحديث في استنباط القاعدة النّحويّة

معنى الاستنباط في اللّغة والاصطلاح :

الاستنباط في اللغة الانتهاء إلى الشّيء ، أو استخراجه ، "وقد أَنْبَطْنا الماءَ ، أيْ استنبطناه ، يعني : انتهينا إليه "(١) ، وقيل : إنّ (نبط) ، " كلمة تدلّ على استخراج شيء ، واستنبطت الماء ، استخرجته والماء نفسه إذا استخرج نبط "(٢) .

وقد ورد الاستنباط في الاصطلاح عند ابن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ) في ذكر حقيقة النّحو ، بقوله : "النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها "(٣) ، فذكر المستنبطة ، أي المستخرجة ، وقد ذكر السّيوطيّ (ت : ٩١١ هـ) أنّ من النّحاة مَن انتقد ه في حدّ ه للنّحو هذا ، فقد "انتقد ه ابن الحاج (٤) بأنّه ذكر ما يستخرج به النّحو ، وتبيين ما يستخرج به الشّيء ليس تبييناً لحقيقة النّحو "(٥) . فالاستنباط في الاصطلاح هو استخراج المقاييس من كلام العرب ، و "علم مقاييس كلام العرب هو النّحو " .

وقد حَدَّدَ السّيوطيّ (ت : ٩١١ هـ) صفات المستنبط ، والشّروط الّتي يجب توفرها فيه ، بقوله : "شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم ، المرتقي عن رتبة التقليد ، أنْ يكون عالماً بلغة العرب ، محيطاً بكلامها ، مطلعاً على نثرها ونظمها ، ويكفي في ذلك الآنَ : الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللّغات ، والأبنية ، وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب ، وأن يكون خبيراً بصحّة نسبة ذلك إليهم ، لئلّا يدخل عليه شعر مولد أو مصنوع ، عالماً بأحوال الرواية ، ليعلم المقبول روايته من غيره ، وبإجماع النّحاة لكي لا يحدث قولاً زائداً خارقاً إذا قلنا بامتناع ذلك "(٦) ، وأضاف الآلات الّتي يستعين بها ، وهي السّماع ، والقياس ، والأجماع ، الّتي أطلق عليها أدلة النّحو .

---

(١) كتاب العين ٤٣٩/٧ .
(٢) معجم مقاييس اللّغة ٣٨١/٥
(٣) المقرب ٤٥/١ ، وانظر : كتاب الإقتراح ٣٠ .
(٤) هو أحمد بن محمّد بن أحمد الإشبيلي أبو العبّاس (ت : ٦٤٧ هـ او ٦٥١ هـ) له نقود على الصّحاح ، وإيرادات على المقرب (انظر : ارتشاف الضّرب ٢٢٤/١ هامش ١ ، وبغية الوعاة ٣٥٩/١)
(٥) كتاب الإقتراح ٣٠
(٦) المصدر السّابق ٢٠

فإنّ فكرة الاستنباط عند النُّحاة تقوم على الأدلة النَّحويَّة الّتي اعتمدوها في معـــرض احتجاجهم أو استشهادهم على إقامة أو تثبيت القواعد النَّحويَّة الكلية [١] ، وقد جمعت هـذه الأدلة ، فيما بعد تحت تسمية "علم أُصول النَّحو" [٢] الّذي "يبحث فيه عن أدلّة النَّحـــو الأجمالية مِنْ حيث هي أدلّته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدلّ" [٣] . أيْ حـــال المستنبط [٤] .

أما طرائق استنباط النّحاة ، فيمكن تصنيفها في ثلاث طرائق [٥] ،وهي :

١ــ طريقة النّحاة البصريّينَ .

٢ــ طريقة النّحاة الكوفيّينَ .

٣ــ طريقة النّحاة المتأخرين .

أولاً : طريقة النّحاة البصريّينَ في الاستنباط :

أما طريقة النّحاة البصريّينَ في اعتمادهم على الأدلة النَّحويَّة ــ السَّماع ، والقيـــاس ، والأجماع ــ فهم منقسمون فيها على طائفتين ، فالطائفة الأولى تظهر "أنَّ أوائل الواضعيـــنَ للأُصول النَّحويَّة من البصريّينَ ، كانوا يقيسون بقلّة ، لأنّهم لم يكونوا قد فتحوا بعد باب القياس فتحاً متسعاً ... فوضعوا قواعد اللّغة واستشهدوا لها بأفصح الكلام مِن القرآن ، والحديث ، ومأثور الكلام العربيّ مِنْ شعر ونثر ، وعلى رأسهم أبو الأسود الدُّؤلي وتلامذته" [٦] ،وقد توقف مَنْ جاء بعدهم عند هذا الحدّ أيضاً في نزوعهم إلى السَّماع ، والأخذ بالرِّواية ، ومنهم أبو عمرو بن العلاء (ت : ١٥٤ هـ) [٧] ، الّذي أسند قراءته للآية الكريمة (فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ) [٨]

---

(١) تظهر بشكل جليّ في كتب الخلاف النَّحويّ في إثبات القاعدة أو نفيها . انظر مثلاً :ائتلاف النّصرة ص ٤٠ : في السَّماع والرِّواية ،و ص ٤١ : في لزوم الأصل واستصحاب الحال ،وص٤٥ النّقل والقياس ،و ص ٤٨ : القياس ،و ص ٥٤ : انعقاد الأجماع ، وغيرها

(٢) تناثرت مسائله في كتاب الخصائص لابن جني ،انظر مثلاً: باب في مقاييس العربيـــة ١/ ١٠٩ــ ١١٥ ،وغيره ،وجاءت فيه كتب ،منها (لمع الأدلة) للأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، و(كتاب الإقتراح في علم أصول النّحو) للسّيوطيّ (ت ٩١١ هـ) .

(٣) الإقتراح ٢٧ (٤) المصدر السّابق ٢٩ (٥) المصدر السّابق ٢٠٨ .

(٦) الشّواهد والاستشهاد بالنّحو ١٤٩

(٧) انظر : أخبار النحويّين البصريّين ٢٠ ، و ٢٢ .

(٨) سورة الواقعة الآية ٥٥ ، في قوله تعالى : (فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ) ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وابن عامر ، والكسائي . (انظر : كتاب السَّبعة في القراءات ٦٢٣)

بفتح الشّين في (شُرْب) المصدر ، بما سمع من الحديث ، فقد ذكر النّحاس (ت : ٣٣٨هـ) "أنّ أبا عمرو بن العلاء ، رحمه اللّهُ ، والكسائي يختاران الشّرب بالفتح في المصدر ، ويحتجان برواية بعض العلماء أنّ النّبيّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ قال : (إنّها أيامُ أكْلٍ وشُرْبٍ)[1] "[2]

أما الطّائفة الثّانية فقد عنيت بالقياس ، فكانت أشدّ تجريداً له ، ومنهم ابن أبي إسحاق الحضرميّ (ت : ١١٧ هـ) ، ويونس بن حبيب (ت : ١٨٢ هـ) الّذي "سمع من العرب وله قياس في النّحو ، ومذاهب يتفرد بها "[3] ، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥هـ) الّذي " كان الغاية في استخراج مسائل النّحو ، وتصحيح القياس فيه "[4]

وقد نقل لنا سيبويه محاورة جرتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الخليل ، يتضح فيها قياسه في باب " لا النّافية للجنس " ، يخرج فيها قول عمر بن الخطاب رضي اللّهُ عنه ، بقوله : " وتقول : قَضِيّةٌ وَلا أبَا حَسَنٍ ، تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا ، وإنّما أراد عليّاً رضي اللّهُ عَنْهُ ، فقال لأنّه لا يجوز لك أنْ تعمل " لا " في معرفة ، وإنّما تعملها في النّكرة ، فإذا جعلت أبَا حَسَنٍ نكرة حسن لك أنْ تعمل لا ، وعلم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ "[5] . فلجأ إلى القياس والتأويل والحمل ، وقد طغى منهج هذه الطائفة على النّحو ، وكان الأساس عند البصريين ، " وذلك أنّهم كانوا يعدّون السّماع الأصل وإنْ وجد القياس ، فإذا اجتمع السّماع والقياس في الظاهرة الواحدة ، أخذوا بكُلٍّ منهما ، وإن اختلف السّماع والقياس فيها ، فضلوا السّماع على القياس ، وأخذوا بالمسموع ، ولم يقيسوا ، وإن لم يكن لديهم المسموع فيها لجأوا إلى قياسها على أمثالها . فإنْ ورد عن العرب الفصحاء أو مِنْ شاعر مِنْ الشّعراء الّذين يحتجّ بشعرهم ، أو في قراءة قاريء غير متواترة ماخالف أقيستهم مما لا يستطيعون تخطئته أو ردّه لجأوا إلى التّفسير والتّأويل بتقدير محذوف ونحوه ، ينسجم مع المعنى ، ويوافق الأقيسة ، وقد كثر هذا عندهم "[6] . وقد رأينا ذلك في تخريج الخليل ماخرج عن القياس ،

---

(١) ورد في سنن ابن ماجه ١/٣١٦-١٧٢٢ : "منى أيام أكل وشرب "، وفي ١٧٢٣ " هذه الأيام أيام أكل وشرب " ، وهذه وردت في سنن أبي داود - باب في حبس لحوم الأضاحي ٣/١٠٠ (٢٨١٣) .

(٢) إعراب القرآن ٢/٤٩٧ ، وانظر : من أعلام البصرة : أبو عمرو بن العلاء ١٤٢-١٤٣ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ٢٧

(٤) المصدر السّابق ٣٠ .

(٥) كتاب سيبويه ٢/٢٩٧ . وانظر الحديث النّبويّ الشّريف وأثره ٣٤٨ هامش (٢)

(٦) المدارس النّحويّة - الحديثيّ - ٩٨

وأجماع النحاة ، وطريقتهم في اجتماع القياس والسماع تشبه شيئاً مِنْ أُصول الفقه ، وهو نقض الاجتهاد إذا بَانَ النَّصُّ بخلافه "(١) ، وقد وَضَّحَهُ ابن جني (٢) (ت : ٣٩٢ هـ) بقوله "إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثُمَّ سمعتَ العرب قد نطقتْ فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ماكنتَ عليه ، إلى ما هُم عليه . فإن سمعتَ مِن آخر مِثْل ما أجزته فأنتَ فيه مُخيَّر ، تستعمل أيَّهما شئتَ ، فإن صَحَّ عِنْدَك أنَّ العرب لم تنطق بقياسك أنْتَ ، كنتَ على ما أجمعوا عليه البتَّة ، وأعددت ماكان قياسُك أدّاك إليه لشاعر مولَّد ، أو لساجع ، أو لضرورة ، لأنَّه على قياس كلامهم "(٣) هذه هي الخصائص العامة بأيجاز لمنهج النحاة البصريين في الحكم والاستنباط النحويّ مِن كلام العرب شعرًا ونثرًا ، ونذكر مِنْ ذلك على سبيل المثال لا الحصر جهد بعضهم في استنباط القاعدة النحويّة من الحديث الشريف .

فسيبويه(٤) (ت ١٨٠ هـ) في كتابه ، لايتحقق من رواية الحديث ، ولايذكر سنده ، ولايعزوه إلى رَسُولِ اللّهِ (ص) ، وإنَّما عدّهُ من جملة كلام العرب ، ففي استشهاده على ضمير الفصل ، جعل حجَّتَهُ في ذلك ورود ه في الحديث الشريف ، واستدلَّ بالشعر على مايحتمله مِنْ وجوهٍ إعرابيةٍ ، بقوله : " وأما قولهم : "كُلُّ مُولودٍ يُولَدُ على الفِطرةِ ، حَتَّى يَكُونَ أبواه هُما اللَّذانِ يُهوِّدانِهِ وينصِّرانِهِ"(٥) ففيه ثلاثة أوجه : فالرَّفع وجهانِ ، والنَّصب وجه واحد ، فأحد وجهي الرَّفع أنْ يكون المولود مضمرًا في يكون ، والأبوانِ مبتدأين ، ومابعدهما مبنيًا عليهما ، كأنَّه قال حتَّى يكون المولود أبواه اللَّذانِ يهودانِه وينسرانِه ، ومن ذلك قول الشَّاعر ـ رجل من بني عبس ـ(٦)

إذَا مَا المرءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ ... فَحَسْبُكَ ما تريد إلَى الكلامِ

---

(١) الإقتراح ٢٠٩

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني النَّحويّ (ت : ٣٩٢ هـ) ، له الخصائص ، والمنصف ، وسرّ الصّناعة ، وغيرها . (انظر : نزهة الالباء ٢٢٨ ، وتاريخ الأدب العربيّ ٢/٢٤٤) .

(٣) الخصائص ١/١٢٥ ـ ١٢٦

(٤) ستردّ ترجمته ٩٣

(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب ماقيل في أولاد المشركين ، ٣/٤٩٢ ـ ٤٩٣ وكتاب القدر ـ باب اللّه أعلم ـ ١٤/٢٩٥

(٦) هذا البيت مِنْ شواهد سيبويه ، الكتاب ٢/٣٩٤ ، واللسان ٧/٦٨

وقال الآخر (١) :

مَتَى مَا يُفِدْ كسبًا يَكُن كُلُّ كسبِـه لَهُ مَطْعَمٌ من صدرِ يَوْمٍ وَمَاكَـلُ

والوجه الآخر أَنْ تعمل يكون في الأَبوينِ ، ويكون هما مبتدأ ، ومابعد ، خبرًا له ، والنَّصب أَن تجعل هما فصلاً "(٢) . وبذلك استنبط القاعدة في ضمير الفصل ، وكان الحديث الشّريف وحده الحجَّة في الاستشهاد

وفي استدلاله على حذف الفعل التَّامّ ، وشمول الفعل النَّاقص بذلك في مواضع وقد تفرد الحديث في حجّته ، بقوله : " وذلك قولك : (النَّاسُ مَجزِيُّونَ بأَعْمَالِهِم إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وإِن شرًّا فَشَرٌّ) "(٣) ، و (المَرءُ مَقْتُولٌ بِمَا قُتِلَ بِهِ إِنْ خِنجَرًا فَخِنْجَرٌ ، وإِن سَيْفًا فَسَيْفٌ وإِن شئتَ أَظهرتَ الفعل ، فقُلْتَ إِنْ كان خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ ، وإِنْ كَانَ شَرًّا . ومن العرب من يقول إِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرًا ، وإِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا ، وإِنْ شَرًّا فَشَرًّا ، كأَنَّه قال إِنْ كان الَّذِي عمل خيرًا جُزِيَ خيرًا ، وإِنْ كَانَ شرًّا جُزِيَ شرًّا . وإِنْ كَانَ الَّذِي قتل به خنجرًا كان الَّذِي يُقْتَلُ به خنجرًا "(٤) فَبَنَى المسألة على السَّماع ، وهو الحديث الشَّريف ، وفَسَّرَ من خلاله المسموع عن العرب في حالة النَّصب ، وإِنْ لجأ إِلى التَّأويل في بيان المحذوف إِلَّا أَنَّ السَّماع عن اللّغة خدمة ، في تأويله ، وحمل الكلام بعضه على بعضه في توجيه المسموع عن العرب

ونظرًا لكثرة النّحاة المتأخرين الّذين اعتمدوا الحديث ، واستنبطوا منه ، ويتعذر علينا أَنْ نذكر كُلَّ ماجمعناه(٥) ، فنحن نكتفي باتخاذ أَبي حيان (ت : ٧٤٥ هـ) مثلاً وهو أَحد الداعين إِلى الالتزام بسنن الأَولين بقلّة الاستشهاد به ، وكذا بمثلٍ من مدرسة البصرة

فقد قال عند كلامه على معمول الصّفة المشبهة ، وجواز اتباعه : " ويجوز أَن يتبع معمول الصّفة المشبهة بجميع التّوابع ماعدا الصّفة ، فإِنَّهُ لم يسمع من كلامهم هكذا زعم الزّجاج . وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجّال : " أَعورُ عينُهُ اليُمنَى " ، و " اليُمنَى " صفة لـ " عينه " وهو معمول للصّفة فينبغي أَنْ ينظر "(٦) ، وإِثباته مجيء " بَيْدَ " للاستثناء ، بقوله :(فأَمَّا بَيْـدَ)

---

(١) مجهول قائله ، وهو من شواهد سيبويه . الكتاب ٢/٣٩٤

(٢) الكتاب ٢/٣٩٣ ـ ٣٩٤ .

(٣) ورد في رواية لابن مالك في شواهد التّوضيح ١٢٨ ، ولم نعثر عليه في صحيح البخاريّ .

(٤) الكتاب ١/٢٥٨

(٥) ذكرنا جملة من المصادر تعين على تتبع سلسلة النّحاة الّذين استشهدوا بالحديث ، في هامش دراستنا موقف النّحاة الأَولين من الحديث .

(٦) ارتشاف الضّرب ٣/٢٤٨ . وورد الحديث في رواية البخاريّ : " أَعور العين اليمنى " انظر صحيح البخاريّ ـ كتاب اللّباس ـ باب الجعد ـ ١٢/٤٧٩ . وانظر : أَمالي السّهيليّ ١١٥

فإنّها تساوي "غَيْرَ" في الاستثناء المنقطع مضافاً لـ "أَنَّ" وصلتها نحو قوله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أنا أَفْصَحُ مَنْ نطقَ بالضَّاد بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُريش، وَاسْتَرْضَعْتُ في بَنِي سَعدٍ "(١) (٢) وغيرهما. فقد استشهد أبو حيان بالحديث "على إثبات حكم نحويٍّ، ولم يذكر شاهداً إلّا الحديث، كقوله عليه السّلام "أَنا أَفْصَحُ مَنْ نطقَ بالضَّاد بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُريشٍ" و "أَعْوَرُ عَيْنُهُ اليُمْنَى"."(٣)

واحتجّ البصريّونَ في الخلاف النّحويّ بالحديث الشّريف بمسألتين ذكرهما الأنباريّ (ت: ٥٧٧ هـ) (٤)، نكتفي منهما بواحدة في التّنازع، قالَ: "أما النّقل فقد جاء كثيراً، قال اللّهُ تَعَالَى: (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)(٥)، فأعمل الفعل الثّاني، وهو "أُفرِغ"، ولو أعمل الفعل الأول لقال أفرغه عليه، وقالَ تَعَالَى: (هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ) (٦) فأعمل الثّاني وهو اقْرَؤُا، ولو أعمل الأول لقالَ: اقرؤه، وجاء في الحديث "وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ"(٧)، فأعمل الثّاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضّمير"(٨)، فاحتجّوا بالحديث الشّريف، مقترناً بالقرآن سواء، باعتمادهم على النّقل.

ثانياً: طريقة النّحاة الكوفيّينَ في الاستنباط:

أما طريقة الكوفيّينَ - وإن كانت تستمدّ أُصولها من المذهب البصريّ، الّذي سبقها في النّشأة، والتّطور، والنّضج - فهي تختلف، فاتهموا بأنّهم يبنون القياس على الشّاذّ من كلام العرب، وذلك بسبب ما تميز به منهجهم النّحويّ الّذي أدى إلى "توسعهم في الرّواية، والشّواهد والسّماع، زماناً ومكاناً، فلم يحددوا لشواهدهم زماناً معيناً، يقف عنده، فجاوزوا به عصر الكسائي والفراء، وأجازوا الاحتجاج باللّغة والشّعر من أية بيئة، كانَ المتكلمون بهما بلا تحديدٍ لحواضرَ أو بوادٍ، فأخذوا عن أعراب بغداد (كذا) والكوفة، وشعرائهما، ولم يحددوا - ولاسيما الكسائي - نوع المسموع من حيث فصاحة المتكلم به، وكونه من قبائل معينة، ولا كيفية

---

(١) خُرِّجَ في أول هذا الفصل.
(٢) ارتشاف الضّرب ٢/ ٣٢٥
(٣) أبو حيان النّحويّ ٤٤٠. استشهد أبو حيان بهذين الحديثين في ارتشاف الضّرب ٢/ ٣٢٥، و ٣/ ٢٤٨
(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف. المسألة (١٣) في ١/ ٨٧، والمسألة (١١١) في ٢/ ٧٦٣
(٥) سورة الكهف ١٨/ ٩٦
(٦) سورة الحاقة ٦٩/ ١٩.
(٧) ورد عند سيبويه. الكتاب ١/ ٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٤، وخصائص مذهب الأندلس ١٨٥. ولم نعثر عليه في كتب الحديث.
(٨) الإنصاف ١/ ٨٧.

هذا السَّماع من حيث القائل والنَّاقل لهذا المسموع . وتبعًا لهذا توسعوا في القياس، وأجازوا وضع الأقيسة الجديدة على ماجاء في هذا المسموع ، ومخالفة الأقيسة الَّتي وضعها البصريُّونَ ، وأخذوها عنهم ، واستدركوا عليهم ، وقد جرَّهم هذا إلى القياس على الشَّاهد الواحد ، أو الظَّاهرة الواحدة وإن خالفت القياس ، وفتحوا لها قياسًا جديدًا ، واعتدوا بها .. إنْ اقتنعوا بفصاحة هذا الشَّاهد المفرد ... أو وضعها على المخالف ، والمضاد ، والمقابل لا على المشابه والنَّظير . وتبع كُلّ هذه الأصول ، تركهم التَّأويل والتَّقدير ، لانتفاء حاجتهم إليه، بعد أنْ وضعوا قياسًا لكُلّ ما اعتدوا بصحَّته من شواهد استدركوا به على أقيسة البصريِّينَ "(١) في حين يرى الدكتور مهدي المخزومي في دفاعه عن الكسائي أنَّ "اعتماد الكسائي على قوم وثق بهم ، وروايته عنهم ـ وهو مالم يستسغه البصريُّونَ ـ انعكس في نفوس البصريِّينَ في صورة إفساد للنَّحو ، وليس هو إفساداً له ، ولكنَّه في الواقع خروج على ماألفه البصريُّونَ "(٢). والَّذي يعنينا هنا هو احتجاجهم بالحديث النَّبويِّ الشَّريف ، واستنباط القاعدة النَّحويَّة منه ، فنحن نجد أنَّ الكوفيِّينَ التزموا بما التزم به البصريُّونَ بقلَّة الاستشهاد بالحديث ، وهذه سمة يلتقيان فيها ، ولكي نثبت ذلك نأتي بأمثلة نُبيِّنُ فيها طريقة نحاة الكوفة في استنباط القواعد النَّحويَّة من الحديث .

فقد احتجَّ الكسائي (ت : ١٨٩ هـ) بقول الصَّحابي "يارَسُولَ اللَّهِ لاتُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ "(٣) ، وقوله (ص) "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ "(٤) على صحَّة قولهم : "لَاتَدْنُ مِن الأَسَدِ يَأْكُلْكَ" بجزم (يَأْكُلْ) (٥) ، "فإنَّه لم يشترط صحَّة دخول (إنْ) على (لَا) وَجَوَّزَ الجزم في نحو : لاتَدْنُ مِن الأَسَدِ يَأْكُلْكَ ، بتقدير (إِنْ تَدْنُ) بغير نفي "(٦) ، خلافًا للبصريِّينَ .(٧)

وقال الفراء (ت ٢٠٧ هـ) في بناء (الآنَ) على الفتح ، والأصل فيها : "وإنْ شئت جعلت (الآنَ) أَصلها مِنْ قولك : آنَ لك أَنْ تفعل ، أدخلت عليها الألف واللام ، ثُمَّ

---

(١) المدارس النَّحويَّة ـ الحديثيّ ـ ١٨٠ ـ ١٨١ . وانظر : الشَّواهد والاستشهاد في النَّحو ١٨٦ ـ ١٩١ (٢) مدرسة الكوفة ٣٧٠

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب ـ إذا همَّت طائفتان ٣٦٥/٨ . وفي رواية أُخرى وردت في فضائل الصَّحابة ـ باب مناقب أبي طلحة ـ بدون جزم الفعل "يصيبك" ١٢٨/٨

(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب ماجاء في الثُّوم ـ ٤٨٤/٢ ، ورواية أخرى ٤٨٦/٢ و ٤٨٧/٢ "فلا يغشانا" وخرج ابن مالك عدم الجزم على لغة من يجري المعتل مجرى الصَّحيح (انظر شواهد التَّوضيح ٧٣)

(٥) حاشية الصَّبان ٣١١/٣ (٦) المصدر السَّابق

(٧) المصدر نفسه .

تركتها على مذهب فعل ، فأتاها النَّصب من نصب فعل . وهو وجه جيد "(١) ، واستشهد عليه بالحديث ، بقوله : "كما قالوا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قِيلَ وَقَالَ ، وكثرة السؤال (٢) "(٣) . ولم يشرك مع الحديث شاهداً آخر ، فجعله حجَّة على استدلاله .

وفي الخلاف النَّحويِّ ، "ذهب الكوفيُّونَ إلى أَنَّ فعل الأمر ، إِذَا كان بغير اللام معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة ، لأَنَّ الأَصل في أمر المواجهة أَنْ يكون باللام ، نحو قراءة من قرأ (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) (٤) ، بالتَّاء المثناة ، وهي قراءة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من طريق أُبيِّ بن كعب ... وفي الحديث أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قالَ في بعض المغازي "لتأخذوا مصافكم "(٥) . وقال عَلَيْهِ السَّلام "وَلْتَزُرَّهُ ، وَلَوْ بِشَوْكَةٍ "(٦) . أي : زُرَّهُ ، فثبت بهذا أَنَّ أصل الأمر في المواجهة أَنْ يكون باللام كالغائب ، إِلَّا أَنَّه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوها طلباً للخفَّة "(٧) . وهكذا يحتجُّونَ بالمسموع من الحديث الشَّريف على استشهادهم بالقراءة القرآنيَّة ، لكي يقرروا ، ويستنبطوا ، ويستدلُّوا على مذهبهم في فعل أمر المواجهة ، وتعليلهم جزمه .(٨)

ثالثاً : طريقة النّحاة المتأخرينَ في الاستنباط

أَما طريقة النّحاة المتأخرين فقد وصفها أُبن هشام (ت : ٧٦١ هـ) ، بقوله: "وهذه الطريقة طريقة المحقّقين ، وهي أَحسن الطريقتين "(٩) ، ويمثلها أُبن مالك (ت : ٦٧٢هـ) خَيْرَ تمثيلٍ ، وإِليه توجه أُبن هشام بكلامه ، وقد لخصها السّيوطيُّ (ت : ٩١١ هـ) ، بقوله:

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٦٨

(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الرقاق ـ باب مايكره مِنْ قيل وقال ١٤/ ٨٨ . وورد في الكتاب ٣/ ٢٦٨ ، وحروف المعاني ٧١ ، والصَّاحبي ١٤٤ ، ومشكل إِعراب القرآن ١/ ٣٠٤

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٦٨ .

(٤) سورة يونس ١٠/ ٥٨ . انظر القراءة في مختصر في شواذ القرآن ٥٧ ، والحجَّة في القراءات ١٨٢ ، والبحر المحيط ٥ /١٧٢ ، واتحاف فضلاء ٢٥٢

(٥) لم أَقف على هذه الرِّواية ، وفي التِّرمذيِّ ـ تفسير سورة (ص) ٥ /٤٦ : "فقال لنا على مصافكم كما أَنتم "، وورد في الجمل في النَّحو للزَّجاجي ٢٠٨ ، والأَنصاف ٢/ ٥٢٥ .

(٦) ورد في البخاريِّ (يَزُرَّهُ) في كتاب الصَّلاة باب (٢) ١/ ١١٢ .

(٧) ائتلاف النّصرة ١٢٥ ـ ١٢٦ ، وانظر : الأنصاف ٢/ ٥٢٤ ومابعدها

(٨) انظر : الأَنصاف ٢/ ٥٢٤ ومابعدها .

(٩) الإقتراح ٢٠٨

" لابن مالك في النحو طريقة سلكها بَيْنَ طريقتي البصريّينَ والكوفيّينَ ، فإنَّ مذهب الكوفيّينَ ، القياس على الشَّاذِّ ، ومذهب البصريّينَ ، إتباع التأويلات البعيدة ، التي خالفها الظَّاهر ، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك مِن غير حكم عليه بقياس ، ولا تأويل ، بل يقول إنَّه شاذٌّ ، أو ضرورة كقوله في التَّمييز " والفعلُ ذُو التَّصريف نَزْرًا سُبِقَا " "(١) .

ومذهب سيبويه منع تقديم التَّمييز على عامله ، سواء كان متصرفًا أو غير متصرف ، ولم يجوّز القول " نفسًا طَابَ زيدٌ " ولا " عِنْدِي درهمًا عِشْرُونَ " أما الكسائيُّ (ت : ١٨٩هـ) والمازنيُّ (ت ٢٥٠ هـ) ، والمبرد (ت : ٢٨٥ هـ) ، فقد جوَّزُوا تقديمه على عامله المتصرف ، فجوَّزُوا قول القائل " نَفْسًا طَابَ زيدٌ ، وشيبًا اشْتَعَلَ رأسي " ، ووافقهم ابن مالك ، وجعله قليلاً (٢) ، وقال : " ويمنع إنْ لم يَكُنْه بإجماع ، وقد يستباح في الضرورة "(٣) ، فَعَادَ فَقَيَّدَ ، بالإجماع ، وأطلقه في الضرورة ، لأنَّه وجدهم يستشهدون على رأيهم بالشّعر فقط

وطريقة المحقّقين الَّتي أشارَ إليها ابن هشام (ت : ٧٦١ هـ) ، ومثل لها بطريقة ابن مالك ، وجعلها قسيمة لطريقة البصريّينَ والكوفيّينَ ، تتضح في منهج ابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) بسمة المزج والاختيار ، فإنَّ له " جرأته في المزج بَيْنَ مذاهب النّحاة بصريّينَ وكوفيّينَ وبغداديّينَ ومغاربة ، مِنْ دون ميلٍ أو انحيازٍ ، يعرض الآراء في دقّة وأمانة ، ويرجح ويتخير أو يتخذ لنفسه موقفًا خاصًّا ، على حسب ما يمليه عليه اجتهاده الحقّ ، وعلى وفق ما يهديه إليه تفكيره الحرّ "(٤) ، تبع ذلك ـ بما أملاه على نفسه ـ أنْ يعيد النظر في استنباط القواعد باستقصاء الشّواهد ، فذهب في " استخراج الشّواهد مذهبًا يكاد ينفرد به بَيْنَ كبار النّحاة ، فهو يستمدُّ شواهده ، أولاً مِن القرآن الكريم ، فإنْ لم يجد به شاهد عدل إلى الحديث ، فإنْ لم يجد فَمِنْ أشعار العرب وكلامهم ، ولعلّ هذا الاتجاه هو الَّذي حمله في كثير من الأحيان على قبول الشّواهد مِن القراءات غير المشهورة أو الشّاذّة ، ومن الشّعر وكلام العرب والحديث الشّريف ، مادام القائل مشهودًا بعروبته ، والرّاوي مِمَّنْ يوثق بروايته ، بصريًّا كانَ أو كوفيًّا أو بغداديًّا ، وهذا الاتجاه الَّذي تميز به ابن مالك في مسألة الشّواهد ،

---

(١) الإقتراح ٢٠٨

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤

(٣) تسهيل الفوائد ١١٥

(٤) المصدر السابق ٤٥

قد أفسح لنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدرًا مِنْ مصادرها ، وعدم الوقوف عند شواهد سيبويه والبصريِّينَ "(١) ، وكأنَّه يقول لنا إنَّ قواعد النَّحو تُؤخذ بملاحظة كلام المتكلمين باللُّغة "فليست قواعده نظريات طبيعة توضع بالتَّجربة ، وتحلَّل في معامل الاختبار ، ولكنَّها ملاحظة لما قاله العرب ، واتباع لما سار عليه معظمهم في النُّطق ، ومحاولة تعليل ماسار على نمط واحد ، واطرد بمجيئه على هيأة خاصّة "(٢) ، وهذا لايمنع أبن مالك مِن اللّجوء إلى التأويل في تقدير المعنى ، ومثال ذلك ماجاء عنه في قوله (ص) (اللَّهُمَّ سَبْعًا كَسَبْعِ يُوسُفَ) (٣) بنصب (سَبْعًا) على الدُّعاء ، " النَّصب فيه هو المختار ، لأنَّ الموضع موضع فعل دعاء ، فالأسم الواقع فيه بدل مِن اللَّفظ بذلك الفعل ، فيستحق النَّصب ، والتَّقدير في هذا الموضع المخصوص : اللَّهُمَّ ابْعَثْ عَلَيْهِمْ سَبْعًا ، أو : سلطْ عليهم سبعًا والرَّفع جائز على إضمار مبتدأ أو فعل رافع "(٤) ، وقد جعل الحديث مدار المسألة وحده ، وقبوله ماذهب إليه ، واختار النَّصب ، وجَوَّزَ الرَّفع ، فقد " كانت أدلَّة أبن مالك ، كما كانت أدلَّة النّحاة مِنْ قبله ، القرآن الكريم ، وما قاله العرب الفصحاء ، وهو ماسماه النحويُّونَ بالسَّماع ، والقياس على ماثبتت صحَّته وصحَّ دليله ، لكنه يمتاز عن سالفيه بأنَّه كان أول مَنْ وضع الحديث الشّريف في موضعه الصَّحيح مِن الاحتجاج به ، والإكثار مِن أخذ الشَّواهد منه "(٥) فهو المحقّق لأقوال النّحاة المميزبَيْنَ مذاهبهم ، المختار لما يقتضيه الكلام مِنْ معنى ، وهو بهذا لايخرج عَنْ منهج النّحاة المتأخرين الَّذين خلطوا المذاهب النَّحويَّة ، وأطلق عليهم هذا اللّقب (٦)

طريقة الحافظ أبن حجر في الاستنباط :

وطريقة الحافظ أبن حجر (ت : ٨٥٢ هـ) في الاستنباط ، لاتخرج عَنْ منهج النحاة المحقّقين ، فهي قريبة الشَّبه بطريقة أبن هشام (ت : ٧٦١ هـ) ، "فمنهجه في النَّحو هو منهج البغداديِّين ، فهو يوازن بَيْنَ آراء البصريِّينَ والكوفيِّينَ ، ومن تلاهم من النّحاة

(١) تسهيل الفوائد ٤٥ .
(٢) شرح التَّسهيل ٦٦/١
(٣) صحيح البخاريّ ـ أبواب الاستسقاء ـ باب الاستسقاء ١٤٧/٣
(٤) شواهد التوضيح ٢١٣ .
(٥) شرح التَّسهيل ٤٦/١
(٦) ورد عند أبن الحاجب (ت : ٦٤٦ هـ) كثيرًا . انظر مثلاً الأمالي النَّحويَّة ٤٥ .

في أقطار العالم العربيّ ، مختاراً لنفسه منها مايتماشى مع مقاييسه ، مظهراً قدرة فائقة في التّوجيه والتّعليل والتّخريج ، وكثيراً ما يشتقّ لنفسه رأياً جديداً لم يسبق إليه ، خاصّة في توجيهاته "(١) ، وتأويلاته ، الّتي يعضّدها القياس ، ويدعمها السّماع ، وميله نحو السّماع أشدّ منه نحو القياس كما سيظهر لنا وهو يفاضل بَيْنَ الرّوايات ويختار المشهور منها ويعتمد في هذا على إجماع الرّواة أو اختلافهم (٢) ، وعنايته شديدة بألفاظ الحديث في إفرادها وتركيبها موثّقاً ومحقّقاً (٣) . فكان عمله في التحقّق مِنْ رواية الحديث مثلاً يقتدى به ، وردّاً على المانعينَ مِن الاستشهاد بالحديث ، وقد بَيّنّا رأيه في هذا المجال فيما سبق ، وليس هذا الموضع موضع تفصيل في منهج الحافظ ابن حجر ، فقد خُصّصَ الفصل التّالي له ، ونوضح هنا طريقته في اعتماد الحديث لاستنباط القاعدة النّحويّة ، بإيراد بعض الأمثلة .

فاستنباط الحافظ ابن حجر القاعدة النّحويّة من الحديث ، ومادته في ذلك هو الحديث الّذي يشرحه ، يعدّ أمراً بالغ الأهمية في مجال الاستشهاد ، فهو يرفد هذا الجانب بمادة ثرّة ، ليس فيه مثلاً ضرورة تخرجه عن القياس ، أو رواية أخرى تنقض موضع الاستشهاد ، كما وجدنا ذلك في الاستشهاد بالشّعر ، وكذلك يكسب هذا الجانب المستشهد به الوضوح والسّهولة

فقد استنبط ابن حجر ورود استعمال (قَطّ) غير مسبوقة بنفي في قوله : (وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَاكُنّا قَطّ ، وَآمَنُهُ) (٤) وكلمة (قَطّ) " متعلقة بمحذوف تقديره : (وَنَحْنُ مَاكُنّا أَكْثَرَ منا في ذلك الوقت ولا أكثر أَمنًا) ، يستدرك بهذا على ابن مالك حيث قال استعمال قَطّ غير مسبوقة بالنّفي مما يخفى على كثير من النّحويّينَ ، وقد جاء في هذا الحديث من دون نفي "(٥) ، ومراد ابن مالك نحو " مافعلت ذلك قَطّ "(٦) ، بقوله : " لأنّ المعهود استعمالها لاستغراق الزّمان الماضي بعد نفي "(٧)

وقد يستنبط من حديث ، ويستدلّ عليه بآخر ، ويكتفي به وحده ، ولا يذكر معه شاهداً نحويّاً آخر مِنْ شعرٍ أو نثرٍ ، كما نجد ذلك في احتجاجه بتعدّي اسم الفعل (عَلَيْكَ)

---

(١) المدارس النّحويّة ـ ضيف ـ ٣٤٧
(٢) انظر مثلاً : فتح الباري ٢٢٧/١ ، و ٨٥/١٤ ، و ١٣٨/٧ ، وغيرها
(٣) انظر مثلاً : فتح الباري ٢٤٩/١ ، و ٤٧٦/٢ ، و ١٤٨/٧ ، و ٢٤٩/١١ وغيرها
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب الصّلاة بِمِنى ـ ٦/٤ ٢٥
(٥) فتح الباري ٢١٨/٣ (٦) شواهد التّوضيح ٢٤٨
(٧) المصدر السّابق .

بالباء ، في قوله (ص) (وَعَلَيْكُم بالسَّكِينَةِ والوِقَارِ ، وَلَاتُسْرِعُوا فَما أَدْرَكْتُم فَصَلُّوا) (١) ، بقوله " (قوله وَعَلَيْكُمْ بالسَّكِينَةِ) كذا في رواية أبي ذر ولغيره "وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةَ" بغير باء ، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس ، وضبطها القرطبيُّ شارحه بالنَّصب على الأغراء ، وضبطها النَّوويُّ بالرَّفع على أَنَّها جملة في موضع الحال ، واستشكل بعضهم دخول الباء ، قال لأَنَّه متعدٍّ بنفسه ، كقوله تَعَالَى: (عَلَيْكُم أَنْفُسَكُمْ) (٢) وفيه نظر ، لثبوت زيادة الباء في الأَحاديث الصَّحيحة كحديث "عَلَيْكُمْ بِرخصَةِ اللَّهِ" ، وحديث " فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فإِنَّه لَهُ وجاءٌ) ، وحديث " فَعَلَيْكَ بالمرأةِ " قاله لأَبي طلحة في قصة صفيَّة ، وحديث "عَلَيْكَ بِعَمْيَتِكَ" قالته عائشة لعُمر ، وحديث "عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ" ، وحديث "عَلَيْكَ بِخويصَةِ نَفْسكَ" وغير ذلك ، ثُمَّ إِنَّ الَّذِي عَلَّلَ به هذا المعترض غير موفٍّ بمقصود ، إِذ لايلزم مِن كونه يجوز أَنْ يتعدَّى بنفسه امتناع تعدِّيه بالباء ، وإِذا ثبت ذلك فيدلّ على أَنَّ فيه لغتين " (٣) . ووجه استنباطه على احتمال وجود لغتَينِ في الاستعمال لكثرة الأَحاديث الَّتي وردت بتعدِّي (عَلَيْكَ) بالباء ، وتعدِّيه بنفسه في القرآن الكريم ، والحديث الشَّريف . وغير ذلك مما سيرد في جوانب البحث النَّحويِّ .

٢ـ اعتماد الحديث في تقوية القاعدة النَّحويَّة ، أَو تدعيمها :

هذا جانب مِن جوانب الاستشهاد بالحديث إِلَّا أَنَّ الحديث لايقوم مقام الشَّاهد الأَساس على استنباط القاعدة النَّحويَّة ، وإِنَّما اعتمد النّحاة الأَولون والمتأخرون في الاستدلال على اطراد ماقرروه في كلام العرب شعراً ونثراً ، فاستعانتهم بالحديث على إِسناد القاعدة النَّحويَّة وتثبيتها هو تمسكهم بالسَّماع عن العرب الَّذين يوثق بعربيتهم ، ويستدلّ بها على كلامهم ، وذكر الحديث بهذا الشَّكل لايقلّل مِنْ قيمته في تقعيد القاعدة ، بل يمنحه صفة السَّاند لفكرة الاستنباط .

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب أَبواب الأَذان ، باب لايسعى إِلى الصَّلاة ـ ٢ / ٢٥٨
(٢) سورة المائدة ٥ / ١٠٥
(٣) فتح الباري ٢ / ٢٥٨

وهذه الطَّريقة تتخذ أَحياناً أَبعاداً في مقاييسهم على الظَّواهر النَّحويَّة القليلة أَو النَّادرة أَو الشَّاذَّة ، أَو المسموع مِنْ لغةٍ ضعيفةٍ ؛ والسَّماع عندهم يترجح على القياس، ممَّا دعاهم إِلَى القول في مثل هذه الحالة "وهذا يحفظ ولا يقاس عليه" ، أَو هذا في لغة ضعيفة وغيرها . وهذه الأَبعاد تعكس جهود النُّحاة الكبيرة في تتبعهم كلام العرب والتَّحقُّق منه ، واستنباط قواعد النَّحويَّة ، وماخرج عنها شاذّ لايقاس عليه.(١)

فالحديث الَّذي يرد في الاستشهاد مع الشَّاهد النَّحويِّ ، سواء أَكان شعراً أَمْ نثراً ، ولايكون إِلَّا من باب الاستدلال أَو المثل ، فهو في هذه الحالة تقوية أَو تدعيم ، ومنه ماذهب إِليه سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في باب التَّنازع ، بقوله : "ومما يقوّي ترك نحو هذا لعلم المُخاطَبِ ، قوله عزَّ وجلَّ (وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ والحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ)(٢) فلم يُعْمِلْ الآخر فيما عمل فيه الأَول استغناءً عنه ، ومثل ذلك : "وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ"(٣)(٤) ولم ينفرد الحديث الشَّريف ، وإِنَّمَا ذُكِرَ مع غيره تقوية ، وتدعيماً للقاعدة ، وكذلك في باب (تسميتك الحروف بالظَّرف وغيرها مِن الأَسماء) ، قوله : "وأَما ثُمَّ وأَيْنَ وَحَيْثُ ونحوهنَّ إِذَا صُيِّرن أَسماً لرجل أَو امرأة أَو حرف أَو كلمة ، فلا بُدَّ لهُنَّ مِنْ أَنْ يتغيّرن عَنْ حالهنَّ ، ويَصِرن بمنزلة زيد وعمرو لأَنَّكَ وضعتهن بذلك الموضع ، كما تغيرت ليْتَ وإِنَّ ، فَإِنْ أَردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال : "إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ"(٥) ومنهم مَنْ يقول عن قيلٍ وقالٍ ، لما جعله أَسماً . قال أَبن مقبل

أَصْبَحَ الدَّهرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ ... غَيْرَ تَقْوالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالِ

والقوافي مجرورة . قال * ولم أَسْمَعْ بِهِ قِيلاً وَقَالا *

وفي الحكاية قالوا "مُذْ شُبَّ إِلَى دُبَّ" ، وإِنْ شئتَ : "مُذْ شُبٍّ إِلَى دُبٍّ"(٦) فجعل

---

(١) انظر المدارس النَّحويَّة ـ الحديثيّ ـ ٩٥ ـ ٩٦ . وقد فصَّلت الدكتورة خديجة الحديثيّ القول في جهود النُّحاة في هذا المجال ، وتثبيتهم القواعد النَّحويَّة على كلام العرب بعد تصنيفه إِلى مراتب بالنِّسبة إِلى فصاحته، وقلته ونثرته ، واقتصاره على الشِّعر وحده ، وغيره .

(٢) سورة الأَحزاب ٣٣/ ٣٥

(٣) سبقت الإِشارة إِليه .

(٤) الكتاب ٦/ ٧٤

(٥) سبقت الإِشارة إِليه .

(٦) الكتاب ٣/ ٢٦٩

الحديث دعامة ، ولم يفرده ، وإنَّما استشهد عليه بشعر ومثل

وقد يخرجون ما ورد في الحديث الشّريف من قياسهم على الشّاذّ أو لغة ليست بالقوية ، كما جاء في حديثهم عن ألف ولام التعريف (١) ، " وأما إبدالها من اللام فيروى أنَّ النّمر بن تولب حكى ، قال : سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول (لَيْسَ مِن امبرِّ امصِّيَامُ فِي امسَّفرِ) (٢) ، يريد : لَيْسَ مِن البرِّ الصِّيَامِ فِي السَّفر ... إلَّا أنَّه شاذّ لا يسوغ القياس عليه "(٣) ، والشّاذّ ما لا يتفق مع مقاييسهم لقلّته ، فاستدلَّ على الكثير المطرد بالقليل الشّاذّ ، وكان الحديث هو الشّاهد على هذا القليل

وقال الفراء في أصل فعل الأمر في قوله تعالى : (قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) (٤) " هذه قراءة العامة . وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنَّه قرأ (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) أيْ يا أصحاب محمّد (ص) ، بالتّاء ... وقوّى قول زيد أنَّها في قراءة أُبَيٍّ (فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا) وهو البناء الَّذي خُلِقَ للأمر إذا واجهتَ به أو لم تُواجِه ، إلَّا أنَّ العرب حذفت اللَّام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصَّة في كلامهم ... فلما حذفتْ التَّاء ذهبت باللَّام وأحدثت الألف في قولك : اضْرِبْ وافرِحْ ... وكان الكسائي يعيب قولهم (فَلْتَفْرَحُوا) لأنَّه وجد ه قليلاً ، فجعله عيباً ، وهو الأصل . ولقد سمعت عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال في بعض المشاهد (لتأخذوا مصافَّكم) (٥) يريد به خُذُوا مصافَّكم "(٦) . فقد قوّى ما ذهب إليه بالحديث الشّريف ، بعد أنْ استدلَّ بالقراءة القرآنيَّة ، وكلام العرب على الأصل في فعل الأمر وجزمه ، وقوّى مذهبه بما ورد في الحديث .

طريقة ابن حجر في تقوية القاعدة النَّحويَّة بالحديث :

تتضح فكرة الاعتماد على الحديث في تقوية القاعدة النَّحويَّة أو تدعيمها عند ابن حجر فيما نقله عن ابن مالك في قوله (ص) " (إنَّا أتينا النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عليه وَسَلَّمَ نَفر مِن

---

(١) انظر : رصف المباني ٩٦ ، ٣٠٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ٣٤ ، والمقرب ٢/ ١٧٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٦

(٢) ورد في صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّوم ـ باب الصّوم في السّفر ٥/ ٨٨ بأل التّعريف ، وكذا في مسند الإمام أحمد ٥/ ٤٣٤ ، وجاء برواية الميم في مسند الإمام الحميدي م ٢ ج ٣ ص ٣٨١ (٨٦٤) . وورد بالرّواية المذكورة في سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٣ ، ورصف المباني ٩٦ ، و٣٠٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٠٦ ، وغيرها من المصادر .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٣ .

(٤) سورة يونس ١٠/ ٥٨ .

(٥) سبقت الإشارة إليه .

(٦) معاني القرآن ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠

الأَشْعَرِيِّينَ) (١) ، فاستدلَّ به ابن مالك على صحَّة قول الأخفش : يجوز أنْ يبدل مِنْ ضمير الحاضر بدل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ ، وحمل عليه قوله تعالى: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ) (٢) ، وقال ابن مالك : واحترزت بقولي بدل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ عن البعض والاشتمال ، فذلك جائز اتفاقاً "(٣). فقد استنبط الأخفش (ت : ٢١٥ هـ) القاعدة ، ثمَّ جاء ابن مالك بعده ، (ت : ٦٧٢ هـ) وقوَّاها ودعَّمها بالحديث الشَّريف ، ووافقه ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) على ذلك .

ولانريد أنْ نطيل بضرب الأمثلة في هذا المجال فهو واضح ، ويمكن أن نلخصه بقولنا : إنَّ الحديث يُؤتَى به للاستدلال على القاعدة النَّحويَّة بعد أنْ تكون قد ثبتت ، ومن مظاهر هذه الحال مجيء الحديث مع غيره من الشَّواهد ، يصدق على غيره مايصدق عليه ، إذا كان الاستنباط قد سبق التَّقوية أو الدعم ، وسيرد الكثير من هذا في جوانب البحث النَّحويِّ عند الحافظ ابن حجر

٣ـ التأويل في الحديث للتوصل إلى القاعدة النَّحويَّة

يعنينا ماجاء في لسان العرب مِنْ معاني التأويل في الكلام ، و "أَوَّلَ الكلام وتأَوَّلَه دَبَّرَه وقَدَّرَه ، وأَوَّلَه فَسَّرَه . وقوله عَزَّ وَجَلَّ (وَلَمَّا يَأْتِهِم تَأْوِيلُهُ) (٤) ، أي لم يكن معهم علم تأويله "(٥) ، والأصل فيه "الرجوع ، آلَ الشيء يَؤُولُ أَولاً ومآلاً رَجَعَ ، وأَوَّلَ إليه الشيء رجعه ، وفي الحديث : (مَنْ صَامَ الدَّهرَ فلا صَامَ وَلَا آلَ) (٦) ، أي لارجع إلى خير ، والأَوْلُ الرجوعُ "(٧) ، ومصدر (أَوَّلَ) هو (التَّأويل) ، " وسُئِلَ أبو العبَّاس أحمد بن يحيى (٨) عن التَّأويل ، فقال : التَّأويل والمعنى والتَّفسير واحد "(٩) . وكذلك تفسير ماجاء في القرآن الكريم مِن

---

(١) سبقت الإشارة إليه .
(٢) سورة الأنعام ٦/ ١٢
(٣) فتح الباري ١٤/ ٤٢٥ .
(٤) سورة يونس ١٠/ ٣٩
(٥) لسان العرب ١٣/ ٣٤
(٦) ورد في صحيح البخاريِّ قوله (ص) (لَاصَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ) ـ كتاب الصَّوم ـ باب صوم داود عليه السَّلام ٥/ ١٢٨ .
(٧) لسان العرب ١٣/ ٣٣
(٨) هو أبو العبَّاس أحمد بن يحيى ، ثعلب ، إمام الكوفيِّين في زمانه (ت : ٢٩١هـ) له الفصيح وقواعد الشِّعر ، والمجالس ، وغيرها . (انظر فهرست ابن النَّديم ٧٤ ، ونزهة الالباء ١٥٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٩٦ ، وكشف الظنون ٢/ ١٤٣١ ، وتاريخ الأدب العربيّ ٢١٠)
(٩) لسان العرب ١٣/ ٣٤

المتشابه ، وقيل إنّه تفسير معنى ، أي : " تفسير الكلام الّذي تختلف معانيه ولايصحّ إلّا ببيان غير لفظه ، وأنشد (١)

نَحْنُ ضَرَبْنَاكُمْ عَلَى تنزيلِـــهِ فَالْيَوْمَ نَضْرِبْكُم عَلَى تَأْوِيلِـــهِ " (٢)

فالتّأويل في الاصطلاح : تفسير الكلام الّذي تختلف معانيه ولايصحّ إلّا ببيان غير لفظه، أيْ أنّه الكلام الّذي يحتاج إلى نظرٍ وتدبّرٍ وتقديرٍ على وفق أساليب العرب وتفنّنها في كلامها (٣) فهو : " جمع معاني ألفاظٍ اشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه " (٤) .

أما متى يكون التّأويل مستساغاً ، ومتى لايكون ، فقد أجاب عنه أبو حيان (ت : ٧٤٥هـ) في شرح التّسهيل ، بقوله " التّأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء ، ثمّ جاء شيء يخالف الجادّة فيتأول . أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلّا بها فلا تأويل ، ومن ثمّ كان مردوداً تأويل أبي عليّ " ليس الطيبُ إلّا المسكُ " على أنّ فيها ضمير الشّأن ، لأنّ أبا عمر ونقل أنّ ذلك لغة تميم " (٥) ، فالتأويل يقف من السّماع كما يقف القياس منه ، فالجادة التي عناها أبو حيان هي الأقيسة الّتي ثبتت في زمن الخليل (ت : ١٧٥ هـ) ، عند نحاة البصرة (٦) ، الّذين " سموا ما كان وارداً في لغات العرب أنفسها مما هو قليل (مسموعاً) وإنْ كان مقارباً لأقيستهم عدّوهُ جائزاً ، إلّا أنّه لايصحّ القياس عليه ، وسموا ماخالف هذه الفصيحَ مما سمعوه من لغات العرب الّذين لم يعدّوا ظواهر لغتهم مما يصحّ القياس عليها لمخالفتها الظواهر في اللّغات الأخرى ، سموا هذا لغة ، فإن وقع في شعرٍ ونثرٍ ، وقلّ فهو مسموع نادر أو قليل ، وإنْ كان ظاهرة مفردة فيهما فهُو الشّاذّ ، وإنْ وقع في شعر ، ولم يقع في نثر فإنْ أجازوه فيه سموه ضرورة ، وما لم يتقبلوه سموه شاذّاً ، ولم يقيسوا على المفرد الشّاذّ المخالف للكثير المطّرد " (٧) ، وبعد أن فرغوا من وضع هذه الأحكام العامة ، نرى أنّهم " إذا وجدوا نصّاً مرويّاً عن العرب يخالف الحكم العام الّذي وضعوه لم يترددوا في أن يصمموا هذا النّصّ بالشّذوذ ، وفي قليل من الأحيان كانوا يتأدبون إزاء النّصّ ، ولاسيما حين يكون

---

(١) لم ينسبه ابن منظور (انظر اللّسان ١٣/٣٥)
(٢) لسان العرب ١٣/٣٥ . (٣) انظر لسان العرب ١٣/٣٤
(٤) المصدر السّابق . وانظر الصّاحبي ٧٣ ـ ٧٥ .
(٥) كتاب الإقتراح ٧٥
(٦) المدارس النّحويّة ـ الحديثيّ ـ ٩٥
(٧) المصدر السّابق .

نصًّا قرآنيًّا ، وهنا نراهم يحاولون التَّأويل والتَّخريج على مضضٍ منهم ، كأنَّما قد أرادوا أن يخضعوا كُلَّ نصوص اللُّغة حَتَّى النّصوص القرآنيَّة لقوالبهم أو أحكامهم العامة "(١) ، فهم يضطرون إلى اللجوء "للتَّأويل والتَّعليل ليردوا هذه المسائل الخارجة إلى قواعدهم ، ومن أجل ذلك أفادوا مِنْ منهج القياس القائم على التَّعليل وهو منهج المتكلمين الَّذين يحرصون على الأخذ بالعلَلِ والأسباب ، وهكذا طرحوا الشَّيء الكثير مما لم يروا له وجهًا في قواعدهم ، فتأولوا ماوسعهم التَّأويل ، وحملوا على الخطأ مالم يستطيعوا ردَّه إلى وجه "(٢) .

وكذلك لجأ الكوفيُّونَ إلى التَّأويل والتَّعليل والتَّقدير بعد أن توسعوا في أُصولهم النَّحويَّة العامة ، تبعًا لتوسعهم في السَّماع والرِّواية والاستشهاد ، وقد ذهبت الدكتورة خديجة إلى أنَّ الكوفيِّينَ تركوا التَّأويل بقولها "وتبع كُلّ هذه الأُصول تركهم التأويل والتَّقدير لانتفاء حاجتهم إليه بعد أنْ وضعوا قياسًا لكُلِّ ماهتدوا بصحَّته مِنْ شواهد استدركوا به على أقيسة البصريِّينَ "(٣) . ولايكون هذا الحكم صارمًا ، فقد ورد ميلهم إليه لما تقتضيه حاجتهم (٤) ، ونخصُّ منهم بالذِّكر الكسائي (ت : ١٨٩ هـ) ، الَّذي "استطاع أنْ يخرج بعد هذا بمنهج وسط بَيْنَ المنهجين فيه خصائص المدرسة البصريَّة المبنية على القياس والتَّأويل والتَّعليل ، وخصائص الدِّراسة القرآنيَّة الكوفيَّة المعتمدة على التَّوسع في السَّماع ، والاعتداد بكُلِّ مسموع يثق به عند وضع قواعده وأقيسته "(٥) ، وكذا الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) الَّذي أخذ بالتَّأويل في توجيهاته النَّحويَّة ، "وكثيرًا ماتكون الآيات القرآنيَّة وقراءاتها شواهد لإثبات حكم أو ظاهرة واردة في غيرها مما يتحدث عنه أو في شعر أو غيره مما وقع فيه التعبير على أوجه جائزة واردة مستخدمًا في ذلك كُلِّه ماعتمد عليه مِنْ أُصولٍ كإثبات سماعٍ أو وجهٍ مِن القياس ، أو تعليل لحكم أو تأويل لوجه مخالف للقياس "(٦) ، فالتَّأويل بمعناه اللُّغويِّ ملازم للنَّحو منذ نشأته بإرجاع الرِّواية والشَّاهد في بيانهما إلى كلام العرب ، ويظهر أنَّه دخل في معناه الاصطلاحي الَّذي يعتمد على إعمال العقل في توجيه وتخريج معنى الكلام ، بعد أن كان يعتمد أولاً على الملاحظة وتتبع كلام العرب ، فالتَّأويل هو تدبُّر الكلام ، وتقديره ، وتفسيره ،

---

(١) من أسرار اللغة ٢٥ .
(٢) النَّحو العربيُّ نقد وتوجيه ٣٦ ـ ٣٧ .
(٣) المدارس النَّحويَّة ـ الحديث ـ ١٨٧
(٤) انظر المصدر السَّابق ١٨٧ ، و ١٩٤ ، و ١٩٥ ، و ٢٠٩
(٥) المصدر السَّابق ١٨٧
(٦) المصدر السَّابق ٢٠٩

وذلك بدليلٍ منقولٍ عن أَهل اللُّغة الذين يوثق بعربيتهم ، ليتوافق مع الأَقيسة النَّحويَّة الموضوعة ، فهو من باب تدارك الشَّيء بمثيله أَو نظيره ، ليكون ماخرج عن القاعدة محمولاً على ما جاءت به ، فمثلاً "جاء سُبْحَان منونًا مفردًا في الشّعر ، قال الشَّاعر ، وهو أُميَّة بن أَبي الصَّلت (١)

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يعود لـه ... وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

شبهه بقولهم حِجْرًا ، وسلامًا . وأَما "سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الملائكة والرُّوح" (٢) فليس بمنزلة سُبْحَان اللَّه ، لأَنَّ السُّبُّوح والقدُّوس اسم ، ولكنَّه على قول أَذكُرُ سُبُّوحًا وقُدُّوسًا وخزلوا الفعل لأَنَّ هذا الكلام ، صارَ عندهم بدلاً من سَبَّحْتُ ، كما كان مرحبًا وأَهلاً بدلاً من رَحُبَتْ بلادُكَ وأَهلَتْ" (٣) . فأَوَّل "سُبْحَانًا" المنون المفرد في الشّعر ، وهو لايرد إِلَّا مضافًا على المسموع مِنْ كلام العرب ، وكذلك تأويله النَّصب في "سُبُّوحٍ قُدُّوسٍ" على إِضمار عامل النَّصب وهو الفعل .

ولم يختصَّ التَّأويل بمنهج مدرسة نحويَّة دون أُخرى ، فهم يلجأُون إِليه إِذَا خرج الشَّاهد عَن القاعدة العامَّة ، ليردوه به ، ومثال ذلك تقدير البصريِّينَ والكوفيِّينَ الجواب لـ "إِذَا" و "إِنْ" في قول الشاعر (٤)

هتوفٌ إِذَا مَا خَالَطَ الظَّبي سَهْمُهَا ... وإِن رِيعَ مِنْهَا أَسْلَمَتْهُ النَّوافِزُ

فإِنَّ فيه شيئين يحتاجان إِلى جواب ، هما "إِذَا" و "إِنْ" ، "فإِنْ شئت جعلت قوله (أَسلمته النوافزُ) جواباً لأَن ، وحذفت جواب إِذَا ، فيكون التَّقدير : إِذا ماخَالَطَ الظَّبي سهمها أَسلمته النَّوافز يريد أَنَّه يسقط إِلى الأَرض من الفزع ، وإِن لم يخالطه سهمها ، كما يسقط إِذا خالطه . وإِن شئت جعلت قوله (أَسلمته النَّوافزُ) جواباً لإِذَا ، وحذفت جواب إِنْ ، والأَول على مذهب سيبويه ، لأَنَّه يختار حمل الشَّيء على ماقرب منه ، والثَّاني على مذهب الفراء وأَصحابه ، لأَنَّهم كانوا يختارون الحمل على الأَسبق" (٥) . فتأول كُلٌّ منهما في الحذف والحمل بما يتناسب مع قاعدته العامة .

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وورد فيه منسوب ١/٣٢٦ ، وانظر : مجاز القرآن ١/ ٢٩٠ والمقتضب ٣ /٢١٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٧ ، وخزانة الأدب ٢/٣٧

(٢) ورد في مسند الإمام أحمد ٦/١٤٩ ، ١٧٦ : "سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الملائكةِ والرُّوحِ" بالرَّفع .

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧ .

(٤) نسب هذا البيت للشَّاعر الشَّماخ بن ضرار (انظر الاقتضاب ٣/ ٢٩٥)

(٥) الاقتضاب ٣/ ٢٩٥

فالحذف وتقديره من ظواهر التأويل (١) ، وكذلك التقديم والتأخير ، والتعلق ، والزيادة والتضمين في الفعل ، وإحلال الحروف محال بعضها ، وغيرها ، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في دراستنا لجوانب البحث النحويّ عند ابن حجر ، ونكتفي هنا ببعض الأمثلة التي توضح طريقة النحاة في إعمال التأويل في الحديث للتوصل إلى القاعدة النحويّة ، " ومن هنا فإن الأحاديث الصحيحة الموافقة للقياس كثيرة ، والأحاديث التي ترد بصورتين صورة موافقة له ، وأخرى مخالفة كثيرة أيضاً "(٢) ، فالتي توافق القياس فلم تخرج عن الجادة ـ كما ذكرنا ذلك عن أبي حيان ـ ليست بحاجة إلى التأويل ، وأما التي خالفت القياس فهي التي تؤول لكي تتناسب مع القياس ، ويكون لها وجه في العربيّة ، ومنها قوله : (أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ) (٣) ، وقوله (ص) (كُلُّ أُمَّتِي معافىً إِلَّا المُجَاهِرُونَ) (٤) ، وقد نَصَّت قواعد النحويّين على أَنَّ " حقَّ المستثنى بـ (إِلَّا) من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعد ، فالمفرد ، نحو قوله تَعَالَى (الأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا المُتَّقِينَ) (٥) ، والمكمل معناه بما بعد ، نحو قوله تَعَالَى : (إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الغَابِرِينَ) (٦) ، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريّين في هذا النوع إلَّا النَّصب . وقد أغفلوا ورود ه مرفوعًا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه ، فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة " أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ " . فـ "إِلَّا " بمعنى " لكن " ، و "أبو قتادة " مبتدأ ، " لم يحرم " خبره . ونظيره مِنْ كتاب اللَّهِ تَعَالَى قراءة ابن كثير وأبي عمرو (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ) (٧) فـ "امْرَأَتُكَ " مبتدأ ، والجملة بعده خبره "(٨) ، وقال ابن حجر " (قوله إِلَّا المُجَاهِرِينَ) كذا للأكثر ، وكذا

---

(١) تناولها بالدراسة ، وأشار إلى مضانها في المصادر العربيّة الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز في كتابه "التأويل النحويّ في القرآن الكريم " ، وسنشير إلى مضانها في دراستنا " جوانب البحث النحويّ عند الحافظ ابن حجر " .

(٢) في الحديث الشريف والنحو ٢٦٤

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب لا يشير المحرم إلى الصيد ـ ٤٠٠/٤

(٤) المصدر السابق ـ كتاب الأدب ـ باب ستر المؤمن على نفسه ـ ٩٧/١٣ . وقال ابن حجر : " وفي رواية النسفي : إِلَّا المُجَاهِرُونَ . بالرفع " (انظر فتح الباري ٩٧/١٣ ، وكذا في شواهد التوضيح ٩٤)

(٥) سورة الزخرف ٦٧/٤٣ (٦) سورة الحجر ٥٩/١ ـ ٦٠

(٧) سورة هود ٨١/١١ . وانظر قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو " امْرَأَتُكَ " بالرفع في إعراب القرآن للنحاس ١٠٥/٢ ، وتفسير الطبريّ ٥٤/١٢ ، والحجّة في القراءات ١٩٠ ، والبحر المحيط ٢٤٨/٥ .

(٨) شواهد التوضيح ٩٤

في رواية مسلم بالنَّصب ، وفي رواية النَّسفيّ (إِلَّا المُجَاهِرُونَ) بالرَّفع ... وقال : كذا وقع وصوابه عند البصريّين بالنَّصب ، وأجاز الكوفيُّون الرَّفع في الاستثناء المنقطع "(١) ، ثُمَّ مال ابن حجر إِلَى رأي ابن مالك السَّابق الذِّكر ، بقوله : " وقال ابن مالك (إِلَّا) على هذا المعنى (لكن) وعليه خرَّجُوا قراءة ابن كثير وأبي عمرو (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ) أي لكن امرأتك إِنَّه مُصِيبُهَا ما أَصَابَهُم . وكذلك هنا المعنى لكن المُجَاهِرُونَ بالمعاصي لا يعافون ، فالمُجَاهِرُونَ مبتدأ والخبر محذوف "(٢) ، وما ذهب إِليه ابن مالك لا يحمل على ظاهر الكلام ، وإِنَّما على التَّأويل ، فظاهر القول (أَحْرَمُوا كُلُّهُم إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ) فيه المستثنى بـ (إِلَّا) مِنْ كلام موجب ، فكان يجب فيه النَّصب ، وكذلك قوله (ص) (كُلُّ أُمَّتِي معافىً إِلَّا المُجَاهِرُونَ) على رواية الرَّفع على وفق القاعدة العامة ، وقال الطِّيبيُّ (٣) (ت : ٧٤٣ هـ) " كتب في نسخة المصابيح" المجاهرون" بالرَّفع وحقه النَّصب ، وأجاب بعض شراح المصابيح بأَنَّه مستثنى من قوله (مُعَافى) وهو في معنى النَّفي : أَيْ كل أُمَّتِي لا ذنب عليهم إِلَّا المُجَاهِرُونَ وقال الطِّيبيّ : والأَظهر أَن يُقالَ المعنى كُلُّ أُمَّتِي يتركون في الغيبة إِلَّا المجاهرون ، والعفو بمعنى التَّرك ، وفيه معنى النَّفي كقوله : (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) (٤) "(٥) ، وكذلك في حمل (أَحْرَمَ) على (التَّرك) فيكون فيه معنى النَّفي . وهذا هو المسوغ لمذهب ابن مالك في حمله الكلام المثبت على نظيره في قوله تَعَالَى بقراءة ابن كثير وابن عمرو : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ) وهو استثناء منفي ، كقوله تَعَالَى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٦) ، وقال الزَّجاج (٧) (ت ٣١١ هـ) : " هو استثناء من غير الجنس على معنى لكن ، على حَدِّ قولهم : " ما زاد هذا المال إِلَّا نَقَصَ "

---

(١) فتح الباري ١٣/٩٧ (٢) المصدر السَّابق

(٣) هو الحسين بن محمَّد بن عبد اللَّهِ شرف الدِّين الطِّيبيّ (ت : ٧٤٣ هـ) له التِّبيان في المعاني والبيان ، وشرح الكشَّاف ، وشرح مشكاة المصابيح . (انظر الدرر الكامنة ٢/١٥٦ والبدر الطالع ١/٢٢٩ ، وجاء اسمه "الحسن" في بغية الوعاة ١/٥٢٢ ، وشذرات الذَّهب ٦/١٣٧ ، وكشف الظُّنون ١/٧٢٠).

(٤) سورة التَّوبة ٩/٣٢ (٥) فتح الباري ١٣/٩٧ ـ ٩٨

(٦) سورة البقرة ٢/١٥٠

(٧) هو إِبراهيم بن السَّري سهل أَبو إِسحاق الزَّجاج (ت ٣١١ هـ) ، له إِعراب القرآن ومعانيه ، وحروف المعاني ، وغيرها . (انظر فهرست ابن النديم ٦٠ ، وأَخبار النَّحويِّين البصريِّين ٨٠ ، ونزهة الالباء ١٦٧ ، وبغية الوعاة ١/٤١١ ، وتاريخ الأَدب العربيّ ٢/١٧١)

أي لكن ما نَقَصَ "(١) . وهكذا يتأول ابن مالك الحديث ، ويحمله على نظيره في القرآن الكريم ليقيم الحجّة على استدلاله وصحّة ماذهب إليه .

ومن التّأويل احتمال الزيادة في الحرف ، وتناوب الحروف - وسيتمّ تناولهما في دراستنا الحرف - نحو ماجاء بقوله (ص) (فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَوَضَّأَ) (٢) ، في رواية أُخرى (مِنْ بَعْضِ اللَّيْلِ) بدل (فِي بَعْضِ اللَّيْلِ) (٣) ، فقال ابن حجر "يحتمل أَنْ تكون بمعناها ، ويحتمل أَنْ تكون زائدة ، وكان تامّة أَيْ : فلما حصل بعض الليل "(٤) . ومجيء (مِنْ) مكان (فِي) جائز في كلام العرب (٥) ، ومنه قوله تَعَالَىٰ (أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ) (٦) ، أَي : فِي الأَرْضِ (٧) . وذهب ابن حجر في زيادة (مِنْ) مذهب الكوفيّين "في الواجب ، وحكوا : (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ) ، وعند البصريّين غير الأَخفش مؤول ، أَيْ : حادث مِنْ مطرٍ ، أَو كائن مِنْ مطرٍ ، وبعد فهو قليل لايقاس عليه "(٨) على مذهب البصريّين الّذين تأولوه بأسم الفاعل (حادث) أَو (كائن) لكي يتفق مع شروطهم في زيادة (مِنْ) (٩) ، و "لم يشترط الكوفيّون الأَول ، واستدلّوا بقولهم (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ) ، وبقول عمر بن أَبي ربيعة (١٠)

وَيَنْمِي لها حُبُّهَا عِنْدَنَا ... فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ (١١)

واستشهد الكسائي بالحديث الشّريف على زيادة (مِنْ) (١٢) في قوله (ص) : (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ) (١٣) ، فتأول الكوفيّون الزّيادة في الكلام لما جاء

---

(١) كتاب معاني الحروف ١٢٨
(٢) صحيح البخاري - كتاب الوضوء - باب التّخفيف في الوضوء - ١/ ٢٤٩
(٣) انظر : فتح الباري ١/ ٢٤٩ . (٤) المصدر السّابق .
(٥) انظر : كتاب حروف المعاني ٧٦ ، والأزهية ٢٩٣ ، ومغني اللّبيب ١/ ٣٢١ .
(٦) سورة فاطر ٣٥/ ٤٠ (٧) انظر : كتاب حروف المعاني ٧٦
(٨) رصف المباني ٣٢٥ .
(٩) الشّرط الأول : أَنْ يتقدّم نفي أَو نهي ، أَو استفهام بِهَلْ ، وزاد الفارسيّ الشّرط والثّاني : تنكير مجرورها . والثّالث : كونه فاعلاً ، أَو مفعولاً به ، أَو مبتدأ . (انظر مغني اللّبيب ١/ ٣٢٣)
(١٠) البيت في ديوانه ١٠٤ ، وانظر شواهد التّوضيح ١٨٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢٢
(١١) مغني اللّبيب ١/ ٣٢٥ (١٢) المصدر السّابق
(١٣) سنن النّسائي ٨/ ٢١٦

به السَّماع ، والحديث الشَّريف أقوى في التأويل من الشّعر على زيادة (مِنْ) ، لاحتمال أن تكون (مَا) فيه نافية ، كقوله تَعَالَىٰ (مَاتَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) (١) فوافقوا البصريِّينَ بأَنْ تقدم نفي ، وهذا خلاف ماذهبوا إليه في استشهادهم ببيت عمر بن أبي ربيعة السَّابق الذِّكر

فالتَّأويل في الحديث للتَّوصل إلى القاعدة النَّحويَّة ماثل في أذهان النَّحويِّينَ سواء أكانوا بصريِّينَ أم كوفيِّينَ ، والحافظ ابن حجر العسقلانيّ تابع في ذلك لآثارهم وملتزم بمناهجهم ، كما وجدنا ذلك بما مَثَّلْنَا ، وماسيرد في مواضعه من البحث ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَىٰ

---

(١) سورة الملك ٦٧ / ٣

الفصل الثّالث
الحافظ ٱبن حجر والدّراسة النّحويّـــة

اهتمّ الحافظ ٱبن حجر بالنّحو في شرحه الحديث الشّريف ، ولكي يتضح لنا منهجـــه واجتهاداته ، وآراؤه فيه ، وكذا نقده النّحويّ ، وتأثره بمن سبقه ـ إضافة إلى ماسبق ، ومايلي ـ وما له علاقة بجهوده النّحويّة ، نتناول النقاط الآتية

١ـ المصطلح النّحويّ عند الحافظ ٱبن حجر
٢ـ موقفه من السّماع والقياس
٣ـ موقفه من الخلاف النّحويّ
٤ـ موقفه من الشاهد النّحويّ
٥ـ موقفه من الآراء النّحويّـة

١ـ المصطلح النّحويّ عند الحافظ ٱبن حجر

يعدُّ تتبع استعمال المصطلح النّحويّ عند الحافظ ٱبن حجر أهم أسلوب في معرفـــة مذهبه النّحويّ ، لأنّ المصطلحات النّحويّة من أهمّ محددات مذاهب النّحاة (١) ، ولما كان متأخراً فهو آخذ عن السّابقين ، وإنْ كانت له طريقته الخاصّة به في الكلام على بعض المصطلحات الّتـي يعتمد فيها على التحقق والبيان والوقوف أحياناً على حدّ المصطلح ، وتوضيحه ، ونسبته إلى عالِمٍ أو مدرسة نحويّة ، كما أنّه يفي المصطلح حقّه بما أملته عليه ثقافته ، وسعة أفقه العلمي ، فمثلاً في شرحه قول مجاهد (ت : ١٠٤ هـ) : (كلمة التّقوى : لا إله إلّا اللّه) (٢) ، توقف علـــى بيان معنى (الكلمة) في الاصطلاح فقال " وإطلاق" كلمة" على مثل (سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ) من إطلاق البعض على الكُلّ "(٣) ، وهذا لايعطيه ميزة في الابتكار في إضافة مصطلحات أغفلهـا سابقوه ، فقد "كتب للمصطلحات النّحويّة البصريّة أنْ تشيع في الدّراسات النّحويّة في القرن الرّابع للهجرة ، ومابعده بخاصّة ، لسيادة المذهب البصريّ فيها ، أما المصطلحات النحويّة الكوفيّـة ، فلم يكتب لها الشّيوع عند النّحاة ، ومنهم المتأخرون ولئن ذكرت طائفة منها عندهم ، وذلك قليل ،

---

(١) انظر ٱبن الناظم النّحويّ ٢٦٢
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأيمان والنذور ـ باب إذا قال وَاللَّهِ لَأَتكلم ـ ١٤/٣٧٦
(٣) فتح الباري ١٤/٣٧٦

فإنَّما تذكر في الغالب ، مقرونة بما يُناظِرها مِن المصطلحات البصريَّة ، كما نجد ذلك في المطولات كشرح ابن يعيش على المفصل ، وشرح الرَّضي على الكافية ، وشرح التَّصريح وغيرها "(١) ، وإضافة لما ذكر نجد أنَّهُ يقف من المصطلحات النَّحويَّة موقف الموضح لها بإيراد مقابلاتها ، أو قدم استعمالها عند النّحاة الأوائل ونذكر هنا طائفة منها ، لاسيما الَّتي وقف عندها ، مُبيِّنينَ موقفه منها ، ورأيه فيها ، وتفريقه أحياناً بَيْنَ استعمال المصطلح في النَّحو وغيره

١ـ الكلمـــة

تطلق الكلمة ويراد بها الكلام ، كما جاء في قوله (ص) (أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لبيدٍ (٢) * أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ *) (٣) ، قال ابن حجر "يحتمل أن يريد بالكلمة البيت الَّذي ذكر شطره ، ويحتمل أنْ يريد القصيدة كُلَّها "(٤) ، وأطلقتْ الكلمة فـــي الحالتين على الكلام ، وقد عَرَّفَهُ في موضع آخر نقلاً عن البيهقي (٥) (ت : ٤٥٨ هـ) بقولـــه "وقال البيهقي الكلام : ماينطق به المتكلم ، وهو مستقرٌّ في نفسه كما جاء في حديـــث عمر .. وفيه (وَكُنْتُ زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي مَقَالَةً) (٦) ، وفي رواية (هَيَّأْتُ فِي نَفْسِ كَلَامًا) ، قال : فسَّماه كلاماً قبل التكلم به ، قال فإن كان المتكلم ذا مخارج سمع كلامه ذا حروف وأصوات ، وإن كان غير ذي مخارج ، فَهُوَ بخلاف ذَلِكَ ، والباري عَزَّ وَجَلَّ ليس بذي مخارج ، فلا يكون كلامه بحروف وأصوات ، فإذا فهمه السَّامع تلاه بحروف وأصوات "(٧) ، وهذا التَّعريف مختلف عن تعريف النّحاة للكلام ، الَّذي أوجزه ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) بقوله (٨)

* كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ *

---

(١) ابن النَّاظم النَّحويّ ٢٦١

(٢) هذا صدر بيت له وعجزه : * وَكُلُّ نَعِيمٍ لَامَحَالَةَ زَائِلُ *
انظر شرح المفصل ٢/ ٧٨ ، ومنهج السَّالك ١/ ٢٠ ، وشذور الذَّهب ٢٦١ ، ومغنـــي اللَّبيب ١/ ١٣٣ ، و١٩٦ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠ ، والتَّصريح ١/ ٢٩ ، وهمـــع الهوامع ١/ ٢٣ ، و٢٢٦ ، و٢٣٣ ، وفتح الباري ٨/ ١٥٣ .

(٣) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصْحَابِ النَّبِيِّ (ص) ـ باب أيام الجاهليَّة ـ ٨/ ١٥٢ .

(٤) فتح الباري ٨/ ١٥٣ .

(٥) هو أحمد بن الحسين بن عليّ أبو بكر مِنْ أئمة الحديث له السُّنن الكبرى ، والتَّرغيب ، وغيرهما (ولد ٣٨٤هـ) . انظر شذرات الذَّهب ٣/ ٣٠٤ ، ووفيات الأعيان ١/ ٥٧

(٦) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النَّبِيِّ (ص) ـ مناقب أبي بكر ـ ٨/ ٢٨

(٧) فتح الباري ١٧/ ٢٣٤ .

(٨) انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٣ ـ ١٤

٢ـ القَـــوْل

القول يطلق على الظَّنِّ ، ويطلق أَيضاً على الفعل ، وهو خلاف ما اصطلح عليه النّحاة ، فإطلاقه على الظَّنِّ في قوله (ص) (آلبِرَّ تُرَونَ بِهِنَّ) (١) ، في رواية (آلبِرَّ تَقُولُـــونَ بِهِنَّ) (٢) ، بقوله "أي تظنون ، والقول يطلق على الظَّنِّ ، قال الأَعْشَى (٣)

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَـــدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَـــا

أَي تظنُّ "(٤) . أما إطلاقه على الفعل فقد جاء في قوله (فَنَاوَلْتُهُ خِرْقَةً ، فَقَالَ بِيَـــدِهِ هَكَذَا) (٥) ، وقوله (ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ الأَرْضَ) (٦) ، وقوله (وَتَقُولُ بِيَدِهَا هَكَذَا) (٧) ، وقوله : (فَقَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ ، فَحَرَّفَهَا كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ) (٨) ، في حين يخالف هذا اصطلاح النّحاة ، فهو عندهم يعني الكلام والكلمة والكلم ، "فإنَّ القول يَعُمُّ الجميع ، والمراد أَنَّهُ يقع على الكلام أَنَّـه قول ، ويقع أَيضاً على الكلم والكلمة أَنَّهُ قول ، وزعم بعضهم أَنَّ الأَصلَ استعماله في المفرد "(٩) .

٣ـ الزَّعـــم

تتبع اصطلاح العلماء (الزَّعـم) في الاستعمال ، وفَرَّقَ بَيْنَ ثلاثة حالات ، في موضـع كلامه على قوله (وَزَعَمَ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (١٠) ، بقوله "الزَّعـــم : يطلق على القول المحقّق ، وعلى القول المشكوك فيه ، وعلى الكذب ، وينزل في كُلِّ موضع علـــى مايليق به "(١١) ، وَرَدَّ القول الَّذِي قَيَّدَ فيه الزَّعم بالقول الَّذِي لايوثق به (١٢) ، بقوله : "وفيه نظر ، لأَنَّ الزَّعم يطلق على القول المحقّق أَيضاً ، كما نقله أَبو عمرو الزَّاهد (١٣) في شرح فصيح

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّوم ـ باب اعتكاف النّساء ـ ٥ / ١٨١
(٢) انظر فتح الباري ٥ / ١٨١ . وإجراء فعل القول مجرى فعل الظَّنِّ لغة سُلَيم . (انظر الكتاب ١ / ٢٥٨ ، والمقرب ١ / ٥ ٢٩ ، وشواهد التَّوضيح ١٥٠ ـ ١٥١)
(٣) نُسِبَ في الكتاب ١ / ١٢٤ لعمر بن أَبي ربيعة . وانظر المقتضب ٢ / ٣٤٨ ، والجمل ٣٢٨ ، وشرح المفصل ٧ / ٧٨ ، واللّسان ١٤ / ٩٣ ، والتّصريح ١ / ٢٦٢ ، رصف المباني ٩٨ .
(٤) فتح الباري ٥ / ١٨١ . (٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الغسل ـ باب مَنْ أَفرغ بيمينه ـ ١ / ٣٩١
(٦) المصدر السَّابق ـ باب المضمضة ـ ١ / ٣٨٦ .
(٧) المصدر السَّابق ـ كتاب أَحاديث الأَنبياء ـ باب قول اللَّهِ تعالى (واتَّخذ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ) ـ ٧ / ١٠٢
(٨) المصدر السَّابق ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ أَجاب الفُتيا ـ ١ / ١٩٢
(٩) شرح ابن عقيل ١ / ١٦ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب مَنْ لَمْ يَرُدَّ السَّلام ـ ٢ / ٤٦٨ .
(١١) فتح الباري ٢ / ٤٦٨ . (١٢) المصدر السابق ١ / ١٦١ .
(١٣) هو أَبو عمرو محمَّد بن عبد الواحد بن أَبي هاشم اللّغويّ الزَّاهد ، أَخذ عن أَبي العَبَّاس أَحمد بن يحيى ثعلب (ت : ٢٩١هـ) ، وعُرِفَ (بغلام ثعلب) ، له كتاب الياقوتة . (انظر نزهة الالباء ١٩٠ ، وبغية الوعاة ١ / ١٦٤)

شيخه ثعلب ، وأكثر سيبويه [١] من قوله : (زعم الخليل) في مقام الاحتجاج "[٢]

٤ـ الاستثناء والتَّعليـــق

وقف عند اصطلاح الاستثناء ، بَيَّنَ وزنه ، والأصل في اشتقاقه ومعناه ، ثُمَّ عَرَّفَهُ فـــي الاصطلاح ، ووضَّحَ علاقته بمصطلح التَّعليق ،وذلك بقوله "والاستثناء : اسْتِفْعَال مِن (الثُّنْيَا) بضمِّ المثلثة ، وسكون النُّون بعدها تحتانية ، ويُقال لها (الثَّنوى) أيضاً ، بواو بدل الياء مع فتح أوله ، وهي مِن ثنيتُ الشَّيء ، إذا عطفته ، كأنَّ المستثنى بعض ماذكره ، لأنَّها فـــي الاصطلاح : إخراج بعض مايتناوله اللَّفظ ، وأداتها (إلَّا) وأخواتها ، وتطلق أيضا علـــى التَّعاليق ، ومنها التَّعليق على المشيئة ، وهو المراد في هذه التَّرجمة [٣] ،فإذا قالَ :لأفعلنَّ كذا إنْ شاء اللَّهُ تَعالَى ، استثنى ، وكذا إذا قالَ : لا أفعل كذا إنْ شَاءَ اللَّهُ ، ومثله في الحكم أنْ يقولَ إلَّا أنْ يَشاءَ اللَّهُ ، أو إلَّا إنْ شَاءَ اللَّهُ "[٤] . وقد أشار إلى اتفاق العلمـــاء "على أنَّ شرط الحكم بالاستثناء أن يتلفظ المستثنى به ، وأنَّه لايكفي القصد إليه بغير لفظ "[٥] ويمكن أنْ يحمل اتفاقهم هذا على ماذهب إليه النّحاة في أسلوب الاستثناء ، وتحديد المستثنـــى والمستثنى به ، وذلك بأداة استثناء صريحة . وسنوضحه ، ونُبيِّنُ الفرق في المراد بَيْنَ الأُصوليِّيـــنَ والنّحاة في الاسم المنصوب على الاستثناء

٥ـ الفاء الفصيحـــة

توقف على الفاء في (فَدَخَلْنَا) في قوله (فَدُعِيتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَدَخَلْنَا عَلَـــى هِرَقْلَ) [٦] ، وحاول بيان سبب تسميتها بـ (الفاء الفصيحة) في تعليقه على القول السَّابـــق بقوله : "فيه حذف تقديره : فَجَاءَنَا رَسُولُهُ فَتَوَجَّهْنَا مَعَهُ ، فَاسْتَأْذَنَ لَنَا ، فَأَذِنَ ، فَدَخَلْنَـــا ، وهذه الفاء تسمَّى الفصيحة ، وهي الدَّالَّة على محذوف قبلها هو سبب لما بعدها ، سميت فصيحة لإفصاحِها عمَّا قبلها ، وقيل لأنَّها تدلُّ على فصاحة المتكلم بها ،فوصفت بالفصاحة على الإسناد المجازيِّ ، ولهذا لاتقع إلَّا في كلام بليغ "[٧] ، ولم يتعرض النّحاة العرب لهذه الفاء بهـــذه

---

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، ويكنى أبا بشر (ت ١٨٠ هـ) أخذ النّحو عن الخليل وغيره وله الكتاب . (انظر مراتب النَّحويِّينَ ١٠٦ ، وأخبار النَّحويِّينَ البصريِّينَ ٣٧)
(٢) فتح الباري ١/ ١٦١ .
(٣) أي قوله : (باب الاستثناء في الإيمان) . فتح الباري ١٤/ ٤١٤ .
(٤) فتح الباري ١٤/ ٤١٤ . (٥) المصدر السابق
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تَعَالَى (قُلْ يَاأَهْلَ الكِتَابِ) ـ ٩/ ٢٨٢ .
(٧) فتح الباري ٩/ ٢٨٢

التسمية والاستعمال ، وقال ابن كمال (ت : ٩٤٠ هـ) " إذا كان ماقبل الفاء شرطًا مقدرًا لما بعدها المذكور ، تسمَّى فاء الفصيحة "(١) . ولم يمثل لها بمثال

٦ـ الأسم المجرى

وهو من اصطلاح النحاة الكوفيِّينَ ، يعنون به الأسم المصروف(٢) ، وذكر ابن حجر أنَّه اصطلاح قديم ، ولم يعزُه إليهم ، وإن عزا نقل البخاريِّ إلى الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) في قوله (سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً)(٣) ـ ولم يُجْرِ بعضهم)(٤) ، بقوله " والمراد أنَّ بعض القراء أجرى (سَلَاسِلاً) ، وبعضهم لم يجرِها ، أيْ لم يصرفها ، وهذا اصطلاح قديم يقولون للأسم المصروف مجرى ، والكلام المذكور للفراء ، قاله(٥) في قوله تَعَالَى (إِنَّا اعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً)(٦) ، كتبتْ (سَلَاسِلاً) بالألف ، وأجراها بعض القُرَّاء مكان الألف التي في آخرها ، ولم يُجْرِ بعضهم(٧) "(٨)

٧ـ الصِّلَة

والصِّلة مصطلح يطلق على اللَّفظ الزَّائد في الكلام(٩) ، وقد استعمله الحافظ ابن حجر مثلاً في موضعين ، نقل في الأول عن الطَّبريِّ (ت ٣١٠ هـ) قول أبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) في (إِذْ) في قوله تَعَالَى : (وَإِذ قَالَ رَبُّكَ)(١٠) أنَّها صلة ، وقد وردتْ عند أبي عبيدة أنَّها زائدة(١١) ، فلعلَّ الطَّبريَّ(١٢) تأثر بما يطلق على الزَّائد في الكلام عند الكوفيِّينَ بالصِّلة ، وهو يقابل الزَّائد عند البصريِّينَ(١٣) ، فقد نقل عن الفراء (ت : ٢٠٧هـ) أنَّ الكاف صلة في

---

(١) أسرار النَّحو ٢٨٨ـ٢٨٩ (٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣

(٣) سورة الإنسان ٤/٧٦ .

(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التَّفسير ـ سورة هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ـ ٣١١/١٠

(٥) إنظر معاني القرآن ٢١٤/٣ . (٦) سورة الإنْسَانِ ٤/٧٦

(٧) أجراها نافع ،والنسائي ، وابن عامر ، وعاصم ، وابن كثير ،وشعبة ،وغيرهم ،ولم يجرها نافع ، والنسائي ،وعاصم ، وأبو عمرو ، وابن كثير ،وهشام ، وغيرهم . (انظر معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ،وتفسير الطَّبريِّ ١٣٣/٢٩ ،وإعراب القرآن للنَّحاس ٥٧٣/٣ ،وكتاب السَّبعة ٦٦٣ ، والحجَّة لابن خالويه ٣٥٨ ، والتَّيسير ٢١٧ ،والحجَّة لأبي زرعة ٧٣٧ ،ومجمع البيان ٤٠٣/١٠ ، والبحر المحيط ٣٩٤/٨ ،والنَّشر ٣٩٤/٢ ،وفتح الباري ٣١١/١٠)

(٨) فتح الباري ٣١١/١٠

(٩) انظر تفسير الطَّبريّ ١٥٣/١ ـ ١٥٤ ، وتفسير القرطبيّ ٢٢٤/١ .

(١٠) سورة البقرة ٣٠/٢ . (١١) انظر تفسير القرطبيّ ٢٢٤/١ .

(١٢) انظر تفسير الطَّبريّ ١٥٣/١ ـ ١٥٤

(١٣) انظر كتاب الأزهية ٧٦ ، و ١٠١

قراءة ابن مسعود قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكَ الَّذِي يُكَذِّبُ﴾ (١)، بقوله: "وقال الفراء قرأ ابن مسعود ﴿أَرَأَيْتَكَ الَّذِي يُكَذِّبُ﴾ (٢)، قال: والكاف صلة والمعنى في إثباتها، وحذفها لا يختلف، كذا قال (٣)، لكن التي بإثبات الكاف قد تكون بمعنى ﴿أَخْبَرَنِي﴾، والتي بحذفها الظاهر أنها من رؤية البصر" (٤)، أي إثبات الكاف في قراءة ابن مسعود، وحذفها في القراءة الأخرى

٨ـ الألف والنصب:

الألف والفتح مصطلحان قديمان، جوّزهما في الاستعمال ولم ينسبهما إلى أحد، وقد نبّه على ذلك، بقوله "وتعبيره عن الهمزة بالألف، وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين، وإن كان الاصطلاح أخيراً قد استقر على خلافه، فلا يبادر إلى انكاره" (٦)، والنصب في اصطلاح الكوفيين هو الفتح، ذكر ذلك الفراء، ونقل عنه البخاريّ في تفسيره قوله تعالى ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ (٧)، وقوله عزّ وجلّ ﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ (٨)، في رواية عنه بقوله "﴿وَإِدْبَارِ النُّجُومِ﴾، و﴿أَدْبَارَ السُّجُودِ﴾، وكان عاصم يفتح التي في (ق) (٩)، وتكسر التي في (الطور)(١٠) ويكسران جميعاً، وينصبان" (١١)، وهذا الكلام هو كلام الفراء (١٢)، وقد استعمل الحافظ ابن حجر مصطلح الفتح بدل النصب في شرحه، بقوله "هو كما قال، ووافق عاصماً أبو عمرو، وابن عامر، والكسائيّ على الفتح هنا، وقرأ الباقون بالكسر هنا" (١٣)

---

(١) هذه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ (سورة الماعون ١٠٧/١). انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٥٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٧٧٤ والبحر المحيط ٨/٥١٧

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٤ (٤) فتح الباري ١٠/٣٦١

(٥) وقرأ بحذف الكاف نافع، وأبو جعفر، وورش، والأزرق. انظر الحجّة لابن خالويه ٣٧٧، والنشر ١/٣٩٧، ٣٩٨، واتحاف فضلاء ٤٤٤، وسهلت الهمزة

(٦) فتح الباري ٦/٤٧. (٧) سورة الطور ٥٢/ ٤٩

(٨) سورة ق ٥٠/ ٤٠

(٩) وقرأ غيره بالكسر. (انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٨٠، وتفسير الطبريّ ٢٦/١١٤، وكتاب السبعة ٦٠٧، والحجّة لابن خالوية ٣٣١، والحجة لأبي زرعة ٦٧٨، والنشر ٢/٣٧٦، والبحر المحيط ٨/١٣٠)

(١٠) وقرأها غيره بالفتح. (انظر المحتسب ٢/٢٩٢، ومجمع البيان ٩/١٦٩، والبحر المحيط ٨/١٥٣، واتحاف فضلاء ٤٠١، و٤٠٢. وأشارت أكثر المصادر المذكورة في هامش ٧ و ٨ إلى كسرهما، وفتحهما)

(١١) فتح الباري ١٠/٣٦١.

(١٢) انظر معاني القرآن ٣/ ٨٠. (١٣) فتح الباري ١٠/٢١٦ـ٢١٧.

٩ـ الثّقل والخفّـــة

وهما مصطلحان استخدمهما الفراء (١) ، ووضّح معناهما ابن حجر في موضع شرحه قـــول أبي عبيدة الوارد في كلام البخاريّ : (قوله كُفْواً ، وكِفِيئاً ، وَكِفَاءً واحِداً) (٢) بقوله : " وقالَ الفراء (كُفواً) يثقّل ويخفّف ، أيْ يضمُّ ويسكن " (٣) ، وهُما لغتان في فاء (كُفوا) ، إحداهما بالضَّمّ ، والثّانية بالسّكون . (٤)

أما المصطلحات الأُخرى عنده فهي على مااتفق عليه نحاة البصرة كما سنلحظ ذلك فـــي جوانب البحث النّحويّ عنده ، وقد ينقل أحياناً عن غيرهم ، فيبقى مانقله على حاله بلا تغييـــر ، كما نجده في نقله عن الطّيبيّ (ت : ٧٤٣ هـ) إطلاقه اصطلاح (الرّاجع) على (العائـــد) بقوله " وقال الطّيبيّ : الرّاجع إلى الموصول ضمير المجرور في (عليه) " (٥) ، في تناولـه قوله (مَامِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ) (٦) .

وقد يعترض سبيله في شرحه مصطلح في علم الحديث أو علم الكلام ، فيتوقف عنده بالبيـــان والتّفسير ، وقد يتطرّق إلى رأي النّحاة فيه ، كما نجد في تفريقه بَيْنَ الاسم والمسمّى عند علمـــاء الكلام والنّحاة ، الّذي يرد في الفصل التّالي كما أنّه فَرّقَ بَيْنَ (النّعت) ، و (الصّفة) ، فجعل (النّعت) اصطلاحاً يطلق على المعاني الدّالّة على الدّيمومة والثّبات ، فالنّعت وصف لمظاهـــر الذّات على حين أطلق اصطلاح (الصّفة) على الفعل المتغير ممّا يدلّ عليه تمثيله ، في بيـــان قوله (حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيهِ عَلَى نَعْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي نَعَتَهُ) (٧) ، أي نعـــت الأسود الدّجّال ، " مِنْ كونه أسود ، إحدى عضديه مثل ثدي المرأة إلى آخره . قال بعض أهـــل اللّغة النّعت يختصّ بالمعاني كالطّول والقصر ، والعمى والخرس ، والصّفة بالفعل كالضّـــرب والجروح ، وقال غيره النّعت للشيء الخاصّ ، والصّفة أعمّ " (٨) ، وقد عرّف النّحاة النّعـــت بقولهم " ويقال له الوصف والصّفة ، وقيل النّعت خاصّ بما يتغير كقائم وضارب ، والوصف والصّفة لايختصان به ، بل يشملان نحو عالم وفاضل ، وعلى الثّاني يقال صفات اللّه ، وأوصافه ، ولايقـــال

---

(١) انظر معاني القرآن ٣/٢٩٩

(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ باب قوله تعالى : (اللّهُ الصّمَد) ـ ١٠/٣٧٢ .

(٣) فتح الباري ١٠/٣١٧ . وانظر معاني القرآن ٣/٢٩٩ ، ومجاز القرآن ٢/٣١٦ .

(٤) انظر مجاز القرآن ٣١٦ ، واتحاف فضلاء البشر ٤٤٥

(٥) فتح الباري ١٠/٣٨٠ .

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب فضائل القرآن ـ باب كيف نزل الوحي ـ ١٠/٣٨٠ .

(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب علامات النّبوة ـ ٧/٤٣٠

(٨) فتح الباري ٧/٤٣٢ .

نعوه ، والَّذِي في القاموس أَنَّ النَّعت والوصف مصدران بمعنى واحد ، وأَنَّ الصِّفة تطلق مصدراً بمعنى الوصف ، وٱسماً لما قام بالذات كالعِلم والسَّواد "(١) ، وهذا يوضح لنا أَثر علماء الكلام في تحديد بعض المصطلحات النَّحويَّة ، والتَّفريق بَيْنَ دلالاتها في الاستعمال ، وأَثر ذلك على ٱبن حجر

كما أَنَّهُ تناول مصطلحات العلوم الأُخرى ومنها مصطلح علم الحديث الَّذِي نمثل له بمثال ، فقد قال البخاريُّ (ت : ٢٥٦ هـ) (باب قول المحدث : حَدَّثَنَا ، أو أَخْبَرَنَا ، وأَنْبَأَنَا) (٢) فتناول ٱبن حجر هذه الصِّيغ الَّتِي يطلق عليها صيغ الأَداء الصَّريحة في التَّسوية أَو الخلاف بينهما في اللُّغة والٱصطلاح ويظهر ذلك في اختلاف ألفاظ الحديث إِذَا اجتمعت طرقه ، ففي رواية (فَحَدِّثُونِي مَاهِيَ) ، وفي رواية ثانية (أَخْبِرُونِي) ، وفي ثالثة (أَنْبِئُونِي) ، وفي رابعة (فقالوا أَخْبِرْنَا بِهَا) ، فالتَّحدِّيث ، والإِخبار ، والإِنباء في الدَّلالة عند علماء الحديث سواء ، ولاخلاف بينهم بالنِّسبة إِلى اللُّغة ، واستدلُّوا على ذلك بقوله تَعَالَى : (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) (٣) ، وقوله تَعَالَى (وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ) (٤) ، وقد ظهر خلافهم في الٱصطلاح على النَّحو الآتي : (٥)

١ـ فمنهم مَنْ استمرَّ على أَصل اللُّغة

٢ـ ومنهم مَنْ رأى إِطلاق ذلك حيث يقرأ الشَّيخ مِنْ لفظه وتقييده حيث يقرأ عليه

٣ـ ومنهم مَنْ رأى التفرقة بَيْنَ الصِّيغ بحسب افتراق التَّحمل ، فيخصون التَّحديث بما يلفظ به الشَّيخ ، والإِخبار بما يقرأ عليه

ثُمَّ تطور مفهوم هذه الصِّيغ في الٱصطلاح عند المتأخرين ، "فَمَنْ سمع وحده من لفظ الشَّيخ أَفرد ، فقال حَدَّثَنِي ، ومَنْ سمع مع غيره جمع ، وَمَنْ قرأ بنفسه على الشَّيخ أَفرد فقال : أَخْبَرَنِي ، وَمَنْ سمع بقراءة غيره جمع ، وكذا خصَّصوا الإِنباء بالإِجازة "(٦)

---

(١) حاشية الصَّبان ٣/٥٦ .
(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب العلم ـ باب قول المحدِّث ـ ١/١٥٣
(٣) سورة الزَّلزلة ٩٩/٤
(٤) سورة فاطر ٣٥/١٤
(٥) انظر فتح الباري ١/١٥٣ ـ ١٥٤
(٦) المصدر السَّابق ١/١٥٤

٢ـ موقفه من السَّماع والقياس :

السَّماع والقياس مِن أَدلَّة النَّحو وهما اللَّذان لَجَأَ إليهما الحافظ ابن حجر في تتبع صحَّة السِّياق في الحديث النَّبويِّ الشَّريف

أ ـ موقفه مِن السَّماع

إنَّهُ ينهج في السَّماع نهجًا متسعًا ، يتوقف عنده في بيان فصاحة الحديث ويستأنس به في تعليله النَّحويّ أو اللُّغويّ ، وبخاصَّة إذا وَجَدَ رأيًا نحويًّا يشاركه في ماذهب إليه ، فيتمسك به وإنْ قَلَّ أو ندر ، أو شَذَّ ، أو ضعف ، وغايته في ذلك دعم ماجاء في الحديث النَّبويِّ الشَّريف ، والدِّفاع عنه بما يؤيده مِنْ كلام العرب ، ويكون له وجه في العربيَّة ، يوافق فيه مذهبًا نحويًّا ، فكان في السَّماع يعتمد على طريقتين إحداهما : حمل ماجاء في الحديث الشَّريف على لغة من لغات العرب ، والتَّرجيح بَيْنَهَا وبَيْنَ غيرها في الفصاحة والاستعمال ، والأُخرى : توجيه ماجاء في الحديث على وفق مايجده في لغة من لغات العرب ، فينسبه إلى لغة قبيلة أو قوم مِن العرب في أكثر الأحيان . ولكي نتعرَّف موقفه مِن السَّماع ، نتوقف عند الطريقتين اللَّتينِ اختارهما ، ونسوق الأمثلة لهما :

الطَّريقة الأُولى

جَوَّزَ مسائل نحويَّة ، بحملها على لغة قليلة أو نادرة ، أو شاذَّة ، أو ضعيفة ، ورجح بينها وبَيْنَ الفصيح والأفصح والكثير في الاستعمال ، ومِنْ ذلك :

١ـ حذف نون الرَّفع بلا ناصب ، ولا جازم في قول الصَّحابي (إنَّ هُنَا أَقْوَامًا حَدَيثُو عَهْدُهُم بِشِرْكٍ ، يَأْتُونَا بِلُحْمَانٍ) (١) ، فوقع في هذه الرِّواية (يَأْتُونَا) بنون واحدة ، و "هي لغة مَنْ يحذف النُّون مع الرَّفع ، وَجَوَّزَ الكرمانيُّ أنْ يكون بتشديد النُّون مراعاة للُّغة المشهورة (٢) ، لكن التَّشديد في مثل هذا قليل" (٣) . وكذا في مواضع أُخرى (٤) ، وسيرد في دراستنا الفعل في تركيب الكلام

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّوحيد ـ باب السؤال بأسماء اللَّهِ ـ ١٧/١٥١

(٢) انظر شرح الكرمانيّ ٢٥/١١٤

(٣) فتح الباري ١٧/١٥١ ، وانظر جواز حذف نون الرَّفع تخفيفًا في مايجوز للشَّاعر ٢٠٩ ، وشواهد التَّوضيح ٢٢٨

(٤) انظر فتح الباري ٤/٤٧١ ، و ٩/٣٥٩ ، و ٣٨٠

٢ـ الجزم بـ (لَنْ) على لغة قليلة في ما ورد من الرّوايات كقوله (لَمْ تُرَعْ) (١) ، أَيْ : لَمْ تَخف ، فقد جاء في رواية الجمهور (لَنْ تُرَاع) بإثبات الألف ، ووقع في رواية أُخرى (لَنْ تُرَعْ) بحذف الألف والسّكون (٢) ، " قال ابن التّين (٣) : وهي لغة قليلة ، أَيْ الجزم بـ (لَنْ) حتى قال القَزّاز (٤) لا أعلم له شاهداً . وتعقّب بقول الشّاعر : (٥)

لَنْ يُخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلْقَهْ

ويقول الآخر : (٦)

* وَلَنْ يَحْلُ لِلعَيْنَيْنِ بَعْدَك مَنْظَرُ * "(٧)

وقد ذكر ابن حجر هذه المسألة في موضع سابق ، رَجَّحَ فيه رواية الأكثر بلفظ (لَنْ تُرَاع) ، وقال : " وهو الوجه " (٨) ، وفي موضع آخر جَوَّزَ الجزم بـ (لَنْ) على لغة قليلة حكاها الكسائيّ (٩) ، (ت ١٨٩ هـ) وفي هذا الموضع أيضاً ارتضى تعليل ابن مالك ، بقوله : " ووقع عند كثير من الرُّواة (لَنْ تُرَعْ) بحرف (لَنْ) مع الجزم ، ووجهه ابن مالك أنّه سكن العين للوقف ، ثُمَّ شَبَّهَهُ بسكون الجزم ، فحذف الألف قبله ، ثُمَّ أجرى الوصل مجرى الوقف "(١٠) ، وهذا التّعليل حسن إلّا أنّه ربما يناقض السّماع عَنْ لغة مِنْ لغات العرب ، كانت تستعمله في الوصل والوقف ، كما نقل عنهم . ولذلك أَخَذَ ابن حجر بالرّأيين

---

(١) صحيح البخاريّ ـ أبواب التّقصير ـ باب فضل قيام اللّيل ـ ٣/٢٤٨

(٢) فتح الباري ٣/٢٤٨

(٣) لم نعثر له على ترجمة ، وذكر صاحب كشف الظّنون ١/٥٤٦ ، أنّه الإمام عبد الواحد ابن التّين السفاقسيّ ، وأنّه شرح صحيح البخاريّ ، ورَجَّحْنا وفاته (بعد ٤٠٠ هـ)

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن جعفر التميميّ القيروانيّ ، لقب بالقزاز (ت ٤١٢هـ) ، له ضرائر الشّعر ، وغيره . (انظر وفيات الأعيان ١/٥١٤ ، وبغية الوعاة ١/٧١)

(٥) هذا البيت مجهول قائله . انظر مغني اللّبيب ١/٢٨٥ ، ٢/٦٩٨ ، همع الهوامع ٢/٤ ، وفتح الباري ١١/٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٨ .

(٦) هذا عجز بيت لكثير عزّة وصدره : * أَبَادِي سَبَايَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ *
انظر مغني اللّبيب ١/٢٨٥ ، ورصف المباني ٢٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٧ ، وديوانه ١/٦٠

(٧) فتح الباري ٣/٢٤٨ .

(٨) انظر فتح الباري ٨/٩١

(٩) المصدر السّابق ١٦/٧٧ . هي لغة بني صباح ، انظر ارتشاف الضّرب ٢/٣٩٠ .

(١٠) فتح الباري ١٦/٧٧ ، وانظر شواهد التّوضيح ٢١٧ .

٣ـ إلحاق علامة الجمع والتّثنية والتّأنيث في الفعل إذا تقدّم على الاسم ، في روايات قوله (جَلَسَ إِحدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً) (١) ، فقد ذكر رواية (جَلَسْنَ) (٢) وأخرى (اجْتَمَعْنَ) (٢ و " زيادة النّون على لغة أكلوني البراغيثُ ، وقد أثبتها جماعة مِنْ أئمة اللّغة العربيّة ، واستشهدوا لها بقوله تعالى : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٣) ، وقوله تعالى (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (٤) ، وحديث : (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلَائِكَةٌ) (٥) ، وقول الشّاعر : (٦)

* بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ *

وقوله : (٧)

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقد تكلّف بعض النّحاة ردّ هذه اللّغة إلى اللّغة المشهورة ، وهي أن لا يلحق علامة الجمع ، ولا التّثنية ، ولا التّأنيث بالفعل ، إذا تقدّم على الأسماء ، وخرّج لها وجوهاً ، وتقديرات في غالبها نظر ، ولا يحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلاً ، وصحتها استعمالاً "(٨) . وكذا في غيره (٩) ، وسنتناولها في الفصل الّذي يلي هذا الفصل

٤ـ إنشاء الياء عن كسرة تاء المخاطبة في رواية : (لئن كُنْتِ قَرَأْتِيه لَقَدْ وَجَدْتِيه) ، وعلى الأصل في رواية (فَقَالَتْ : وَاللَّهِ لَقَدْ قَرَأْتِ) (١٠) ، "كذا بإثبات الياء في الموضعين وهي لغة ، والأفصح حذفها في خطاب المؤنث في الماضي "(١١) ، كما في الرّواية الثّانية

٥ـ إعراب القصر في الأسماء السّتة في قول عائشة رضي اللّهُ عنها : (أَلَا يُعْجِبُكَ أَبُو فُلَانٍ) (١٢) وجاء في رواية " (أَبَا فُلَانٍ) ، وحقّ السّياق أنْ تقول (أَبُو فُلَانٍ) بالرّفع على أنّه

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب النكاح ـ باب حسن المعاشرة ـ ١١/١٦٥ .
(٢) انظر فتح الباري ١١/١٦٥ . (٣) سورة الأنبياء ٢١/٣ . (٤) سورة المائدة ٥/٧١ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب فضل صلاة العصر ـ ٢/١٧٣ ـ ١٧٤ .
(٦) هذا عجز بيت للفرزدق ، وصدره : * وَلكنْ دِيَافِيّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ * انظر : الكتاب ٢/٤٠ ، والتّكملة ٢٩٤ ، و٥٥٦ ، وأمالي الشّجريّ ١/١٣٣ ، والخصائص ٢/١٩٤ ، ومايجوز للشّاعر ١٣٢ ، وإعراب الحديث ٢٩ ، وشرح المفصل ٣/٨٩ ، وديوانه ٤٦ .
(٧) هذا البيت لأمية بن الصّلت . انظر إعراب الحديث ٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٧ وشرح المفصل ٣/٨٧ ، و٧/٧ ، والتّصريح ١/٢٧٦ ، وديوانه ٤٨ .
(٨) فتح الباري ١١/١٦٥
(٩) انظر المصدر السّابق ١/٤٣٦ ، و٤٤٠ ، و٣/١٦٥ ، و٦/٢٧٠ ، و٧/٣١٣ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللّباس ـ باب المتفلجات للحسن ـ ١٢/٤٩٥
(١١) فتح الباري ١٢/٤٩٥ ، وهذا جائز عند الكوفيّين ، وشاذّ عند البصريّين . (انظر ضرائر الشّعر ٣٦ ـ ٣٨ وذكر ابن مالك أنّها لغة معروفة (انظر شواهد التّوضيح ٧٤)
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب صفة النّبيّ (ص) ـ ٧/٣٩٠

فاعل ، لكنه جاء هكذا على اللّغة القليلة (١) "(٢) ، وهي اللّغة الّتي أُطلق فيها الإعراب بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا ، ومثله قوله : (فقال : أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ) (٣) كذا للأكثر في لغة مَنْ يثبتها في ذلك كقوله (٤)

* إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *

وذكر الأقوال الأُخرى الّتي قيلت في نصبه . (٥)

٦ــ مجيء اسم التّفضيل على الأصل في قوله : (إِنَّهُمْ لأَخْيَرُ مِنْهُمْ) (٦) ، بوزن (أَفْعَل) وهي لغة قليلة ، والمشهور (لخيرٌ مِنْهُمْ) . (٧)

٧ــ إثبات الألف في (عَمَّ) فتكون (عَمَّا) على الأصل ، وهي لغة نادرة في قوله (سورة عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) (٨) ، وقد قرأ الجمهور (عَمَّ) بميم فقط (٩) ، " وعن ابن كثير رواية بالهاء ، وهي هاء السّكت ، أجرى الوصل مجرى الوقف (١٠) ، وعن أُبيّ بن كعب ، وعيسى بن عمر بإثبات الألف (١١) على الأصل ، وهي لغة نادرة "(١٢)

٨ ــ إعراب (صِفِّينَ) إعراب (سِنِينَ) بالحركات على النّون أو إعراب جمع المذكر السّالم ، وقد تابع في ذلك ابن مالك في قول الصّحابي : (شَهِدْتُ صِفِّينَ ، وبِئْسَتْ صِفِّينُ) (١٣) وفي رواية : (وبِئْسَتْ صفُونَ) ، وفي أُخرى : (وبِئْسَتْ الصّفُون) ، " بزيادة ألف ولام ، والمشهور في (صِفِّين) كسر الصّاد المهملة ، وبعضهم فتحها ، وجزم بالكسر جماعة من الأئمة ، والفاء مكسورة مثقلة اتفاقًا ، والأشهر فيها بالياء قبل النّون كـ (ماردين) و (فلسطين) و (قنسرين) وغيرها ، ومنهم مَنْ أبدل الياء واوًا في الأحوال ، وعلى هاتين اللّغتين ، إعرابها إعراب

---

(١) وهذه لغة بني الحارث بن كعب . انظر شواهد التّوضيح ١٥٧ .
(٢) فتح الباري ٧/٣٩٠ .
(٣) صحيح البخاريّ ، كتاب المغازي ــ باب قتل أبي جهل ــ ٨/٢٩٦ .
(٤) هذا صدر بيت لرؤبة ، وعجزه : * قَدْ بَلَغَا فِي المجد غايتاها * انظر إعراب الحديث ١٢٥ . ومغني اللّبيب ١/٣٨ . ومنهج السّالك ١/٥٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٥١ ، ورصف المباني ٢٤ ، ٢٣٦ ، وشرح شواهد المغني ١/١٢٧ ، و ٢/٥٨٥
(٥) انظر فتح الباري ٨/٢٩٦ ، وأمالي السُّهيليّ ١١٤ ، وشواهد التّوضيح ١٥٧ .
(٦) صحيح البخاريّ ــ كتاب أحاديث الأنبياء ــ باب ذكر أسلم وغفار ــ ٧/٣٥٦ .
(٧) انظر فتح الباري ٧/٣٥٦ .
(٨) صحيح البخاريّ ــ كتاب التّفسير ــ سورة عَمَّ يتساءلون ــ ١٠/٣١٦
(٩) انظر البحر المحيط ٨/٤١٠ ، ونقل ابن مالك عن الكسائيّ في شواهد التّوضيح ٢٧١ أنّها لغة بني كنانة
(١٠) البحر المحيط ٨/٤١٠ (١١) المصدر السّابق .
(١٢) فتح الباري ١٠/٣١٦ . وانظر شواهد التّوضيح ٢١٧ .
(١٣) صحيح البخاريّ ــ كتاب الاعتصام ــ باب ما يذكر من ذمّ الرأي ــ ١٢/٥٠ .

(غسلين) ، ومنهم مَنْ أعربها إعراب جمع المذكر السَّالم فتصرف بحسب العوامل ، مثل (لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَاعِلِّيُّونَ) (١) ، ومنهم مَنْ فتح النُّون مع الواو لزوماً ، نقل كل ذلك ابن مالك ، ولم يذكر فتح النُّون مع الياء لزوماً "(٢) .

٩ـ نصب الاسم المثنى بالألف في رواية حكاها ابن التين (إِنَّ رِجْلَايَ) في قوله : (إِنَّ رِجْلَيَّ لَاتَحْمِلَانِي) (٣) ، ووجهها على أَنَّ (إِنَّ) بمعنى (نَعَمْ) ، ثُمَّ استأنف ، فقال : (رِجْلَايَ لَاتَحْمِلَانِي) ، على اللّغة المشهورة ، لغة بني الحارث (٤) في إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كُلِّهَا . فلجأ إِلَى التَّأويل أَولاً ، بأن تأول (إِنَّ) بمعنى (نَعَم) ، وهذا مايسمح به السّياق ، ويقرُّهُ السَّماع بمجيء (إِنَّ) بمعنى (نَعَم) كقول الشَّاعر (٥) :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

وكذلك في الحمل على السَّماع عن لغة .

الطريقة الثَّانية

وهي الَّتي لجأ إليها الحافظ ابن حجر بتوجيه مايجده في الحديث الشَّريف على وفق ماتؤيده لغة من لغات العرب ، فينسب صحَّة الاستعمال إلى تلك اللّغة ، واستطاع بذلك إجازة جملة مسائل نحويَّة ، بعد ذكره مايحتمله السّياق من الاحتمالات النَّحويَّة ، أو مايرفضه بأَنْ لايجد له وجهاً ، وَمِنْ ذلك

١ـ توجيه النَّصب في (نُصُبٍ) أو (صنم) في رواية أُخرى ، في قوله (قال : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ ، وَحَوْلَ الْبَيْتِ سِتُّونَ ، وثلاث مئة نُصُبٍ) (٦) ، بقوله "كذا للأكثر هنا بغير ألف ، وكذا وقع في رواية ... ، لكن بلفظ (صنم) ، والأوجه نصبه على التَّمييز ، إذ لو كان مرفوعاً لكان صفة ، والواحد لايقع صفة للجميع ، ويحتمل أَنْ يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، والجملة صفة ، أو هو منصوب ، لكنه كُتِبَ بغير ألف على بعض اللّغات "(٧) . وقد نقل

---

(١) سورة المطففين ٨٣/١٨ـ١٩ . (٢) فتح الباري ١٧/٥٠ـ٢١ ، وانظر شواهد التَّوضيح .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب سُنَّة الجلوس ـ ٢/٤٤٩
(٤) انظر فتح الباري ٢/٤٤٩ ، وانظر شواهد التَّوضيح ١٥٧ . وارتشاف الضَّرب ١/٢٥٧ .
(٥) البيت لابن قيس الرّقيات . انظر الكتاب ٣/١٥١ ، و ٤/١٦٢ ، والمسائل المشكلة ٤٢٩ ، وشرح المفصل ٨/٧٨ ، و١٢٢ ، ١٢٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ ، ورصف المباني ١١٩ ، و ١٢٤ ، و٤٤٤ ، ومغني اللّبيب ١/٣٨ ، و ٢/٦٤٩ ، وشرح شواهد المغني ١/١٢٦ .
(٦) صحيح البخاريّ ، كتاب التَّفسير ـ باب قوله تَعَالَى : (قُلْ جَاءَ الحَقُّ) ـ ١٠/١٥ .
(٧) فتح الباري ١٠/١٥ .

عن الكرمانيّ (ت : ٧٨٧ هـ) في قوله (ص) (إِنَّ بَعْدَكُم قَوْمًا) (١) في رواية (إِنَّ بَعْدَكُم قَوْمَ) ، بقوله : " لعلَّه كتب بغير ألف على اللّغة الرّبيعية (٢) ، أو حذف منه ضمير الشّأن " (٣) . وكذلك في قوله (ص) (تَزَوَّجْتَ يَاجَابِرُ ؟ قُلْتُ نَعَم ، قَالَ : بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا ، قُلْتُ : ثَيِّبٌ) (٤) ، وجوّز الرّفع في (ثَيِّبٍ) على تقدير (الَّتِي تَزَوَّجْتَهَا ثَيِّبٌ) (٥) ، " قيل وكان الأحسن النّصب على النّسق الأول أيْ : (تَزَوَّجْتَ ثَيِّبًا) ، قُلْتُ : ولايمتنع أنْ يكون منصوبًا ، فكتب بغير ألف على تلك اللّغة " (٦) .

وكذلك توجيه النّصب على رأي مَنْ يقف على المنصوب بغير ألف في ردّه توهم السّهيليّ الّذي ذهب إلى خفض (صِيَام) في رواية في قوله : (وَمَارَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ) (٧) ، أو توهم بعض الرّواة ، " ظنّ أنّه مضاف لأنّ صيغة (أَفْعَلَ) تضاف كثيرًا ، فتوهمها مضافة ، وذلك لايصحّ هنا قطعًا " (٨) .

٢ـ توجيه إلحاق الضّمائر بآسم الفعل (هَلُمَّ) على لغة ، وعدم الإلحاق على لغة أخرى ، فقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى : (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ) (٩) على لغة أهل الحجاز ، وفي الحديث قوله : (هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُم) (١٠) ، وقد نقل البخاريّ (ت : ٢٥٦هـ) ذلك عَنْ أبي عبيدة (ت : ٢١٠ هـ) وأتمّه ابن حجر بقوله " لغة أهل الحجاز (هَلُمَّ) للواحد والاثنين والجمع ، هو كلام أبي عبيدة بزيادة ، والذّكر والأنثى سواء ، وأهل نجد يقولون للواحد (هَلُمَّ) وللمرأة (هَلُمِّي) ، وللاثنين (هَلُمَّا) وللقوم (هَلُمُّوا) ، وللنّساء (هَلُمْنَ) ، يجعلونها مِنْ (هَلْمَتْ) " (١١) .

٣ـ نصب الجزأين بـ (أَنَّ) ، فقد جَوَّزَ نصب (مَرَّةً) في قوله : (قال أبو عَبْدِ اللَّهِ : وَبَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ فَرْضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً) (١٢) ، وقد وردت في رواية أخرى بالرّفع على الخبريّة (١٣) ، " ويجوز النّصب على أنّه مفعول مطلق أي فرض الوضوء غسل

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الشهادات ـ باب لايشهد على شهادة ـ ٦/١٨٧ .
(٢) انظر النّصب على هذه اللّغة شواهد التّوضيح ٨٩ ، و٩١ ، و١٠٢ ، و١٠٣ .
(٣) فتح الباري ٦/١٨٧ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الاستئذان ـ باب الدّعاء للمتزوج ـ ١٣/٤٤٥ .
(٥) انظر فتح الباري ١٣/٢٤٦ . (٦) المصدر السابق .
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّوم ـ باب صوم شعبان ـ ٥/١١٧ .
(٨) فتح الباري ٥/١١٧ ، وانظر أمالي السّهيليّ ٢١٣ . (٩) سورة الأنعام ٦/١٥٠ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدّعوات ـ باب فضل ذكر اللّه ـ ١٣/٤٦٧ .
(١١) فتح الباري ٩/٣٦٦ ، و١٣/٤٦٩ ، وانظر مجاز القرآن ١/٢٠٨ .
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب ماجاء في قوله تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ) ـ ١/٢٤٣ .
(١٣) انظر فتح الباري ١/٢٤٣ .

الأعضاء غُسْلاً مَرَّةً مَرَّةً ، أو على الحال السَّادَّة مَسَدَّ الخبر ، أيْ يفعل مرَّة ، أو على لغة مَنْ ينصب الجزأين بـ (أَنَّ) وأعادَ لفظ (مَرَّة) لإرادة التَّفصيل "(١) . وكذلك في قوله (وَرَأَى أَنَّ ذلك مُجزِيءٌ عَنْهُ) (٢) ، برفع (مُجزِيءٌ) على الخبريَّة ، وفي رواية بالنَّصب على لغة مَنْ ينصب المبتدأ والخبر بـ (أَنَّ) ، ومال ابن حجر إلى الرَّفع ، وَعَدَّ النَّصب مِنْ خطأ الكاتب ، وحجته اتفاق بعض المحدِّثينَ على ذلك . (٣)

٤ـ ضمُّ لام (قُلْ) لغة ، وإذا فُتِحَتْ فَهِيَ ترخيم (فُلَان) في قوله : (أَيِ فُلَ هَلُمَّ) (٤) ، فقد نقل عن الخطابيِّ قطعه بأنَّه ترخيم (فُلَان) ، وعن غيره أنَّه لغة فيه (٥) ، فبالضَّمِّ لغة ، وعليه رواية الحديث ، وقيل : إنَّها ترخيم (فُلان) فعلى هذا تفتح لام (قُلْ) (٦) .

٥ ـ لفظ اليمين ولا يُراد به اليمين ، بل هو من صلة الكلام في قوله (لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ) (٧) لغة من لغات العرب لا يُراد بها اليمين . (٨)

٦ـ الأصل بـ (إِمَّا) كسرة الهمزة ، وتوجيه فتحها في قوله (إِمَّا لَا فَاصبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي) (٩) بقوله : " (إِمَّا لَا) أصله (إِنْ) مكسورة الهمزة مخفَّفة النُّون ، وهي الشَّرطيَّة ، وما زائدة ، فأُدغمتْ النُّون في الميم ، وحذف فعل الشَّرط ، وتقديره : تقبلوا ، أو تفعلوا ، ورواه بعضهم بفتح همزة (أَمَّا) ، وهو خطأ إلَّا على لغة لبعض بني تميم ، فإنَّهم يفتحون الهمزة من (إِمَّا) حيث وردت "(١٠)

٧ـ زيادة النُّون في الفعل المنصوب وعدم حذفها لغة في توجيه قوله : (مَا مَنَعَكِ أَنْ تحجِّي مَعَنَا) (١١) ، وذلك في رواية (أَنْ تحجِّينَ) (١٢) .

٨ ـ توجيه صرف الاسم على لغة في قوله : (إِلَى سُوْقِ عُكَاظٍ) (١٣) ، فقد جَوَّزَ صرف (عكاظٍ) على لغة أهل الحجاز ، وعدمه على لغة تميم . (١٤)

---

(١) فتح الباري ١/٢٤٣ .
(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحجِّ ـ باب مَنْ قال لَيْسَ عَلَى المُحْصِرِ ـ ٤/٣٨٣
(٣) انظر فتح الباري ٤/٣٨٣ .
(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الوصايا ـ باب فضل النفقة ـ ٦/٣٨٨ .
(٥) انظر فتح الباري ٦/٣٨٨ . (٦) المصدر السَّابق ٨/٢٥ .
(٧) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الأيمان والنُّذور ـ باب قوله تَعَالَى : (لايُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ) ـ ١٤/٣٥٦ .
(٨) فتح الباري ١٤/٣٥٥ .
(٩) صحيح البخاريِّ ـ فضائل أصحاب النَّبيِّ (ص) ـ باب قول النَّبيِّ (ص) للأنصار ـ ٨/١١٩ .
(١٠) فتح الباري ٨/١١٩ .
(١١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحجِّ ـ باب عمرة رمضان ـ ٤/٣٥٣ .
(١٢) انظر فتح الباري ٤/٣٥٣ .
(١٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التَّفسير ـ سورة قُل أُوحِيَ إِليَّ ـ ١٠/٢٩٧ .
(١٤) فتح الباري ١٠/٢٩٧ .

٩ـ إعمال (مَا) وإهمالها في توجيه الرِّواية في قوله : (فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لابَتِيها ـ يُرِيدُ الحَرَّتَيْنِ ـ أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي) (١) ، وفيه (أَفْقَرُ مِنَّا) بالرَّفع ، وفي رواية بالنَّصب ، فالنَّصب على أَنَّها خبر (مَا) النَّافية ، والرَّفع جائز على لغة تميم . (٢)

١٠ـ توجيه رواية الرَّفع على لغة مَنْ لايعرب لفظ الكنية في قوله (قَالَ لِي : يَاأَبَا هر) (٣) ، والنَّصب في هذه الرِّواية واضح ، وجاء في أُخرى : (فَقَالَ أَبُو هر) (٤) ، فالرَّفع على لغة مَنْ لايعرب لفظ الكنية (٥) ، أو هو للاستفهام والتَّقدير : أَنْتَ أَبُو هر . (٦)

١١ـ إجراء الفعل المعتل مجرى الصَّحيح بعدم الجزم بعد النَّفي الَّذي يُراد به النَّهي في قوله (ص) (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ـ يُرِيدُ الثُّومَ ـ فَلَا يَغْشَانَا فِي مَسْجِدِنَا) (٧) ، فقد جاء فيه (فَلَا يَغْشَانَا) كذا فيه بصيغة النَّفي الَّتي يُراد بها النَّفي . قال الكرمانيُّ : أو على لغة مَنْ يجري المعتل مجرى الصحيح ، أو أَشْبَعَ الرَّاوي الفتحة ، فَظُنَّ أَنَّها أَلف " (٨) . فنقل عن الكرمانيِّ أَنَّها لغة (٩) ، وذكر احتمال الخطاء في النَّقل .

ومما تقدم نتبيّن أَنَّ الحافظ ابن حجر قد توسع توسعًا كبيرًا في السَّماع ، اقترب فيه كثيرًا من منهج الكوفيِّينَ في اعتمادهم على السَّماع في تعليل الحكم النَّحويِّ وإسناده إلى لغة من لغات العرب وإن كانت قليلة أَو شاذَّة أَو نادرة ، والأَخذ به في الاعتداد بما جاء في الحديث النَّبويِّ الشَّريف ، وتصويب السِّياق فيه ، ولايخفى الجهد الَّذي بذله مِنْ أَجل تحقيق ذلك فحمل ماجاء في الحديث النَّبويِّ الشَّريف على المسموع في كلام العرب وفي لغاتهم خاصَّة ، يكسب النَّحو العربيّ إضافة مهمة ، فالحديث بيان لاشعر ، وليس فيه ضرورة يتوجب معها حمل الكلام على الضَّرائر ، كما نجد ذلك في الشِّعر والجواز فيه حمل الكلام على الضَّرورة الشِّعريَّة

ب ـ موقفه مِنَ القياس :

اتَّضح لنا أَنَّ الحافظ ابن حجر قد توقف فيما سبق على السَّماع في تصويب الحكم النَّحويّ ، فأَجاز ما أَجازه السَّماع عن العرب في لغة من لغاتهم ، وكان السَّماع حجَّته الَّتي لَجَأَ إليها في

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّوم ـ باب إِذَا جامع في رمضان ـ ٥/٧٣ .
(٢) انظر فتح الباري ٥/٧٣ ، وانظر في إعمال (مَا) وإهمالها على لغة الحجاز وتميم ، الخصائص ٢/١٠ ، وشواهد التَّوضيح ٢٣٦ ، والإقتراح ٦٤ .
(٣) المصدر السَّابق ١٤/٦٣ (٤) المصدر السَّابق .
(٥) بمعنى يعامل الكنية معاملة عبارة تامَّة فـ (أَبُو هر) لايظهر إعرابها على الواو بذلك .
(٦) فتح الباري ١٤/٦٣
(٧) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب ماجاء في الثُّوم ـ ٢/٤٨٥
(٨) فتح الباري ٢/٤٨٥ .
(٩) انظر شرح الكرمانيِّ ٥/١٩٩ ـ ٢٠٠

حمل ماجاء في الحديث الشَّريف على طرائق العرب في كلامهم ، وذلك في المواضع المشكلة الَّتي تناولها في البحث النَّحويّ ، وتوقف عندها

أَمَّا موقفه مِن القياس فقد تتبع فيه السَّابقين من النُّحاة ، وبخاصَّة آبن مالك (ت: ٦٧٢هـ) (١) فالأَصل عنده أَنْ تبنى القواعد على السَّماع الصحيح كما وجدنا ومثَّلنا له في موقفه من السَّماع ، لكنه يلجأُ إلى القياس إذا لم يجد الشَّاهد المقبول ، وقد يقيس مالم تمثل له العرب على ماقالوه ، فيقيس أسلوباً تكلموا به على أسلوب آخر ليبيّن جوازه وصحَّته ، ويجعل في ذلك كثرة الاستعمال عند العرب أَساساً مِن أُسس القياس عنده ، ويعتمد في ذلك على أُصول نحويَّة عَدَّها أَقيسة صَبَّب من خلالها السّياق في الحديث النَّبويِّ الشَّريف ، ورفض قياس شيء على شيء آخر لايوافقه ، ونفصل ماأَجملناه بما يأتي

أَولاً حمل ماجاءت به رواية الحديث على ماقاله العرب في مسائل منها

١ـ ترجيحه إِضافة الشَّيء لصفته ، كما قالوا : (ثوبُ خَزٍّ) ، و (ناقةُ عشراء) ، بعد أَنْ نقل اختلاف المحدِّثين في قوله : (حُلَّةَ سِيَرَاءَ) (٢) وأَكثر وقوعه بنصب (حُلَّة) والتَّنوين ، على أَن (سيراء) عطف بيان ، أَو نعت ، وفي رواية أُخرى بالإضافة ، ومال إلى هذا الرَّأي ورَجَّحَهُ ، بقوله "وقال النَّوويُّ (٣) إِنَّه قول المحقِّقين ، ومتقني العربيَّة ، وأَنَّهُ مِنْ إِضافة الشَّيء لصفته ، كما قالوا : (ثوبُ خزٍّ) "(٤) .

٢ـ جواز الحذف لدلالة مابعده عليه ، في قوله (ص) : (فأُوحِيَ إِليَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُم مِثْلَ أَو قريباً ... مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ) (٥) ، فقد جاء فيه ترك التَّنوين في (مِثْل) ، وإِثباته في (قريب) ، ونقل عن آبن مالك توجيهه ذلك ، بقوله "إِنَّ أَصله (مِثْل فِتْنَةِ الدَّجَّال أَو قريباً مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ) ، فحذف ماأُضيف إِلَى (مِثل) ، وترك على هيأته قبل الحذف وجاز الحذف لدلالة مابعده عليه ، وهذا كقول الشَّاعر (٦) :

* بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ *

---

(١) انظر شرح التَّسهيل لآبن مالك ١/ ٥٠ ـ ٥٤ .

(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللباس ـ باب الحرير للنّساء ـ ١٢/ ٤١٣ .

(٣) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزاميّ الحورانيّ النوويّ أَبو زكريا محيي الدِّين (ت: ٦٧٦هـ) ، له شرح صحيح مسلم ، وغيره (انظر تذكرة الحفاظ للذهبيّ ٤/ ١٤٧٠ ، والنّجوم الزاهرة ٧/ ٢٧٨) .

(٤) فتح الباري ١٢/ ٤١٣ . وانظر شواهد التَّوضيح ٩٢ ، ١٦٢ .

(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب مَن أَجاب الفُتيا ـ ١/ ١٩٣ .

(٦) هذا عجز بيت للفرزدق ، وصدره * يا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ * . انظر الكتاب ١/ ١٨٠ والخصائص ٢/ ٤٠٧ ، وضرائر الشّعر ١٩٤ ، وعمدة الحافظ ٥٠٢ ، ورصف المباني ٣٤١ ، وارتشاف الضَّرب ٣/ ١٣٦ ، ٣١٥ ، وشرح المفصل ٣/ ٢١ ، ومغني اللّبيب ٢/ ٣٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩ .

تقديره (بَيْنَ ذِرَاعَيِ الأَسد وجبهةِ الأَسد) ... وإظهار حرف الجرّ بَيْنَ المضاف والمضاف إليه جائز عند قوم ". (١)

٣ـ تحقّقه مِنْ أَنَّ اللام للتأكيد في قوله (وإِنَّ لِبَعْضِهِمْ لمئة أَلفٍ) (٢) ، وذلك مِنْ خلال توفّر شروطها ، فهي ابتدائية لدخولها على اسم (إِنَّ) وتقدّم الخبر ، وقاس (٣) ذلك على قوله تَعَالَى (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) (٤) .

٤ـ ترجيحه صيغة النَّهي على النَّفي في الرِّواية نحو قوله (ص) (لا يَبِيْعُ بَعْضُكُم عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) (٥) فقوله (لا يَبِيْعُ) كذا هو الأكثر بإثبات الياء على أَنَّ (لَا) نافية ، وفي رواية بلفظ (لَا يَبِعْ) بصيغة النَّهي ، ولذلك رَجَّحَ أَنْ تكون (لَا) في الرِّواية الأُولى ناهية وأُشْبِعَتْ الكسرة فيها قياساً (٦) على قراءة مَنْ قرأ قوله تَعَالَى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ) (٧)

٥ـ رَجَّحَ إطلاق الأَمر بالتَّثنية ، والجمع والمراد واحد في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا ، فَأَذِّنَا ، ثُمَّ أَقِيمَا ، ثُمَّ لِيَؤُمَّكُمَا أَكْبَرُكُمَا) (٨) ، وفي رواية أُخرى "إِذَا كُنْتَ مَعَ صَاحِبِكَ ، فَأَذِّنْ ، وَاقِمْ ، وليؤمّكم أَكْبَرُكُمَا " (٩) ، فحمل بعضهم اختلاف أَلفاظ الحديث على تعدُّدِ القصَّة ، واستبعد ذلك ابن حجر (١٠) ، ورجَّحَ ماجاء به الكرمانيُّ (ت ٧٨٧ هـ) بقوله "قد يطلق الأَمر بالتثنية ، والجمع والمراد واحد ، كقولهم (ياحرسيَّ اضْرِبَا عنقَهُ) ، وقولهم (قَتَلَهُ بنو تميم) مع أَنَّ القاتل والضَّارب واحد " (١١) . وذلك بحمل ماجاء في الحديث على ماسمع مِنْ كلام العرب .

---

(١) فتح الباري ١/١٩٣ . وانظر شواهد التَّوضيح ١٦٢ ـ ١٦٣ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإجارة ـ باب من أَجَرَ نفسه ـ ٥ /٣٥٧ .
(٣) انظر فتح الباري ٥ /٣٥٧ .
(٤) سورة النُّور ٢٤/٤٤ ، وسورة النَّازعات ٧٩/٢٦ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب لا يبيع على بيع أَخيه ـ ٥ /٢٥٦ .
(٦) انظر فتح الباري ٥ /٢٥٦ .
(٧) هذه قراءة ابن كثير في قوله تَعَالَى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) . (سورة يوسف ١٢/٩٠) . انظر كتاب السَّبعة ٣٥١ ، والمحتسب ٦/١٨٩ ، والحجَّة لابن خالويه ١٩٨ ، والحجَّة لأبي زرعة ٣٦٤ ، والتَّيسير ١٣١ ، ومجمع البيان ٥ /٢٥٩ ، والبحر المحيط ٥/٣٤٢
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الأذان للمسافرين ـ ٢/٢٥٢ .
(٩) انظر فتح الباري ٢/٢٥٢ .
(١٠) انظر فتح الباري ٢/٢٥٢ ، وأجاز ابن مالك جعل المضاف بلفظ الجمع إِنْ أَمِنَ اللبس . انظر شواهد التوضيح ٢٥٦ .
(١١) فتح الباري ٢/٢٥٢ ، وانظر شرح الكرمانيّ ٥ /٥٧ .

ثانياً : إنَّه يُقيس بإلحاق النَّظير بنظيره في المعنى ، ومِنْ ذلك

١ـ إجازته المضارع في الشَّرط ، وجوابه بالماضي إشارة إلى تحقُّقِ وقوعه ، في قوله (ص) (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيماناً واحْتِسَاباً ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) (١) ، وفي رواية أُخرى بالماضي فيهما (٢) ، ونقل عن الكرمانيِّ قوله : " لأنَّ قيام رمضان محقق الوقوع ، وكذا صيامه ، بخلاف قيام ليلة القدر ، فإنَّه غير متيقن ، فلهذا ذكره بلفظ المستقبل " (٣) ، ونقل عن غيره أن استعمال " لفظ الماضي في الجزاء إشارة إلى تحقُّقِ وقوعه ، فهو نظير ـ قوله تَعَالَى ـ : (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ) (٤) " (٥) .

٢ـ قلَّة وقوع التَّمييز بعد (مِثْل) ، وجاء في قوله (ص) (لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَباً) (٦) ونظيره (٧) قوله تَعَالَى : (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً) (٨)

٣ـ اللَّام في (لِمِيْسَى) بمعنى (عَنْ) (٩) في قوله : (لَا وَاللَّهِ مَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمِيْسَى أَحْمَرَ) (١٠) ، وهي كقوله تَعَالَى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ) . (١١)

٤ـ استعمال (حَتَّى) في رواية قوله (فَإِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا أَبَداً) (١٢) ، نظير استعمالها في قوله تَعَالَى : (حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ) (١٣) ، وكذا قولهم (لَا أَفْعَلُ كَذَا حَتَّى يَشِيْبَ الغُرَابُ) ، أي استعمال (حَتَّى) بمعنى (إلى أَنْ) (١٤) ، وأكثر الرِّوايات جاءت بقوله : (كُلِّفَ يَوْمَ القِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ) (١٥) .

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإيمان ـ باب قيام ليلة القدر ـ ١/٩٩ .
(٢) انظر فتح الباري ١/٩٩ (٣) المصدر السَّابق ، وانظر شرح الكرمانيِّ ١/٣
(٤) سورة النَّحل ١٦/١
(٥) فتح الباري ١/٩٩ ، وقال ابن مالك : " وقوع الشَّرط مضارعاً ، والجواب ماضياً لفظاً لا معنى والنَّحويُّون يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصاً بالشِّعر . والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً " (انظر شواهد التَّوضيح ٦٧) .
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب في الاستقراض ـ باب أداء الدَّيون ـ ٥/٤٥٣
(٧) انظر فتح الباري ٥/٤٥٣ ، وشواهد التَّوضيح ١٢٧
(٨) سورة الكهف ١٨/١٠٩ .
(٩) انظر فتح الباري ٧/٢٩٥ ، ومغني اللَّبيب ١/٢١٣ .
(١٠) صحيح البخاريِّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب قوله تَعَالَى : (وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ) ـ ٧/٢٩٥
(١١) سورة الأحقاف ٤٦/١١ .
(١٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب اللِّباس ـ باب من صوَّر صورة ـ ١٢/٥١٨ .
(١٣) سورة الأعراف ٧/٤٠ .
(١٤) انظر فتح الباري ١٢/٥١٨ ، ومعاني الحروف ١١٩ ، وقال أبو حيان هي لغة مشهورة في هذيل وغيرهم . انظر البحر المحيط ٨/٤٥٤ ، ومغني اللَّبيب ١/٢٨١
(١٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب اللِّباس ـ باب مَنْ صوَّر صورة ـ ١٢/٥١٨

٥ـ مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلَّا) حرف الاستثناء [١] ، في قوله : (أَنْشُدُكما باللّـــهِ لَمَا أَدْخَلْتُمَانِي عَلَى عَائِشَةَ) [٢] ، بالتخفيف في (لَمَّا) " ويجوز التشديد ، حكـــاه عياض[٣] ، يعني (إلَّا) ، أَيْ : لا أَطلب إلَّا الإدخال عليها ، ونَاظَرَهُ بقوله تَعَالَى (لَمَّـا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) [٤] ، وقوله : (لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) [٥] ، فقد قَرَأَ بالوجهين [٦] " [٧]

ثالثاً : سوغ القياس على المشهور أو كثرة الاستعمال ، ومنه :

١ـ بيان عودة الضمير في قوله تَعَالَى : (وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بالسَّاعَةِ سَعِيْرًا) [٨] ، ثُمَّ قـــالَ اللّهُ تَعَالَى : (إِذَا رَأَتْهُم) [٩] ، ونقل البخاريُّ (ت : ٢٥٦ هـ) ماذهب إليـــه أَبو عبيدة (ت : ٢١٠ هـ) مِنْ أَنَّ (السَّعير) مذكر ، " وهو مايسعر به النَّار ، ثُمَّ أَعـــادَ الضَّمير للنَّار ، والعرب تفعل ذلك تظهر مذكراً مِنْ سبب مؤنثة ، ثُمَّ يؤنثون مابعد المذكر علـــى معنى المؤنث " [١٠]

٢ـ الوصف بالمصدر ، ولايجوز تثنيته وجمعه ، فقد نقل ذلك البخاريُّ (ت : ٢٥٦هـ) عـن الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) ، وجاء في رواية (هو زَوْرٌ ، وهولاء زَوْرٌ ، وَضَيفٌ ، ومعنـــاه أَضيافه وزواره ، لأَنَّها مصدر ، مثل : قوم رضا ، وعدل ، ويقال : ماء غَوْرٌ ، وماءان غَوْرٌ ، ومياه غُوْرٌ) [١١] ، وقد ذكر ذلك الفراء في قوله تَعَالَى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُم غَوْرًا) [١٢] ، بقوله " العرب تقول : مَاءٌ غَوْرٌ ، وما آن غَوْرٌ وَمِيَاهٌ غَوْرٌ ، ولايجمعون (غَوْر) ولايثنونه ، فلـــم يقولوا ماآنِ غَوْرَانِ ، ولا مِيَاهٌ أَغوار ، وهو بمنزلة الزَّوْرِ ، يقال : هؤلاء زَوْرٌ فلان ، وضيـــف فلان ، معناه أَضيافه وزواره ، وذلك لأَنَّه مُصدر ، فأَجرى على مثل قولهم : قوم عدل ، وقـــوم رضا " [١٣]

---

(١) انظر فتح الباري ١٠٦/١٣ ، ومغني اللبيب ٢٨١/١ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب الهجرة ـ ١٠٦/١٣ .
(٣) سترد ترجمته
(٤) سورة يس ٣٢/٣٦
(٥) سورة الطَّارق ٤/٨٦ .
(٦) انظر تفسير الطبريّ ٤/٢٣ ، و ٩١/٣٠ .
(٧) فتح الباري ١٠٦/١٣ . وانظر مغني اللّبيب ٢٨١/١ .
(٨) سورة الفرقان ١٢/٢٥ .
(٩) سورة الفرقان ١٢/٢٥
(١٠) فتح الباري ١٠٨/١٠ ، وانظر مجاز القرآن ٢ / ٧٠ ـ ٧١
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب حقّ الضّيف ـ ١٤٨/١٣ .
(١٢) سورة الملك ٦٧ / ٣٠
(١٣) فتح الباري ١٤٨/١٣ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١٧٢/٣ .

٣ـ جواز نصب لفظ الجلالة بعد حذف حرف الجرّ من القسم ، في قوله : (اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَـهَ إِلَّا هُوَ) (١) ، كذا للأكثر بحذف حرف الجرّ من القسم ، وهو في هذه الرّواية بالخفض ، وفي رواية أُخرى بالنّصب (٢) ، وقد "حكى بعضهم جواز النّصب ، وقال ابن التّين : رويناه بالنّصب وقال ابن جني إذا حذف حرف القسم نصب الاسم بعده بتقدير الفعل ، ومن العرب مَنْ يجرُّ اسم اللَّهِ وحده مع حذف حرف الجرّ ، فيقول اللَّهِ لأَقُومَنَّ ، وذلك لكثرة ما يستعملونه " (٣) ، وقد رَجَّحَ ابن حجر الجرَّ فيه حملاً على تحققه من الرواية بالواو في أوله . (٤)

٤ـ استعمال (لَعَلَّ) استعمال (عَسَى) لاشتراكهما في الرجاء ، وذلك في قوله (ص) في الحسن رضي اللَّهُ عنه : (ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ) (٥) ، والأشهر في خبر (لَعَلَّ) بغير (أَنْ) (٦) كقوله تعالى : (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ) (٧)

رابعًا : اعتماده على أُصول نحويّة قاس عليها ما جاء في الحديث الشّريف مِنْ ذلك مثلاً :

١ـ مجيء النّكرة في سياق النّفي أو الشّرط يفيد العموم ، ولا تخصّ إلّا بدليل ، كقوله تعالى (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً) (٨) ، وفي الحديث قوله (فَمَا نَسِيْتُ شَيْئًا بَعْدُ) (٩) ، فتنكير (شَيْئًا) "بعد النّفي ظاهر العموم في عدم النّسيان منه لكلّ شيء من الحديث وغيره " (١٠) ، وفي قوله (ص) (مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) (١١) ، فقد جاء قوله (كَذِبًا) نكرة في سياق الشّرط ، فيعمّ جميع أنواع الكذب (١٢) . وكذلك قوله : (باب مَنْ حَلَفَ بملّة سوى الإسلام) (١٣) ، وقوله (بملّة) ، و "هي نكرة في سياق الشّرط ، فتعمّ جميع الملل مِنْ أهل الكتاب كاليهوديّة والنصرانيّة ، وَمَنْ لحق بهم من المجوسيّة والصّابئة ، وأهل الأوثان ، والدّهريّة ، والمعطلة وعبدة الشّياطين والملائكة وغيرهم " (١٤) . فاستدلّ بالأصل النّحويّ على دلالة اللّفظة في السّياق .

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرقاق ـ باب كيف كان عيش النّبيّ (ص) ـ ١٤/٦١
(٢) انظر فتح الباري ١٤/٦١ .
(٣) المصدر السّابق وانظر الخصائص ٢/٢٨١ . (٤) انظر فتح الباري ١٤/٦١
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الفتن ـ باب قول النّبيّ (ص) للحسن ـ ١٦/١٧٨ .
(٦) انظر فتح الباري ١٦/١٧٨ . (٧) سورة الطلاق ٦٥/١ .
(٨) سورة النّساء ٤/٤٣ ، وسورة المائدة ٥/٦
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب حفظ العلم ـ ١/٢٢٦ .
(١٠) فتح الباري ١/٢٢٦ .
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب إثم مَنْ كَذَبَ ـ ١/٢١٢
(١٢) انظر فتح الباري ١/٢١٢ .
(١٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأيمان والنّذور ـ ١٤/٣٤٤ .
(١٤) فتح الباري ١٤/٣٤٤ . وانظر الوجيز في أُصول التّشريع ١٧١ ـ ١٧٢ .

٢ــ تسويغ التَّقدير في العطف في قوله (ص) : (هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمانُ باللَّهِ وَحْدَهُ ؟ قالوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قالَ : شَهادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقامُ الصَّلاةِ ... وَتُعْطُوا الخُمُسَ مِنَ المَغْنَمِ) (١) ، وفيه قوله (وتُعْطُوا) ، "كذا وقع ، وهو منصوب بتقدير (أَنْ) وساغ التَّقدير لأَنَّ المعطوف عليه اسم "(٢) . وقد جاء في رواية أُخرى (وأَنْ تُعْطُوا) بلا حذف على الأَصل . (٣)

٣ــ اختلاف الضَّمائر في العودة على خلاف الأَصل في ردِّ ما ذهب إليه بعضهم في قوله (ص) (فَقالَتْ أَرَأَيْتَ إِحْدانا تحيضُ في الثَّوبِ ، كَيْفَ تَصْنَعُ ؟ قالَ : تَحُتُّهُ ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بالماءِ ، وَتَنْضَحُهُ ، وَتُصَلِّي فِيهِ) (٤) ، فقد رَجَّحَ قول الخطابيِّ (ت : ٣٨٨ هـ) (٥) في قوله (تَنْضَحُهُ) ، بمعنى تغسله ، وَرَدَّ قول القرطبيِّ (ت : ٦٥٦ هـ) (٦) الَّذي قال : "المراد به الرَّشّ ، لأَنَّ غسل الدَّم استفيد في قوله (تَقْرُصُهُ بالماء) . وأَما النَّضح فهو لما شَكَّتْ فيه من الثَّوب قُلْتُ : فعلى هذا ، فالضَّمير في قوله (تَنْضَحُهُ) يعود على الثَّوب ، بخلاف (تَحُتُّهُ) فإِنَّهُ يعود على الدَّم ، فيلزم منه اختلاف الضَّمائر ، وهو على خلاف الأَصل "(٧)

٤ــ لا يجوز إِدخال الفاء على خبر المبتدأ إِلَّا إِذا كان شبيها بـ (مَنْ) الشَّرطيَّة في العموم واستقبال ما يتمُّ به المعنى ، نحو : (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) (٨) في قوله (وَالرَّجُلُ الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ) ، وهو رواية أُخرى (٩) في قوله : (فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَغْدُو مِنْ بَيْتِهِ فَيَكْذِبُ الكَذْبَةَ تَبْلُغُ الآفاقَ) (١٠) ، نقل قول ابن مالك في تقييده للموصوف ، فلا "بُدَّ مِنْ جعل الموصوف الَّذِي هنا للمعيّن كالعامِّ حَتَّى جاز دخول الفاء في خبره ، أَيْ المراد هو وأَمثاله "(١١) وإِذا انتفت الشّروط السَّابقة ، و "كان المقصود بالَّذِي معيّنًا ، زالت مشابهته بـ (مَنْ) ، وامتنع دخول الفاء في الخبر ، كما يمتنع دخولها على أَخبار المبتدأت المقصود بها التَّعيين ، نحو (زيدٌ فَمُكْرِمٌ) لم يجز ، فكذا (الَّذِي) لا يجوز (الَّذِي يَأْتِينِي) إِذا قصدت به معيّنًا ، لكن

---

(١) صحيح البخاريِّ ــ كتاب العلم ــ باب تحريض النَّبيِّ (ص) ــ ١/١٩٤
(٢) فتح الباري ١/١٩٤ .
(٣) المصدر السَّابق
(٤) صحيح البخاريِّ ــ كتاب الوضوء ــ باب غسل الدَّم ــ ١/٣٤٣ ــ ٣٤٤ .
(٥) ستريد ترجمته
(٦) هو أحمد بن عمر بن إِبراهيم أَبو العبَّاس الأَنصاريُّ القرطبيُّ يعرف بابن المزين (ولد ٥٧٨ هـ) له اختصار صحيح البخاريِّ ، والمفهم مِنْ تلخيص كتاب مسلم . (انظر ذيل مرآة الزمان ١/٩٥ وتاريخ التّراث العربيّ ١/١٩٢ ، و ٢١٢ ، ٢١٧)
(٧) فتح الباري ١/٣٤٤ .
(٨) انظر فتح الباري ١٦/١٠٥ . وأَجاز الأَخفش زيادتها في الخبر مطلقاً (انظر مغني اللَّبيب ١/١٦٥ .)
(٩) انظر فتح الباري ١٦/١٠٥ .
(١٠) صحيح البخاريِّ ــ كتاب التَّعبير ــ باب تعبير الرُّؤيا ــ ١٦/١٠٥ .
(١١) فتح البخاريّ ١٦/١٠٥ ، وانظر شواهد التَّوضيح ٢٤١ ــ ٢٤٢

(الَّذِي) يبني عند قصد العموم . فجاز دخول الفاء حملاً للشَّبيه على الشَّبيه ، ونظيره قوله تَعَالَى : (وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ) (١) فإنَّ مدلول (مَا) معيّن ، ومدلول (أَصَابَكُمْ) ماضٍ ، إلَّا أنَّه رُوعِيَ فيه التَّشبيه اللَّفظي لشبه هذه الآية بقوله تَعَالَى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) (٢) ، فأجرى (مَا) في مصاحبة الفاء مجرًى واحدًا " (٣) .

خامساً : يقف على السَّماع دون القياس ، وقد يعلل ما يكون عليه القياس يذكر الأَصل النَّحويّ فيه ، من ذلك

١ــ إِذَا أُضيفتْ (كُلٌّ) إلى نكرة يكون الخبر أَو التَّمييز على وفق المضاف إليه ، وقد جاء قوله (كُلُّ سُلامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ) (٤) على خلاف القياس ، حيث جاء على وفق (كُلٌّ) ، وكان القياس أَنْ يقول : (عَلَيْهَا صَدَقَةٌ) لأَنَّ (السُّلامَى) مؤنثة ، لكن دَلَّ مجيؤها في هذا الحديث على الجواز ، كما يحتمل أَنْ يكون ضمن (السُّلامَى) معنى العظم أَو المفصل ، فأَعادَ الضَّمير عليه (٥) . كذلك ، جاء على وفق القياس (٦) في قوله تَعَالَى : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٧)

٢ــ التحقُّق من الرِّواية في إعمال القياس والأَخذ به ، فقد زعم ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) عدم جواز حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النَّصب ، لأَنَّ ذلك لم يثبت (٨) ، ثُمَّ استروح فقال " نعم وقع في صحيح البخاريّ في تفسير : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ) (٩) ، (فَيَذْهَبُ كَيْمَا فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا) ، أَيْ كيما يسجد ، وهو غريب جدًا لا يحتمل القياس عليه " (١٠) ، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله : " وكأَنَّهُ وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللَّفظة ، لكنها ثابتة في جميع النُّسخ الَّتي وقفت عليها ... وكلام ابن هشام يوهم أَنَّ البخاريَّ أَورده في (التَّفسير) ،

---

(١) سورة آل عمران ١٦٦/٣ (٢) سورة الشُّورى ٣٠/٤٢
(٣) فتح الباري ١٠٥/١٦ . وانظر شواهد التَّوضيح ٢٤١ ــ ٢٤٢
(٤) صحيح البخاريّ ــ كتاب الجهاد ــ باب مَنْ أَخَذَ بالرِّكاب ــ ٦ / ٤٧٣
(٥) انظر فتح الباري ٤٧٣/٦ ، وقد ذُكِرَ الضَّمير موافقة لـ (كُلٌّ) لأَنَّه مذكر . (انظر شواهد التَّوضيح ٢٥٠)
(٦) انظر فتح الباري ٤٧٣/٦ ، وشواهد التَّوضيح ٢٥٠ .
(٧) سورة آل عمران ١٨٥/٣
(٨) انظر مغني اللَّبيب ١٨٣/١ ، وفتح الباري ٢٠٠/١٧
(٩) سورة القيامة ٢٢/٧٥
(١٠) مغني اللَّبيب ١٨٣/١ . وَجَوَّزَ أَبو حيان حذف معمول (كَيْ) ، واستشهد بهذا الحديث وربَّما يعنيه ابن هشام بكلامه المذكور . انظر ارتشاف الضَّرب ٣٩٩/٢

وليس كذلك ، بل ذكرها هنا فقط "(١) ، وجاء فيه (وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا) (٢) ، فجاء على الأصل ، ولم يحذف الفعل الذي سبقه عامل النصب في قوله (كَيْمَا يَسْجُدَ)

٣ـ موقفه من الخلاف النحوي

إنَّ تطرقه إلى المسائل النحويَّة الخلافيَّة بَيْنَ البصريِّينَ والكوفيِّينَ صراحة ، وميله إلى هذا الرأي أو ذاك لايعني متابعته لهذه المدرسة أو تلك بحسب مانظنُّ ، وإنَّما هو أمر أوجبه عليه منهجه في التَّحقيق الذي نعني به منهج الاختيار في الاعتماد على الحكم النَّحويِّ الذي يطمئن إليه في بيان معنى التَّركيب ، ويرتضيه ، وكذلك عدم كفايته في الأخذ بما جاء مِنْ رأي مالَ إليه في المسألة الخلافيَّة ، وإنَّما يذكر مايحتمله السِّياق من أحكام نحويَّة أُخرى ، فهو شارح للحديث ، والنَّحو عنده أداة من أدوات كثيرة يستعين بها على كشف المعنى أو الحكم اللُّغويِّ والشَّرعيِّ ، ويحكم بذلك كُلِّه الرِّواية في الحديث .

وأما الآراء النَّحويَّة التي مالَ إليها ، وتعود إلى مدرسة معينة ولم يصرح بعزوها إليها ، فنحن نؤخرها إلى الفصول القادمة فليس غايتنا هنا جمع المسائل الخلافيَّة عند ابن حجر في كتابه فتح الباري ، بقدر مايعنينا بيان موقف الحافظ ابن حجر منها ، فعرضنا لها مِنْ باب التَّمثيل لا الحصر موزعة على الاسم والفعل والحرف .

١ـ مسائل خلافيَّة في الاسم ومنها

أ ـ جواز إضافة الموصوف إلى صفته عند الكوفيِّينَ على الظَّاهر (٣) ، وعلى التَّأويل عند البصريِّينَ بتقدير محذوف في قوله (ص) (أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى) (٤) ، وفي رواية أُخرى (أَعْوَرُ عَيْنُهُ الْيُمْنَى) (٥) ، برفع (عينه) ، " وكأنَّه وقف على وصفه أنَّه أعور ، وابتدأ الخبر عن صفته

---

(١) فتح الباري ١٧/ ٢٠٠
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّوحيد ـ باب قوله تَعَالَى : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ) ـ ١٧/ ٢٠٠ .
(٣) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب قوله تَعَالَى : (واذْكُرْ فِي الْكِتَابِ) ـ ٧/ ٢٩٨
(٥) انظر فتح الباري ٧/ ٢٩٨

(عَيْنُهُ) ، فقال : عَيْنُهُ كَأَنَّهَا كذا ، وأبرز الضمير ، وفيه نظر ، لأَنَّهُ يصير كَأَنَّهُ قالَ : عَيْنُهُ كَأَنَّ عينه ، ويحتمل أَنْ يكون الرَّفع على البدل مِن الضَّمير في (أَعور) الرَّاجع على الموصوف ، وهو بدل بعض مِن كُلٍّ "(١) ، ولم يجوّز السُّهيليُّ (ت ٥٨١ هـ) الرفع بالصّفة هنا ، وجَوَّزَ الرفع في (عَيْنُهُ) على الابتداء في الرِّواية الثّانية بقوله " لايجوز أَنْ يرتفع بالصّفة ، كما ترفع الصّفة المشبهة بأسم الفاعل ، لأَنَّ أَعور لايكون نعتًا إِلَّا لمذكر ، ويجوز أَنْ تكون (عَيْنُهُ) مرتفعة بالابتداء ومابعدها الخبر "(٢) .

وكذلك في قوله : (ثُمَّ يَنْكِحها . وَنِكَاحُ آخَرُ) (٣) بتنوين (نكاح) وبلا (أل) التّعريف وهو الأَشهر في الاستعمال ، وفي رواية أُخرى (ونكاحُ الآخر) بالضَّمّ في (نكاح) ، وإِلحاق (أل) في (الآخر) ، وهو مِن إِضافة الشَّيء لنفسه على رأي الكوفيّين (٤) وقوله أَيضًا (يَانِسَاءَ المُسْلِمَاتِ) (٥) ، " والأَصَحُّ الأَشهر نصب (النّساء) ، وجرّ (المسلمات) على الإِضافة ، وهي رواية المشارقة ، مِن إِضافة الشَّيء إِلى صفته ، ك (مسجد الجامع) ، وهو عند الكوفيّين على ظاهره ، وعند البصريّين يُقدِّرون محذوفًا "(٦) ، وهو ما أُضيف فيه الموصوف إِلى الصّفة في اللّفظ (٧) ، فالبصريُّون يتأولونه على حذف الموصوف ، وإِقامة صفته مقامه ، نحو يانساء الأَنفس المسلمات ، أَو يانساء الطَّوائف المؤمنات ، وقيل : إِنَّ تقديره ، يا فاضلات المسلمات ، كما يُقالُ هؤلاء رجال القوم ، أَي أَفاضلهم . وأَما الكوفيُّون فإِنَّهم يرون أَنَّ لاحذف فيه ، ويكتفون باختلاف الألفاظ في المغايرة (٨)

ونقل عن السُّهيليِّ (ت : ٥٨١ هـ) وغيره رواية فيها (نساء) بالرَّفع على أَنَّهُ منادى مفرد ، وَجَوَّزَ في (مسلمات) الرَّفع على اللَّفظ صفة ، بمعنى : يأَيُّها النِّساء المسلمات ، وكذلك جواز النَّصب على الموضع . (٩)

---

(١) انظر فتح الباري ٧/٢٩٨ .
(٢) المصدر السَّابق ، وانظر أَمالي السُّهيليِّ ١١٥ ، وارتشاف الضَّرب ٣/٢٤٨ .
(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب النكاح ـ باب مَنْ قال لانكاح ـ ١١/٨٩ .
(٤) انظر فتح الباري ١١/٨٩ . وانظر رأي الكوفيّين في الأنصاف ٢/٤٣٦
(٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الهبة ـ أوله ـ ٦/١٢٤ .
(٦) فتح الباري ٦/١٢٤ . وانظر هذا الخلاف في الأنصاف ٤٣٦ ـ ٤٣٨
(٧) وهو نظير قولهم : (حبة الحمقاء) ، و (دار الآخرة) ، و (مسجد الجامع) ، و (صلاة الأُولى) . انظر شواهد التّوضيح ٢٤٨ .
(٨) فتح الباري ٦/١٢٤
(٩) المصدر السَّابق . وانظر أَمالي السُّهيليِّ ٦٩ ـ ٧٠

٢ـ استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول جائز على مذهب الكوفيّين (١) ، وقد أفاد منه الحافظ ابن حجر في توجيه رواية في قوله : (فَقَالَ هِرَقْلُ : هذا مُلْكُ هَذِهِ الأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ) (٢) ، وفيها (مُلْكُ) بالضَّمِّ ثُمَّ السّكون لأكثر الرُّواة ، وفي أُخرى (مَلِكَ) بالفتح ثُمَّ الكسر ، وهي أقلّ ، وفي رواية ثالثة (يَمْلِكُ) بالفعل المضارع ، وهذه الرِّوايـة هي التي وُجِّهَتْ فقد "وَجَّهَهُ السُّهيليُّ في أماليه بأنَّهُ مبتدأ ، وخبر ، أيْ هَذَا الذكور يملك هذه الأُمَّة . وقيل : يجوز أنْ يكون "يملك" نعتًا ، أي هذا رجل يملك هذه الأُمَّة (٣) . وقال شيخنا يجوز أنْ يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيّين ، أيْ هذا الَّذِي يملك ، وهو نظير قوله (٤)

* وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

على أنَّ الكوفيّين يجوّزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول ، فيكون التّقدير الَّذِي يملك ، من غير حذف "(٥)

٣ـ توجيه النَّصب على تأويل (كَانَ) مقدرة على مذهب الكوفيّين ، في نصب (جذع) في قوله (يَالَيْتَنِي فِيهَا جَذَعُ) (٦) ، فقد نقل عن الخطابيّ (ت ٣٨٨ هـ) (٧) ، جواز نصب (جذع) على أنَّهُ خبر كان المقدرة ، "وهو مذهب الكوفيّين (٨) في قوله تَعَالَى : (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) (٩) ، وقال ابن بَرِّي (١٠) : التّقدير : ياليتني جعلت فيها جذعًا ، وقيل النَّصب على الحال إذا جعلت (فيها) خبر (لَيْتَ) والعامل في الحال مايتعلّق به الخبر مِنْ معنى

---

(١) انظر الأنصاف ٧١٧/٢ (٢) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ٤٧/١
(٣) انظر أمالي السُّهيليّ ٥٤
(٤) هذا بعض من بيت ، قائله يزيد بن ربيعة الحميري ، وتمامه :
عَدَسْ مَالِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
انظر الشّعر والشّعراء ٣٦٤/١ ، والمحتسب ٩٤/٢ ، وأمالي الشّجريّ ١٧٠/٢ ، والأنصاف ٧١٧/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، و ٢٣/٤ ، و ٧٩ ، ومغني اللّبيب ٤٦٢/٢ ، والتّصريح على التّوضيح ١٣٩/١ ، وهمع الهوامع ٨٤/١ .
(٥) فتح الباري ٤٧/١ (٦) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ٢٩/١
(٧) سترد ترجمته .
(٨) لم يرد عند الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) ومذهبه أنَّهُ نعت لمصدر محذوف . (انظر معاني القرآن ٢٩٣/١ ـ ٢٩٤) ، وعزاه النّحاس إلى أبي عبيدة (انظر إعراب القرآن ٤٧/١) ونسبه صاحب البحر المحيط ٤٠٠/٣ إلى الكسائيّ وأبي عبيدة ، على إضمار (يكن) وانظر مجاز القرآن ١٤٣/١)
(٩) سورة النّساء ١٧١/٤ .
(١٠) هو عبد اللّه بن بَرِّي بن عبد الجبار أبو محمد المقدسيُّ المصريُّ (٤٩٩ هـ ـ ٥٨٢ هـ) ، له اللّباب في الرّدّ على ابن الخشاب ، وحواشٍ على الصّحاح . (انظر بغية الوعاة ٣٤/٢)

الاستقرار ، قاله السُّهيليُّ (١) وضمير (فيها) يعود على أيام الدعوة "(٢)

٤ـ أجاز الكوفيُّونَ الرَّفع في الاستثناء المنقطع ، ولا يجوز عند البصريِّينَ إلَّا بالنَّصب ، في قوله (ص) : (كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إلَّا المُجَاهِرِينَ) (٣) ، كذا للأكثر ، وفي رواية (إلَّا المجاهرون) بالرَّفع ، وشرح عليها ابن التِّين (ت بعد ٤٠٠ هـ) ، بقوله : كذا وقع ، وصوابه عند البصريِّينَ بالنَّصب ، وأجاز الكوفيُّون الرَّفع في الاستثناء المنقطع "(٤) ، ونقل عن ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) قوله : " (إلَّا) على هذا بمعنى (لكن) وعليه خرَّجُوا قراءة ابن كثير وأبي عمرو (وَلَا يَلْتَفِت مِنْكُمْ أَحَدٌ إلَّا امْرَأَتُكَ) (٥) ، أي : لكن امْرَأَتُك إنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُم "(٦)

٢ـ المسائل الخلافيَّة في الفعل ومنها

أ ـ تشديد التَّاء المثناة بعد الهمزة في قول عائشة رضي اللَّهُ عنها (فَأَتَّزِرُ) (٧) ، والأصل فيه (فَأَئْتَزِرُ) "بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثُمَّ المثناة بوزن (أَفْتَعِلُ) ، وأنكر أكثر النُّحاة الإدغام ، حتَّى قال صاحب المفصل إنَّه خطأ (٨) ، لكن نقل غيره أنَّهُ مذهب الكوفيِّينَ وقال ابن مالك إنَّهُ مقصور على السَّماع ، ومنه قراءة ابن محيصن : (فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اتُّمِنَ) (٩) ، بالتَّشديد "(١٠) ، فقد ذهب النُّحاة إلى أنَّ الهمزة لا تدغم فيها (١١) . وغلط البيضاويُّ (ت ٧٩١ هـ) هذه القراءة (١٢) ، وقد جاءت في العربيَّة أمثلة يسيرة منها ما جاء في الحديث

---

(١) انظر أمالي السُّهيليِّ ٥٣ .
(٢) فتح الباري ١/٢٩
(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الأدب ـ باب ستر المؤمن ـ ١٣/٩٧
(٤) فتح الباري ١٣/٩٧ .
(٥) قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو قوله تعالى : (امْرَأَتُكَ) (سورة هود ١١/٨١) بالرَّفع . انظر هذه القراءة في معاني القرآن للفراء ٢/٢٤ ، وتفسير القرطبيِّ ١٢/٥٤ ، وإعراب القرآن للنَّحاس ٢/١٠٥ ، وكتاب التَّبصرة ١٣٨ ، والحجَّة لابن خالويه ١١٠ ، والتَّيسير ١٢٥ ، والبحر المحيط ٥/٢٤٨
(٦) فتح الباري ١٣/٩٧ ، وانظر شواهد التَّوضيح ٩٥ ـ ٩٦
(٧) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحيض ـ باب مباشرة الحائض ـ ١/٤١٩ .
(٨) منع الإمام جار اللَّه الزَّمخشريُّ الإدغام ، ولم يقل في المفصل ٢/٢٩٣ إنَّه خطأ
(٩) قراءة قوله تعالى : (اؤتُمِنَ) (البقرة ٢/٢٨٣) . نسبت هذه القراءة إلى عاصم في البحر المحيط ٢/٣٥٦ ، وإلى ابن محيصن في مختصر في شواذ ١٨
(١٠) فتح الباري ١/٤١٩ . وانظر شواهد التَّوضيح ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .
(١١) انظر المفصل ٢/٢٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٣٤ ـ ١٣٥
(١٢) انظر تفسير البيضاويِّ ١/١٤٦

الشريف السابق ، والقراءة السابقة ، ولايمكن تفسيرها إلّا بافتراض إدغام الهمزة ، ومن ذلك إدغام الهمزة في تاء صيغة المطاوعة في الفعل ، نحو قولهم (اتَّخَذَ) في (اِئْتَخَذَ) ، و (اتَّزَرَ) في (اِئْتَزَرَ) (١) .

ب- مجيء (لَيْسَ) حرف عطف ، وهو مذهب كوفيٍّ (٢) ، ويجوز أَنْ تكون (لَيْسَ) على أَصلها في العمل في قول الصحابي : (رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللّهُ عنه ، وَحَمَلَ الحَسَنَ ، وَهُوَ يَقُولُ : بِأَبِي شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ ، لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ ، وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ .) (٣) فقد نقل عن ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) في قوله (لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ) ، برفع (شبيه) على أَنَّ (ليس) حرف عطف وهو مذهب كوفيٍّ (٤) ، وقال " ويجوز أَنْ يكون (شبيه) اسم "لَيْسَ" ، ويكون خبرها ضميرًا متصلاً حذف استغناء عَنْ لفظه بنيته ، ونحوه قوله في خطبة يوم النحر (أَلَيْسَ ذُو الحَجَّةِ) (٥) " (٦)

٣- مسائل خلافيَّة في الحـــرف : ومنهـا

أ- تعدية الفعل بحرف على خلاف الأَصل في تعديه حملاً على تضمينه معنى فعل آخر ، أَو على طريقة الكوفيين في تناول حروف الجرّ في الاستعمال في توجيه قوله تعالى : (وَإِذَا خَلَـوا إِلَى شَيَاطِينِهِم) (٧) ، بقوله " والنكتة في تعدية (خَلَوا) بـ (إِلى) مع أَنَّ أكثر ما يتعدَّى بالباء ، أَنَّ الذي يتعدَّى بالباء يحتمل الانفراد والسخرية ، تقول : خلوت به ، إِذَا سخرت منه ، والذي يتعدى بـ (إِلى) نصٌّ في الانفراد ، أَفادَ ذلك الطَّبريُّ (٨) ، ويحتمل أَنْ يكون ضمن (خَلَا) معنى (ذَهَبَ) ، أَو على طريقة الكوفيِّينَ بأَن حروف الجرّ تتناوب ، فـ (إِلى) بمعنى (مَعَ) " (٩) . وكذلك قوله عن عائشة رضي اللّهُ عنها : قَالَتْ : (مَا غِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ) (١٠) ، أَي (مِنْ خَدِيجَةَ) ، فَأَقَامَ (عَلَى) مقام (مِنْ) ، أَو تكون (عَلَى) سببيَّة ،

---

(١) انظر دروس في علم أَصوات العربيَّة ١٣١
(٢) انظر فتح الباري ٩٧/٨ ، ومغني اللّبيب ٢٩٦/١
(٣) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبيِّ (ص) ـ باب مناقب الحَسَنِ ـ ٩٧/٨
(٤) انظر شواهد التوضيح ٨٧ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب الخطبة أَيام منى ـ ٣٢٤/٤
(٦) فتح الباري ٩٧/٨ ، وانظر شواهد التوضيح ٨٧
(٧) سورة البقرة ١٤/٢
(٨) انظر تفسير الطّبريّ ١٠١/١ .
(٩) فتح الباري ٢٢٧/٩ ، وانظر تفسير الطَّبريّ ١٠١/١ ـ ١٠٢
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب حسن العهد ـ ٤٢/١٣

أي بسبب خَدِيجَةَ (١) ، وسيرد تضمين الفعل ، وتناوب الحروف في دراسة جوانب البحث النَّحويّ عند ابن حجر

ب ـ (رُبَّ) حرف للتَّقليل ، وقد ترد للتَّكثير (٢) ، ويجوز في (رُبَّ) أَنْ تكون اسمًا على مذهب الكوفيِّينَ (٣) ، في قوله (ص) (رُبَّ مُبَلَّغ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) (٤) ، فقد قال " وَرُبَّ للتَّقليل وقد ترد للتَّكثير ، و (مُبَلَّغ) بفتح اللَّام ، و (أَوْعَى) نعت له ، والَّذي يتعلق به (رُبَّ) محذوف وتقديره : يوجد ، أو يكون ، ويجوز على مذهب الكوفيِّينَ في أَنَّ (رُبَّ) اسم ، وتكون هي مبتدأ ، و (أَوْعَى) الخبر ، فلا حذف ، ولا تقدير ، والمراد : رُبَّ مُبَلَّغ عَنِّي أَوْعَى ، أَيْ أفهم لما أَقول مِنْ سَامِعٍ مِنِّي " (٥)

ج ـ (إِنْ) نافية ، واللَّام بمعنى (إِلَّا) ، في قوله (قَالَ : مارَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا) (٦) ، فقد نقل عن ابن التّين (ت بعد ٤٠ هـ) قوله " هذا مذهب الكوفيِّينَ ، وعند البصريِّينَ (إِنْ) مخفّفة مِن الثَّقيلة واللَّام زائدة " (٧) . واستشهد الكوفيّون ، على أَنَّ اللام بمعنى (إِلَّا) بقول الشَّاعر (٨) :

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ ... وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ

د ـ (مِنْ) لابتداء الغاية في الزَّمان على رأي الكوفيِّينَ ، ومنع ذلك البصريُّونَ ، وأولوا ماورد من شواهد (٩) ، ومن ذلك قوله (ص) (أَرَأَيْتُكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنَّ رَأْسَ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هو على ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ) (١٠) في قوله : (مِنْهَا) ، وقوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) (١١) ، وقول أنس رَضِيَ اللَّهُ عنه : (مازلتُ أُحبّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ) وقوله (مُطِرْنَا مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ إِلى الجُمُعَةِ) (١٢) .

---

(١) انظر فتح الباري ١٣/٤٢ .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٥ ٢٨ ، ومغني اللَّبيب ١/١٣٤ .
(٣) استدلَّ الكوفيُّونَ على اسميتها بقول الشَّاعر :
إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارِ
انظر مغني اللَّبيب ١/١٣٤
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ ١/١٦٧ .
(٥) فتح الباري ١/١٦٧ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الهبة وفضلها ـ باب مَن استعار مِن النَّاس ـ ٦/١٦٩
(٧) فتح الباري ٦/١٦٩ .
(٨) انظر مغني اللَّبيب ١/٢٣٢
(٩) انظر فتح الباري ١/٢٢٢ ، وشواهد التَّوضيح ١٨٩ ، ومغني اللَّبيب ١/٣١٨ـ٣١٩
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب السَّمر ـ ١/٢ ٢٢
(١١) سورة التَّوبة ٩/١٠٨ .
(١٢) مضى تخريجهما . وانظر فتح الباري ١/٢٢٢

٤ــ موقفه مِن الشَّاهد النَّحــويِّ :

وضحنا موقف الحافظ ٱبن حجر مِن الاستشهاد بالحديث الشَّريف في الفصل السَّابق ، ونُبيِّنُ هنا موقفه مِن الشَّواهد الأُخرى ــ القرآن الكريم وقراءاته ، وكلام العرب شعره ونثره ــ بإيجــاز ، ونعزِّز ما نقوله بالأَمثلــة .

١ــ القرآن الكريم وقــراءاته

لم يخرج الحافظ ٱبن حجر عَن إجماع علماء اللّغة العربيَّة ، على أَنَّ كلام اللَّهِ سُبْحانَــهُ وَتَعالَى أَعلى نصٍّ بلغة العرب ، " فكُلّما ورد أَنَّه قُرِئَ به : جاز الاحتجاج به في العربيَّة ، سواء أَكان متواتراً ، أَمْ آحاداً ، أَمْ شاذّاً ، وقد أَطبق النَّاس على الاحتجاج بالقراءات الشَّاذَّة في العربيَّة ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بَلْ ولو خالفته يحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإنْ لم يجــز القياس عليه ، كما يحتجُّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو (ٱسْتَحْوَذَ ، ويُؤكِرِمُ) [1] ، وما ذكرته مِن الاحتجاج بالقراءة الشَّاذَّة ، لا أَعلم فيه خلافاً بَيْــنَ النّحاة "[2] . ويعدُّ كتابه (فتح الباري) مصدراً مهماً مِنْ مصادر القراءات ، فقد جمعهــا ، وأَشار إلى أَهم مصادرها ، وأَولاها اهتمامه في التَّتبُّع ، والتَّحقُّق منها ، ومِنْ مصادرها ، ووجَّههــا نحويّاً ولغويّاً ، وقد أَشرنا إلى بعض منها في تمثيلنا السَّابق ، وكذا نشير إليها في اللَّاحق

وتتسم دائرة الاستشهاد لديه بكثرة الاستشهاد على المسائل النَّحويَّة بالقرآن الكريم وقراءاته فهو لا ينفرد بالشَّاهد الشّعريّ ، بَلْ يدعمه بالشَّاهد القرآنيّ ، أَو أَقوال العرب لكيلا يحمــل الشَّاهد عنده على الضّرورة الشّعريَّة ، إلَّا إذا كان استشهاده بالقرآن الكريم ، ولذلك كان استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته هو الأَكثر ، وهذا أَمر يوضح لنا اتساع الرِّواية والسَّماع عنده ، وتفضيلهما على القياس في تقرير المسائل النَّحويَّة ، فهو يحتجُّ بالقرآن وقراءاته على ترجيح رأي نحويٍّ ، أَو إثبــات حكم نحويٍّ ورد في الحديث الشَّريف ، أَو جوازه ، أَو جواز الاستعمال في مجال الحذف أَو الزِّيادة ،

---

(١) يقصد أَنَّ الأَصل أَنْ يُقال : (اسْتَحَاذَ) لأَنَّه إذا صيغ من فعل أَجوف واوي أَو يائي على ٱسْتَفْعَلَ حدث إعلال بالتسكين ، فيصبح (اسْتَحْوَذَ) فتقلب الواو ألفاً فتصبح (اسْتَحَاذَ) وأما (يُؤكرِمُ) فأصلها الفعل المزيد بالهمزة من (كَرُمَ = أَكْرَمَ) والأَصل في مضارعــه حذف الهمزة للثِّقل مِن اجتماع همزتين قياساً على (أَأكرِمُ) ، فيقال (يُكرِمُ) ، وجاء علــى الأَصل في قول الشَّاعر : * فإنَّهُ أَهل لأَن يؤكرما * (انظر الخصائص ١/ ١٤٤)

(٢) كتاب الإقتراح ٤٨ ــ ٤٩

أو غيرهما ، ويحتجّ به على الفصيح ، لكونه الأفصح ، وكذا في رفضه الرأي النحويّ ، أو رفضه في القراءة ، ويقوّي استشهاده بالأخذ عَنْ سابقيه ، لتأخره عَنْ عصر الاحتجاج على اللّغة والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها

أ ـ إجازته توسط العاطف بَيْنَ الصّفة والموصوف في قول عائشة رضي اللّهُ عنها : (فَارْتَحَلَ النَّاسُ وَمَنْ طَافَ بِالبَيْتِ) (١) ، فَإِنَّهُ يحتمل أَنْ يكون الموصول (مَنْ) صفة (النَّاس) ، ومنه (٢) قوله تَعَالَى (إِذْ يَقُولُ المُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَرَضٌ) (٣) ، وقد أَجازَ سيبويه نحو : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَصَاحِبِكَ) إِذَا كان الصّاحب زيدًا المذكور (٤) .

ب ـ ترجيح حذف العائد على الموصول في قول عمر بن عبد العزيز : (وَلَمْ يَخُصَّ قَرِيبًا دُونَ مَنْ أَحْرَجُ إِلَيه) (٥) ، وهو "قليل ومنه قراءة يحيى بن يعمر (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) (٦) بضمّ النُّون (٧) ، أَيْ الَّذِي هو أَحسنُ ، وإِذَا طال الكلام فلا ضعف ، ومنه : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ) (٨) ، أي وفي الأَرض هو إِله "(٩) .

ج ـ تخريجه الإعراب موافقًا للرّواية بالاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشّريف فقد جاء في الحديث قوله : (فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلُّهُم إِلَّا أَبَا قتادة) (١٠) ، بقوله (أَبَا قَتَادَةَ) بالنّصب ، وفي رواية أُخرى : (إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ) (١١) ، فقد نقل عن ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) المسألة والشّواهد عليها ، بقوله : "حقّ المستثنى بـ (إِلَّا) مِنْ كلام تامٍّ موجبٍ أَنْ ينصب مفردًا كان ، أَو مكملاً معناه بما بعده ، فالمفرد نحو قوله تَعَالَى : (الأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا المُتَّقِينَ) (١٢) ، والمكمّل نحو (إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الغَابِرِينَ) (١٣) ، ولا يعرف أكثر المتأخرين مِن البصريّين في هذا النّوع إِلَّا النّصب وقد أَغفلوا

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب المعتمر إِذَا طاف ـ ٤/٣٦٢
(٢) انظر تفسير القرطبيّ ٤/٢٨٦٦ .
(٣) سورة الأنفال ٨/٤٩ .
(٤) انظر فتح الباري ٤/٣٦٢ ، والكتاب ٢/٦٧ . وفيه : (مررتُ بزيد أخيك وصاحبك)
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب ومن الدليل ـ ٧/٥٣
(٦) سورة الأنعام ٦/١٥٤ .
(٧) قرأ بضمّ النّون في (أَحْسَنُ) الحسن ، ويحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق . انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥ ، وتفسير الطبريّ ١٢/٢٣٦ ، والمحتسب ١/٢٣٤ ، ومجمع البيان ٢/٥ ٣٨ ، والبحر المحيط ٤/٢٥٥ ، واتحاف فضلاء ٢٢٠
(٨) سورة الزّخرف ٤٣/٨٤ .
(٩) فتح الباري ٧/٥٣٤ . وانظر شواهد التّوضيح ١٨٤
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب لا يشير المحرم ـ ٤/٤٠٠ .
(١١) انظر فتح الباري ٤/٤٠٠ .
(١٢) سورة الزّخرف ٤٣/٦٧
(١٣) سورة الحجر ١٥/٥٩ ـ ٦٠

وروده مرفوعاً بالابتداء مع ثبوت الخبر ، ومع حذفه ، فمن أمثلة الثابت الخبر قول أبي قتادة (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) ، فـ (إلا) بمعنى (لكن) ، و (أبو قتادة) مبتدأ ، و (لم يحرم) خبره ونظيره من كتاب الله تعالى : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ) (١) فإنه لا يصح أن يجعل (امرأتك) بدل من (أحد) (٢) لأنها لم تسر معهم ، فيتضمنها ضمير المخاطبين ... ومن أمثلة المحذوف الخبر قوله صلى الله عليه وسلم : (كل أمتي معافى إلا المجاهرون) (٣) ، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون ، ومنه من كتاب الله تعالى قوله (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (٤) ، أي لكن قليل منهم لم يشربوا . قال الكوفيون في هذا الثاني مذهب آخر ، وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف ، وما بعدها معطوف على ماقبلها "(٥)

د ـ صحة التركيب والاستعمال بمجيء حرف الجواب (إيْ) بكسر الهمزة وسكون الياء ومعها القسم في قوله (إيْ واللهِ) (٦) ، ومثله قوله تعالى : (قُلْ إِيْ وَرَبِّي) (٧)

هـ ـ زيادة (لا) في قوله تعالى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) (٨) ، أي : ليعلم أهل الكتاب ، "وهو قول أبي عبيدة (٩) ، وقال الفراء العرب تجعل (لا) صلة في الكلام إذا دخل في أوله جحد ، أو في آخره جحد كهذه الآية (١٠) ، وكقوله : (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (١١) ، وحكى عن قراءة ابن عباس والجحدري (ليعلم) (١٢) وهو يؤيد كونها مزيدة ، وأما قراءة مجاهد (لكيلا) (١٣) ، فهي مثل (لِئَلَّا) "(١٤) . فنقل استشهاد غيره ، وقوّاه بما وقف عليه من القراءات ، واكتفى بالقرآن وقراءاته في الاستشهاد

---

(١) سورة هود ٨١/١١ .
(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٢٤/٢ : "وقد كان الحسن يرفعها ، يعطفها على (أحد) ، أيْ : لا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتُكَ " .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب ستر المؤمن ـ ٩٧/١٣
(٤) سورة البقرة ٢٤٩/٢ . قرأ (قليل) بالرفع ابن مسعود ، وأبيّ ، والأعمش . انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٤/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٦/١ ، والبحر المحيط ٢٦٦/٢ .
(٥) فتح الباري ٤٠٠/٤ ـ ٤٠١ ، وانظر شواهد التوضيح ٩٤ـ٩٧ ، ومغني اللبيب ٧٣/١ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النبيّ (ص) ـ باب هجرة النبيّ (ص) ـ ٢٥٦/٨ .
(٧) سورة يونس ٥٣/١٠ (٨) سورة الحديد ٢٩/٥٧ . (٩) مجاز القرآن ٢٥٤/٢ .
(١٠) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٧/٣ . (١١) سورة الأعراف ١٢/٧
(١٢) انظر تفسير القرطبيّ ٦٤٣٨/٧ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٨ ، وقد قرأ بها غيرهما
(١٣) وقرأ بها أيضاً ابن عباس ، وابن مسعود ، وسعيد بن جبير ، انظر تفسير الطبريّ ١٤١/٢٧ وتفسير القرطبيّ ٦٤٣٨/٧ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٨
(١٤) فتح الباري ٢٥٢/١٠

و ـ بيان الفصيح والأفصح في استعمال اللّفظ ، ومِنْ ذلك (هَلُمَّ) في قوله (ص) : (هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيمٍ مَاعِنْدَكِ) (١) ، وفي رواية أُخرى : (هَلُمَّ) ، قياساً على لغة القرآن التي يتمثل فيها الأفصح ، فـ (هَلُمَّ) لغة حجازية ، " لايؤنث ، ولايثنى ولايجمع ، ومنه قوله تَعَالَى : (وَالقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٢) ، والمراد بذلك طلب ماعندها " (٣) . ونكتفي بهذه الأمثلة على ماقلناه أولاً ، وسيرد غيرها في مواضعه مِنْ بحثنا البحث النَّحويّ عند الحافظ ابن حجر مستقبلاً ، تأكيداً لموقفه مِن القرآن وقراءاته .

٢ـ موقفه من كلام العرب

أ ـ موقفه من الشّاهد الشّعريّ

الشّاهد الشّعريّ عنده نوعان ، نوع يستشهد به على حادثة تأريخيّة تقترن مِنْ قريبٍ أو بعيدٍ بالحديث الشّريف الّذي يشرحه ، أو على عرف سائد ووجهة الحكم الفقهي منه كالوصية بالبكاء على الميت ، واستشهد بقول طرفة بن العبد (٤)

إِذَا مِتُّ فَانْعِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ ... وَشُقِّي عَلَيَّ الجَيبَ يَا ابْنَةَ مَعْبَدِ

وهذا لايجوز الوصية به في الإسلام (٥) .

وفي قول الأنصار ، وهم يحفرون الخندق (٦) :

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدَا ... عَلَى الجِهَادِ مَابَقِينَا أَبَدَا

وفي إطلاق الرَّسُول (ص) أسرى هوازن ، وقد " قام خطيبهم زهير بن صرد ، فقال : يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّواتِي في الحظائر مِن السَّبَايَا خالاتك وعماتك وحواضنكَ اللَّاتي كُنَّ يكفلنَكَ ، وأَنْتَ خَيْرُ مكفولٍ ، ثُمَّ أنشد الأبيات المشهورة أولها يقول فيها (٧) :

امْنُنْ عَلَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ فِي كَرَمٍ ... فَإِنَّكَ المَرْءُ نَرْجُوهُ وَنَدَّخِرُ

امْنُنْ عَلَى نِسْوَةٍ قَدْ كُنْتَ تَرْضَعُهَا ... إِذْ فُوكَ تَمْلَؤُهُ مِنْ مَحْضِهَا الدِّرَرُ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب علامات النّبوة ـ ٤٠١/٧

(٢) سورة الأحزاب ١٨/٣٣

(٣) فتح الباري ٤٠١/٧ . وانظر مجاز القرآن ٢٠٨/١

(٤) شرح المعلقات العشر ١٠٩ (٥) فتح الباري ٣٩٥/٣

(٦) انظر فتح الباري ١٨٧/٩ . (٧) المصدر السّابق ٩٤/٩

ومنه أيضًا شعر عبد اللّه بن رواحه رضي اللّه عنه في مؤتة (١)

أَقْسَمْتُ يَانَفْسُ لَتَنْزِلِنَّهْ كَارِهَةً أَو لَتُطَاوِعِنَّهْ
مَالِي أَرَاكِ تَكْرَهِينَ الجَنَّهْ

وهو كثير ، ونكتفي بهذا القدر .

والنّوع الثّاني هو الشّعر الّذي يستشهد به على اللّغة أو النّحو ، فهذا قليل ، وقلّته تلفت النّظر ، ولعلّه تحرّج مِنْ كثرة الاستشهاد به وجده ، لئلّا يعدّ مِن الضّرورة ، فيؤخذ عليه ولذلك كان يدعم استشهاده به بالقرآن الكريم وقراءاته ، أو أقوال العرب أو يعضده بنقله عن مصدر نحويٍّ إن ذكره منفردًا ، فأكثر الشّواهد الشّعريّة لديه مع قلّتها منقولة عن النّحاة الّذين استدلّوا بها على وجهة نظرهم . وهو في استشهاده يحتجّ بشعر عصور الاحتجاج ، ولم يحتجّ بشعر المولدين ومَنْ جاء بعدهم ، ولكي نوضح ماقلناه ، نمثل ببعض الأمثلة

١ـ تصويبه معنى اللّام في قوله تَعَالَى (بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا) (٢) ، بمعنى (إِلَى) وأخذه بقول أبي عبيدة ، وباستشهاده ، ودعّمه بقول ابن عباس في شرحه قوله : (أَوْحَى لَهَا ، يُقَال : أَوْحَى إليها ، وَوَحَى لَهَا ، وَوَحَى إِلَيْهَا وَاحِدٌ) (٣) ، وذكر نقل البخاريّ (ت : ٢٥٦ هـ) هذا القول عَنْ أبي عبيدة (ت : ٢١٠ هـ) الّذي استشهد على معنى اللّام في قوله تَعَالَى المذكور سابقًا بقول العجاج (٤) :

* أَوْحَى لَهَا القَرَار فَاسْتَقَرَّت * (٥)

وقيل اللّام "بمعنى مِنْ أجل ، والموحى إليه محذوف ، أي أوحى إلى الملائكة مِنْ أجل الأرض ، والأول أصوب ... وعن ابن عباس قال (أَوْحَى لَهَا) أَوْحَى إليها " (٦)

٢ـ تخريج جزم الفعل في الشّرط على لغة والاستشهاد بالشّعر في قوله (إِنَّكَ مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ) (٧) ، وفي رواية أخرى (مَتَى مَايَرَاكَ النَّاسُ) ، "بزيادة (مَا) ، وهي الزّائدة الكافّة عن العمل ، وبحذفها كان حقّ الألف مِنْ (يراك) أن تحذف ، لأنّ (مَتَى) للشّرط ، وهي تجزم الفعل المضارع . قال ابن مالك : يخرج ثبوت الألف على أنّ قوله (يراك) مضارع

---

(١) انظر فتح الباري ٥٢/٩ (٢) سورة الزّلزلة ٥/٩٩
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب التفسير ـ سورة إذا زلزلت ـ ٣٥٦/١٠
(٤) هذا صدر بيت عجزه : * وَشَدَّهَا بالوَاسِيَاتِ الثُّبَّتِ *
انظر مجاز القرآن ١٨٢/١ ، و٣٠٦/٢ ، والمحتسب ٣٣١/٢ ، ولسان العرب ٢٠
(٥) انظر مجاز القرآن ٣٠٦/٢ . (٦) فتح الباري ٣٥٦/١٠
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب ذكر النّبيّ (ص) ـ ٢٨٦/٨

(رَاءَ) بتقديم الألف على الهمزة ، وهي لغة في (رَأَى) ، قال الشاعر (١)

* إِذَا رَاءَنِي أَبْدَى بَشَاشَةَ وَاصِلِ *

ومضارعه (يراءُ) بمدٍّ ثُمَّ همزٍ ، فلما جزمت ، حذفت الألف ، ثم أبدلت الهمزة ألفًا ، فصار (يَرَا) ، وعلى أَنَّ (مَتَى) شبهت بـ (إِذَا) فَلَمْ يجزم بها ، وهو كقول عائشة .. في أَبِي بَكْرٍ : (مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ) (٢) ، أو على إجراء المعتل مجرى الصحيح ، كقول الشَّاعر (٣)

* وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ *

أو على الإشباع ، كما قرئ (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي) (٤) . قلت : وقع في رواية : (مَتَى يَرَكَ النَّاسُ) بحذف الألف ، وهو الوجه "(٥) . فلم يكتفِ بالشّعر ، وإنّما ردفه بشاهد من النثر ، وإن كان آخذًا المسألة عن ابن مالك (٦) .

٣ـ جَوَّزَ تقديم المفعول به (الفقر) في قوله (ص) (فَوَاللَّهِ مَا الفقرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ) (٧) ، بنصب (الفقر) ، أي ما أخشى عليكم الفقر ، و " يجوز الرّفع بتقدير ضمير ، أَيْ ما الفقر أخشاه عليكم ، والأول هو الرّاجح . وخصّ بعضهم جواز ذلك بالشّعر "(٨) وقد جاء في الحديث .

٤ـ إقامة الضّمير المنفصل مقام المتصل وهو ممنوع عند أكثر النّحاة إلّا في الضّرورة وجاء في قوله (ص) : (إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا) (٩) ، وفي رواية أخرى (وَاللَّهِ إِنِّي لَأَبَرُّكُمْ وَأَتْقَاكُمْ أَنَا) (١٠) ، وهذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة ، وقد "أولوا قول الشَّاعر (١١)

* وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي *

بأَنَّ الاستثناء فيه مقدر ، أي وَمَا يُدَافِعُ عن أحسابهم إلّا أنا "(١٢) .

---

(١) هذا صدر بيت مجهول قائله ، وعجزه : * وَيَأْلِفُ شَنَآنِي إِذَا كُنْتُ غَائِبَا *
انظر شواهد التّوضيح ٧١ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب الرَّجُلِ يأتمُّ بالإمام ـ ٢/٦ ٣٤
(٣) هذا عجز بيت لرؤبة ، وصدره : * إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ *
انظر الخصائص ١/٣٠٧ ، وإعراب الحديث ١٠١ ، و١٣٤ ، والإنصاف ١/٢٦ ، وضرائر الشّعر ٤٦ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٦ ، والإيضاح ٢/٤٦٠ ، وارتشاف الضّرب ٣/٢٧٨ .
(٤) سورة يوسف ١٢/٩٠ ، مضى تخريج هذه القراءة . (٥) فتح الباري ٨/٢٨٦ .
(٦) انظر شواهد التّوضيح ٧١ ـ ٧٣
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرّقاق ـ باب ما يحذر ـ ١٤/١٩
(٨) لم يمثل بالشّعر . انظر فتح الباري ١٤/١٩ ، وإعراب الحديث ١٦٤
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب قول النّبيّ (ص) ـ ١/٧٨
(١٠) انظر فتح الباري ١/٧٨
(١١) هذا عجز بيت للفرزدق ، سيرد تخريجه ، وصدره : * أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا *
(١٢) فتح الباري ١/٧٨ . وانظر ما يجوز للشّاعر ٢٢١

٥ ـ نقله الاستشهاد بالشّعر عَنْ غيره ، والاكتفاء به في الاستدلال على أَنَّ (لَا) في قولـه تَعَالَى (لَا أُقْسِمُ) (١) حرف تنبيه مثل (أَلَا) ، ومنه قول الشّاعر (٢)

لَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِيِّ لَا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرّ

وقال الجمهور إِنَّهَا زائدة ، والتّقدير : أُقْسِمُ (٣) .

٦ ـ عدم تنوين الاسم لأَنَّهُ في حكم المضاف في قوله (ولاشَمِمْتُ رِيحًا قَطُّ أَوْ عَرْفًا قَطُّ أَطْيَبَ مِنْ رِيحِ أَوْ عَرْفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٤) ، بخفض (ريح) بغير تنوين ، " لأَنَّهُ في حكم المضاف كقول الشّاعر (٥)

* بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجبهةِ الأَسَدِ * (٦)

أَيْ بَيْنَ ذراعي الأَسد وجبهةِ الأَسد ، وتقدير الحديث "أَطيب مِنْ رِيحِ النَّبِيِّ (ص) " . ونكتفي بما أَوردناه من الأَمثلة على موقفه مِن الشّاهد الشّعريّ

ب ـ موقفه من أَقوال العرب وأَمثالهم

فأَما الأَمثال فإِنَّهُ استشهد بها بقلّة ـ وسترد أَمثلة عليها في دراستنا جوانب البحث النّحويّ عنده عدا ذلك يتوقف على الأَمثال الّتي وردت في الحديث الشّريف ، فيتحقّق مِنْ مصدرها ، إِن كانت للرَّسُولِ (ص) ، أَو لغيره ، ومثال ذلك ، ذكره المثل : (سَمِّنْ كَلْبَكَ يَأْكُلْكَ) (٧).

وأَما أَقوال العرب وكلامهم فهي كثيرة في اللّغة قليلة في الاستشهاد على النّحو ، وهو يأخذها مِنْ غيره ، وقد يذكر المصدر الّذي ينقل عنه ، وقد لايذكره ، وذلك في الاستدلال على القاعدة النّحويّة ، أَو الاستعمال ، وقد يذكرها منفردة على طريقته في الاستشهاد بالنّثر ، أَو يقرنها بغيرها ، وبخاصّة القرآن الكريم وقراءاته ، أَو يعدُّها نظير مجيئها في الحديث الشّريف ، وقد يشير إِلَى استعمال العرب ، ولا يمثل . ومِنْ ذلك :

١ ـ عدم تعدّي الفعل بالهمزة المزيدة خلافاً للقياس أَو تعديه مِنْ دونها في كلامه على قولـه (ص) (وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ) (٨) ، فقوله (يَكُبَّهُ) بفتح

---

(١) سورة البلد ١/٩٠

(٢) هذا البيت لامرئ القيس . انظر المحتسب ٢/٢٧٣ ، وارتشاف الضّرب ١/٤٠٠ ، و٣/٣٠١ ومغني اللّبيب ١/٢٤٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٣٥

(٣) انظر فتح الباري ١٠/٦٠٣ ، وانظر البحر المحيط ٨/٣٨٤

(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب أَحاديث الأَنبياء ـ باب صفة النَّبِيِّ (ص) ـ ٧/٣٨٦ ـ ٣٨٧

(٥) مضى تخريجه . (٦) فتح الباري ٧/٣٨ (٧) المصدر السّابق ١٠/٢٧٥ .

(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإِيمان ـ باب إِذَا لم يكن الإِسلام ـ ١/٨٨ .

أوله ، وضمّ الكاف ، "يُقال أَكَبَّ الرَّجُلُ ، إذا أَطْرَقَ ، وَكَبَّهُ غيره ، إذا قَلَبَهُ ، وهذا خلاف القياس ، لأنَّ الفعل اللازم يتعدَّى بالهمزة وهذا زيدت عليه الهمزة ، فَقُصِرَ ... وجاء نظير هذا في أحرف يسيرة منها (أَنْسَلَّ ريشُ الطائر ، وَنَسَلْتُهُ) ، و (أَنْزَفْتُ البئرَ ، وَنَزَفْتُهَا) . وحكى ابن الأعرابي (١) في المتعدِّي (كَبَّهُ وأَكَبَّهُ) معاً "(٢) .وقد جاء في الحديث متعديًا

٢ـ استعمال (فِي) بمعنى (مِنْ) نقلاً عن الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) في قوله تعالى (يُخْرِجُ الخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) (٣) ، واستشهاده بقول العرب ، وبقراءة ابن مسعود في هذا الحرف ، بقوله "وقال الفراء في قوله : (يُخْرِجُ الخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ) أَيْ الغيث مِن السَّماء ، والنَّبات مِن الأَرض ، قال : و (فِي) هنا بمعنى (مِنْ) ، وهو كقولهم : (ليستخرجنَّ العلم فيكم) ، أي الَّذِي مِنْكُمْ (٤) . وقرأ ابن مسعود (يُخْرِجُ الخَبْءَ مِنْ) بدل (فِي) "(٥) .(٦)

٣ـ إنكاره أنْ يكون قوله : (كَانَ يَوْمُ الثَّالِثِ) (٧) مِنْ إضافة الشَّيء إلى نفسه عند التَّحقيق ، واستشهد بقولهم : (مسجد الجامع) (٨) . وكذا في قوله : (يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ المُهَاجِرَاتِ) (٩) ، واستشهد بنظيره في قولهم (شجر الأَراك) ، وجاء في رواية أُخرى (يَرْحَمُ اللَّهُ النِّسَاءَ المُهَاجِرَاتِ) (١٠) .

٤ـ جوازه نزع الألف واللام مِنْ الأَعلام في غير النِّداء في قوله : (وَأَقْرَعَ بن حَابِسٍ) (١١) ، في أخذه عن ابن مالك ذلك بلا إضافة ، ولا ضرورة (١٢) ، وحمله ذلك على حكاية سيبويه عن العرب : (يوم اثنين مبارك) (١٣) ، واستشهاده بشعر مسكين الدَّارمي ، ولم يمثل له (١٤) ،

---

(١) هو أبو عبد اللَّه محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (١٥٠ هـ ـ ٢٣١ هـ) ، له النوادر ، والخيل ، والنبات ، وغيرها . (انظر حلية الأولياء ١٠/٣٧٥ ، ونزهة الالباء ١٠٣ وبغية الوعاة ١/١٠٥) .
(٢) فتح الباري ١/٨٨ .
(٣) سورة النمل ٢٥/٢٧
(٤) معاني القرآن ٢/٢٩١
(٥) المصدر السَّابق . وقرأ بها أُبيٌّ . (انظر تفسير القرطبيّ ٦/٤٩٠٤ البحر المحيط ٧/٦٨) .
(٦) فتح الباري ١٠/١٢١ .
(٧) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبيّ (ص) ـ باب إسلام أَبي ذر رضي اللَّه عنه ـ ٨/١٧٤ .
(٨) فتح الباري ٨/١٧٤ .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تعالى (وليضربن) ـ ١٠/١٠٦
(١٠) انظر فتح الباري ١٠/١٠٦ ، وانظر أمالي السُّهيليّ ٦٩ ـ ٧٠
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب بعث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عنه ـ ٩/١٢٩
(١٢) انظر شواهد التَّوضيح ٢٧٢ ـ ٢٧٣ (١٣) الكتاب ٣/٢٩٢
(١٤) انظر فتح الباري ٩/١٢٩

ويعني قوله (١) :

وَنابِغَةُ الجعدِيُّ بالرَّمْلِ بَيْتُـــهُ عَلَيْهِ تُرابٌ مِنْ صَفِيحٍ مُوَضَّـــعُ

بنزع الألف واللام من (نابغة)

٥ـ إقامة الفعل المستقبل مقام الماضي ، ونقله ذلك عن العرب بلا تمثيل ، واستشهـــاده بالقرآن الكريم والحديث الشريف نقلاً عن ابن بطال (ت : ٤٤٩ هـ) (٢) في قولـــه (ص) أَوَّلُ مَانَبْدَأُ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّي ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنْحَرَ) (٣) ، وكلامه (ص) يشعـــر بوقوعه قبل "إيقاع الصلاة ، فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أنَّ هذا الكلام من الخطبة ، ولأنَّه عقب الصلاة بالنحر ، والجواب أنَّ المراد أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى العيدَ ، ثُمَّ خطـــب ، فقال هذا الكلام "(٤) ، وعلى هذا صَوَّبَ ابن بطال (ت ٤٤٩ هـ) ، ماجاء في رواية قوله (باب الخطبة ثُمَّ الصلاة) ، بقوله "وخفي عليه أنَّ العرب قد تضع الفعل المستقبل مكـــان الماضي (٥) ، وكأنَّه قال عليه الصلاة والسلام : مايكون به الابتداء في هذا اليوم الصلاة التي قَدَّمْنَا فعلها . قال وهو مثل قوله تعالى : (وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَن يُؤْمِنُوا) (٦) ، أَيْ الإيمـــان المتقدم منهم "(٧) . وغير ذلك مِنَ الأمثلة التي تُبَيِّنُ جهد الحافظ ابن حجر في مجال البحـــث النحويّ ، وحرصه على صحة الاستشهاد بالتحقُّقِ مِن الشواهد ، والاعتماد على مايقوّي حجّتـــه ، في بيان صحّة التركيب والمعنى في شرحه الحديث النبويّ الشريف .

---

(١) نسب هذا البيت له في الكتاب ٢٤٤/٣ ، وأمالي الشجريّ ١١٤/٢ ، وشواهـــد التوضيح ٢٧٣ ، وديوانه ٤٩ ، على خلاف في الرواية .

(٢) هو أبو الحسن علي بن خلف الشهير بابن بطال المغربيّ المالكيّ (ت ٤٤٩ هـ) ، لـه شرح صحيح البخاريّ . (انظر كشف الظنون ٥٤٦/١ ، وتاريخ التراث العربيّ ١٧٨/١)

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب العيدين ـ باب الخطبة في العيد ـ ١٠٦/٣

(٤) فتح الباري ١٠٦/٣

(٥) سنتناوله في الفصل القادم

(٦) سورة البروج ٨/٨٥

(٧) فتح الباري ١٠٦/٣

٥ـ موقفه مِن الآراء النَّحويَّـــة

إنَّ موقف الحافظ ابن حجر من الآراء النَّحويَّة يحدد مساره في الاختيار ، ويوضح لنا معالم هذا المنهج الَّذي أُطلق عليه منهج المحقّقين ، بالإضافة إلى النّقاط السّالفة الذّكر ، فمـــن البداهة أنْ يقف موقف المؤيد أو المعارض للآراء التي يعزوها إلى أصحابها كثيراً ، أو لا يعزوهـــا أحياناً في نقله عن النّحاة ، وشراح الحديث ، وغيرهم وقد سلك في ذلك طرقاً ، نذكرها من بـــاب التّمثيل لا الحصر بما يأتي

١ـ تأييده الآراء النَّحويَّة

يتضح تأييده الآراء النَّحويَّة في النّقاط الآتيـة

أ ـ قبوله الرأي أو الآراء الَّتي ينقلها بلا تعليق ، ولا ترجيح ، ولا ميل ، فإذا نقل أو ذكر الآراء أخضع السّياق لما يحتمله مِنْ معانٍ ، وإذا كان الرأي واحداً أخذه ، ووقف عنده ، وبنـــى المعنى عليه ، فهو يخضع التّركيب للرّأي النّحويّ ، والعكس صحيح كذلك ، وذكره الآراء لا يكـون لمجرد جمعها في المسألة الواحدة فحسب ، وإنّما يستفيد مِن ذكرها لما يحتمله الكلام مِنْ معانٍ ، أو يطمئن لسوقها في تلك المسألة ، ومثال ذلك

١ـ دلالة (كَانَ) في الاستعمال ، فقد نقل عن الرّاغب الأصفهاني (١) (ت : ٥٠٢ هـ) قوله : " (كان) عبارة عمّا مضى مِن الزّمان ، لكنها في كثير من وصف اللّه تُنْبِئُ عن معنـــى الأزليّة ، كقوله تَعَالَى (وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) (٢) ، قال : وما استعمل منه في وصـــف شيء متعلّقاً بوصف له هو موجود فيه ، فللتّنبيه على أنّ ذلك الوصف لازم له أو قليل الانفكاك عنـــه كقوله تَعَالَى : (وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا) (٣) ، وقوله : (وَكَانَ الإِنْسَانُ كَفُورًا) (٤) ، وإذا استعمل في الزّمن الماضي جاز أنْ يكون المستعمل على حاله ، وجاز أن يكون قد تغير نحـــو (كَانَ فُلان كذا ثُمَّ صَارَ كذا) ، واستدلّ به على أنّ العالم حادث لأنّ قوله : (ولم يكن شـــيء

---

(١) هو الحسين بن محمّد بن المفضل أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب (ت : ٥٠٢ هـ) ، له جامع التّفاسير ، والمفردات في غريب القرآن ، وحل متشابهـــات القرآن ، وغيرها (انظر بغية الوعاة ٢/٢٩٧ ، واسمه فيه المفضل بن محمّد ، وانظـــر الأعلام ٢/٢٥٥)

(٢) سورة الأحزاب ٣٣/٤٠ .

(٣) سورة الإسراء ١٧/١٧

(٤) سورة الإسراء ١٧/٦٧

غيره) ، ظاهر في ذلك فإنّ كلّ شيء سوى اللّه وجد بعد أنْ لم يكن موجوداً "(١) . وقد تعقّب ابنُ حجر بهذا على قول الطّيبيّ (ت : ٧٤٣ هـ) في قوله (ص) (كَانَ اللّهُ ولم يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الماءِ) (٢) عندما قال : " لفظة (كَانَ) في الموضعين بحسب حال مدخولها ، فالمراد بالأول الأزليّة والقدم ، وبالثّاني الحدوث بعد العدم ، ثُمّ قال فالحاصل أنّ عطف قوله : (وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ) على قوله (كَانَ اللّهُ) مِنْ باب الإخبار عن حصول الجملتين في الوجود ، وتفويض التّرتيب إلى الذّهن ، فالواو فيه بمنزلة (ثُمّ) "(٣) .

٢ـ كان تامّة أو ناقصة وتقدير الكلام في قوله : (كَانَ بَيْنَ مُصَلَّى رَسُولِ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الجِدَارِ مَمَرُّ الشَّاةِ) (٤) برفع (مَمَرّ) و (كَانَ) تامّة ، أو (مَمَرّ) اسم كَانَ ، بتقدير قدر أو نحوه ، والظّرف الخبر ، وأعربه الكرمانيّ بالنّصب ، على أنّ (مَمَرّ) خبر كَانَ ، واسمها نحو قدر المسافة ، قال والسّياق يدلّ عليه "(٥) .

٣ـ توجيه الرّفع والنّصب في الرّوايات ، أو توجيه النّصب على كونه حالاً ، وجواز ذلك من النّكرة لأنّ الحال في سياق النّفي في قوله (ص) : (لَقَدْ ظَنَنْتُ يا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلُنِي عَنْ هذا الحديث أَحَدٌ أَوّلُ مِنْكَ) (٦) في قوله (أَوّل مِنْكَ) ، فقد " وقع في روايتنا برفع اللّام ونصبها ، فالرّفع على الصّفة لأَحَدٍ ، أو البدل منه . والنّصب على أنّه مفعول ثانٍ لـ(ظَنَنْتُ) قاله القاضي عياض . وقال أبو البقاء على الحال ، ولا يضرّ كونه نكرة ، لأنّها في سياق النّفي ، كقولهم (ما كان أَحَدٌ مثلك) "(٧)

٤ـ دخول اللام مع (هَيْهَاتَ) في قوله تعالى : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٨) ، وجواز عدم دخولها ، فيرفع الاسم بعدها ، " وقال الفراء : إنّما دخلت اللّام في (لِمَا تُوعَدُونَ) لأنّ (هَيْهَاتَ) أداة ليست بمأخوذة مِنْ فِعْلٍ بمنزلة قريبٍ وبعيدٍ كما تقول : (هَلُمَّ لَكَ) فإذا قُلتَ : (أَقبل) لم تقل (لك) "(٩) .

---

(١) فتح الباري ١٨١/١٧ ـ ١٨٢ ، وانظر المفردات في غريب القرآن ٤٤٤ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التوحيد ـ باب قوله تعالى : (وَكَانَ عَرْشُهُ) ـ ١٨١/١٧ .
(٣) فتح الباري ١٨١/١٧
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب قدركم ينبغي ـ ١٢١/٢
(٥) فتح الباري ١٢١/٢ ، وانظر شرح الكرمانيّ ١٥٣/٤ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب الحرص على الحديث ـ ٢٠٤/١ .
(٧) فتح الباري ٢٠٤/١ ، وانظر إعراب الحديث ١٣٨ .
(٨) سورة المؤمنون ٣٦/٢٣ .
(٩) فتح الباري ٤٣١/٥ ، وانظر معاني القرآن ٢٣٥ .

٥ـ توجيه النَّصب وجواز الرَّفع في (أَيٍّ) ، و (خَيْرٍ) في قوله : (فَلَمَّا حَضَرَتْ الوفاةُ قَالَ لِبَنِيهِ : أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ ؟ قالوا خَيْرَ أَبٍ)[1] فقد أَخَذَ قول أَبي البقاء (ت:٦١٦ هـ) "بنصب (أَيٍّ) على أَنَّهُ خبر (كُنْتُ) ، وجاز تقديمه لكونه استفهامًا ،ويجوز الرَّفع "[2] . وكذلك في جوابهم (خَيْرَ أَبٍ) ، أَيَّدَ النَّصب فيه على تقدير (كُنْتَ خَيْرَ أَبٍ) وَجَوَّزَ الرَّفع بتقدير (أَنْتَ خَيْرُ أَب)[3] .

٦ـ توجيه نصب (أَهْلِ الإسلام) في قوله : (هذا عِيدُنَا أَهْلَ الإسلامِ)[4] ، على أَنَّهُ منادى مضاف حذف منه حرف النّداء ، أَو بإضمار أَعني ، أَو أَخصّ ، و "جوّز فيه أَبو البقاء في إعراب المسند الجرَّ على أَنَّه بدل من الضَّمير في قوله (عِيدنا) "[5] .

٧ـ والأَوجه الإعرابية لـ (أَسْوَدَ أَفْحَجَ) في قوله (ص) (كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدَ أَفْحَجَ يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا)[6] ، فقد ذكر عن الطّيبيّ قوله : " وفي إعرابه أَوجه : قيل : هو حال مِنْ خبر (كَأَنَّ) وهو باعتبار المعنى الَّذي أَشبه الفعل . وقيل هما حالان مِنْ خبر (كَأَنَّ) وذو الحال إما المستقر أَو المجرور ... أَو هما بدلان مِن الضَّمير المجرور ، وعلى كُلِّ حالٍ يلزم إضمار قبل الذّكر ، وهو مبهم يفسره مابعده ، كقولك : (رأيته رَجُلاً) . وقيل : هما منصوبان على التَّمييز "[7] . فهو يذكر الآراء ولايفصح عن رأيه ، والأَمثلة على ذلك كثيرة إلّا أَنّنا نكتفي بهذا القدر .

ب ـ تأييده الرأي ، وذلك بالاحتجاج له بما جاء مِن الرِّوايات في الحديث ، أَو الاستشهاد له بالقرآن الكريم ، والحديث النَّبويّ الشَّريف ، وكلام العرب أَو ترجيحه بما جاء عليه الرأي عند أَحَدِ النّحاة . وهو بذلك كُلِّه ، رُبَّما علَّق على الرَّأي ورُبَّما لم يُعلِّق . وَمِنْ ذلك :

١ـ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله (ص) : (هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ)[8] فقد "قِيلَ هو على الحقيقة ، ولامانع من وقوع مثل ذلك بأَنْ يخلق اللَّهُ المحبَّة في بعض الجمادات . وقيل هو على المجاز ، والمراد (أَهْل) على حَدِّ قوله تَعَالَى (وَاسْأَلْ القريةَ)[9] ، وقال الشَّاعر[10] :

وَمَاحُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلبِي ولكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا "[11]

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّوحيد ـ باب قوله تَعَالَى : (يريدون أَنْ يبدلوا)ـ ١٧/ ٢٥٠ .
(٢) فتح الباري ١٧/ ٢٥٠ ، وانظر إعراب الحديث ٩٥ . (٣) المصدر السَّابق .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب العيدين ـ باب إِذَا فاته العيد ـ ٣/ ١٢٨ .
(٥) فتح الباري ٣/ ١٢٨ ،وانظر إعراب الحديث ١٥٢ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحَجِّ ـ باب هدم الكعبة ـ ٤/ ٢٠٦ . (٧) فتح الباري ٤/ ٢٠٦ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجهاد ـ باب مَنْ غزا ـ ٦/ ٤٢٧ . (٩) سورة يوسف ١٢/ ٨٢ .
(١٠) البيت لقيس ليلى وهو في ديوانه ١٧٠ ، وانظر مغني اللّبيب ٢/ ٥١٣ ،ووصف المباني ١٧٠ .
(١١) فتح الباري ٦/ ٤٢٧ .

فنفى العبّ عن الدّيار ، واسنده إلى أهل الدّيار

٢ـ تأييده ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) بأنّ (مَهْ) في قوله : (فَقَالَ لَهُ مَهْ) (١) هي (مَا) الاستفهامية ، حذفت منها الألف ، ووقف عليه بهاء السكت ، وقد قيل فيه إنّه اسم فعل معناه الزّجر : أيْ اكفف ، وقد أيّد القول الأول بالاعتماد على السّماع رغم مخالفته القياس بقوله : " والشّائع أنْ لا يفصل ذلك إلاّ وهي مجرورة ، لكن قد سمع مثل ذلك ، فجاء عن أبي ذؤيب الهذليّ قَالَ : " قدمتُ المدينةَ ، ولأهلِها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج فَقُلْتُ : مَهْ؟ فقالوا : قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (٢) .

٣ـ انتصاب الخبر بـ (عَسَى) عند من يجيزه في قوله : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبُؤُسًا) (٣) ، أو بإضمار شيء ، تقديره : (عَسَى أن يكون الغُوَيْرُ أَبُؤُسًا) ، وجزم به ابن هشام . (٤) كذلك يرجح تأييده للرّأي بالاعتماد على ما جاء عند النّحاة في (لَوْ) مثلاً حرف امتناع لامتناع في قوله (ص) : (لو أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا) (٥) ، بقوله : " هذا من الأمثلة الّتي صَحَّ فيها أنّ (لَوْ) حرف امتناع لامتناع ، وقد اتقن القول في ذلك صاحب المغني " (٦) .

٤ـ توجيه الرّوايات بزيادة (مِنْ) ، وعدم زيادتها في قوله (ص) : (إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ المُصَوِّرُونَ) (٧) ، ووقع في رواية : (مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ) (٨) ، و" وَجَّهَتْ بأنّ (مِنْ) زائدة ، واسم (إنّ) هو (أَشَدّ) ووجهها ابن مالك على حذف ضمير الشّأن ، والتّقدير : (إنّه مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ ... إلى آخره) (٩) .

٥ـ استحسانه القراءة في قوله تعالى : (وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا) (١٠) بالفاء في نقله عن الفرّاء (ت : ٢٠٧ هـ) الّذي استحسن القراءة بالواو والفاء بقوله " أهل المدينة يقرؤون (فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا) بالفاء ، وكذلك هي في مصاحفهم ، وأهل الكوفة والبصرة : (وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا) بالواو (١١) ، والواو في التّفسير أجود ، لأنّه جاء : عقرها ولم يخف عاقبة عقرها ، فالواو

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ سورة مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ١٠/٢٠١ .
(٢) فتح الباري ١٠/٢٠١ ، وانظر شواهد التّوضيح ٢٧١
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الشّهادات ـ باب تعديل النّساء ـ ٦/٢٠٢ .
(٤) انظر فتح الباري ٦/٢٠٢ ، ومغني اللّبيب ١/١٥٢ ، وسيرد تخريج المثل .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحدود ـ باب كراهية الشّفاعة ـ ١٠٢/١ .
(٦) فتح الباري ١٥/١٠٢ ، وانظر مغني اللّبيب ١/٢٥٦ ـ ٢٦٠
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللّباس ـ باب عذاب المصورين ـ ١٢/٥٠٦
(٨) فتح الباري ١٢/٥٠٦
(٩) انظر فتح الباري ١٢/٥٠٦ ، وشواهد التّوضيح ٢٠٥
(١٠) سورة الشّمس ٩١/١٥ .
(١١) انظر القراءتين في تفسير الطّبريّ ٢٩/١٣٨ ، وإعراب القرآن للنّحاس ٣/٧١٥ ، والسّبعة ٦٨٩ ، والحجّة لابن خالويه ٣٧٢ ، والتّيسير ٢٢٣ ، والنّشر ٢/٤٠١ ، والبحر المحيط ٨/٤٨٢

هاهنا أجود ، ويقال لَايَخَافُ عُقْبَاهَا . لَايَخَافُ اللَّهَ أن ترجع ، وتعقّب بعد إهلاكه ،فالفاء بهذا المعنى أجود من الواو ، وَكُلٌّ صواب "(١) .

٦ــ تأييده أنّ الباء للتّعويض في قوله (ص) (قال اذْهَبْ فَقَدْ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِن القرآنِ) (٢) وإبعاده أنْ تكون بمعنى اللّام ، وذلك بالاعتماد على رواية أخرى ،فقد قيل إنّ : "هذا ينبني على أنّ الباء للتّعويض ، كقولك : (بعتُكَ ثَوْبِي بِدِينَارٍ) وهذا هو الظّاهر ، وإلّا لو كانت بمعنى اللّام على معنى تكريمه لكونه حاملاً للقرآن لصارت المرأة بمعنى الموهوبة ، والموهوبة خاصّة بالنّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ويحتمل أنْ تكون الباء بمعنى اللّام ، أيْ لأجل ماممك مِن القرآن ، فأكرمه بأنْ زَوَّجَهُ المرأة لأجل كونه حافظاً للقرآن أو بعضه ... ويؤيد أنّ الباء للتّعويض لا للسّببيّة ما أخرجه ... أنّ النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ رَجُلاً مِنْ أَصْحَابِهِ (يَافُلانُ ، هَلْ تَزَوَّجْتَ ؟ قَالَ لَا ، وَلَيْسَ عِنْدِي ماأتزوجُ بِهِ ، قَالَ : أَلَيْسَ مَعَكَ : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (٣) "(٤) وغير ذلك مِن الأمثلة ، وهو كثير

ج ــ تأييده بالترجيح بَيْنَ الآراء المنقولة ، ويحتجّ له بالرّوايات في الحديث ، وكذلك يستشهد له ، أو بالاعتماد على موافقة السّياق للمعنى ، أو الأخذ برأي أحد النّحاة ، والاستدلال بالحديث على صحّته ، أو تقوية احتجاجه بالحديث ، أو الترجيح بَيْنَ روايات الحديث الواحد ، أو بناء صحّة ترجيحه بالرجوع إلى الأصل في الوضع ، أو الاستعمال عند العرب ، ولكي نوضح ذلك ، لابدّ لنا من ذكر بعض الأمثلة :

١ــ فقد رَجَّحَ ماأجازه المبرد (٥) (ت : ٢٨٥ هـ) في استعمال (أَحَدٍ) في غير وصف ، ولانفي وبمعنى (وَاحِد) ، واستشهد بقوله (ص) (إِنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ) (٦) في ردّ "مَنْ قَالَ مِن النّحاة إنّ لفظ (أَحَدٍ) لايستعمل إلّا في النّفي ، وعلى مَنْ قال منهم : لايستعمل إلّا في الوصف ، وأنّها لاتوضع موضع (وَاحِد) ولاتقع موقعه "(٧) .

---

(١) معاني القرآن ٢٦٩/٣ ــ ٢٧٠ ، وانظر فتح الباري ٣٣٣/١٠ .
(٢) صحيح البخاريّ ــ كتاب النّكاح ــ باب التّزويج على القرآن ــ ١١٤/١١ .
(٣) سورة الإخلاص ١١٢/١ (٤) فتح الباري ١١٨/١١ ــ ١١٩
(٥) هو أبو العباس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالي المعروف بالمبرد (٢١٦هـ ــ ٢٨٥هـ) له المقتضب ، والكامل ، وغيرهما . انظر مراتب النّحويّينَ ١٣٥ ، وأخبار النّحويّينَ البصريّينَ ٧٢ ،ونزهة الالباء ١٤٨ .
(٧) فتح الباري ٣٨١/١١ ، وانظر شواهد التّوضيح ٢٧٢

٢ـ دعم ترجيحه الأخذ برأي أحد النحاة بالروايات الواردة في الحديث ، أو بالقراءات .
فقد رَجَّحَ ماذهب إليه أبو عبيدة (ت : ٢١٠ هـ) في عدم صرف (صَفَرَ) في قول ابن عبّاس : (وَيَجْعَلُونَ المُحَرَّمَ صَفَرَ) (١) ، ونقل عن النَّوويّ (٢) (ت : ٦٧٦ هـ) قوله : "كان ينبغي أن يكتب بالألف ، ولكن على تقدير حذفها لابُدَّ مِنْ قراءته منصوباً ، لأنَّهُ مصروف بلا خلاف ، يعني المشهور عن اللغة الرَّبيعية كتابة المنصوب بغير ألف فلا يلزم مِنْ كتابته بغير ألف أنْ لاينصرف ، فيقرأ بالألف ... لكن في المحكم كان أبو عبيدة لايصرفه ، فقيل له : إنَّهُ لايمتنع الصَّرف حَتَّى يجتمع علتان فما هما ؟ قال : المعرفة والسَّاعة ، وفسَّره المطرزيّ (٣) (ت ٦١٠هـ) بأنَّ المراد بالسَّاعة أنَّ الأزمنة ساعات ، والسَّاعة مؤنثة ... وحديث ابن عباس هذا حجَّة قوية لأبي عبيدة ، ونقل بعضهم أنَّ في صحيح مسلم (صَفَرًا) بالألف "(٤) .

وكذلك في ترجيحه قراءة ابن عباس قوله تَعَالَى : (أَتَيْنَا طَائِعِينَ) (٥) بالقصر ، وقيل " لعلَّ ابن عباس قرأها : (آتَيْنَا) بالمدِّ "(٦) وردَّ هذا القول بقوله "وقد صرح أهل العلم بالقراءات أنَّهَا قراءته ، وبها قَرَأَ صاحباه (٧) مجاهد ، وسعيد بن جبير "(٨) ،وقد جَوَّزَ بعض المفسّرين "أنَّ (ائتيا) بالمدِّ بمعنى الموافقة ، وبه جزم الزَّمخشريُّ (٩) ، فعلى هذا يكون المحذوف مفعولاً واحداً والتَّقدير لتوافق كُلٌّ منكما الأُخرى ، قالتا توافقنا ، وعلى الأول يكون قد حُذِفَ مفعولان ، والتَّقدير أعطيا مِنْ أمركما الطَّاعة مِنْ أنفسكما ،قالتا : أعطيناه الطَّاعة ، وهو أرجح لثبوته صريحاً عن ترجمان القرآن "(١٠) .

٣ـ ترجيحه المعرفة على النَّكرة ، لأنَّ المقام يقتضي ذلك في قوله : (فَانْبَعَثَ أَشْقَى القَوْمِ) (١١) وفي رواية أُخرى (أَشْقَى قَوْمٍ) بالتَّنكير ، "ففيه مبالغة لكن المقام يقتضي الأول ، لأنَّ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب التَّمتع ـ ١٦٩/٤ .
(٢) مضت ترجمته في ١٠٦
(٣) هو ناصر بن عبد السَّيد بن علي بن المطرز أبو الفتح المشهور بالمطرزيّ (٥٣٨هـ ـ ٦١٠هـ) له شرح المقامات ، والإقناع في اللغة . (انظر بغية الوعاة ٣١١/٢)
(٤) فتح الباري ١٦٩/٤ . (٥) سورة فصلت ١١/٤١ . (٦) فتح الباري ١٧٦/١٠
(٧) وقرأ بها أيضاً عكرمة . انظر المحتسب ٢٤٥/٢ ، وتفسير القرطبيّ ٥٧٨٨/٧ ، والبحر المحيط ٤٨٧/٧ (٨) فتح الباري ١٧٦/١٠ .
(٩) انظر الكشَّاف ٤٤٦/٣ ، والبحر المحيط ٤٨٧/٧ .
(١٠) فتح الباري ١٧٦/١٠ ، وانظر تفسير القرطبيّ ٥٧٨٨/٧ ، والبحر المحيط ٤٨٧/٧
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب إذا أُلقِيَ على ظهر المُصَلِّي ـ ٣٦٣/١ .

الشَّقاء هنا بالنّسبة إلى أُولئك الأقوام فقط "(١) . وذلك بالتّرجيح بَيْنَ الرِّوايتين .

وكذلك ترجيحه النَّصب في (الجِـدِّ) على نزع الخافض ، أو هو نعت لمصدر محذوف في قوله : (حَتَّى اشْتَدَّ النَّاسُ الجِدَّ) (٢) ، أي اشتدَّ النَّاسُ اشتدادَ الجِدِّ ، وقد جاء في روايات أُخرى برفع (الجِدِّ) : (حَتَّى اشْتَدَّ بِالنَّاسِ الجِدُّ) ، وفي رواية (حَتَّى شَمَّرَ النَّاسُ الجِدَّ) ، وهذه الرِّواية تؤيد التَّوجيه الأول ، أي نصب (الجِدِّ) (٣) .

وقد يأخذ بالرِّوايات جميعًا ، وقد يوجِّه الرَّأي بها ، ومثال ذلك حذف المفعول به في رواية ، وعدم حذفه في أُخرى كقوله : (وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ) (٤) ، بحذف المفعول ، وثبت في أُخرى بلفظ : (لَا يَرُدُّ سَائِلاً) (٥) . أما قوله : (ثُمَّ أَرْدَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعليٍّ بن أَبي طالب ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةَ) (٦) ، فقد ذكر ما يجوز فيه ثُمَّ أثبت ما جاءت به الرِّوايات في إعراب (ببراءة) بقوله : "يجوز فيه التَّنوين بالرَّفع على الحكاية ، وبالجرِّ ويجوز أَنْ يكون علامة الجرِّ فتحة ، وهو الثَّابت في الرِّوايات "(٧) .

٤ـ ذكره الآراء ، وترجيحه رأياً منها ، وتأييده له بالاحتجاج بكلام العرب ، أو الحديث ، ومثال ذلك تأييده أَنْ تكون (مَنْ) موصولة في قوله (ص) (مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ) (٨) ، "هو بالرَّفع فيهما على الخبر ، وقال عياض : هو الأكثر ، وقال أبو البقاء : (مَنْ) موصولة ، ويجوز أَنْ تكون شرطيَّة ، فيقرأ بالجزم فيهما (٩) . قال السُّهيليُّ : جعله على الخبر أشبه بسياق الكلام ، لأَنَّهُ سِيق على مَنْ قال : إِنَّ لي عشرة مِن الولدِ .. إلخ ، أي الَّذي يفعل هذا الفعل لا يرحم ، ولو كانت شرطيَّة ، لكان في الكلام بعض انقطاع ، لأَنَّ الشَّرط وجوابه كلام مستأنف (١٠) قُلْتُ وهو أَوْلَى مِنْ جهة أُخرى ، لأَنَّهُ يصير مِنْ نوع ضرب المثل . ورجَّحَ بعضهم كونها موصولة ، لكون الشَّرط إِذَا أُعقبه نفي ينفى غالباً بـ (لَمْ) وهذا لا يقتضي ترجيحًا إِذَا كان المقام لائقًا بكونها شرطيَّة . وأَجاز بعض شراح المشارق الرَّفع في الجزأين ، والجزم فيهما ، والرَّفع في الأَول ، والجزم في الثَّاني ، وبالعكس ، فيحصل أَربعة أَوجه . واستبعد الثَّالث ، ووجَّه بأَنَّهُ يكون في الثَّاني

---

(١) فتح الباري ١/٣٦٣ .
(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة تبوك ـ ٩/١٧٩ .
(٣) انظر فتح الباري ٩/١٧٩ .
(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الجنائز ـ باب من اسْتَعَدَّ الكفن ـ ٣/٣٨٦ .
(٥) انظر فتح الباري ٣/٣٨٦ . (٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التَّفسير ـ سورة براءة ـ ٩/٣٨٧ .
(٧) فتح الباري ٩/٣٨٩ . (٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الأدب ـ باب رحمة الولد ـ ١٣/٣٥
(٩) انظر إعراب الحديث ٩٧ ـ ٩٨
(١٠) انظر أمالي السُّهيليِّ ٨٨ .

بمعنى النَّهي ، أَيْ لاترحموا مَنْ لا يرحم النَّاس ، وأَما الرَّابع فظاهر وتقديره : مَنْ لايكون مِنْ أَهل الرَّحمة فإِنَّهُ لايرحم ، ومثله قول الشَّاعر (١) :

فَقُلْتُ لَهُ احْمِلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا ... مُطَوَّقَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا " (٢)

فذكر الآراء ، ورَجَّحَ أَنَّهَا موصولة ، وكذلك في قوله (ص) : (بُعِثْتُ أَنَا والسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ) (٣) ، وترجيحه النَّصب على الرَّفع في (السَّاعة) ، فقد قال أَبو البقاء " السَّاعة بالنَّصب ، والواو فيه بمعنى (مَعَ) ، قالَ : ولو قُرِئَ بالرَّفع لفسد المعنى ، لأَنَّهُ لايقال : (بُعِثْتُ السَّاعَةُ) ، ولا هو في موضع المرفوع ، لأَنَّهَا لم توجد بعد وأَجاز غيره الوجهين ، بل جزم عياض بأَنَّ الرَّفع أَحسن ، وهو عطف على ضمير المجهول في (بُعِثْتُ) ، قال : ويجوز النَّصب ، وذكر نحو توجيه أَبي البقاء وزاد : أَو على ضمير يدلُّ عليه الحال ، نحو فانتظروا ، كما قدر في نحو : (جاء البردُ والطيالسة (٤) فاستعدوا) . قُلْتُ : والجواب عَن الَّذي اعتلَّ به أَبو البقاء أَولاً أَنْ يضمن (بُعِثْتُ) معنى يجمع إِرسال الرَّسُولِ ، ومجيء السَّاعة نحو (جئتُ) ، وعن الثَّاني : بأَنَّهَا نُزِلَتْ منزلة الموجود مبالغة في تحقُّقِ مجيئها ، ويرجح النَّصب ماوقع ... مِنْ هذا الصَّحيح بلفظ (بُعِثْتُ وَالسَّاعَةَ) (٥) فإِنَّهُ ظاهر في أَنَّ الواو للمعية " (٦) .

٥ـ وقد يؤيد رأياً فيأخذ به بترجيح غيره من العلماء الَّذين ينقل عنهم ، ومثال ذلك ترجيح رأي الكسائيِّ (ت : ١٨٩ هـ) بأَنَّ (رُبَّ) اسم (٧) في موضع حديثه عن قوله (ص) (رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ) (٨) ، فقد ذكر الآراء في (عَارِيَة) المجرورة وذكر الرأي السَّابق بقوله : " قال عياض : الأَكثر بالخفض على الوصف للمجرور بـ (رُبَّ) . وقال غيره : الأَوْلَى الرَّفع على إِضمار مبتدأ ، والجملة في موضع النَّعت ، أَيْ هي عارية ، والفعل الَّذي يتعلق به (رُبَّ) محذوف . وقالَ السُّهيليُّ : الأَحسن الخفض على النَّعت ، لأَنَّ (رُبَّ) حرف جَرٍّ

---

(١) البيت لأَبي ذؤيب الهذليِّ . انظر الكتاب ٣/٧٠ ، ومايجوز للشَّاعر ١٥٧ ، وشرح المفصل ٨/١٥٨ ، وضرائر الشِّعر ١٦٠ ، وديوان الهذليِّين ١/١٥٤ ، وارتشاف الضَّرب ٣٠٥/٣ .

(٢) فتح الباري ١٣/٣٥ .

(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الرِّقاق ـ باب قول النَّبيِّ (ص) بُعِثْتُ ـ ١٤/١٣٣ .

(٤) هذا من كلام العرب . (انظر الكتاب ١/٢٩٨) .

(٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التَّفسير ـ تفسير سورة النَّازعات ـ ١٠/٣١٨

(٦) فتح الباري ١٠/٣١٨ ، وانظر إِعراب الحديث ٣٠

(٧) قال أَبو البركات الأَنباريُّ في الإِنصاف ٢/٨٣٢ " ذهب الكوفيُّونَ إِلى أَنَّ (رُبَّ) اسم " وكذا في مغني اللَّبيب ١/١٣٤ ، وعزا ابن مالك هذا الرأي للكسائيِّ . (انظر شواهد التَّوضيح ١٦٥) .

(٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الفتن ـ باب لايأتي زمان ـ ١٦/١٢٩ .

يلزم صدر الكلام ، وهذا رأي سيبويه . وعند الكسائيّ هو اسم مبتدأ والمرفوع خبره [١] ، وإليه ذهب بعض شيوخنا "[٢] .

كذلك مجيء (كَرَاهِيَة) بالنَّصب في قوله (ص) (فَجَعَلَ يُشِيرُ إلينا أَنْ لَاتَلُدُّونِي ، فَقُلْنَا كَرَاهِيَةَ المَرِيضِ للدَّوَاءِ) [٣] ، وترجيح الرَّفع ، فقد ذكر الضَّبط بالرَّفع في (كَرَاهِيَةِ) ، "أَيْ هذا منه كراهية . وقال أبو البقاء : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا الامتناع كراهية ، ويحتمل النَّصب على أنَّه مفعول له ، أي نهانا للكراهية للدَّواء ، ويحتمل أنْ يكون مصدراً أي كراهية الدَّواء [٤] . قال عياض : الرَّفع أَوْجَهُ مِن النَّصب على المصدر "[٥] .

٦ـ تأييده بترجيحه رأياً ، أيْ آخر ، ومثال ذلك منعه جزم الفعل (يَغْتَسِلُ) المرفوع عطفاً على (يَبُولَنَّ) المجزوم في قوله (ص) (لايَبُولَنَّ أَحَدُكُم فِي المَاءِ الدَّائِمِ ، الَّذِي لَايَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فيه) [٦] ، فقد " قال ابن مالك يجوز الجزم عطفاً على (يبولن) لأنَّه مجزوم الموضع بلا النَّاهية ، ولكنه بني على الفتح لتوكيده بالنُّون [٧] ، ومنع ذلك القرطبيّ [٨] ، فقال : لو أراد النَّهي لقال : (ثُمَّ لايَغْتَسِلَنَّ) فحينئذ يتساوى الأمران في النَّهي عنهما ، لأنَّ المحلَّ الَّذِي توارد عليه شيء واحد ، وهو الماء . قال : فعدوله عن ذلك يدلُّ على أنَّه لم يرد العطف ، بل نَبَّهَ على مآل الحال ، والمعنى أنَّه إذا بال فيه قد يحتاج إليه ، فيمتنع عليه استعماله ، ومثله قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَايَضْرِبَنَّ أَحَدُكُم امْرَأَتَه ضَرْبَ الأَمَةِ ثُمَّ يُضَاجِعُهَا) [٩] ، فإنَّه لم يروه أحد بالجزم ، لأنَّ المراد النَّهي عن الضَّرب ، لأنَّه يحتاج في مآل حاله إلى مضاجعتها ، فتمتنع إساءته إليها "[١٠] . فَرَجَّحَ رأي القرطبيّ (ت : ٦٥٦ هـ) على رأي ابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) واستدلَّ بما جاء في الحديث .

---

(١) انظر أمالي السُّهيليّ ٧٠ ـ ٧٢ . (٢) فتح الباري ١٦/ ١٣٠ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب مرض النَّبيّ (ص) ـ ٩/ ٢١٣ .
(٤) انظر إعراب الحديث ١٩٣ .
(٥) فتح الباري ٩/ ٢١٣ ، وانظر أمالي السُّهيليّ ١٢٣ ـ ١٢٤
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب البول في الماء ـ ١/ ٣٦٠
(٧) انظر شواهد التَّوضيح ٢٢٠ . وإليه ذهب أبو حيان ، واستشهد بالحديث . (انظر ارتشاف الضَّرب ٢/ ٧٩) (٨) مضت ترجمته .
(٩) ورد في صحيح البخاريّ ـ كتاب النِّكاح ـ باب مايكره مِنْ ضرب النِّساء ـ ١١/ ٢١٤ (لَايَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَه جَلْدَ العَبْدِ) ، وانظر فتح الباري ١/ ٣٦٠ .
(١٠) فتح الباري ١/ ٣٦٠ .

٢ـ تأييده استعمال اللفظ بما ورد في الحديث ، وتحديد المعنى بما يدلّ عليه السّياق ، وكذلك تحديد إعرابه أو بنائه ، وصرفه وعدمه ، فقد اختلف العلماء في استعمال (بَلْهَ) ودلالتها [١] في قوله (ص) : (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ . ذُخْرًا مِنْ بَلْهِ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ .) [٢] ، فقال : « الخطابيّ كأنه يقول : دَعْ مَا أَطْلَعْتُم عليه ، فإنّهُ سهل في جنب ما أدخر لهم . قُلْتُ وهذا لائق بشرح (بَلْهَ) بغير تقدّم (مِنْ) عليها ، وأما إذا تقدمت (مِنْ) عليها فقد قيل هي بمعنى (كيف) ويُقال بمعنى (أجل) ، ويقال بمعنى (غير) أو (سوى) وقيل مصدر بمعنى (التّرك) [٣] لكن قالَ الصّغانيّ [٤] : اتفقتْ نسخ الصّحيح على (مِنْ بَلْهَ) والصّواب إسقاط كلمة (مِنْ) ، وتعقّب بأنّهُ لا يتعيّن إسقاطها إلّا إذا فُسّرَتْ بمعنى (دَعْ) ، وإما إذا فُسّرَتْ بمعنى (مِنْ أجل) ، أو (مِنْ غير) فلا . وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصّحيح بإثبات (مِنْ) وقال ابن مالك : المعروف (بَلْهَ) اسم فعل بمعنى (اترك) ناصبًا لما يليها بمقتضى المفعولية [٥] ، واستعماله مصدرًا بمعنى (التّرك) مضافًا إلى ما يليه ، والفتحة في الأولى بنائيّة وفي الثانية إعرابيّة ، وهو مصدر مهمل الفعل ممنوع الصّرف . وقال الأخفش : (بَلْهَ) هنا مصدر كما تقول : (ضَرْبَ زَيْدٍ) ، وندر دخول (مِنْ) عليها زائدة [٦] . ووقع في المغني لابن هشام أنّ (بَلْهَ) استعملتْ معربة مجرورة بـ (مِنْ) وأنّها بمعنى (غير) [٧] ولم يذكر سواه ، وفيه نظر ، لأنّ ابن التّين [٨] حكى رواية (مِنْ بَلْهَ) بفتح مع وجود (مِنْ) ، فعلى هذا فهي مبنية ، و (مَا) مصدريّة ، وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء ، والخبر هو الجارّ والمجرور المتقدّم ، ويكون المراد بـ (بَلْهَ) (كَيْفَ) الّتي يقصد بها الاستبعاد والمعنى : من أين إطلاعكم على هذا القدر الّذي تقصر عقول البشر عن الإحاطة به ؟ ودخول (مِنْ) على (بَلْهَ)

---

(١) وردت بمعنى (أجل) ، و (كَيْفَ) ، و (دَعْ) في الشّعر . (انظر كتاب العين ٤/٥٥) .

(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التفسير ـ سورة السّجدة ـ ١٠/١٣٤ .

(٣) انظر كتاب العين ٤/٥٥ ، وشواهد التوضيح ٢٦٠ ، وارتشاف الضّرب ٢/٣٣١ ـ ٣٣٢ ، ومغني اللبيب ١/١١٥ .

(٤) هو الحسن بن محمّد بن الحسن بن حيدر بن عليّ العدويّ العمريّ الإمامُ رضي الدّين (ت : ٦٥٠هـ) ، له الشّوارد في اللّغات ، ومشارق الأنوار في الحديث ، وشرح البخاريّ وغيرها . (انظر بغية الوعاة ١/٥١٩)

(٥) ما قاله ابن مالك هو مذهب أبي عليٍّ الفارسيّ (ت : ٣٧٧هـ) ، نحو (بَلْهَ زيدًا) ، تقديره : (دَعْ زيدًا) . (انظر ارتشاف الضّرب ٢/٣٣٢ ، ومغني اللّبيب ١/١١٥)

(٦) انظر شواهد التّوضيح ٢٥٩ ـ ٢٦٠ . وذهب الأخفش إلى أنّها حرف جرٍّ . (انظر ارتشاف الضّرب ٢/٣٣٢ ، و ٤٦٦)

(٧) انظر مغني اللّبيب ١/١١٥ .

(٨) مضت ترجمته .

إذا كانت بهذا المعنى جائز ... قُلْتُ وأَصحُّ التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه (وَلَاخَطَرَ عَلَى قَلبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلْهِ مَاأَطْلَعْتُم) أَنَّهَا بمعنى (غَيْر) ، وذلك بين لمن تأمله "(١) . فرجع إلى رأي ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، وأخذ به بعد أن عرض الآراء ، فقد قال ابن هشام "ومن الغريب أنَّ في البخاريِّ في تفسير ألم السجدة : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : (أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِيْنَ ... ذُخْرًا مِنْ بَلْهِ مَااطَّلَعْتُم عَلَيْهِ) . واستعملت معربة مجرورة بِمِنْ خارجة عن المعاني الثلاثة (٢) ، وفَسَّرها بعضهم بـ (غير) ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوَّى مَنْ يعدُّهَا في ألفاظ الاستثناء "(٣) . وعَدَّهَا مِنْ أدوات الاستثناء بمعنى (غير) بعض الكوفيِّين ، ومابعدها مخفوض بالإضافة .(٤)

٢ـ معارضته الآراء النَّحويَّة :

تتضح معارضة الحافظ ابن حجر للآراء النَّحويَّة في صور منها

أ ـ تصويبه الرأي بما يراه صحيحًا ، أو باعتماده على غيره من العلماء ، محتجًّا له بآراء السابقين وبالحديث الشَّريف ، وبكلام العرب ولغاتهم ، ومن الأمثلة على ذلك :

١ـ إلحاق هاء التأنيث بالصِّفة إذا كانت على زنة (فَاعِل) ، أو إسقاطها ، فقد ذكر الكرمانيُّ أنَّه وقع في بعض طرق حديث سبيعة : (أَنَّ زَوْجَهَا مَاتَ وَهِي حَامِلَةٌ) ، وفي معظمها (حَامِل) ، وهو الأشهر ، لأنَّ الحمل من صفات النِّساء ، فلا يحتاج إلى علامة التَّأنيث . ووجه الأول أنَّه أُريد بأنَّها ذات حمل بالفعل كما قيل في قوله تعالى (تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ) (٥) فلو أُريد أنَّ الإرضاع من شأنها لقيل : (كُلُّ مُرضِعٍ) (٦) . والذي وقفنا عليه في جميع الرِّوايات (وَهِي حَامِلٌ) (٧).

---

(١) فتح الباري ١٠/١٣٤ ـ ١٣٥ .
(٢) يعني بالمعاني الثلاثة قوله : "(بَلْهَ) على ثلاثة أوجه : اسم لِدَعْ ، ومصدر بمعنى الترك ، واسم مرادف لكيف ، ومابعدها منصوب على الأول والثالث ، ومخفوض على الثاني ، ومرفوع على الثالث ، وفتحها بناءٌ على الأول والثالث ، وإعرابٌ على الثاني " . (انظر مغني اللبيب ١/١١٥)
(٣) مغني اللبيب ١/١١٥
(٤) انظر ارتشاف الضَّرب ٢/٣٣١ .
(٥) سورة الحجِّ ٢/٢٢
(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٤
(٧) فتح الباري ١١/٤٠١

٢ـ وكذلك قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَمْ يُسْمِعْ النَّاسَ) (١) ووقع لأكثر رواة الحديث (مَتَى يَقُومُ) بإثبات الواو ، " ووجهه ابن مالك بأنَّه شَبَّهَ (مَتَى) بـ (إِذَا) فلم تجزم (٢) ، كما شبه (إِذَا) بـ (مَتَى) في قوله : (إِذَا أَخَذْتُمْ مَضَاجِعَكُمَا ، تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ) (٣) فحذف النُّون (٤) ، ووقع في رواية ... (مَتَى مَا يقم) ولا إشكال فيها " (٥) .

٣ـ استدلاله بقوله (ص) (يَاأَبَا ذَر أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ) (٦) على جواز تعدية (عيرته) بالباء ، وقد أنكر ذلك ابن قتيبة (٧) (ت : ٢٧٦ هـ) ومن أتبعه ، وأثبت آخرون أنَّها لغة فيه . (٨)

٤ـ تصويبه ماقاله الكرمانيُّ (ت : ٧٨٧ هـ) في (الْبَتَّةَ) المنصوب على المصدر في قوله (وَقَالَ نَافِعٌ طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ إِنْ خَرَجَتْ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : إِنْ خَرَجَتْ فَقَدْ بُتَّتْ مِنْهُ) (٩) بقوله " قال النحاة قطع همزة (الْبَتَّة) بمعزل عن القياس (١٠) ، وفي دعوى أنَّها تُقال بالقطع نظر ، فإنَّ ألف (الْبَتَّة) ألف وصل قطعاً ، والذي قاله أهل اللغة (البتَّة) القطع ، وهو تفسيرها بمراد فيها ، لا أنَّ المراد أنَّها تُقال بالقطع " (١١) .

٥ـ الاستدلال على تصويب زيادة (لَا) ، والاحتجاج له برواية الحديث ، والاستشهاد بالقرآن الكريم ، في قوله : (وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ) (١٢) ، وفي رواية أُخرى : (وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ) ، وفي غيرها ، وأكثر رواة البخاريِّ على حذف (لَا) (١٣) ، وقد

---

(١) مَضَى تخريجه .
(٢) انظر عمدة الحافظ ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .
(٣) مَضَى تخريجه .
(٤) انظر شواهد التَّوضيح ٧١ ـ ٧٢ ، والوجه حذفها عند أبي البقاء العكبريِّ (ت : ٦١٦ هـ) وَوَجَّهَ عدم الحذف في (مَتَى يَقُومُ) بقوله : " ووجّهه أنَّ الواو تحذف لالتقاء الساكنين وإذا أدغمت الميم التي بعدها جاز وقوع الواو قبلها كما قالوا : تَمُودَّ الثوب ، وقالوا في الياء هو أصْيَمّ ، وفي الألف : العَاقَّة ، والدَّابَّة " . (انظر إعراب الحديث ١٩٨) .
(٥) فتح الباري ٣٤٦/٢ . وانظر شواهد التَّوضيح ٧٢ .
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإيمان ـ باب المعاصي ـ ٩٤/١ .
(٧) هو أبو محمّد عبد اللَّهِ بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت : ٢٧٦ هـ) له غريب الحديث ، ومشكل الحديث ، ومشكل القرآن وغيرها . (انظر نزهة الالباء ١٤٣ ، وبغية الوعاة ٦٣/٢) .
(٨) انظر فتح الباري ١٩٤/١ .
(٩) صحيح البخاريِّ ـ كتاب النّكاح ـ باب الطَّلاق ـ ٣٠٩/١١ .
(١٠) شرح الكرمانيِّ ١٩٤/١٩ .
(١١) فتح الباري ٣٠٩/١١
(١٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب النّكاح ـ باب الغَيْرَة ـ ٢٣٤/١١ .
(١٣) انظر فتح الباري ٢٣٤/١١ .

" وجهها الكرمانيُّ وغيره بما حاصله أَنَّ غَيْرَةَ اللَّهِ لَيْسَتْ هي الإتيان وعدمه ، فلابُدَّ مِنْ تقدير مثل : (لأَنْ لايأتي) ، أَيْ غيرة اللَّهِ على النَّهي عن الإتيان ، أو نحو ذلك . وقال الطِّيبيُّ ، هو مبتدأ ، وخبره بتقدير اللَّام ، أَيْ التَّقدير غيرة اللَّه ثابتة لأَجل أَنْ لايأتي ، وقالَ الكرمانيُّ وعلى تقدير (أَنْ لا) يستقيم المعنى بإثبات (لَا) فلذلك دليل على زيادتها [١] ، وقد عهدت زيادتها في الكلام كثيراً مثل قوله : (مَامَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) [٢] ، و : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ) [٣] ، وغير ذلك "[٤] .

٦ــ الأَخذ بتصويب الآخرين للنصِّ ، والاحتجاج له ، أَو الاكتفاء بالإشارة إليه ، أَو ذكر الآراء المعارضة له ، ومِن الأَمثلة على ذلك ، نصب الفعل (يكون) ، وصوابه الجزم في قوله (ص) : (إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُم أو يَكُونَ في شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ خَيْرٌ فَفِي شَرطَةِ مُحْجِمٍ) [٥] ، وقد قيل إِنَّ صوابه (أَوْ يَكُنْ) لأَنَّهُ معطوف على مجزوم ، فيكون مجزوماً ، وعزَّز ذلك برواية أُخرى (إِنْ كَانَ أَوإِنْ يَكُنْ) [٦] ، وعَلَّلَ الخطأ بأَنَّ " الرَّاوي أَشبع الضَّمَّة فظنَّ السَّامع أَنَّ فيها واواً ، فأثبتها ، ويحتمل أَنْ يكون التَّقدير : إِنْ كان في شيء أَوإِنْ كان يكون في شيء ، فيكون التَّردّد لإثبات لفظ (يكون) وعدمها ، وقرأها بعضهم بتشديد الواو وسكون النُّون ، وليس ذلك بمحفوظ "[٧] . وكذلك قوله (ص) : (لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ) [٨] كذا لجميع رواة البخاريِّ بالإضافة في (حديثُ عهدٍ) ، وصَوَّبَ المطرزيُّ (ت ٦١٠ هـ) ذلك بقوله : " لايجوز حذف الواو في مثل هذا ، والصَّواب (حديثو عهدٍ) "[٩] . وصَوَّبَ استعمال (كَذَاكَ) في رواية بدل (حَسْبُكَ) ، أَي كَفَاكَ ، في معرض كلامه على قوله : (فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ بِيَدِهِ ، فَقَالَ : حَسْبُكَ) [١٠] ، فقد " قالَ قاسم بن ثابت [١١] (كذاك) يراد بها الإغراء ، والأَمر بالكفِّ عن الفعل ، وهو المراد هنا ، ومنه قول الشَّاعر [١٢] :

* كَذَاكَ القَوْلُ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنَا *

---

(١) انظر شرح الكرمانيِّ ١٩/١٦١ .
(٢) سورة الأَعراف ٧/١٢ .
(٣) سورة الحديد ٥٧/٢٩ .
(٤) فتح الباري ١١/٢٣٤ . وانظر زيادة (لَا) في الآيتين ، معاني القرآن للفراء ١/٣٧٤ ، و٣/١٣٧ . ومجاز القرآن ١/٢١١ ، وربما نقل عنهما ابن حجر زيادتها ، ولم يصرح
(٥) صحيح البخاريِّ ــ كتاب الطِّبِّ ــ باب الدَّواء بالعسل ــ ١٢/٢٤٦ .
(٦) فتح الباري ١٢/٢٤٦ . (٧) المصدر السَّابق .
(٨) صحيح البخاريِّ ــ كتاب الحجِّ ــ باب فضل مكَّة ــ ٤/١٨٩ . (٩) فتح الباري ٤/١٨٩ .
(١٠) صحيح البخاريِّ ــ كتاب المغازي ، باب قوله تعالى : (إذ تستغيثون) ــ ٨/٢٩١ .
(١١) هو قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرَّحمن بن مطرف بن سليمان بن يحيى أبو محمَّد السرقسطيُّ العوفيُّ (ت : ٢٣٠هـ) . له الدَّلائل في شرح الحديث . (انظر بغية الوعاة ٢/٢٥٢) .
(١٢) هذا عجز بيت لجرير ، وصدره * يُقُلْنَ وَقَدْ تَلَاحَقَتْ المَطَايَا * انظر الخصائص ٣/٣٧ ، ولسان العرب ١٢/٢٠٣ ، وارتشاف الضَّرب ٣/٢١٣ ، وديوانه ١٠٥ .

أي : حسبُكَ من القول ، فاتركه . وقد أخطأ مَنْ زعم أنَّهُ تصحيف "(١) .

ب ـ تَعَقُّبُه الآراء النَّحويّة ، ومعنى التَعَقُّبِ عنده ، تقاضي الغريم ، أو طلب عورته وعثرته (٢) ، وفي الاصطلاح ردُّ الرأي النَّحويّ بما يراه موافقاً للسّياق ، وقد جاء التَعَقُّبُ بمعنى الرَّدِّ في قوله تَعَالَى (لَامُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) (٣) ، أي لَارَادَّ لقضائه (٤) .

وهو في تَعَقُّبِهِ قد يعزّز مايذهب إليه الرأي ، أو يردُّ التَعَقُّبَ ، ولايأخذ به ، أو يثبت ماينفيه غيره ، وقد يكتفي بتعقب غيره بلا تعليق ، أو يصححه ويأخذ به ، وهو في ذلك كُلِّه قد يعتمد على تعقُّب غيره ويرجح مايراه مناسباً ، وهذا كثير ، أو يعقب هو على الآراء النَّحويَّة وهذا قليل ، ويحتجُّ بالشَّواهد النَّحويَّة ، ويستدلُّ بروايات الحديث . ولكي نوضح ماقلناه نذكر بعض الأمثلة :

١ـ ردَّهُ رأي المُعَقِّبِ على أبي عبيدة (ت : ٢١٠ هـ) في تعديته الفعل (زَوَّجَ) بالباء ، في تفسيره قوله تَعَالَى : (وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ) (٥) ، بقوله : "زَوَّجْنَاهُمْ ، أي جعلناهم أزواجاً ، أي اثنين اثنين ، كما تقول زَوَّجْتُ النَّعلَ بالنَّعل "(٦) ، وقال في ردِّهِ التعقُّب : "وفيه نظر لأنَّ صاحب المحكم حكاه ، لكن قال : إنَّهُ قليل "(٧)

٢ـ اكتفاؤه بتعقُّب غيره ، فقد جاء (أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ) لجميع رواة البخاريّ في قوله : (قَدْ أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ) (٨) ، و "ذكره الدَّاوديّ الشَّارح (٩) بلفظ : (أَرْبَعَ الدَّنَانِير) ، وقالَ : سقطت الهاء لما دخلت الألف واللّام ، وذلك جائز فيما دون العشرة ، وتعقبه ابن التّين بأنَّهُ قول مخترع لم يقله أحدٌ غيره "(١٠) .

---

(١) فتح الباري ٨/٢٩١

(٢) انظر لسان العرب ٢/١٠٥ ـ ١٠٧

(٣) سورة الرَّعد ١٣/٤١

(٤) كتاب العين ١/١٧٨

(٥) سورة الدُّخان ٤٤/٥٤ .

(٦) فتح الباري ٦/٣٥٥ .وانظر مجاز القرآن ٢/٢٠٩ .

(٧) فتح الباري ٦/٣٥٥

(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الغسل ـ باب إذا وَكَّلَ رَجُلٌ ـ ٥/٣٩١

(٩) لم نقف له على ترجمة وافية ، وذكر صاحب كشف الظّنون ١/٥٤٥ انه أبو جعفر أحمد بن سعيد الدَّاوديّ ، وهو ممن ينقل عنه ابن التّين .

(١٠) فتح الباري ٥/٣٩١

٣ـ تَعَقُّبُهُ بتأييد الرِّوايات ، وترجيح السَّماع إلحاق نون الوقاية الأَسماء ، فقد جاء (وأَنَّ اللَّهَ مُبَرِّئِنِي) رواية في قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (وأَنَّ اللَّهَ مُبَرِّئِي بِبَرَاءَتِي) (١) ، وقالَ " وليس بِبَيِّنٍ ، لأَنَّ نون الوقاية تدخل في الأَفعال لتسلم من الكسر ، والأَسماء تكسر فلا تحتاج إليها . والَّذِي وقفنا عليه في جميع الرِّوايات (مبرئي) بغير نون ، وعلى تقدير وجود ما ذكر ، فقد سمع مثل ذلك في بعض اللُّغات (٢) " (٣) .

٤ـ أَخذه بِتَعَقُّبِ بعض العلماء مِن النّحاة ، أَو مِن الطّوائف الإِسلاميَّة على ما ذهبت إليه المعتزلة في أَنَّ (مَا) في قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) (٤) موصولة ، والصَّحيح أَنَّها مصدريَّة ، فقد " قال مكيّ بن أَبي طالب (٥) في إِعرابه القرآن له : قالت المعتزلة (مَا) في قوله تَعَالَى : (وَمَا تَعْمَلُونَ) موصولة فراراً مِنْ أَنْ يقروا بعموم الخلق للَّهِ تَعَالَى ، يريدون أَنَّهُ خلق الأَشياء الَّتِي تنحت منها الأَصنام ، وأَما الأَعمال ، والحركات فإِنَّها غير داخلة في خلق اللَّهِ ، وزعموا أَنَّهم أَرادوا بذلك تنزيه اللَّه تَعَالَى عَنْ خلق الشَّرِّ . وَرَدَّ عليهم أَهل السُّنَّة بأَنَّ اللَّه تَعَالَى خلق إِبليس وهو الشَّرُّ كُلُّهُ ، وقال تَعَالَى : (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ) (٦) ، فأَثبت أَنَّهُ خَلَقَ الشَّرَّ (٧) . وأَطبق القُرَّاء حَتَّى أَهل الشّذوذ على إِضافة (شَرِّ) إِلى (مَا) إِلَّا عمرو بن عبيد رأس الاعتزال فقرأها بتنوين (شَرٌّ) (٨) ليُصحِّح مذهبه ، وهو محجوج بإِجماع من قبله على قراءتها بالإِضافة . قال : وإِذا تقرر أَنَّ اللَّهَ خالق كُلَّ شيء مِنْ خير وشرٍّ ، وجب أَنْ تكون (مَا) مصدريَّة ، والمعنى خلقكم ، وخلق عملكم " (٩) .

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تَعَالَى (لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ) ـ ١٠/٩٢ .
(٢) انظر شواهد التّوضيح ١٧٨ ، حيث استشهد ابن مالك بالشّعر والحديث ، وتعقّبه أبو حيان في ارتشاف الضَّرب ١/٤٧٢ ، برفض ما قاله بحجّة استشهاده بما روي في الحديث .
(٣) فتح الباري ١٠/٩٢ .
(٤) سورة الصّافات ٣٧/٩٦
(٥) هو مكيّ بن أَبي طالب حموش بن محمد بن مختار أَبو محمد القيسيُّ النَّحويُّ المقرئ (٣٥٥ هـ ـ ٤٣٧ هـ) ، له إِعراب القرآن ، وغيره . (انظر بغية الوعاة ٢/٢٩٨)
(٦) سورة الفلق ١١٣/١ـ٢
(٧) انظر مشكل إِعراب القرآن ٢/٦١٦ و ٨٥٥ .
(٨) انظر قراءة عمرو بن عبيد (ت : ١٤٤ هـ) في مشكل إِعراب القرآن ٢/٦١٥ ، والبيان في غريب إِعراب القرآن ٢/٥٤٨ ، والتبيان في إِعراب القرآن ٢/١٣١٠ ، والبحر المحيط ٨/٥٣٠ .
(٩) فتح الباري ١٧/٣١٢ . وانظر مشكل إِعراب القرآن ٢/٦١٥ ـ ٦١٦ .

٥ــ تعقّبه بترجيح تقدير المحذوف ، وإنْ كان الأصل عدم التّقدير ، فقد رَجَّحَ الضَّدَّ بالرَّغم من أن التعقُّب يستند إلى أصلٍ نحويٍّ في قوله تعالى : (وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (١) ، أي (لَهُنَّ) (٢) ، واستشهد بالقراءة الشّاذّة : (فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بعد إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ (٣) غَفُورٌ رَحِيمٌ) ، وقد "جَوَّزَ بعض المعربين أَنْ يكون التّقدير (لَهُمْ) (٤) أَيْ لمن وقع منه الإكراه ... وضعف لكون الأصل عدم التّقدير ، وأُجيب بأَنَّهُ لابُدَّ مِن التّقدير ، لأجل الربط "(٥) .

٦ــ تعقّبه بترجيح احتمال معنى التّركيب ، وذلك بتقدير محذوف يستقيم معه اللّفظ والمعنى في قوله : (يُقَالُ هَذِهِ سَبِيلِي) (٦) ، فقد جزم الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) بأَنَّ (السَّبيل) يذكر ويؤنث (٧) ، "فقال في قوله تَعَالَى (لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ علمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا) (٨) ، الضّمير يعود على آيات القرآن ، وإنْ شئت جعلته للسّبيل ، لأنّها قد تؤنث ، قال اللّهُ تَعَالَى : (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي) (٩) ، وفي قراءة أُبيٍّ بن كعب (١٠) (وَإِنْ يَرَوا سَبِيْلَ الرُّشْدِ لَايَتَّخِذُوهَا سَبِيْلا) ، ويحتمل أَنْ يكون قوله تَعَالَى : (هَذِهِ) إشارة إلى الطّريقة ، أَي هذه الطّريقة المذكورة هي سبيلي ، فلا يكون فيه دليل على تأنيث السّبيل "(١١) .

٧ــ أخذه بتعقُّب الآخرين كتعقب أحد شيوخه على ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) بنفي إغفال النّحاة استعمال (إِذْ) في المستقبل كـ (إِذَا) في قوله : (لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ) (١٢) ، فقد ذكر ابن مالك : "فيه استعمال (إِذْ) في المستقبل كـ (إِذَا) وهو صحيح ، وغفل عنه أكثر النّحاة ، وهو كقوله تَعَالَى : (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ) (١٣) ، هكذا

---

(١) سورة النّور ٢٤/٣٣ . (٢) انظر معاني القرآن ٢/٢٥١ .
(٣) قرأ بها ابن مسعود ، وجابر بن عبد اللّه ، وابن جبير ، ونسبت لابن عبّاس . انظر المحتسب ٢/١٠٨ ، ومجمع البيان ٧/١٣٩ ، وتفسير القرطبيّ ٦/٤٦٤٧ ، وفتح الباري ١٥/٣٥٣ . (٤) انظر البحر المحيط ٦/٤٥٣ .
(٥) فتح الباري ١٥/٣٥٣ ، وانظر البحر المحيط ٦/٤٥٣
(٦) صحيح البخاريّ ــ كتاب الجهاد ــ باب درجات المجاهدين ــ ٦/٣٥١
(٧) انظر معاني القرآن ٢/٣٢٧ . وفتح الباري ٦/٣٥١ .
(٨) سورة لقمان ٣١/٦ (٩) سورة يوسف ١٢/١٠٨ .
(١٠) انظر معاني القرآن ٢/٣٢٧ .
(١١) فتح الباري ٦/٣٥١ ، وانظر معاني القرآن ٢/٣٢٧ .
(١٢) صحيح البخاريّ ــ بدء الوحي ــ ١/٢٩ .
(١٣) سورة مريم ١٩/٣٩ .

ذكره ابن مالك ، وأقره عليه غير واحد (١) ، وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام بأنّ النحاة لم يغفلوه ، بل منعوا ورود ، وأولوا ماظاهره ذلك ، وقالوا في مثل هذا استعمل الصيغة الدالّة على المضي لتحقّق وقوعه ، فأنزلوه منزلته "(٢) .

ج - استدراكه على الآراء النحويّة التي ينقلها عن سابقيه . وقد يكون الاستدراك له ، وهو قليل ، أو لغيره ، وهو كثير ، ويستدلّ على ذلك بالرواية في الحديث ، أو برأي نحويّ يميل إليه ، أو يعزّز مايقال بالشواهد التي تؤيده . وقد يستدرك بالاستشهاد بالحديث على ماينقض الرأي النحويّ الذي يذكره ، ويعارضه ، أو يصوب ، أو يستدرك على الذي قبل بإضافته لما يحتمله السياق من رأي ، سواء أكان له أم لغيره ، وقد يستدرك بالتحقّق من صحّة الحديث ، فيخرجه من دائرة الاستشهاد ، ومن الأمثلة على ذلك :

١- وجوب الفصل بَيْنَ ضمير الرفع المتصل وماعطفت عليه (٣) ، وجاء قوله : (كُنْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرَ) (٤) ، فقد قال ابن التين (ت : بعد ٤٠٠ هـ) " الأحسن عند النحاة أنْ لايعطف على الضمير المرفوع إلّا بعد تأكيده ، حتّى قال بعضهم : إنّه قبيح ، لكن يَرُدُّ عليهم قوله تعالى : (مَاأَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٥) ، وأجيب بأنّه قد وقع الحائل وهو قوله (لَا) (٦) وتعقّب بأنّ العطف قد حصل قبل (لَا) ، قال : ويُرَدُّ عليهم أيضاً هذا الحديث ، فلم تتفق الرُّواة على لفظه "(٧) ، وفيه رواية أُخرى ، بقوله : (ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ) (٨) ، "فعطف مع التأكيد ، مع اتحاد المخرج فَدَلَّ أَنَّهُ مِنْ تصرّف الرُّواة "(٩) ، فَلَمْ يستشهدْ به . وهو بذلك يَرُدُّ ماذهب إليه ابن مالك ، الذي اكتفى بذكر شواهد النثر دون النظم في قوله : " وتضمّن الحديث . . صحّة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره . وهو مما لايجيزه النحويون في النثر إلّا على ضعف ، ويزعمون أنّ بابه الشعر . والصحيح جوازه نثراً ونظماً . فمن النثر ماتقدّم . . . ومنه قوله تعالى : (لو شَاءَ اللَّهُ مَاأَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) ، فإنّ واو العطف فيه

---

(١) انظر شواهد التوضيح ٦٢ . وقال ابن هشام : "الجمهور لايثبتون هذا القسم "، فأثبته (انظر مغني اللبيب ١/ ٨١) . (٢) فتح الباري ١/ ٢٩ - ٣٠

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٧ .

(٤) صحيح البخاريّ - فضائل أصحاب النبيّ (ص) - باب - ٨/ ٤٠ .

(٥) سورة الأنعام ٦/ ١٤٨ . (٦) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٧ .

(٧) فتح الباري ٨/ ٤٠

(٨) صحيح البخاريّ - فضائل أصحاب النبيّ (ص) - مناقب عمر - ٨/ ٤٨

(٩) فتح الباري ٨/ ٤٠ .

متصلة بضمير المتكلمين ، ووجود (لَا) بعدها لاعتداد به ، لأَنَّها بعد العاطف ، ولأَنَّهَا زائدة ، إذ المعنى تامّ بدونها "(١) . كذلك في تحقّقه من الأَصل النَّحويّ "أَنَّ المعرفة إِذَا أُعيدت معرفة لاتكون عين الأَول "، ذهب إِليه الكرمانيُّ (ت : ٧٨٧ هـ) في قوله : (أُعْطِيهِ الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرْوَى ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ القدح ، فَأُعْطِيهِ الرَّجُلَ) (٢) ، بقوله "والتَّحقيق أَنَّ ذلك لايطرد ، بَلْ الأَصل أَنْ تكون عينه إِلَّا أَنْ تكون هناك قرينة تدلُّ على أَنَّهُ غير مثل ماوقع هنا مِنْ قوله : (حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَإِنَّه يدلُّ على أَنَّه أَعطاهم واحداً بعد واحد إِلَى أَنْ كان آخرهم النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "(٣) ، فيكون (الرَّجُلُ) الأَول غير (الرَّجُلِ) الثَّاني ، وقد وقع هذا الحديث في رواية (ثُمَّ يَرُدُّهُ ، فَأَنَا وِلُهُ الآخر) (٤) ، وفي أُخرى : "قَالَ : خُذْ فَنَاوَلَهُمْ ، قَالَ : فَجَعَلْتُ أُنَاوِلُ الإِنَاءَ رَجُلاً رَجُلاً ، فيشرب ، فَإِذَا روى أَخذتُهُ ، فَنَاوَلْتُهُ الآخر حَتَّى رَوَى القَوْمُ جَمِيعًا . "(٥) ، "وعلى هذا فاللَّفظ المذكور مِنْ تصرّف الرُّواة ، فلا حجَّة فيه لخرم القاعدة "(٦) . فَأَبْعَدَ الحديث مِنْ دائرة الاستشهاد

٢ـ استدراكه على معنى اللَّفظ بما يحتمله معنى السّياق في قوله : (وَمَانُسِبُوا إِلَى الرِّدَّةِ) (٧) فقد قالَ الكرمانيُّ : " (مَا) في قوله : (وَمَانُسِبُوا) نَافِية ، كذا قالَ (٨) ، والَّذي يظهر لي ـ والكلام لابن حجر ـ أَنَّهَا مصدريَّة ، أَيْ ونسبتهم إِلَى الرِّدَّة "(٩)

٣ـ استدراكه بآراء العلماء ورواية الحديث على الفرق بَيْنَ لفظ الحرف ومعناه في الاستعمال وذلك في كلامه على (لَوْ) في قوله :(بَابُ مَايَجُوزُ مِنْ اللَّو) (١٠) ، فأُدخِلَ على (لَوْ) الألف واللَّام الَّتِي للعهد ، وذلك غير جائز عند أَهل العربيَّة ، لأَنَّ (لَوْ) حرف (١١) ، وفي

---

(١) شواهد التَّوضيح ١٧٣ ـ ١٧٤ ، وانظر عمدة الحافظ ٦٥٧ ـ ٦٥٩
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرِّقاق ـ باب كيف كان عيش النَّبِيِّ (ص) ـ ٦٦/١٤
(٣) فتح الباري ٦٦/١٤ ، وشرح الكرمانيّ ٢١٨/٢٢ ـ ٢١٩
(٤) انظر فتح الباري ٦٦/١٤
(٥) المصدر السَّابق . (٦) المصدر السابق .
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب استتابة المرتدين ـ باب قتل مَنْ أبى ـ ٥ ٣٠٢/١
(٨) انظر شرح الكرمانيّ ٤٧/٢٤
(٩) فتح الباري ٣٠٢/١٥ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الثَّمني ـ ٦ ٣٥٢/١ .
(١١) انظر فتح الباري ٣٥٢/١٦ .

رواية : (إِيَاكَ وَاللَّوْ ، فَإِنَّ اللَّوْ مِنَ الشَّيطَانِ) (١) ، ورجَّحَ (إِيَاكَ وَلَوْ) بغير ألف ولام ، وهو المحفوظ (٢) ، ونقل عن ابن مالك قوله : " إِذَا نسب إلى الحرف ، أو غيره ، حكم هو للفظة دون معناه جاز أَنْ يحكى ، وجاز أَنْ يعرب بما يقتضيه العامل ، وإِنْ كان على حرفين ، ثانيهما حرف لين وجعلت اسماً ضعف ثانيهما ، فمن ثَمَّ قيل في (لَوْ) (لَوَّ) ، وفي (فِيْ) : (فِيّ) ، وقال ابن مالك أيضاً الأَداة الَّتِي حكم لها بالاسميَّة في هذا الاستعمال أَنْ أُولت بكلمة منع صرفها ، إِلَّا إِنْ كانت ثلاثية ساكنة الوسط ، فيجوز صرفها ، وإِنْ أُولتْ بلفظ صرفتْ ، قولاً واحداً (٣) ، وجَوَّزَ الحافظ ابن حجر اعتماداً على رواية فيها (أَنْ لَوْ) هو الأَصل ، فأُدغمت النُّون في اللَّام ، وسُهِلَتْ همزة (أَنْ) فصارتْ تشبه أَداة التَّعريف ، وقيل : إِنَّ " لو إِنَّمَا لا تدخلها الألف ولا اللَّام إِذَا بقيتْ على الحرفيَّة ، أما إِذَا سمي بها ، فهي مِنْ جملة الحروف الَّتِي سمعت التَّسميَّة بها مِنْ حروف الهجاء ، وحروف المعاني ، ومِنْ شواهده قوله (٤) :

وَقِدْمًا أَهْلَكَتْ لَوٌّ كَثِيرًا ... وَقِيلَ اليَوْمَ عَالَجَهَا قَدَارُ

فأَضاف إِليها واواً أُخرى ، وأَدغمها ، وجعلها فاعلاً وحكى سيبويه : أَنَّ بعض العرب يهمز (لَوْ) (٥) ، أَيْ سواء كانت باقية على حرفيَّتها أَو سمي بها " (٦) .

٤ـ استدراكه على ما يقال بإِضافته شواهد أُخرى ، أَو رأياً نحويّاً آخر ، يكون له ، أَو لغيره ، ومِنْ ذلك ما ذكره في معنى (لَعَلَّ) في قول تَعَالَى : (لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ) (٧) ، أَيْ (كَأَنَّكُم) نقلاً عن ابن عبَّاس (٨) ، وقد قيل إِنَّ " كُلَّ ما في القرآن (لَعَلَّ) فهو للتَّعليل إِلَّا هذا الحرف ، فإِنَّهُ للتَّشبيه ، . . . ، وفي الحصر نظر ، لأَنَّهُ قد قيل مثل ذلك (٩) في قوله : (لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ) (١٠) ، وقد قرأ أُبيُّ بن كعب : (كَأَنَّكُمْ تَخْلُدُونَ) (١١) ، وقرأ ابن مسعود (كَيْ تَخْلُدُوا) (١٢) . " (١٣)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّمني ـ باب ما يجوز مِن اللَّو ـ ١٦/٣٥٢ .
(٢) فتح الباري ١٦/٣٥٢ . (٣) المصدر السَّابق .
(٤) لم نقف عليه .
(٥) أَي يُقَال فيها (لَوْوٌ) إِذَا سُمِّيَ بها ومن التسميَّة بها ما قال الشَّاعر
أَلام على لَوْوٍ وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا ... بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُه
(انظر الكتاب ٣/٢٦٢)
(٦) فتح الباري ٦/٣٥٣ . (٧) سورة الشّعراء ٢٦/١٢٩ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ سورة الشّعراء ـ ١٠/١١٤ .
(٩) وقيل غير ذلك . (انظر البحر المحيط ٦/٩٢)
(١٠) سورة الكهف ١٨/٦ .
(١١ ، ١٢) انظر القراءتين في البحر المحيط ٧/٣٢ .
(١٣) فتح الباري ١٠/١١٤ .

وكذا في معنى (إلاَّ) أو كونها زائدة في قوله (فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) (١)، فقد نقل عن الكرمانيّ أنَّ الاستثناء هنا بمعنى الاستفهام الإنكاري، أَيْ مافارقَ الجماعة أَحَدٌ إلَّاجرى له كذا (٢)، وأضاف: "أو حذفتْ (مَا) فهي مقدرة، أو (إلَّا) زائدة، أو عاطفة على رأي الكوفيِّينَ" (٣).

٥ ـ استدراكه بالاستدلال بالحديث على رأي نحويٍّ، فقد استدرك على ابن مالك استعمال (قَطُّ) مسبوقة بنفي في قوله: (وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَاكُنَّا قَطُّ، وآمَنُهُ) (٤)، وذلك بعد تقديره محذوف، بقوله "وكلمة (قَطُّ) متعلقة بمحذوف تقديره ونحنُ ماكُنَّا أكثر منا في ذلك الوقت، ولا أكثر أمنًا. ويستدرك بهذا على ابن مالك حيث قال: استعمال (قَطُّ) غير مسبوقة بالنَّفي، مما يخفى على كثير من النَّحويِّينَ، وقد جاء في هذا الحديث بدون نفي" (٥)، فكلام ابن مالك مردود بتقدير الحافظ ابن حجر للمحذوف ومعنى السِّياق يدلُّ عليه.

٦ ـ استدراكه بتأييده تَعَقُّبَ غيره، ومنه تأييده العدول مِنْ ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم في قوله (ص) (لايُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي) (٦)، في قوله (بِي) فقد قال ابن مالك: "كان اللائق في الظَّاهر هنا (إِيمانٌ بِهِ) ولكنه على تقدير اسم فاعل مِن القول منصوب على الحال، أَيِ انتدب اللَّهُ لمن خرج في سبيله قائلاً لايُخْرِجُهُ إِلَّا الإِيمانُ بِي (٧)، ولايخرجه مقول القول، لأَنَّ صاحب الحال على هذا التَّقدير هو اللَّهُ" (٨). وتعقَّب: "بأَنَّ حذف الحال لايجوز وأَنَّ التَّعبير باللائق هنا غير لائق، فالأَوْلَى أَنَّهُ من باب الالتفات، وهو متجه" (٩)، في العدول مِنْ ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم

د ـ رفضه الآراء النَّحويَّة. وهو في رفضه يعتمد على إجماع العلماء على قول ينفي غيره، أو أصل نحويٍّ مجمع عليه، أو يرفض الرِّواية المعتمد عليها في إبداء الرأي النَّحويِّ، أو يرفض الرأي الَّذي لايستقيم معه المعنى، أو يرفض الرأي لوجود رواية محفوظة تعزز ماذهب إليه،

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الفتن ـ باب قول النَّبيِّ (ص): سترون بَعْدِي ـ ١٦/١١٢.
(٢) انظر شرح الكرمانيِّ ٢٤/١٤٧. (٣) فتح الباري ١٦/١١٢.
(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحج ـ باب الصلاة بمنى ـ ٤/٢٥٦.
(٥) فتح الباري ٣/٢١٨، وانظر شواهد التوضيح ٢٤٨.
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإيمان ـ باب الجهاد مِن الإيمان ـ ١/١٠٠.
(٧) انظر شواهد التوضيح ٨٤. (٨) فتح الباري ١/١٠٠.
(٩) المصدر السَّابق

وقد يرفض تصويب غيره ، أو تعقّبه ، وقد يعلّق على رفضه برأيه أو برأي غيره ، أو يرفض بلا تعليق .
والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

١ـ (هَا) التنبيه في قوله : (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَاهَا اللَّهِ) (١) ، للقسم وقد اتفق الأئمة على الجرّ بعدها (٢) ، وكذا المعتمد في أصول الصحيحين وغيرهما (٣) ، و " (هَا) للتنبيهة وقد يقسم بها ، يقال : (لَاهَا اللَّهِ مَافَعَلْتُ كَذَا) قال ابن مالك : فيه شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه ، قال : ولايكون ذلك إلّا مع (اللَّهِ) ، أي لم يصحّ (لَاهَا الرَّحمنِ) كما سمع (لَا والرَّحمنِ) (٤) ... وحكى ابن التين عن الداودي أنّه روى برفع (اللَّهِ) ، قال والمعنى : (يَأْبَى اللَّهُ) ، وقال غيره : إنْ ثبتت الرّواية بالرّفع ، فتكون (هَا) للتنبيه ، و (اللَّه) مبتدأ ، و (لايَعْمِدُ) خبره ... ولايخفى تكلّفه . وقد نقل الأئمة الاتفاق على الجرّ فلا يلفت إلى غيره " (٥)

وكذا الأصل في استخدام (مَا) الاستفهاميّة عدم دخول الباء عليها ، ويصحّ ذلك مع (مَا) النّافية (٦) ، فقد جاء في قوله (ص) (مَا أَنَا بِقَارِئٍ) (٧) و (مَا) فيه نافية ، " إذ لو كانت استفهاميّة لم يصلح الباء ، وإنْ حُكِيَ عن الأخفش جوازه ، فهو شاذّ . والباء زائدة لتأكيد النّفي ، أيْ : ما أُحْسِنُ القِرَاءَةَ " (٨) .

وكذلك عدم جواز دخول الباء في فصيح الكلام على صيغة المبالغة ، وتأويل ماجاء في قوله تعالى (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالمِرْصَادِ) (٩) على ماهو لائق ، فـ " (المرصاد) مفعال من (المرصد) ، وهو مكان الرّصد ، وقرأ ابن عطية بما يقتضيه ظاهر اللّفظ ، فَجَوَّزَ أن يكون (المرصاد) بمعنى الفاعل ، أي الرّاصد ، لكن أتى فيه بصيغة المبالغة (١٠) ، وتعقّب بأنّه لو كان كذلك لم تدخل عليه الباء في فصيح الكلام ، وإن سمع ذلك نادرًا في الشّعر ، وتأويله على مايليق بجلال اللّهِ واضح ، فلا حاجة للتكلّف " (١١) .

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب قوله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ) ـ ٩/ ٩٨
(٢) انظر مغني اللّبيب ٢/ ٣٤٩ ، ورصف المباني ٤٠٥ .
(٣) فتح الباري ٩/ ٩٨ . (٤) انظر شواهد التّوضيح ٢٢٣ ـ ٢٢٤
(٥) فتح الباري ٩/ ٩٨ .
(٦) انظر ارتشاف الضّرب ٢/ ١١٣ ، و ١١٧ . (٧) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/ ٢٦ .
(٨) فتح الباري ١/ ٢٦ . (٩) سورة الفجر ٨٩/ ١٤ .
(١٠) انظر البحر المحيط ٨/ ٤٧٠ .
(١١) فتح الباري ١٠/ ٣٣٠ . وانظر البحر المحيط ٨/ ٤٧٠

وكذا رفضه التّقدير لتأويل جواز الرفع في قوله :(وَاللّهِ لِئِنْ منعتني هذا لأَمْنَعَنَّكَ مَا هُوَ أَشَدُّ عَلَيْكَ مِنْهُ ، طَرِيقَكَ عَلَى المَدِينَةِ) (١) ، والأصل عنده عدم التقدير هنا ، فقد نقل عن الكرمانيّ قوله " (طَرِيقَكَ) بالنّصب والرّفع (٢) ، قُلْتُ : النّصب أَصَحُّ لأَنَّ عامله (لأَمْنَعَنَّكَ) فهو بدل مِنْ قوله (مَا هُوَ أَشَدُّ عَلَيْكَ) ، وأما الرّفع ، فيحتاج إلى تقدير "(٣) .

٢ــ اعتماده في رفضه على معنى السّياق ، والرّواية في تقدير جواب (لَوْ) المحذوف في قول ابن عُمَرَ : (لَوْ طَلَّقْتَ مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَنِي بِهَذَا) (٤). فقد قالَ الكرمانيُّ "قوله (لَوْ طَلَّقْتَ) جزاؤه محذوف ، تقديره : لكانَ خيراً ، أو هو للتّمني ، فلا يحتاج إلى جواب (٥) .وليس كما قالَ بَلْ الجواب : لكانَ لَكَ الرّجعة ، لقوله : (فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَنِي بِهَذَا) "(٦) ، وكذا منعه خفض (هَذَا الحيّ) في قول زهدم الجرميّ (كُنَّا عند أَبِي موسى الأَشعريّ ، وَكَانَ بَيْنَنَا ، وَبَيْنَهُ هَذَا الحَيُّ مِنْ جَرْمٍ إِخَاءٌ) (٧) ، بقوله : "بالخفض بدلاً مِن الضّمير في (بَيْنَهُ) ، كذا قال ابن التّين ، وليس بجيد ، لأَنَّهُ يَصِيرُ تقدير الكلام : أَنَّ زهدماً الجرميَّ قال : كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَذَا الحَيِّ مِنْ جَرْمٍ إِخاء ، وليس ذلك المراد ، وإِنَّمَا المراد أَنَّ أَبَا موسى وقومه الأَشعريِّينَ كان أَهل مودة وإِخاء لقوم زهدم ، وهم بنو جرم "(٨) وقد وقع في رواية : (وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَذَا الحَيِّ) وكذا في أُخرى ، وهذا يؤيد ما قاله ابن التّين إِلّا أَنَّ المعنى لايصحُّ ، والرواية المعتمدة عند الحافظ ابن حجر هي (كَانَ بَيْنَ هَذَا الحَيِّ مِنْ جَرْمٍ وَبَيْنَ الأَشعريِّينَ وُدٌّ ، أَوإِخَاءٌ) (٩) ، وعليها بَنَى رأيه .

٣ــ رفضه رأياً وإِقامة آخر مقامه ، ومثال ذلك ، مانجده في معنى اللّام في قوله (ص) (لأَصْحَابِ الحِجْرِ لاَتَدْخُلُوا عَلَى هؤُلاَءِ المُعَذَّبِينَ) (١٠) ، فقد قال الكرمانيُّ "أَيْ قالَ لأَصحابه الّذِينَ معه في ذلك الموضع ، وأُضيف إِلى الحجر لعبورهم عليه . وقد تكلم في ذلك ، وتعسف(١١) . وليس كما قالَ بل اللّام في قوله (لأَصحاب الحِجْرِ) بمعنى (عَنْ) (١٢)

---

(١) صحيح البخاريّ ــ كتاب المغازي ــ باب ذكر النّبيّ (ص) ــ ٢٨٥/٨ .
(٢) انظر شرح الكرمانيّ ١٥٣/١٥ . (٣) فتح الباري ٢٨٥/٨ .
(٤) صحيح البخاريّ ــ كتاب الطلاق ــ باب مَنْ قال لأمرأته ــ ٢٨٩/١١ .
(٥) انظر شرح الكرمانيّ ١٨٧/١٩ . (٦) فتح الباري ٢٩٠/١١ .
(٧) صحيح البخاريّ ــ كتاب الذبائح ــ باب لحم الدّجاج ــ ٦٦/١٢
(٨) فتح الباري ٦٦/١٢ . (٩) المصدر السابق
(١٠) صحيح البخاريّ ــ كتاب المغازي ــ باب غزوة تبوك ــ ١٨٩/٩ .
(١١) انظر شرح الكرمانيّ ٢٣٠/١٦ .
(١٢) هذا مِنْ تناوب الحروف ، وهو مذهب الكوفيِّينَ كما سنرى في فصل الفعل في تركيب الكلام وبه قال الأخفش (ت : ٢١٥هـ) أيضاً . (انظر معاني القرآن ٢٩٦/٢ ، و ٦ ، ٣٠ ، ٣٧٧)

وحذف المقول لهم ليعمّ كُلَّ سامعٍ ، والتّقدير : قال لأُمّتِهِ عَنْ أَصْحَابِ الحِجْرِ ، وهم ثمود "(١)

وقد يرفض ، ويعلق عليه بلا تعليل لرفضه ، ومثال ذلك معنى (مَا) عنده في قول ابن مسعود (مَالِي لاَأَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٢) ، بقوله إِنَّهَا "استفهاميَّة ، وَجَوَّزَ الكرمانيُّ أَنْ تكون نافيَّة (٣) ، وهو بعيد "(٤) .

وكذا في تقدير قوله : (فِي غَزْوَةِ السَّابِعَةِ) (٥) ، بقوله "هي مِن إِضافة الشَّيء إلى نفسه على رأي ، أو فيه حذف تقديره : غزوة السَّفرة السَّابعة . وقالَ الكرمانيُّ وغيره : غزوة السَّنة السَّابعة ، أي مِن الهجرة (٦) . قُلْتُ : وفي هذا التَّقدير نظر "(٧) .

٤ـ اعتماده في رفضه على التَّحقُّقِ مِنْ عدم صحَّة الرِّواية ، وَمِنْ ذلك معنى (أَو) في قوله : (يُرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ) (٨) ، وفيه إشكال ، فَهَلْ الأَجر خالص ، "إِنْ لم يغنم شيئًا ، أَو مع غنيمة خالصة معها أَجر ، وكأَنَّهُ سكت عن الأَجر الثَّاني الَّذِي مع الغنيمة لنقصه بالنسبة إلى الأَجر الَّذِي بلا غنيمة "(٩) ، وأُجيب عنه أَنَّ (أَو) بمعنى الواو ، وجزم بذلك غير واحدٍ ، والتَّقدير : بأَجرٍ وغنيمة ، وعَزَّزَ ذلك بورود روايات بالواو (١٠) ، "فإن كانت هذه الرِّوايات محفوظة تعيَّن القول بأَنَّ (أَو) في هذا الحديث بمعنى الواو ، كما هو مذهب نحاة الكوفيِّينَ (١١) ، لكن فيه إشكالاً لأَنَّهُ يقتضي مِنْ حيث المعنى أَنْ يكون الضَّمان وقع بمجموع الأَمرين لكُلِّ مَنْ رجع ، وقد لايتفق ذلك ، فإِنَّ كثيرًا مِن الغزاة يرجع بغير غنيمة ، فَمَا قَرَّ منه الَّذِي ادَّعَى أَنَّ (أَو) بمعنى الواو وقع في نظيره ، لأَنَّهُ يلزم على ظاهرها أَنَّ مَنْ رَجَعَ بغنيمة رَجَعَ بغير أَجرٍ ، كما يلزم على أَنَّهَا بمعنى الواو أَنَّ كُلَّ غَازٍ يجمع له بَيْنَ الأَجر والغنيمة معًا "(١٢) .

وكذا رَدُّهُ الرأي النَّحويّ لعدم صحَّة الرِّواية ، فقد ٱلْتَبَسَ الأَمر على الطِّيبيِّ فجمع بَيْنَ حديثين ظَنًّا منه أَنَّهُمَا حديث واحد ، وفَسَّرَ على ذلك معنى اللَّام في قول ابن عبَّاس : (لِتُزَخْرِفُنَّهَا

---

(١) فتح الباري ٩/١٨٩ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللباس ـ باب المُتَفَلِّجَاتِ للحُسْنِ ـ ١٢/٤٩٥
(٣) انظر شرح الكرمانيّ ٢١/١٢٦ . (٤) فتح الباري ١٢/٥٤٩ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة ذات الرِّقاع ـ ٨/٤٢٣
(٦) انظر شرح الكرمانيّ ١٦/٤٢ . (٧) فتح الباري ٨/٤٢٣ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجهاد ـ باب أفضل النَّاس ـ ٦/٣٤٨ .
(٩) فتح الباري ٦/٣٤٨ . (١٠) المصدر السَّابق .
(١١) انظر الإنصاف ٢/٤٧٨ ، ومغني اللَّبيب ١/٦٢
(١٢) فتح الباري ٦/٣٤٨ ـ ٣٤٩

كَمَا زَخْرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى) (١) ، واللَّام في قوله : (لَتُزَخْرِفُنَّهَا) مفتوحة وهي لام القسم ، و " قبله حديث مرفوع ، ولفظه : (مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ) ، وظنَّ الطِّيبيّ في شرح المشكاة أنهما حديث واحد ، فشرحه على أنَّ اللَّام في (لَتُزَخْرِفُنَّهَا) مكسورة ، وهي لام التَّعليل للمنفي قبلها ، والمعنى : ما أمرتُ بالتَّشييد ليجعل ذريعةً إلى الزّخرفة . قال والنُّون فيه لمجرد التَّأكيد ، وفيه نوع توبيخ وتأنيب ، ثُمَّ قال ويجوز فتح اللَّام على أنَّها جوابٌ . قُلْتُ : وهذا هو المعتمد ، والأول لم تثبت به الرِّواية أصلاً فلا يغتر به ، وكلام ابن عبَّاس فيه مفصول مِنْ كلام النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الكتب المشهورة وغيرها . " (٢) فرفض أنْ تكون اللَّام لام تعليلٍ لعدم ثبوت الرِّواية بذلك .

٥ ـ رفضه التَّصويب بالاعتماد على الآراء والرِّواية في النَّصب على اسم (لَعَلَّ) من قوله : (قال : لَعَلَّ نَزَعَهُ عِرْقٌ) (٣) ، وفي رواية (لَعَلَّهُ) ، " ولإشكال فيها بخلاف الأولى ، فجزم جمعٌ بأنَّ الصَّواب النَّصب ، أيْ لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ . وقال الصَّغاني : يحتمل أنْ يكون في الأصل (لَعَلَّهُ) فسقطتْ الهاء . ووجهه ابن مالك (٤) باحتمال أنَّهُ حذف منه ضمير الشَّأن " (٥) ويؤيد توجيهه ما وقع في الرِّواية الثَّانية (٦) .

٦ ـ رفضه الرَّأي الَّذي لا يستقيم معه المعنى ، فقد جَوَّزَ ابن مالك استعمال (قَطُّ) في المثبت في قوله : (وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثَرِ وِلْدَانٍ رَأَيْتُهُمْ قَطُّ) (٧) ، ويرى ابن حجر أنَّ هذا التَّركيب يتضمَّن معنى النَّفي بدليل زيادة (مِنْ) فيه ، ونقل عن الطِّيبيّ (٨) (ت : ٧٤٣هـ) قوله : " أصل هذا الكلام : (وإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ وِلْدَان مَا رَأَيْتُ وِلْدَانًا قَطُّ أَكْثَرَ مِنْهُمْ) ، ونظيره قوله بعد ذلك : (لَمْ أَرَ روضةً قَطُّ أَعْظَمَ مِنْهَا) . ولما كان هذا التَّركيب يتضمَّن معنى النفي جازت زيادة (مِنْ) ، و (قَطُّ) التي تختص بالماضي المنفي . وقال ابن مالك : جاز استعمال (قَطُّ) في المثبت في هذه الرواية ، وهو جائز ، وغفل أكثرهم عن ذلك ، فخصُّوه بالماضي المثبت (٩) . قُلْتُ : والَّذي وجَّهه به الطِّيبيُّ حسن جدًا ، ووجَّهه الكرمانيُّ بأنَّهُ يجوز أنْ يكون اكتفى بالنَّفي الَّذي يلزم مِن التَّركيب إذ المعنى : مَا رَأَيْتُهُمْ أكثر مِنْ ذلك ، أو النَّفي مقدر ، وسبق نظيره (١٠) في قوله في صلاة الكسوف : (فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ) (١١) " (١٢) ، والتَّقدير : (مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب بُنيان المسجد ـ ٢/٨٦ . (٢) فتح الباري ٢/٨٦ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الطَّلاق ـ باب إذا عَرَّضَ بنفي الولد ـ ١١/٣٦٦ .
(٤) فتح الباري ١١/٣٦٦ . (٥) انظر شواهد التَّوضيح ٢٠٦ .
(٦) انظر فتح الباري ١١/٣٦٦ . (٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّعبير ـ باب تعبير الرُّؤيا ـ ١٦/٣
(٨) مضت ترجمته في ص ٨٧ (٩) انظر شواهد التَّوضيح ٢٤٨ .
(١٠) انظر شرح الكرمانيّ ٢٤/١٤١ .
(١١) صحيح البخاريّ ـ أبواب الكسوف ـ باب الذِّكر في الكسوف ـ ٣/١٩٩ .
(١٢) فتح الباري ١٦/١٠٣ ، وانظر شرح الكرمانيّ ٢٤/١٤١ .

الفصل الأول
دراسته المفردة النَّحويـــة

يعدُّ هذا الفصل تمهيداً لـ "جوانب البحث النَّحويّ عند الحافظ ابن حجر" وفي الوقت نفسه يعدُّ مقدمة لابن حجر النَّحويَّة في تناول مايخصُّ المفردة النَّحويَّة سواء أكانت اسماً أمْ فعلاً أمْ حرفاً ، مثل تناول الحافظ ابن حجر إعراب الاسم بالحركات وهو الأصل ، أو بالحروف وهو الفرع ، أو اطراد الإعراب بحرف على لغة مِنْ لغات العرب وغيره من الموضوعات التي تميز جهده مِنْ غيره . ولذلك سنتناول في هذا الفصل جانبين ، الأول : العامل النَّحويّ عند الحافظ ابن حجر ، والثاني : دراسته المفردة النَّحويَّة .

أولاً العامل النَّحويّ عند الحافظ ابن حجر

تشكل فكرة العامل النَّحويّ في عقلية الحافظ ابن حجر الدّعامة الأساسية في جهده النَّحويّ ، فالكلام عنده يعبّر عن علاقات مترابطة بَيْنَ الألفاظ والمعاني تحدث عنها الآثار الإعرابيّة ، فهو لايقطع بحكم نحويّ بلا نظرٍ إلى هذه العلاقات وتفاعلها اللَّفظيّ أو المعنويّ ، ولذلك كان العامل النَّحويّ عنده عاملاً لفظيّاً ومعنويّاً ، ويكون مضمراً أحياناً ، فيلجأ إلى تقديره بما يحتمله السّياق ، ويؤيده القياس والسّماع في العربيّة ، أو يكون ظاهراً يشير إليه وشأنه في هذا شأن نحاة العربيَّة في الاهتمام بالعامل النَّحويّ ، الذي ينجم عنه العمل مِنْ رفعٍ ونصبٍ ، وجرٍّ ، وجزمٍ ، فقد ذكر سيبويه في (باب مجاري أواخر الكلم من العربيَّة) العامل بقوله "وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ ، لأفرّق بين مايدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل ـ وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه ـ وَبَيْنَ مايُبنَى عليه الحرفُ بناء لايزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه مِن العوامل ، الّتي لكُلِّ عامل منها ضرب مِن اللَّفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب "(١) ، ويُفسّر ابن جني فكرة العامل النَّحويّ بنسبة العمل للمتكلم وحده ، بقوله : "وإنَّما قال النَّحويُّون : عامل لفظيٌّ ، وعامل معنويٌّ ، ليُرُوكَ أنَّ بعض العمل يأتي مسبباً عِنْ لفظٍ يصحبه ، كمَرَرْتُ بزيدٍ ، وَلَيْتَ عَمْراً قائمٌ ، وبعضه يأتي عارياً مِنْ مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فإما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل مِن الرَّفع والنَّصب والجرّ والجزم إنَّما هو (٢)

---

(١) الكتاب ١/١٣ .
(٢) وردت هكذا ، ونرى أنَّ الصَّواب (صفوة) (انظر الخصائص ١/١٠٩)

للمتكلم نفسه لاالشيء غيره ، وإنّما قالوا : لفظيٌّ ومعنويٌّ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللّفظ للّفظ ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ . وهذا واضح "(١)

على حين يرى أحد الباحثين المحدثين أنّ لكلّ مجتمع عرفًا لغويًّا يخضع له المتكلم وذلك في معرض ردّه ماجاء به ابن جني (٢) ، بقوله "رأينا ابن مضاء يرتضي ما صرح به ابن جني من نسبة العمل للمتلكم ، وأنّه هو الّذي يُحدِثُ الآثار الإعرابيّة ... وأنّه لا الألفاظ تعمل ، ولامعانيها ، ولا المتكلم ، وإنّما المتكلم في كلّ مجتمع خاضع للعرف اللّغويّ فيه ، فليست اللّغة مِنْ صنعه ، ولا هو وحده الّذي يحدد نظمها المختلفة ، بَلْ اللّغة كيان مستقل يوجد خارج الجماعة ، وإن كان المجتمع هو الّذي صنعه ،فأما دور المتكلم ، فإنّه يقيس كلامه على هذا النظام اللّغويّ "(٣) ، وقال "إنّ النّحاة في قولهم بالعامل كانوا متسامحين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعاني ، وأنّ ذلك شيء كان مقررًا واضحًا في مصنفاتهم "(٤) ومِنْ هنا لايسعنا ، إلّا أنْ نقول إنّ العرف اللّغويّ لايمكن إغفاله ، لكونه ينضوي تحت الأعراف والقوانين العامة لأي مجتمع ، إلّا أنّ النّحاة فَسّرُوا العلاقات القائمة والمتبادلة بَيْنَ الألفاظ والمعاني ، فوقفوا على السّبب ، وحاولوا بيان السبب له ، أيْ المعمول ، والعامل له ، وبنوا قياساتهم في ذلك كُلّه على السّماع عَنْ أهل اللّغة موضوع الدّراسة ، وفي محيطها اللّغويّ الخاصّ وإنّ المتكلم لايستطيع الخروج ، أو الانفلات منه ، فيخالف الإجماع .

وهذا الأمر محسوم عند الحافظ ابن حجر ، فهو لم يعرض له ، بل وجد الدّرب أمامه مذللًا ، فأشارَ إلى العامل النّحويّ ، وهو عنده إما أنْ يكون لفظيًّا وهو كثير ، أو معنويًّا ، وهو قليل ، وقد يكتفي بالإشارة إلى الأثر الإعرابيّ ، ولايذكر العامل فيه ،لوضوحه ، وهذا قليل أيضًا . وهذه الحالات الثّلاث هي السّائدة في جهده النّحويّ .

والعامل النّحويّ إما أن يكون مذكورًا في الكلام ، فيشير إليه ، أو محذوفًا فيلجأ إلى التّأويل في تقديره ، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا ، فَمِنْ الأمثلة على العامل اللفظيّ سواء أكان مذكورًا أمْ محذوفًا ،قوله في النّصب بعد (إيّاكَ) التي تفيد التّحذير ، في قوله (ص) (فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِم) (٥) ، "ف (كرائم) منصوب بفعل مضمر لايجوز إظهاره "(٦) . ونقل عدم جواز حذف الواو من التّركيب (٧) . وكذا توجيه النّصب في

---

(١) الخصائص ١/١٠٩ ـ ١١٠
(٢) انظر الرّدّ على النّحاة ـ مقدمة المحقق ـ ١٩ .
(٣) المصدر السّابق (٤) المصدر السّابق ١٩
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الزّكاة ـ باب أخذ الصّدقة ـ ٤/١٠٢
(٦) فتح الباري ٤/١٠٢ (٧) المصدر السّابق

قوله (ص) (رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالقَوَارِيرِ) (١)، العامل في نصب (سَوْقًا) بقوله "وهو منصوب على الإغراء، بقوله ارفقْ سَوْقًا أو امهلْ، أو على المصدر، أي: سُقْ سَوْقًا" (٢)، وفي تقدير العامل المحذوف على وفق توجيه الرِّواية بالنَّصب أو الرَّفع كنصب (عائذ) في رواية، ورفعه في أُخرى نحو قوله (ص) (عَائِذًا بِاللَّهِ مِن ذَلكَ) (٣)، على تقدير عامل النَّصب والرَّفع، فقد "قال ابن السّيد (٤): هو منصوب على المصدر الَّذي يجيء على مثال (فاعل) كقولهم (عُوفِيَ عَافِيَةً)، أو على الحال المؤكدة، النائبة مناب المصدر، والعامل فيه محذوف، كأنَّهُ قال: (أعوذ بِاللَّهِ عَائِذًا)، ولم يذكر الفعل، لأنَّ الحال نائبة عنه. وَرُوِيَ بالرَّفع، أي (أَنَا عَائِذٌ) (٥)، فـ (عَائِذٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أَنَا)، فالعامل في الخبر عنده هو المبتدأ

وكذا في إعرابه (الشَّطر) بالجرِّ عطفًا على قوله (بِمَا لِي كُلِّهِ)، وتوجيه رفعه ونصبه على تقدير عامل محذوف في قول الصّحابي (قُلْتُ: يَارَسُولَ اللَّهِ أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ لَا، قُلْتُ: فالشَّطرَ؟) (٦)، "هو بالجرِّ عطفًا على قوله (بِمَالِي كُلِّهِ)، أي: فأُوصِي بالنّصف وقال الزّمخشريُّ: هو بالنّصب على تقدير فعل، أيْ: أسمِّي الشَّطرَ، أو أُعيِّنُ الشَّطرَ، ويجوز الرَّفع على تقدير أيجوز الشَّطرَ" (٧).

وإضمار عامل النَّصب في (إِذْ) في قوله تَعَالَى: (وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ المُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ) (٨)، تقديره وإذكر إِذْ غَدَوْتَ (٩).

وقد يقدر العامل اللفظي مِنْ معنى الكلام بعد أنْ يوجِّه بَيْنَ الآراء، فقد نقل عن "الحسن البصريّ أَنَّهُ قَرَأَ (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (١٠) بالرَّفع حكاه الفراء (١١)، وهو على هذا خبر بعد خبر، وقال المبرد هو على الدعاء، أي أَحْصَرَ اللَّهُ صُدُورَهُم، كذا قال (١٢)، والأول أُولَى" (١٣) فرجح الرأي الأول، لكون الكلام إخباريًّا، وليس إنشائيًّا.

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب مايجوز من الشّعر ١٣/١٦٢.
(٢) فتح الباري ١٣/١٦٢. وانظر إعراب الحديث ٣١
(٣) صحيح البخاريّ ـ أبواب الكسوف ـ باب التَّعوُّذ مِنْ عذاب القبر ـ ٣/١٩١.
(٤) هو عبد اللَّهِ بن محمد بن السّيد أبو محمد (ت: ٥٢١هـ) له الاقتضاب في شرح أدب الكتاب والمثلث في اللغة وغيرهما. انظر قلائد العقيان ١٩٣، ووفيات الأعيان ٣/٩٦.
(٥) فتح الباري ٣/١٩١.
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوصايا ـ باب أنْ يترك ورثته أغنياء ـ ٦/٢٩٤
(٧) فتح الباري ٦/٢٩٥.
(٨) سورة آل عمران ٣/١٢١.
(٩) انظر فتح الباري ٨/٣٥٠.
(١٠) سورة النّساء ٤/٩٠.
(١١) انظر معاني القرآن ١/٢٨٢، وقراءة الحسن البصريّ فيه (حِصرة صدورهم) بالرَّفع. وانظر أيضا التبيان ١/٣٧٩، والبحر المحيط ٣/٣١٧.
(١٢) ورد قول المبرد في البحر المحيط ٣/٣١٧. (١٣) فتح الباري ٩/٣٢٤

وقد يُقَدِّرُ العاملَ اللفظيَّ مِنْ توجيه إعراب ، ويجوّزُ إعراباً آخر على تقدير مخالف لـلأول ، ومِنْ ذلك تقدير العامل في قوله (ص) (أَبِيعًا أَمْ عَطِيَّةً ؟) [١] ، بقوله منصوب بفعل مضمر أَيْ : تجعله ، أَيْ : أَتجعله ؟ ونحو ذلك ، ويجوز الرفع ، أي : هذا "[٢] بيـــعٌ أم عطية .

وهو في تفريقه بين إضمار العامل وحذفه ـ وان لم يصرح في كثير ـ يحتمل أنه يفـرق بين مايجوز إظهاره في الكلام ومالايجوز ، لأمر يرجع إلى غرض المتكلم [٣] ، أو استخـــدم الإضمار ، بمعنى الحذف ، وكذا العكس ، لأن مؤداهما واحد عنده في الاصطلاح والاستعمال ، فهو يقول مثلا في تقديره عامل النصب في (هَالَةَ) في قوله (ص) (فَقَالَ اللَّهُـــمَّ هَالَةَ) [٤] ، " فيه حذف تقديره (اجْعَلْهَا هَالَةَ) ، فعلى هذا فهو منصوب "[٥] ، فالعامل الفعل المحذوف (اجْعَلْ) ، وكذا في إضمار العامل في نصب (نطفة) على جواز قولـــه (ص) (وَكَّلَ اللَّهُ بِالرَّحِمِ مَلَكًا ، فَيَقُولُ أَيْ رَبِّ نُطْفَةٌ ، أَيْ رَبِّ عَلَقَةٌ) [٦] ، و " يجـوز في قوله (نُطْفَةٌ) النَّصب على إضمار فعل ، والرَّفع على أَنه خبر مبتدأ محذوف "[٧] . وغيـر ذلك [٨] من الأمثلة وبذلك يترجح الاحتمال الثَّاني ، ويبقى الاحتمال الأول قائمًا [٩]

وربَّما لايذكر العامل النَّحويَّ في توجيهه الإعراب ، فيكتفي ببيانه ، وربَّما يجوز وجهـــًا آخر نحو قوله (قُلْتُ سَمعًا وَطَاعَةً) [١٠] بالنَّصب ، ويجوز الرَّفع [١١] ، وكذا في قولـــه (ص) (يَاعَبَّاسُ بنَ عَبْدِ المُطلبِ ، لاأُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شيئًا ، ويَاصَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ وَيَافَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) [١٢] ، فقد نبَّه على أَنَّهُ " يجوز في (يَاعَبَّاسُ) ، وفي (ياصفيةُ) ، وفي (يافاطمةُ) الضَّمُّ ، والنَّصبُ [١٣] ، ولم يذكر عامل الضَّمِّ ، ولا عامل النَّصب .

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب الشّراء والبيع ـ ٥/ ٣١٥
(٢) فتح الباري ٥ /٣١٥ (٣) انظر التلخيص ٣٣٦ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبيِّ (ص) ـ باب تزويج النَّبيِّ (ص) ـ ٨/ ١٤٠ .
(٥) فتح الباري ٨/ ١٤٠ (٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب القدر ـ ١٤/ ٢٩٢
(٧) فتح الباري ١٤/ ٢٩٢ .
(٨) انظر فتح الباري ، مثلاً إضمار العامل ٥ / ٣١١ ، و٥ / ٣٨٥ ، و٦ / ٢٩٥ ، و٨/ ٥٠٣ ، وحذف العامل ١/ ٢٥٠ ، و ٥ / ٣١٠ ، و٦/ ٣١٢
(٩) صرح بإضمار العامل ، ولايجوز إظهاره ، في نصب (كرائم) ، وقد ذكرنا ذلك قبل قليل انظر فتح الباري ٤/ ١٠٢
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب المزارعة ـ باب ماكان مِنْ أَصحاب النَّبيِّ (ص) ـ ٥/ ٤٢٠ .
(١١) فتح الباري ٥ / ٤٢٠
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوصايا ـ باب هل يدخل النّساء ـ ٦/ ٣١٢
(١٣) فتح الباري ٦/ ٣١٢

وقد يوجه اختلاف الإعراب بالرِّواية ، ويصوّب إعراباً منها برواية أُخرى ، فقد جاء (العصر) مرفوعاً على الفاعليَّة ، والعامل فيه الفعل (أَرهق) ، وفي رواية أُخرى منصوباً بالمفعوليَّة ، وَصَوَّبَ إعراب الرِّواية الأُولى برواية ثالثة في قول ابن عُمر (تَخَلَّفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنا في سفرة ، فأدركنا وقد أَرْهَقَنَا العَصْرُ) (١) ، فقد جاء قوله (أَرْهَقَنَا) في هذه الرِّواية بفتح الهاء والقاف و (العصر) مرفوع بالفاعليَّة ، وفي الثَّانية (أَرْهَقْنَا) بإسكان القاف و (العصر) منصوب بالمفعوليَّة ، ويقوي الإعراب الأول مجيء (أَرْهَقَتْنَا) في الرِّواية الثَّالثة بفتح القاف بعدها مثناة ساكنة (٢) ، وذلك لكي يستدلَّ على العامل ، ويتحقق منه

وقد يتسامح ، فيخلط بَيْنَ حركة الإعراب وغيرها ، وهو في ذلك كُلِّهِ لا يذكر العامل ، ومثال ذلك في نداء الاسم المرخم ، نحو قوله (يَاعَائِشُ) (٣) ، "بضمِّ الشِّين ، ويجوز فتحها ، وكذلك يجوز ذلك في كُلِّ اسم مرخم "(٤) ، فالضَّمُّ على نداء المفرد ، وهذا إعراب ، وأما قوله (ويجوز فتحها) فليس بإعراب ، وإنَّما الفتح حركة الأصل في بناء الصِّيغة قبل تاء التَّأنيث ، وهذا مطرد في كُلِّ اسم مؤنث بتاء التَّأنيث ، فلم تغير بحركة الضَّمِّ المعهودة في نداء المفرد ، وقد وَضَّحَ ابن حجر ذلك في قوله تَعَالَى : (يَا مَالُ) (٥) ، كذا "هو بالتَّرخيم أَيْ (مالك) ، ويجوز في اللَّام الكسر على الأصل ، والضَّمُّ على أَنَّهُ صار اسماً مستقلاً ، فيعرب إعراب المنادى المفرد "(٦) . والأكثر لا يغير ما بقي عن حاله مِنْ حركة (×) .

أَما العامل المعنويُّ فلم يشر إليه ويمكننا استخراج بعض الأمثلة على ذلك ، ومنها الرَّفع على الابتداء ، في (شأنك) في قوله (ص) (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَشَأْنَكَ بِهَا) (٧) منصوب "أَيْ : الْزَمْ شأنك بها ، ويجوز الرَّفع بالابتداء ، والخبر بها ، أَي : شأنك متعلّق بها "(٨) وكذا في قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (كُلَّ اللَّيلِ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وانْتَهَى وِتْرُهُ إِلَى السَّحَرِ) (٩) بنصب (كُلَّ) على الظَّرفيَّة ، وبالرَّفع على أَنَّهُ مبتدأ ، والجملة خبره ، والتَّقدير : أَوتر فيه (١٠) ، والابتداء معنى لا لفظ . ونكتفي بهذا القدر ، ونشير إلى أَنَّنَا سنتناول جانباً آخر مِنْ دراسته العامل النَّحويّ في تعلّق الحروف في فصل الحرف في تركيب الكلام إِنْ شَاءَ اللَّهُ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الغسل ـ باب غَسْلِ الرِّجْلَيْنِ ـ ١/٢٧٥ ـ ٢٧٦ .
(٢) فتح الباري ١/٢٧٦
(٣) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبِيِّ (ص) ـ باب فضل عائشة رضي اللَّهُ عنها ـ ٨/٧ .
(٤) فتح الباري ٨/١٠٧ (٥) سورة الزُّخرف ٤٣/٧٧
(٦) فتح الباري ٧/١١٠ (×) انظر شرح التَّصريح ٢/١٨٨ .
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللُّقطة ـ باب إِذَا لم يوجد صاحب اللُّقطة ـ ٦/٩
(٨) فتح الباري ٦/٩ .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ أَبواب الوتر ـ باب ساعات الوتر ـ ٣/١٤٠ .
(١٠) انظر فتح الباري ٣/١٤٠

ثانياً: دراسته المفردة النَّحويَّة

ونعني بها الدِّراسة الانفراديَّة للاسم والفعل والحرف ، كأن يقف على الاسم يوضح فيه طريقة إعرابه بالحركات أو بالحروف أو غير ذلك ، وهو بهذا لايتوقف على كُلِّ اسم ، وإنَّما يعنيه بيان مَاشَذَّ عن القياس ، كأن يأتي على القليل أو النَّادر ، أو يتوقف على لغة من لغات العرب بورودها في الحديث الشَّريف . وإشاراته في هذا المجال قليلة ، فقد وجه جُلَّ عنايته نحو التَّركيب باحثاً عَنْ معنى الكلام ـ وهذا مانراه في دراستنا القادمة ـ ولذلك جاءت دراسته في هذا المجال ناقصة ، تمسُّ جوانب من الموضوعات النَّحويَّة ، كموضوع الكلام ومايتألف منه ، وإشارات تعنى بجوانب إعراب الأسماء وبنائها ،وكذلك في المعرفة والنَّكرة ، ونحن نذكر أهمها موزعة على الاسم والفعل ، وأما الحرف فنتركه هنا ، ونبحثه في موضوع الحرف في تركيب الكلام ـ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ـ وذلك لما يقتضيه منهجنا في البحث .

١ـ الاسم

والاسم منه معرب ومبنيٌّ ، وقد أورد الحافظ إشارات في إعراب الاسم ، أو دلالته في الاصطلاح ، ومنها :

أ ـ تحديده المراد من اللَّفظ

ومن ذلك تحديده إطلاق الكلمة في اصطلاح النّحاة ،في قوله (ص) (كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحمنِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ،سُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمِ) (١) ، بقوله " (كلمتان) إطلاق كلمة على الكلام ، وهو مثل (كَلِمَةِ الإخلاصِ) ،و(كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ) "(٢) .

ب ـ معنى التَّنوين

فَرَّقَ بَيْنَ تنوين الصَّرف ، وتنوين العوض ،في رواية أُخرى في قوله (سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَو سِتًّا) (٣) ، واستعان برأي ابن مالك ، موافقاً له ، فقد " وقع في توضيح ابن مالك : (سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَو ثمانيَ) ، وتكلم عليه ، فقال الأجود أَنْ يُقال (سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَو ثمانيًا)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّوحيد ـ باب قوله تَعَالَى : (ونضعُ الموازينَ) ـ ١٧/٣٢٦ـ٣٢٧
(٢) فتح الباري ١٧/٣٢٦
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الذَّبائح ـ باب أكل الجراد ـ ١٢/ ٤٠

بالتنوين ، لأنَّ لفظ (ثمانٍ) وإن كان كلفظ (جوارٍ) في أنَّ ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء ، فهو يخالفه في أنَّ (جواري) جمع ، و (ثمانياً) ليس بجمع ، واللَّفظ بهما في الرَّفع والجرِّ سواء ، ولكن تنوين (ثَمانٍ) تنوين صرف كتنوين (يَمانٍ) ، وتنوين (جوارٍ) تنوين عوض ، وإنَّما يفترقان بالنَّصب "(١) ، أو يكون (ثمان) المنصوب ـ ثمانيَ ـ كتب بغير ألف على لغة ربيعة (٢) ، وَرَدَّ ابن حجر هذه الرِّواية لتحقّقه من عدمها في صحيح البخاريّ ، وفي غيره (٣) .

وقد يفيد التَّنوين معنى التَّعظيم ، يستدلُّ به على مدح ، أو استزادة ، كقوله (قَالَ أَحْمَدُ أَفْهَمَنِي رَجُلٌ إِسنادَهُ) (٤) ، فَنَكَّرَهُ لكي يصل إلى تنوينه ، و "أراد (رجلٌ عظيمٌ) ، والتَّنوين يدلُّ عليه ، والغرض مدح شيخه ابن أبي ذئب ، أو : رجلٌ آخر غيره أَفْهَمَنِي "(٥) . وكذا التَّنوين في (نُورٍ) في قوله (اللَّهُم اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا) (٦) ، فلم يقل (نُورَكَ) ، أَوْ (نوراً من عندك) ، فالتَّنوين فيه للتَّعظيم ، أي (اجْعَلْ نوراً عَظِيمًا) (٧)

ج ـ إعراب الأَسماء السَّتة على لغة

وذلك في قوله (أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ) (٨) ، وفي رواية أُخرى (أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ) وقد وجه الرِّواية الأُولى بالحمل على لغة مَنْ يثبت الألف في الأَسماء السَّتة في كُلِّ حالة إعرابية (٩) ، كقوله (١٠) :

* إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *

---

(١) فتح الباري ١٢/ ٤٠ ، وانظر شواهد التَّوضيح ١٠١ ، وارتشاف الضَّرب ١/ ٤٢٧
(٢) المصدر السَّابق (٣) المصدر السابق .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأَدب ـ باب قوله تعالى : (واجتنبوا قَوْلَ) ـ ١٣/ ٨٤ .
(٥) فتح الباري ١٣/ ٨٤ ، وانظر شرح الكرمانيّ ٢١/ ١٩٧ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدَّعوات ـ باب الدّعاء ـ ١٣/ ٣٦٤
(٧) انظر فتح الباري ١٣/ ٣٦٤ ، وشرح الكرمانيّ ٢٢/ ١٣١
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب قتل أبي جهل ـ ٨/ ٢٩٦
(٩) انظر فتح الباري ٨/ ٢٩٦ ، وقد وجهها السّهيليّ (ت ٥٨١ هـ) هذا التوجيه . (انظر أماليه ١١٤ ـ ١١٥)
(١٠) سبق منا تخريجه

د ـ إعراب المثنى على لغة

فقد جاء في قوله (إِنَّ رِجْلَيَّ لَاتَحْمِلَانِي) [١] رواية (إِنَّ رجلايَّ) على لغة مَن يلزم المثنى الألف في كُلِّ حالة إعرابيَّة، وقد نسبها إلى بني الحارث بن كعب، وكذلك اطراد الألف في الأسماء السِّتة ـ السَّابق الذِّكر ـ وفُسِّرَ أَنَّهُ عندهم بمنزلة الاسم المقصور [٢]

هـ ـ إعراب جمع المذكر السَّالم بالحركات:

فقد حكى عن السُّهيليِّ (ت ٥٨١ هـ) في قوله (ص) (لِلَّهِ تِسْعَةٌ وتسعون اسماً مئة إِلَّا وَاحِدًا) [٣]، رواية الجرِّ في (تسعينَ)، وخرَّجَهُ على لغةِ مَنْ يجعل الإعراب في النُّون، ويلزم إعراب الجمع الياء، فيقول في الحالات الإعرابيَّة (كَمْ سنينُكَ؟) برفع النُّون، و (عددتُ سنينَكَ) بالنَّصب، و (كَمْ مَرَّ مِنْ سنينِكَ) بالجرِّ بكسر النُّون، ومنه قول الشَّاعر [٤]

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *

بكسر النُّون [٥]

و ـ إعراب الملحق بجمع المذكر السَّالم واللُّغات فيه

فقد ذكر تعدد الرِّوايات في (صِفِّينَ)، وتنوع إعرابها بَيْنَ إعراب جمع المذكر السَّالم، وإعراب الاسم المفرد. وكذلك المشهور، والأشهر في بنائها في قول الصَّحابي أَبي وائل (شَهِدْتُ صِفِّينَ، وَبِئْسَتْ صِفِّينُ) [٦]، وفي رواية (وبئستْ صَفُونَ)، وفي أخرى (وبئستْ الصَّفُونَ)، بزيادة ألف ولام، والمشهور في (صِفِّينَ) كسر الصاد المهملة، وبعضهم فتحها، وجزم بالكسر جماعة من الأئمة، والفاء مكسورة مثقّلة اتفاقاً، والأشهر فيها بالياء قبل النُّون كـ (ماردين، وفِلَسْطِينَ، وقِنَّسرِينَ)، وغيرها، ومنهم مَنْ أبدل الياء واواً في كُلِّ الأحوال. وعلى هاتَينِ اللُّغتَينِ، فإعرابها إعراب (غسلين)، و (عربون) [٧]

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ أبواب العمل في الصَّلاة ـ باب سُنَّة الجلوس ـ ٢/٤٤٩ ـ ٤٥٠

(٢) فتح الباري ٢/٤٤٩، وانظر شواهد التَّوضيح ١٥٧

(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الدَّعوات ـ باب لِلَّهِ مئة اسم ـ ١٣/٤٧٧.

(٤) هذا عجز بيت نسب لسحيم بن وثيل، وصدره: * وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي *
انظر طبقات الشّعراء ١٩١، والمقتضب ٣/٣٣٢، و٤/٣٧، وشرح المفصل ٥/١١ و١٣ ومنهج السَّالك ١/٦٩، وشرح ابن عقيل ١/٦٨، والتَّصريح ١/٧٧، و٧٩، وهمع الهوامع ١/٤٩، والأصمعيات ١٩.

(٥) انظر فتح الباري ١٣/٤٧٧، وأمالي السُّهيليِّ ٦٥.

(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الاعتصام ـ باب مايذكر مِنْ ذمِّ الرأي ـ ١٧/٥٠.

(٧) قال العليمي في حاشيته على شرح التَّصريح على التَّوضيح: "قال الدَّميريُّ في شرح المنهاج: (والعربون أعجمي معرب وفيه ستّ لغات، أفصحهُنَّ فتح العين والرَّاء وضمّ العين وإسكان الرَّاء، و(عربان) بالضَّمّ والإسكان أيضاً، وإبدال العين همزة مع الثَّلاثة). (انظر: شرح التَّصريح على التَّوضيح ـ حاشية العليمي ١/٦٧)

ومنهم مَنْ أعربها إعراب جمع المذكر السَّالم ، فتصرف بحسب العوامل ، مثل (لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَاعِلِّيُّونَ) (١) ، ومنهم مَنْ فتح النُّون مع الواو . نقل كُلَّ ذلك ٱبن مالك ، ولم يذكر فتح النُّون مع الياء لزومًا "(٢)

فحمل إعرابها على ثلاثة أَنواع إعرابيَّة ، فيجوز "في هذا النَّوع المسمَّى به أَنْ يجرى في الإعراب مُجرى (غسلينَ) ... في لزوم الياء في الأَحوال الثَّلاثة ، والإعراب بالحركات الثَّلاثة ظاهرة على النُّون حال كونها منونة ، إِنْ لم يكن أَعجميًّا ، فتقول : (هذا زَيدِينُ وَعِلِّيِّينٌ) ، و (رأيتُ زَيدِينًا وعِلِّيِّينًا) ، و (مررتُ بِزَيدِينٍ وَعِلِّيِّينٍ) ، فإِنْ كان أَعجميًّا امتنع التَّنوين ، وأُعرب إعراب مالاينصرف ، فتقول (هذه قنسرينُ) ، و(سكنتُ قنسرينَ) ، و (مررتُ بقنسرينَ) ، وإطلاقه تبعًا للنَّاظم في قوله (٣)

وَمِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ

محمول على المنصرف بقرينة التَّشبيه ، وعدل عن التَّشبيه بـ (حين) إلى التَّشبيه بـ (غسلين) لأَنَّه يشبه الجمع في كونه ذَا زيادتين الياء والنُّون ، ودون هذا المجرى من لزوم الياء ، والإعراب بالحركات على النُّون منونة ، أَنْ يجرى مجرى (هارون) في لزوم الواو ، والإعراب على النُّون غير منونة للعلميَّة وشبه العجمة كـ (حمدون) قالوا (هذا ياسمونُ) بضمِّ النُّون مِنْ غير تنوينٍ ، أَو يجرى مجرى (عَرَبُون) بفتح العين والرَّاء المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثَّلاث على النُّون حال كونها منونة ، فتقول (هَذَا زيدونُ) ، وَرَأَيْتُ زيدونًا ، و (مَرَرْتُ بزيدونٍ) ... ويحتمل أَنْ يكون مِن باب (هارون) (٤) . وكلام الحافظ ٱبن حجر محمول في حمل (عرسون) في إعرابه على إعراب (هارون) ، وإِنْ لم يصرح بذلك ، وهو مذهب أَبي علي الفارسيِّ (ت : ٣٧٧ هـ) ، الَّذِي منعه الصَّرف للعلميَّة والأَعجميَّة (٥) ، "وحمله على ذلك اعتقاده أَن زيادة نون وواو بعد ضمَّة في آخر ٱسم ليس مِنْ وضع العرب لعدم ذلك في النَّكرات الَّتِي هي الأُصول "(٦) .

---

(١) سورة المطففين ٨٣/ ١٨ـ١٩ (٢) فتح الباري ١٧/ ٥٠ـ٥١
(٣) النَّاظم هو ٱبن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، والبيت مِن ألفيته ، وتمامه
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ
(انظر شرح ٱبن عقيل ١/ ٦٢)
(٤) شرح التَّصريح ١/ ٧٥ ـ ٧٦
(٥) صرح ٱبن مالك بنقله عنه (انظر شرح التَّسهيل ١/ ٩٤)
(٦) المصدر السَّابق

ز ـ إعراب الممنوع من الصَّرف :

العلّل المانعة للصرف ماثلة في ذهن الحافظ ابن حجر ، وقد يُعلِّلُ منع صرف الاسم بغيرها ، وقد يبطل المنع بجواز الصَّرف ، أو يجوز الأمرين معًا ، وقد يذكر منع الصَّرف بلا تعليلٍ أو تعليقٍ ، ونوضح ذلك بالأمثلة الآتية :

١ـ عدم صرف (كسلان) في قوله : (وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسْلَانَ) (١) للوصف ، ولزيادة الألف والنُّون ، فنصب بالفتحة على النُّونِ (٢)

٢ـ عدم صرف الاسم المعدول ، نحو قوله (باب الأذان مثنى) (٣) ، وفي رواية أُخرى (الأذان مثنى مثنى) ، فتحمل هذه الرواية على التوكيد (٤) ، فـ " مثنى مثنى " أي مرتين مرتين ، مثنى معدول عن اثنين اثنين ، وهو بغير تنوين " (٥) ، وقيل إنَّ العرب لاتجاوز (رباع) ، غير أنَّ الكميت قال :

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ ... فَوْقَ الرِّجالِ خِصَالاً عِشَارَا

فصرف (عشر) عن حدِّه ، وقال (عِشَار) . وقيل : بَلْ يجوز إلى (سداس) ، وقيل إلى (عِشَار) . ولذلك غلَّط الحريريُّ المتنبيَّ في قوله :

* أَحاد أَمْ سُدَاس في أُحادٍ *

فلم يسمع في الفصيح إلَّا مثنى وثلاث ورباع ، والخلاف في (خماس) إلى (عِشَار) (٦).

٣ـ عدم الصَّرف للعلميَّة والتَّأنيث ، ويجوز الصَّرف على وجه ، فقد جاء (فارس) أي أُمَّة الفرس ـ في قوله : (لَمَّا بَلَغَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ فَارِسًا مَلَّكُوا ابْنَةَ كِسْرَى) (٧) ، مصروفًا ، وقال ابن مالك : " وقع مصروفًا ، والصَّواب عدم صرفه " (٨) ، وقال الكرمانيُّ (٩) : " وهو يطلق على الفرس ، وعلى بلادهم ، فعلى الأول يصرف إلَّا أَنْ يُراد القبيلة ، وعلى الثَّاني : يجوز الأمران ، كسائر البلاد " (١٠) ، أيْ : على أَنْ لاتجتمع العلمية والتَّأنيث على الرَّأي الأول فيجوز

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ أبواب التَّقصير ـ باب عقد الشَّيطان ـ ٣/٢٦٨

(٢) انظر فتح الباري ٣/٢٦٨ ، وانظر ارتشاف الضَّرب ١/٤٢٨

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ ٢/٢٢٣ .

(٤) انظر فتح الباري ٢/٢٢٣ . (٥) المصدر السَّابق

(٦) انظر مجاز القرآن ١/١١٥ـ١١٦ ، ودرة الغواص ١٤٨ـ١٤٩ ، وفتح الباري ٩/٦٣٠ ، واستشهد النّحاة ببيت الكميت على (عِشَار) . انظر الخصائص ٣/١٨ ، والاقتضاب ٣/٤١٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٣ ، وهمع الهوامع ١/٢٦

(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الفتن ـ باب ـ ١٦/١٦٦

(٨) فتح الباري ١٦/١٦٦ ، ورد كلام ابن مالك في شرح الكرمانيّ ٢٤/١٧٣ .

(٩) محمّد بن يوسف بن عليّ بن سعيد شمس الدِّين الكرمانيُّ (ت : ٧٨٦هـ) له الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاريّ ، وغيره (انظر شذرات الذهب ٦/٢٩٤ ، وانظر ترجمته ومصادرها في الأعلام ٧/١٥٣) . (١٠) فتح الباري ١٦/١٦٦ . وشرح الكرمانيّ ٢٤/١٧٣ .

صرفه ، وعلى الثَّاني عدم الصَّرف للتَّأنيث والعلميَّة ، ومن صرفه أَراد المكان أَو الموضع .

وكذا قوله : (قَاتَلَ اللَّهُ يهودًا) (١) بنصب (يهود) وتنوينه على إِرادة البطن ، أَيْ جعله مذكرًا ، وجاء في رواية أُخرى بغير تنوين ، على إِرادة معنى قبيلة (٢) ، أَيْ عدم صرفه للتَّأنيث والعلميَّة ، وكذا في قوله : (يهودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا) (٣) ، برفع (يهود) بلاتنوين .

أَما أَسماء الأَماكن والبلدان ، فَمَنْ صرفها أَراد الموضع أَو المكان ، ومن منع صرفها ، فإِنَّ المنع محمول على التَّأنيث والعلميَّة ، نحو قوله (حَتَّى بَلَغَ تبوكَ) (٤) ، وفي رواية أُخرى : (حَتَّى بَلَغَ تبوكًا) (٥) ، وكذا في (فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفَ ، حِضْتُ) (٦) ، فيجوز الصَّرف في (سرف) وعدمه . وكذا قوله (ذَا طوًى) (٧) ، وهو مقصور منون ، وقد لاينون . وكذا (نصيبين) و (هَجَرَ) ، و (بئر أَرِيس) ، في قوله (ص) : (وَإِنَّهُ أَتَانِي وفدُ جِنِّ نصيبينَ) (٨) ، وقوله (مِثْلَ قِلَالِ هَجَرَ) (٩) ، وقوله (حَتَّى دَخَلَ بئرَ أَرِيسٍ) (١٠) ، وغيرها

وقد يتوقف على السَّماع ورواية الحديث ، فيمتنع عنده الصَّرف ، ومثال ذلك قوله (مِنْ كَداءَ) (١١) بفتح الكاف والمدّ ، " قال أَبو عبيد ، لايصرف " (١٢) . ولم يأتِ في رواية الحديث إِلَّا هكذا ، ولم تطرد عنده قاعدة صرف أَسماء الأَماكن وعدم صرفها .

وكذا في اعتماده السَّماع في الصَّرف وعدمه ، ومثال ذلك ، قوله : (إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ) (١٣) ، وقد نقل في صرفه أَنَّهُ لغة لأَهل الحجاز ، وعدم صرفه لغة تميم (١٤) .

وقد تأتي الرِّواية بالمنع من الصَّرف على وفق قياس العربيَّة ، وتأتي رواية ثانية تشذُّ عن القياس ، فيلجأ الحافظ إِلى التَّأويل والتَّعليل لتسويغ مَاشَذَّ من الرِّوايات بأَنْ يتحمل لها تخريجًا ، قد يكون غير موفق فيه ، ومن ذلك ماجاء في الحديث الشَّريف من الأَسماء الأَعجمية مصروفة أَو غير مصروفة ، كقوله (عَنْ يُوسُفَ بن مَاهَك) (١٥) ، بفتح هاء (مَاهَك) ، " وحكي

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب لايذابُ شَحْمُ الميتة ـ ٥ / ٣٢٠
(٢) انظر فتح الباري ٥ / ٣٢٠
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب التَّعوُّذ من عذاب القبر ـ ٣/ ٤٨٤
(٤) المصدر السَّابق ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة تبوك ـ ٩/ ١٧٤
(٥) انظر فتح الباري ١٧٩ ، وانظر تسهيل الفوائد ٢٢٠
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحيض ـ باب الأَمر بالنُّفساء ـ ١/ ٤١٦
(٧) المصدر السَّابق ـ كتاب الحجّ ـ باب الإِهلال ـ ٤/ ١٥٧
(٨) المصدر السَّابق ـ فضائل أَصحاب النَّبيِّ (ص) ـ باب ذكر الجنّ ـ ٨/ ١٧٢
(٩) المصدر السَّابق ـ باب المعراج ـ ٨/ ٢١٣ (١٠) المصدر السَّابق ـ باب ـ ٨/ ٣٥
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب مِنْ أَيْنَ يدخل مكَّة ـ ٤/ ١٨١
(١٢) فتح الباري ٤/ ١٨١ .
(١٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ سورة قُلْ أُوحِيَ إِليَّ ـ الجن ـ ١٠/ ٢٩٧
(١٤) انظر فتح الباري ١٠/ ٢٩٧ .
(١٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ رفع صوته بالعلم ـ ١/ ١٥٢

كسرها ، وهو غير منصرف عند الأكثرين للعلميَّة والعجمة ، ورواه الأصيليّ منصرفًا ، فكأنَّهُ لحظ فيه الوصف "(١) ، باتفاق لفظه ، ولفظ (فَاعِل) ، الَّذِي يعنيه الحافظ هنا ـ على مانظنُّ ـ في العربيَّة ، والَّذِي يفيد الوصف ، ويُطّرِد فيه الصَّرف . فألقى تبعته على الرَّاوي ، ولم يقطع فيه برأي ، وقال في موضع آخر ، إنَّ معنى هذا الاسم الأعجميّ (القُمَيْر) تصغير (القمر) (٢) والتَّصغير في العربيَّة يفيد الوصف ، ولايعني هذا أنْ نحمل قياسات العربيَّة على لغة أُخرى ، وإنْ كُنَّا نميل إلى أنَّ رواية عدم الصَّرف هي الصَّحيحة ، وقد أجمع الأكثرون على ذلك ، إلَّا أنَّنا نرجح أنَّ الرَّاوي عامله معاملة الأسماء العربيَّة في الإضافة فَجَرَّهُ بالكسرة والتَّنوين ، بحكم التَّوهم في القياس في صرف الاسم وعدمه ، وجاء ذلك في الإسناد دون المتن ، ولو جَاءَ في متن الحديث لأصلحوه ، أو ردُّوه ، ومثله في إسناد الحديث ، قوله : (عبد العزيز بن سِيَاهٍ) (٣) في "إسناده بالمهملة المكسورة بعدها تحتانية خفيفة ، وبالهاء وصلاً ووقفًا هو مصروف مَعَ أَنَّهُ أعجميٌّ "(٤) ، وقالَ : "وكأنَّهُ ليس بعلم عندهم "(٥) فشبَّه ، ولم يقطع برأي ، وكذا قوله (حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بنُ إِشكابٍ) (٦) ، فـ (إِشكاب) بكسر الهمزة وسكون المعجمة ، وآخره موحدة غير منصرف ، لأنَّهُ أعجميٌّ ، وقيل : بَلْ عربيٌّ فينصرف "(٧) ، ولم يأتِ بشاهد يحتجُّ به على عربيَّته ، أو يستدلُّ به على صرفه ، وهو ليس في وضع يدافع فيه عن رواية وردت في الحديث الشَّريف ، بَلْ في قولٍ ، فإنَّ منهجه الَّذِي أملاه على نفسه في استقصاء المسائل ، والاتساع في السَّماع والقياس في تتبع الظَّواهر النَّحويَّة ، والتَّأويل والتَّعليل اللَّذين يلجأ إليهما في بيان صحَّة رواية الحديث ، وصحَّة سياقاته النَّحويَّة ، هو الَّذِي حَتَّمَ عليه هذا الاتجاه

الاسم المبنـــيّ

عرض الحافظ ابن حجر لدراسة الأسماء المبنية بصورتها الانفرادية ، الَّتِي ظَنَّ فيها أَنَّهَا غريبة ، وهذا جزء من جهده في تتبع غريب ألفاظ الحديث الشَّريف ، فوضَّح بناءها ، وَبَيَّنَ معناها ، وأشار إلى طرائق استعمالها في كلام العرب ، وَنَبَّهَ على المركب منها والمفرد ، واختلاف لغات العرب فيها ، وآراء العلماء في أُصولها . وهذه الجوانب ليست إعرابًا ، لأنَّ

---

(١) فتح الباري ١٥٢/١ (٢) المصدر السَّابق ١٩٧/١٠
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب فرض الخمس ـ ٩١/٧
(٤) فتح الباري ٩١/٧ (٥) المصدر السَّابق
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّوحيد ـ باب قوله تعالى : (ونضعُ الموازينَ) ـ ٣٢٦/١٧ .
(٧) فتح الباري ٣٢٦/١٧

الإعراب يقتضي تركيباً ، وإنّما كان الحافظ آبن حجر ينتزعها من التّركيب ، وينظر فيها صيغاً إنفرادية . وهو في أسلوبه في النّظر يترجح بَيْنَ الإطالة ، وآستقصاء جوانب المادة موضوع البحث ، وذكر آراء العلماء فيها ، وَبَيْنَ الإشارة المبتسرة السّريعة إلى أنضوائها تحت نوع من صنف الأسماء المبنية ، وهذا مانبغيه في هذا الموضع ، أما بقية الأسماء المبنيّة الّتي يُملي عليها التّركيب جانباً من آثاره ، فإنّنا نؤخرها إنْ شاءَ اللّهُ تَعَالَى إِلَى الموضوعات القابلة التي تعنى بالتّركيب . ولعلّنا غير مجانبين الصّواب في قولنا إنّ اهتمامه ببحث غريب ألفاظ الحديث هو الّذي دعاه إلى خوض البحث في بعض الأسماء المبنيّة ، وليس كُلّها ، وَمِنْ هذه الأسماء بعض أسماء الأفعال ، وبعض أسماء الأصوات ، والاستفهام ، وبعض الظّروف الزّمانيّة والمكانيّة وسنذكرها ، ونذكر إشارات وآراء العلماء ، ونمثل لما نقول

١ـ أسماء الأفعال

وقد ذكر الحافظ جملة مِنْ أسماء الأفعال ، وهو في ذكره إيّاها أكثر من ذكره غيرها ، كما يظهر في جهده . ونحن نذكر بعضها ، ونشير إلى بعضها الآخر في كتابه

أـ (هَلُمَّ) (١) في قوله تَعَالَى (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ) (٢) ، وقوله (ص) : (هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيم مَا عِنْدَكِ) (٣) ، وفي رواية أُخرى : (هَلُمَّ) (٤) ، وقوله (ص) : (هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ) (٥) . وذكر أنّ (هَلُمَّ) آسم فعل معناه طلب الإحضار ، مبنيّ على الفتح في لغة أهل الحجاز ، الّذين يقولون للواحد والاثنين والجمع ، وللذكر وللأنثى سواء (هَلُمَّ) ، وأما أهل نجد فيقولون للواحد (هَلُمَّ) ، وللمرأة (هَلُمِّي) ، وللاثنين (هَلُمَّا) ، وللقوم (هَلُمُّوا) ، وللنّساء (هَلُمَمْنَ) يجعلونها من (هَلُمْتُ) ، فهو عندهم فِعْلٌ (٦) وذكر الاختلاف في بنائه ، هل هو بسيط أو مركب ، والأصل فيه ، بقوله " وآختلف في أصل هذه الكلمة ، فقيل : هل لك في الأكل أَمْ بِ أَيْ : أقصد . وقيل : أصله (لُمَّ) بضمّ اللّام ، وتشديد الميم ، و (هَا) للتّنبيه ، حذفت ألفها تخفيفاً " (٧) . ومنه قوله تَعَالَى : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٨)

---

(١) انظر فتح الباري ٧/ ٤٠١ ، و ٩/ ٣٦٦ ، و ١٣/ ٤٦٩ . (٢) سورة الأنعام ٦/ ١٥٠
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب علامات النّبوة ـ ٧/ ٤٠١
(٤) انظر فتح الباري ٧/ ٤٠١ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدّعوات ـ باب فضل ذكر اللّهِ سُبْحَانَه ـ ١٣/ ٤٦٧
(٦) انظر فتح الباري ٩/ ٣٦٦ ، ومجاز القرآن ١/ ٢٠٨ ، والمفصل ٢/ ٤٥
(٧) المصدر السّابق ١٣/ ٤٦٩ ، والمفصل ٢/ ٤٥ . (٨) سورة الأحزاب ٣٣/ ١٨ .

ب ـ (هَيْهَـاتَ)

ينتزع الحافظ ابن حجر اسم الفعل (هَيْهَاتَ) الذي يعني (بَعُدَ) من الكلام في قوله تعالى : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (١) ، لكي يشير إلى أنه اسم جامد في الأصل غير مشتق من فعل ، لما جوّز الفراء استعمال اللام بعده ، بقوله : " وقال الفراء : إنما دخلت اللام في : (لِمَا تُوعَدُونَ) لأنّ (هَيْهَاتَ) أداة ليست بمأخوذة من فِعْلٍ ، بمنزلة قريب وقريب ، فأدخلت لها اللام كما يقال : هَلُمَّ : هَلُمَّ لَكَ ، إذا لم تكن مأخوذة من فعل . فإذا قالوا : أَقْبِلْ ، لم يقولوا : أَقْبِلْ لَكَ ، لأنّه يحتمل ضمير الاسم " (٢) . وكلام الفراء يؤيد لغة الحجاز في (هَلُمَّ) السابقة الذكر ، بأنّها ليست مأخوذة من فعل .

ج ـ (هَيْتَ)

نقل البخاريّ معنى (هَيْتَ) ، وأنّها لفظة معربة عن الحورانية (٣) في تفسيره قوله تعالى (وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ) (٤) ، وأنّ معناها (هَلُمَّ) ، وقيل : (تعالَ) (٥) وجمع الحافظ ابن حجر الأقوال فيها ، وذكر فيها وجه آخر ، هو (هُيِّئْتُ) بضمّ الهاء ، وتشديد التحتانية بعدها همزة (٦) ، ونقل عن ابن مسعود رضي الله عنه " أقرأني رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم (هَيْتَ لَكَ) يعني هَلُمَّ لَكَ " (٧) ، وقيل : معناها تهيأتُ لك . (٨)

وقال أبو عبيدة (ت : ٢١٠ هـ) للمعنى الأول في قوله تعالى : (وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ) (٩) ، أي (هَلُمَّ) ، وقال : " وأنشدني أبو عمرو بن العلاء (١٠)

إنَّ العِرَاقَ وَأَهْلَهُ عُنُقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

---

(١) سورة المؤمنون ٢٣/٣٦

(٢) فتح الباري ١٠ /٦٠ ، وانظر معاني القرآن ٢/٢٣٥

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب التفسير ـ باب قوله تعالى : (وَرَاوَدَتْهُ) ـ ٩/٤٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤٠

(٤) سورة يوسف ١٢/٢٣ .

(٥) انظر صحيح البخاريّ ـ كتاب التفسير ـ قوله تعالى : (وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ) ـ ٩/٤٣٤ .

(٦) وهذه قراءة ابن عباس . (انظر المحتسب ١/٣٣٧ ، و٣٣٨) . ونُسِبَتْ للإمام علي بن أبي طالب . (انظر مختصر في شواذ القرآن ٦٣)

(٧) ورد الحديث في معاني القرآن ٢/٤٠ ، وفتح الباري ٩/٤٣٤

(٨) المصدر السابق . (٩) سورة يوسف ١٢/٢٣

(١٠) لم ينسب هذا البيت لأحد . انظر مجاز القرآن ١/٣٠٥ ، والخصائص ١/٢٧٩ ، والحجّة لأبي زرعة ٣٥٧ ، وشرح المفصل ٤/٣٢

وقال : ولفظ (هَيْتَ) للواحد ، والاثنين ، والجمع من المذكر والمؤنث سواء ، إلّا أنّ العدد فيما بعد " هَيْتَ لَكَ ، وهَيْتَ لَكُمَا ، قال : وشهدتُ أبا عمرو بن العلاء ، وسأله رجل عمّن قَرأَ (هِئتَ لَكَ) أَيْ بكسر الهاء ، وضمّ الثناة مهموزًا ، فقالَ : باطل لايُعرف هذا أحد من العرب "(١) ، وقال ابن حجر (أثبت الفراء ذلك) (٢) ، وذلك بقوله : " وأَهْلَ المدينة يَقْرَؤُونَ (هِيْتَ لَكَ) بكسر الهاء ، ولايهمزون ، وذكر عن عليّ بن أبي طالبٍ ، وابن عبّاس أنّهما قَرَءَا (هِئتَ لك) (٣) ، يراد بها : تهيأتُ لك "(٤) . واستشهد على المعنى بالبيت السّابق

د ـ (قَطِ) :

جاءت هذه اللّفظة في قوله (ص) (فَتَقُولُ : قَطِ قَطِ) (٥) ، وفي رواية (فتقول قَدِ قَدِ) ، بالدّال بدل الطّاء ، والمعنى حسبي ، حسبي (٦) . وفيها لغات أُخرى ، منها (قَطْ) بالتّخفيف ساكنة ، ويجوز الكسر بغير إشباع ، و (قَطِي) بالإشباع ، و (قَطِنِي) بزيادة نون ، وكُلُّها بمعنى يكفي (٧)

وقيل (قَطِ) صوت جهنم ، ورجّح الأول ، وهو الصّواب عند الجمهور ، ثمّ نقل أنّها لفظة مأخوذة مِنْ فعل ، وأيّد قوله هذا بما ورد في حديث أنس بقوله " فيضعها عليها فتقلقل ، كما يقلقل السقاء إذا امتلأ "(٨) ، إلّا أنّه أبعد هذا الحديث مِنْ دائرة الاستشهاد لوجود ضعفٍ في سنده .(٩)

هـ ـ (إِيْهًا) ، و (إِيْهِ)

فالأول يأتي منونًا ، وغير منونٍ ، وبينهما فرق في المعنى ، فبالفتح والتّنوين معناه لاتبدأنا بحديث ، وبغير تنوين : كف مِنْ حديث عهدناه (١٠) .

---

(١) فتح الباري ٩/٤٣٤ ، وانظر مجاز القرآن ١/٣٠٥

(٢) انظر فتح الباري ٩/٤٣٤ .

(٣) وتُعزى هذه القراءة أيضًا إلى أبي عمرو ، وابن عامر ، ومجاهد ، وعكرمة ، وأبي وائل ، وأبي رجاء ، ويحيى ، وقتادة ، وطلحة ، والمقري ، وهشام ، وأبي عبد الرّحمن السُّلمي . انظر : تفسير الطّبريّ ١٢/١٠٧ ، وإعراب القرآن للنّحاس ٢/١٣٣ ، والسّبعة ٣٤٧ ، والتّيسير ١٢٨ ، والحجّة لأبي زرعة ٣٥٨ ، ومجمع البيان ٥/٢٢٢ ، والبحر المحيط ٥/٢٩٤ ، والنّشر ٢/٢٩٤ ، واتحاف فضلاء ٢٦٣

(٤) معاني القرآن ٢/٤٠ .

(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ باب قوله تَعَالَى : (هَلْ مِن مزيد ـ ١/٢١٧

(٦) انظر فتح الباري ١٠/٢١٧ . (٧) انظر فتح الباري ١٠/٢١٧ ، والمفصل ٢/٤٥ .

(٨) فتح الباري ١٠/٢١٧ . (٩) المصدر السّابق

(١٠) المصدر السّابق ٨/٤٦ . وورد ت فيه لغات ذكرها أبو حيان . (انظر ارتشاف الضّرب ٣/٢٠٣)

والثَّاني بالكسر والتَّنوين، معناه حدثنا ماشئتَ، وبغير التَّنوين : زِدْنا مِمَّا حدثتنا.[١]

وجاء في قوله (ص) : (إيهًا يا ٱبنَ الخَطَّابِ)[٢] بالنَّصب والتَّنوين. "وقال ٱبن التِّين أَنَّهُ وقع له بغير تنوين، وقال : معناه : كُفَّ عَنْ لُومِهِنَّ"[٣]. وقد ذكر في استعمال (إيهًا) و(إيه) رأياً مخالفاً لما ذكره قبل قليل، فقد رَدَّ اعتراض المعقب على الخطابيِّ (ت : ٣٨٨هـ) الَّذِي قال : "إيهًا بكسر الهمزة، وبالتَّنوين، معناها الاعتراف بما كانوا يقولونه، والتَّقدير له، تقول العرب في استدعاء القول من الإنسان (إيهًا)، و(إيه) بغير تنوين"[٤]، وقال ذلك في قوله : (فَكَانَ أَهْلُ الشَّأْمِ إِذَا عَرَّضُوا بِالنِّطَاقَيْنِ يَقُولُ : إِيهًا وَالإِلَهِ)[٥]، وأراد المعقب أَنْ يعترض على قول الخطابيِّ بالمعنى العام الَّذِي نقله عن ثعلب (ت : ٢٩١هـ)، فَرَدَّهُ ٱبن حجر بقوله : "بأَنَّ الَّذِي ذكره ثعلب وغيره إِذَا استزدت من الكلام قلتَ : (إيه)، وإذا أَمرتَ بقطعه قُلْتَ : (إيهًا)، وليس هذا الاعتراض بجيد لأَنَّ غير ثعلب، قد جزم بأَنَّ (إيهًا) كلمة استزاده، وارتضاه وحرّره بعضهم، فقال : (إيهًا) بالتَّنوين للاستزادة، وبغير تنوين لقطع الكلام"[٦]. ولم يعثل لذلك

و ـ (مَـهْ) :

هو ٱسم فعل معناه الزَّجر، أَي (اكفُفْ)، مبنيّ على السّكون[٧]، كقوله (ص) : (مَهْ إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ)[٨]، وقوله : (فَقَالَ لَهُ مَهْ)[٩]، ذهب ٱبن مالك إلى أَنَّهَا هنا (مَا) الاستفهاميَّة، حذفت منها الألف، ووقف عليها بها السَّكت.[١٠]

ز ـ (مَهْيَـمْ) :

فقد جاءت في قوله (ص) : (مَهْيَمْ)[١١]، وقيل : هي كلمة استفهام مبنيَّة على السُّكون، بمعنى : ماشأنك ؟، أَو : مَاهَذَا ؟. وقال ٱبن مالك : هي ٱسم فعل بمعنى

---

(١) المصدر السَّابق.
(٢) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبيّ (ص) ـ باب مناقب عُمَرَ ـ ٤٦/٨
(٣) فتح الباري ٦/٨ ٤. (٤) فتح الباري ٤٦٣/١١.
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأَطعمة ـ باب الخبز المرقق ـ ٤٦٣/١١
(٦) فتح الباري ٤٦٣/١١
(٧) انظر فتح الباري ٣٠٥/٢، و٢٠١/١٠، والمفصل ٥٧/٢
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب أَهل العلم والفضل ـ ٣٠٥/٢.
(٩) المصدر السَّابق ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تَعَالَى : (وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ) ـ ٢٠١/١٠.
(١٠) انظر فتح الباري ٢١٠/١٠، وشواهد التَّوضيح ٢٧١
(١١) انظر فتح الباري ١٤١/١١.

(أَخبر) (١) ، وفيها روايات أُخرى ، فقد جاءت في إحداها (مَهْيَا) ، وفي أُخرى (مَهْيَنْ) ، بنون ، وهي بدل الميم (٢)

وكذا بحثه في بقية أَسماء الفعل ، ونكتفي بما ذكرناه ، ونذكر بعضها الآخر ، فنشير إِلَى مواضعها في كتابه لمن أَراد الرجوع إِليها ، وهي : (أُوَّه) (٣) و (بَلْهَ) (٤) ، و (حَيَّ) (٥) و (هَاء) (٦) ، و (آمين) (٧) ، و (وَا) ، و (وَاهًا) ، و (وَيْ) (٨) ، و (تَبًّا) (٩) ، و (صَهْ) (١٠) ، و (رُوَيد) (١١) ، و (مَكانَكَ) (١٢) ، و (دُونَكَ) (١٣) ، و (كَخْ) هي كلمة زجر الصّبي عما يريد فلعله (١٤) ، و (بخ) ، ومعناه تفخيم الأَمر والاعجاب . (١٥)

٢ ـ أَسماء الصَّوت :

تتداخل هذه الأَسماء ، وأَسماء الأَفعال المذكورة قبلها ، وفيها "أَسماءٌ لم يختلف في أَنَّها أَصواتٌ ، وأَسماءٌ يمكن أَنْ تُقَدَّرَ أَصْوَاتًا ، ويمكن أَنْ تُقَدَّرَ أَسماء أَفعالٍ كالألفاظ الَّتي تُقال للبهائم زجرًا ودعاءً أَو غيرهما ، كقولك (نَخَّ للبعير) فإِنَّ القائل أَنْ يقولَ إِنَّهُ اسمُ فِعْلٍ ، لأَنَّهُ بمعنى (أَنِخْ) وهو أَمرٌ بالإِناخة ، كما أَنَّ (صَهْ) أَمرٌ بالسّكوت ، فيكونُ اسم فِعْلٍ ، ويمكنُ أَنْ يُقال إِنَّ البهائم لم يقصد العقلاءُ مخاطبتها أَو إِرادة معانٍ في النَّفس بالخطاب تفهمها البهائم ، وإِنَّ البهائم لا تفهم المركبات ، وإِنْ فهمت بعض المفردات ، وإِنَّما هِيَ أَلفاظ يقولها قائلها عند إِرادة إِناخة البعير ، لعلمه أَنَّ العادةَ جرتْ بأَنَّها إِذَا سمعها البعيرُ أَناخَ لا أَنَّهُ يقوم بنفسه طلب الإِناخة من البعير ، فَعَلَى هذا تكون أَصواتًا "(١٦) ، ويمكن اعتمادًا على هذا القول أَنْ تكون الألفاظ الَّتي ذكرناها في أَسماء الأَفعال ، أَسماء أَصوات ، فـ (وَيْ)

---

(١) انظر فتح الباري ١١/ ١٤١ ، وشواهد التوضيح ٢١٦ ، و٢٧٢ ، وإِعراب الحديث ٢٧ .
(٢) انظر فتح الباري ٧/ ٢٠٣
(٣) فتح الباري ٥/ ٣٩٦ . تقال عند التوجع . وانظر المفصل ٢/ ٤٥
(٤) المصدر السَّابق ١٠/ ١٣٥ . بمعنى التَّرك . وانظر المفصل ٢/ ٤٤ ، و٢/ ٤٨
(٥) المصدر السَّابق ١٠/ ٢٥٦ . بمعنى هَلُمَّ وأَقْبِلْ . وانظر المفصل ٢/ ٤٧
(٦) المصدر السَّابق ٥/ ٢٨٢ . بمعنى هَات على لغة ، وخُذْ على أُخرى . وانظر المفصل ٢/ ٤٦ .
(٧) المصدر السَّابق ٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥ . بمعنى اللَّهُمَّ استجبْ . وانظر المفصل ٢/ ٤٥ و ٢/ ٥٧ .
(٨) المصدر السَّابق ١١/ ١٨٩ . و(وَا) بمعنى أَعجب . وانظر مغني اللَّبيب ٢/ ٣٦٩ .
(٩) المصدر السَّابق ٧/ ١٢ . بمعنى اصْبِرُوا ، وأَمْهِلُوا . وانظر المفصل ٢/ ٤٤
(١٠) المصدر السَّابق ٧/ ٢٠٩ . بمعنى اسكتْ . وانظر المفصل ٢/ ٥٧
(١١) المصدر السَّابق ١٣/ ١٦٢ . بمعنى ارفقْ ، أَو أَمهلْ . وانظر المفصل ٢/ ٤٤
(١٢) المصدر السَّابق ١٤/ ٤٣ . بمعنى الْزَمْ مَكَانَكَ . وانظر المفصل ٢/ ٥٨
(١٣) المصدر السَّابق ٥/ ٤٢٤ . بمعنى خُذْ . وانظر المفصل ٢/ ٥٨
(١٤) انظر فتح الباري ٦/ ٥٢٥ . (١٥) المصدر السَّابق ٦/ ٣٢٥
(١٦) الإِيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧

مثلاً "يُحتَملُ أَنْ يُقالَ هي اسمُ فعلٍ معناه معنى (تَعَجَّبَ) وإنَّما بُنيتْ لوقوعها موقع المبني ، وهي موضوعة للتعجب ، كما أَنَّ (هَيْهَاتَ) موضوعةٌ لـ (بَعُدَ) ، ويجوز أَنْ يُقالَ إِنَّهَا اسم صوتٍ ، لأَنَّ المتعجب يقول عند التَّعجب (وَيْ) لا لقصد إخبارٍ ، بأَنَّهُ تعجب بَلْ كما يقولُ المتألم (آهْ) ، ولذلك يقولها المتعجب منفرداً ، ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم إلَّا مخاطباً " (١) وبذلك يتضح الفرق بَيْنَ اسم الفعل واسم الصَّوت مِنْ خلال الاستعمال ، وليس منهجنا هنا الخوض في جوانب البحث المختلفة ، بقدر تتبع جهد الحافظ ابن حجر في جوانب البحث عنده ، ومنها دراسته المفردة النَّحويَّة ، وقد تتبعنا بحثه في إعراب الأسماء ، ونتابع هنا بحثه الأسماء المبنية ، ومنها أسماء الأصوات .

فقد توقف الحافظ ابن حجر كعادته على ماورد في الحديث الشَّريف مِن أسماء الأصوات ، وَبَيَّنَ معناها واستعمالها في العربيَّة ، وآراء العلماء فيها ، ومن الأمثلة على ذلك — وإن كانت قليلة قياساً بأسماء الأفعال المذكورة سابقاً — ماجاء في قوله : (فَدَعَانِي ، ثُمَّ قَالَ : إِخْ إِخْ) (٢) فـ (إِخْ) ، بكسر الهمزة ، وسكون الخاء كلمة تُقال للبعير لمن أراد أَنْ يُنِيخَهُ . (٣)

وكذا (حَلْ) اسم صوت في قوله : (بَرَكَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . فَقَالَ النَّاسُ : حَلْ حَلْ) (٤)، وَ (حَلْ) بفتح الحاء ، وسكون اللَّام ، كلمة تقال للنَّاقة إذا تركتْ السَّير ، وذكر آراء العلماء فيها (٥) ، فقد "قال الخطابيُّ : إن قُلْتَ (حَلْ) واحدة فالسَّكون ، وإن اعدتَها نونتَ في الأُولى ، وسكتَّ في الثَّانية . وحكى غيره السَّكون فيهما ، والتَّنوين كتنظيره في (بخ بخ) (٦) وربما تطور اسم الصَّوت هذا في العربيَّة إلى الصِّيغة الفعليَّة ، فإنَّهُ "يُقالُ : حَلْحَلْتُ فلاناً إِذَا أَزْعَجْتَهُ عن موضعه "(٧) .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٧ .
(٢) صحيح البخاريّ — كتاب النِّكاح — باب الغَيْرَة — ١١/٢٣٥
(٣) انظر فتح الباري ١١/٢٣٥ .
(٤) صحيح البخاريّ — كتاب الشروط — باب الشّروط في الجهاد — ٦/٢٦٠
(٥) انظر فتح الباري ٦/٢٣٥
(٦) فتح الباري ٦/٢٦٠
(٧) المصدر السَّابق .

٣ـ الكنايـــات

جمع كناية ، وهي في اللّغة والاصطلاح "أن يُعبّرَ عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الأغراض ، كالإبهام على السّامعين "(١)

وتوقف الحافظ ابن حجر على منفردها وهو بنيّ ، ومثال ذلك (كَذَا) في قوله (ص) (يَاعَائِشَةُ ، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي عَنْكِ كَذَا وَكَذَا) (٢) ، وقال "إنّ قوله : (كَذَا كَذَا) يُكنى بها عن الأحوال ، كما يُكنى بها عن الأعداد ، ولاتختصّ بالأعداد "(٣) ، دون غيرهـــا ، فقد أبهم الزّمان ، وكنّى عنه بـ (كَذَا) في قوله : (لا أُكَلِّمُكَ كَذَا وَكَذَا) (٤)

٤ـ الظّـــروف :

ونعني بها الظّروف المعدودة في المبنيات ، وهي إما ظروف زمان أو ظروف مكان . وَمِنْ ظروف الزّمان مثلاً (الآنَ) ،و (إذْ) ، فقد أشارَ الحافظ ابن حجر إلى أنّ (الآنَ) في قوله : (قَالَ : فَالآنَ) (٥) ، "ظرف زمان غير متمكن ، وهو اسم لزمان الحال الفاصل بَيْنَ الماضي ، والمستقبل "(٦) . ولم يتطرق إلى علّة بناء (الآنَ) ، وهي مسألة خلافيّة بَيْنَ البصريّينَ والكوفيّينَ في علّة دخول الألف واللّام ، فقد "ذهب الكوفيّونَ إلى أنّ (الآنَ) مبنيّ ، لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ مِنْ قولهم (آنَ يَئِينُ) أي حَانَ ، وبقي الفعل على فتحه . وذهب البصريّونَ إلى أنّهُ مبنيّ لأنّهُ شَابَهَ اسم الإشارة "(٧) ، ولم يصرح بمتابعته أيّاً منهما ، وإن كان ظاهر كلامه يحمل على متابعته البصريّينَ ، لأنّ ال التّعريف "دخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر ، صار معنى قولك (الآنَ) كقولك : هذا الوقت ، فَشَابَهَ اسم الإشارة ، واسم الإشارة مبنيّ ، فكذلك ما أشبهه "(٨) . فحمل على المعنى بلا تعليـــل تبعًا لمذهب البصريّينَ .

---

(١) الفوائد الضيائيّة ١٢٢/٢
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ باب قوله تَعَالَى : (لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ) ـ ٩٠/١٠ .
(٣) فتح الباري ٩٧/١٠ ، وانظر مواضع (كَذَا) واستعمالها في ارتشاف الضّـــرب ٣٨٩/١ ـ ٣٩١ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الذّبائح ـ باب الحذف ـ ٢٦/١٢ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب وفاة مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام ـ ٢٥٢/٧ .
(٦) فتح الباري ٢٥٢/٧ .
(٧) الإنصاف ٥٢٠/٢ ـ ٥٢١
(٨) المصدر السّابق ٥٢٢/٢

أَمَّا (إِذَنْ) فقد وقف الحافظ ابن حجر وقفة طويلة مع تفسير هذه اللفظة المفردة، الَّتِي جاءت في قوله: (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لَاهَا اللَّهِ إِذًا لَايَعْمِدُ) (١)، وقد صرح بالَّذِي دعاه إِلَى هذه الوقفة، بقوله: "وإِنَّمَا أَطلتُ في هذا الموضع، لأَنَّنِي منذ طلبت الحديث، ووقفت على كلام الخطابيّ، وقعتْ عندي منه نفرة للإِقدام على تخطئة الروايات الثَّابتة، خصوصًا ما في الصّحيحين، فما زلت أتطلب المخلص مِنْ ذلك إِلَى أَنْ ظفرت بما ذكرته، فرأيت إِثباته كُلَّه هنا" (٢). فدعاه دفاعه عن رواية الحديث، إِلَى رفض السَّماع، الَّذِي أَخذ به الخطابيُّ (٣) (ت ٣٨٨ هـ) بقوله "هكذا يروونه، وإِنَّما هو في كلامهم، أَي العرب (لَاهَا اللَّهِ ذَا) والهاء فيه بمنزلة الواو، والمعنى: لَا وَاللَّهِ يكُونَ ذَا" (٤)، ورواية اللّغة تقرر (ذَا)، وتخطيء (إِذَا)، فقد ذكر: "أَنَّ المازنيَّ قالَ: قول الرُّواة (لَاهَا اللَّهِ إِذًا) خطأ والصَّواب (لَاهَا اللَّهِ ذَا)، أَي: ذَا يميني وقسمي. وقالَ أَبُو زيد لَيْسَ في كلامهم (لَاهَا اللَّهِ إِذَا)، وإِنَّمَا هُوَ (لَاهَا اللَّهِ ذَا)، و(ذَا) صلة في الكلام والمعنى: لَا وَاللَّهِ هذا ما أُقسم به. ومنه أَخذ الجوهريُّ فقال: قولهم (لَاهَا اللَّهِ ذَا)، معناه لَا وَاللَّهِ هَذَا، ففرَّقوا بَيْنَ حرف التَّنبيه والصّلة، والتَّقدير لَا وَاللَّهِ مَافَعَلْتُ ذَا" (٥).

وذكر سيبويه هَذَا أَيضًا (٦)، ولكن "قال ابن مالك وقع في الرِّواية (إِذًا) بألف وتنوين، وليس ببعيد (٧). وقال أَبو البقاء هو بعيد ولكن يمكن أَنْ يوجه بأَنَّ التَّقدير: لَا وَاللَّهِ لايعطي إِذًا (٨)، يعني ويكون (لَايَعْمِدُ ..) إِلَى آخره تأكيدًا للنَّفي. وقالَ الطِّيبيُّ ثبت في الرِّواية: (لَاهَا اللَّهِ إِذًا) فحمله بعض النَّحويِّينَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ تغيير بعض الرُّواة، لأَنَّ العرب لاتستعمل (لَاهَا اللَّهِ) بدون (ذَا)، وإِنْ سلم استعماله بدون (ذَا) فليس هذا موضع (إِذًا) لأَنَّهَا حرف جزاء، والكلام هنا على نقيضه، فإِنَّ مقتضى الجزاء أَنْ لايذكر (لَا) في قوله (لَايَعْمِدُ) بل كان يقول: (إِذًا يَعْمِدُ إِلَى أسد) إِلَى آخره، ليصحَّ جوابًا لطلب السَّلب، قال والحديث صحيح، والمعنى صحيح، وهو كقولك لمن قال

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب قوله تَعَالَى: (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ) ـ ٩٩/٩
(٢) فتح الباري ١٠١/٩
(٣) هو حمد بن محمّد بن إبراهيم بن خطاب البستيّ سليمان، ولد (٣١٩هـ) له معالم السّنن، وإِصلاح غلط المحدّثين. (انظر ترجمته ومصادرها في الأعلام ٢٧٣/٢)
(٤) المصدر السَّابق ٩٩/٩. (٥) المصدر السَّابق
(٦) الكتاب ٤٩٩/٣، وانظر فتح الباري ٩٩/٩
(٧) انظر شواهد التَّوضيح ٢٢٤. (٨) انظر إِعراب الحديث ٦ ٣

لك افْعَلْ كَذَا ، فَقُلْتَ لَهُ : وَاللَّهِ إِذًا لَا أَفْعَلُ ، فالتقدير : إِذًا وَاللَّهِ لَايَعْبَدُ إلى أُسد ، إلى آخره ، قال : ويحتمل أَنْ تكون (إِذًا) زائدة ، كما قال أَبو البقاء : إِنَّهَا زائدة في قول الحماسيّ (١) :

* إِذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ *

في جواب قوله

* لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي *

قال والعجب مِمَّنْ يعتني بشرح الحديث ، ويقدم نقل بعض الأدباء على أَئمة الحديث " (٢) ونظنُّ أَنَّهُ يعني الخطابيّ (ت : ٣٨٨ هـ) أَيضًا . ولو أَنه قال برأي أَبي البقاء بزيادة (إِذًا) لكان له مايؤيده ، لاسيما أَنَّهُ قد ورد ذلك في الشّعر إلى جانب وروده في الحديث النَّبويّ الشَّريف ، وجاز بذلك تأويل الزّيادة ، لوقوعها بَيْنَ (لَوْ) وجوابها ، وكذلك زيادتها لوقوعها بَيْنَ الاسم والخبر ، نحو قوله تَعَالَى (إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ) (٣) ، لذلك لم يأتِ بعدها فعل ، وهذا الرَّأي مبنيّ على أَنَّهَا حرف جواب (٤) . ومَنْ قال هي اسم ، قال في قوله تَعَالَى : (وَإِذًا لَايَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) (٥) ، إذ " قيل هو اسم بمعنى الحروف النَّاصبة ، وقيل : أَصله (إِذًا) الَّذِي هو من ظروف الزَّمان ، وإِنَّمَا نُوِّنَ للفرق ، ومعناه (حِينَئِذٍ) أَيْ : أَخْرَجُوكَ مِنْ مكة ، فَحِينَئِذٍ لايلبثون خلافك إِلَّا قليلاً ، وإِذَا تقرر ذلك أَمكن حمل ماورد مِنْ هذه الأَحاديث عليه ، فيكون التَّقدير لَا وَاللَّهِ حِينَئِذٍ ، ثُمَّ أَراد بيان السَّبب في ذلك ، فقال (لَايَعْبَدُ) إِلَى آخره . واللَّهُ أَعْلَمُ " (٦) . وبذلك توصل ابن حجر إِلَى مايقتنع به في تفسير اللّفظة (إِذًا) في الحديث الشّريف .

ولم يكتفِ بذلك وإِنَّمَا تطرق إِلَى الخلاف في كتابتها ، وكونها بسيطة أَو مركبة ، وهذا " الخلاف مبنيّ عَلَى أَنَّهَا اسم أَو حرف ، فَمَنْ قال : هي اسم ، قال : الأَصل فيمن قيل له : سأَجيءُ إِليك ، فأَجاب : إِذًا أَكرمك ، أَي إِذَا جئتني أَكرمك ثُمَّ حذف (جِئْتَنِي) ، وعوض

---

(١) القَطران لقُريط بن أُنيف ، وقد جاءَا في قوله :
لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا
إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا
انظر شرح ديوان الحماسة ١/٢٣ ، ومغني اللّبيب ١/٢١ ، و ٢٥٧ ، وشرح شواهد المغني ١/٦٨ ، و ٢/٦٤٣

(٢) فتح الباري ٩/٩٩ ـ ١٠٠ .
(٣) سورة النّساء ٤/١٠٤
(٤) انظر التّبيان في إعراب القرآن ١/٣٩٩ . وانظر أيضًا مغني اللّبيب ١/٢٠ ـ ٢١ .
(٥) سورة الإسراء ١٧/٧٦
(٦) فتح الباري ٩/١٠١

عنها التَّنوين ، وأُضمِرَتْ (إن) ، فعلى هذا يكتب بالنُّون "(١) ، والاختيار في الكتابة عند البصريِّينَ "أَنْ تكتب (إِذَا) بالألف ، والاختيار عند الكوفيِّينَ أَنْ تكتب بالنُّون ، لأَنَّها نون في الحقيقة ، وليستْ بتنوين "(٢) . وأَما كلام الحافظ آبن حجر السَّابق فهو قياس ماقالوه في (إذ) ، فقد "ذكر لها بعض المتأخرين معنى ثالثاً ، وهي أَنْ تكون مركبة مِن (إِذَا) الَّتِي هي ظرف زمن ماضٍ ، ومن جملة بعدها تحقيقاً أَو تقديراً ، لكن حذفت الجملة تخفيفاً ، وأُبدِلَ منها التَّنوين ، كما في قولهم في (حِيْنَئِذٍ) ، وليست هذه النَّاصبة للمضارع ، لأَنَّ تلك تختصُّ به ، ولذَا عملت فيه ، ولايعمل إلَّا مايختصُّ ، وهذه لاتختصُّ ، بَلْ تدخل على الماضي كقوله تَعَالَى : (وَإِذاً لآتَيْنَاهُمْ) (٣) ، و(إِذاً لأَمْسَكْتُمْ) (٤) ، و(إِذاً لأَذَقْنَاكَ) (٥) ، وعلى الاسم نحو (وَإِنَّكُمْ إِذاً لَمِنَ المُقَرَّبِينَ) (٦) ، قال : وهذا المعنى لم يذكره النّحاة ، لكنَّه قياس ماقالوه في (إِذْ) "(٧)

وأَما مَنْ قال هي حرف ، "وَهُم الجمهور ، فاختلفوا ، فمنهم مَنْ قال : هي بسيطة وهو الرَّاجح ، ومنهم مَنْ قال : مركبة مِنْ (إِذَا) ، و(إِنْ) ، فعلى الأَول تكتب بألف وهو الرَّاجح ، وبه وقع رسم المصاحف ، وعلى الثَّاني تكتب بنون "(٨) . وليس هذا سبب الخلاف في كتابتها ، وإِنَّمَا سببه الخلاف في لفظها عند الوقف عليها ، وينبني على هذا ، خلاف في كتابتها و "الصحيح أَنَّ نونها تبدل ألفاً ، تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل : يوقف بالنُّون ، لأَنَّهَا كنون لَنْ وإِنْ ، وروى عن المازنيّ والمبرد ، وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ، والمازنيّ والمبرد بالنُّون ، وعن الفراء إِن عَمِلَتْ كتبتْ بالألف ، وإِلَّا كتبتْ بالنُّون ، للفرق بينها ، وَبَيْنَ (إِذَا) ، وتبعه آبن خروف "(٩) وليس في هذا النَّصّ تناقض مع قول الرُّمانيّ (ت : ٣٨٤ هـ) السَّابق الذِّكر في الخلاف بَيْنَ المدرستَينِ في كتابتها ، كما يتبادر إِلى الذِّهن ، وإِنَّمَا هو زيادة في التَّفصيل .

---

(١) فتح الباري ٩/٩٩ ، وانظر مغني اللبيب ١/٢٠
(٢) كتاب معاني الحروف ١١٧
(٣) سورة النِّساء ٤/٦٧
(٤) سورة الإسراء ١٧/١٠٠
(٥) سورة الإسراء ١٧/٧٥
(٦) سورة الشّعراء ٢٦/٤٢
(٧) الاتقان في علوم القرآن ٢/١٨٢
(٨) فتح الباري ٩/٩٩
(٩) مغني اللّبيب ١/٢١ . وانظر رصف المباني ٦٧ ـ ٦٨

أما ظروف المكان فقد تناولها الحافظ ابن حجر بصيغتها الانفرادية بإشارات موجزة ، أشار فيها إلى دلالتها في الاستعمال ، ومن ذلك :

١ـ استعمال (بَيْنَ)

جاء في قوله : (ويقرأ بالتنوين إلى المئة) (١) ، رواية أخرى بلفظ (مابَيْنَ السّتين إلى المئة) ، ولفظ (بَيْنَ) يقتضي الدّخول على متعدد ، ولذلك قيل باحتمال أن يكون التقدير ويقرأ مابَيْنَ السّتين وفوقها إلى مئة ، فحذف لفظ فوقها لدلالة الكلام عليه . (٢)

٢ـ استعمال (دُوْنَ)

إنّ (دُوْنَ) في أصلها ظرف مكان بمعنى (تَحْتَ) ، وتستعمل للسّببيّة على المجاز (٣) وجاء ذلك في قوله : (بَابُ مَنْ قَاتَلَ دُوْنَ مَاله) (٤) .

وقد يشير إلى دلالة اللّفظ فحسب ، كقوله في (ثَمَّ) وهو بفتح المثلثة والمراد به الجهة ، في قوله : (كَانَ ثَمَّ خَلِيجٌ) (٥) ، و (هنالك) ظرف مكان في قوله (فهنالك) (٦) وهذه ألفاظ لاخفاء فيها ، ولاغرابة

٢ـ دراسة الحافظ ابن حجر المعنويّة للفعل :

من الجوانب الّتي اهتمّ الحافظ ابن حجر بدراستها ، جانب دراسته الفعل ، فقد جاءت إشاراته المبثوثة بَيْنَ سطور شرحه للحديث ، تُبيّنُ حرصه في تتبع الصّيغ الفعليّة ، وبيان دلالاتها المعنويّة ، وتحديد زمانها ، ولايتحدد في ذلك بالصّيغة اللّفظيّة للفعل ، لاسيما في دلالته على الزّمن ، وإنّما يُحكّمُ في ذلك المعنى العام للسّياق . ويتضح من دراسته هذه تأثره أحياناً بمنهج علماء المعاني من البلاغيّين ، وعلماء الأُصول ، ونشير في تتبعنا له إلى هذا التأثر قارنين ذلك بالأمثلة ، ومؤخرين إعراب الفعل في الرّفع والنّصب والجزم إلى الفصل القادم ، ونتناول هنا أهمّ المسائل الّتي عرض لها الحافظ في دراسته الدّلاليّة للفعل

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب وقت العصر ـ ١٦٧/٢
(٢) انظر فتح الباري ١٦٧/٢ ، وشرح الكرمانيّ ١٨٩/٤
(٣) انظر فتح الباري ٤٧/٦
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب المظالم ـ ٤٧/٦
(٥) المصدر السّابق ـ كتاب الصّلاة ـ باب المساجد التي على طرق ـ ١١٤/٢
(٦) فتح الباري ٣٠١/١٠

أولاً : الصّيغة الفعليّة والزّمن :

١ـ الفعل الماضي ودلالة الزّمن :

دلالة الفعل هنا غير مرتبطة بالصّيغة اللّفظيّة عند الحافظ في تحديد دلالته على الزّمن أحياناً . فقد تأثر في هذا بما جاء عند علماء المعاني من البلاغيّين في تتبعه لفظة الفعل ، وبيان دلالتها الزّمانيّة ، كما سنشير إلى ذلك بعد قليل ، ومثال ذلك قوله (إمّا قَتَلُوهُ ، وإمّا يُعَذِّبُوهُ) (١) ، فقد جاء فيه أولاً : "بصيغة الماضي لكونه إذا قتل ذهب والثّاني بصيغة المضارع ، لأنّه يبقى ، أو يتجدد له التّعذيب "(٢) ، فالدّلالة الزّمنيّة للفعل مهمة عند الحافظ ، وملاحظته لها دقيقة . فقد "قيل : معنى (إذا تَابَ) ، إذا أراد أن يتوب ، وَجَوَّزَ الكرمانيّ أن يكون الماضي فيه بمعنى المضارع "(٣) ، فجاء بلفظ الماضي ، والمراد المستقبل .

وقد يؤكد استعمال الصّيغة الفعليّة من دون غيرها لمعنى حدده المتكلم ، كاستعمال الماضي لتحقّق الوقوع أو المبالغة ، نحو قوله : (مِنْ هَاهُنَا جَاءَتْ الفِتَنُ نحو المشرق) (٤) ، فقد أشار الحافظ إلى ذلك بقوله : "ذكره بلفظ الماضي مبالغة في تحقّق وقوعه ، وإن كان المراد أنّ ذلك سيجيء "(٥) وكذا المبالغة في نحو قوله : (إنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللّهُ) (٦) ، أورده بلفظ الماضي مبالغة في الدّعاء عليه (٧) ، وكذا في قوله تعالى : (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ) (٨) ، بقوله "أي سينشقّ ، كما قال تعالى : (أَتَى أَمْرُ اللّهِ) (٩) أي سيأتي ، والنّكتة في ذلك ، إرادة المبالغة في تحقّق وقوع ذلك ، فنزل منزلة الواقع " . وهذا التّوجه في دراسة الحافظ يوضح تأثره بدراسة البلاغيّين للمفردة وهو من "التّعبير عن المستقبل بلفظ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ باب قوله تعالى : (وَقَاتِلُوهُمْ) ـ ٩/ ٢٥٠
(٢) فتح الباري ٩/ ٢٥٠
(٣) المصدر السّابق . وقد ذكر النّحاة ذلك انظر مغني اللّبيب ٢/ ٦٩٠ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب المناقب ـ ٣٤٢/٧ .
(٥) فتح الباري ٣٤٢/٧
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأنبياء ـ حديث أبرص وأقرع وأعمى ـ ٣١٤/٧
(٧) انظر فتح الباري ٣١٤/٧ .
(٨) سورة القمر ١/٥٤
(٩) سورة النّحل ١/١٦

المُضِيِّ ، تنبيهًا على تحقُّق وقوعه ، وأن ما هو للوقوع كالواقع ، كقوله تَعَالَى (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ) (١) ، وقوله : (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الجِبَالَ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً ، وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا) (٢) ، وقوله تَعَالَى : (وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ) (٣) ، وقوله تَعَالَى (وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ) (٤) جَعَلَ المُتوقَّعَ الَّذِي لَابُدَّ مِن وقوعه بمنزلة الواقع » (٥) .

ب ـ الأفعال النَّاقصة والزَّمن :

وكذا تحديده دلالة الأفعال النَّاقصة على الزَّمن ، ومنها (كَانَ) ، الَّتِي تتبعها أكثر مِنْ غيرها في القرآن الكريم والحديث الشَّريف ، فقد ذكر أَنَّ " (كَانَ) وإِنْ كانت للماضي ، لكنها لاتستلزم الانقطاع ، بل المراد أَنَّهُ لم يزل كذلك " (٦) ، قال ذلك في قوله تَعَالَى : (كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا) (٧) ، ونحوه قوله تَعَالَى (كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) (٨) ، في تفسيره قول ابن عباس في احتمال كلامه جَلَّ وَعَلَا " أراد أَنَّهُ سَمَّى نفسه (غَفُورًا رَحِيمًا) وهذه التَّسمية مضت لأَنَّ التَّعلُّق انقضى . وأما الصِّفتان فلايزالان كذلك لاينقطعان ، لأَنَّهُ تَعَالَى إِذَا أراد المغفرة أو الرَّحمة في الحال ، أو الاستقبال ، وقع مراده " (٩) ، بإثبات الصِّفة للَّهِ تَعَالَى ، أو عَبَّرَ بـ (كَانَ) في الماضي لتحقُّق الوقوع ، فكأَنَّهُ وقع ، كقوله تَعَالَى (وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ) (١٠) ، وبـ (كَانَ) كقوله : (وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ القِصَاصُ) (١١) . كما يحتمل " أَنْ يكون ابن عبَّاس أجابَ بجوابين أحدهما : أَنَّ التَّسميَّة هي الَّتِي كانت ، وانتهت ، والصِّفة لانهاية لها ، والآخر أَنَّ معنى (كَانَ) الدَّوام ، فإِنَّهُ لايزال كذلك " (١٢) ، ونعتقد هنا أَنَّ الحافظ ابن حجر تأثر بالأُصوليِّينَ في دراستهم اللَّفظة المفردة وحملها على

---

(١) سورة النَّمل ٨٧/٢٧ (٢) سورة الكهف ٤٧/١٨
(٣) سورة الأعراف ٥٠/٧ (٤) سورة الأعراف ٤٨/٧
(٥) الإيضاح في علوم البلاغة ٧٦/١ ـ ٧٧
(٦) فتح الباري ١٧٨/١٠ .
(٧) سورة النِّساء ٢٣/٤ ، و ١٠٦ ، ١٢٩ ، والفرقان ٦/٢٥ ، وغيرها
(٨) سورة النِّساء ٥٨/٤
(٩) فتح الباري ١٧٨/١٠ . وانظر شرح الكرمانيّ ٧٤/١٨ ـ ٧٥
(١٠) سورة الأعراف ٤٨/٧
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب حسن إسلام المرء ـ ١٠٨/١
(١٢) فتح الباري ١٧٨/١٠ ، وانظر شرح الكرمانيّ ٧٦/١٨ .

الوضع أو التأويل في المعنى ، فقد "قال النحاة (كَانَ) لثبوت خبرها ماضيًا ، أو منقطعًا "(١) عن الحال والاستقبال ، فهذا هو الأصل في الوضع ، والتأويل في الاصطلاح "حمل اللفظ الظاهر على المعنى المحتمل المرجوح "(٢) ، ولما ثَبَتَتْ للّه سبحانه المغفرة والرحمة ، فلا يصحُّ معنى (كَانَ) في دلالتها الزمنيّة على ثبوت خبرها للماضي ، أو المنقطع ، فتأولوا فيها زمن الحال ، والاستقبال أو الدوام ، والاستمرار ، وعدم الانقطاع(٣) ، كقول الصحابي أبي حُمَيْد الساعديّ : (أَنَا كُنْتُ أَحْفَظَكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٤) ، وفيه أنّ "(كَانَ) تستعمل فيما مضى ، وفيما يأتي ، لقول أبي حُمَيْد (كُنْتُ أَحْفَظَكُمْ) ، وأراد استمراره على ذلك "(٥) .

وقد أشار إلى استعمال آخر لـ (كَانَ) ، وهو خلوها من الزمن ، وهو أيضًا على التأويل لكي لا يتعارض قول الشارع في قوله (ص) : (فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا ، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا) (٦) ، فإنّ " لفظ (كَانَ) إنْ كَانَ للأمر الماضي ، فلا يعلم بالحكم بعد صدور هذا القول في ذلك . وأجاب بأنّه يجوز أن يُراد بلفظ (كَانَ) الوجود من غير تقييد بزمان ، أو يقاس المستقبل على الماضي "(٧) ، لكي لا ينقطع الحكم الشرعيّ على الماضي ، وإنّما يشمل الحال والاستقبال .

كذا (ظَلَّ) ، و (بَاتَ) و (أَضْحَى) من الأفعال الناقصة التي لا تتقيّد بالزمن المحدّد لها ، وقد تحمل على مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ ، لا كما قال النحاة في معنى " (ظَلَّ) : اتّصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا ، ومعنى (بَاتَ) اتّصافه به لَيْلًا ، و (أَضْحَى) : اتّصافه به في الضحى "(٨) ، وذلك نحو قوله (ص) : (قَالُوا : إِنَّكَ تُوَاصِلُ . قَالَ : لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ ، إِنِّي أَظَلُّ أُطْعَمُ ، وَأُسْقَى) (٩) ، فقد ذكر الحافظ أنّه "مضارع

---

(١) المصدر السابق (٢) الوجيز في أصول التشريع ٢٤٥ .
(٣) وانظر شرح الكرمانيّ ٧٦/١٨ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصلاة ـ باب سُنّة الجلوس ـ ٤٥١/٢
(٥) فتح الباري ٤٥٣/٢ . (٦) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١٩/١ .
(٧) فتح الباري ١٩/١ ، وانظر شرح الكرمانيّ ١٩/١ .
(٨) شرح ابن عقيل ٢٦٨/١ .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصوم ـ باب بركة السحور ـ ٤١/٥

(ظَلَلْتُ) إذا عملت بالنّهار . وسيأتي هناك بلفظ (أَبِيتُ) ، وهو دالٌّ على أنّ استعمال (أَظلّ) هنا ليس مقيداً بالنّهار "(١) ، وقوله "سيأتي هناك بلفظ (أَبِيتُ) ، يعني قوله (ص) (إِنّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي ، وَيَسْقِينِ ..) (٢) ، وهذه الرّواية تكشف لنا أنّ استعمال (ظَلّ) "محمولة على مطلق الكون ، لا على حقيقة اللّفظ ، لأنّ المُتحدّث عنه هو الإمساك ليلاً ، لا نهاراً ، وأكثر الرّوايات إنّما هو (أَبِيتُ) ، وكأنّ بعض الرّواة عَبّر عنها بـ (أَظَلّ) نظراً إلى اشتراكهما في مطلق الكون "(٣) . وعدم تقييد هذا الصّنف من الأفعال بالزّمن لايختصّ بما ذكرنا منها ، وإنّما أشار الحافظ إلى إشراك (أَضْحَى) بذلك ، فهم "يقولون كثيراً (أَضْحَى فُلانٌ كَذَا) مثلاً ولايريدون تخصيص ذلك بوقت الضّحى ، ومنه قوله تعالى (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً) (٤) ، فإنّ المراد به مطلق الوقت ، ولااختصاص لذلك بنهار دون لَيْلٍ "(٥) . ولم يتوقف هذا الأمر على الأفعال النّاقصة ، وإنّما تجاوزه فقد ذكر الحافظ ابن حجر في قول (ص) : (مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ ثُمّ رَاحَ ، فَكَأَنّمَا قَرّبَ بَدَنَةً) (٦) أنّ الفعل (رَاحَ) يدلّ "على أنّ أول الذّهاب إلى الجُمُعَة من الزّوال ، لأنّ حقيقة الرّواح من الزّوال إلى آخر النّهار ، والغدو من أوله إلى الزّوال . وقد أنكر الأزهري على مَنْ زَعَمَ أنّ الرواح لايكون إلّا بعد الزّوال ، ونقل أنّ العرب تقول (رَاحَ) في جميع الأوقات ، بمعنى (ذَهَبَ) ، قالَ : وهي لغة أهل الحجاز "(٧) ، فلم يتقيد الفعل (رَاحَ) بدلالته الزّمنية بالتزام صيغته اللّفظيّة في الدّلالة على وقت (الرّواح) فحسب .

ج ـ الفعل المضارع والزّمن

من إشارات الحافظ ابن حجر وضع الفعل المضارع موضع الفعل الماضي ، وهو أسلوب من أساليب العرب (٨) ، تلجأ إليه لوجهة تعنيها منه في تصرّفها هذا في كلامها ، كأن يكون استمرار الفعل ودوامه ، أو استحضار صورة الحال للسّامعين ، فقد "أفادَ السّهيليّ أنّ في الآية الّتي نسختها ، وهي (يُوصِيكُمُ اللّهُ) (٩) ، إشارة إلى استمرارها ، فلذلك عَبّرَ بالفعل

---

(١) فتح الباري ٥ / ٤١
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّوم ـ باب التّنكيل ـ ٥ / ١١٠
(٣) فتح الباري ٥ / ١١٠
(٤) سورة النّحل ١٦ / ٥٨
(٥) فتح الباري ٥ / ١١٠
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجُمُعَة ـ باب فضل الجُمُعَة ـ ٣ / ١٧
(٧) فتح الباري ٣ / ٢٠
(٨) الصدر السّابق ٣ / ١٠٦
(٩) سورة النّساء ٤ / ١١

الدَّالِّ على الدَّوام ، بخلاف غيرها مِنَ الآيات حيث قالَ في الآية المنسوخة الحكم : (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا) (١) "(٢) . فَعَبَّرَ على استمرار الحكم وعدم انقطاعه بالفعل الدَّالِّ على الدَّوام وهو الفعل المضارع (يُوصِي)

وكذا في قوله (ص) : (لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ والصَّفِّ الأَوَّل ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لاسْتَهَمُوا) (٣) ، استدلَّ بقول الطِّيبيِّ (٤) (ت : ٧٤٣ هـ) على إفادة الفعل (يَعْلَمُ) على استمرار الزَّمن في العربيَّة ، بقوله "قال الطِّيبيُّ وضع المضارع موضع الماضي ، ليفيد استمرار العلم "(٥) .

وأما وضع المضارع موضع الماضي لإرادة استحضار صورة الحال للسَّامعِينَ ، فمنه قوله (ص) : (عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ ، فَأَجِدُ النَّبِيَّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ) (٦) ، فقال (أَجِدُ) بلفظ المتكلم بالفعل المضارع ، وفيه مبالغة لتحقُّقِ صورة الحال ، وفي رواية أُخرى : (فأخذ) (٧) ، بلفظ الماضي ، وليس فيها شاهد

ومنه أيضاً قوله : (فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَرَجَ ، وَأَجِدُ بِلَالاً قَائِمًا) (٨) ، فقال (أَجِدُ) بعد قوله (أَقْبَلْتُ) ، وكان "المناسب للسِّياق أَنْ يقول (وجدتُ) وكأَنَّهُ عدل عن الماضي إِلَى المضارع استحضاراً لتلك الصُّورة ، حَتَّى كان المخاطب يُشَاهِدُها "(٩) .

٢ـ الصِّيغة الفعليَّة والمعنى

ونعني دلالة اللَّفظ على المعنى الَّذِي وضع له ، واتفق عليه العرب في استعمالهم ، إِلَّا أَنَّه قد تشذُّ ألفاظ عن هذا الوضع في لغات بعضهم فجاءتْ لمعنى غير ما وضعتْ له ، أو غلبتْ

---

(١) سورة البقرة ٢/ ١٨٠ (٢) فتح الباري ١٥/ ٢٤
(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الاستهام في الأذان ـ ٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧
(٤) مضت ترجمته في ٨٧ .
(٥) فتح الباري ٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الرِّقاق ـ باب يدخل الجنَّة ـ ١٤/ ١٩٨
(٧) فتح الباري ١٤/ ١٩٨
(٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب قوله تعالى (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ) ـ ٢/ ٤٦ .
(٩) انظر فتح الباري ٢/ ٤٦ ، و ١/ ٣٧٤ ، و ٧/ ٦ ، و ٧/ ١٠ ، و ٧/ ١٩٤ ، وغيرها

عليها ألفاظ فأهملتْ في الاستعمال ، أو استعملتْ إلى جانب ألفاظ متطورة إلى معانٍ أخر ، وقد أشرنا إلى بعض جهده هذا في ما مضى ، وذكرنا أنّه تأثر فيه بمنهج الأصوليّين الذين عنوا بتتبع الألفاظ المفردة ، وحملها على ظاهرها أو تأويلها على وفق ما يتطلبه السّياق الذي يتفق وما يذهبون إليه في استنباط الحكم الشرعيّ ، ويتوسلون بذلك بما جاء في لغة العرب ، أو بإشارات اللّغويّين والنّحاة الذين عنوا ببيان ذلك ، فيسوقها الحافظ ابْنُ حجر في شرحه الحديث الشّريف للتّحقّق مِنْ بيان المعنى . وتبقى طريقته في الإشارة إلى ذلك بَيْنَ الإطالة في التّوقف على الموضع المراد بيانه بذكر الشّواهد النّحويّة الّتي تدعم ما يقوله ، وبسرد آراء العلماء والنّحاة ، أو الاكتفاء بالإشارة العابرة في تقرير ما يراه مِنْ معنى

أ ـ استعمال الفعل لفظاً ومعنى :

وَمِنْ ذلك مجيء الفعل (وَدَعَ) ، ومصدره في الحديث الشّريف ، مع كثرة استعمال (تَرَكَ) بدلاً عنه ، وقد جَوَّزَ النّحاة ذلك . فقد جاءت في قوله : (مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ) (١) ، رواية أخرى (مَنْ تَرَكَهُ ، أو وَدَعَهُ النَّاسُ) (٢) فقد "قال المازريّ : ذكر بعض النّحاة أنّ العرب أماتُوا مصدر (يَدَعُ) ، وماضيه والنّبيّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفصح العرب ، وقد نطق بالمصدر في قوله : (لينتهين أقوامٌ عَنْ وَدْعِهِم الجُمُعَات) ، وبماضيه في هذا الحديث "(٣) . وعقب على ذلك بما نقله عَنْ عياض(٤) (ت : ٥٤٤ هـ) ، بقوله : "بأنّ المراد بقولهم (أماتوه) أيْ تركوا استعماله إلّا نادرًا . قال : ولفظ (أماتوه) يدلّ عليه . ويؤيد ذلك أنّه لم ينقل في الحديث إلّا في هذين الحديثين . مع كثرة استعمال (تَرَكَ) ، ولم يَقُلْ أحدٌ من النّحاة إنّه لا يجوز "(٥) . فدفع وهم مَنْ قالَ إنّهُ لم يرد به السّماعُ . فقد حُمِلَ قول أبي الأسود الدّؤلي (٦) :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي ... غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

على الشّاذّ ، وكذلك قراءة عروة بن الزّبير (وَدَعَ) (٧) قوله تعالى : (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ) (٨) ،

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب لم يكن النّبيّ (ص) ـ ١٣/٦٣

(٢) انظر فتح الباري ١٣/٦٣ (٣) المصدر السابق .

(٤) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبيّ السبتي أبو الفضل (ولد ٤٧٦ هـ) ، له شرح صحيح مسلم ، ومشارق الأنوار وغيرهما . (انظر ترجمته ومصادرها في الأعلام ٥/٩٩) .

(٥) فتح الباري ١٣/٦٣

(٦) انظر الخصائص ١/٩٩ ، و٣٩٦ ، والإنصاف ١/٤٨٥ ، وشرح شواهد الشّافية ٤/٥٠ ، وديوانه ٣٦

(٧) انظر هذه القراءة في المحتسب ٢/٣٦٤ ، ومجمع البيان ١٠/٥٠٣ ، والبحر المحيط ٨/٤٨٥ .

(٨) سورة الضّحى ٩٣/٣ .

أو على الضرورة قول الشاعر (١)

وَكَانَ مَاقَدَّمُوا لأَنْفُسِهِمْ أَكْثَرَ نفعًا مِن الَّذِي وَدَعُوا

فرجح الحافظ السَّماع ، وأيَّد قلَّة الاستعمال

ب ـ استعمال لفظ الفعل بمعنى آخر

وقد يتأولون معنى الفعل على ماجاء به السَّماع عَنْ لغة مِنْ لغات العرب ، وَمِنْ ذلك مجيء الفعل (ييأس) بمعنى (يعلم ويتبيّن) في لغة هوازن ، وذلك في قوله تَعَالَى : (أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا) (٢) ، أَيْ " أفلم يعلم ويتبيّن ؟ (٣) قال سحيم اليربوعيّ (٤)

* أَلَمْ تَيْأَسُوا إِنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ *

وقال آخر : (٥)

أَلَمْ يَيْأَسِ الأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ العَشِيرَةِ نَائِيَا

ونقل الطبريّ عن القاسم بن معن أَنَّهُ كان يقول إِنَّهَا لغة هوازن ، تقول يئست كذا ، أَيْ علمته ، قال وأنكره بعض الكوفيِّينَ (٦) . يعني الفراء ، لكنه سَلَّمَ أَنَّهُ هنا وإِنْ لم يكن مسموعًا (٧) . وَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ مَنْ حفظ حجَّة على مَنْ لَمْ يَحْفَظْ *(٨) .

ج ـ إجراء الفعل مجرى غيره في المعنى والعمل

فقد تُضمَّن كثير مِن الأفعال التَّامَّة "معنى الناقصة ، كما تقول : (تَتَمّ التسعةُ بِهَذَا عشرة) ، أي تصير عشرة تامة ، و(كَمُلَ زيدٌ عَالِمًا) ، أَيْ : صَارَ زيدٌ عَالِمًا كَامِلاً "(٩)

ومن ذلك (حَوَّلَ) بمعنى (صُيِّرَ) المبني للمجهول مِنْ (صَارَ) ، في المعنى والعمل في قوله (ص) (فَلَمَّا أَبْصَرَ أُحُدًا قَالَ : مَاأُحِبُّ أَنَّهُ تَحَوَّلَ لِي ذَهَبًا) (١٠) ، فقد نقل عن ابن مالك قوله في هذا الحديث أَنَّ فيه " (حَوَّلَ) بمعنى (صَيَّرَ) ، وقد خفي على كثير من النّحاة ، وعابَ بعضهم استعماله على الحريريّ ، قال : وقد جاء هنا على مالم يسم فاعله

---

(١) هذا البيت لأبي ذؤيب . انظر العين ٢/٢٢٤ ، والخصائص ١/٩٩ ، والمنصف ٣/١١٧ ، ولسان العرب ١٠/٢٦٣ ، وديوان الهذليين ١/٢ .

(٢) سورة الرَّعد ١٣/٣١ . (٣) مجاز القرآن ١/٣٣٢

(٤) هذا عجز بيت صدره * أَقُولُ لَهُم بِالشِّعْبِ إِذ يأسرونني *
انظر مجاز القرآن ١/٣٣٢ ، وتفسير الطّبريّ ١٣/١٠٣ ، وتفسير القرطبيّ ٤/٣٥٤٩ ، ولسان العرب ٨/١٤٧ .

(٥) استشهد به الطّبريُّ (ت: ٣١٠هـ) ولم ينسبه لأحد . (انظر تفسير الطّبريّ ١٣/١٠٣) .

(٦) انظر تفسير الطبريّ ١٣/١٠٣ . (٧) انظر معاني القرآن ٢/٦٤

(٨) فتح الباري ٩/٤٤٤ (٩) الفوائد الضيائيّة ٦/٢٨

(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الاستقراض ـ باب أداء الدّيون ـ ٥/٤٥٢

جارياً مجرى (صَارَ) في رفع ماكان مبتدأ ، ونصب ما كان خبراً ، وكذلك ماصيغ من (حَوَّلَ) مثل (تَحَوَّلَ) ، فإنَّه بزيادة الشناة ، تحدّد له حذف ماكان فاعلاً ، وجعل أوّل المفعولين آسمًا ، وثانيهما خبرًا منصوبًا ".(١)

ومِنْ ذلك أيضاً الفعل (أَرَى) ، بِمَدِّهِ مِنْ أفعال الشَّكِّ واليقين بمعنى (ظَنَّ) أو (علم) ، والتَّفريق بَيْنَهُ وَبَيْنَ (رَأَى) البصريَّة . فقد جاء في قوله : (فَوَاللَّهِ إِنِّي لأُرَاهُ مُؤمناً) (٢) وجزم آبن حجر بضمِّ همزة (أُرَاهُ) (٣) ، وقيل "بَلْ هو بفتحها ، أَيْ أعلمه ، ولا يجوز ضمُّها ، فيصير بمعنى : أَظنُّهُ ، لأنَّه قال بعد ذلك : (غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ) . ولا دلالة فيما ذكر على تعيين الفتح لجواز إطلاق العلم عَلَى الظَّنِّ الغالب ، ومنه قوله تَعَالَى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤمِنَاتٍ) (٤) ، سلمنا ، لكن لايلزم مِنْ إطلاق العلم أَنْ لاتكون مقدماته ظَنِّيَّة ، فيكون نظريًّا ، لايقينًا ، وهو الممكن هنا ".(٥) . فالرأي القائل بضمِّ همزة (أُرَى) قطع فيها أَنَّها بمعنى (أَظنُّ) كقوله : (ماأُرَانِي إِلَّا مَقْتُولاً) (٦) ، بلا قيد أوشرط ، والثَّاني الَّذِي ذهب إِلَى أَنَّها بمعنى (أَعْلَمُ) قَيَّدَها بقرينة لفظيَّة دالَّة على ذلك .

وفرَّقُوا بَيْنَ (رَأَى) البصريَّة والعلميَّة ، بأَنَّ "الرؤية بمعنى العلم تتعدَّى لمفعولين ، تقول : (رَأَيْتُ زَيْدًا فَقِيهًا) ، أَيْ علمته . فَإِنْ قُلْتَ : (رَأَيْتُ زَيْدًا مُنطلقًا) ، لم يفهم منه إِلَّا رؤية البصر ".(٧) .

وكذا في استعمال الظَّنِّ بمعنى اليقين ، وذلك في تيقُّنِ عروة بن الزُّبير بعد استفهامه عائشة رضي اللَّهُ عنها قوله تَعَالَى : (حَتَّى إِذَا آسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ) (٨) قَالَ : (قُلْتُ أَكُذِبُوا أَمْ كُذِّبُوا ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ : كُذِّبُوا . قُلْتُ : فَقَدْ آسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ ، فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ . قَالَتْ : أَجَلْ .) (٩) ، و "فيه إشعار بحمل عروة الظَّنّ على حقيقته ، وهو رجحان أحد الطَّرفين . . . ولكن روى الطَّبريُّ . . . أَنَّ المراد بالظَّنِّ هنا اليقين ، ونقله نفطويه هنا عن أكثر أهل اللُّغة ، وقالَ : هو كقوله في آية أُخرى : (وَظَنُّوا أَن لَامَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) (١٠) ،

---

(١) فتح الباري ٥/٤٥٢ ، و ١٤/٤١ . وانظر شواهد التَّوضيح ١٢٥ ـ ١٢٦
(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإيمان ـ باب إِذَا لَمْ يكنْ الإسلام ـ ١/٨٦ .
(٣) فتح الباري ١/٨٦ . (٤) سورة الممتحنة ٦٠/١٠
(٥) فتح الباري ١/٨٦ ـ ٨٧ .
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الجنائز ـ باب هَلْ يخرج الميت ـ ٣/٤٥٨
(٧) فتح الباري ١٧/١٩٥ . (٨) سورة يُوسُف ١٢/١١٠
(٩) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تَعَالَى : (حَتَّى إِذَا آسْتَيْأَسَ) ـ ٩/٤٣٨
(١٠) سورة التَّوبة ٩/١١٨

وأنكر ذلك الطّبريّ ، وقال : إنّ الظّنّ لاتستعمله العرب في موضع العلم إلّا فيما كان طريقه غير المعاينة ، فأما ماكان طريقه المشاهدة فلا ، فإنّها لاتقول (أظنّني إنسانًا) ، ولا : (أظنّني حمّارًا) بمعنى : (أعلمني إنسانًا) أو (حمّارًا) "(١) ، فقيّد معنى (الظّنّ) في الاستعمال بمعنى العلم بالمعاينة وعدمها

د ـ إجراء فعل القول مجرى فعل الظّنّ

ومن ذلك أيضًا إجراء فعل القول مجرى فعل الظّنّ ، أشار إليه ابن مالك ونقله عنه الحافظ ابن حجر في قوله (ص) : (أرأيتم لو أنّ نهرًا بباب أحدكم يغتسل فيه كلّ يوم خمسًا ، ماتقول ذلك يبقي من درنه ؟) (٢) ، وفي رواية : (ما تقولون) (٣) ، ولايكون ذلك إلّا بشروط ، نقلها عن ابن مالك ، بقوله : "فيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظّنّ ، وشرطه أن يكون مضارعًا مسندًا إلى المخاطب متصلاً باستفهام "(٤) ، وأغفل الشّرط الرّابع : "أن لايفصل بينهما ـ أي بين الاستفهام والفعل ـ بغير الظّرف ، ولامجرور ، ولامعمول الفعل ، فإن فصل بأحدهما لم يضرّ ، وهذا هو المراد بقوله : (ولم ينفصل بغير ظرف ... إلخ) "(٥) ، وقد يحمل القول على تأويل المعنى ، و "أما إذا ترك القول على حقيقته فلا ، وهذا ظاهر "(٦) واضطره هذا إلى القول : "وإنّما نبهت عليه لئلّا يغترّ به "(٧) فيذهب به مذهب الظّنّ ، نحو قولك : (أتقول عمرًا منطلقًا) ، الّذي اجتمعت فيه الشّروط ، وهذا مذهب من مذاهب العرب في إجراء القول مجرى الظّنّ (٨) . ويحتمل أيضًا أنه نبّه إلى عدم الاغترار بمذهب العرب الثّاني ، "وهو مذهب سُلَيم ، فيجرون القول مُجْرَى الظّنّ في نصب المفعولين ، مطلقًا ، أي : سواء أكان مضارعًا ، أم غير مضارع ، وُجِدَتْ فيه الشّروط المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك نحو : (قُلْ ذا مُشْفِقًا) "(٩) .

٣ـ دراسته فعل الأمر :

إشارات الحافظ ابن حجر إلى فعل الأمر قليلة ، وتوقفه عليه يتأتى من توجيه رواية

---

(١) فتح الباري ٩/ ٤٤٠ـ٤٤١ ، ولم نقف على إنكار الطبريّ في موضع تفسيره الآية الكريمة . (انظر تفسير الطّبريّ ٧/ ٤٠)
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب الصّلوات الخمس ـ ٢/ ١٥١ .
(٣) فتح الباري ٢/ ١٥١ .
(٤) فتح الباري ١/ ١٥١ ، وانظر شواهد التّوضيح ١٥٠ـ١٥١ .
(٥) شرح ابن عقيل ٢/ ٥٩ .
(٦) فتح الباري ٢/ ١٥٢ .
(٧) المصدر السّابق .
(٨) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٥٨ـ٥٩
(٩) المصدر السّابق ٢/ ٦١

تتوافق في المعنى مع الوجهة الفقهية ، أو إشارة فيها تنبيه على استعمال يتفق والسَّماع عن العرب ، ومثال ذلك تأكيده القراءة بالأمر وَجَوَّزَ الحكم الشَّرعيّ غيرها ، وذلك في قوله تَعَالَى (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) (١) ، بقوله : "وقع في روايتنا : (وَاتَّخِذُوا) بكسر الخاء على الأمر ، وهي إحدى القراءتين ، والأُخرى بالفتح على الخبر (٢) . والأمر دَالٌّ على الوجوب . لكن انعقد الإجماع على جواز الصَّلاة إِلَى جميع الجهات "(٣) . وقوله : (والأمر دَالٌّ على الوجوب) ، لأَنَّ صيغة (أَفْعَلْ) ، ترد عند الأُصوليِّينَ لمعانٍ كثيرة منها الوجوب . (٤)

أَمَّا إشارته إِلَى استعمال فعل الأمر ، فقد أَشار إلى استعماله بالتَّثنية والجمع والمراد واحد ، وعزز رأيه برواية الحديث في قوله (ص) : (إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا ، فَأَذِّنَا ، ثُمَّ أَقِيمَا ، ثُمَّ لِيَؤُمَّكُمَا أَكْبَرُكُمَا) (٥) ، وفي رواية أُخرى : (إِذَا كُنْتَ مع صَاحِبِكَ ، فَأَذِّنْ ، وَأَقِمْ ، وليؤمكُمَا أَكْبَرُكُمَا) (٦) ، وذلك وارد عن العرب في "يَاحَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَهُ ، وقوله : قَتَلَهُ بَنُو تَمِيمٍ ، مع أَنَّ القاتل والضَّارب واحد "(٧)

وفي ختام دراستنا للفظة الفعليَّة في المعنى والاستعمال ، نشير إِلَى ترجيحه بَيْنَ روايات الحديث الواحد ، وتوجيه معنى الفعل ، سواء كان فعل أَمر أَو غيره ، وَمِنْ ذلك قوله (وَقَالَ : إِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَهُ قَاتَلَهُ) (٨) ، وفي رواية أُخرى : (إِلَّا أَنْ تُقَاتِلَهُ فَقَاتِلْهُ) (٩) ، بصيغة الأَمر الَّتِي تعني الوجوب ، وفي الأُولى بالماضي على سبيل المبالغة في تحقُّقِ الوقوع . (١٠)

الأسم النَّكرة والمعرفة :

١ـ الأسم النَّكرة :

نرى مِنْ خلال تتبعنا لجهود الحافظ أبن حجر في دراسته للأسم المنفرد النَّكرة ، أَنَّهُ خلط بَيْنَ المناهج ، وذلك لتعدد مصادره الَّتِي يأخذ منها ، فظهر على دراسته الأسم النَّكرة

---

(١) سورة البقرة ١٢٥/٢ .
(٢) انظر القراءتين في : معاني القرآن للفراء ٧٧/١ ، وتفسير الطَّبريّ ٣٢/٣ ، والسَّبعة ١٦٩ . وإعراب القرآن للنَّحاس ٢١٠/١ ، والحجَّة لأَبي زرعة ١١٣ ، ومجمع البيان ٢٠٢/١ ، والبحر المحيط ٣٨٤/١ ، واتحاف فضلاء ١٤٧
(٣) فتح الباري ٤٥/٢
(٤) انظر جمع الجوامع ٣٧٢/١ ، والوجيز في أُصول التَّشريع ١٣٩ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الأذان للمسافرين ـ ٢٥٢/٢ .
(٦) انظر فتح الباري ٢٥٢/٢ . (٧) فتح الباري ٢٥٢/٢ . وانظر شرح الكرمانيّ ٢٧/٥
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب يَرُدُّ المُصَلِّي مَنْ مَرَّ ـ ١٣٠/٢
(٩) انظر فتح الباري ١٢٨/٢ . (١٠) المصدر السَّابق

تأثره بعلماء الأصول ، والبلاغيين ، وعلماء اللغة ، فهو أصوليٌّ في منحاه الذي اعتمده في استنباط الحكم الشرعيّ من الحديث الشريف . والأصوليون فرّقوا بين اللفظ المطلق ، والنكرة ، والمعرفة ، لكي يحددوا الحكم ، فكانت عنايتهم شديدة باللفظ ، فهو عندهم إذا دلّ على الماهيّة (الحقيقة) فقط ، بلا اعتبار قيد من القيود الإيجابيّة أو السلبيّة هو مطلق ، وذلك كقولنا : (الرَّجُل خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ) . وهذا معنى قولهم : هو التعرّض للذّات ، دون الصفات ، واللفظ الدّالّ عليها مع الدلالة على كونه واحداً معيناً ، أما بالشخص أو النوع ، أو بالجنس فهو المعرفة ، كزيد . والدّالّ عليها مع الدلالة على كونه واحداً غير معين فهو النكرة ، وذلك نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، فإنّه يدلّ على فردٍ من ذكور بني آدم البالغين بلا تعيين "(١) . والبلاغيّون عنوا في مجال اللفظة المفردة بتنكير الاسم ، وورود هذه الصورة لمعنى يدلّ عليه السياق (٢) . وتأثر بهم الحافظ ابن حجر ، وبيّن دلالته في السياق ، وإعرابه والمعنى الذي يقرره يرتبط عنده ببيان الحكم الشرعيّ وحدوده ، ويتضح ذلك عنده من دلالة النكرة في سياق الحديث ، ومنها :

أ ـ النكرة تفيد العموم :

وقد أشار إلى إفادتها ذلك في حالتين ، الأولى : إذا كانت النكرة في سياق الشرط ، والثانية : إذا كانت النكرة في سياق النفي ، ومثال الأولى قوله (س) (وَمَنْ سَلَكَ طريقاً يَطْلُبُ بِهِ عِلْماً ، سَهَّلَ اللهُ لَهُ طريقاً إلى الجَنَّةِ) (٣) ، نكّر (طريقاً) ، و (عِلماً) ليتناول أنواع الطُّرق الموصلة إلى تحصيل العلوم (٤) . وكذا قوله (ص) : (مَنْ بَنَى مَسْجِداً) (٥) ، فالتنكير فيه للشيوع أو للعموم فيدخل فيه الكبير والصغير (٦) . وكذا في قوله : (باب مَنْ حلفَ بِمِلّةٍ سِوَى الإسْلامِ) (٧) بتذكير (ملّة) فتعمّ جميع الملل من أهل الكتاب ، وغيرهم (٨) ، وقوله (ص) : (مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِباً ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) (٩) ، بتنكير (كَذِباً) في سياق الشرط ، فيعمّ جميع أنواع الكذب (١٠) . ومن الأمثلة على الحالة الثانية قوله تعالى :

---

(١) الوجيز في أصول التشريع ٢١٦ . (٢) الإيضاح في علوم البلاغة ١/٤٥ ـ ٤٨ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب العلم قبل القول ـ ١/١٦٩ ـ ١٧٠
(٤) انظر فتح الباري ١/١٦٩
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب مَن بَنَى مَسْجِداً ـ ٢/٩١
(٦) انظر فتح الباري ٢/٩١ .
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأيمان والنذور ـ ١٤/٣٤٤
(٨) انظر فتح الباري ١/٢١٢ .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب إثم مَنْ كذب ـ ١/٢١٢
(١٠) انظر فتح الباري ١/٢١٢

(فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً) (١) ، فـ (مَاء) تعمُّ كُلَّ مَاءٍ ، لكونها نكرة في سياق النَّفي ، ولاتخصُّ إلَّا بدليل (٢) ، وقد يكون الدليل معنويًّا ، كقوله (ص) (أعِنْدَكَ شَيْءٌ ؟ فَقَالَ : لَا) (٣) فيه "دليل على تخصيص العموم بالقرينة ، لأنَّ لفظ (شيءٍ) يشمل الخطير والتَّافه ، وهو كان لايعدم شيئًا تافهًا كالنَّواة ، ونحوها ، ولكنَّهُ فهم أنَّ المراد ماله قيمة في الجملة ، فلذلك نفى أنْ يكون عنده "(٤) . وكذا الاسم النَّكرة ظاهر العموم بعد النَّفي في قوله (فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا) (٥) ، وكذا (مُسْلِم) في قوله (ص) (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا ، أَو يَزْرَعُ زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَو إِنْسَانٌ أَو بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ) (٦) ، وغير ذلك . (٧)

ب ـ النَّكرة تفيد التَّنويع

والتَّنويع مكتسب من اللَّفظ أو المعنى ، فإنْ كانَ الاسم جمعًا اكتسب التَّنويع في بعض مايشتمله ، كقوله : (وَكُنَّ نِسَاءٌ يَنْعَتْنَ إِلَى عَائِشَةَ) (٨) ، فـ "التَّنكير في النِّساء للتَّنويع ، أيْ كان ذلك من نوع من النِّساء ، لا من كُلِّهِنَّ "(٩) ، وكذا قوله (كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (١٠) ، فـ (رِجَال) فيه للتَّنويع ، "وهو يقتضي أنَّ بعضهم كان بخلاف ذلك ، وهو كذلك . ووقع في رواية ... (رَأَيْتُ الرِّجَالَ) واللَّام للجنس ، فهو في حكم النَّكرة "(١١) . أو الحمل على معنى اللَّفظ في السِّياق ، نحو قوله (إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا) (١٢) ، فيحتمل فيه تنكير (شغل) للتَّنويع ، أي بقراءة القرآن ، والذِّكر ، والدُّعاء أو التَّنكير فيه يفيد "التَّعظيم ، أيْ (شُغلًا) ، وأي شغل ، لأنَّها مُناجاة مَعَ اللَّهِ ، تستدعي الاستغراق بخدمته ، فلا يصحُّ فيها الاشتغال بغيره "(١٣)

ج ـ النَّكرة تفيد التَّعظيم :

وقد يأتي التَّنكير في السِّياق ـ كما مَرَّ ـ يفيد التَّعظيم ، وإنْ كان يفيد الشُّمول ، لكونه في سياق شرط ، لأنَّ المقام يقتضيه ، ومن ذلك قوله (ص) (مَنْ يرد اللَّهُ بِهِ خَيْرًا ، يُفَقِّهْهُ

---

(١) سورة النِّساء ٤/٤٣ (٢) انظر فتح الباري ١/٢٨٣ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب النكاح ـ باب التَّزويج عَلَى القُرآن ـ ١١/١١٢
(٤) فتح الباري ١١/١١٧
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب حفظ العلم ـ ١/٢٢٦
(٦) المصدر السَّابق ـ كتاب المزارعة ـ باب فضل الزَّرع ـ ٥/٤٠١
(٧) انظر فتح الباري ١/٩٥ ، و ٣/١١٢ ، ١١/٣٨٣
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحيض ـ باب إقبال الحيض ـ ١/٤٣٦
(٩) فتح الباري ١/٤٣٦
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب إذا كان الثَّوب ضيقًا ـ ٢/١٨
(١١) فتح الباري ٢/١٨ .
(١٢) صحيح البخاريّ ـ أبواب العمل في الصَّلاة ـ باب ماينهى من الكلام ـ ٣/٣١٤ .
(١٣) فتح الباري ٣/٣١٥

في الدِّينِ) (١) ، أَيْ مَنْ لَمْ يتفقه في الدِّينِ فقد حرم الخير . (٢)

د ـ النَّكرة تفيد عدم اشتراط الفوريَّة

ويُؤخذ مِنْ قوله : (صُمْ يَوْمًا) (٣) ، بتنكير (يوم) ، عدم اشتراط الفوريَّة (٤) ، وقد تنسب الفوريَّة إلى فعل الأمر الَّذي يدلُّ على الفور أو التراخي (٥) .

هـ ـ النَّكرة تفيد الإبهام :

وذلك في قوله : (صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً ، ثُمَّ رَقِيَ الْمِنْبَرَ) (٦) ، (صلاة) بالتَّنكير للإبهام (٧) ،وكذا قوله (ص) : (بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ) (٨) ، فقد نُكِّرَتْ (صَلَاةٌ) لكونها تتناول كُلَّ عدد نواه المُصَلِّي من الصَّلاة النَّافلة . (٩)

و ـ النَّكرة تفيد البعضيَّة :

ومثال ذلك ماجاء في قوله : (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ) (١٠) ، والتَّنكير في قوله (قُرآن) لإرادة البعضيَّة . (١١)

وعدا ذلك نجد أنَّ الحافظ في دراسته الاسم النَّكرة ، قد تناولها في تركيب الكلام كالابتداء بالنَّكرة ومسوغاتها ، والوصف بِهَا ، وغيرها ، وهذا نتناوله ـ إن شَاءَ اللَّهُ ـ في الاسم في تركيب الكلام

٢ـ الدِّراسة الانفراديَّة للمعرفة :

والمعرفة أَنواع ، وهي : المضمر ، والعلم ، واسم الإشارة ، والاسم الموصول والمعرف بأَداة التَّعريف ، وما أُضيف إِلَى واحد منها والمنادى ، وتناولها الحافظ ابن حجر كُلَّهَا في دراسته الانفراديَّة ، الَّتي تفصح عنها إِشاراته المتفرقة بَيْنَ ثنايا شرحه للحديث الشَّريف . وتهدف دراسته لها بهذا الشَّكل إلى رفع الإشكال عنها في المعنى ، أَو اللَّبس ، وهذا مِنْ صميم

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ يرد اللَّهُ به خيرًا ـ ١/ ١٧٣ ـ ١٧٤
(٢) فتح الباري ١/ ١٧٤ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّوم ـ باب صَوم يوم ـ ٥/ ١٢٧
(٤) انظر فتح الباري ٥/ ٧٥ . (٥) انظر الوجيز في أُصول التَّشريع ١٥٠ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب عِظَةِ الإمام ـ ٢/ ٦٠ .
(٧) انظر فتح الباري ٢/ ٦٢
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب كم بَيْنَ الأَذان والإقامة ـ ٢/ ٢٤٧ .
(٩) انظر فتح الباري ٢/ ٢٤٧ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب ماجاء في القبلة ـ ٢/ ٥٢
(١١) انظر فتح الباري ٢/ ٥٢

منهجه ، ولذلك جاءت إشاراته في أنواع المعارف متباينة بَيْنَ الإسهاب ، والإشارة العارضة وَبَيْنَ البحث في جوانب متعدّدة منها ، وَبَيْنَ الاقتصار على جانب أوجبه شرح موضع من الحديث، أو يكتفي فيه بإشارة سريعة ، وهو في ذلك كُلِّه يوجه ماجاء في الحديث من ألفاظ المعارف، على وفق أساليب العربيَّة ، وربَّما يخلط بَيْنَ مناهج علماء العربيَّة في دراسة المفردة ، وبيان المعنى ، كما لاحظنا ذلك في دراسته المفردة للاسم النكرة وغيره ولذلك سنعرض لجهده في هـــذا الجانب ، مبينيّن تأثره فيه بغير النحاة إلى جانب تأثره بهم

أ ـ دراسته الضَّميـــر :

كثرت إشاراته إلى المضمر كثرة واضحة للعيان وقد خلط فيها بَيْنَ مناهج النحاة، والبلاغيّين كما سنرى ذلك واضحاً في موضوعات هذه الدِّراسة

١ ـ الضَّمير واللّغات فيـــه

ذكر الحافظ في مقابلته رواية البخاريّ بغيرها لغات وردت في الضَّمير ، وَمِنْ ذلك قوله : (فَقَالَتْ وَاللَّهِ لَقَدْ قَرَأْتِ) (١) ، وجاء في رواية : (لئن كُنْتِ قَرَأْتِيهِ ، لَقَدْ وَجَدْتِيه) (٢) ،وأشار "كذا بإثبات الياء في الموضعَيْنِ ، وهي لغة ،والأفصح حذفها في خطاب المؤنث فـــي الماضي "(٣) ، وأشار في قوله : (لَوْ رَاجَعْتِهِ) (٤) ووقع في رواية : (لَوْ رَاجَعْتِيه) (٥) ، إلى أنَّها لغة ضعيفة، ولم ينسبها إلَى قبيلة عربيَّة ، أو إلى قوم من العرب .

أما لغة يتعاقبون فيكم ، الَّتي عزاها إلى لغة بلحارث وهم القائلون أكلوني البراغيثُ(٦) فهو يشير إليها كثيراً ، سواء في صحيح البخاريّ أو في رواية من روايته ، على مجيء الضميـــر فيها علامة للفاعل ، نحو قوله (ص) : (وَيَعْتَزِلُ الْحَيَّضُ الْمُصَلَّى) (٧) في رواية أخـــرى : (وَيَعْتَزِلْنَ الْحُيَّضُ الْمُصَلَّى) (٨) ، وفي قوله (ص) : (يَتَعَاقَبُونَ فيكم مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) (٩) ، وأطلق عليها ابن مالك لغة يتعاقبون فيكم (١٠) ،و "الواو في قولـــه : (يَتَعَاقَبُونَ) علامة الفاعل الذكر المجموع على لغة بلحارث ، وهم القائلون أكلونـــي

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللّباس ـ باب المُتفلجات للحُسْنِ ـ ١٢/٤٩٥
(٢) انظر فتح الباري ١٢/٤٩٥ . (٣) فتح البارى ١٢/٤٩٥ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الطَّلاق ـ باب شفاعة النَّبيّ (ص) ـ ١١/٣٢٩
(٥) انظر فتح الباري ١١/٣٢٩ .
(٦) المصدر السَّابق ٢/٧٣ ١،و٣/١٦٥، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٢
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحيض ـ باب شُهُود الحائض ـ ١/٤٤٠
(٨) انظر فتح الباري ١/٤٤٠ .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب فضل صلاة العصر ـ ٢/١٧٣ .
(١٠) انظر شواهد التَّوضيح ٢٤٦ـ٢٤٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٩ ،و٥٣ ،و١٢٩ ،و٥٤٠ .

البراغيث ، ومنه قول الشّاعر : (١)

* بِحُورانَ يعصرن السّليطَ أقارِبُـــه *

وهي لغة فاشية ، وعليها حمل الأخفش(٢) قوله تعالى : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٣) قال : وقد تعسف بعض النّحاة في تأويلها ، وردّها للبدل ، وهو تكلّف مستغنى عنه ، فإنّ تلك اللّغة مشهورة ، ولها وجه من القياس واضح "(٤) ، وذكر أنّ الأفصح بالإفراد ، وذلك في قوله (ص) : (مَا أَغْبَرَتَا قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ) (٥) ، كذا في روايـــة ، وفي بقية الرّوايات (مَاأَغْبَرَتْ) ، وهو الأفصح (٦) ، وقد جاءت لغة يتعاقبون فيكم في قوله (فَسُقُوا النَّاسَ حَوْلَهُمْ) (٧) في جميع روايات البخاريّ بلا استثناء (٨) . وقد "تكلّف بعـض النّحاة ردّ هذه اللّغة إلى اللّغة المشهورة ، وهي أن لايلحق علامة الجمع ، ولا التّثنيـــة ، ولا التّأنيث في الفعل إذا تقدّم على الأسماء ، وخرّج لها وجوهاً ، وتقديرات في غالبها نظر ، ولايحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلاً ، وصحّتها استعمالاً "(٩) ، ولم ينقل آراء النّحـــاة ، وتكلّفهم ، والاكتفى بثبوتها سماعاً ، ومجيء أمثلة لها في الاستعمال .(١٠)

٢ـ وصل الضّمير وفصله :

أشار في وصل الضّمير وفصله إلى صنفين من الأفعال ، الأوّل : الصّنف الّذي تتعـدّى أفعاله إلى مفعولين الثّاني منهما ليس خبرًا في الأصل ، و "يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السّواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النّحويّين ، وظاهر كلام سيبويه أنّ الاتصال فيها واجب ، وأنّ الانفصال مخصوص بالشّعر "(١١) . فقال في قوله : (سَأَلْتُهُ إِيَّاهَا) (١٢) ، استعمال ثاني الضّميرين منفصلاً ، وهو المتعيّن هنا ، فراراً من الاستثقال "(١٣) . وهـذا

---

(١) سبق منا تخريجه
(٢) انظر معاني القرآن ١/ ٢٦٢
(٣) سورة الأنبياء ٢١/ ٣ .
(٤) فتح الباري ٢ /١٧٣ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجهاد ـ باب مَنْ أَغْبَرَتْ قَدَمَاهُ ـ ٦/ ٣٧٠
(٦) انظر فتح الباري ٦/ ٣٧٠
(٧) صحيح البخاريّ ـ أبواب الاستسقاء ـ باب إذا استشفع المشركون ـ ٣/ ١٦٥
(٨) انظر فتح الباري ٣/ ١٦٥ .
(٩) فتح الباري ١١/ ١٦٥
(١٠) المصدر السّابق .
(١١) شرح ابن عقيل ١/ ١٠٣
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب حسن الخُلُق ـ ١٣/ ٦٨
(١٣) فتح الباري ١٣/ ٦٨

في ظاهره خلاف ماقاله النّحاة ، إلّا أنّهُ يتفق معهم ، فقد عَلَّلَ ٱبن مالك استعمال المنفصل ، والواجب مجيئه متصلاً ، وَقَيَّدَ استعماله بشروط ، بقوله " والأَصل أَنْ لايستعمل المنفصل إلّا عند تعذُّرِ المتصل ، لأَنَّ الاتصال أَخْصَرُ وأَبْيَنُ ، لكن إِذَا اختلف الضَّميران ، وتقاربَا ، فالأَحسن الانفصال ، نحو هذا . فإنْ اختلفا في الرّتبة ، جاز الاتصال والانفصال ، مثل (أَعْطَيْتُكَهُ) ، و (أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) "(١) ، فقد اتفق الضَّميران في الرّتبة ، مما يتولد عنه الاستثقال ، وهذا ماقاله ٱبن مالك ، وتابعه الحافظ ٱبن حجر ، ولم يخصّ الانفصال بالشّعر ، فقد جاء في هذا الحديث .

والصّنف الثّاني مِن الأَفعال ، كَانَ وأَخواتها ، فيجوز اتّصال الضَّمير وانفصاله ، إِذَا كان خبرًا لها ، وجاء الاتّصال في قوله (وَإِنْ يَكُنْهُ) (٢) على رواية ، وفي أُخرى : (إِنْ يَكُنْ هُوَ) (٣) ، وَرَجَّحَ الحافظ ٱبن حجر الفصل ، بقوله " وهو المختار عند أَهل العربيّة ، وبالغ بعضهم فمنع الأَوّل "(٤) ، أَيْ الاتّصال . وقد " اختلف في المختار منهما ، فاختار ٱبن مالك الاتّصال ، نحو : كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو : كُنْتُ إِيَّاهُ ، تقول : الصّديق كُنْتُهُ ، وَكُنْتُ إِيَّاهُ "(٥) . فَمَنْ منعَ الاتصال أَتبع مذهب سيبويه بالفصل وَمَنْ أَخذ بالأَمرين ، لجأ إِلَى المسموع عن العرب ، فقد " ورد الأَمران كثيرًا في كلام العرب : فمن الانفصال قول عمر بن أَبي ربيعة المخزوميّ : (٦)

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ العَهْدِ ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن الاتصال قول أَبي الأَسود الدُّؤليّ : (٧)

فَإِنْ لَايَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تسلطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ) (٨) "(٩) . واختار ٱبن حجر الفصل ، ورواية الحديث بالفصل والوصل كما مَرَّ

---

(١) فتح الباري ٦٨/١٣ ، وانظر شواهد التّوضيح ٨٢ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب القدر ـ باب يحول بين المرء وقلبه ـ ٣١٧/١٤
(٣) انظر فتح الباري ٣١٧/١٤ . (٤) المصدر السّابق
(٥) شرح ٱبن عقيل ١٠٣/١ ـ ١٠٤
(٦) ورد هذا البيت في المقرب ٩٥/١ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، والتّصريح ١٠٨/١ ، وديوانه ٦٤
(٧) انظر الكتاب ٤٦/١ ، والمقتضب ٩٨/٣ ، والمقرب ٩٦/١ ، والإنصاف ٨٢٣/٢ ، وشواهد التّوضيح ٨٠ ، وارتشاف الضّرب ٤٨٠/١ ، و ١٠١/٢ ، وديوانه ٧٢
(٨) ورد في صحيح البخاريّ ـ كتاب القدر ـ باب يحول بَيْنَ المرء وقلبه ـ ٣١٧/١٤ (إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَا تُطِيقُهُ)
(٩) شرح ٱبن عقيل ١٠٤/١ هامش (١)

وقد يُقامُ الضَّمير المنفصل مقام المتصل ، نحو قوله (ص) : (إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا) (١) ، وهو ممنوع عند أكثر النحاة إلَّا للضرورة ، وأولوا قول الشاعر : (٢)

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلِي

بأنَّ الاستثناء فيه مقدَّر ، أي : ومايدافع عن أحسابهم إلَّا أنا (٣) ، فيكون الضمير محصورًا ، فيتعيّن انفصاله ، كقوله تعالى : (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) (٤) والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة . (٥)

٣ـ إقامة الظَّاهر مقام المضمر :

ويكون ذلك إما على سبيل الحكاية ، أو على وجه بلاغيّ ، نحو قوله (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ : أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ) (٦) ، ولم يَقُلْ : (أَكْثَرْتُ) فوضع المظهر موضع المضمر على طريق الحكاية (٧) . وقد يكون ذكر المظهر بدل المضمر لما يتطلبه المقام ، فهو جانب بلاغيّ ، كأن يكون الذِّكر للتعظيم أو غيره ، وذلك نحو قوله (ص) (مَنْ بَنَى مَسْجِدًا . قال بُكَيرٌ : حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ : يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الجَنَّةِ) (٨) ، فقال (بَنَى اللَّهُ) ، فأبرز الفاعل فيه لتعظيم ذكره جَلَّ اسْمُهُ ، أو يتوهم عودة الضَّمير في حالة الإضمار على بَانِي المَسْجِد . (٩)

٤ـ عودة الضَّمير :

ونعني به عودة الضَّمير على كلام سبقه معنى لا إعراب ، ويقتضي بيانه رفع لبس أو إبهام ، والأصل عنده اتفاق الضَّمائر والكلام الَّذي تعود عليه ، ومن ذلك قوله (ص) : (فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ ، فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ ، فَإِنَّهُ أَوسطُ الجَنَّةِ ، وَأَعْلَى الجَنَّةِ ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ) (١٠) فالضَّمير "في قوله (فَوْقَهُ) للفِرْدَوْس . وقال ابن التِّين : بَلْ هو راجع إلى

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب قول النَّبيّ (ص) : أنا أعلمكم ـ ١/ ٧٨ .
(٢) البيت للفرزدق . انظر شرح المفصل ٢/ ٩٥ ، و ٨/ ٥٦ ، وارتشاف الضَّرب ١/ ٤٧٨ ، ومغني اللَّبيب ١/ ٣٠٩ ، والتَّصريح ١/ ١٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٨ ، وديوانه ٧١٢ .
(٣) انظر فتح الباري ١/ ٧٨ .
(٤) سورة الإسراء ١٧/ ٢٣ .
(٥) انظر فتح الباري ١/ ٧٨ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب حفظ العلم ـ ١/ ٢٢٤
(٧) انظر فتح الباري ١/ ٢٢٤ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب مَنْ بَنَى مَسْجِدًا ـ ٢/ ٩١
(٩) انظر فتح الباري ٢/ ٩٢ ، و ٣/ ١٨٤ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّوحيد ـ باب قوله تعالى : (وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ) ـ ١٧/ ٨٦

الجَنَّةِ كُلِّهَا ، وتعقب بما في آخر الحديث هنا : (وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ) ، فَإِنَّ الضَّمير للمُفْرَدِ وسِجزمًا ، ولا يستقيم أَنْ يكون للجنان كُلِّهَا "(١) . وعَلَيْهِ خَطَّأَ الرِّوايةَ الَّتِي فيهـــا (وَمِنْهَا تَفَجَّرُ) ، وَصَوَّبَ روايةً أُخرى فيها (وَمِنْهُ) بالضَّمير المذكر .(٢)

وكذا في قوله (ص) : (إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا ، ثُمَّ جَهَدَهَا ، فَقَدْ وَجَبَ الغُسْلُ)(٣) ، فالضَّمير المستتر في (جَلَسَ) ، و (جَهَدَ) للرَّجُلِ ، والضَّميران البارزان في قوله (شُعَبِهَا) و (جَهَدَهَا) للمرأة ، وترك الإظهار للمعرفة به ، وقد وقع مصرحًا به في روايةٍ أُخرى : (إِذَا غَشِيَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَقَعَدَ بَيْنَ شُعَبِهَا) (٤) .

وقد يرجح بَيْنَ الرِّوايات في الحديث الواحد في عودة الضَّمير ، ويرجح احتمال عودته على الأَصل النَّحويِّ القائل : إِنَّ الضَّمير يرجع إِلَى أَقرب مذكور ، وذلك في قول عائشة رضـــي اللَّهُ عنها : (كُنْتُ أَغْسِلُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَأَثَرُ الغَسْلِ فِيهِ بُقَعُ المَاءِ) (٥) ، فقوله : (وَأَثَرُ الغَسْلِ فِيهِ) "يحتمل أَنْ يكون الضَّمير راجعـًا إِلَى أَثر الماء ، أَو إِلى الثَّوب ، ويكون قوله : (بُقَعُ المَاءِ) بدلاً مِن قوله (أَثَرُ الغَسْلِ) .. أَو المعنى : أَثر الجنابة المغسولة بالماء فيه مِنْ بُقَعِ الماء المذكور . وقوله في الرِّواية الأُخرى : (ثُمَّ أَرَاهُ فِيهِ) ، بعد قوله : (كَانَتْ تغسلُ المَنِيَّ) ، يرجح هذا الاحتمال الأَخير ، لأَنَّ الضَّمير يرجع إِلى أَقرب مذكور ، وهو المَنِيُّ "(٦) . فَفَسَّرَ عودة الضَّمير برواية أُخرى للحديث ، واستند إِلَى أَصل نحويٍّ .

وقد يعتمد على الرِّواية وحدها في تفسير عودة الضَّمير ، كما قالَ في قوله : (قَالَ ٱبن أَبِي مليكة ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ) (٧) ، "كذا أَعادَ الضَّمير بالتَّثنيَّة على غير مذكور اختصـــاراً ، ومراده ٱبن عَبَّاس ، وٱبن الزُّبير . وهو صريح في الرِّواية الأُولَى ، حيث قال : (قَالَ ٱبْنُ عَبَّاسٍ حين وقعَ بَيْنَهُ ، وَبَيْنَ ٱبن الزُّبيرِ) (٨) .

---

(١) فتح الباري ١٨٧/١٧ .
(٢) المصدر السَّابق
(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الغسل ـ باب إِذَا التَقَى الختانانِ ـ ٤١٠/١
(٤) انظر فتح الباري ٤٠١/١
(٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الوضوء ـ باب إِذَا غسل الجنابة ـ ٣٤٧/١
(٦) فتح الباري ٣٤٧/١ ـ ٣٤٨ .
(٧) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التفسير ـ باب قوله تَعَالَى: (ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ) ـ ٣٩٧/٩
(٨) انظر فتح الباري ٣٩٧/٩

٥ـ صيغة الضّمير مماثلتها وعدمها

وقد لاتتماثل صيغة الضّمير والسّياق ، مِنْ حيث الجنس أو العدد ، فيلجأ الحافظ إلى تأويل المعنى فيها مِنْ أجل التّماثل مَعَ المراد ، كما ورد في قوله (إنّا اتخذنا) (١) ، بصيغة الجمع ، وهي للتّعظيم هنا ، والمراد أنّي اتخذتُ (٢) . وكذا وقع في الرّواية : (زَوَّجْنَاكَهَا) (٣) بنون التّعظيم ، وفي أخرى (زَوَّجْتُكَهَا) بالإفراد (٤)

وقد يُفرِدُ الضّمير أو يجمع في السّياق ، فيحمل عودة الضّمير على احتمال تأويل اللّفظ ، ومنه قوله : (أَرْجَاؤُها مَالَمْ يَنْشَقَّ مِنْهَا ، فَهُوَ عَلَى حَافَتَيْهَا) (٥) ، ووقع في رواية أخرى : (فَهُوَ عَلَى حَافَتِهَا) (٦) ، و " كَأَنَّهُ أفرد باعتبار لفظ (الملك) وجمع باعتبار الجنس " (٧) ، ونقل عن الطّبريّ (على حافات الدُّنْيَا) ، وصَوَّب الأوّل (٨) .

وكذا تغليب الضّمير ، ومنه تغليب ضمير المخاطب المنفصل على ضمير المخاطبات في رواية قوله : (لَايَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُنَّ) (٩) ، كذا للأكثر ، وهو الوجه ، ووقع في رواية أخرى (عَلَيْكُم) بدلاً مِنْ (عَلَيْكُنَّ) (١٠) ، وَوَجَّهَ " بأنّهُ جمع مع النّساء المخاطبات بذلك ، مَنْ يَلُوذُ بِهِنَّ ، مِن صبي ، ووصيف ، فجاء التّغليب " (١١) .

وكذا استعمال ضمير العاقل (هُنَّ) لغير العاقل ، بلفظ : (هُنَّ لأَهْلِهِنَّ) (١٢) وقوله (هُنَّ) " ضمير جماعة المؤنث ، وأصله لمن يعقل ، وقد استعمل فيما لا يعقل ، لكن دون العشرة " (١٣) .

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللّباس ـ باب قول النّبيّ (ص) ـ لاينقش ـ ١٢/٤٤٧
(٢) انظر فتح الباري ٢/٤٤٧
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب النّكاح ـ بابُ السّلطان وَليٌّ ـ ١١/٩٦
(٤) انظر فتح الباري ١١/٩٦
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب بدء الخلق ـ باب صفة الشّمس ـ ٧/١٠٦
(٦) انظر فتح الباري ٧/١٠٦ (٧) المصدر السّابق
(٨) المصدر السّابق .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللّباس ـ باب إخراج المتشبهين بالنّساء ـ ١٢/٤٥٣
(١٠) انظر فتح الباري ١٢/٤٥٣ . (١١) المصدر السّابق
(١٢) المصدر السّابق ٤/١٢٩
(١٣) المصدر السّابق .

ب ـ العَلَـــم

وقد تناولَ بعض مسائله في جانبه المنفرد ، يتضح في بعضها تأثره بمناهج غير النّحـاة ، ومِنْ ذلك :

١ـ أقسامـــه

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وكُنْيَة ، ولقب ، فالاسم والكُنية ، واللّقـــب يجمعها العَلَم . (١)

٢ـ التّغاير بَيْنَ أقسام العلـم :

يتضح التّغاير بَيْنَ أقسام العلم بما يدلُّ عليه كُلُّ واحدٍ منها مِنْ معنى ، فاللّقب ما أشعـر بمدحٍ ، أو ذمٍّ . والكُنْيَة : بضمّ الكاف وسكون النُّون ، مأخوذة مِن الكناية ، " تقول : كنيتُ عـن الأمر بكذا ، إذا ذكرته بغير ما يستدلُّ به عليه صريحًا " (٢) ، والكُنْيَة مصدر بأَبٍ ، أو أُمٍّ ولم يصف الاسم أو يعرفه ، وإنّما اكتفى بقوله : (وما عدا ذلك فهو الاسم) (٣) ، أي عدا اللّقب والكُنْيَة

٣ـ الاسم والمسمّى عند العلمـاء :

وقد نقل وجهات نظر الفقهاء وخلافهم في هذا المجال ، وكذلك تحديد الاسم والمسمّى عند النّحاة ، والخلاف بين النّحاة والمتكلمين في الاسم والمسمّى ، وقد أطال في مناقشتهـــم ، ورجّحَ ما اقتنع بـه

أما أقوال الفقهاء في الفرق بَيْنَ الاسم والمسمّى ، فقد قال الفخر الرّازي : المشهور من قول أصحابنا أنّ الاسم نفس المسمّى ، وغير التّسميّة ، وعند المعتزلة الاسم نفس التّسميّة وغيـــر المسمّى . واختار الغزاليُّ أنّ الثّلاثة أمور متباينة (٤) ، وتابعه الحافظ ابن حجر بقوله : " وهو الحقُّ عندي ، لأنّ الاسم ، إنْ كانَ عبارة عن اللّفظ الدّالّ على الشّيء بالوضع ، وكان المسمّى عبارة عن نفس الشّيء المسمّى . فالعلم الضّروري حاصل بأنّ الاسم غير المسمّى ، وهذا مما لا يمكن وقوع النّزاع فيه " (٥) .

وأما أقوال المتكلمين ، فقد عَرَّفُوا الاسم ، بأنّهُ الكلمة الدّالّة على شيء مفرد (٦) ، وهـم بذلك لم يفرقوا بين الاسم والفعل والحرف ، فإنّ كُلَّ واحدٍ منها يصدق عليه ذلك (٧) . وقـــد

---

(١) انظر فتح الباري ٧/ ٣٧١ . وشرح ابن عقيل ١/ ١١٩
(٢) فتح الباري ٧/ ٣٧١
(٣) المصدر السّابق ، وانظر شرح ابن عقيل ١/ ١١٩
(٤) انظر فتح الباري ١٣/ ٤٨٠
(٥) المصدر السّابق .
(٦) المصدر السّابق .
(٧) المصدر السّابق .

لايُفرق بَيْنَ الاسم والمسمَّى في الإطلاق ، فقد "يُقالُ الاسم هو المسمَّى على إرادة أَنَّ هذه الكلمة الَّتي هي الاسم ، تطلق ، ويُراد بها المسمَّى ، كما قيل ذلك في قوله تَعَالَى : (سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى) (١) ، أَيْ سَبِّحْ رَبَّكَ ، فأُريد بالاسم المسمَّى "(٢) ، على حين يرى آخر أَنَّ الاسم غير المسمَّى مِنْ حيث دلالة اللَّفظ في أَصل الوضع ، و "التَّحقيق في ذلك أَنَّكَ إِذَا سميتَ شيئًا بِاسمٍ ، فالنَّظر في ثلاثة أَشياء : ذلك الاسم هو اللَّفظ ، ومعناه قبل التَّسميَّة ، ومعناه بعدها ، وهو الذَّات التي أُطلق عليها اللفظ ، والذَّات واللَّفظ متغايران قطعًا "(٣) .

وأَما النّحاة فَهُم لم يفرقوا بَيْنَ الاسم والمسمّى ، "فمرادهم بأَنَّ الاسم هو المسمَّى أَنَّه مِنْ حيث إِنَّهُ لايدلُّ إِلَّا عليه ، ولايقصد إِلَّا هو ، فإِنْ كان ذلك الاسم من الأَسماء الدَّالَّة على ذات المسمَّى ، دَلَّ عليها مِنْ غير مزيد أَمرٍ آخر ، وإِنْ كان من الأَسماء الدَّالَّة على معنى زائد دَلَّ على أَنَّ تلك الذَّات منسوبة إِلَى ذلك الزَّائد خاصَّة دون غيره "(٤) ، في اكتساب الصِّفة . والنّحاة بذلك لايبحثون في أَصل الوضع ، والمعنى قبل التَّسمية ، والمعنى بعدها ، والتَّغاير بَيْنَ الذَّات واللَّفظ ، وإِنَّما ينظرون إِليه من حيث إِنَّهُ لفظ دَلَّ على معنى غير مقترن بزمان (٥) . ولبيان ماقاله ذكر "أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ (زيدٌ) مثلاً ، فهو يدلُّ على ذات متشخصة في الوجود مِن غير زيادة ولانقصان . فإِنْ قُلْتَ : (العَالِم) دَلَّ على أَنَّ تلك الذَّات منسوبة للعلم ، ومِنْ هذا صَحَّ عقلاً أَنْ تتكاثر الأَسماء المختلفة على ذات واحدة ، ولاتوجب تعددًا فيها ، ولاتكثيرًا ، قال : وقد خفي هذا على بعضهم فَفَرَّ منه ، هربًا مِنْ لزوم تعدّد في ذات اللَّهِ تَعَالَى ، فقال : إِنَّ المراد بالاسم التَّسمية ورأَى أَنَّ هذا يخلصه مِن التَّكثر ، وهذا فرار مِنْ غير مفرٍّ إِلَى مفرٍّ وذلك أَنَّ التَّسمية ، إِنَّما هي وضع الاسم ، وذكر الاسم ، فهي نسبة الاسم إِلى مسماه ، فَإِذَا قُلْنَا لفُلان تسميتان ، اقتضى أَنَّ له اسمين ننسبهما إِليه ، فبقي الإلزام على حاله مِنْ ارتكاب التَّعسف "(٦) . الَّذِي دعاه إِليه تحقيقه ذكر الأَسماء والصِّفات وإِطلاقها على اللَّهِ تَعَالَى

ولاحاجة بالنَّحويِّ إِلى كُلِّ هذا ، وإِنَّما يعنيه التفرقة بَيْنَ أَلفاظ الكلام ، فاللَّفظ الدَّالُّ على الاسمية له أَحكامه ، وكذا الفعل والحرف . ولذلك نظر الحافظ ابن حجر إِلَى الخلاف بَيْنَ النَّحويِّ والمتكلم مِنْ زاوية اهتمام كُلٍّ واحدٍ منهما به ، و "الخلاف في الأَسر الثَّالث ، وهو معنى اللَّفظ قبل التَّلقيب ، فالمتكلمون يطلقون الاسم عليه ، ثُمَّ يختلفون في أَنَّهُ الثَّالث أَوْلاَ ؟

---

(١) سورة الأَعلى ٨٧/١
(٢) فتح الباري ١٣/ ٤٨٠
(٣) المصدر السَّابق
(٤) فتح الباري ١٣/ ٤٨٠ .
(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٥ .
(٦) فتح الباري ١٣/ ٤٨٠ .

لأَنَّ في الاسم اللفظيَّ ، والنَّحويُّ لايطلق الاسم على غير اللَّفظ لأَنَّهُ محطُّ صناعته ، والمتكلم لاينازعه في ذلك ، ولايمنع إطلاق اسم المدلول على الدَّالّ ، وإِنَّما يزيد عليه شيئًا آخر دعاه إِلَى تحقيقه ذكر الأَسماء ، والصِّفات ، وإِطلاقها على اللَّهِ تَعَالَى ، قال : ومثال ذلك أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (جعفر لقبه أَنف النَّاقَةِ) ، فالنَّحويُّ يريد باللَّقب لفظ (أَنف النَّاقَةِ) ، والمتكلم يريد معناه ، وهو مايفهم منه مِنْ مدحٍ ، أَو ذمٍّ ، ولايمنع ذلك قول النَّحويِّ : اللَّقب لفظ يشعر بضعة ، أَو رفعة ، لأَنَّ اللَّفظ يشعر بذلك لدلالته على المعنى ، والمعنى في الحقيقة هو المقتضى للضَّعة والرِّفعة . وذات جعفر هي الملقبة عند الفريقين . وبهذا يظهر أَنَّ الخلاف في الاسم هو المُسَمَّى ، أَو غير المسَمَّى خاصٌّ بأَسماء الأَعلام المشتقة "(١) . ولعلَّهُ يشير بهذا إِلَى مَنْ زَعَمَ "أَنَّ سيبويه كان مِمَّنْ يرى أَنَّ الكلام كُلَّهُ مشتقٌّ ، وتعلَّقَ بكلامٍ له في كتابه في قوله : إِنَّ مِثْل النَّجم ، والسِّماك ، والدِّبران ، وابن الصَّعق " وما أَشبه ذلك صفات لأَسماء غلبتْ عليها ، لأَسباب حدثتْ ، واشتقَّ لها منها ، هذه الأَسماء ، ثُمَّ نُقِلَتْ فإِنْ ورد علينا مالانعرفه أَو نعرفه ، ولايعرف اشتقاقه ، فإِنَّما ذلك لأَنَّه قد ذهب مَنْ كان يعرف معانيها ، أَوْ لأَنَّ الأَول الواضع كان عنده مِن العلم بذلك مالم يصل إِلينا (٢) ، فقالتْ هذه الطَّائفة : الكلامُ كُلُّهُ مشتقٌّ ، وإِنْ ورد علينا مالانعرف اشتقاقه ، فالسَّببُ فيه ماقال سيبويه ، وادَّعَوا عليه ، أَنَّهُ كانَ يقصد مذهبهم بهذا الكلام "(٣) .

وقد وَضَّحَ الزَّجاجيُّ (ت : ٣٣٧ هـ) مارمى إِليه سيبويه بقوله "وهذا لايدلُّ على أَنَّ سيبويه كان يعتقد ماذهبوا إِليه ، لأَنَّه إِنَّما تكلم على جنس مِن الأَسماء مشتقة ، بَانَ له اشتقاقها ، وَوَضَّحَ وتكلَّم عليه ، ثُمَّ قال : فقد وضح بما ذكرنا أَنَّ هذا الجنس مِن الأَسماء إِنَّمَا وقع في كلامهم معرفًا بالأَلف واللَّام نعتًا مشتقًّا وأَنَّهُ ورد مِن هذا الجنس مالايعرف اشتقاقه ، فللعلة الَّتِي ذكرها ، ولا يوجب أَنْ يحكم عليه أَنَّهُ كان يعتقد أَنَّ الكلام كُلَّهُ مشتقٌّ "(٤) ، وحصر الخلاف في الاسم هو المسمَّى أَو غير المسمَّى بأَسماء الأَعلام المشتقَّة ، ومنها أَسماء اللَّهِ الحُسنى ، "فأَسماء اللَّهِ وإِن تعدَّدتْ فلا تعدُّد في ذاته ، ولاتركيب ، لامحسوسًا كالجسميات ، ولا عقليًا كالمحدودات ، وإِنَّما تعدَّدتْ الأَسماء بحسب الاعتبارات الزَّائدة على الذَّات ، ثُمَّ هي من جهة دلالتها على أَربعة أَضربٍ :

الأَول : مايدلُّ على الذَّات مجردة كالجلالة ، فإِنَّهُ يدلُّ عليه دلالة مطلقة غير مُقيَّدة ، وبه يعرف جميع أَسمائه ، فيقال : (الرَّحمن) مثلاً مِن أَسماءِ اللَّهِ ، ولايُقَالُ : (اللَّه) مِن

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٤٨٠ـ٤٨١ .
(٢) انظر الكتاب ٢/ ١٠٢
(٣) اشتقاق أَسماء اللَّهِ ٤٨٢
(٤) المصدر السَّابق

أَسماء الرَّحْمَنِ . ولهذا كان الأَصَحُّ أَنَّهُ اسم علم غير مشتقٍّ (١) ، وليس بصفة

الثَّاني : ما يدلُّ على الصِّفات الثَّابتة للذَّات كالعليم ، والقدير ، والسَّميع والبصير

الثَّالث : ما يدلُّ على إضافة أَمرٍ إليه ، كالخالق والرَّزاق

الرَّابع : ما يدلُّ على سلب شيء عنه كالعليِّ والقُدُّوس " (٢)

وقوله في (اللَّهِ) : " أَنَّه اسم علم غير مشتقٍّ ، وليس بصفة " (٣) ، السَّابق الذِّكر هو مذهب المازنيِّ ، فقد قال الزَّجاجيُّ : " مذهب أَبي عثمان المازنيِّ : كان يقول : إِنَّ قولنا : (اللَّه) إِنَّما هو اسم هكذا موضوع للَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وليس أَصله (إِله) ولا : (ولاه) ، ولا (لاه) كما فَسَّرْنا قبل " (٤) .

والخلاف قائم بين الأُصوليِّين والمعتزلة ، فقد أَنكر المعتزلة " الصِّفات ، فقالوا : لو اتَّصف الباري سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بها ، فإِنْ كانت حادثة لزم أَنْ يكون الباري تَعَالَى محلاً للحوادث ، وإِن كانت قديمة لزم تعدّد القدماء " (٥) . ومع ذلك قالوا بعالميَّة اللَّه تَعَالَى ، " أَي بكونه عالِمًا ، والعالِم مشتقٌّ مِن العلم ، فأَطلقوا العالِم وغيره مِن المشتقات على اللَّهِ تَعَالَى وأَنكروا حصول المشتقِّ منه ، مع أَنَّ العلَّة في العالميَّة هو حصول العلم ، وكذلك كُلّ مشتقٍّ ، فإِنَّ العلَّة في صحَّة إِطلاقه وجود المشتقِّ منه ، وقد علَّلُوا العالميَّة الَّتي فينا ، أَيْ في المخلوقات بالعلم ، لكنَّهُم قالوا إِنَّ ذاته تَعَالَى اقتضت عالميَّته ، وليست معلَّلة بالعلم ، لأَنَّ عالميَّته واجبة ، والواجب لا يعلَّل بالغير بخلاف عالميَّتنا " (٦) . وقد حسم الحافظ ابن حجر مِنْ جانبه هذا الأَمر بقوله " فأَسماء اللَّهِ وإِنْ تعدَّدَتْ فلا تعدّد في ذاته ... وإِنَّما تعدَّدَتْ الأَسماء بحسب الاعتبارات الزَّائدة على الذَّات " (٧) . ونحن إِذ تناولنا هذا الجانب فلأَنَّه يمثل جانبًا مِنْ جوانب البحث النَّحويِّ واللُّغويِّ في جهود الحافظ ابن حجر ، وتأثره بالمناهج الأُخرى غير مناهج النّحاة في تفسير الكلام ، ومنه الاسم

أَما بقية المعارف فقد قَلَّتْ إِشاراته إِليها في الدَّلالة أَو الاستعمال ، فاسم الإِشارة مثلاً ورد استعماله بمعنى الموصول في رواية وردتْ في قوله : (فَقَالَ هِرَقْلُ : هَذَا مُلْكُ هذه الأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ) (٨) ، وهي : (هَذَا يَمْلِكُ ...) ، فقد ذهب في تصحيح قول أَحَدِ شيوخه

---

(١) هذا على مذهب ، وهناك ثلاثة مذاهب أُخرى تقول باشتقاقه ، انظر اشتقاق أَسماء اللَّهِ ٢٦ ـ ٣٦

(٢) فتح الباري ١٣/٤٨١ .

(٣) المصدر السَّابق

(٤) اشتقاق أَسماء اللَّهِ ٣٦

(٥) مناهج العقول ١/٢٠٣ .

(٦) مناهج العقول ١/٢٠٣ .

(٧) فتح الباري ١٣/٤٨١ .

(٨) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/٤٧

بتقدير المحذوف ، بقوله " وقال شيخنا يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيّين أي : هذا الّذي يَمْلُكُ ، وهو نظير قوله : (١)

* وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيـــقُ *

على أنّ الكوفيّين يجوّزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول ، فيكون التّقدير : الّذي يَمْلُكُ ، مِنْ غير حذف " (٢) ، فصحّح عبارة شيخه السّابقة .

وأما الاسم الموصول ، فقد أشار مثلاً إلى استعمال (مَا) الموصولة لإرادة العموم في قوله (ص) : (أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا) (٣) ، فقد قال " وإنّما قالَ : (مِمَّا سِوَاهُمَا) ، ولَمْ يقلْ : (مِمَّنْ) ليعمَّ مَنْ يعقل ، ومَنْ لا يعقل " (٤) . كما أنّ (مَا) تصلح للمذكر والمؤنث ، في إشارته إلى تأنيثها في قوله : (باب هدية مايكره لبسها) (٥) ، وذلك باعتبار الحلّة ، فإنّها " تكون بلفظ واحد ، للمذكر والمؤنث ـ المفرد ، والمجموع ـ فتقول أَعْجَبَنِي مَارُكِبَ ، وَمَارُكِبَتْ ، وَمَارُكِبَا ، وَمَارُكِبَتَا ، وَمَارُكِبُوا ، وَمَارُكِبْنَ " (٦) . أما في استعمالها للعاقل أو لغير العاقل فأكثر " ماتستعمل (مَا) في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل ، ومنه قوله تَعالَى : (فَانْكِحُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى) (٧) ، وقولهم : (سُبْحَـــانَ مَاسَخَّرْتَنَا لَنَا) ، و (سُبْحَانَ مَايُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ) " وَقَدْ رَدَّ تعقُّبَ ابن التّين قول الفـــراء جعل (مَا) لمن يعقل (٨) ، بقوله : وهو بعيد ، وَقَيَّدَهُ ابن حجر في الاستعمال فيمن أَبْهَمَ أمره (٩) ، واستشهد على ذلك بقوله تَعالَى : (إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) (١٠) .

أما المعرف بأداة التّعريف ، فقد جاءت إشارات قليلة ، وتتعلّق ببيان استعمال أداة التّعريف ، وأنواعها ، ونفضل تأخيرها ، ودراستها في دراستنا للحروف ، وكذلك المعـــرف بالإضافة ، والنّداء ، وذلك في دراستنا في تركيب الاسم في الكلام وإعرابه .

---

(١) سبق تخريجه
(٢) فتح الباري ٤٧/١ . وانظر أمالي السُّهيليّ ٥٤ ، والإنصاف ٧١٧/٢ ـ ٧٢٢
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب حلاوة الإيمان ـ ٦٦/١ ـ ٦٧
(٤) فتح الباري ٦٧/١ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الهبة وفضلها ـ ١٥٦/٦
(٦) شرح ابن عقيل ١٤٧/١
(٧) سورة النّساء ٣/٤
(٨) انظر معاني القرآن ٢٥٣/١ ـ ٢٥٤
(٩) انظر فتح الباري ٣٤٢/١٠ . وهناك قيود أُخرى ، انظرها في شرح ابن عقيل ١٤٧/١ هامش (١) .
(١٠) سورة آل عمران ٣٥/٣

الأسم في تركيب الكلام

بَيَّنَّا في الفصل السّابق جوانب مهمة مِنْ جوانب البحث النّحويّ عند الحافظ ابن حجر في دراسته المفردة النّحويّة ، ونحاول في هذا الفصل جمع شتات جانب آخر ، وهو دراسته الأسم في تركيب الكلام ، الّذي يشمل دراسته الأسم في حالاته الإعرابيّة الثّلاث ـ الرّفع والنّصب والجرّ ـ سواء أكان عمدة أمْ تابعاً ، والتّابع في حال كونه منفرداً أو جملة . كما لاتفوتنا الإشارة إلى جهوده في دراسة الأساليب النّحويّة في هذا الفصل ، والّذي يليه ، وكذا اعتماده على التّأويل ، والاحتمال النّحويّ في توجيه المسائل النّحويّة ، والتّوصل إلى المعاني ، وكذلك في تعرضه للظّواهر النّحويّة كالحذف والزّيادة والتّقديم والتّأخير والحصر وغيرها . وقد جاءت هذه الموضوعات ضمن مانتناوله ، لأنّها لاتشكل عنده موضوعات مستقلة يمكن إفرادها في البحث ، لعلاقتها بما أشار إليه

٢ـ الأسم المرفوع في التّركيب :

الأسم المرفوع بحسب موقعه في التّركيب ، وتأثره بالعامل ، أما أنْ يكون مبتدأً ، أو خبرًا ، أو فاعلاً ، فيكون عمدة ، وكذلك يكون فضلة . وسنتتبع ذلك ـ إنْ شاءَ اللّهُ ـ على وفق ماتمليه علينا إشارات الحافظ ابن حجر إليه

أ ـ المبتدأ

عامل الرّفع فيه عند الحافظ ابن حجر الابتداء ، فقد جاء في شرحه قوله : (إنّ رسولَ اللّهِ قالَ : لانُورَثُ ، ماتَرَكْنا صَدَقَةٌ) (١) ، فقوله : (ماتَرَكْنا) في موضع الرّفع بالابتداء ، و(صدقة) خبره . (٢)

وتتلخص إشارات الحافظ فيما أشكل مِنْ موضوعات المبتدأ ، بما يأتي

١ـ تقدير الفعل المضارع بالمصدر على كونه مبتدأ ، في قوله : (يَعْدِلُ بَيْنَ الاثْنَيْنِ صَدَقَةٌ) (٣) ، فقوله (يَعْدِلُ) " فاعله الشّخص المسلم المكلف ، وهو مبتدأ على تقدير العدل ، نحو (تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) (٤) ، وقد قال سُبْحَانَهُ وتَعَالَى : (وَمِنْ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب فرض الخمس ـ في أوله ـ ٧/٧ ـ ٨

(٢) انظر فتح الباري ٧/٧ ، وانظر أيضاً : ١٥٢/٤ ، و ١١٣/١١ .

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجهاد ـ باب مَن أخَذَ بالرّكاب ـ ٤٧٣/٦ .

(٤) استشهد النّحاة بهذا المثل كثيراً بدءً من سيبويه (انظر الكتاب ٤٤/٤ ، وأمالي الزّجاجيّ ٢٠٠ ، وأمالي السّهيليّ ٨٤ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ وغيرها) ، وورد في كتاب

آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) (١) "(٢)

٢ـ المسوغ للابتداء بالنكرة ، ومِنْ ذلك ماذكر في قوله (ص) (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ) (٣) ، فقد "جاز الابتداء بالنكرة ، لأَنَّ التنوين عوض المضاف إليه ، فالتقدير : ثلاثُ خِصَالٍ "(٤) ، فجعل التنوين عوضاً عن اسم محذوف كقولهم (كُلٌّ يَمُوتُ) ، وتقديره كُلُّ إِنْسَانٍ يَمُوتُ . (٥)

وقد سوغ كذلك الابتداء بالنكرة في قوله (ص) (خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ) (٦) ،على تأويل حذف الموصوف ، فقوله (خمس) صفة موصوف محذوف ، والتقدير خصالٌ خمسٌ ، أو على حذف المضاف إليه ، والتقدير خمسُ خصالٍ . (٧)

وكذا أجاز الابتداء بالنكرة في قوله (ص) (وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ) (٨) ، لأَنَّ قوله (ويلٌ) دعاء (٩) . وقد نقل عن ابن مالك جواز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد إِذَا المفاجأة في قوله (فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ) (١٠) ، وذلك "لأَنَّهَا من القرائن الَّتِي تحصل بها الفائدة ، كقولك : خرجتُ فإِذَا سبعٌ "(١١) .

٣ـ حصر المبتدأ في الخبر

من الظَّواهر النَّحويَّة المختصَّة بالاسم ، ظاهرة حصر المبتدأ ، والظَّاهر في تتبع الحافظ ابن حجر لها أَنَّ الحصر نوعان ، معنويّ ، ولفظيّ ، والأَصل فيهما اللفظيّ ، لأَنَّ الحصر المعنويّ يحمل في تقديره على الحصر اللفظيّ ، وذلك نحو قوله (ص) : (أَنَا الملكُ ،أَنَا الدَّيَّانُ) (١٢) فقد نقل عن الكرمانيّ قوله : "المعنى : لاملكَ إِلَّا أَنَا ، ولامجازيَ إِلَّا أَنَا ، وهو من حصر المبتدأ في الخبر "(١٣) ، ولم يعلِّق لقناعته بهذا الكلام ،وكذلك في قوله (ص) : (آيَةُ

=== جمهرة الأَمثال (٣٦٧) ١/٢٦٦ ، وفصل المقال ١٣٥ ،و١٣٦ ،ومجمع الأَمثال ١/١٣٦ ، والمستقصى (١٥٩٨) ١/٣٧٠ ، وفرائد اللآل ١/١٠٨ .

(١) سورة الرُّوم ٣٠/٢٤ .
(٢) فتح الباري ٦/٤٧٣ ، وانظر أَيضًا ١/٦٢ ، و ١٢/٩٩ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإِيمان ـ باب حلاوة الإِيمان ـ ١/٦٦
(٤) فتح الباري ١/٦٦ . (٥) انظر شرح ابن عقيل ١/١٧ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللِّباس ـ باب قَصّ الشَّارب ـ ١٢/٤٥٦
(٧) انظر فتح الباري ١٢/٤٥٩ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب غسل الرِّجْلَين ـ ١/٢٧٦ .
(٩) انظر فتح الباري ١/٢٧٦ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرِّقاق ـ باب الخوف من اللَّهِ ـ ١٤/٩٧ .
(١١) فتح الباري ١٤/٩٧ ، وانظر شواهد التَّوضيح ٩٨ .
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّوحيد ـ باب قول اللَّهِ تَعَالَى : (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ) ـ ١٧/٢٣٥ .
(١٣) فتح الباري ١٧/٢٣٥ .

الإيمانِ حُبُّ الأَنْصَارِ ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ) (١) ، فقد قالَ في اعتراضه على أَبِي البقاء العكبريِّ في تصحيفه (آيَة) إِلَى (أَنَّهُ) ، " والآية العلامة كما ترجم به المصنف ، ووقع في إعراب الحديث لأَبِي البقاء العكبريِّ (إِنَّه الإِيمان) بهمزة مكسورة ، ونون مشدّدة ، وهاء ، والإيمان مرفوع ، وأَعربه ، فقال (إِنَّ) للتّأكيد ، والهاء ضمير الشّأن ، والإيمان مبتدأ ، ومابعده خبر ، ويكون التّقدير إِنَّ الشّأن الإيمان ، حُبُّ الأَنصار ، وهذا تصحيف منه ، وفيه نظر مع ذلك مِنْ حيث المعنى ، لأَنَّهُ يقتضي حصر الإيمان في حُبِّ الأَنصار ... فإِنْ قيل واللّفظ المشهور أَيضاً يقتضي الحصر ، وكذا ماأَورده المصنف في فضائل الأَنصار مِنْ حديث البراء بن عازب (الأَنْصَارُ لَايُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ) ، فالجواب عن الأَول أَنَّ العَامَّةَ كالخاصَّة تطرد ، ولاتنعكس ، فإِنْ أَخذ مِنْ طريق المفهوم (٢) لقب لاعبرة به سلّمنا الحصر ، لكنه ليس حقيقيًا ، بل ادعائيًّا للمبالغة ، أَو هو حقيقي لكنَّهُ خاصٌّ بِمَنْ أَبغضهم مِنْ حيث النّصرة "(٣)

واللّفظة (إِنَّمَا) تفيد الحصر في التّركيب عند الأُصوليِّينَ ، فقد جاء في قوله (ص) (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنياتِ) (٤) ، وقال الكرمانيُّ إِنَّ هذا التّركيب يفيد الحصر عند المحقّقين (٥) وذكر اختلاف الأُصوليِّينَ في استعمال (إِنَّمَا) ، فقد نقل عن بعضهم أَنَّ (إِنَّمَا) لاتفيد إِلَّا التّأكيد ، وقيل (إِنَّمَا) للحصر .(٦)

والحصر واضح عند النّحاة في باب امتناع تقديم الخبر على المبتدأ "بأَنْ يكون الخبر محصورًا بإِنَّمَا ، نحو (إِنَّمَا زيدٌ قائم) أَو بـ (إِلَّا) نحو (مازيدٌ إِلَّا قائِمٌ) ، وهو المراد بقوله (أَو قُصِدَ استعماله منحصرًا) ، فلا يجوز تقديم (قائم) على (زيد) في المثالين "(٧). إِلَّا أَنَّه توقف فيه على استعمال (إِنَّمَا) أما قوله " لكنه ليس حقيقيًا ، بل إدعائيًا للمبالغة

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإِيمان ـ باب علامة الإِيمان ـ ٦٩/١

(٢) يتضح هنا تأثره بالأُصوليين في بيان الحكم الشرعيّ فالمفهوم : "المعنى الَّذِي يدلُّ عليه اللّفظ المنطوق به ، لابوضعه اللغويّ ، إِنّما بما يستفاد منه ، مما يرمي إِليه ، سواء أَوافق المعنى المستفاد حكم المنطوق ، أَم خالفه ". (انظر : الوجيز في أُصول التّشريع ١٢٧) ومفهوم اللّقب : "هو أَن يعلق الحكم بالاسم ، وما في معناه كاللقب والكنية . وذلك كقول اللّهِ تَعَالَى : (مَحَمَّدٌ رَسُولُ اللّهِ) فإِننا لوقلنا بالمفهوم هنا للزمنا نفي الرّسالة عن غيره من الرُّسُل ، وهذا كفر . ولذلك ذهب الأُصوليُّون إِلى أَنَّ هذا المفهوم ، ليس بحجَّة ، ولايعمل به ". (انظر الوجيز في أُصول التشريع ١٣١)

(٣) فتح الباري ٦٩/١ ، وانظر إِعراب الحديث ٣٣ ـ ٣٤

(٤) صحيح البخاريِّ ـ بدء الوحي ـ ١٣/١

(٥) انظر فتح الباري ١٣/١ ، وشرح الكرمانيِّ ١٧/١

(٦) انظر شرح الكرمانيِّ ١٧/١ .

(٧) شرح آبن عقيل ٢٣٥/١ .

أَو هو حقيقيٌّ ... "(١) ، فهو يشير إلى قسمي الحصر ، وهما حقيقيٌّ ، وغير حقيقيٍّ ، "وقد يقصد به المبالغة ، لعدم الاعتداد بغير المذكور ، فَيُنَزَّلُ منزلة المعدوم "(٢) ، فيتضح لنا بهذا تأثره مِنْ جهة أُخرى بعلماء المعاني مِن البلاغيِّينَ في تفسيره تركيب الحصر

٤ـ حذف المبتدأ

يذكر كثيراً حذف المبتدأ في تأويله الكلام وتوجيه الإعراب فيقدِّرُ المبتدأ المحذوف ، ويُبيِّن معنى الكلام حملاً على هذا التَّقدير ، لكنَّهُ لايذكر المواضع الَّتي توجب حذفه (٣) . فيوجه الإعراب بحذف المبتدأ على مايحتمله السِّياق مِن معنى ، يستدلُّ عليه بالتَّقدير ، ويذكر إلى جانب ذلك الاحتمالات الإعرابيَّة الأُخرى في التَّركيب على وفق ماجوَّزته العربيَّة ، ونقله النُّحاة .

هذا وجه ، والوجه الثَّاني في توجيه الحافظ ابن حجر إعراب رفع الاسم ، بأنَّهُ يرجح الحذف بَيْنَ المبتدأ والخبر ، فيقول في إعرابه النصَّ الواحد إنَّ المبتدأ هو المحذوف ، ويقدره ، وينظر فيه ثانية ، فيقول بحذف الخبر ، ويقدّره أيضاً ، والوجه الثَّالث يعتمد في ترجيحه حذف المبتدأ على وجوده في رواية أُخرى ، ونحن نُبيِّنُ طريقة تناوله هذا الجانب بالأمثلة

فهو لايشير عموماً إلى المواضع الَّتي يجب حذف المبتدأ فيها ، ومثال ذلك قوله : (فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ ، قُلْتُ آيَةٌ ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا ، أَيْ نَعَمْ) (٤) فـ (آيَةٌ) "هو بالرَّفع خبر مبتدأ محذوف ، أَيْ : هذه آيَةٌ "(٥) . وكذا قوله (ص) : (قَالَ أَطْوَلُكُنَّ يَدًا) (٦) ، فـ (أَطْوَلُكُنَّ) مرفوع على أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف (٧) ، أي هي أَطْوَلُكُنَّ ، وكذلك قوله : (تُرْبَةُ أَرْضِنَا) (٨) ، فـ (تُرْبَةُ) خبر مبتدأ محذوف ، أَيْ : هذه تربة

وأما توجيهه حذف المبتدأ على وفق مايحتمله السِّياق ، وذكره الاحتمالات الأُخرى فيه ، فذلك نحو قوله : (فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ لَاتَلِدُونِي ، فَقُلْنَا كَرَاهِيَةَ المَرِيضِ للدَّوَاءِ) (٩) ، وقد

---

(١) فتح الباري ٦٩/١
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ١١٨/١
(٣) انظرها مثلاً في شرح ابن عقيل ٢٥٤/١ ، و ٢٥٤/١ هامش (١)
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ أجاب الفُتيا ـ ١٩٢/١
(٥) فتح الباري ١٩٢/١
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الزّكاة ـ باب فضل صدقة الشّحيح ـ ٢٨/٤
(٧) فتح الباري ٢٨/٤ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الطب ـ باب رقية النَّبيِّ (ص) ـ ٣١٧/١٢
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب مرض النَّبيِّ (ص) ـ ٢١٣/٩

نقل ضبط (كراهية) بالرَّفع ، "أي هذا منه كراهية ، وقال أبو البقاء هو خبر مبتدأ محذوف ، أيْ هذا الامتناع كراهية . ويحتمل النَّصب على أنَّه مفعول له ، أيْ نَهانا للكَراهية للدّواء . ويحتمل أنْ يكون مصدرًا ، أيْ : كرهه كراهية الدواء ، وقال عياض : الرفع أوجه من النَّصب على المصدر "(١) ، ورَجَّحَ السُّهيليُّ (ت : ٥٨١ هـ) نصب الكراهية على أنَّه مفعول مِنْ أجله ، والعامل فيه الفعل الَّذي دَلَّ عليه من إباءته لِلَدِّ . (٢)

وأما ترجيحه حذف المبتدأ أو الخبر ، فنحو توجيه رفع (خير) في قوله (ص) : (أَسْرِعُوا بالجنازَةِ ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَة فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إليه ، وإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ ، فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ) (٣) فـ (خيرٌ) "هو خبر مبتدأ محذوف ، أيْ فهو خير ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أيْ : فلها خير ، أو هناك خير ، ويؤيده رواية ... (قَرَّبْتُمُوهَا إِلَى الخَيْرِ) ، ويأتي في قوله بعد ذلك (فَشَرٌّ) نظير ذلك "(٤)

وأما إثباته حذف المبتدأ برواية أخرى ، فذلك مثل قوله (فَقَالَ : ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ ، سُنَّةُ أَبِي القَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٥) فـ (سُنَّةٌ) "بالرَّفع خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : تلك سُنَّةٌ ، وثبت ذلك في رواية "(٦)

ب ـ الخبر

مِنْ الأَسماء المرفوعة الَّتي أَشار إليها الحافظ ابن حجر كثيرًا الخبر . وقد تمثلت إشاراته كما عهدناه إلى بيان أو توضيح معنى التَّركيب من خلال توجيه الإعراب فيما أشكل أو جاء على النَّادر أو القليل في لغة العرب ، أو الشَّائع في الاستعمال . ولذلك نشير إلى أهم موضوعات الإخبار عن المبتدأ الَّتي اهتمّ بها

---

(١) فتح الباري ٢١٣ ، وإعراب الحديث ١٩٣ ، وانظر كذلك فتح الباري ٣/٢٩٩ ، و٥/١٤٣ و٦/٢٢٨ ، و١٠/١٦٥ وغيرها

(٢) انظر أمالي السّهيليّ ١٢٣

(٣) صحيح البخاريّ ـ أبواب التَّقصير ـ باب السّرعة بالجنازة ـ ٣/٤٢٧ ـ ٤٢٨

(٤) فتح الباري ٣/٢٢٧ ، وانظر ذلك أيضًا مثلاً في المصدر نفسه ٣/٤٢٧ ، و١٧/١٧٤ .

(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب التَّكبير إذا قامَ ـ ٢/٤١٥

(٦) فتح الباري ٢/٤١٥ ، وانظر المصدر نفسه ٨/١١ ، و٨/١٩٤ ، و١١/٤١٩ ، و١٦/١١ .

١ـ خبر المبتـــدأ

والخبر إما أَنْ يكون مفردًا ، أَو جملة ، وقد اُحتمل الأمران في نقل الحافظ ابن حجـــر عن جار اللَّهِ الزَّمخشريّ (ت : ٥٣٨ هـ) في قوله : (كُلُّ داءٍ لَهُ دَاءٌ) (١) ، فقد ذكر احتمال "أَن يكون قولها (له داءٌ) خبرًا لـ (كُلٌّ) ، أَيْ : أَنَّ كُلَّ داءٍ تفرق في النَّاس فهو فيه ويحتمل أَنْ يكون (له) صفة لـ (داء) ، و (داء) خبر لـ (كُلٌّ) ، أَيْ : كُلُّ داءٍ فيه فـي غاية التَّناهي ، كما يقال : إِنَّ زيدًا لزيدٌ ، وإِنَّ هذا الفرسَ لفرسٌ "(٢) . وقد يكون الخبـــر جملة ، كما جاء في قوله (ص) : (إِزارُكَ إِن أَعْطَيْتَهَا جَلَسْتَ لَا إِزار لَكَ) (٣) ، فَجَوَّزَ في قولـه (إِزارك) الرَّفع على الابتداء ، والجملة الشّرطية الخبر . (٤)

وكذلك الإخبار بالمفرد في كلامه على صحَّة الإخبار عن الجمع بالجمع ، وتجويزه الإخبار عـن الجمع بالمفرد في قوله : (أُمُّ أَبِي زَرْعٍ ، فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ ؟ عُكُومُهَا رَدَاحٌ) (٥) ، بقوله : "ويصحُّ أَن يكون (رَدَاحٌ) خبر (عُكُومٍ) ، فيخبر عن الجمع بالجمع ، ويصحُّ أَنْ يكون خبرًا لمبتـــدأ محذوف ، أَيْ : عُكُومُهَا كُلُّهَا رَدَاحٌ ، على أَنَّ (رَدَاح) واحد جمعه (رُدُح) بضمَّتين . وقـد سمع الخبر عن الجمع بالواحد مثل : (أَدْرُعٌ دلاصٌ) ، فيحتمل أَنْ يكون هذا منه ، ومنـــه : (أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ) (٦) "(٧) ، وغيره

٢ـ الإخبار بالمصـــدر

وهو أَيضا مِنْ باب الإخبار عن المبتدأ بالمفرد . واهتمام الحافظ ابن حجر بهذا الجانب يعزى إِلَى أَمرين ، الأَول اهتمام أَبي عبد اللَّهِ البخاريّ بهذا ، ونقله عن علماء العربيَّة نصوصـــًا يلحقها آخر الحديث الشّريف في توضيح لفظة ، أَو بيان معنى ، فيعقّب الحافظ ابن حجر على كلام البخاريّ ، ويشرحه ، ويرجعه إِلَى مصادره الَّتي أُخِذ منها ، والثَّاني اهتمام الحافـــظ ابن حجر بالغريب والنَّادر والقليل وغيرها في الاستعمال ، فيتوسع فيما يقوله البخاريُّ ، ويستطرد في بيان تركيب الكلام ، فيذكر فيه مايجوز ، وكذلك مايذكره العلماء السَّابقون في إِجراء المصـــدر مجرى الوصف فَجَوَّزَ على ذلك الإخبار به ، نحو قوله : (إِنَّ المَوْتَ فَزَعٌ) (٨) ، فقد "جعل نفـس

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب النِّكاح ـ باب حسن المعاشرة مع الأَهل ـ ١١/١٧٢ .
(٢) فتح الباري ١١/١٧٢ .
(٣) جاء في رواية ذكرها الحافظ ابن حجر . انظر فتح الباري ١١/١١٣ .
(٤) انظر فتح الباري ١١/١١٣ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب النكاح ـ باب حسن المعاشرة مع الأَهل ـ ١١/١٧٨ .
(٦) سورة البقرة ٢/٢٥٧ .
(٧) فتح البارى ١١/١٧٨ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب مَنْ قَامَ لجنازة ـ ٣/٤٢٣ . في رواية ذكرها ابن حجر ٣/٤٢٣

المَوْتِ فَزَعًا مبالغة كما يقال : رجل عدل ، وقال البيضاويّ : هو مصدر جرى مجرى الوصف للمبالغة ، وفيه تقدير ، أيْ الموتُ ذُو فَزَعٍ "(١) . وكذلك قوله فيما جاء في الحديث (وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا)(٢) ، و " (الزَّوْرُ) مصدر وضع موضع الاسم ، كنَوْمٍ في موضع صَائِم ، ونَوْمٍ في موضع نَائِم . ويُقالُ للواحد والجمع ، والمذكر والأنثى (زَوْرٌ) "(٣)

وقد أَرجع الحافظ هذا الرأي مرة إلى أَبي عبيدة (ت : ٢١٠ هـ) ،وذلك في موضع شرحه قوله (وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ، مَصْدَرٌ مِنْ نَاجَيْتُ ، فوصفهم بها ، والمعنى يَتَنَاجُونَ)(٤) وقال أَبو عبيدة ذلك في قوله تَعَالَى :(إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى)(٥) ، بقوله " هو مصدر ناجيت ، أَو اسم منها ،فوصف بها القوم ، كقولهم (هُمْ عَذَابٌ) ، فجاءت (نَجْوَى) في موضع متناجين "(٦) ، وأَضاف ابن حجر قوله " ويحتمل أَنْ يكون على حذف مضاف، أَيْ :وَهُمْ ذُو نَجْوَى "(٧) ، وهذا التَّأويل أَشار إليه البيضاويّ (ت : ٧٩١ هـ) أَيضًا (٨) ، وهو مذهب البصريّين كما سنرى بعد قليل

وفي المرة الثَّانية أَرجعه إلى الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) في موضع شرحه قوله (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يُقَالُ هُوَ زَوْرٌ ، وَهَؤُلاءِ زَوْرٌ . وضيف ، ومعناه أَضياف ، وزواره ، لأَنَّها مصدر مثل : قوم رضًا ، وعدل . ويُقَالُ : ماء غَوْرٌ ، وبئر غَوْرٌ ، وَمَا آنٍ غَوْرٌ ومياه غَوْرٌ)(٩) ، بقوله " وهو مأخوذ من كلام الفراء ،قال في معاني القرآن في قوله تَعَالَى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)(١٠) "(١١) فذكر ما نقله البخاريّ .

وَمِمَّا سبق يتضح لنا أَنَّ تجويزهم الإخبار بالمصدر يستند إلى تأويله بالوصف، أَو بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهذا من المسائل الخلافيَّة ، ففي الوصف بالمصدر ، " قالوا (هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضًا ، وَزَوْرٌ ، وَفِطْرٌ) وذلك عند الكوفيِّين على التَّأويل بالمشتقّ ،أَيْ : عَادِلٌ ، ومرضيٌّ ، وزَائِرٌ ، ومُفطِرٌ ، وعند البصريِّين على تقدير مضاف ، أَيْ : ذُو كذا ، ولهذا التُزِم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بِذُو "(١٢) ، وقد ذكرنا تأويلاً ثالثًا ، حاصله إبقاء

---

(١) فتح الباري ٣/٤٢٣ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّوم ـ باب حقّ الجسم في الصَّوم ـ ٥/١٢٢ .
(٣) فتح الباري ٥ /١٢٢
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله سورة بني إسرائيل ـ ١٠/٥ .
(٥) سورة الإسراء ١٧/٤٧ . (٦) فتح الباري ١٠/٥ ،وانظر مجاز القرآن ١/٣٨١ .
(٧) فتح الباري ١٠/٥ . (٨) انظر تفسير البيضاويّ ١/٥٨٧ .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأَدب ـ باب إكرام الضَّيف ـ ١٣/١٤٨ .
(١٠) سورة الملك ٦٧/٣٠ .
(١١) فتح الباري ١٣/١٤٨ ،وانظر كذلك ١٠/٦٨٢ ،وانظر معاني القرآن للفراء ٣/١٧٢ .
(١٢) أَوضح المسالك ٣/٩ ، وانظر أَيضًا ائتلاف النُّصرة ٧٤ .

المصدر والكلام على حالهما ، وإرادة المبالغة في المبتدأ بالإخبار عنه بالمصدر ، نحو قولنا (زيدٌ عَدْلٌ) ، على إرادة المبالغة في (زيدٍ) حَتَّى كأَنَّهُ هو نفس العدل (١)

٣ـ تعدّد خبر المبتدأ :

وهذا جانب فيه خلاف أيضاً ، تَابَعَ فيه الحافظ ابن حجر مَنْ أجازه ، فقد "اختلف النَّحويُّونَ في جواز تعدّد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو (زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ) . فذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك ، سواء كان الخبران في معنى خَبَرٍ وَاحِدٍ ، نحو : (هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ) أَيْ مُرٌّ ، أَمْ لَمْ يكونا في معنى خبر واحد ، كالمثال الأول . وذهب بعضهم إِلَى أَنَّهُ لايَتَعَدَّدَ الخبر إِلَّا إِذَا كان الخبرانِ في معنى خبر واحد ، فإِنَّ لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف فإِنْ جاء في لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخَرُ ، كقوله تَعَالَى : (وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ) (٢) ، وقول الشاعر : (٣)

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي "(٤)

فقول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (قَالَتْ : فَقُلْتُ هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُمُونِي بِهِ ، زَعَمْتُم ، وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ ، وَهُوَ ذَا هُوَ) (٥) ، فيه (وَهُوَ ذَا هُوَ) "يحتمل أَن يكون (هُوَ) الثَّاني خبرًا بعد خبر ، أَو مبتدأ ، وخبره محذوف ، أَو يكون خبرًا عن (ذَا) ، والمجموع خبر عن الأول "(٦) فالاحتمال الأول في تعدّد الخبر محمول على جواز تعدّده بغير حرف عطف ، وإن لم يصرح الحافظ ابن حجر بذلك ، وكذلك قوله (ص) (يَدُ اللَّهِ مَلْأَى لايَغِيضُهَا نَفَقَةٌ ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ ، وَقَالَ : أَرَأَيْتُم مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ؟) (٧) ، فيجوز "أَنْ تكون (مَلْأَى) ، و (لَايَغِيضُهَا) ، و (سَحَّاء) ، و (أَرَأَيْتَ) أَخبارًا مترادفة لـ (يَدِ اللَّهِ) ويجوز أَنْ تكون الثَّلاثة أَوصافًا لـ (مَلْأَى) ، ويجوز أَنْ يكون (أَرَأَيْتُم) استئنافًا "(٨) ، وإِنْ كان على الاحتمال الأول فقد جاز تعدّد الخبر بغير حرف عطفٍ .

---

(١) انظر فتح الباري ٢/٤١٥ ، وأوضح المسالك ٣/٩ هامش (١)
(٢) سورة البروج ٨٥/١٤ ـ ١٥
(٣) البيت لرؤبة بن العجاج . انظر الكتاب ٢/٨٤ ، وأمالي الشَّجريّ ٢/٢٥٥ ، والإنصاف ٢/٧٢٥ ، وشرح المفصل ١/٩٩ ، شرح الشَّواهد للعينيّ ١/٢٢٢ ، ولسان العرب ٢/٣١٢ .
(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٥٧ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب نوم المرأة في المسجد ـ ٢/٨٠ .
(٦) فتح الباري ٢/٨٠
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّوحيد ـ باب قول اللَّهِ تَعَالَى ـ (لما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) ـ ١٧/١٦٦
(٨) فتح الباري ١٧/١٦٦

٤ـ تقديم الخبـــــر

والأَصل في ذلك " تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، وذلك لأَنَّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذَا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه "(١) ، فقد جاء في الحديث الشَّريف قوله (ص) (أَوَ مُخرجيَّ هُمْ) (٢) ، وأَعرب ابن حجر (هُـم) مبتدأ مؤخرًا ، و (مخرجيَّ) خبرًا مقدمًا ، وأَحال على ابن مالك بقوله : (قاله ابن مالك) (٣) ولم يعلّق عليه ، وقد أَوضح ابن مالك المسألة بقوله " و (مخرجيَّ) خبر مقدم ، و (هُـمْ) مبتدأ مؤخر ، ولايجوز العكس ، لأَنَّ (مخرجيَّ) نكرة ، فإن إضافته إضافة غير محضة ، إذ هـو اسم فاعل بمعنى الاستقبال ، فلا يتعرف بالإضافة . وإذَا ثبت كونه نكرة لم يصحّ جعله مبتدأ ، لئلَّا يخبر بالمعرفة عن النَّكرة دون مصحح "(٤) ، وأَضاف : " ولو رُوِيَ (مخرجيَّ) مخفّف الياء على أَنَّه مفرد غير مضاف لجاز ، وجعل مبتدأ ، ومابعده فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر ، كما تقول : أَمخرجيْ بنو فُلانٍ ، لأَنَّ (مخرجيْ) صفة معتمدة على استفهام ، مسندة إلى مابعدها ، لأَنَّه وإِنْ كان ضميرًا فهو منفصل . والمنفصل من الضمائر يجرى مُجرى الظَّاهر "(٥) .

وكذلك جواز تقديم الخبر إِذَا كان جارًّا ومجرورًا في قوله (ص) (وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَـا فَلَا يُعْطِ ، فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِن الإِبل فَمَا دُوْنَهَا مِن الغَنَمِ) (٦) ، فقد جاء في رواية أُخرى بإسقاط (مِن) ، ولذا فـ " (الغنم) مبتدأ ، والخبر قوله : (فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ومابعده ، وإِنَّما قدم الخبر لأَنَّ الغرض بيان المقادير الَّتي تجب فيها الزَّكاة "(٧) . وقد يوجه إعراب الرِّواية في الحديث وَمِنْ ذلك ماجاء في قوله (ص) : (حُرِّمَ مَابَيْنَ لَابَتِي المَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي)(٨) ، فـ (حُرِّمَ) على البناء للمجهول ، وفي رواية أُخرى (حَرَمٌ) بفتحتين اسم منون على أَنَّه خبر مقدم و (مَابَيْنَ لَابَتِي المَدِينَةِ) المبتدأ(٩) ، بناء على الأَصل في المبتدأ أَنْ يكون معرفة ، والخبر نكرة .

وأَشار أَيضًا إِلَى تقديم الخبر في باب نواسخ الابتداء والخبر ، وَمِنْ ذلك تقديم الخبـــر على الاسم في (كان) ومثال ذلك تقديم (آخر) المنصوب في قوله : (وَكَانَ آخِرَ ذَلِـكَ أَنْ أَعْطَى الَّذِي أَصَابَتْهُ الجنابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ)(١٠) ، على أَنَّه خبر مقدم ، و (أَنْ أَعْطَى) اسم كان ،

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٢٧ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/٣٠ .
(٣) فتح الباري ١/٣٠
(٤) شواهد التَّوضيح ٦٥
(٥) شواهد التَّوضيح ٦٥
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الزَّكاة ـ فريضة الصَّدقة ـ ٤/٦٠
(٧) فتح الباري ٤/٦٠
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب حرم المدينة ـ ٤/٤٥٦
(٩) انظر فتح الباري ٤/٤٥٦ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحيض ـ باب الصَّعيد الطَّيب ـ ١/٤٦٩

" ويجوز رفعه على أَنَّ (أَنْ أَعْطَى) الخبر ، لأَنَّ كليهما معرفة . قال أَبو البقاء : والأَول أَقوى ومثله قوله تَعَالَى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ) (١) الآية "(٢) ، وكذا قوله (فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةُ الرَّجْمِ) (٣) ، فقد نقل عن الطِّيبيِّ أَنَّ " (آيَةُ الرَّجْمِ) بالرَّفع اسم كان ، وخبرها (مِن) التَّبعيضيَّة في قوله : (مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ) ، ففيه تقديم الخبر على الاسم ، وهو كثير "(٤) . وكذا في قوله (ص) (يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ) (٥) ، فـ (خَيْر) بالنَّصب على الخبر و (غَنَمٌ) الاسم ، وقد جاء في رواية أُخرى برفع (خَيْرُ) ، ونصب (غَنَمًا) على الخبريَّة . (٦)

٥ـ حذف الخبر :

لايذكر المواضع الَّتي يجب فيها حذفه (٧) ، فهو معربٌ للحديث فحسب ، ويستدلُّ على حذفه من السِّياق ، فيقدّره ، وذلك نحو حذفه في قوله : (لَوْلَا مَوْضِعُ اللَّبِنَةِ) (٨) ، فـ (موضع اللَّبِنَةِ) بالرَّفع على أَنَّه مبتدأ ، وخبره محذوف ، أَيْ لَوْلَا موضع اللَّبِنَةِ يوهم النَّقص لكان بناء الدَّار كاملاً (٩) ، وقال ويحتمل أَنْ يكون (لَوْلَا) تحضيضيَّة ، وفعلها محذوف ، تقديره لَوْلَا أَكمل موضع ... "(١٠) وقد أَشار النّحاة إِلَى وجوب حذف الخبر بعد (لَوْلَا) (١١) ويحذف وجوبًا إِذَا كان المبتدأُ نصًّا في اليمين ، ولم يصرح الحافظ ابن حجر بذلك ، وهو يشير إِلَى حذفه في مثل قوله (وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ أُقْلِعَ عَنْهَا) (١٢) ، واكتفى بالقول " وهو مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتَّقدير : أَيْمُ اللَّهِ قسمي "(١٣) . وكذا أَنْ يكون المبتدأ مصدرًا وبعده حال سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر ، وهي لاتصلح أَنْ تكون خبرًا (١٤) ، فيحذف الخبر وجوبًا ، نحو قوله : (وَنَفَرُنَا خُلُوفًا) (١٥) فـ (خُلُوفًا) بالنَّصب على الحال السَّادَّة مَسَدّ الخبر (١٦) . وكذلك

---

(١) سورة النَّمل ٢٧/٥٦

(٢) فتح الباري ١/٤٦٩ ، وانظر إِعراب الحديث ١٦٢ .

(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب المحاربين ـ باب رجم الحُبلى ـ ٥ / ١٦٠ .

(٤) فتح الباري ١٥/١٦٠ .

(٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإِيمان ـ باب من الدِّين الفرار من الفتن ـ ١/٧٦ .

(٦) انظر فتح الباري ١/٧٦ ، وقد نَبَّهَ على ذلك أَيضًا ابن مالك . انظر شواهد التَّوضيح ٢٠٣ .

(٧) تنظر مثلاً في شرح ابن عقيل ١/٢٤٦ ـ ٢٥٤

(٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب أَحاديث الأَنبياء ـ باب خاتم النَّبيِّين (ص) ـ ٧/٣٧٠ .

(٩) انظر فتح الباري ٧/٣٧٠ . (١٠) المصدر السابق

(١١) انظر شرح ابن عقيل ١/٢٤٨ .

(١٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحيض ـ باب الصَّعِيدُ الطَّيب وضوء المسلم ـ ١/٤٦٩

(١٣) فتح الباري ١/٤٦٩ (١٤) انظر شرح ابن عقيل ١/٢٥٣ .

(١٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحيض ـ باب الصَّعِيد الطَّيب وضوء المسلم ـ ١/٤٦٨

(١٦) انظر فتح الباري ١/٤٦٩ . وقد جَوَّزَهُ ابن مالك على ضعف بقوله : " وهذا النّوع من سَدِّ الحال مَسَدّ الخبر مع صلاحيتها لأَنْ تجعل خبرًا ، شاذّ لايكاد يستعمل ، ومنه قول الزّباء :

إذا وقع بعد المبتدأ واوٌ هي نصٌّ في المعيَّة (١) ، وذلك نحو قوله (قَالَ فَهُوَ أَنَا وَأَبِي وَأُمِّي) (٢) ف " (هُوَ) أَيْ الشَّأن ، وقوله (أَنَا) مبتدأ ، وخبره محذوف يدلُّ عليه السّياق ، وتقديره : في الدَّارِ "(٣) ، و (في الدَّارِ) جارٌّ ومجرور ، يحتاج إلَى متعلّق ، يكون في الحقيقة هو الخبر المحذوف ، وتقديره مستقرون في الدَّارِ

وقد يحذف الخبر جوازاً ، فيذكر الحافظ ابن حجر حذفه إلَّا أنَّهُ لايفرق بَيْنَ حذفه جوازاً ، أو وجوباً كما جاء في قوله تَعَالَى (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ القِيَامَةِ) (٤) ، بقوله " ذكر أهل العربيَّة أَنَّ (مَنْ) في قوله (أَفَمَنْ) موصولة في محل رفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره أَهو كمن أَمنَ العذاب "(٥)

كذلك يدلُّ السّياق على الخبر المحذوف في بعض الأحيان نحو قوله (قيل : فَهَذَا القَاتِلُ) (٦) ، ووقع في رواية أُخرى : (قَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا القَاتِلُ ، فَمَا بَالَ المَقْتُولُ ؟) (٧) فقوله : (هَذَا القَاتِلُ) مبتدأ ، وخبره محذوف ، أَيْ : هذا القاتل يستحقُّ النَّارَ (٨) ، وكذا قوله : " وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وآتُوا الزَّكَاةَ) (٩) "(١٠) ، فقوله (وَقَوْلُ اللَّهِ) (١١) هو بالرَّفع مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتَّقدير أَيْ هُوَ دليل على ماقلناه في الوجوب .

ولم يكتفِ الحافظ ابن حجر بإشاراته إلى حذف خبر المبتدأ ، وإنَّما أَشار إلى حذف خبر مايدخل على المبتدأ والخبر مِن النواسخ ، ومِن ذلك حذفه مع (مَا) النَّافية في إعمالها وإهمالها ، في قوله (ص) (مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ) (١٢) ، فقد جَوَّزَ في (أَغْيَرُ) الرَّفع والنَّصب على اللّغتين الحجازيَّة والتَّميميَّة في (مَا) ، بعد أَنْ قَالَ بزيادة (مِنْ) الأُولى ، فَجَوَّزَ النَّصب على أَنْ يكون (أَغْيَر) في موضع خفض على النَّعت لِـ (أَحَدٍ) ، وفي الرَّفع

=== ما للجمالِ سيرُها وَئِيدَا أَجندلاً يحملن أَمْ حَدِيدَا

فالوجه الجيد فيما كان مِنْ هذا القبيل الرَّفع بمقتضى الخبر ، والاستغناء عن تقدير الخبر . وإنَّما يحسن سدّ الحال مسدّ الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبراً ، نحو : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السّويق ملتوتاً ، فلو جعل (قائم) خبراً لـ (ضربي) و (ملتوت) خبراً لـ (أكثر شربي) لم يصحّ ، فلذلك نَصَبا على الحال . وأما الأمثلة التي تقدمت ـ منها الحديث ـ فجعل مانصب على الحال خبراً صحيح ، لاريب في صحّته ، فلذلك كان النَّصب ضعيفاً " (شواهد التَّوضيح ١٧٠ ـ ١٧١)

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٣ . (٢) صحيح البخاري ـ كتاب النِّكاح ـ باب الغيرة ـ ١١/ ٢٣٣ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب كان النَّبيُّ (ص) تنامُ عَيْنُهُ ـ ٧/ ٤٠٧ .
(٣) فتح الباري ٧/ ٤٠٧ . (٤) سورة فصلت ٤١/ ٤٠ .
(٥) فتح الباري ١٠/ ١٦٨ . وانظر البحر المحيط ٧/ ٥٠٠ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الفتن ـ باب إذا التقى المُسلِمَانِ ـ ١٦/ ١٤٠
(٧) انظر فتح الباري ١٦/ ١٤٠ (٨) المصدر السَّابق . (٩) سورة البقرة ٢/ ٤٣ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الزَّكاة ـ في أوله ـ ٤/ ٣ .
(١١) انظر فتح الباري ٤/ ٣ ، وانظر أيضاً ٣/ ١٠ ، و٤/ ١٥٢ ، و٥/ ٤٥٢

أن يكون صفة لـ (أَحَدٍ) . والخبر محذوف في الحالين ، تقديره موجود [١] . وفي حذف خبر (أَنَّ) بعد أن سدَّتْ الحال مسدَّهُ في مثل قوله (فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ) [٢] ، فقوله (وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ) " هو حال مِن المستتر في قوله (فَقَالَ) ، وحذف خبر (إِنَّ) مِن القول المحكي لدلالة الحال عليه ، والمعنى قال الرَّجُلُ : إِنَّ نساء جعفر فعلن كذا مما لا ينبغي مِن البكاء "[٣] . وكذا حذف خبر (لكنْ) مخففة في إِعمالها وإِهمالها ، مثلاً في قوله (ولكن أَخوة الإِسلام) [٤] ، وتقديره أَفضل [٥]

ج ـ الفَاعِـــل

ودراسته الاسم المرفوع على الفاعليَّة شأنها شأن ما سبق في تناوله مِمَّا أَشكل أَو أَبهم فـــي السِّياق ، وكذلك في تتبعه ، وتوجيه رفعه . فغايته بيان تركيب الكلام للتَّوصل إِلى المعنى . لذلك تناول جوانب مِن دراسة الفاعل ، وأَعطاها اهتماماً خاصًّا في بحثه تركيب الكلام ، ومِن ذلـك :

١ـ بيان فاعل ما أَبهم مِن الكلام

لكل فعل فاعل يقوم به ، وكذلك ما ينوب عنه كاسم الفاعل وغيره ، وقد يكون الفعل مبنيـــًّا للمعلوم أَو للمجهول ، فيوجه الحافظ ابن حجر رفع الاسم على الفاعليَّة وفق فكرة العامل الماثلة فـــي ذهنه ، ومِن ذلك مثلاً الفاعل المصدر المسؤول مِنْ (أَنَّ) واسمها وخبرها في قوله : (قَـــالَ أَنَسٌ : إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَن أُحَدِّثَكُمْ حديثًا كثيرًا ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ...) [٦] ، فقوله "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في محل الرَّفع ، لأَنَّهُ فاعل (يَمْنَعُنِي) [٧] . وما ينـــوب مناب الفعل في الرَّفع ، رفع (اِسْتِغْفَار) بِاسم الفاعل (كَافِيكَ) ، وتقديم المفعول عليه في قوله : (قَدْ كَانَ كَافِيكَ ذَنْبَكَ اِسْتِغْفَارُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) [٨] ، بقوله ينصب (ذَنْبَـــكَ) بـ (كَافِيكَ) على نزع الخافض ، أَو على المفعوليَّة أَيضًا ، و (اِسْتِغْفَارُ) بالرَّفع على أَنَّهُ الفاعل [٩] .

---

(١) انظر فتح الباري ١١/٢٣٣
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب مَنْ جلس عند المصيبة ـ ٣/٤١٠
(٣) فتح الباري ٣/٤١٠
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الخوخة والممر في المسجد ـ ٢/١٠٥ .
(٥) انظر فتح الباري ٢/١٠٥ . وانظر أَيضًا حذف خبر النَّواسخ ٣/٣٢٥، و١١/١٦٩ وغيرهما .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب إِثم مَن كذب على النَّبِيِّ (ص) ـ ١/٢١١
(٧) انظر فتح الباري ١/٢١١
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة تبوك ـ ٩/١٨١
(٩) انظر فتح الباري ٩/١٨١

٢ـ تقديم الفاعل

لاحظنا في أحد المثلين السّابقين تأخير الفاعل وتقديم المفعول عليه وهذا كثير في العربيّة ، ومِنْ ذلك قوله تعالى (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) (١) ، ونظائره كثيرة ، ولذلك لم يتوقف الحافظ ابن حجر عنده . وأما تقديم الفاعل على فعله فهو مسألة خلافيّة ، فقد جَوّزه الكوفيّون ، ومنعه البصريّون موجبين تأخيره ، وقالوا : إنّ الرّفع فيه لايمتّ إلى الفاعليّة بصلة ، وإنّما يصح رفعه على الابتداء (٢) ، نحو قولنا (زيدٌ قامَ) ، وقد جَوّزَ الحافظ ابن حجر تقديمه أيضًا ، وهو بذلك قد تابع الكوفيّين ، ولم يحتجّ له بشاهد وإنّما علّق عليه بأنّه جائز ، وأنّ استعمالهم له كثير ، وأشار إليه في السّند دون متن الحديث، ومِنْ ذلك قوله (خَالِدٌ الحَذّاءُ حَدّثَنَا) (٣) ، وقوله : (حدثنا أبو أُسامة قالَ هشامٌ حَدّثَنَا) (٤) ، وقوله (واقد بن عبد اللّهِ أخبرني) (٥) ، وهو من تقديم الاسم أو المخبر على الصّيغة ، وهو جائز ، وقد استعملوه كثيرًا (٦) وربّما يعني استعمال المُحدّثين لذلك .

وكذلك جَوّزَ تقديم الصّفة على الموصوف ، وذلك "إذا صلح النّعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت ، نحو : (إلى صِرَاطِ العزيزِ الحَمِيدِ اللّه) "(٧) وَوضّحَ الصّبان قوله (مبدلاً منه المنعوت) بقوله "أيْ إنْ كان المنعوت معرفة أما إذا كان نكرة فينصب نعته المتقدّم عليه حالاً نحو (٨)

* لِمَيّةَ مُوحِشًا طلل * (٩)

وذلك في قوله (ولكن أبَى ذَاكَ البَحْرُ ابْنُ عَبّاسٍ) (١٠) ، والمنعوت معرفة ، "(البحر) صفة لابن عباس ، قيل له ذلك لسعة علمه ، وهو من تقديم الصّفة على الموصوف ، مبالغة في تعظيم

---

(١) سورة طه ٢٠/٦٧

(٢) انظر حاشية الصّبان ٢/٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/٧٧

(٣) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النّبيّ (ص) ـ باب ـ ٨/٢٢

(٤) المصدر السّابق ـ كتاب التّفسير ـ باب قوله تعالى : (تُرجِي مَن تشاء) ـ ١٠/١٤٤ .

(٥) المصدر السّابق ـ كتاب الدّيات ـ باب قول اللّهِ تعالى ـ ومن أحياها ـ ١٥/٢١٠

(٦) انظر فتح الباري ٨/٢٢، و١٠/١٤٤، و ١٥/٢١٠ .

(٧) شرح الأشموني ٤/

(٨) هذا صدر بيت لكُثَيِّرٍ عَزّةَ وعجزه * يَلُوحُ كَأَنّهُ خَلَلُ * انظر الكتاب ٢/١٢٣، والخصائص ٢/٤٩٢ وفيه (لعزة) ورواية البيت في كتاب المقتصد ١/٤٣٤

* لِعَزّةَ مُوحِشًا طلل قديم * وانظر إعراب ثلاثين سورة برواية سيبويه ٢٣١، وشرح المفصل ٢/٥٠ ، ومغني اللّبيب ١/٨٥، و٢/٤٣٦، و ٦٥٩ ، ومنهج السّالك ٢/٥٠٧ وشرح شواهد المغني ١/٢٤٩

(٩) حاشية الصّبان ٣/٧٢ .

(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الذّبائح ـ باب لحوم الحمر ـ ١٢/٧٦

الموصوف كأنّه صارَ علماً عليه ، وإنّما ذكر بعد ذلك لاحتمال خفائه على بعض النّاس "(١)

٣ـ حذف الفاعـــل

يجوز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه ـ في المبنيّ للمعلوم ـ ، وذلك بقرينة المقـــام ، أو بذكره في كلام سابق ، أو يحذف للعلم به ، فبقرينة المقام نحو قوله (ص) (وَلَيُنْزِلَـــنَّ أَقْوَامٌ إلى جَنْبِ عَلَمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِم بِسَارِحَةٍ لَهُمْ) (٢) ، كذا فيه بحذف الفاعل ، وهو الراعي ، وذلك بقرينة المقام ، إذ السَّارِحَةُ لَابُدَّ لها مِنْ حافظٍ (٣) ، وكذلك حذفه لدلالة الكلام عليه في قولـــه (ص) : (وَلَايَشْرَبُ الخَمْرَ حِيْنَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤمِنٌ) (٤) ، فقد نقل عن ابن مالك "فيه جـــواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه ، والتّقدير : وَلَايَشْرَبُ الشَّارِبُ الخَمْرَ ... إلخ ... ونظير حذف الفاعل بعد النّفي قراءة هشام (٥) (وَلَايَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٦) ، بفتح الياء التّحتانيّة في أوله ، أيْ لايَحْسَبَنَّ حَاسِبٌ "(٧) . ونجد أنّ ابن مالك قَيَّدَهُ بعد نفي ، والمثال الّذي قبله مثبت ، ولعلّ الحافظ ابن حجر تعقب ابن مالك فيه وبالأمثلة الآتية ، ليقول إنّ الفاعل لايتقيد حذفه بمجيئه بعد نفي فحسب ، ولم يصرح بذلك . وَمِنْ ذلك أيضًا حذفه لذكره أولاً فـــي كلام سابق في (بَاب مَنْ قَدَّمَ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ بِلَيْلٍ) (٨) ، ثُمَّ جاء في قوله (فَيَقِفُونَ بِالمُزْدَلِفَـــةِ ، وَيَدْعُونَ إِذَا غَابَ القَمَرُ) (٩) ، فقد حذف الفاعل (ضَعَفَةُ أَهْلِهِ) للعلم به وهو مَنْ ذُكِـــرَ أولاً (١٠) . وكذلك قد يدلُّ السّياق عليه نحو قوله (لاتُتَحَرَّى الصَّلَاةُ) (١١) ، "الصَّلاة" بالرَّفع على الفاعليَّة ، وفي رواية أُخرى (لا يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ) بالنَّصب على المفعوليَّة ، والفاعل محـذوف أيْ المصلي (١٢)

---

(١) فتح الباري ٧٦/١٢
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأشربة ـ باب ماجاء فيمن يستحلُّ الخمر ـ ١٥٥/١٢
(٣) انظر فتح الباري ١٥٥/١٢ . ويعنون به الفاعل الصّريح لا المضمر . انظر المقتضب ٣٥/١ و ٣١٤/٣ ، و٣٤/٤ ، والأزهية ٢٣٨ ، وشواهد التّوضيح ١٨٨ ، ومغني اللّبيب ١٠٨/١ وأوضح المسالك ٣٣٩/١ ، والأشباه والنّظائر ٦٣/٢ ، ومعترك الأقران ٤٦٣/٣
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحدود ـ باب الزّنا وشرب الخمر ـ ٦٢/١٥
(٥) انظر القراءة في التّيسير في القراءات ٩١ ، والنّشر في القراءات ٢٤٤/٢ ، واتحاف فضلاء ١٨٢ .
(٦) سورة آل عمران ١٦٩/٣
(٧) انظر فتح الباري ٦٢/١٥ ، وشواهد التّوضيح ١٨٨
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ ٢٧٣/٤
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب مَنْ قَدَّمَ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ ـ ٢٧٣/٤
(١٠) انظر فتح الباري ٢٧٣/٤ .
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب لَاتُتَحَرَّى الصَّلَاةُ ـ ٢٠٠/٢
(١٢) انظر فتح الباري ٢٠٠/٢ ، وانظر أيضًا المصدر نفسه ١٠٢/١

د ـ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط

جاء في الحديث الشريف قوله (فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُولُوا لَهُ) (١)، وفيه (أَحَدٌ) مرفوع بعد أداة الشرط (إِنْ)، وهو نظير قوله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (٢)، فقال الحافظ ابن حجر إِنَّ (أَحَد) هو فاعل بفعل مضمر يفسره مابعده (٣)، وهذا مذهب جمهور النحويين (٤)، أما مذهب جمهور الكوفيين فإِنَّ هذا الاسم المرفوع بعد (إِنْ) الشرطيّة فاعل بنفس الفعل المذكور بعده. (٥)

هـ ـ الاسم المرفوع بعد كان وأخواتها

وتكون (كَانَ) ناقصة أو تامّة، فتكون ناقصة "لثبوت خبرها لاسمها ثبوتًا ماضيًا، أَيْ: كائنًا في الزمن الماضي دائمًا، مِنْ غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو: (كَانَ زَيْدٌ فَاضِلًا) (٦)، وأما (كَانَ) التامّة، فإِنَّهَا "تتمُّ بالمرفوع مِنْ غير حاجة إِلَى المنصوب بمعنى (ثبت، ووقع) كقولهم (كانت الكائنة والمقدر كائن)، وكقوله تعالى: (كُنْ فَيَكُونُ) (٧)." (٨) وهذا المرفوع فاعل صريح

فقد تتبع الحافظ ابن حجر الاسم المرفوع بعد (كَانَ) ونَصَّ على تمامها ونقصانها في جميع المواضع الَّتِي توقف عندها، وهو أحيانًا يرجح الاحتمال بَيْنَ تمامها أو نقصانها وَمِنْ ذلك قوله: (يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ) (٩)، فـ (السَّاعَةُ) بالضَّمّ "على أَنَّ (كَانَ) تامَّة، أَيْ: يخشى أَنْ تحضر السَّاعة، أو ناقصة، و (السَّاعَة) اسمها، والخبر محذوف" (١٠)، أَمَّا في قوله (ص): (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فيه وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ) (١١)، أَيْ (حَصَلْنَ)، فهي تامَّة" (١٢)، وكذا في قوله (ص) (مَا هَذَا الاشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟ قُلْتُ: كَانَ ثَوْبٌ) (١٣)، وغيرها. (١٤)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب لايعضدُ شجر الحرم ـ ٤/٤١٥
(٢) سورة التوبة ٦/٩ (٣) انظر فتح الباري ٤/٤١٥
(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢/٨٦. (٥) المصدر السَّابق ٢/٨٦ هامش (١)
(٦) الفوائد الضيائيّة ٢/٢٩٠، وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٧٩
(٧) سورة البقرة ٢/١١٧
(٨) الفوائد الضيائيّة ٢/٢٩٠، وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٧٩.
(٩) صحيح البخاريّ ـ أبواب الخسوف ـ باب لاتنكسف الشمس لموت أَحَدٍ ـ ٣/١٩٩
(١٠) فتح الباري ٣/١٩٩،
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب حلاوة الإيمان ـ ١/٦٦
(١٢) فتح الباري ١/٦٦
(١٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب إِذَا كان الثَّوب ضيقًا ـ ٢/١٨
(١٤) انظر فتح الباري ٤/٣٥٣، و ٥/٣٠، و ٩/١٩٤ وغيرها

وقد تحذف (كَانَ) وجوباً "بعد (أَنْ) المصدريّة ، وَيُعَوَّضُ عنها (مَا) ويبقى اسمُهَا وخبرُهَا ، نحو : (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) والأصلُ (أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فحذفت (كَانَ) فانفصل الضَّميرُ المتصلُ بها ، وهو التَّاء ، فصار (أَنْ أَنْتَ بَرًّا) ، ثُمَّ أُتِيَ بـ (مَا) عِوَضًا عن (كَانَ) ، فصار (أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا) ، ثُمَّ أُدغِمَتْ النُّونُ في الميم ، فصار (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا) ، ومثله قول الشَّاعر (١) :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فَأَنْ مصدريّة ، وَمَا زائدة عوضًا عن (كَانَ) ، وأَنْتَ : اسم كان المحذوفة وذَا نَفَرٍ : خبرها ولا يجوز الجمع بَيْنَ كان وَمَا "(٢) . فتحدد الموضع الَّذِي تحذف فيه (كَانَ) . وأشار الحافظ ابن حجر إلَى موضع آخر في حذفها ، وذلك في قوله (فَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِلَيَالٍ) (٣) ، ولم تكن فيه الشروط الَّتِي توجب الحذف ، وهي التَّعويض بـ (مَا) ، وأَنْ يكون اسمها ضمير مخاطب (٤) ، لكن الحافظ ابن حجر قال : "كذا فيه بحذف (كَانَ) بعد قوله (حَتَّى) ، وقبل قوله (قبل) وهي مقدرة ، وهو استعمال صحيح "(٥) ، ولم يعلق على هذا الاستعمال ، ولم يحتجّ له بشاهد

وكذا في حذف اسم كَانَ في قوله (فَمَشَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ) (٦) بنصب (قريب) وقوله "كذا وقع بالنَّصب على أَنَّهُ خبر (كَانَ) واسمها محذوف "(٧) ، فلم يعلّق على سبب حذفه ، ووجهه ابن مالك بقوله "وهذا الحذف في المتأخر لدلالة المتقدّم عليه "(٨) .

وقد يوجه حذف الاسم المرفوع بوروده في رواية أُخرى ، فقد جاء حذف اسم (ليس) في أكثر الرِّوايات في قوله (ص) (لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى المُنَافِقِينَ مِنَ الفَجْرِ وَالعِشَاءِ) (٩) ، أَيْ

---

(١) البيت للعبَّاس بن مرداس . انظر الكتاب ١/٢٩٣ ، والمسائل المشكلة ٣٠٤ ، و ٣٤٧ ، والتكملة ٣٨١ ، والخصائص ٢/٣٨١ ، والأزهية ١٥٦ ، والإنصاف ١/٧١ ، وشرح المفصل ٢/٩٩ ، والمقرب ١/٢٥٩ ، ورصف المباني ٩٩ ، و ٢٠١ ، مغني اللّبيب ١/٣٥ و ٥٩ ، وشرح شواهد المغني ١/١٧٩ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٩٧ ـ ٢٩٨

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الفتن ـ باب التَّعَرُّب في الفتنة ـ ١٦/١٥١

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١/٢٩٨ (٥) فتح الباري ١٦/١٥١

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب ـ ٢/١٢٦

(٧) فتح الباري ٢/١٢٦

(٨) شواهد التوضيح ١٦٣

(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب فضل صلاة العشاء ـ ٢/٢٨١

(لَيْسَ أَثْقَلَ) فحذف منها (صَلَاة) (١) ووجه ابن مالك مجيء اسم (لَيْسَ) نكرة ، بـــأَنَّ "يُقال (لَيْسَ) مِنْ أَخوات (كَانَ) فيلزم أَنْ تجري مجراها في أَنْ لا يكون اسمها نكرة ، إِلَّا بمصحّح ، كالتَّخصيص ، وتقديم ظرف ، كما يلزم ذلك في الابتداء ، والجواب أَنْ يُقال : قد ثبت أَنَّ مِنْ مصححات الابتداء بالنَّكرة وقوعه بعد نفي "(٢) ، وقال "وفي (لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَـــلَ) شاهد على استعمال (لَيْسَ) في النَّفي العام المستغرق به الجنس ، وهو مايغفل عنه "(٣) ، وتنبه إليه الحافظ ابن حجر بقوله "وَدَلَّ هذا على أَنَّ الصَّلَاة كُلَّها ثقيلة على المنافقين ، ومنه قوله تَعَالَى (وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى) (٤) ، وإِنَّما كانت العشاء والفجر أَثقل عليهم "(٥)

وقد يجوز احتمال الرَّفع أَو النَّصب ، ويرجح النَّصب إِلَّا أَنَّهُ يستدرك عليه الرَّفع بما ورد في سياق الحديث مِنْ إِظهار الاسم المرفوع ، وذلك في قوله (ص) (أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟) (٦) ، بنصب (يوم) "على أَنَّهُ خبر لَيْسَ ، والتَّقدير : أَلَيْسَ اليوم يومَ النَّحْرِ ؟ . ويجوز الرَّفع على أَنَّهُ اسم (لَيْسَ) ، والتَّقدير : أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ هَذَا اليوم ؟ والأَول أَوضح ، لكن يؤيد الثَّاني قوله : (أَلَيْسَ ذُو الحَجَّةِ ؟) ، أَيْ أَلَيْسَ ذُو الحَجَّةِ هَذَا الشَّهر "(٧)

و ـ توجيه رفع الاسم ، والاحتمال

قد يوجه الرَّفع في الاسم ، ويحتمل السّياق إِعرابًا آخر ، نحو قوله (ص) (لَا صَـــوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، شَطْرُ الدَّهْرِ) (٨) ، فقوله (شطرُ الدَّهْرِ) بالرَّفع على القطع ، ويجوز فيه النَّصب على إِضمار فعل ، وكذلك يجوز فيه الجرُّ على البدل مِنْ (صَوْمِ دَاوُدَ) (٩) أَو يخرج الرَّفع على وجه ، وَمِنْ ذلك رفع (السَّائل) في قوله (ص) (أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَـــنَ السَّاعَةِ) (١٠) ، على الحكاية (١١)

وكذا الرَّفع في (حِطَّةٌ) في قوله تَعَالَى : (ادْخُلُوا البَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ) (١٢) ، وتوجيهه ، بعد أَنْ ترجح عنده قراءة الرَّفع على قراءة النَّصب ، بقوله "في قوله (وَقُولُـــوا

---

(١) انظر فتح الباري ٢/٢٨١ .
(٢) شواهد التَّوضيح ١٩٩
(٣) المصدر السَّابق
(٤) سورة التوبة ٩/٥٤
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب الخطبة أيام منى ـ ٤/٣٢٤
(٦) فتح الباري ٤/٣٢٤
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّوم ـ باب صَوْمِ داوُدَ عليه السَّلام ـ ٥/١٢٩
(٨) فتح الباري ٥/١٢٩
(٩) صحيح البخاري ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ سُئِلَ عِلْمًا ـ ١/١٥١
(١٠) انظر فتح الباري ١/١٥١
(١١) سورة البقرة ٢/٥٨

حِطَّةٌ) قال الحسن : أَيْ احطط عنا خطايانا ، وهذا يليق بقراءة مَنْ قرأ (حِطَّةً) بالنَّصب ، وهي قراءة إبراهيم بن أَبي عبلة ، وقرأ الجمهور بالرَّفع (١) على أَنَّهُ خبر لمبتدأ محـــذوف : أَيْ مسألتُنَا حِطَّةٌ . وقيل أُمروا أَنْ يقولوا على هذه الكيفيَّة ، فالرَّفع على الحكاية ، وهي في محـــلِّ نصب بالقول ، وإِنَّمَا منع النَّصب حركة الحكاية "(٢) . فرجح الرَّفع على النَّصب

ز ـ التَّابع المرفـــوع :

والتَّابع يكون صفة ، أَو عطفاً ، أَو بدلاً ، أَو توكيداً ، وقد يكون مفرداً أَو جملة . ونحـــن إِذ نتناول جوانب من بحث الحافظ آبن حجر هذا الباب مِنْ تركيب الكلام ، لانريد أَنْ نطيل فيه ، فقد أَطال فيه الحافظ ، وتقصى جوانبه وهو بذلك يصلح لأَن يكون دراسة مستقلة ، لذلك سنتناول أَهم جوانب بحثه معتمدين على إِشاراته المتفرقة في ثنايا شرحه فتح الباري

١ـ العطـــف :

والعطف قد يكون عطف مفرد على مفرد ، أَو عطف جملة على جملة ، وقد يحتمل اجتماع الأثنين معاً في قوله (ص) :(إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلامُ ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، والصَّلَوَاتُ والطَّيِّبَاتُ .) (٣) ، فقد يحتمل "أَنْ يكون (والصَّلَوَات والطَّيِّبَات) عطفاً علـــى (التَّحيَّات) . ويحتمل أَنْ تكون (الصَّلَوَاتُ) مبتدأ ، وخبره محذوف ، و (الطَّيِّبَاتُ) معطوفة عليها والواو الأُولى لعطف الجملة على الجملة ، والثَّانية لعطف المفرد على الجملة " (٤)

وفي إِثبات حرف العطف نقل عن آبن مالك : "إِذَا جعلت (التَّحِيَّاتِ) مبتدأ ، ولم تكـــن صفة لموصوف محذوف كان قولك : (والصَّلَوَات) مبتدأ ، لئلا يعطف نعت على منعوته ، فيكـون من باب عطف الجمل بعضها على بعض ، وكُلّ جملة مستقلة بفائدتها . وهذا المعنى لا يوجـــد عند إِسقاط الواو "(٥) . ومن مسائل العطف الَّتي تناولها الحافظ آبن حجر

أَولاً : عطف الظَّاهر على المضمر المرفوع :

وَمِنْ ذلك قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٦)

---

(١) انظر القراءتين في معاني القرآن للأَخفش ١/ ٩٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٨ ، وإِعـراب القرآن للنَّحاس ١/ ١٧٨ ، والإِملاء للعكبريّ ١/ ٣٨

(٢) فتح الباري ٩/ ٣٧ ، وقد جاء التَّوجيه النَّحويُّ للقراءتين مطابقاً لما ذكره النَّحاة (انظر المصادر المذكورة في الهامش ١ في المواضع المشار إِليها)

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب التَّشهد في الآخرة ـ ٢/ ٧ ٤٥

(٤) فتح الباري ٢/ ٤٥٧

(٥) المصدر السَّابق . ولم نقف عليه في شواهد التَّوضيح الَّذي يكثر آبن حجر نقله منه

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الغسل ـ غسل الرَّجل ـ ١/ ٣٧٧

فيحتمل أَنْ يكون قولها (أَنَا والنَّبِيّ) عطفاً على الضَّمير في (أَغْتَسِلُ) [1]

ثانياً : العطف على المحـلّ

وَمِنْ ذلك (وذُو الحاجة) في رواية أُخرى في قوله (ص) (يَاأَيُّهَا النَّاسُ . إِنَّكُمْ مُنَفِّرُونَ ، فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ . فَإِنَّ فِيهِمْ المَرِيضَ والضَّعِيفَ وذَا الحَاجَةِ) [2] وتوجيه ذلك "أَنَّهُ عطف على موضع اسم (إِنَّ) قبل دخولها ، أَو هو استئناف "[3] ولم يمثل له ، ولم يحتجّ بشاهد عليه . وقد رَجَّحَ بَيْنَ العطف والاستئناف ، وكذلك وجه رفع (قَوْل) مِنْ قوله "وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (رَبِّ زِدْنِي عِلْماً) [4] ، على احتمال العطف أَو الاستئناف في قوله (بَابُ فَضْلِ العِلْمِ ، وقولُ اللَّهِ تَعَالَى (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [5] ، وقوله عَزَّ وَجَلَّ : (رَبِّ زِدْنِي عِلْماً) "[6] فقال : "قوله (وقول اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) ضبطناه في الأُصول بالرَّفع عطفاً على كتاب ، أَوْ على الاستئناف) [7] ، وهذا يصدق أَيضاً على رفع (قَوْل) الأُولى . ويعني بقوله (عطفاً على كتاب) ، أَيْ (كتاب العلم) ، وهو الكتاب الثَّاني مِنْ كتب البخاريّ في صحيحه

ثالثاً : عطف الفعل على الفعـل :

ومنه ما أَشار الحافظ إِلى قلّتهِ في الاستعمال مثل قوله : (بَابُ فَضْلِ مَنْ يصرع في سَبِيلِ اللَّهِ ، فَمَاتَ فَهُوَ مِنْهُمْ) [8] ، فـ (مَنْ) موصولة ، و "كَأَنَّهُ ضمنها معنى الشَّرط ، فعطف عليها بالفاء ، وعطف الفعل الماضي على المستقبل ، وهو قليل ، وكان نسق الكلام أَنْ يقول : مَن صَرَعَ فَمَاتَ ، أَو مَنْ يصرعُ فَيَمُوت "[9] ، وقد جاء العطف على نسق الكلام في قول عائشة رضي اللَّهُ عَنْهَا : (فَتَبْدُو لِيَ الحَاجَةُ فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْسَلُّ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ) [10] ، فعطفت (فَأَنْسَلُّ) المرفوع على (فَأَكْرَهُ) [11] ، وهو أيضاً مِنْ عطف الجمل .

---

(١) انظر فتح الباري ١/٣٧٨ ، و ٢/١١٩
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب الغضب في الموعظة ـ ١/١٩٦
(٣) فتح الباري ١/١٩٦ .
(٤) سورة طه ٢٠/١١٤
(٥) سورة المجادلة ٥٨/١١ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب فضل العلم ـ ١/١٤٩ .
(٧) فتح الباري ١/١٤٩ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجهاد ـ ٦/٣٥٧ .
(٩) فتح الباري ٦/٣٥٧ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب مَنْ قال لايقطع الصَّلاةَ شيء ـ ٢/١٣٦ .
(١١) انظر فتح الباري ٢/١٣٦ .

فالأثنان يدلّان على المستقبل الّذي يفيد معنى استحضار الحال ، وقد أشرنا إلى هـــذا الاستعمال في الفصل السّابق . وأما في الحديث الأول فقد عطف الفعل الماضي على المستقبل في أسلوب الشّرط ، وقد أيّد ابن مالك هذا الاستعمال بقوله : " ومما يؤيد هذا الاستعمـــال قوله تعالى : ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَة فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (١) . فعطف على الجواب الّذي هو ﴿نُنَزِّلْ﴾ ﴿ظَلَّتْ﴾ ، وهو ماضي اللّفظ ، ولايعطف على الشّيء غالبـــاً إلّا مايجوز أن يحلّ محلّه ، وتقدير حلول ﴿ظَلَّتْ﴾ محلّ ﴿نُنَزِّلْ﴾ : ﴿إِنْ نَشَأْ ظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لمـــا نُنَزِّل خَاضِعِينَ﴾ . ولهذا الاستعمال أيضاً مؤيد من القياس . وذلك أنّ محلّ الشّرط مختصّ بما يتأثر بأداة الشّرط لفظاً أو تقديراً . واللفظيّ أصل التّقديري . محلّ الجواب محلّ غير مختصّ بذلـــك ، لجواز أن يقع فيه جملة اسميّة ، وفعل أمر أو دعاء ، أو فعل مقرون بـ (قد) أو حرف تنفيـــس أو بـ (لَنْ) أو بـ (مَا) النّافية . فإذا كان الشّرط والجواب مضارعين وافقا الأصل ، لأنّ المراد منهما الاستقبال ، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع ، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع ، وما وافق الوضع أصل لما خالفه " (٢) . ولم يفصل ابن حجر تفصيل ابن مالك في هذه المسألة ، وكذا في غيرها ، ولم يعتمد على السّماع أو القياس ، كابن مالك ، لكي يتوصل إلى أنّ الماضي فـــي الاستعمال بمعنى المستقبل ، " والماضي بعدها مصروف عمّا وضع له ، إذ هو ماضي اللّفـــظ مستقبل المعنى " . (٣)

٢ـ الصّفـــة

وكذلك الصّفة قد تكون مفردة أو جملة . والحافظ ابن حجر لايتعمق في المسائل ولا يشيـــر إلى الشّروط الّتي يجب توافرها في الوصف بالجملة مثلاً حيث " تقع الجملة نعتاً كما تقع خبـــراً وحالاً ، وهي مؤولة بالنّكرة ، ولذلك لاينعت بها إلّا النّكرة ، نحو ﴿مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ﴾ ، أو ﴿أَبُوهُ قَائِمٌ﴾ ، ولاينعت بها المعرفة " (٤) . إلخ من مسائل الصّفة ، وإنّما يعنيه مـــن الإعراب بيان المعنى لا التّطرق إلى الضّوابط والحدود النّحويّة ، ومن ذلك كون الصّفة جملة فـــي قوله (ص) ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقُومُ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ عَلَى المُعْتِقِ﴾ (٥) ، وظاهر المعنـــى

---

(١) سورة الشّعراء ٤/٢٦ (٢) شواهد التّوضيح ٦٩
(٣) شواهد التّوضيح ٦٩ ـ ٧٠ ، وانظر أيضاً إعراب الحديث ١٣٦ .
(٤) شرح ابن عقيل ٥/٣ ١٩
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب في الرّهن ـ باب إذا أعتق عبداً ـ ٧٩/٦

"أَنَّ التَّقويم يشرع في حقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ له مالٌ ، وليس كذلك بَلْ قوله (يُقَوَّمُ) ليس جواباً للشَّرط ، بل هو صفة مَنْ له المال . والمعنى : أَنَّ مَنْ لامال له بحيث يقع عليه اسم التَّقويم ، فإِنَّ العتق يقع في نصيبه خاصَّة "(١) ، أما جواب الشَّرط فهو قوله بعد ذلك (فَأَعْتَقَ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ) ، والتَّقدير : فَقَدْ أَعْتَقَ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ "(٢) .

وقد يشير إلى بعض حدود الصِّفة وهو قليل ، وذلك في توجيه الاسم المرفوع إِذا تنازعه في السِّياق الاحتمال ، وذلك مثل رفع (صنم) في رواية أُخرى في قوله (قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ وَحَوْلَ البَيْتِ سِتُّونَ وَثَلَاثُ مِئَةِ نُصُبٍ) (٣) بدل (نصب) ، و "الأوجه نصبه على التَّمييز ، إِذ لَوْ كان مرفوعًا لكان صفة ، والواحد لايقع صفة للجميع . ويحتمل أَنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، والجملة صفة ، أَو هو منصوب ، لكنَّهُ كتب بغير أَلف على بعض اللُّغات "(٤) يعني لغة ربيعة ، وقد سبقت الإِشارة إِليها

وقد تناول جملة مِنْ مسائل الصِّفة ، منها الفصل بَيْنَ الصِّفة والموصوف بحرف العطف ، أَو بجملة اعتراضيَّة ، وإِضافة الموصوف إِلَى الصِّفة

أ ـ الفصل بَيْنَ الصِّفة والموصوف :

وقد نقل عَنْ سيبويه جوازه ، فأشارَ إِليه في قوله (فَارْتَحَلَ النَّاسُ وَمَنْ طَافَ بِالبَيْتِ) (٥) بقوله "ويحتمل أَنْ يكون الموصول صفة (النَّاس) مِنْ باب توسط العاطف بَيْنَ الصِّفة والموصوف ، كقوله تَعَالَى (إِذْ يَقُولُ المُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) (٦) وقد أَجازَ سيبويه نحو : مَرَرْتُ بزيدٍ وَصَاحِبِكَ إِذا أَراد بالصاحب زيدًا المذكور (٧) ، وهذا كُلُّه بناء على صحَّة هذا السِّياق "(٨) ويطلق عليه أَحيانا التَّخلّل بَيْنَ الصِّفة والموصوف ، وذلك نحو تخلل الجملة الاعتراضيَّة في قوله : (أَنَّ أَبَا طلحَةَ كَانَ لَهُ ابن قَالَ : أَحْسِبُهُ فَطِيمًا) (٩) ، بالنَّصب في (فطيم) ، وفي بعض النّسخ (فَطِيمٌ) (١٠) بالرَّفع ، وقال "والأَصل (فَطِيمٌ) لأَنَّهُ صفة أَخ (كذا) وهو مرفوع ،

---

(١) فتح الباري ٦/٧٩ .
(٢) المصدر السَّابق .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تَعَالَى (وَقُلْ جَاءَ الحَقُّ) ـ ١٠/٥ .
(٤) فتح الباري ١٠/١٥ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب الاعتمار بعد الحجّ ـ ٤/٣٦٢
(٦) سورة الأنفال ٨/٤٩ .
(٧) انظر الكتاب ١/٣٩٩
(٨) فتح الباري ٤/٣٦٤
(٩) انظر فتح الباري ١٣/٢٠٤ .
(١٠) المصدر السَّابق

لكن تخلل بَيْنَ الصِّفة والموصوف (أَحسِبُهُ) "(١)

ب ـ إضافة الموصوف إلى الصِّفة

وقد اشترط ابن مالك جوازها عند أَمن اللَّبس(٢) ، وأَشارَ إليها الحافظ ابن حجر في عدَّة مواضع منها في قوله : (فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الثَّالِثُ) (٣) ، وقالَ " وكذا للأكثر ، وهو مِنْ إضافة الموصوف إلى الصِّفة "(٤) ، وجاء في رواية أُخرى على الأَصل (اليوم الثَّالث) (٥) ، وهذا نظير إضافة (نِسَاءُ) إلى (المؤمنات) شاهد على إضافة الموصوف إلى الصِّفة عند أَمن اللَّبس ، لأَنَّ الأَصل : وَكُنَّ النساء المؤمنات . وهو نظير (حَبَّةُ الحمقاء) ، و (دار الآخرة) ، و (مسجد الجامع) ، و (صَلَاة الأُولَى) "(٦)

٣ـ التَّوكيـــد

والتَّوكيد قسمان اللَّفظيّ والمعنويّ ، فاللَّفظيّ : "هو تكرار اللَّفظ الأَول بعينه اعتنـــاء به "(٧) ، والمعنويّ وهو قسمان أَيضاً قسم يرفع توهم مضاف إلى المؤكد (٨) ، "وله لفظـــان : النَّفس ، والعين ، وذلك نحو : (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) ، فـ(نفسه) توكيد لـ (زيد) ، وهو يرفـــع تَوَهُّمَ أَنْ يكون التَّقدير (جَاءَ خَبَرُ زيدٍ ، أَو رَسُولُهُ) وكذلك (جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ) "(٩) ، والقسم الثَّاني منه "ما يرفع تَوَهُّمَ عدم إرادة الشُّمول، والمستعمل لذلك (كُلٌّ ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا ، وجَمِيعٌ) "(١٠) وهناك أَلفاظ أُخرى جاءت في الاستعمال عن العرب .(١١)

وقد دعانا إلى ذكر ماسبق توضيح ماذهب إليه الحافظ ابن حجر في بيان المراد مِـــنْ توكيد الكلام في تحديد الحكم الشَّرعيّ ، ومثال ذلك قوله (وإِذَا صَلَّى جَالِسًا ، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ) (١٢) فـ (أَجْمَعُونَ) تأكيد " لضمير الفاعل في قوله (صَلُّوا) وأَخْطَأَ مَنْ ضعَّفَـــهُ ، فإِنَّ المعنى عليه "(١٣) . فَرُبَّمَا عنى بقوله (إِنَّ المعنى عليه) المعنى القوي يؤديه التَّوكيـــد

---

(١) انظر فتح الباري ١٣/٢٠٤ .
(٢) انظر شواهد التَّوضيح ٢٤٨ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب إحداد المرأة ـ ٣/٣٨٨ . وهي رواية في قولـــه : (اليوم الثَّالث)
(٤) فتح الباري ٣/٣٨٨
(٥) المصدر السَّابق
(٦) شواهد التَّوضيح ٢٤٨ .
(٧) شرح ابن عقيل ٣/٢١٤
(٨) المصدر السَّابق ٣/٢٠٧
(٩) شرح ابن عقيل ٣/٢٠٦ـ٢٠٧ .
(١٠) المصدر السَّابق ٣/٢٠٧
(١١) انظر مثلاً المصدر السَّابق ٣/٢٠٨ ـ ٢٠٩
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب إِنَّمَا جعل الإمام ـ ٢/٣٢٢
(١٣) فتح الباري ٢/٣٢٢

المعنويّ في قسمه الثّاني في دفع الوهم ، فإنّ الحكم لايستثنى منه أحد ، وإنّما يشمل الجميع

وفي التّوكيد اللفظيّ تكرار اللّفظ بمعناه لاتكريره بعينه كما ذهب النّحاة ـ وأشرنا إليه قبل قليل ـ وذلك نحو قوله : (فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ) (١) ، فذكر معنى (أوزاع) ، بأنّه جماعة متفرقون ، و (متفرقون) تأكيد لفظيّ له . (٢)

٤ـ البـــدل

وقد استخدم اصطلاحاً لم يرد عند النّحاة ، وهو (بدل تفصيل) وربّما يعني به بـــدل بَعْضٍ مِن كُلّ ، فلو كان قسيماً آخر مِنْ أقسام البدل لما خفى على النّحاة الّذين سبقوه ، وقد ذكره في قوله (ص) (ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وآمَنَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والعَبْدُ المَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَأَدَّبَهَا) (٣) ، فقوله : (ثلاثة لهم أجران رَجُلٌ) ، (ثلاثة) مبتدأ ، والتّقدير : ثلاثة رجال ، أو رجـــال ثلاثة ، و (لهم أجران) خبره ، و (رَجُلٌ) هو بدل تفصيل ، أو بدل كُلٍّ بالنّظر إلى المجموع . (٤)

ومن مسائل البدل الّتي ذكرها بدل الظّاهر مِن المضمر نحو قول عُمر رضي اللّهُ عنـــه : (لَايَغُرَّنَّكِ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٥) برفع (حـــبُّ) على أنّه بدل من فاعل (أعجب) ، وَجَوَّزَ احتمال النّصب على أنّه مفعول مِنْ أجله ، أي : مِـــنْ أَجْلِ حُبِّهِ لها (٦) ، وقيل "مرتفع على البدل من الفاعل الّذي في أول الكلام وهو : (لَاتَغُرَّنَّكِ (كذا) هَذِهِ) فـ (هَذِهِ) فاعلة ، و (الَّتِي) نعت بصلته ، و (حبُّ) بدل اشتمال ، كما تقول (أَعْجَبَنِي يَوْمُ الجُمُعَةِ الصَّوْمُ فِيهِ) ، و (سَرَّنِي زَيْدٌ حُبُّ النَّاسِ لَهُ) "(٧)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب صلاة التّراويح ـ باب فضل مَن قام رمضان ـ ٥/١٥٦
(٢) انظر فتح الباري ٥/١٥٦
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب تعليم الرّجُلِ أَمَتَهُ ـ ١/٢٠٠
(٤) انظر فتح الباري ١/٢٠٠
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ باب قوله تعالى (تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ) ـ ١٠/٢٨٣
(٦) انظر فتح الباري ١٠/٢٨٤
(٧) أمالي السّهيليّ ١٠٤ .

٢ـ الاسم المنصوب في تركيب الكلام

أولاً : مواضع نصب الاسم

تتبع الحافظ ابن حجر في دراسته تركيب الكلام مواضع نصب الاسم ، ووجّهه ، وبيّن معناه ، ومايحتمل في توجيه نصبه أيضاً مِنْ وجوه الإعراب ، مما أوجب علينا تتبع إشاراته ، وجمع شتاتها ، وتصنيفها تحت موضوعاتها ، ومتابعتها بالطريقة التي تابعنا فيها دراسته الاسم المرفوع السابقة

أ ـ المفعول وأنواعه

ونعني المفعول به ، ومنه المنادى على رأي ابن هشام [١] ، والمفعول المطلق ويسمى أيضا المصدر [٢] ، والمفعول له أو لأجله ، والمفعول فيه ، ويسمّى أيضاً الظرف [٣] ، والمفعول معه

١ـ المفعول به

والمفعول به ، ماوقع عليه فعل الفاعل ك (ضَرَبْتُ زيداً) [٤] . وقد اتّسمت إشارات الحافظ ابن حجر إليه كعادته في توضيح التركيب وبيانه ، وذلك بتتبع ماأبهم ، أو التبس ، أو جاء في إعرابه على القليل ، أو النادر ، أو الشاذّ ، أو مختلفاً فيه بَيْنَ النحاة ، فيرجع مايراه مناسباً السياق ، ويتأول في توجيهه إذا كانَ فيه حاجة إلى التأويل ، أو يخرجه تخريجاً نحوياً يطمئنّ إليه

وَمِنْ ذلك نصب (صَفَرَ) على المفعولية وعدم صرفه في قوله (وَيَجْعَلُونَ المُحَرَّمَ صَفَرَ) [٥] ، وكتب هكذا بلا تنوين ونقل عن النَّوويّ (ت : ٦٧٦ هـ) قوله "كان ينبغي أنْ يكتب بالألف ، ولكن على تقدير حذفها لابُدَّ مِنْ قراءته منصوباً ، لأنّهُ مصروف بلا خلاف [٦] ، يعني المشهور عن اللُّغة الرَّبيعيَّة كتابة المنصوب بغير ألف ، فلا يلزم مِنْ كتابته بغير ألف أنْ لايصرف فيقرأ بالألف " [٧] . ونقل عَنْ صاحب المحكم أنَّ أبا عبيدة لايصرفه لاجتماع علّتين ،

---

(١) انظر قطر النّدى ٢٠١ .
(٢) المصدر السّابق
(٣) المصدر السّابق
(٤) المصدر السّابق
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب التّمتّع ـ ١٦٩/٤
(٦) انظر شرح صحيح مسلم ٣٨١/٣
(٧) فتح الباري ١٦٩/٤ .

المعرفة والسَّاعة ، وفُسِرَتْ السَّاعة أَنَّ الأَزمنة ساعات والسَّاعة مؤنثة "(١)

وقد يأتي المفعول به مصدرًا مؤولاً ، وليس هناك مايمنع ، وذلك في قوله : (فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْمُلُوا الأَشْوَاطَ الثَّلاثَةَ ، وأَنْ يَمْشُوا مَابَيْنَ الرُّكْنَيْنِ) (٢) ، فـ (أَنْ يَرْمُلُوا) ، وهو في موضع مفعول (فَأَمَرَهُم) (٣)

وقد يشير إلى الإعراب الظَّاهر في التَّركيب ، وينقل خلافه عَنْ غيره ، ومثال ذلك قوله (وأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلاةٍ صَلَّاهَا صَلاةَ العَصرِ) (٤) ، فـ (أول) بالنَّصب ، لأَنَّهُ مفعول (صَلَّى) ، ونصب (صلاة العصر) على البدليَّة في حين "أعربه ابن مالك بالرَّفع ، وفي الكلام مقدّر لم يذكر لوضوحه ، والتَّقدير : أَوَّلُ صَلاةٍ صَلَّاهَا متوجهًا إلى الكعبة صلاة العصر "(٥)

وهو يوجه نصب الاسم على المفعولية كثيرًا على حذف عامل النَّصب ، أو إضماره وذلك مثل قوله : (اللَّهُمَّ هَالَةَ) (٦) فـ (هالة) منصوب بمحذوف تقديره اجْعَلْهَا هَالَةَ ، ويحتمل أَنْ يكون خبر مبتدأ محذوف ، أيْ : هذه هَالَةُ ،فهو مرفوع(٧) . وكذا النَّصب في قوله : (ثُمَّ جَاءَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَقَالَ الحمارَ الحمارَ) (٨) ، فـ (الحمار) منصوب بفعل محذوف تقديره : احضرْ ، أو اطلبْ والثَّاني توكيد لفظيٌّ للأول ، ويجوز الرَّفع على تقدير المطلوب .(٩)

وَمِنْ المفعول به المنادى على رأي ابن هشام كما ذكرنا سابقًا ، "وذلك لأَنَّ قولك (يَاعَبْدَ اللَّهِ) أصله أَدعو عَبْدَ اللَّهِ ، فحذف الفعل ، وأُنيبَ (يَا) عنه "(١٠) قوله (اللَّهُمَّ رَبَّنَا) (١١) ، فقد "ثبت في أكثر الطُّرق هكذا ، وفي بعضها بحذف (اللَّهُمَّ) ، وثبوتها أرجح ، وكلاهما جائز . وفي ثبوتها تكرير النِّداء ، كأنه قالَ يَااللَّهُ يَارَبَّنَا . "(١٢) ولم يوجه النَّصب ، ووجهه في قوله : (إِنَّكُم أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (١٣) ، بنصب

---

(١) انظر فتح الباري ٤/١٦٩.
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحَجِّ ـ باب كيف كان بَدْءُ الرَّمَل ـ ٤/٢١٥
(٣) انظر فتح الباري ٤/٢١٥ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب الصَّلاة من الإيمان ـ ١/١٠٤
(٥) انظر فتح الباري ١/١٠٤ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النَّبيِّ (ص) ـ باب تزويج النَّبيِّ (ص) خديجة ـ ٨/١٤٠
(٧) انظر فتح الباري ٨/١٤٠.
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب مَنْ أجرى أَمْرَ الأَمصار ـ ٥/٣١١
(٩) انظر فتح الباري ٥/٣١١، وانظر حذف عامل النَّصب في المصدر نفسه ١/١٣٩، و١/٤٠٢ و٢/٣٩، و٢/٩٨، و٤/١٠٢، و٥/٣١٠، و٥/٣١٥، و٧/١٦٨، و١١/٢٣ وغيرها
(١٠) قطر النَّدى ٢٠٢
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الدعاء في الرُّكوع ـ ٢/٤٢٥ .
(١٢) فتح الباري ٢/٤٢٥
(١٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تَعَالَى ـ (فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الكُفرِ) ـ ٩/٣٩٣.

(أَصْحَاب) على النِّداء مع حذف الأداة ، ولم يعلل ، ولم يقدّر ، ولكنه وَجَّهَ النَّصب أيضًا على احتمال أَنْ يكون (أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ) بدلاً مِن الضَّمير في (إِنَّكُم) (١)

٢ـ المفعول المطلق :

والمفعول المطلق ، وهو المصدر في اصطلاح الحافظ ابن حجر ، ولافرق بينهما (٢) ، وهو "المصدرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عليه عَامِلٌ مِن لَفْظِهِ كـ (ضَرَبْتُ ضَرْبًا) ، أَو مِنْ معناه كـ (قَعَدْتُ جُلُوسًا) ، وقد يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كـ (ضَرَبْتُهُ سَوْطًا) (فَاجْلِدُوهُم ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (٣) ، (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ) (٤) ، (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ) (٥) "(٦) . فذكر في تعريفه وحده المفعول المطلق وماينوب عنه

وقد جاء العامل فيه مِنْ معناه في قوله :(قَالَ كَانَ يَسِيرُ العَنَقَ) (٧) ، وقال : "وانتصب (العَنَقُ) على المصدر المؤكد لا مِنْ لفظ الفعل "(٨) ، ولو قال مِنْ معنى فعله لكان دقيقًا

وقد يذكر نصبه على المفعول المطلق ، ويحتمل فيه توجيهًا آخر ، ومثال ذلك توجيه نصب (عَائِذًا) في قوله (ص) (عَائِذًا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ) (٩) على المصدر الَّذِي يجيء على وزن (فَاعِل) ، كقولهم (عُوفِيَ عَافِيَةً) (١٠) ، أو يحتمل نصبه "على الحال المؤكدة النَّائبة مناب المصدر ، والعامل فيه محذوف ، كأَنَّهُ قال أَعُوذُ بِاللَّهِ عَائِذًا . ولم يذكر الفعل لأَنَّ الحال نائبة عنه "(١١) .

وقد يوجه المنصوب على أَنَّهُ صفة لموصوف محذوف ، والمحذوف هو المفعول المطلق ، ومثال ذلك قوله (حَتَّى اشْتَدَّ النَّاسُ الجِدَّ) (١٢) ، بنصب (الجِدَّ) أَيْ اشتدَّ النَّاسُ الاشتدادَ الجِدَّ (١٣) ، وقوله (ص) : (يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلًا) (١٤) ، بنصب (رَجُلٍ) ، أَيْ : يتمثّل

---

(١) انظر فتح الباري ٣٩٣/٩ (٢) انظر قطر النَّدى ٢٠١
(٣) سورة النّور ٤/٢٤ (٤) سورة النّساء ١٢٩/٤
(٥) سورة الحاقة ٤٤/٦٩ (٦) قطر النَّدى ٢٢٤
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب السَّير إِذَا دفع مِنْ عرفه ـ ٢٦٥/٤
(٨) فتح الباري ٥/٤ ٢٦
(٩) صحيح البخاريّ ـ أبواب الكسوف ـ باب التَّعوذ مِنْ عذاب القبر ـ ١٩١/٣ .
(١٠) انظر فتح الباري ١٩١/٣، و١٥٤/١٦ (١١) المصدر السَّابق
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة تبوك ـ ١٧٩/٩ .
(١٣) انظر فتح الباري ١٧٩/٩ . (١٤) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ٢٣/١ .

مِثْلَ رَجُلٍ ، على احتمال (مِثل) معنى المصدر لا على احتماله الاسميّة ، ويحتمل نصبه على التَّمييز ، أو على الحال ، والتَّقدير : هيأة رجل [١] ، وكذا قوله (ص) (مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ) [٢] بنصب (غُسلٍ) على أنَّهُ نعتٌ لمصدر محذوف ، أَيْ : غسلاً كغسل الجنابة [٣] ، وهو كقوله تَعَالَى : (وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) [٤]

٣ـ المفعول لـه :

والمفعول له " هو المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتًا وَفَاعِلاً ، نحو : (قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ) فَإِنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بحرف التَّعليل ، نحو (خَلَقَ لَكُمْ) [٥] " [٦] ، وإشارات الحافظ ابن حجر إلى هذا الجانب قليلة جداً ، وقد تختلط مَعَ الاحتمالات الأُخرى ، ومِنْ ذلك قوله (فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ لاتَلُدُّونِي ، فَقُلْنَا كَرَاهِيَةَ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ) [٧] ، و (كراهية) منصوب ، وقد ضبط بالرَّفع أيضاً [٨] ، و " قال أبو البقاء : هو خبر مبتدأ محذوف ، أَيْ : هذا الامتناع كراهية . ويحتمل النَّصب على أنَّهُ مفعول له ، أَيْ : نهانا للكراهية للدّواء ، ويحتمل أَنْ يكون مصدراً ، أَيْ : كرهه كراهيةَ الدَّواء " [٩] ، ورَجَّحَ عياض الرَّفع على النَّصب على المصدر . [١٠]

وكذا في قوله تَعَالَى : (وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ البَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا) [١١] ، فـ (بَغْيًا ، وَعَدْوًا) " نعتانِ منصوبانِ على أنَّهُما مصدرانِ أو على الحال ، أَيْ : باغين ، ومتعدين ، ويجوز أَنْ يكونا مفعولين لهما ، أي لأَجل البغي والعدوان " [١٢] .

وكذا قوله تَعَالَى : (لَايَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا) [١٣] ، فقد انتصب (إِلْحَافًا) " على أنَّه مصدر في موضع الحال ، أَيْ : لايسألون في حال الإلحاف أو مفعول لأَجله ، أَيْ لايسألونَ لأَجْل الإلحاف " [١٤] .

---

(١) انظر فتح الباري ١/٢٣ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجُمُعَةِ ـ باب فضل الجُمُعَةِ ـ ٣/١٧
(٣) انظر فتح الباري ١٣/١٧
(٤) سورة النَّمل ٢٧/٨٨
(٥) سورة البقرة ٢/٢٩ .
(٦) قطر النَّدى ٢٢٦
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب مرض النَّبيّ (ص) ـ ٩/٢١٣
(٨) انظر فتح الباري ٩/٢١٣
(٩) المصدر السَّابق . وانظر إعراب الحديث ١٩٣
(١٠) انظر فتح الباري ٩/٢١٣ .
(١١) سورة يونس ١٠/٩٠ .
(١٢) فتح الباري ٩/٤١٧ ، وانظر التِّبيان في إعراب القرآن ٢/٦٨٥
(١٣) سورة البقرة ٢/٢٧٣ .
(١٤) فتح الباري ٩/٢٦٩ ، وانظر التِّبيان في إعراب القرآن ١/٢٢٣

وقد يلجأ إلى علم البيان من البلاغة في تفصيل تركيب الكلام في بيان العامل والمتعلّق به ، كقوله (رَغْبَةً وَرَهْبَةً) منصوبان على المفعول له على طريق اللّف والنّشر ، وهو "ذِكر مُتَعَدِّدٍ على التّفْصِيل ، أو الإجمال ، ثُمّ مالِكُلِّ واحِدٍ ، من غَيْرِ تعيين ، ثِقَةً بِأَنّ السّامع يَرُدُّهُ إليه "(١) ، وذلك في نحو قوله (ص) (وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ) (٢) وتفصيل ذلك ، أيْ فَوَضْتُ أُمورِي إليكَ رَغْبَةً ، وأَلْجَأْتُ ظهري إليكَ رَهْبَةً (٣)

٤ـ المفعول فيه

وهو الظّرف في اصطلاح الحافظ ابن حجر ، ولافرق بينهما (٤) ، وهو : "كُلُّ اسم زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى (في) كقولك : صمتُ يَوْمَ الخميسِ ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ "(٥)

وقد تناول بعض مسائله موضحًا ، أو رادًّا على رأي ، أو مُجوِّزًا مايحتمله السّياق من إعراب آخر

فقد أشار الحافظ ابن حجر إلى مجيئه في نحو قوله (ص) : (يَدُ اللّهِ مَلْأَى لَايَغِيضُهَا نَفَقَةٌ ، سَحّاءُ اللّيْلَ وَالنّهارَ) (٦) ، فقوله : (اللّيْلَ والنّهارَ) بالنّصب على الظّرف ، أيْ فيهما ، وقد جَوّزَ فيهما الرّفع ، ولم يوجهه (٧)

وفي معرض توجيهه النّصب في قوله (وَيَوْمَهُمَا) على المفعول فيه رَدٌّ على قولٍ ذُكِرَ فيه أنّ الكلام مقلوب ، وذلك في قوله : (فَانْطَلَقَا بَقِيّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا) (٨) فـ (يَوْمَهُمَا) "بالنّصب على إرادة سِيرَ جميعه ، وَنَبّهَ بعض الحذاق على أنّهُ مقلوب ، وإنّ الصّواب : بقية يومهما وليلتهما ، لقوله بعده (فَلَمّا أَصْبَحَ) ، لأنّهُ لايُصْبِحُ إلّا عن لَيْلٍ ،انتهى . ويحتمل أنْ يكون المراد بقوله (فلما أَصْبَحَ) ، أيْ : من اللّيْلَةِ الّتي تلي اليوم الّذي سَارَا جميعه "(٩).

وقد يكتفي بتوجيه نصبه على المفعول فيه ، وذلك نحو قوله : (وَكَانَ يَمْشِي بَطْنَ المَسِيلِ) (١٠) ، فـ(بطن) منصوب على الظّرف (١١) ، وكذا قوله (أَنّهُ كَانَ ابْنَ عَشْرِ سِنِينَ

---

(١) التّلخيص في علوم البلاغة ٣٦١ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدّعوات ـ باب إِذَا باتَ طاهرًا ـ ١٣/٣٥٦ .
(٣) انظر فتح الباري ١٣/٣٥٧ . (٤) انظر قطر النّدى ٢٠١ .
(٥) المصدر السّابق ٢٢٩
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّوحيد ـ باب قول اللّهِ تَعالَى ـ (لما خَلَقْتُ بِيدَيّ) ـ ١٧/١٦٦ .
(٧) انظر فتح الباري ١٧/١٦٦ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب مايُسْتَحبُّ للعالم إذَا سُئِلَ ـ ١/ ٢٣٠ .
(٩) فتح الباري ١/ ٢٣٠ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحَجّ ـ باب ماجاء في السّعي ـ ٤/٢٤٨
(١١) انظر فتح الباري ٤/٢٤٨ .

مَقْدَمَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (١) ، فـ (مَقْدَمَ) بالنَّصب على الظَّرف ، أَيْ زمن قدومه . (٢)

٥ ـ المفعول معه

وهو "اسمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ على المَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ ، أَو مَافِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ ، كـ (سِرْتُ وَالنِّيلَ) ، و (أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ) (٣) . ومن ذلك في الحديث الشَّريف قوله (مَادَّ فيها أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ) (٤) فـ (كفار قريش) بالنَّصب مفعول معه . (٥)

وقد يوجه تركيب الكلام على احتمال إعراب آخر إلى جانب نصبه على المفعول معه ، كقوله (ص) (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ) (٦) بالنَّصب في (السَّاعَةَ) والواو فيه بمعنى (مَعَ) ، وأَجازَ ذلك أَبو البقاء العكبريُّ ، ولم يجوّز فيه الرَّفع لفساد المعنى ، لأَنَّهُ لايُقالُ : بُعِثْتُ السَّاعَةُ ، ولاهو في موضع الرَّفع ، لأَنَّ السَّاعَةَ لم توجد بَعْدُ (٧) . وأَجاز غيره الوجهَيْنِ ، واستحسن بعضهم الرَّفع ، لأَنَّهُ عطف على ضمير المجهول في (بُعِثْتُ) ، وَجَوَّزَ النَّصب ، وزاد في توجيه النَّصب بأَنْ يكون على ضمير يدلُّ عليه الحال ، نحو : فانتظروا ، كما قُدِّرَ في نحو : (جَاءَ البردُ والطَّيالسةَ) فاستعدوا (٨) . ومثل ذلك : " مازلتُ وزيدًا ، أَيْ مازلت بزيدٍ حَتَّى فَعَلَ ، فهو مفعول به ، فقد عمل ماقبل الواو ، فيما بعدها والمعنى معنى الباء ، ومعنى (مَعَ) أَيضًا يصلح في هذه المسألة ، لأَنَّ الباء يقرب معناها مِنْ معنى (مَعَ) إِذَا كانت الباء معناها الملاصقة للشَّيء ، ومعنى (مَعَ) المصاحبة وَمِنْ ذلك : مازلتُ أَسِيرُ والنِّيلَ ، واستوى المَاءُ والخشبةَ ، أَيْ مَعَ الخشبة ، وجاء البرد والطَّيالسة ، وأَنشد سيبويه : (٩)

وَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِن الطِّحَالِ "(١٠)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب النكاح ـ باب الوليمة ـ ١١/١٣٨ .
(٢) انظر فتح الباري ١١/١٣٨ . (٣) قطر النَّدَى ٢٣٧
(٤) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/٣٦
(٥) انظر فتح الباري ١/٣٦ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرِّقاق ـ باب قول النَّبيِّ (ص) ـ ١٤/١٣٣
(٧) انظر إعراب الحديث ٣٠
(٨) انظر فتح الباري ١٤/١٣٣
(٩) هذا البيت مجهول قائله . انظر الكتاب ١/٢٩٨ ، ومجالس ثعلب ١/١٢٥ ، وشرح المفصل ٢/٤٨ ، و ٥٠ ، والتَّصريح على التَّوضيح ١/٣٤٥ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٠ ، ٢٢١
(١٠) الأُصول في النَّحو ١/٢١٠

وكذلك في نصب (المرأة) في قوله : (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالمرأَةَ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ) (١) ، فـ (المرأة) يجوز فيه الرَّفع على العطف ، والنَّصب على المعيَّة . (٢)

ثانيًا : الحـــال

والحال هو الوصفُ ، الفَضْلَةُ ، المنتصبُ ، للدلالة على هيأةٍ ، نحو غَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفاً (٣) . والأَصلُ في الحال الإفراد ، وتقع الجملة موقع الحال . فالحال في إشارات الحافظ ابن حجر إما أن تكون مفردة ، أو جملة ، ولكلِّ نوع أحكامه ، ونذكرها بالقدر الَّذي يذكرها به الحافظ ابن حجر ، وكذلك إذا استدعى التَّوضيح ذلك ، ونشير من خلالهما إلى أهم المسائل الَّتي ذكرها ، ونُبيِّنُ رأيه وتوجيهه النَّحويّ

١ـ الحال المفـــردة

والأكثر فيها أنْ تكون منتقلة ومشتقَّة ، وقد جاءت في نحو قوله : (وَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا) (٤) فـ (مُهَاجِرًا) منصوب على الحال المقدّرة ، والمعنى أراد الخروج طالبًا للهجرة (٥)، فالمقدّرة هي الَّتي يكون وقوعها بعد زمن عاملها نحو قوله تَعَالَى : (وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا) (٦) ، وقد تأتي الحال جامدة ، ومِنْ ذلك قوله (ص) (بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْنًا فَقَرْنًا) (٧) ، فـ (قرنا) بالنَّصب حال للتَّفصيل (٨) ، أيْ " طور واقع فيه تفضيل نحو : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا " (٩) ، وقد وردتْ الحال الجامدة المفردة أيضًا في قوله (ص) : (كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدَ أَفْحَجَ يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا) (١٠) فقوله : (حَجَرًا حَجَرًا) ، حال كقولك (بَابًا بَابًا) (١١) ،

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الغسل ـ باب هل يُدخِلُ الجُنُبُ يده في الإناء ـ ١/ ٣٨٩
(٢) انظر فتح الباري ١/ ٣٨٩
(٣) انظر قطر النَّدى ٢٣٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٢
(٤) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النَّبيِّ (ص) ـ باب جوار أبي بكر ٥/ ٣٨٢ . وفيه (تَجَهَّزَ) وفي فتح الباري ٨/ ٢٣٤ (خَرَجَ)
(٥) انظر فتح الباري ٨/ ٢٣٤ . (٦) سورة الصافات ٣٧/ ١١٢
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب صفة النَّبيِّ (ص) ـ ٧/ ٣٨٤ .
(٨) انظر فتح الباري ٧/ ٣٨٤ . (٩) منهج السالك ٢/ ٤٩١
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب هدم الكعبة ـ ٤/ ٢٠٦
(١١) انظر الخلاف في هذا حاشية الصَّبان ٢/ ١٧١ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٨ . وقد ناقش الدكتور فاضل صالح السَّامرائي هذه الآراء ، ورَجَّحَ رأي أبي حيان الَّذي سنذكره (انظر معاني النَّحو ٢/ ٧١٥ ـ ٧١٦)

ولم يعلّق على نصب الثّاني مِن المكرر ، وفيه خلاف . وقد أثبتناه في الحال المفردة ،لأنّ مجموعهما هو الحال ، وبذلك قال أبو حيان " الّذي أختاره أنّ كليهما منصوب بالعامل السّابق لأنّ مجموعهما هو الحال لا أحدهما ، ومتى اختلف بالوصفيّة أو غيرها لم يكن له مدخل في الحاليّة إذا الحاليّة مستفادة منهما فصارا يعطيان معنى المفرد فأعطيا إعرابه وهو النّصب "(١) ، وأضاف تخريجًا آخر استشهد عليه بالحديث الشّريف ، وهو العطف على تقدير حذف الفاء ، بقوله " ولو ذهب ذاهب إلى أنّ النّصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء ، أيْ : رَجُلاً فَرَجُلاً ، وبابًا فَبابًا لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التّكلّف ، لأنّ المعنى ادْخُلوا رَجُلاً بَعْدَ رَجُلٍ ، وعَلّمْتُهُ الحساب بابًا بعد بابٍ ، قُلْتُ : وهذا عندي لظهورها في بعض التّراكيب ، كحديث : (لتتبعن سنن مَنْ قبلكم بَاعًا فَبَاعًا) قال أبو حيان : والتّكرار في مثل هذا لايدلّ على أنّه أُريد به شفع الواحد بَلْ الاستغراق لجميع الرّجال والأبواب ونحو ذلك "(٢) . وكذلك قد يحمل الحديث الّذي ذكرناه قبل قليل ، وهو قوله (ص) : (بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْنًا فَقَرْنًا) (٣) في نصب (قَرْنًا فَقَرْنًا) على العطف بالفاء

أ ـ الحال مِن الفاعل أو المفعول :

قد تكون الحال المفردة مِن الفاعل أو مِن المفعول ، فمِن الفاعل نحو قوله : (فَأَخَذَ هَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا) (٤) فـ (محتاجًا إليها) بالنّصب على الحال مِن الفاعل ، وهو النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٥) . ومِن المفعول به نحو قوله : (سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ خَطِيبًا) (٦) فقوله (خَطِيبًا) هو حال مِن المفعول . (٧)

وكذلك إنْ كانتْ الجملة في موقع الحال ، نحو قول سعد بن أبي وقاص رضي اللَّهُ عَنْهُ (جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي ، وَأَنَا بِمَكَّةَ ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بالأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا) (٨) ، فقوله : (وَهُوَ يَكْرَهُ أَن يَمُوتَ بالأَرْضِ التي هَاجَرَ مِنْهَا) يحتمل فيه " أنْ تكون

---

(١) همع الهوامع ١/٢٣٨ .
(٢) المصدر السّابق
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب صفة النّبيّ (ص) ـ ٧/٣٨٤ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوت ـ باب النّساج ـ ٥/٢٢٢
(٥) انظر فتح الباري ٥/٢٢٢ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ يُرِد اللَّهُ بِهِ خَيْرًا ـ ١/١٧٣
(٧) انظر فتح الباري ١/١٧٣
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوصايا ـ باب أنْ يترك ورثته أغنياء ـ ٦/٢٩٣

الجملة حالاً مِن الفاعل ، أو مِن المفعول ، وكُلٌّ منهما محتمل ، لأَنَّ كُلًّا مِن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمِن سَعْدٍ كان يكره ذلك ، لكن إِنْ كان حالاً مِن المفعول ، وهو سعد ، ففيه التفات ، لأَنَّ السِّياق يقتضي أَنْ يقول : وأنا أكره "(١) ، فالالتفات هو في ضمير المتكلم والخطاب والغيبة مطلقاً يُنْقَلُ كُلُّ واحدٍ منها إِلَى الآخر ، ويسمَّى هذا النَّقل التفاتاً عند علماء المعاني ، كقول الشَّاعر

بَانَتْ سُعَادُ فَأَمْسَى القَلْبُ مَعْمُودَا وَأَخْلَفَتْكَ ابْنَةُ الحُرِّ المُوَاعِيدَا

فالتفت ، ولم يَقُلْ (وأَخْلَفَتْنِي) (٢) . وبهذا نرى تأثر الحافظ ابن حجر في توجيه تركيب الكلام بعلم المعاني إضافة إِلى إِشاراتنا السَّابقة .

ب ـ الحال مِن المضاف إِليه

وهو مذهب أَبي عليٍّ الفارسيِّ (٣) ، وادَّعَى ابن مالك "في شرح التَّسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال مِن المضاف إِليه فيما عدا المسائل الثَّلاث المستثناة ، نحو ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدٍ جَالِسَةً ، وتابَعَهُ على ذلك ولده في شرحه ، وفيما ادَّعياه نظر ، فإِنَّ مذهب الفارسيِّ الجواز ، ومِمَّنْ نقله عنه الشَّريف أَبُو السَّعادات ابن الشَّجري في أَماليه "(٤) وأَول الشُّروط الثَّلاثة الَّتِي قَيَّدَ بها ابن مالك صحَّة مجيء الحال مِن المضاف إِليه ، إِذَا كان المضاف مِمَّا يصحُّ عمله في الحال ، كالوصف والمصدر ونحوهما مِمَّا تَضَمَّنَ معنى الفعل (٥) ، نحو قوله تَعَالَى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا) (٦) ، والثَّاني والثَّالث في قوله إِذَا كان المضاف جزءًا مِن المضاف إِليه ، أَو مثل جزئه في صحَّة الاستغناء بالمضاف إِليه عنه ، فمثال ما هو جزء مِن المضاف إِليه قوله تَعَالَى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا) (٧) فـ (إِخْوَانًا) حال مِن الضَّمير المضاف إِليه (صدور) ، والصدور جزء من المضاف إِليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إِليه ـ في صحَّة الاستغناء بالمضاف إِليه عنه ـ قوله تَعَالَى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) (٨) ، فـ (حَنِيفًا) حال مِنْ إِبراهيم"

---

(١) فتح الباري ٦/٢٩٣ .
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ١/٧١
(٣) وذهب الشَّيخ محمد محيي الدِّين عبد الحميد إِلى أَنَّه مذهب سيبويه . (انظر منحة الجليل الحاشية على شرح ابن عقيل ١/٢٦٧) ، وذكر ابن عقيل أنه مذهب الفارسيِّ ١/٢٦٩ .
(٤) منهج السَّالك ٢/٥٤٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٩
(٥) انظر منهج السَّالك ١/٢٦٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥٤٣ ـ ٥٤٦
(٦) سورة يونس ١٠/٤ (٧) سورة الحجر ١٥/٤٧
(٨) سورة النَّحل ١٦/١٢٣

والملّة كالجزء من المضاف إليه ، إذ يصحّ الاستغناء بالمضاف إليه عنها ، فلو قيل في غير القرآن (أن اتّبع إبراهيم حنيفًا) لصحّ "(١) ، وقد أخذ الحافظ ابن حجر هذا الشّرط من ابن مالك في حمل الجملة (يَفِرُّ بِدِينِهِ مِن الفِتَنِ) على الحال من الفاعل وهو الضّمير المستتر في (يَتْبَعُ) ، أو من المضاف إليه (المُسلِم) ، وذلك في قوله (ص) (يُوشِكُ أنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ ، وَمَوَاقِعَ القَطْرِ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِن الفِتَنِ) (٢) ، وقال "إذا جوّزنا الحال من المضاف إليه ، فقد وجد شرطه ، وهو شدة الملابسة ، وكأنّه جزء منه ، واتحاد الخبر بالمال واضح "(٣) .

ج ـ صاحب الحال معرفـــة :

صاحب الحال لايكون إلّا معرفة ، و (لاينكر في الغالب إلّا عند وجود مسوغ) (٤) ، ومن المسوغات الّتي ذكرها النّحاة أنْ يتقدّم الحال على النّكرة ، نحو : (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ) ، وأنْ تُخَصَّصَ النّكرة بوصف ، أو بإضافة ، فمثال الأول قوله تعالى : (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) (٥) ومثال الثّاني قوله تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) (٦) ، ومن المسوغات أيضًا "أنْ تقع النّكرة بعد نفي أو شبه ، وشبه النّفي هو الاستفهام والنّهي ... ومنه قوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) (٧) ، فـ (لَهَا كِتَابٌ) جملة في موضع الحال مِنْ قرية ، وصحّ مجيء الحال مِنْ (قرية) ، وصحّ مجيء الحال من النّكرة لتقدّم النّفي عليها ، ولايصحّ كون الجملة صفة لقرية ، خلافًا للزّمخشريّ ، لأنّ الواو لاتفصل بَيْنَ الصّفة والموصوف ، وأيضًا وجود (إلّا) مانع مِنْ ذلك "(٨) ، وقلّ مجيء الحال مِن النّكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة سابقًا ، فقد أجاز (سيبويه) فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا ، وفي الحديث (صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاعدًا ، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا) (٩) "(١٠) ، فـ (قِيَامًا) حال مِنْ (رِجَالٌ) ، وقد جوّز

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٦٩
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الفتن ـ باب التّعرّب في الفتنة ـ ١٦/١٥٢
(٣) فتح الباري ١٦/١٥٢
(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٥٦
(٥) سورة الدّخان ٤٤/٤ ـ ٥
(٦) سورة فصلت ٤١/١٠
(٧) سورة الحجر ١٥/٤ .
(٨) شرح ابن عقيل ١/٢٦٠ ـ ٢٦١ .
(٩) أخرجه مالك في الموطأ ـ كتاب الصّلاة ـ باب صلاة الإمام وهو جالس ـ ٣٥ ، وفي أمالي السّهيليّ ٩٣ (قَوْمٌ) بدل (رِجَالٌ)
(١٠) المصدر السّابق ١/٢٦٣ ، وانظر الكتاب ٢/١١٢

الحافظ ابن حجر الرفع في (ثائر) على الصفة ، ونصبه على الحال في قوله (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرُ الرَّأْسِ) (١) ، وصاحب الحال (رَجُلٌ) نكرة

د ـ تعدّد الحال وصاحبها مفرد

وفي جواز تعدّد الحال ، وصاحبها مفرد ، قد يرجح بينهما وبَيْنَ أَنْ تكون صفة ، ومن ذلك قوله (ص) (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَقَالَ : فيه سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ ، وهو قائم يُصَلِّي ، يَسْأَلُ اللَّهَ) (٢) فقوله (وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي ، يَسْأَلُ اللَّهَ) هي صفات المسلم ، أُعربت حالاً (٣) ، ويحتمل أَنْ يكون (يُصَلِّي) حالاً منه لاتّصاله بـ (قَائِم) ، و (يَسْأَلُ) حال مترادفة " (٤) .

وكذا في قوله : (فَقَالَتْ : إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ) (٥) فـ (شَيْخًا) حال ، و (لَا يَثْبُتُ) صفة له ، " ويحتمل أَنْ يكون حالاً أيضًا ، ويكون من الأحوال المتداخلة " (٦)

٢ـ موقع الجملة حالاً

الأصل في الحال ، وكذلك الخبر والصفة الإفراد ـ كما ذكرنا سابقا ـ ، و " تقع الجملة موقع الحال ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولَابُدَّ فيها مِنْ رابط ، وهو في الحاليّة : إما ضمير ، نحو (جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ) ، أو واوٌ ـ وتسمّى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتُها صحّةُ وقوع (إِذْ) موقعها ـ نحو (جَاءَ زَيْدٌ وهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً) " (٧) .

وقد جاءت في الحديث شواهد كثيرة على ذلك ، ولم يحتجّ أو يمثل بها النحاة وإنّما لجأوا إلى المثال المصنوع ـ كما نجد ذلك مثلاً في كلام ابن عقيل السابق ـ أو إلى الشواهد الأخرى ، وأغفلوا مادة الحديث ، ومن ذلك في وقوعهما معًا قوله : (ثُمَّ قُلْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ) (٨) ، فقوله (ودخلتُ على حَفْصَةَ) جملة حاليّة ، أَيْ حالِ دخولها عليها (٩) ، وكذا قول عُمَرَ رضي اللَّهُ عنه : (إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ ، وهي مِنْ خمسة أَشْيَاءَ : العِنَبِ وَالتَّمْرِ ،

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب الزكاة في الإسلام ـ ١١٤/١
(٢) المصدر السابق ـ كتاب الجُمُعَةِ ـ باب السّاعة التي في يوم الجُمُعَةِ ـ ٦٧/٣
(٣) انظر فتح الباري ٦٧/٣ . (٤) المصدر السابق
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب حجّ المرأة عن الرّجُل ـ ٤٣٩/٤
(٦) فتح الباري ٤٣٩/٤ . (٧) شرح ابن عقيل ٢٧٨/١
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب النكاح ـ باب موعظة الرّجُلِ ابْنَتَهُ ـ ١٩٨/١١
(٩) انظر فتح الباري ١٩٨/١١ .

والحِنْطَةِ ، والشَّعِيرِ ، والعَسَلِ) (١) ، فـ (وهي مِن خمسة أَشياء) جملة حاليَّة والرَّابط فيها الواو والضَّمير ، والتَّقدير نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع مِنْ خمسة . وَجَوَّزَ الحافظ ابن حجر فيها أَنْ تكون جملة استئنافيَّة ، أَو معطوفة على ماقبلها (٢) . وكذا قوله (سَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بن عوف وَتَزَوَّجَ امْرَأَةً مِن الأَنْصَارِ) (٣) ، وقوله (قَالَتْ الأَنْصَارُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وأَعْطَى قريشًا ، وَاللَّهِ إِنَّ هَذَا لَهُوَ العَجَبُ) (٤) فـ (وَأَعْطَى قريشًا) هي الجملة الحاليَّة ، والرَّابط واضح . (٥)

وأَما أَقسام الجملة الحاليَّة فهي "إما أَنْ تكون آسميّة ، أَو فعليَّة ، والفعل إما مضارع ، أَو ماضٍ ، وكُلٌّ واحدة مِن الآسميَّة ، والفعليَّة ، إما مثبتة ، أَو منفية وقد تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا صدرت الجملة بمضارع مثبت ، لاتصحبها الواو ، بَلْ لاترتبط إِلَّا بالضَّمير فقط "(٦) ، مالم تقترن بـ (قَدْ) ، فإِنْ اقترنتْ وجب مجيء الواو (٧) ، نحو قوله تَعَالَى (لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) (٨) .

وقد اهتمَّ بذكر هذه الأَقسام ، والإِشارة إِليها في الحديث الشَّريف ، ومِن ذلك مثلاً إِشارته إِلى أَنَّ الجملة الآسميَّة حاليَّة في قوله (ص) : (مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ جُلِدَ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ) (٩) ، وذلك قوله (وهو بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ) ، والجملة الفعليَّة فِعْلُهَا مضارع مثبته مثلاً في قوله : (بَيْنَمَا رَجُلٌ بِطَرِيقٍ ، فاشتدَّ عَلَيْهِ العطشُ ، فَوَجَدَ بِئْرًا ، فَنَزَلَ فِيهَا ، فَشَرِبَ ، ثُمَّ خَرَجَ ، فإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ ، يَأْكُلُ الثَّرَى) (١٠) ، فقوله (يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى) ، يجوز أَنْ يكون خبرًا ثانيًا ، وأَنْ يكون حالاً (١١) ، وكذا قوله (ص) (لايَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (١٢) ، والَّتِي فِعْلُهَا ماضٍ مثلاً قوله : (إِنِّي لَوَاقِفٌ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأَشربة ـ باب ماجاء في أَنَّ الخمر ـ ١٢/١٤٤ ـ ١٤٥
(٢) انظر فتح الباري ١٢/١٤٤
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب النِّكاح ـ باب الوليمة ولو بشاة ـ ١١/١٣٩
(٤) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبِيِّ (ص) ـ باب مناقب الأَنصار ـ ٨/١١٢
(٥) انظر فتح الباري ٨/١١٢ (٦) شرح ابن عقيل ١/٢٨١ .
(٧) انظر شرح ابن عقيل هامش (١) (٨) سورة الصَّفّ ٦١/٥
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب المحاربين ـ باب قذف العبيد ـ ٥ ١/٢٠٢
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب المظالم ـ باب الآبار على الطُّرق ـ ٦/٣٨
(١١) انظر فتح الباري ٦/٣٨
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدّيات ـ باب قول اللَّهِ تَعَالَى (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) ـ ١٥/٢٠

مَعَ قَوْمٍ وَقَدْ وُضِعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ) (١) ، فقوله (وَقَدْ وُضِعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ) جملة حاليَّة من (عُمَرَ) رضي اللَّهُ عنه ، وكذا قوله (سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول في صَلَاةِ الفجرِ وَرَفَعَ رَأْسَهُ) (٢) فـ (وَرَفَعَ رَأْسَهُ) جملة حاليَّة ، أي قَالَ ذلك حال رفع رأسه مِن الرُّكوع . (٣)

وقد يشير إلى وقوع الجملة الاسميَّة حالاً مِنْ دون الواو ، وَمِنْ ذلك قوله (فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ خَدِّي عَلَى خَدِّهِ) (٤) ، فـ (خَدِّي عَلَى خَدِّهِ) هي الجملة الحاليَّة مِنْ دون واو ، كما قيل في قوله تَعَالَى (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (٥) ، (٦) فـ (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) جملة في موضع الحال مِن الواو في (اهْبِطُوا) أَيْ اهْبِطُوا مُتَعَادِين . (٧)

ثالثاً : التَّمييز

والتَّمْيِيزُ هو : " اسمٌ ، فَضْلَةٌ ، نكرةٌ ، جَامِدٌ ، مُفَسِّرٌ لما انْبَهَمَ مِن الذَّوَاتِ " (٨) ، فقد وَافَقَ الحال في الأُمور الثَّلاثة الأُولى ، وخالفه في الأَمرين الأَخيرَين ، لأَنَّ الحال مشتقٌّ مُبيِّنٌ ، والتَّمييز جامدٌ مُبيِّنٌ للذوات (٩) . وهذا هو الأَصل فيهما ، وماخرج عَنْ حدِّ يهما حمل في إرجاعه إلى الأَصل على التَّأويل ، كما رأينا في بحثهم للحال ، ونرى هنا في التَّمييز

وقد جاءت إشارات الحافظ ابن حجر في شرحه الحديث الشَّريف معتمدة على بيان تركيب الكلام الَّذي يرد فيه الاسم المنصوب واضحاً في توجيه نصبه على التَّمييز ، ولا إشكال فيه ، نحو قوله (ص) (ثُمَّ أُتِيَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِ تَوْرٌ مِنْ ذَهَبٍ مَحْشُوًّا إِيمَانًا وحكمةً) (١٠) ، فـ (إِيمَانًا) اسم تنطبق عليه الشّروط السَّابقة في التَّمييز ، فهو منصوب على التَّمييز (١١)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبيِّ (ص) ـ باب ٤٧/٨ .
(٢) المصدر السَّابق ـ كتاب الاعتصام ـ باب ماذكر النَّبيُّ (ص) ـ ٧٧/١٧
(٣) انظر فتح الباري ٧٧/١٧ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب العيدَين ـ باب الحراب والدّرق يوم العيد ـ ٩٦/٣
(٥) سورة البقرة ٣٦/٢ .
(٦) فتح الباري ٩٦/٣
(٧) انظر التّبيان في إعراب القرآن ٥٣/١
(٨) شرح قطر النَّدى ٢٣٧
(٩) المصدر السَّابق ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّوحيد ـ باب قوله تَعَالَى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى) ـ ٢٥٩/١٧ .
(١١) انظر فتح الباري ٢٥٩/١٧ ، و ٢٠٣/٨

وقد كثرتْ إشارات الحافظ ـ كما هو شأنه في بيان التَّركيب ـ إلى حذف التَّمييز ، نحو حذف تمييز العدد ، و (كَمْ) وغيرهما ، وسيرد ذلك في دراستنا حذف الاسم المنصوب ، وقد يوجه النَّصب في الاسم على التَّمييز ، ويذكر إلى جانب ذلك مايحتمله تركيب الكلام من الجواز في إعرابه ، ومِنْ ذلك مثلاً ماجاء في رواية أُخرى في قوله (ص) (مَنْ اصْطَبَحَ كُلَّ يَوْمٍ سبع تَمَرَاتٍ عَجْوَةً ، لم يَضُرَّهُ سُمٌّ ولا سِحْرٌ ذلك اليَوْمَ إلى اللَّيْلِ) (١) ، جاء فيه (سبعَ تمرات عجوة) بالنَّصب في (سَبْع) ، وفي أُخرى : (بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ) بزيادة حرف الجرِّ الباء في أوله (٢) ، وجَوَّزَ الحافظ ابن حجر في (تمرات عجوة) الإضافة ، فتخفض كما تقول (ثيابُ خزٍّ) ، و (تمراتٍ) تمييز عدد ، والأصل فيه النَّصب ، وقال رضي الدِّين الاستراباذيّ إنَّ الجرَّ والنَّصبَ في التَّمييز سواء في المعنى ، وذلك في انتصاب (حافظاً) في قوله تَعالَى : (فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظاً) (٣) ، " انتصب (حَافِظاً) على التَّمييز ، أَيْ خيرُ مَنْ حَافَظَ ، فهو والجرّ سواء ، نحو : خيرُ حَافِظٍ ، وخيرٌ حَافِظاً ، فهو حافظ في الوجهين "(٤) ، ومنهم مَنْ رأى أنَّ المعنى يختلف بَيْنَ النَّصب والجرِّ . (٥)

ولم يتوقف الحافظ ابن حجر مفرقًا في المعنى بَيْنَ مايُراد فيه النَّصب على التَّمييز ، أو الجرِّ وإنَّمَا اكتفى بالإشارة فقط ، وتابع مايجوز فيه بقوله " ويجوز التنوين على أنَّهُ عطف بيان ، أو صفة لـ (سبع تمرات) ، ويجوز النَّصب منوناً على تقدير فعل ، أو على التَّمييز "(٦) ، فقد جَوَّزَ جرَّهُ ، ونصبَهُ على التَّمييز مِنْ دون التَّفريق في المعنى بينهما ، كما رأينا في قول الرَّضي الاستراباذيّ السَّابق

وقد ذكر الحافظ ابن حجر مسائل مِن التَّمييز نشير هنا إلى أهمها

١ـ نصب الاسم على التَّمييز بعد التَّفضيل

فقد روى أكثر الرُّواة (صياماً) بالنَّصب في قوله : (وَمَارَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صياماً مِنْهُ فِي شَعْبَانَ) (٧) وقد رواه بعضهم بالخفض ، وردَّه السُّهيليّ إلى الوهم (٨) ، و " لَعَلَّ بعضهم كَتَبَ (صياماً)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الطِّب ـ باب الدَّواء بالعَجْوَة للسِّحر ـ ١٢/ ٣٥١
(٢) انظر فتح الباري ١٢/ ٣٥١ . (٣) سورة يُوسُف ١٢/ ٦٤
(٤) الكافية في النَّحو ١/ ٢٢٤
(٥) فَصَّلَ القول في التَّفريق بينهما الدَّكتور فاضل صالح السَّامرائي ، وتتبع آراء النُّحاة في هذه المسألة . انظر معاني النَّحو ٢/ ٢٥٦ ـ ٢٥٨ .
(٦) فتح الباري ١٢/ ٣٥١ .
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّوم ـ باب صوم شعبان ـ ٥/ ١١٧ .
(٨) انظر أمالي السُّهيليّ ١٣٣ .

بغير ألف على رأي مَنْ يقف على المنصوب بغير ألف ، فتوهم مخفوضًا ، أو أنَّ بعض الرُّواة ظنَّ أنَّه مضاف ، لأنَّ صيغة أفْعَلَ تضاف كثيرًا ، فتوهمها مضافة ، وذلك لايصحُّ هُنا قطعًا ، وقوله : (أكْثَرَ) بالنَّصب ، وهو ثاني مفعولي "رَأَيْتُ" ، وقوله (في شَعْبَانَ) يتعلق بصيام ، والمعنى كان يصوم في شَعْبَانَ وغيره ، وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر مِنْ صيامه فيما سواه "(١) . وقول ابن حجر (ذلك لايصحُّ هنا قطعًا) ، لإرادة المعنى الَّذي ذهب إليه في نصب (صيامًا) ، ولم يدفع به جواز الجرِّ ، وقد أشرنا قبل قليل إلى جواز النَّصب والجرِّ ، وذكرنا أنَّ هناك مَنْ لَمْ يفرق بينهما في المعنى وإلى ذلك ذهب ابن حجر هناك ، في حين أنَّه هنا بَيَّنَ المعنى الَّذي يجلبه النَّصب ، وقد وَضَّحَ الشَّيخ خالد الأزهريُّ الفرق في المعنى بشروط بَيْنَ نصب الاسم وجرِّه بقوله "مِنْ مميز النِّسبة التَّمييز الواقع بعد اسم التفضيل ، وله حالتان ، تارة يكون منصوبًا ، وتارة يكون مجرورًا ، وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التَّفضيل كونه سببًا ، وذلك إذا كان فاعلاً معنى ، نحو : زيدٌ أكثرُ مَالاً ، وعلامة ذلك أنْ تجعل مكان اسم التَّفضيل فعلاً مِنْ لفظه ومعناه ، وترفع التَّمييز به مع صحَّة المعنى ، فتقول في مثالنا : زيدٌ كَثُرَ مَالُهُ ... بخلاف ما إذا لم يكن فاعلاً معنى ، وهو ماكان اسم التَّفضيل بعضه نحو : مالُ زيدٍ أكثرُ مَالٍ ، بالخفض ذلك أنْ يحسن وضع (بعض) موضع اسم التَّفضيل ، ويضاف إلى جمع قائم مقام النَّكرة ، فتقول في مثالنا مَالُ زيدٍ بعضُ الأموالِ ، ولايستقيم في هذا المثال أنْ يكون (مَالاً) فاعلاً معنى ، لفساد المعنى ، فلا يُقالُ : مَالُ زيدٍ كَثُرَ مَالُهُ ، لأنَّه يؤدي إلى أنَّ المال له مال ، وإنَّما وجب نصبه في الأولى ، وجرُّه في الثَّانية ، لأنَّ اسم التَّفضيل في الثَّانية مضاف إلى ماهو بعضه دون الأولى "(٢) . وهذا مِنْ تمييز النِّسبة مِنْ قسم المحول عن المضاف غير المحول عَنْ فاعل نحو قوله تَعَالَى : (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) (٣) ، أوْ عَنْ مفعول ، نحو قوله تَعَالَى : (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا) (٤) ، " وذلك بعد أفْعَلَ التَّفضيل المخبر به عما هو مغاير للتَّمييز ، وذلك كقولك : (زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا) أصله : عِلْمُ زيد أكثرُ وكقوله تَعَالَى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا) (٥) ،

---

(١) فتح الباري ٥/١١٧
(٢) شرح التَّصريح على التَّوضيح ١/٣٩٨ .
(٣) سورة مريم ١٩/٤ .
(٤) سورة القمر ٥٤/١٢
(٥) سورة الكهف ١٨/٣٤

فإنْ كان الواقع بعد أفعل التَّفضيل هو عين المخبر عنه ، وجب خفضه بالإضافة ، كقولك (مَالُ زيدٍ أَكْثَرُ مَالٍ) إلَّا إنْ كان أفعل التَّفضيل مضافاً إلى غيره ، فينصب نحو (زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مالاً) "(١) ، ولذا جاز النَّصب في (صيام) لأنَّهُ فاعل في المعنى ، والتَّقدير : مَارَأَيْتُهُ كَثُرَ صِيَامُهُ ، ولم يكن مضافاً إلى غيره ، ولذلك نصب على التَّمييز ، وجرّه لايكون إلَّا أنْ يكون التَّمييز غير فاعل في المعنى ، وقد ورد التَّمثيل لكُلٍّ منها

٢ـ النَّصب على التَّمييز بعد (مِثْل)

فقد جاء في قوله (ص) (لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا) (٢) ، وأشار ابن مالك إلى وقوع التَّمييز فيه بعد (مِثْل) ، وذكر أنَّهُ قليل ، ونظيره (٣) قوله تَعَالَى : (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) (٤) ، فقد أُضيف الدَّال على مقدار إلى غير التَّمييز ولذلك وجب نصب التَّمييز ، نحو (مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً) (٥) ، ومنه قوله تَعَالَى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا) (٦) ، وهو التَّمييز المُبَيِّنُ لإجمال ذات لوقوعه بعد مقدار ، نحو : (لَهُ شِبْرٌ أَرْضًا) (٧) وقد جاء في الحديث الشَّريف السَّابق والآية الكريمة الدَّالُّ على مقدار مضافاً ، فـ (مدداً) تمييز لـ (مِثْل) ، وكذا (ذَهَبًا) في الحديث ، ولايجوز جَرُّهُمَا بالإضافة ، لأنَّ (مِثْلَ) مضاف ، فامتنع إضافته مَرَّة أُخرى (٨) . ومادَلَّ على ماشاكلَ من مظانِّ تمييز المفرد . (٩)

٣ـ مجيء التَّمييز مشتقّاً

وقد عرفنا في شروط مجيء التَّمييز أنَّ الأصل فيه كونه جامداً ، وقد جاء على خلاف الأصل في قول عائشة رضي اللَّهُ عنها (مَارَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَجْمِعًا قَطُّ ضَاحِكًا) (١٠) ، وفي رواية أُخرى : (مستجمعاً ضحكاً) (١١) ، فقوله (ضَاحِكًا) "منصوب على التَّمييز ، وإنْ كان مشتقّاً مثل : للَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا ، أيْ : مَارَأَيْتُهُ مستجمعاً مِنْ جهة الضَّحكِ ، بحيث يضحك ضحكاً تامّاً مقبلاً على الضّحك "(١٢) . وَجَوَّزَ التَّمييز من المشتقِّ ، وحمله على التَّمييز المشتقِّ بعد التَّعجب ،

(١) شرح قطر النَّدى ٢٤٠ ـ ٢٤١
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب في الاستقراض ـ باب أداء الدّيون ـ ٥/ ٤٥٣
(٣) انظر شواهد التَّوضيح ١٢٧ (٤) سورة الكهف ١٨/ ١٠٩ .
(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٩ . (٦) سورة آل عمران ٣/ ٩١
(٧) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٧ .
(٨) انظر الكافية في النّحو ١/ ٢٢٠ ، وشرح التَّصريح على التَّوضيح ١/ ٢٩٧
(٩) انظر قطر النَّدى ٢٤٠ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب التَّبَسُّمِ وَالضَّحِكِ ـ ١٣/ ١٢٠
(١١) انظر فتح الباري ١٣/ ١٢٠ . (١٢) المصدر السَّابق

و " قال الأكثرون هي تمييز ، وقال بعضهم هي حال ، أيْ : ماأعْجَبَهُ في حال فروسيته ، ورَجَّح المصنف الأول ، قال : لأنَّ المعنى مدحه مطلقاً بالفروسيَّة ، فإذا جعل حالاً اختصَّ المدح ، وتقيد بحال فروسيته ، وأنا لاأرى بينهما فرقاً لأنَّ معنى التَّمييز عندما أحسن فروسيته ، فلا يمدح في غير حال الفروسية إلَّا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحْسَنَهُ في حال فروسيته "(١) وقول الرضي الاستراباذي رجح المصنف الأول ، يعني به ابن الحاجب ، وهذا مارجحه الحافظ ابن حجر بدليل تقديره الكلام في ضحك رسول اللَّهِ (ص) مطلقاً ، ولم يخصَّهُ ويقيده بحال دون أخرى

رابعاً : الاسم المستثنى

يتضح في دراسة الحافظ ابن حجر لأسلوب الاستثناء تأثره بطريقة الأصوليِّين في تناوله ، فالأصوليون يعدُّون الاستثناء أسلوباً مخصِّصاً يدلُّ على إخراج بعض مايتناوله اللَّفظ ، وقد خصُّوا فيه ذلك (إلَّا)، أوإحدى أخواتها (٢) ، وهم يتفقون مع النَّحويِّين بالمصطلاحات المستعملة في هذا المجال ، ويختلفون معهم بالطريقة الَّتي يعملون فيها الاستثناء ، فغاية الأصوليّ معرفة الحكم الشَّرعيّ وتحديد مايستثنى منه ، فهو لايلجأ إلى الحكم النَّحويّ ـ كما يفعل النَّحويّ ـ لأجل معرفة ذلك ، وإنَّما يتفق الأصوليُّ والنَّحويُّ في مادة البحث ، والمصطلحات المستخدمة والنَّتيجة الحاصلة ، ويختلفان في الطريقة ، والعناية ، وقد أشرنا إلى غاية الأصوليّ ، أما غاية النَّحويّ فهي المعاني المتحصلة من الإعراب ، ولايعنينا هذا الأمر إلَّا بمقدار بحث الحافظ ابن حجر التَّركيب النَّحويّ في ماورد عنه من إشارات في نصب الاسم المستثنى ، ونمثل لتأثره بطريقة الأصوليين في الاستثناء ، ومن ذلك قوله : (فَوَ اللَّهِ لَقَلَّمَا كَانَتِ امْرَأَةٌ قَطُّ وَضِيئَةٌ عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا وَلَهَا ضَرَائِرُ إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا) (٣) ، قال ابن حجر " الإشارة إلى ماوقع من حمنة بنت جحش ، وأنَّ الحامل لها على ذلك كونُ عائشة ضرَّة أختها زينب بنت جحش ، وعرف من هذا أن الاستثناء في قولها (إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا) متصل ، لأنَّها لم تقصد قصتها بعينها ، بَلْ ذكرت شأن الضرائر "(٤) ويتفق النّحاة والأصوليُّون في الاستثناء المتصل على أنْ يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ،

---

(١) شرح الكافية ٢٢٢/١ (٢) انظر الوجيز في أصول التَّشريع ١٩٠ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تعالى (لَوْلَا إِذ سَمِعْتُمُوهُ) ـ ٨١/١٠ .
(٤) فتح الباري ٨١/١٠

وأنّ النّحويّ ليس بحاجة إلى مقدمات في معرفة أسباب صدور الكلام من المتحدث ، ومَمَّن صدر وغيرها من الأمور التي يحتاجها الأصوليّ ، ولانريد أنْ نطيل بذكر الأمثلة والتّعليق عليها ، وإنّما نحيل إلى مواضع بعضها (١) ونتناول إشارات الحافظ في توجيهه النّحويّ لنصب الاسم المستثنى وإن كانت أقلّ من إشاراته في الاتجاه السّابق ، ونميز بَيْنَ مايجب نصبه ومايجوز ، وكذلك الإشارات الأخرى الّتي حمل فيها النّصب على مايحتمله السّياق ، أو توجيهه على وجهة معينة

وقد أورد الحافظ ابن حجر تعريفًا للفظة (الاستثناء) ـ أشرنا إليه في دراستنا للمصطلح النّحويّ عند الحافظ ابن حجر ـ في اللّغة والاصطلاح ، بقوله : "وهو استفعال من (الثُّنيا) بضمّ المثلثة ، وسكون النّون بعدها تحتانية ، ويقال لها (الثُّنْوَى) أيضًا ، بواو بدل الياء مع فتح أوله ، وهي من (ثَنِيْتُ الشَّيْءَ) إذا عطفته ، كأنّ المستثنى بعض ماذكره ، لأنّها في الاصطلاح : إخراج بعض مايتناوله اللّفظ ، وأداتها (إلّا) وأخواتها "(٢) ولانرى فرقًا بَيْنَ النّحويّين والأصوليّين في هذا التّعريف . (٣)

١ـ وجوب نصب الاسم المستثنى

أشار النّحاة إلى وجوب نصب المستثنى ، إذا كانَ "الاستثناء بـ (إلّا) ، وكانت مسبوقة بكلام تامٍّ ، موجبٍ ، وجب بمجموع هذه الشّروط نصب المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلاً ، نحو (قامَ القَوْمُ إلّا زيدًا) ، وقوله تعالى (فَشَرِبُوا مِنْهُ إلّا قَلِيلاً مِنْهُمْ) (٤) ، أو منقطعًا ، كقولك : (قامَ القَوْمُ إلّا حمارا) "(٥) . وجاء في الحديث الشّريف قوله (ص) : (كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إلّا المُجَاهِرِينَ) (٦) ، بنصب (المجاهرين) وهو صواب على رأي البصريّين ، ويتفق مع الشّروط الثّلاثة السّابقة الذّكر ، وجاء في رواية أخرى (إلّا المُجَاهِرُونَ) بالرّفع ، وَجَوَّزَهُ بعض المحدّثين ، ووجّهه بإجازة الكوفيّين الرّفع في الاستثناء المنقطع . وخرّجه ابن مالك على تأويل (إلّا) بمعنى (لكن) ، و "عليه خرّجوا قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو : (وَلَايَلْتَفِتْ

---

(١) انظر فتح الباري مثلاً ١/١١٥ ، و١/٢١٧ ، و٤/٤٢٠ ، و٥/١٩١ ، و٧/١٦٤ ، و١٦/٣٣٠ ، و١٧/١٧٣ .
(٢) فتح الباري ١٤/٤١٤ .
(٣) في اتفاق التّعريف انظر مثلاً : منهج السّالك ٢/٣٩٥ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٩٠ـ٩٤ ، والوجيز في أصول التّشريع ١٩٠ .
(٤) سورة البقرة ٢/٢٤٩ (٥) شرح قطر النّدى ٢٤٤ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب مايجوز من الظّنّ ـ ١٣/٩٧

مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ) (١) ، أَيْ : لكن امرأتك إِنَّهُ سُيِبُهَا ما أَصابهم ، وكذلك هذا المعنى : لكن المُجَاهِرُونَ بالمعاصي لايعافون ، فالمُجَاهِرُونَ مبتدأ ، والخبر محذوف " (٢) ، وقد نقل الحافظ ابن حجر تأويلاً آخر عن المحدِّثِينَ ذهبوا فيه إلى تأويل (مُعَافَى) بمعنى التَّرك ، وهو نوع مِن النَّفي (٣) ، ولذا جَوَّزُوا رواية رفع المستثنى ، وظاهر الكلام يوجب النَّصب ، ولكنَّهم تأولوا الكلام دفاعاً عن صحَّة الرِّواية .

وكذلك في قوله : (أَحْرَمُوا كُلُّهُم إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ) (٤) بنصب (أَبَا قَتَادَةَ) ، وفي رواية أُخرى : (إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ) ، ووقع بالنَّصب عند غير البخاريِّ (٥) ، وقد وَجَّهَ ابن مالك رواية الرَّفع أيضاً بالابتداء مع ثبوت الخبر أَوْ حذفه ، أَوْ ذهب به مذهب الكوفيِّين بأَنْ يجعل (إِلَّا) حرف عطف (٦) ، وقد سبق لنا تناول هذه المسألة .

٢ـ جواز النَّصب والرَّفع :

فإنْ كان الاستثناء بـ (إِلَّا) ، وكانت مسبوقة بكلام غير موجب ، أَيْ سبقت بنفي ، أَوْ نهي ، أَوْ استفهام (٧) ، " فلا يخلو إما أَنْ يكون الاستثناء متصلاً ، أَوْ منقطعاً ، فإنْ كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان : أَحدهما : أَنْ يُجْعَلَ تابعاً للمستثنى منه ، على أَنَّهُ بدلٌ منه بدل بعضٍ مِنْ كُلٍّ عند البصريِّينَ ، أَوْ عطف نسق عند الكوفيِّينَ ، الثَّاني أَنْ ينصب على أَصل الباب ، وهو عربيٌّ جيد ، والإتباع أَجود منه " (٨) ، وقد رَجَّحَ الحافظ ابن حجر الوجه الأَوَّل في توجيه قوله (ص) (وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ ، فَقَالَ العَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِلَّا الإِذْخِرَ لِصَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ : إِلَّا الإِذْخِرَ) (٩) ، بنصب (الإِذْخِرَ)

---

(١) سورة هود ١١/٨١ . انظر القراءة في تفسير الطَّبريِّ ١٢/٥٤ ، وكتاب السَّبعة ٣٣٨ ، وإعراب القرآن للنَّحاس ٢/١٠٥ ، والحجَّة لابن خالويه ١٩٠ ، والتَّيسير ١٢٥ ، والحجَّة لأبي زرعة ٣٤٧ ، والبحر المحيط ٥/٢٤٨ ، واتحاف فضلاء ٢٥٩

(٢) فتح الباري ١٣/٩٧ ، وانظر شواهد التَّوضيح ٩٥ ـ ٩٦

(٣) فتح الباري ١٣/٩٧

(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحجِّ ـ باب لايشير المحرم إلى الصَّيد ـ ٤/٤٠٠

(٥) انظر فتح الباري ٤/٤٠٠ .

(٦) انظر هذه المسألة في شواهد التَّوضيح ٩٤ـ٩٧ ، ولخصَّها عنه ابن حجر في فتح الباري ٤/ .

(٧) انظر قطر النَّدى ٢٤٥ .

(٨) المصدر السَّابق

(٩) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الجنائز ـ باب الإذخر والحشيش في القبر ـ ٣/٤٥٧

وقد جاء الاستثناء بعد نفي ، ونقل عن ابن مالك جواز الرفع فيه والنصب (١) ، وقال "كذا هو في روايتنا بالنصب ، ويجوز رفعه على البدل ماقبله" (٢) ، وفي موضع آخر نقل اختيار ابن مالك "النصب ، لكون الاستثناء وقع متراخياً عن المستثنى منه ، فَبَعُدَتْ المشاكلة بالبدلية ، ولكون الاستثناء أيضاً عرض في آخر الكلام ، ولم يكن مقصوداً" (٣)

أما إذا كان الاستثناء منقطعاً ، "فأهل الحجاز يُوجِبُونَ النَّصْبَ فيقولون : (مَافِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا) ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى (مَالَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) (٤) ، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال" (٥) . وقد جاء في الحديث الشريف في قوله : (مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي القرآنِ ، إِلَّا فهمًا يُعطِي رَجُلٌ فِي الكِتَابِ) (٦) في رواية أخرى لقوله (قُلْتُ لِعَلِيٍّ : هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا كتابُ اللَّهِ ، أَوْ فهمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ) (٧) ، فقد انتصب (فهم) لكونه استثناء منقطعاً ، والمعنى : لكن إن أعطى اللَّهُ رجلاً فهماً في كتابه فهو يقدر على الاستنباط . (٨)

خامساً : المواضع الأخرى في نصب الاسم

إضافة إلى ماسبق ذكره وردت إشارات الحافظ ابن حجر إلى مواضع أخرى في نصب الاسم ، جرياً على عادته في إيضاح الكلام ، وبيان معناه ، وتوجيهه مايحتمله من إعراب . من ذلك :

١ـ اسم (إِنَّ)

جاء في قوله (ص) : (إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَايُفْتَحُ عَلَيْكُمْ) (٩) تقديم خبر (إِنَّ) على اسمها ، فـ (مَا) في قوله (مَايُفْتَحُ) في موضع نصب ، لأنَّها اسم (إِنَّ) و (مِمَّا) في قوله (إِنَّ مِمَّا) في موضع رفع لأنَّها الخبر . (١٠)

---

(١) انظر فتح الباري ٣/٤٥٧
(٢) المصدر السابق ١/٢١٧
(٣) المصدر السابق ٤/٤٢٠
(٤) سورة النساء ٤/١٥٧
(٥) قطر الندى ٢٤٦ .
(٦) فتح الباري ١/٢١٥
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب ـ العلم ـ باب كتابة العلم ـ ١/٢١٤ ـ ٢١٥
(٨) فتح الباري ١/٢١٥
(٩) المصدر السابق ١٤/٢٠
(١٠) انظر فتح الباري ١٤/٢٠

٢ـ خبر كان

وقد يكون الخبر مفردًا ، أو جملة ، فالخبر مفرد في نحو قوله (ص) (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجودَ النَّاسِ) (١) ، بنصب (أجود) لأنَّها خبر كان ، والخبر جملة نحو قوله : (وَكَانَ ٱبْنُ النَّاطُورِ صَاحِبُ إِيلِيَاءَ وَهِرَقْل سُقُفًّا يُحَدِّثُ أَنَّ هِرَقْلَ ...) (٢) فـ(يُحَدِّثُ أَنَّ هِرَقْلَ) خبر كان ، أيْ : وكان ٱبن النَّاطور يُحَدِّثُ (٣) ، وقيل (سُقُفًّا) منصوب على أنَّهُ خبر (كَانَ) ، و(يُحَدِّثُ) خبر بعد خبر ، مِنْ باب تعدّد الخبر . (٤)

٣ـ نصب الخبر بـ (عَسَى)

فقد جاء كلامه على استشهاد عُمَرَ رضي اللَّهُ عَنْهُ بالمثل الَّذي قالته النَّساء : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) (٥) ، وانتصب (أَبْؤُسًا) على أنَّهُ خبر (عَسَى) وهو ٱسم مفرد ، ولايكون خبرها إلَّا مصدرًا مؤوَّلا ، لأنَّ "اقتران خبر (عَسَى) بـ (أَنْ) كثير ، وتجريده مِنْ (أَنْ) قليل ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريِّين أنَّهُ لايتجرَّدُ خبرُها مِنْ (أَنْ) إلَّا في الشِّعر ، ولم يرد في القرآن إلَّا مقترنًا بـ (أَنْ) قالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) (٦) ، وقالَ عزَّ وجلَّ (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) (٧) ، ومِنْ وروده مجردًا مِن (أَنْ) قوله : (٨)

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ " (٩)

وقد جَوَّزَ الحافظ ٱبن حجر نصب (أَبؤسٍ) خبرًا لـ (عَسَى) لمن يجيزه ، أو بإضمار لفظ تقديره : عَسَى أَنْ يَكُونَ الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا (١٠) ، ومنه قول الشَّاعر : (١١)

أَكْثَرْتَ فِي اللَّوْمِ مُلحًّا دَائِمًا ... لَاتُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا

---

(١) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/٣٤ . (٢) المصدر السَّابق ١/٤٥ .
(٣) انظر فتح الباري ١/٤٥ . (٤) المصدر السَّابق . وانظر شرح ٱبن عقيل ١/٢٥٧
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الشَّهادات ـ باب إذا زكّى رجل ـ ٦/٢٠٢ . وانظر هذا المثل في فصل المقال ٤٢٤ ، وجمهرة الأمثال ٢/٥٠ (١٢٠٩) ، ومجمع الأمثال ٢/٤٧٧ ، والمستقصى ٢/١٦١ (٥٤٥) ، وفرائد اللآل ٢/١٢ .
(٦) سورة المائدة ٥/٥٢ . (٧) سورة الإسراء ١٧/٨ .
(٨) البيت لهدبة بن الخشرم . انظر الكتاب ٣/٥٩ ، والمقتضب ٣/٧٠ ، كتاب الجمل ٢٠٠ ، الواضح في علم العربيَّة ١٢٥ ، ومايجوز للشَّاعر ١٣٥ ، وضرائر الشِّعر ١٥٣ ، والمقرب ١/٩٨ ومغني اللَّبيب ١/١٥٢ ، و٢/٥٧٩ ، وأوضح المسالك ١/٢٢٤ ، والمفصل ١٦٣ شرح المفصل ٧/١١٧ ، وشرح ٱبن عقيل ١/٣٢٧ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٣ .
(٩) شرح ٱبن عقيل ١/٣٢٧ . (١٠) انظر فتح الباري ٦/٢٠٢ .
(١١) البيت لرؤبة . انظر الخصائص ١/٩٨ ، والمقرب ١/١٠٠ ، وشواهد التَّوضيح ١٣٦ ، وشرح ٱبن عقيل ١/٣٢٤ ، ومغني اللَّبيب ١/١٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٤ ، ومعجم شواهد العربيَّة ٢/٥٣٣ .

وَصَوَّبَ ابن هشام ما جاء في المثل وهذا البيت بقوله والصَّواب أَنَّهما مما حذف فيه الخبر ، أَيْ يكون أَبْؤُساً ، وأَكون صائماً ، لأَنَّ في ذلك إبقاءً لها على الاستعمال الأَصليّ ، ولأَنَّ المرجو كونُهُ صائماً ، لا نفس الصَّائم "(١)

٤ـ النَّصب على التَّحذير :

والتَّحذير : "أسلوب مِنْ أَساليب العربيَّة ، يعرِّفه النّحاة بأَنَّهُ : تنبيه المخاطب على أَمرٍ ليجتنبه . وهو نوعان : نوع يكون بـ (إِيَّاكَ) وفروعه ، مثل : إِيَّاكَ والأَسد ... وأَما النَّوع الثَّاني فيكون عن طريق تكرار المحذور منه أَو العطف عليه أَو إِفراده ، وأَمثلة ذلك على التَّرتيب : الضَّيغمَ الضَّيغمَ ، الضَّيغمَ والنمرَ ، الكذبَ "(٢) ، فمِن النَّوع الأَول جاء في الحديث قوله (إِيَّاكُمْ والدُّخولَ) (٣) فـ (الدُّخول) بالنَّصب على التَّحذير ، " وهو تنبيه المخاطب على محذور ليحترز عنه كما قيل : (إِيَّاكَ والأَسدَ) "(٤) ، فَوَجَّهَ النَّصبَ على التَّحذير ، وعَرَّفَهُ ، وَمَثَّلَ له . ومن النَّوع الثَّاني مثلاً قوله : (القبرَ القبرَ) (٥) بالنَّصب فيهما على التَّحذير

٥ـ النَّصب على الإِغراء

والإِغراء هو : " تنبيه المخاطب على أَمر محمودٍ ليلزمَهُ " ، ويلزم في هذا الأُسلوب حذف عامله إِذا تكرر ... أَوْ عطف عليه نحو : (المُرُوءَةَ والنَّجدةَ) ، فإِنْ فُقِدَ التَّكرار والعطف جاز ذكر العامل وحذفه ، نحو (الصَّلاةَ جَامِعَةً) فـ (الصَّلاة) منصوب باحْضُرُوا مقدراً ، و(جامعة) منصوب على الحال "(٦) ، وتكرار الإِغراء نحو قول الشَّاعر : (٧)

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

وقد أَشَارَ الحافظ ابن حجر إِلى المكرَّر منه في قوله (ص) : (واغْدُوا وَرُوحُوا ، وَشيئًا مِن الدُّلجَةِ ، والقَصْدَ القَصْدَ تَبْلُغُوا) (٨) ، فـ(القَصْدَ القَصْدَ) بالنَّصب على الإِغراء ، أَيْ الزمُوا الطريقَ الوسط المعتدل (٩) ، وكذا قوله (فَالنَّجَاءَ النَّجَاءَ) (١٠) ، وكذا في الإِغراء

---

(١) مغني اللَّبيب ١/١٥٢ .
(٢) معجم المصطلحات النَّحويَّة ٦١ . وانظر المفصل ١/١٣٩ ـ ١٤١
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الطَّلاق ـ باب لايخلونَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ ـ ١١/٢٤٤ .
(٤) فتح الباري ١١/٢٤٤ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب هل تنبش قبور ـ ٢/ ٧٠
(٦) شرح شذور الذَّهب ٢٢٢ ـ ٢٢٣
(٧) البيت لإِبراهيم بن هرمة . انظر الكتاب ١/٢٥٦ ، والخصائص ٢/ ٤٨٠ ، وشرح شذور الذَّهب ٢٢٢ ، والتَّصريح على التَّوضيح ٢/١٩٥ ، وهمع الهوامع ١/ ١٧٠ ، و ٢/ ١٢٥ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرِّقاق ـ باب القصد والمداومة على العمل ـ ١٤/ ٧٧ .
(٩) فتح الباري ١٤/٩٩ . (١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرِّقاق ـ باب الانتهاء عن المعاصي ـ ١٤

الَّذِي لم يعطف ، فإنَّ عامله لا يذكر نحو قوله : (فَقَالَ أَهْلَكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا) (١) ، بنصب (أهلك) " للأكثر على الإغراء ، أَوْ على فعل محذوف تقديره امْسِكْ أَهْلَكَ " (٢) وكذا في قوله (وقال مُجَاهِدٌ قُلْتُ لابن عُمَرَ الغَزْوَ) (٣) ، فيجوز في (الغزو) النَّصب على الإغراء ، والتَّقدير عَلَيْكَ الغَزْوَ ، أَوْ على حذف فعل ، أَيْ أُرِيدُ الغزو . (٤)

٦ـ النَّصب على الاختصاص :

وقد عَدَّهُ ابن هشام ، مِن المفعولات الَّتِي التزم معها حذف العامل : " المنصوب على الاختصاص ، وهو كلام على خلاف مقتضى الظَّاهر ، لأَنَّهُ خبر بلفظ النِّدَاء . وحقيقته : أَنَّهُ اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله ... والباعث على هذا الاختصاص : فَخْرٌ ، أَوْ تَوَاضُعٌ أَوْ بيانٌ " (٥) . وَمِنْ ذلك قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (قَالَتْ نَهَانَا فِي ذَلِكَ أَهْلَ البَيْتِ أَنْ نَنتَبِذَ فِي الدُّبَّاءِ وَالمُزَفَّتِ) (٦) فـ (أَهْلَ البَيْتِ) بالفتح على الاختصاص ويحتمل فيه أَن يكون بدلاً مِن الضَّمير المنصوب في (نَهَانَا) . (٧)

٧ـ التَّابع المنصوب

والتَّابع المنصوب إما أَنْ يكون مفرداً ، أَوْ يكون جملة ، وَقَدْ يحتمل في نصبه على كونه غير تابع لما قبله ، كما جاء في قوله (فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَنَا عِنْدَهُ) (٨) فـ (وَأَنَا عِنْدَهُ) معطوف على مقدر ، أَوْ جملة حاليَّة مِنْ فاعل (قَالَ) مقدّراً ، إِذْ تقديره : قال الزُّهْرِيُّ وَأَنَا عِنْدَهُ (٩) . ونذكر هنا أَهم المسائل الَّتِي أَشارَ إِليها الحافظ ابن حجر في التَّابع المنصوب ، الَّتِي تُبَيِّنُ جهده بإزالة ماغمض في تركيب الكلام

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الشَّهادات ـ باب إِذا عَدَّلَ رجلاً ـ ٦ / ١٧٧ .
(٢) فتح الباري ٦ / ١٧٧
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجهاد ـ باب الجعائل والحملان ـ ٦ / ٤٦٤
(٤) انظر فتح الباري ٦ / ٤٦٤
(٥) شرح شذور الذَّهب ٢١٦ ـ ٢١٧
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأَشربة ـ باب ترخيص النَّبِيِّ (ص) في الأَوعية ـ ١٢ / ١٦١ .
(٧) انظر فتح الباري ١٢ / ١٦١
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب يَهْوِي بالتَّكبير ـ ٢ / ٥ ٤٣
(٩) انظر فتح الباري ٢ / ٤٣٥

أ ـ العطف

فقد توقف الحافظ ابن حجر على نصب قوله تَعَالَى (وآخرينَ) ، في قوله جَلَا وَعَلَا (وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ والحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ وَآخَرِينَ مِنْهُم لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ) (١) فَجَوَّزَ في (آخرين) أَنْ يكون منصوباً عطفاً على الضَّمير المنصوب في (يُعَلِّمُهُمْ) ، أَيْ : يُعلِّمُهم ويعلم آخرينَ مِن المؤمنينَ (٢) ، ويجوز أَنْ يكون مجروراً عطفاً على (الأُمِّيِّينَ) ، أَيْ : بعث في الأُمِّيِّينَ ، وبعث في آخرينَ منهم . (٣)

ب ـ البدل

وأَشار إلى البدل مِن المستثنى المنصوب أَو المفعول في قوله تَعَالَى (قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ) (٤) فـ (نِصْفَهُ) ، يحتمل أَنْ يكون "بدلاً مِنْ (قليلاً) فكأَنَّ في الآية تخييراً بَيْنَ قيام النّصف بتمامة ، أَوْ قيام أَنقص منه ، أَوْ أَزيد ، ويحتمل أَنْ يكون قوله (نصفه) بدلاً مِن (اللَّيْلِ) ، و (إِلَّا قليلاً) استثناء مِن النّصف "(٥) ، والكلام للعكبريِّ إِلَّا أَنَّ الحافظ لم يشر إليه ، فقد قال العكبريُّ : "قوله تَعَالَى (نِصْفَهُ) : فيه وجهان أَحدهما هو بدل من (اللَّيل) بدل بعض مِنْ كُلٍّ ، و (إِلَّا قليلاً) : استثناء مِن (نصفه) ، والثّاني هو بدل مِن (قليلاً) وهو أَشبه بظاهر الآية ، لأَنَّهُ قال تَعَالَى : (أَوِانْقُصْ مِنْهُ) ، (أَوْ زِدْ عَلَيْهِ) ، والهاء فيهما للنّصف فلو كان الاستثناء مِن النّصف لصار التّقدير قُمِ نصفَ اللَّيلِ إِلَّا قليلاً ، أَو انْقُصْ منه قليلاً ، أَيْ على الباقي ، والقليل المستثنى غير مقدّر ، فالنّقصان منه لا يعقل . (٦)

وانتصب (بَنِي قَيْنُقَاعَ) على البدليَّة في قوله (وَأَجْلَى يَهُودَ المَدِينَةِ كُلَّهُم ، بَنِي قَيْنُقَاعَ) (٧) بدل بعض مِنْ كُلٍّ (٨) ، وكذا في قوله (ص) (التَمِسُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِن رَمَضَان لَيْلَةَ القَدْرِ) (٩) بنصب (لَيْلَةَ القَدْرِ) على البدل مِن الضَّمير في قوله (التَمِسُوهَا) وَجَوَّزَ الرَّفع . (١٠)

---

(١) سورة الجُمُعَةِ ٦٢/٢ـ٣
(٢) انظر فتح الباري ١٠/٢٦٦ ، وانظر أيضا : تفسير القرطبيّ ٨/٦٥٧١
(٣) انظر فتح الباري ١٠/٢٢٦ ، وانظر أيضا : تفسير القرطبيّ ٨/٦٥٧١ ، والتّبيان في إِعراب القرآن ٢/١٢٢٢ .
(٤) سورة المزمّل ٧٣/٢ .
(٥) فتح الباري ٣/٢٦٤ .
(٦) التّبيان في إِعراب القرآن ٢/١٢٤٦ .
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب تسمية مَنْ سُمِّيَ ـ ٨/٣٣٤
(٨) انظر فتح الباري ٨/٣٣٤
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّوم ـ باب تُحَرَّى ليلة القدر ـ ٥/١٦٥
(١٠) انظر فتح الباري ٥/١٦٥

وبدل الجملة من الجملة ، بدل : (لأَمْنَعَنَّكَ) مِنْ قوله (مَا هُوَ أَشَدُّ عَلَيْكَ) في قوله (وَاللَّهِ لِئِنْ مَنَعْتَنِي هَذَا لأَمْنَعَنَّكَ مَا هُوَ أَشَدُّ عَلَيْكَ مِنْهُ ، طَرِيقَكَ عَلَى المَدِينَةِ) (١) ، فقد جَوَّزَ الكرمانيُّ في (طريقك) النَّصب ، والرَّفع (٢) ، ويرى الحافظ ابن حجر أَنَّ النصب " أَصَحُّ ، لأَنَّ عامله (لأَمْنَعَنَّكَ) فهو بدل مِنْ قوله (مَا هُوَ أَشَدُّ عَلَيْكَ)، وأما الرَّفع فيحتاج إلى تقدير " (٣)

ج ـ الصِّفـــة

مِنْ ذلك توجيه النَّصب على أَنَّهُ صفة لمحذوف منصوب يدلُّ عليه الكلام ، فيقدر المنصـــوب المحذوف على مايحتمل ، أَو يوجه النَّصب توجيها آخر ، فقد جاء في قوله (ص) (رُوَيْـــدَكَ سَوْقًا بالقَوَارِيرِ) (٤) ، فـ(رويدك) منصوب "على أَنَّهُ صفة لمحذوف دَلَّ عليه اللَّفظ،أَيْ : سُقْ سَوْقًا رُوَيدًا ، أَوْ أَحْدُ حَدْوًا رويدًا ، أَوْ على المصدر ، أَيْ أَرْوِدْ رويدًا ، مثل ارفـــــقْ رفقًا " (٥) ، وقد يوجه إعرابه توجيهًا آخر على مايحتمله السِّياق مِنْ تقدير المحذوف ، فقد يحتمل النَّصب في (رُوَيْدَكَ) "على الحال ، أَيْ : سِرْ رويدًا ، أَو رويدك منصوب على الإغراء ، أَوْ مفعول بفعل مضمر ، أَيْ : الزمْ رفقك ، أَوْ على المصدر ، أَيْ : أَرود رُوَيْدَكَ " (٦)

وقد تكون الجملة في موضع نصب صفة لمنصوب سابق ، نحو قوله (أَحَدَّثْكَ قولاً قَامَ بِـــهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٧) فـ (قَامَ بِهِ) صفة للقول . (٨)

٢ـ حذف الاسم المنصوب

نَبَّهَ الحافظ ابن حجر على حذف الاسم مِنْ تركيب الكلام كما وجدنا في دراسته الاســـم المرفوع ، وكذلك هنا ، وفي دراسته الاسم المجرور اللاحقة ، وهو في ذلك كُلِّه يتتبع الأَصل فـــي الكلام ، وتمام معناه ، وإِنَّ حذفه مِنْ باب الإِيجاز والاختصار ، أَو أَوجبه المقام وفي الكلام مايدلُّ عليه ، وَمِنْ ذلـك

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب المغازي ـ باب ذِكر النَّبيِّ (ص) مَنْ يقتل ببدر ـ ٨/٥ ٢٨ .
(٢) انظر شرح الكرمانيِّ ١٥/١٥٣ .
(٣) فتح الباري ٨/٥ ٢٨
(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الأَدب ـ باب مايجوز مِن الشِّعر ـ ١٣/١٦٢ .
(٥) فتح الباري ١٣/١٦٢ . (٦) المصدر السابق
(٧) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحجِّ ـ باب لايعضد شجر الحرم ـ ٤/٤١٤ .
(٨) انظر فتح الباري ٤/٤١٤ .

أ ـ حذف المفعول به

حُذِفَ أَحَدُ المفعولين في قول خديجة رضي اللّٰهُ عنها : (وَاللّٰهِ مَا يُخْزِيكَ اللّٰهُ أَبَدًا إِنَّكَ لتصل الرَّحِمَ ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ ، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ) (١) ، فحذف المفعول الثاني للفعل (تَكْسِبُ) ، على تقدير تضمين الفعل معنى الفعل (أَعْطَى) ، وهو من المواضع الَّتِي يجوز فيها حذف ثاني مفعولي (أَعْطَى) (٢) ، نحو قوله تَعَالَى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) (٣) ، والمعنى : " تُعْطِي النَّاسَ مَا لا يجدونه عِنْدَ غيرك ، فحذفتْ أَحَدَ المفعولين ، ويُقَالُ كسبتُ الرَّجُلَ مَالاً ، وأَكْسَبْتُهُ بمعنى " (٤)

وقد يحذف قصداً إلى التَّعميم ، وأَشار الحافظ إِليه في قوله (ص) : (إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ) (٥) ، فحذف المفعول الثَّاني للفعل (أُعْطِي) ، للتَّعميم ، أَيْ أَيَّ عطاءٍ كان (٦) " والامتناع عن أَنْ يَقْصِرَهُ السَّامع على مَا يُذْكَرُ معه دون غيره ، مع الاختصار ، كما تقول (قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلِمُ) ، أَيْ مَا الشَّرط في مثله أَنْ يُؤْلِمَ كُلَّ أَحَدٍ ، وَكُلَّ إِنسانٍ ، وعليه قوله تَعَالَى (وَاللّٰهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلامِ) (٧) ، أَيْ : يَدْعُو كُلَّ أَحَدٍ " (٨) .

وقد يحذف المفعول به لدلالة السِّياق عليه ، وَمِنْ ذلك قول أَبِي هريرة رضي اللّٰهُ عنه (بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ القَوْمَ ، جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ ، فَقَالَ مَتَى السَّاعَةُ ؟) (٩) ، فـ (يُحَدِّثُ) هو خبر المبتدأ ، وحذف مفعوله الثَّاني لدلالة السِّياق عليه (١٠)

وقد يحذف للعلم به اختصاراً نحو قول أُسامة بن زيد رضي اللّٰهُ عنه (فَجَعَلْتُ أَصُبُّ عَلَيْهِ وَيَتَوَضَّأُ) (١١) ، أَيْ أَصُبُّ عَلَيْهِ المَاءَ . أَوْ يحذف إِشارة إِلَى عظم الحال نحو قوله (جَاءَ رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لا أَعْقِلُ ، فَتَوَضَّأَ ، وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ ، فَعَقَلْتُ) (١٢) ،

---

(١) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/ ٢٧ .
(٢) انظر مغني اللّبيب ٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤
(٣) سورة الضّحى ٩٣/ ٥ (٤) فتح الباري ١/ ٢٧
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب إِذَا لم يكن الإِسلام على الحقيقة ـ ١/ ٨٨
(٦) فتح الباري ١/ ٨٨ . (٧) سورة يونس ١٠/ ٥ ٢
(٨) الإِيضاح في علوم البلاغة ١/ ١٠٨
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ سُئِلَ علماً ـ ١/ ١٥١
(١٠) انظر فتح الباري ١/ ١٥١
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب الرَّجُل يُوضِّئُ صاحبه ـ ١/ ٢٩٦
(١٢) المصدر السَّابق ـ كتاب الوضوء ـ باب صَبِّ النَّبِيِّ (ص) وضوءه ـ ١/ ٣١٣ .

أَو المقام يدعو إِلَى حذفه حياءً للعلم به نحو قوله (إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أُتِيَهُ بِمَاءٍ فَيَغْتَسِلُ بِهِ) [1]، فقد جاء في رواية أُخرى (يَغْسِلُ بِهِ) فحذف المفعول حياءً مِنْ ذكره [2]

ب ـ حذف التَّمييز

وحذفه جائز في موضعين، بعد (كَمْ)، وبعد العدد، نحو (كَمْ صُمْتَ) أَيْ: كَمْ يَوْمًا، وقال تَعَالَى (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) [3]، وقوله (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ) [4] وهو شاذٌّ في باب (نِعْمَ) نحو: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ) [5]، أَيْ: فبالرُّخصة أَخذ، وَنِعْمَتْ رخصة" [6]. وَتَقَيَّدَ الحافظ ابن حجر بهذين الموضعين، وبهما جاءت إِشاراته، وَمِنْ ذلك قوله: (قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ) [7]، ومميز (ثَلَاثِينَ) محذوف، أَيْ ثَلَاثِينَ رَجُلاً [8]. وكذا قوله (وَإِنَّ لِأَحَدِهِمُ اليَوْمَ مِئَةَ أَلْفٍ) [9]، ولم يذكر مميز المئة أَلف، فيحتمل أَنْ يريد الدَّراهم، أَوْ الدَّنانير، أَوْ الأَمداد [10] وقد يهتدي إِلى بيان المميز المحذوف برواية أُخرى، فقد جاء قوله: (وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ) [11] بحذف المميز، وفي رواية أُخرى (ثَلَاثِينَ صَاعًا) [12] ولاحذف فيها

أَما حذف تمييز (كَمْ) فمنه قوله: (فِي كَمْ تُصَلِّي المَرْأَةُ) [13]، بحذف المميز، أَيْ: كَمْ ثَوْبًا، وكذا في قوله: (كَمْ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ) [14]، فحذف تمييز (كَمْ) وتقديره سَاعَةً، أَو صَلَاةً، أَو نحو ذلك. [15]

ج ـ حذف المضاف المنصوب:

وإِقامة المضاف إِليه مقامه، وَمِنْ ذلك قوله (فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى المَيِّتِ) [16]

---

(١) صحيح البخاريّ ـ باب ماجاء في غسل البول ـ ١/٣٣٤
(٢) انظر فتح الباري ١/٣٣٤
(٣) سورة المدثر ٧٤/٣٠
(٤) سورة الأنفال ٨/٦٥.
(٥) انظر صحيح التِّرمذيّ ـ أَبواب الجُمُعَةِ ـ ٢/٢٨٢، وسنن النسائيّ ١/٢٠٥
(٦) مغني اللبيب ٢/٦٣٤، وكذا قال أَبو حيان في ارتشاف الضَّرب ٣/٢٢
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الغسل ـ باب إِذا جَامَعَ ـ ١/٣٩٣
(٨) انظر فتح الباري ١/٣٩٣
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تَعَالَى ـ (الَّذِينَ يَلْمِزُونَ) ـ ٩/٤٠٢.
(١٠) انظر فتح الباري ٩/٤٠٢.
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب ـ ٩/٢١٧
(١٢) انظر فتح الباري ٩/٢١٧.
(١٣) انظر صحيح البخاريّ ٢/٢٨.
(١٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب كَمْ بَيْنَ الأَذان ـ ٢/٦٢٤
(١٥) انظر فتح الباري ٢/٢٤٦.
(١٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب الصَّلاة على الشَّهيد ـ ٣/٤٥٤

ف (سَلَاتَهُ) بالنَّصب ، أَيْ : مِثْلَ صَلَاتِهِ ، فحذف المضاف وأَقامَ المضاف إليه مقامه ، وهذا جائز ، وجاء في التَّنزيل في قوله تَعَالَى (وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ) (١) ، أَيْ أَهْلَهَا . (٢)

د ـ حذف الحال :

وقد حدد ابن هشام كثرة حذف الحال في حالة واحد ، بقوله : "أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المَقُولُ نحو : (والمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (٣) ، أَيْ قائلين ذلك "(٤) ، ولم يخرج الحافظ ابن حجر عنها ، فأشار إلى ذلك في قوله (ص) : (لَايُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي) (٥) ، إِلَّا أَنَّهُ لم يأخذ بهذه الحالة في حذف الحال رغم أَنَّهُ نقلها أَيضاً عن ابن مالك جواز ذلك ، وتوقف مع شهاب الدِّين بن المرحل (٦) (ت ٦٩٩ هـ) الَّذِي منع ذلك ووجهها توجيه آخر ، بقوله " (بِي) فيه عدول مِنْ ضمير الغيبة إِلَى ضمير المتكلم فهو التفات . وقال ابن مالك : كان اللَّائق في الظَّاهر هنا (إِيمَانٌ بِهِ) ، ولكنَّهُ على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال ، أَي انتدب اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ في سبيله قائلاً لايُخْرِجُهُ إِلَّا الإيمان بِي ، ولايُخْرِجُهُ مقول القول ، لأَنَّ صاحب الحال على هذا التَّقدير هو اللَّهُ (٧) ، وتعقبه شهاب الدِّين ابن المرحل ، بأَنَّ حذف الحال لايجوز ، وأَنَّ التَّعبير باللَّائق هنا غير لائق ، فالأَولى أَنَّهُ مِنْ باب الالتفات ، وهو متجه "(٨) . وقد ذكر ابن مالك الالتفات فيه ثُمَّ حمل المسألة على حذف الحال ، ولذلك نظنُّ أَنَّ الحافظ ابن حجر بقوله (وهو متجه) يعني به رأي ابن مالك ، لا اعتراض ابن المرحل ، بدليل أَخذه بهذا الرأي أَيضاً في توقفه مع قوله تَعَالَى (سَلَامٌ عَلَيْكُم) (٩) ، وأَرجع تفسير البخاريّ عليها إلى أَبي عبيدة الَّذِي قال في هذا

---

(١) سورة يُوسُف ١٢/٨٢ (٢) مجاز القرآن ١/٢٩٧
(٣) سورة الرَّعد ١٣/٢٣ ـ ٢٤ (٤) مغني اللَّبيب ٢/٦٣٤
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب الجهاد مِن الإيمان ـ ١/١٠٠
(٦) هو مالك بن عبد الرَّحمن بن عليّ بن عبد الرَّحمن بن الفرج أَبو الحكم بن المرحل المالقيّ النَّحويّ الأَديب له نظم فصيح ثعلب ، وكان معاصراً لابن أَبي الرَّبيع وبينهما خلاف (انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٢٧١)
(٧) انظر شواهد التَّوضيح ٨٤ .
(٨) فتح الباري ١/١٠٠
(٩) سورة الرَّعد ١٣/٢٤

الموضع "في قوله : (والمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم) (١) ، قال : مجازه مجاز المختصر الذي فيه ضمير تقديره : يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُم "(٢) ، ونقله عن الطبريّ قوله "حذفت يقولون " لدلالة الكلام (٣) ، كما حذفت في قوله (وَلَوْ تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا) (٤) ، والأَوْلَى أَنَّ المحذوف حال مِن الفاعل في (يَدْخُلُونَ) أَيْ : يَدْخُلُونَ قَائِلِينَ "(٥)

٣ـ تقديم الاسم المنصوب

وردت إشارات الحافظ ابن حجر في تقديم الاسم المنصوب ، لأَنَّ التقديم موضع يحصل فيه لبسٌ في الكلام ، فأَرادَ في إشارته إليه البيان والتوضيح . فالأَصل في الكلام عدم التقديم ـ كما سنرى في توضيح إشاراته ـ ومِنْ ذلك :

أ ـ جواز تقديم الخبر

مِنْ ذلك تأويله الاختلاف في رواية الحديث ، فقد جاء قوله (لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ العِضَاهِ نَعَمًا لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُم) (٦) برفع (عدد) ، ونصب (نَعَمًا) ووجه النصب في (نَعَمًا) إما على التمييز ، فتكون (كَانَ) تامّة اكتفت بمرفوعها (عدد) ، وإما على أَنَّهُ الخبر و (عدد) هو الاسم ، ولاتقديم في الكلام ، وفي رواية أُخرى برفع (نَعَم) ، ووجهه بالرَّفع على أَنَّهُ اسم (كَانَ) و (عدد) بالنَّصب خبر مقدم (٧) . والأَصل فيه : لَوْ كَانَ لِي نَعَمٌ عَدَدَ هَذِهِ العِضَاهِ ، وقد أَجازَ الحافظ ابن حجر تقديم خبر كان على اسمها ، لأَنَّ النحاة أَجمعوا على جوازه في كان وأَخواتها ، " (وفي جميعها) ، أَيْ جميع هذه الأَفعال ، حَتَّى (لَيْسَ) و (مَادَامَ) (توسط) الخبر بينها وبَيْنَ الاسم (اجز) إجماعًا ، نحو : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ) (٨) ، وقراءة حمزة وحفص: (لَيْسَ البِرَّ أَن تُوَلُّوا) (٩) بنصب البِرِّ (١٠) ، وقوله : (١١)

---

(١) سورة الرَّعد ١٣/٢٣ـ٢٤

(٢) فتح الباري ٩/٤٤٤ ، وانظر مجاز القرآن ١/ ٣٣٠ .

(٣) انظر تفسير الطبريّ ٢١/٦٢ .

(٤) سورة السَّجدة ٣٢/١٢

(٥) فتح الباري ٩/٤٤٤ .

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجهاد ـ باب الشَّجاعة في الحرب ـ ٦/٣٧٥ .

(٧) انظر فتح الباري ٦/٣٧٦ .

(٨) سورة الرُّوم ٣٠/٤٧ (٩) سورة البقرة ٢/١٧٧ .

(١٠) انظر القراءة في السَّبعة ١٧٦ ، وإعراب القرآن للنَّحاس ١/ ٢٣٠ ، والحجَّة لابن خالويه ٩٢ ، والتَّيسير ٧٩ ، والحجَّة لأَبي زرعة ١٢٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٨١ ، ومجمع البيان ١/ ٢٦١ ، والبحر المحيط ٢/ ٢ .

(١١) البيت للسَّموأل بن عادياء . انظر شرح ديوان الحماسة ١/ ١٢٣ ، وأَوضح المسالك ١/ ٣٩٠ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٣ .

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ "(١)

بـ (سواء) بالنَّصب خبر ليس تقدَّم على اسمه ، و (عالم) اسم ليس ،و (جهول) معطوف عليه

وكذا تجويزه تقدم الخبر على الاسم في قوله : (أَلَيْسَ مِفْتَاحُ الجَنَّةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (٢) ، فقد جَوَّزَ نصب (مِفتاح) على أَنَّهُ خبر مقدم (٣) كما هو عليه إجماع النّحاة في جواز ذلك المشار إليه سابقًا (٤) . وَجَوَّزَ رفع (مِفتاح) على أَنَّهُ مبتدأ ، "وقد حكى سيبويه في كتابه أَنَّ بعضهم يجعل (لَيْسَ) بمنزلة (مَا) (٥) في اللّغة الَّتي لايعملون فيها (مَا) ، فلا يعملون (لَيْسَ) في شيء ، وتكون كحرف مِنْ حروف النَّفي ، فيقولون : لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ "(٦) . ولم يفصل الحافظ ابن حجر هذا التَّفصيل في رَدِّ المسائل ، وإِنَّمَا أَشار إلى جواز النَّصب والتَّقديم ، وجواز الرفع

ب ـ تقديم المفعول بـه

هذا جائز إِذَا ظهر الإعراب وتوفرت القرينة ، فدفع بذلك اللّبس (٧) ، نحو قوله : (لِيُبَلِّغِ العِلْمَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ) (٨) فـ (العلم) بالنَّصب ، و (الشَّاهد) بالرَّفع ،و (الغائب) منصوب أَيضًا ، والمراد بالشَّاهد هنا الحاضر ، أَيْ : ليبلغ مَنْ حَضَرَ مَنْ غَابَ ، لأَنَّهُ المفعول الأول ، و (العلم) المفعول الثَّاني ، وإِنْ قُدِّمَ بالذِّكر (٩) . وكذا في قوله : (فَقَالَ : كُلَّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ) (١٠) ، بنصب (كُلَّ) عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ مقدمٌ ،و "هو في المعنى نظير قوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ في حديث ذِي اليَدَيْنِ (كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ) فالمنفي هو المجموع " (١١) ، وقد أَشار هنا إِلَى فائدة في التَّقديم تأييدًا لما "قاله أَصحاب المعاني إِنَّ لفظ (كُلٍّ) إِذَا تقدَّم ، وعقبها النَّفي كان نفيًا لكُلِّ فرد لا للمجموع ، بخلاف ما إِذَا تأخرت ، كأَن يقول : لَمْ يَكُنْ كُلَّ ذَلِكَ "(١٢)

---

(١) منهج السَّالك ١/ ٣٩٠
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب في الجنائز ـ ٣/ ٣٥٣
(٣) انظر فتح الباري ٣/ ٣٥٣ .
(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٤
(٥) انظر كتاب سيبويه ١/ ١٤٧ .
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦١ـ١٦٢
(٧) انظر منهج السَّالك ٢/ ١٤٥
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب لِيُبَلِّغِ العِلْمَ ـ ١/ ٢٠٨
(٩) انظر فتح الباري ١/ ٢٠٨
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب بيع الدِّينار بالدِّينار نَسَاءً ـ ٥/ ٢٨
(١١) فتح الباري ٥/ ٢٨
(١٢) المصدر السَّابق ٣/ ٣٤٣ .

٣ـ الاسم المجرور في تركيب الكلام

الاسم المجرور إما أن يكون مجروراً بحرف جرٍّ ، أو بالإضافة ، أو يكون مجروراً بالمجاورة ، أو بالتبعية . وقد جاءت إشارات الحافظ إلى الجرِّ بهذه الأقسام الأربعة ، وقبل أن نُبيِّنَ جهده في هذا المجال ، نودُّ أن نشير إلى جانب منها ورد كثيراً عنده ، وكان علينا أن نفرقه على الموضوعات النحويَّة ، ومنها الخبر والصِّفة والحال إلا أنَّنا فضلنا إيجازه هنا لعلاقته بالاسم المجرور بحرف الجرِّ ، وهو تعلق حرف الجرِّ ، وأما مايخصُّ دراسة حروف الجرِّ فإنَّنا نؤخر دراستها ، إلى موضع دراسة الحافظ ابن حجر الحروف .

أولاً : الاسم المجرور بحرف جرٍّ

أ ـ تعلُّق حرف الجرِّ

أشار الحافظ ابن حجر كثيراً إلى التعلّق في تناوله الاسم المجرور ، وهو يشير إليه مرة بتعلّق حرف الجرِّ ، ومرة بتعلّق الجارِّ والمجرور ، وأخرى بتعلّق المجرور وغيرها ـ وسنشير إلى ماتفق عليه النحاة ـ وأكثر مايكون المتعلّق به عنده محذوفاً ، ومِنْ ذلك قوله (ص) : (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ) (١) ، فلابدَّ مِنْ "محذوف يتعلّق به الجارُّ والمجرور ، فقيل تعتبر وقيل تكمل ، وقيل : تصحُّ ، وقيل تستقر ". (٢) وقوله (ص) (وَإِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الإِبِلِ الْبُهْمُ فِي الْبُنْيَانِ فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ) (٣) ، وذكر في قوله (فِي خَمْسٍ) أنَّ "حذف متعلّق الجارِّ سائغ ، كما في قوله تَعَالَى : (تسع آيَاتٍ) (٤) ، أيْ : اذهبْ إلى فرعون بهذه الآية في جملة تسع آيات "(٥) ، وقوله (ص) (الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ) (٦) ، فقوله (في نواصي الخيل) "لابُدَّ فيه مِنْ شيء محذوف يتعلّق به المجرور ، وأَوْلَى مايقدر مايثبت في رواية أخرى "(٧) ، وهي بلفظ : (الْبَرَكَةُ تَنْزِلُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ) (٨) . وقوله (ص) : (سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ) (٩) ، فقد ذكر ما يحتمل بقوله (وَبِحَمْدِهِ) ، فقد "قيل الواو للحال ،

---

(١) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١٣/١
(٢) فتح الباري ١٤/١ .
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب سؤال جبريل ـ ١٣١/١ .
(٤) قوله تَعَالَى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ) (سورة الإسراء ١٠١/١٧)
(٥) فتح الباري ١٣٢/١ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجهاد ـ باب الخيل معقود ـ ٣٩٥/٦
(٧) فتح الباري ٣٩٥/٦ . (٨) المصدر السَّابق .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّوحيد ـ باب قول اللَّهِ تَعَالَى (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ) ـ ٣٢٧/١٧ .

والتَّقدير أُسبِّحُ اللَّهَ متلبسًا بحمدي له مِنْ أَجل توفيقه ، وقيل عاطفة ، والتَّقدير : أُسبِّحُ اللَّهَ ، وأَتلبس بحمده ... ويحتمل أَنْ تكون الباء متعلّقة بمحذوف متقدّم ، والتَّقدير أُثني عليه بحمده . فيكون (سُبْحَانَ اللَّهِ) جملة مستقلة ، و (بِحَمْدِهِ) جملة أُخرى "(١)

فَمِنْ خلال إِشاراته هذه وغيرها(٢) نتبيَّن اهتمامه بما يفصح عنه تركيب الكلام ، وخلطه بَيْنَ الآراء والمذاهب في الإشارة إِلى المتعلّق به المحذوف ، فقد قيل إِنَّ المحذوف اسم فاعل تقديره (كائن أَوْ مستقر) ، فهو مِنْ قبيل المفرد ، وقيل إِنَّ المحذوف فِعْلٌ ، وتقديره (اسْتَقَرَّ ، أَو يَسْتَقِرُّ) ، فهو مِنْ قبيل الجملة (٣) ، ورأينا أَنَّ الحافظ ابن حجر قد أَخَذَ بالقولين في تقدير المتعلّق المحذوف

والأَصل في فكرة التعلّق عند النّحاة العامل في محلِّ الجارّ والمجرور ، وكذا الظَّرف ، وقد "حقَّقَ الرَّضي أَنَّ المحلَّ ، أَي محلّ النَّصب بالمتعلّق به المحذوف بناء على أَنَّهُ الخبر ، أَو بالمتعلّق الملفوظ به في نحو : زيدٌ جَالِسٌ فِي الدَّارِ ، وذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، أَو الرَّفع بالبنائيّ للمجهول في نحو : مُرَّ بِزَيدٍ ، إِنَّمَا هو للمجرور فقط ، لأَنَّ الجارَّ لتوصيل معاني الأَفعال وما في حكمها إِلى الأَسماء كالهمزة والتَّضعيف في (أَذْهَبْتُ زَيْدًا ، وَفَرَّحْتُهُ) لكن هذا الَّذي حقَّقه لايقتضي أَنَّ الأَخبار في الظَّاهر الَّذي أَراده المصنف بالمجرور فقط "(٤) ، لأَنَّ المجرور يطلق على الاسم المجرور في جميع أَقسام الجرّ ، والتَّعلق خاصٌّ بالجارِّ والمجرور ، وأَما إِطلاق الحافظ ابن حجر العبارات الَّتي ذكرناها أَولاً ، فيعني بها الجارَّ والمجرور لا الاسم المجرور وحده ، وهذا يفهم من النَّظر في إِشاراته الَّتي مَثَّلنا لها أَولاً

وقد نَصَّ ابن عقيل على وجوب حذف المتعلّق به ، وَعَدَّ التَّصريح به شذوذًا في الشّعر ، ولم يذكره في النَّثر ، كقوله : (٥)

لَكَ العِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ ، وإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ

والشَّاهد فيه : قوله (كَائِنُ) حيث صرح به وهو محذوف كثيرًا عند الحافظ ابن حجر

---

(١) فتح الباري ١٧/٣٢٧

(٢) انظر فتح الباري ١٠/٢٤٨ ، و ١٤/٣٣٤

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/٢١١ ، وشرح الأشموني ١/٢٠٣ ، وشرح التَّصريح ١/١٦٦

(٤) حاشية الصَّبان ١/٢٠٠

(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/٢١١ . والبيت غير منسوب لأَحدٍ ، انظر مغني اللَّبيب ٢/٤٤٦ وارتشاف الضَّرب ٢/٥٥ ، والبحر المحيط ٧/٧٧ ، وهمع الهوامع ١/٩٨ ، و ٢/١٠٨

وقد يُذْكَرُ ، وهو في ذكره وحذفه لايعلل له كما يفعل النّحاة [١] ، وقد جاءت الأمثلة المذكورة أولاً بحذفه ، فأما ذكره فقد جاء في قوله (حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا) [٢] فقوله (مِنْ حُبِّهَا) " متعلق بقوله (حَرَّكَهَا) ، أي حَرَّكَ دابّتَهُ بسبب حُبِّهِ للمدينةِ [٣]

وقد توسع بإطلاق التعلّق على غير الظّرف والجارّ والمجرور ، وعنى به التعلّق العام في علاقة الألفاظ ببعضها ، نحو قوله (ص) (اَلْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ، وَأَنْ يَسْتَنَّ ، وَأَنْ يَمَسَّ طِيباً إِنْ وجد) [٤] ، فقال : إنّ قوله (وإنْ وجد) " متعلّق بالطّيب ، أي : إنْ وجد الطّيب مَسَّهُ ، ويحتمل تعلّقه بما قبله أيضاً " [٥] ، وكذا قوله (ص) (قَالَ خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً ، وَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا) [٦] ، فقوله (وَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا) ، " يحتمل أنْ يتعلّق قوله (ثَلَاثًا) بـ (تَوَضَّئِي) ، أي كرري الوضوء ثلاثاً ، ويحتمل أنْ يتعلق بـ (قَالَ) ، أي : قَالَ لَهَا ذَلِكَ ثلاث مراتٍ " [٧] . فأطلق التعلّق على العامل توسعًا

ب ـ إسقاط حرف الجرّ وبقاء عمله

جاء في قوله (ص) (تَفْضُلُ صَلَاةُ الجميعِ صَلَاةَ أَحَدِكُم وَحْدَه بِخَمْسٍ وعشرينَ جزءاً) [٨] وذكر الحافظ ابن حجر في نقله عن " الزّركشيّ في نكته أنّه وقع في الصحيحين (خمس) بحذف الموحدة مِنْ أوله ، والهاء مِن آخره ، وقال وخفض (خمس) على تقدير الباء ، كقول الشّاعر : [٩]

* أَشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعِ *

أي : إلى كليب ، وأما حذف الهاء ، فعلى تأويل الجزء ، بالدّرجة " [١٠] . وإسقاط حرف الجرّ في هذا الموضع ونحوه شاذٌّ غير مطرد [١١] . ولذلك ترجح الرّواية الأولى

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢١٠ـ٢١١ ، ومنهج السّالك ١/ ٢٩٨ـ٢٩٩ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٨١

(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب مَنْ أسرع ناقته ـ ٤/ ٣٧٠ .

(٣) فتح الباري ٤/ ٣٧٠

(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجُمُعَةِ ـ باب الطّيب للجُمُعَةِ ـ ٣/ ١٥

(٥) فتح الباري ٣/ ١٥ .

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحيض ـ باب غسل المحيض ـ ١/ ٤٣٢

(٧) فتح الباري ١/ ٤٣٢ .

(٨) صحيح البخاريّ ـ أبواب التّقصير ـ باب فضل صلاة الفجر ـ ٢/ ٢٧٧ .

(٩) هذا عجز بيت للفرزدق ، وصدره : * إذا قيل أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ * . انظر ارتشاف الضّرب ٢/ ٤٧٢ ، و٣/ ٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢ .

(١٠) فتح الباري ٢/ ٢٧٧ .

(١١) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ٣٩ .

ثانياً جَرُّ الاسم بالإضافة

أ ـ تعريف الإضافة وأقسامها

والإضافة في اللّغة "الإسناد" ، قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

أي : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كُلِّ رحلٍ منسوبٍ إلى الحِيْرَةِ "(١)

والإضافة في الاصطلاح "إسنادُ اسمٍ إلى غيره" ، على تنزيل الثّاني من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه "(٢) ، نحو (غُلامُ زيدٍ) ، و (غُلَامَيْ زيدٍ) ، و (ضاربي عمرو) .

ب ـ أقسام الإضافة

الإضافة قسمان المعنويّة ويطلق عليها أيضًا الإضافة المحضَة (٣) ، واللفظيّة ويطلق عليها غير محضَة (٤) . وقد ذكرهما الحافظ ابن حجر في شرحه قوله (ص) : (شَاتُكَ شَاةُ لَحْمٍ) (٥) ، فقد "استشكلتْ الإضافة في قوله (شَاةُ لَحْمٍ) وذلك أنّ الإضافة قسمان : معنويّة ، ولفظيّة ، فالمعنويّة إما مقدّرة بـ (مِنْ) كخاتم حديدٍ ، أو باللّام كغلام زيدٍ ، أو بفي كضَرْبِ اليَوْمِ ، معناه ضرب في اليوم . وأما اللفظيّة ، فهي صفة مضافة إلى معمولها كضارب زيدٍ ، وحسن الوجهِ ، ولا يصحُّ شيءٌ من الأقسام الخمسة في (شَاةِ لَحْمٍ) "(٦) ، وحمل قوله (شَاةُ لَحْمٍ) على أنّه شَاةٌ أضحية (٧) . هذا النّوع لم يشر إليه النّحاة مما شاع في المعاصرين كقولهم : (دَجَاجُ لَحْمٍ) و (دَجَاجُ بَيْضٍ) ، وهذه لام تعليليّة أي دَجَاجٌ متخذٌ لِلَحْمِ وَدَجَاجٌ متخذٌ لِلبَيْضِ .

---

(١) شرح شذور الذّهب ٣٢٥ . ونسب البيت في هذا الموضع لامرئ القيس ، وفي ١٥٦ من المصدر نفسه لم ينسب إليه . ونسب في التّصريح على التّوضيح ٢٣/٢ .

(٢) المصدر السّابق .

(٣) وتسمى محضة "أيْ : خالصة من شائبة الانفصال ـ ومعنويّة لأنّها أفادت أمرًا معنويًّا ، وهو تعريف المضاف إنْ كان المضاف إليه معرفة ، نحو : (غُلام زيدٍ) ، وتخصيصه إنْ كان نكرة نحو (غُلامِ امرأةٍ) " ، (انظر شرح شذور الذّهب ٣٢٧) .

(٤) وسميت لفظيّة لأنّها "أفادت أمرًا لفظيًّا ، وهو التّخفيف ، فإنّ (ضَارِبَ زَيْدٍ) أخفّ من (ضَارِبٍ زَيْدًا) ، وإنّما سميت غير محضَة ، لأنّها في نيّة الانفصال ، إذ الأصل : (ضاربٌ زيدًا) " (انظر شرح شذور الذّهب ٣٢٧) .

(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأضاحي ـ باب قول النّبيّ (ص) لأبي بردة ـ ١٠٨/١٢ .

(٦) فتح الباري ١٠٨/١٢

(٧) المصدر السّابق

وأشارَ الحافظ ابن حجر إلى جملة مسائل في الإضافة نذكر منها

١ـ ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه

يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه ، كما جاء في قوله (اجْتَمَعَ عِنْدَ البَيْتِ ثقفيانِ وَقُرَشِيٌّ ، أَو قُرَشِيَانِ وَثقفيٌّ كثيرة شحمُ بطونِهم ، قليلةٌ فِقْهُ قُلوبِهم) (١) ، فأنث (شحم) ، و(فقه) ، لإضافتهما إلى البطون والقلوب على أَنَّ التأنيث يسري من المضاف إليه إلى المضاف (٢) ، " مع أَنَّهما لا يُستغنَى عنهما بما أُضيفا إليهما ، لَكِنَّهُما شبيهانِ بما يُستغنَى عنه ، نحو : أَعْجَبَتْنِي شحم بطون الغنم ، وَنَفَعَتْ الرِّجَالَ فِقْهُ قلوبهم "(٣) . وقد قَيَّدَهُ ابن عقيل " بشرط أَنْ يكون المضاف صالحًا للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويفهم منه ذلك المعنى ، نحو : (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ) فَصَحَّ تأنيث (بعض) لإضافته إلى (أَصابع) وهو مؤنث ، لصحة الاستغناء بأَصابع ، فتقول (قُطِعَتْ أَصابِعُهُ) "(٤) ، ولذلك تأول فيهما ابن مالك القول على أَنَّهما شبيهانِ بما يُستغنَى عنه

٢ـ توحيد الاسم المضاف إلى المثنى وتثنيته وجمعه

جَوَّزَ ابن مالك إضافة المفرد إلى المثنى ، وَعَدَّ قوله (فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا) (٥) شاهدًا على ذلك ، وَقَيَّدَهُ بأَنْ يكون جزءَ ما أُضيف إليه ، نحو : (أَكلتُ رأسَ شَاتَيْنِ) (٦) ، وَرَجَّحَ جمعه على إفراده فهو أَجودُ ، نحو قوله تَعَالَى (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)(٧) وذلك في (قلوبكما) ، وَمِنْ ذلك قول أُمِّ عطية رضي اللَّهُ عنها : (أُمِرنَا أَنْ نُخْرِجَ الحُيَّضَ يومَ العيدَيْنِ)(٨) بتوحيد (اليوم) المضاف إلى (العيدَيْنِ)(٩) . نقل الحافظ ابن حجر عنه ذلك ، وَعَلَّلَهُ بقوله : " لكن المفرد المضاف كالجمع في إفادة التَّعدد لأَنَّ المضاف منزل منزلة الجزء من المضاف إليه "(١٠) ، وبذلك خَرَّجَ قراءة حمزة والكسائيِّ وخلف بلفظ الواحد (موقع)(١١)

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التوحيد ـ باب قول اللَّهِ تَعَالَى : (وما كُنْتُم تستترون) ـ ١٧/٢٧٦ .
(٢) انظر فتح الباري ١٧/٢٧٦ . (٣) شواهد التوضيح ١٤٥
(٤) شرح ابن عقيل ٣/٤٩ـ٥٠
(٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الوضوء ـ باب من الكبائر أَنْ لا يستتر ـ ١/٣٢٩
(٦) هذا من أقوال العرب ، انظر معاني القرآن ١/٣٠٨
(٧) سورة التحريم ٦٦/٤ (٨) صحيح البخاريِّ ١/٩٤
(٩) انظر شواهد التوضيح ١١٥ . (١٠) فتح الباري ١/٣٢٩ .
(١١) المصدر السابق ، وانظر معاني القرآن للفراء ٣/١٢٩ ، وانظر القراءة فيه تفسير الطبريِّ ٢٧/١١٧ وكتاب السبعة ٦٢٤ ، والحجة لابن خالويه ٣٤١ ، والتيسير ٢٠٧ ، وكشف الوجوه ٢/٣٠٦ ، والحجة لأبي زرعة ٦٩٧ ، ومجمع البيان ٩/٢٢٤ ، والبحر المحيط ٨/٢١٣ ، و٢١٤ ، والنشر ٢/٣٨٣ ، واتحاف فضلاء ٤٠٩ .

في قوله تَعَالَى (بِمَوَاقِعِ النُّجُوم) (١)

وقد اجتمع التثنية والجمع في قوله : (٢)

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْـــــنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْل ظُهُور التُّرَسَيـــنِ

والشَّاهد فيه تثنية (ظَهْرَاهُمَا) ، والجمع في قوله (ظُهُور التُّرَسِين)

هذا إِذَا كان المضاف جزءً ما أُضيف إِليه ، أَما إِذَا لم يكن " فالأكثر مجيؤه بلفظ التَّثنية ، فإِنْ أَمن اللَّبس ، جاز جعل المضاف بلفظ الجمع ، وقوله (يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا) ، شاهـــد على ذلك "(٣) ، وكذا في قوله (ص) لعليٍّ وفاطمة عليهما السَّلام : (إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا) (٤)

أَما إِضافة (مِثْل) في نحو قوله (أَحْبَبْتُ أَن يَوَانِي الجهال مِثْلَكُم) (٥) فهو مِـــنْ إِضافة المفرد إِلَى الجمع ، لأَنَّه اسم جنس ، فلذلك طابق لفظ (الجُهَّال) وهو جمع ، أَوْ اكتسب الجمعيَّة مِن الإِضافة "(٦)

وكذلك مجيء الجمع المضاف في نحو قوله (ص) : (حَتَّى يَغِيبَ أَحَدُهُم في رَشْحِهِ إِلَـــى أَنْصَافِ أُذُنَيهِ) (٧) ، وقوله (ص) (إِزرة المؤمن إِلى أَنصاف سَاقَيهِ) (٨) ، وجاء هذا فـــي قوله تَعَالَى (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) (٩)

٣ـ المضاف إِليه في لغة العجـم

جاء تفسير قوله (ص) (مَلِكُ الأَملَاكِ) (١٠) ، بـ (شاهان شاه) . وقد " تعجـب بعض الشّراح مِنْ تفسير سفيان بن عيينه اللَّفظة العربيَّة باللَّفظة العجميَّة ، وأَنكر ذلك آخرون وهـو

---

(١) سورة الواقعة ٥٦/ ٧٥

(٢) يصف فلاتَينِ بعيدتَينِ لانبت فيهما . وشبههما بالتُّرسَينِ في الاستواء . وهذا البيت مِنْ شواهد سيبويه وقد نسبه إِلى خطام المجاشعيّ . انظر الكتاب ٢/ ٤٨، و ٣/ ٦٢٢ . ونسب أيضـــاً إِلى هميان بن قحافة ، انظر كتاب التكملة ٣٢٧، و ٤٥٤ ، وشواهد التَّوضيح ١١٦، و٢٥٦ والإِيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٣٤ .

(٣) فتح الباري ١/ ٣٢٩ ، وانظر شواهد التَّوضيح ٢٥٦ .

(٤) انظر صحيح البخاريّ ٤/ ١٠٢، و ٥/ ٢٤ .

(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الصَّلاة بغير رداء ـ ٢/ ٢٤

(٦) فتح الباري ٢/ ٢٤

(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ سورة وَيْلٌ للمُطَفِّفِينَ ـ ١٠/ ٣٢٤

(٨) انظر المؤطأ ٢/ ٩١٤ ـ ٩١٥ . (٩) سورة التَّحريم ٦٦/ ٤

(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأَدب ـ باب أَبغض الأَسماء إِلَى اللَّهِ ـ ١٣/ ٢١٢

غفلة منهم عن مراده ... على أَنَّ الاسم الَّذِي ورد الخبر بذمه لاينحصر في (ملك الأملاك) بَلْ كُلُّ ماأُدّى معناه بأَيْ لسان كان فهو مراد بالذَّم ... وزعم بعضهم أَنَّ الصَّواب (شاه شاهان) ، وليس كذلك لأَنَّ قاعدة العجم تقديم المضاف إليه على المضاف ، فإِذَا أَرادوا (قاضي القضاة) بلسانهم ، قالوا : (موبذان موبذ) ، فـ (موبذ) هو القاضي ، و (موبذان) جمعه فكذا (شاه) هو الملك ، و (شاهان) هو الملوك "(١)

٤ـ إِضافة الشيء إِلى نفسه

وإِضافة الشَّيء إِلَى نفسه جائزة على رأي الكوفيِّينَ ، وردَّه البصريُّونَ وتأولوه على تقدير محذوف(٢) . وَمِنْ ذلك قوله (إِنَّا لَانَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الحرامِ) (٣) ، أَي : في المحرم ، بإِضافة الشيء إِلى نفسه كـ (مسجد الجامع) ، و (نساء المؤمنات) (٤) ، وقوله (في غَزْوَةِ السَّابِعَةِ) (٥) ، أَو فيه حذف على رأي البصريِّينَ تقديره غزوة السَّفرة السَّابعة ، وقدَّرَهُ الكرمانيُّ وغيره غزوة السَّنة السَّابعة مِن الهجرة (٦) ، بحذف الصِّفة وإِقامة الموصوف مقامه ، أَيْ حذف المضاف وإِقامة المضاف إِليه مقامه (٧) ، وَمِنْ ذلك أَيضاً قوله (يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ المُهَاجِرَاتِ) (٨) ، فهو كقول العرب (شجرُ الأَراكِ) وفي رواية أُخرى (يَرْحَمُ اللَّهُ النِّسَاءَ المُهاجِرَاتِ) (٩) ، على الصِّفة ولا إِضافة فيها ، وكذا في قوله (وَنِكَاح آخَرُ) (١٠) ، بالتَّنوين ورفع (آخر) ، وفي رواية أُخرى (وَنِكَاحُ الآخرِ) بالإِضافة ، وهو مِنْ إِضافة الشيء لنفسه على رأي الكوفيِّينَ (١١) . وحجَّة الكوفيِّينَ فيه وروده في القرآن الكريم ، وكلام العرب شعرًا ونثرًا ، ومن ذلك "قَالَ تَعَالَى (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الحَصِيدِ) (١٢) ، والحَبُّ في المعنى هو الحصيد ، وقد

---

(١) فتح الباري ١٣/٢١٤ .
(٢) انظر هذه المسألة الخلافيَّة في الإِنصاف ٢/٤٣٦ ـ ٤٣٨
(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإِيمان ـ باب أَداء الخمس ـ ١/١٤٠
(٤) انظر فتح الباري ١/١٤٠ .
(٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة ذات الرِّقاع ـ ٨/٤٢٣
(٦) انظر فتح الباري ٨/٤٢٣ ، وشرح الكرمانيِّ ١٦/٤٢
(٧) انظر شرح ابن عقيل ٣/٤٩
(٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب قوله تَعَالَى (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُورِهِنَّ) ـ ١٠/١٠٦ .
(٩) انظر فتح الباري ١٠/١٠٦ .
(١٠) صحيح البخاريِّ ـ كتاب النِّكاح ـ باب من قال لانكاح إِلَّا بولي ـ ١١/٨٨
(١١) انظر فتح الباري ١١/٨٩ .
(١٢) سورة ق ٥٠/٩

أَضافه إليه ، وقالَ تَعالَى (وَمَاكُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ) (١) والجانب في المعنى هو الغربيُّ ، ثُمَّ قال الرَّاعيُّ

وَقَرَّبَ جَانِبَ الغَرْبِيِّ يَـأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ ، واجْتَنَبَ الشِّعَـارَا

ومن ذلك قولهم (صَلاةُ الأُولى ، ومَسْجِدُ الجَامِعِ ، وَبَقْلَةُ الحمقاءِ) ، والأُولى في المعنى هي الصَّلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هي الحمقاء ، وقد أَضافوها إليها ، فدلَّ على ماقلناه "(٢) وأَما البصريُّونَ فقد احتجُّوا "إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ لايجوز لأَنَّ الإِضافة إِنَّمَا يُراد بها التَّعريف والتَّخصيص ، والشَّيء لايتعرف بنفسه ، لأَنَّهُ لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإِضافة "(٣) فامتنعت الإِضافة عندهم ، فلجأوا إِلى التَّأويل كما لاحظنا في الأَمثلة السَّابقة . وكان ابن حجر في إِشاراته يأخذ بالمذهبين

٥ ـ أَلفاظ جاءت مضافة

وردت في إِشارات الحافظ ابن حجر أَلفاظ مضافة في الاستعمال ، بَيَّنَ إِضافتها وشروطها في المضاف إِليه ، ومنها (آل) ، و (سُبْحَان) ، وإِضافة (عَبْد) إِلى أَسماء اللَّهِ فإِضافة (آل) نحو قوله (ص) : (قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ) (٤) ، واختلف في أَصله المشتقّ منه ، فذهب سيبويه إِلَى أَنَّ الأَصل فيه (أَهْل) ، قُلِبَتْ الهاء همزة كما قُلِبَتْ في (هَرَاقَ) والأَصل (أَرَاقَ) ، ثُمَّ قُلِبَتْ الهمزة أَلفاً لسكونها وانفتاح ماقبلها كما في (آدَمَ ، وآمَنَ) ، واحتجوا على هذا الأَصل بالتَّصغير ، فإِذا صُغِّرَ رُدَّ إِلَى الأَصل ، فقالوا : (أُهَيْل) وقال الكسائيُّ : أَصله (أَوَلٌ) مِنْ آل يؤول ، تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت أَلفاً (٥) ، إِذَا رجع ، وإِلى هذا الرأي مال ابن حجر بقوله " سمِّي بذلك مَنْ يؤول إِلى الشَّخص ، ويضاف إِليه ، ويقويه أَنَّهُ لايُضاف إِلَّا إِلى مُعَظَّمٍ ، فيُقال (آل القاضي) ، ولايُقالُ (آل الحجام) بخلاف (أَهل) "(٦) ، ولاينتقض بـ (آل فرعون) فَإِنَّ له شرفاً باعتبار الدُّنيا .(٧)

---

(١) سورة القصص ٢٨/ ٤٤
(٢) الإِنصاف ٢/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧
(٣) المصدر السَّابق ٤٣٧ ـ ٤٣٨
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدّعوات ـ باب الصَّلاة على النَّبيِّ (ص) ـ ١٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧
(٥) انظر منهج السَّالك ١/ ١١ ـ ١٢
(٦) فتح الباري ١٣/ ٤١١
(٧) منهج السَّالك ١/ ١٢

وكما اختلفوا في أصله اختلفوا في إضافته إلى المضمر فمنعه النسائيّ والنحاس وزعم أبو بكر الزبيديّ أنّه من لحن العامة (١) ، ولذلك قال ابن حجر ولا يُضاف (آل) أيضاً غالباً إلى غير العاقل ، ولا إلى المضمر عند الأكثر ، وجوّزه بعضهم بقلّة ، وقد ثبت في شعر عبد المطلب في قوله في قصة أصحاب الفيل مِنْ أبيات : (٢)

وانْصُرْ عَلَى آل الصليـ ـبِ وَعَابِدِيهِ اليَوْمَ آلَـكْ

وقد يطلق (آل فُلان) على نفسه ، وعليه ، وعلى مَنْ يُضاف إليه جميعاً . ومِنْ شواهده ، قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للحسن بن علي عليهما السَّلام (إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ) (٣) " (٤)

وكذا جاءت إضافته إلى الضمير في الحديث (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ) (٥)

وأما (سُبْحَان) فقد جاءت إضافته مثلاً في قوله (ص) (مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِئَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ) (٦) ، وانتصب (سُبْحَان) " على أنّه واقع موقع المصدر لفعل محذوف ، تقديره سَبَّحْتُ اللَّهَ سُبْحَانًا ، كَسَبَّحْتُ اللَّهَ تسبيحًا ، ولا يستعمل غالباً إلّا مضافاً ، وهو مضاف إلى المفعول ، أيْ : سَبَّحْتُ اللَّهَ ، ويجوز أنْ يكون مضافاً إلى الفاعل ، أيْ : نَزَّهَ اللَّهُ نَفْسَهُ ، والمشهور الأول . وقد جاء غير مضاف في الشعر ، كقوله : (٧)

* سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا أُنَزِّهُـهُ * " (٨)

وقد تحرز ابن حجر بقوله " ولا يستعمل غالباً إلّا مضافاً " لمجيئه بغير إضافة ، وقد أشار النحاة إلى استعماله " مضافاً وغير مضاف ، وإذا لم يضف ترك صرفه ، فقيل سُبْحَانَ مِنْ زَيْدٍ ، كأنّه جعل علماً على معنى البراءة ، وفيه الألف والنون زائدتان نحو قول الأعشى : (٩)

أَقُولُ لَمَّا جَانِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

---

(١) منهج السالك ١/١٢ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/٥١٠ ، ومنهج السالك ١/١٢ ، وفتح الباري ١٣/٤١١ وهمع الهوامع ٢/٥٠

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الزكاة ـ باب أخذ صدقة التمر ـ ٤/٩٣ . وانظر فتح الباري ١٣/٤١١

(٤) فتح الباري ١٣/٤١١

(٥) انظر منهج السالك ١/١٣ ، وورد الحديث في صحيح البخاريّ ـ كتاب التفسير ـ باب قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) ـ ١٠/١٥٢ : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ)

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدعوات ـ باب فضل التسبيح ـ ١٣/٤٦٣

(٧) هذا مِنْ بيتٍ لأمية بن أبي الصلت ، سبق منا تخريجه ، واستشهد به سيبويه الكتاب ١/٣٢٦ على مجيء (سُبْحَان) منوناً مفرداً في الشعر . وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافيّ ١/١٣٤

(٨) فتح الباري ١٣/٤٦٢

(٩) انظر الكتاب ١/٣٢٤ ، ومجالس ثعلب ١/٢٦١ ، والخصائص ٢/١٩٧ ، و٤٣٥ ، وأمالي الشجريّ ١/٣٤٧ ، و٢/٢٥٠ وشرح المفصل ١/٣٧ و١٢٠ والمقرب ١/١٤٩ وشواهد التوضيح ٩٢ ، =

وهو مثل (عثمان) في منع الصَّرف للعلميَّة وزيادة الألف والنُّون "(١)

وأما (عَبْدٌ) فقد أُضيف إلى آسمين من أسماء اللَّهِ تَعَالَى ، جاءا في قوله (ص) (إِنَّ أَحَبَّ أَسمائكُم إِلى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ) (٢) ، والحكمة في الاقتصار على الآسمين ، "أَنَّهُ لم يقع في القرآن إضافة (عَبْدٍ) إلى آسمٍ مِنْ أَسماء اللَّهِ تَعَالَى غيرهما ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ) (٣) ، وقال في آيةٍ أُخرى (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ) (٤) "(٥)

٦ ـ ماخرج عن القياس في الإضافة

جاء في قوله (فَأَصَابَنِي مِنْهُ خَمْسٌ ، أَرْبَعُ تَمْرٌ وَحَشْفَةٌ) (٦) رواية أُخرى : (أَرْبَعُ تمرةٌ) ، والرِّواية الأُولى واضحة بالرَّفع والتَّنوين فيهما ، وأما الرِّواية الثَّانية ففيها إشكال ، "فإِنْ قُلْتَ : في بعضها أَرْبَعُ تمرةٌ ، بلفظ المفرد ، والقياس (تمرات) ، قُلْتُ : إِنْ كانت الرِّواية برفع (تمرة) فمعناه : كُلّ واحدٍ مِن الأَرْبَعِ تمرةٌ . وأما بالجرِّ فهو شاذٌّ ، وعلى خلاف القياس ، نحو ثلاث مئةٍ ، وأربع مئةٍ "(٧)

٧ـ الفصل بَيْنَ المضاف والمضاف إليه

جَوَّزَ آبن مالك الفصل بَيْنَ المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، والظرف ، ويشبه الظَّرف ـ الجارُّ والمجرور ، وعليه شرح آبن عقيل ، فمن الفصل بمفعول المضاف قوله تَعَالَى : (وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِم) (٨) في قراءة آبن عامر بنصب (أَوْلَادهم) ، وَجَرِّ (شركائهم) (٩) ، وبالظَّرف في مانقل عن العرب قولهم (تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا) ، والفصل

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٢٠ ، وانظر أَمالي الشَّجريِّ ١/ ٣٤٨
(٢) انظر فتح الباري ١٣/ ١٩٠ . (٣) سورة الجنّ ٧٢/ ١٩
(٤) سورة الفرقان ٢٥/ ٦٣ . (٥) فتح الباري ١٣/ ١٩٠ .
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الأَطعمة ـ باب ـ ١١/ ٤٩٨
(٧) شرح الكرمانيِّ ٢٠/ ٥٦
(٨) سورة الأَنعام ٦/ ١٣٧ .
(٩) انظر القراءة في السَّبعة ٢٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٧ ، وإعراب القرآن للنّحاس ١/ ٥٨٢ ، والحجّة لآبن خالويه ١٥٠ ، والتَّيسير ١٠٧ ، والكشف عن وجوه ١/ ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، والحجّة لأبي زرعة ٢٧٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ، والنَّشر ٢/ ٢٦٣ ، واتحاف فضلاء ٢١٧

بشبه الظَّرف جاء في قوله (ص) : (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي) (١) وغيرها في الضَّـــرورة الشِّعريَّة (٢) ، ونقل الحافظ ابن حجر تعليق أبي البقاء على هذا الحديث ، وذكر له روايـــة أُخرى (تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي) (٣) ، فقد ذهب أبو البقاء إلى أَنَّ حذف النُّون مِنْ (تَارِكُـــونَ) مِنْ خطأ الرُّواة (٤) ، " لأَنَّ الكلمة ليست مضافة ولا فيها ألف ولام ، وإنَّما يجوز الحذف في هذين الموضعَين ، واختصر كلامه ، فقد رجحت عنده الرِّواية الأُخرى ، لأَنَّ الإضافة ممتنعـــة ، فالوجه : " (تَارِكُونَ) لأَنَّ الكلمة ليست مضافة ، لأَنَّ حرف الجرِّ منع الإضافة ، وإنَّما يجوز حـــذف النُّون في موضعَين ، أحدهما : الإضافة ، ولا إضافة هنا . والثَّاني إِذَا كان في (تَارِكُـــونَ) الألف واللَّام ، مثل قول الشَّاعر : (٥)

* الحَافِظُو عَـــوْرَةَ العَشِيـــرَةِ لَا *

والأَشبه أَنَّ حذفها مِنْ غلط الرُّواة " (٦)

ونقل الحافظ ابن حجر عن غيره بأَنَّه وجهه بوجهَين "أحدهما أَنْ يكون (صَاحِبِـي) مضافاً ، وفصل بَيْنَ المضاف ، والمضاف إليه بالجارِّ والمجرور عناية بتقديم لفظ الإضافة ، وفي ذلك جمع بَيْنَ إِضافتَين إِلَى نفسه تعظيماً للصِّدِّيق . ونظيره قراءة ابن عامر : (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِـــنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِم شُرَكَائِهِمْ) (٧) بنصب (أَوْلَادِهِم) ، وخفض (شُرَكَائِهِم) ، وفصل بَيْـنَ المتضايفَين بالمفعول . والثَّاني : أَنْ يكون استطال الكلام ، فحذف النُّون كما يحذف مِـــن الموصول المطول (٨) ، ومنه ما ذكروه في قوله تَعَالَى : (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) (٩) " (١٠)

والأَول جَوَّزه ابن مالك مِنْ دون ضرورة بقوله : " وفي (تَارِكُو لِي صَاحِبِي) شاهد على جواز الفصـــل مِنْ دون ضرورة بجارٍّ ومجرور بَيْنَ المضاف والمضاف إليه ، إِنْ كان الجارُّ متعلّقاً بالمضاف " (١١)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النَّبيِّ (ص) ـ باب ـ ٨/٢٢

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣/٨٢ ـ ٨٣ . (٣) انظر فتح الباري ٨/٢٢

(٤) انظر إعراب الحديث ١٦٥ ، وفتح الباري ٨/٢٢ .

(٥) هذا صدر بيت ، عجزه : * يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ * وهو منسوب إلى عمرو بن امْرِئ القيس الخزرجيّ . استشهد به سيبويه على أَنَّ الضَّمير بعد الوصف ذي اللَّام المثنى والمجمـــوع يحتمل عنده أَنْ يكون مجروراً على الإضافة أو منصوباً . انظر الكتاب ١/١٨٦ ، و ٢٠٢ ونسبه لقيس بن الخطيم ، وما يجوز للشَّاعر ١٥٨ ، والاقتضاب ٣/٢٠٧ وفيه (وكف) بدل (نطف) وإعراب الحديث ١٦٥ ، والفصول الخمسون ٢١٩ .

(٦) إعراب الحديث ١٦٥ . (٧) سبقت الإشارة إلى موضع الآية ، والقراءة .

(٨) هذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب ١/١٨٦ . (٩) سورة التَّوبة ٩/٦٩

(١٠) فتح الباري ٨/٢٢ . واستشهد به ابن مالك على جواز الفصل دون ضرورة بجارٍّ ومجرور بَيْـنَ المضاف والمضاف إليه إِنْ كان الجارُّ متعلّقاً بالمضاف . (انظر : شواهد التَّوضيح ٢٢٣)

(١١) شواهد التَّوضيح ٢٢٣

وهو مخالف لمذهب الفراء الَّذِي جَوَّزَهُ في الضَّرورة الشّعرية ، بقوله : "ولكن إِذَا اعترضت صفة بَيْنَ خافضٍ وماخفض جاز إضافته ، مثل قولك : هذا ضاربُ في الدَّار أَخيه ، ولايجوز إِلَّا في الشّعر ، مثل قوله (١)

مُؤَخِّرُ عَنْ أَنْيابِهِ جِلْدِ رَأْسِهِ لَهُنَّ كَأَشْبَاهِ الزِّجَاجِ خُرُوج "(٢)

ولم ينسبه ، والشّاهد فيه الفصل بـ (عَنْ أَنيابه) بَيْنَ المضاف والمضاف إِليه . وتابع آبن حجر الفصل وجوازه آبن مالك .

وقد ورد في إِشارات الحافظ آبن حجر أَيضًا الفصل بَيْنَ المضاف والمضاف إِليه بجملة اعتراضية مفادها الشَّكّ من الراوي في قوله (وَعُمْرَةُ الجِعْرَانَةِ إِذ قَسَمَ غَنِيمَةَ أُرَاهُ حُنَيْنٍ) (٣) ، بنصب (غنيمة) بغير تنوين "وكأَنَّ الرَّاوي طرأَ عليه شَكٌّ ، فأَدْخَلَ بَيْنَ المضاف ، والمضاف إِليه لفظ (أُراه) بضمّ الهمزة ، أَيْ أَظُنُّهُ "(٤) . وَعَزَّزَ ماذهب إِليه برواية : (حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ) (٥) ، وإِن اختلفتْ الأَلفاظ فيها ، فالإِضافة ماثلة بلا فصل

إِقامة المضاف إِليه مقام المضاف المحذوف

حذف المضاف وإِقامة المضاف إِليه مقامه جائز وجاء في الحديث ، وأَشار إِليه الحافظ آبن حجر كثيرًا ، وَمِنْ ذلك قوله (يذهب الذَّاهب مِنَّا إِلَى قباء فيأتيهم) (٦) ، أَيْ أَهْل قباء ، وهو على حدّ قوله تَعَالَى : (وَاسْأَلْ القَرْيَةَ) (٧) ، أَي : أَهْل القرية ، وقد يحذف في رواية ، ويذكر في أُخرى ، فقد ذكر في قوله (وَاللَّهِ مَاأَعْرِفُ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أَنَّهُم يُصَلُّونَ جَمِيعًا) (٨) في هذه الرِّواية (مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ) ، وحذف في رواية أُخرى ، بقوله : (مِنْ مُحَمَّدٍ) (٩) ، وقد جاء في القرآن الكريم حذفه وإِقامة المضاف إِليه مقامه في قوله تَعَالَى : (وإِلَى

---

(١) هذا البيت مجهول قائله ، ويروى (فَهُنَّ كَأَشْبَاهِ الزِّجَاج) ، و (أَسْنَانُهُ مِثْل الزِّجَاج) انظر معاني القرآن ٢/ ٨١ ، ومجالس ثعلب ١/ ١٥١ ، وضرائر الشّعر ١٩٢

(٢) معاني القرآن ٢/ ٨١ .

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ (ص) ـ ٤/ ٣٥٠

(٤) فتح الباري ٤/ ٣٥٠ . (٥) المصدر السّابق

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب وقت العصر ـ ٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩

(٧) سورة يُوسُف ١٢/ ٨٢ .

(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب فضل صلاة الفجر ـ ٢/ ٢٧٨

(٩) انظر فتح الباري ٢/ ٢٧٨ .

مَدْيَنَ أَخَاهُم شُعَيْبًا) (١) ، وقوله (وَاسْأَلْ القَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) (٢) يعني أهل مدين ، وأهل القرية ، وأهل العير (٣)

٨ ـ حذف المضاف إليه

وهذا جائز أيضًا ، إذ "يُحْذَفُ المضاف إليه ، ويبقى المضافُ كحاله لو كان مضافًا فَيُحْذَفُ تنوينه ، وأكثر مايكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مُضافٌ إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم (قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا) التقدير (قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا ، وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا) فحذف ما أُضيف إليه (يَد) ، وهو (مَنْ قَالَهَا) لدلالة ماأُضيف إليه (رجل) عليه "(٤) ، ومثله قوله (ص) (فَأُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا ـ لا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ : قَالَتْ أَسْمَاءُ ـ مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ) (٥) ، كذا هو بترك التنوين في (مِثْل) ، وإثباته في (قريباً) ، ونقل الحافظ ابن حجر توجيهه عن ابن مالك ، بقوله "إِنَّ أصله : مِثْلَ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ ، أو قريبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ ، فحذف ما أُضيف إلى (مِثْل) وترك على هيأته قبل الحذف لدلالة مابعده عليه "(٦) . وأضاف : "وهذا كقول الشاعر : (٧)

* بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ *"(٨)

أي : بَيْنَ ذِرَاعَيْ الأَسَدِ ، وَجَبْهَةِ الأَسَدِ وكذا في قوله (ولاشَمِمْتُ رِيحًا قَطُّ ، أَوْ عَرْفًا قَطُّ أَطْيَبَ مِنْ رِيحِ أو عَرْفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٩) ، وقوله : (مِنْ رِيحِ أو عَرْفِ) ، بخفض (ريح) بغير تنوين لأنه في حكم المضاف وذكر قول الشاعر السابق مستشهداً به . (١٠)

ثالثًا : الاسم المجرور على المجاورة

جاءت إشارة الحافظ ابن حجر إليه في موضع واحد ، وحمله على الاحتمال في شرحه قوله : (لَيْسَ بِجَعْدٍ قَطَطٍ ، وَلَا سَبْطٍ رَجِلٍ) (١١) ، وبَيَّنَ معاني الألفاظ ، بقوله "والجعودة في

---

(١) سورة الأعراف ٧/٨٥ . (٢) سورة يوسف ١٢/٨٢ .
(٣) انظر مجاز القرآن ١/٢٩٧ ، وفتح الباري ٧/٢٦٠ .
(٤) شرح ابن عقيل ٣/٧٩ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب من أَجَابَ الفُتيا ـ ١/١٩٣
(٦) شواهد التوضيح ٦٢ (٧) سبق منا تخريجه
(٨) فتح الباري ١/١٩٣ .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب صفة النَّبِيِّ (ص) ـ ٧/٣٨٦ .
(١٠) انظر فتح الباري ٧/٣٨٧ .
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب صفة النَّبِيِّ (ص) ـ ٧/٣٧٨ .

الشَّعرِ أَنْ لايتكسر ، ولايسترسل ، والسَّبُوطة ضدّه فكأنَّهُ أراد أَنَّهُ وسط بينهما . وقوله (رَجِـلٌ) بكسر الجيم ، ومنهم مَنْ يسكنها ، أَيْ متسرح . وهو مرفوع على الاستئناف ، أَيْ هو رَجِلٌ "(١) ووقع في رواية أُخرى (رَجِلٍ) بالجرِّ ، وقال "وهو وَهْمٌ ، لأَنَّهُ يصير معطوفًا على المنفي وقد وُجِّهَ على أَنَّهُ خفضه على المجاورة ، وفي بعض الرِّوايات بفتح اللَّام ، وتشديد الجيم على أَنَّـه فعل ماضي "(٢) . ولم يعلّق على خفضه على المجاورة . ونظنُّ أَنَّهُ تجاوزه ولم يأخذ به طلبـًا للأَفصح ، وكثرة الاستعمال ، ولما يوافق القياس . والإعراب بالمجاورة جاء عن بعض العرب .(٣)

رابعًا : التَّابع المجـرور

وجدنا أَنَّ الحافظ ابن حجر يطيل النَّظر بعد تمام الكلام ـ في دراستنا التَّابع المرفوع ، والتَّابع المجرور ـ ، فإِمَّا أَنْ يحمل الكلام بعده على أَنَّهُ فضلة ، فيكون تابعًا لما قبله ، أَو يحتمل الإعراب فيه ، فيوجهه بما يجوزه السِّياق ، ويوافق معنى يرتضيه ، وكذلك نجد ذلك في دراستنا التَّابع المجرور ، سواء أَكان هذا التَّابع منفردًا أَم جملة . ولذلك يكثر التَّوجيه عنده في الموضـع الواحد ، ومنه توجيه الجرِّ على الاتباع ، أَو يقتصر عليه ، كما سنرى ذلك واضحًا في إشاراته التِّـي يكتفي فيها بالجواز دون ذكر المقيس عليه

١ـ الجرُّ على البدل

جاء في قوله (ص) (فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسِينِ : نَفَسٍ فِي الثَّنَاءِ ، وَنَفَسٍ فِي الصَّيـفِ)(٤) فـ (نَفَسٍ فِي الثَّنَاءِ ، وَنَفَسٍ فِي الصَّيفِ) بالجرِّ فيهما على البدل أَو البيان ، وَجَوَّزَ فيهما الحافـظ ابن حجر الرَّفعَ ، والنَّصبَ(٥) . وقد وَضَّحَ سيبويه هذه المسألة بقوله "ومنه أَيضًا : مررتُ بثلاثةِ نَفَرٍ : رَجُلَينِ مُسْلِمَينِ وَرَجُلٍ كَافِرٍ ، جمعت الاسم ، وفصلتَ العدَّة ثُمَّ نعتَّهُ وفسَّرْتَهُ وإِنْ شئـت أَجريته مُجرى الأَول في الابتداء فترفعه ، وفي البدل فتجرُّهُ ، وقال الرَّاجِزُ وهو العجاج :(٦)

---

(١) فتح الباري ٣٧٨/٧ (٢) المصدر السابق
(٣) انظر الكتاب ٤٣٦/١
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الإبراد بالظُّهرِ ـ ١٥٨/٢ .
(٥) انظر فتح الباري ١٥٨/٢ .
(٦) انظر الكتاب ٤٣٢/١ . استشهد به سيبويه على جرِّ (كركرة) ومابعدها على البـدل أَو عطف البيان وقد ورد هذا البيت منسوبًا في مقاييس اللُّغة ٣٨١/١ ، ولسـان العرب ٢٢٧/١٦

خَوَّى عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ خَمْسٍ كَرْكِرَةٍ وَثِفِنَاتٍ مُلْسِ

وهذا يكون على وجهين على البدل ، وعلى الصَّفة "(١) ، وعطف البيان نحو ما عَبَّرَ عنه سيبويه بالصَّفة (٢) ، ثُمَّ قالَ "ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء ، وعلى الصَّفة والبدل ، قوله عَزَّ وَجَلَّ (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ) (٣) ومِنَ النَّاس مَنْ يَجُرُّ (٤) ، والجرُّ على وجهين ، على الصَّفة ، وعلى البدل . ومنه قول كُثَيِّر عَزَّة : (٥)

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ : رِجْلٌ صَحِيحَةٌ وَرِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ "(٦)

والشَّاهد فيه : (رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ ...) على البدل أو البيان ، وجواز الرَّفع على القطع أيضاً .

وأما النَّصب فقد جازت قراءة قوله تَعَالَى (فِئَةٌ) في الآية الكريمة السَّابقة بالنَّصبِ على القطع (٧) ، بتقدير أَمْدَحُ فئة ، وأَذُمُّ أُخرى كافرة

وكذلك مِنْ جملة الاحتمالات في التوجيهات الَّتي ذكرها الحافظ ابن حجر (رَبُّنَا) الجرَّ على البدل في قوله (ص) (الحَمْدُ للَّهِ الَّذِي كَفَانَا وَأَرْوَانَا ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ . وَقَالَ مَرَّةً لَكَ الحَمْدُ رَبَّنَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُوَدَّعٍ وَلَا مُسْتَغْنًى عَنْهُ رَبَّنَا) (٨) ، و (رَبُّنَا) الثَّانية "بالرَّفع على أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف ، أَيْ هُوَ رَبُّنَا ، أَوْ على أَنَّهُ مبتدأ خبره متقدم ، ويجوز النَّصب على المدح ، أَوْ الاختصاص ، أَوْ إضمار أعني ، قال ابن التين : ويجوز الجرُّ على أَنَّهُ بدل عن الضَّمير في (عنه) . وقال غيره على البدل مِن الاسم في قوله (الحَمْدُ لِلَّهِ) . قال ابن الجوزيّ (رَبُّنَا) بالنَّصبِ على النِّداء مَعَ حذف أَدَاة النِّداءِ "(٩) .

وكذا في قوله : (فَكَانَ عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ غُلَامًا لِعَبْدِ اللَّهِ بن الطُّفَيْلِ بن سَخْبَرَةَ أَخُو عَائِشَةَ) (١٠) ، وفي رواية أُخرى : (أَخِي عَائِشَةَ) (١١) ، وَجَوَّزَ الروايتين ، وَوَجَّهَ "الأُولى

---

(١) الكتاب ١/٤٣٢ . (٢) المصدر السابق ١/٤٣٢ هامش (٢)

(٣) سورة آل عمران ٣/١٣ .

(٤) قراءة (فئةٍ) بالجرِّ قرأ بها الحسن ، ومجاهد ، والزّهري ، وحميد . انظر معاني القرآن للأخفش ١/١٩٥ ، وإعراب القرآن للنَّحاس ١/٣١٤ ، والبحر المحيط ٢/٢٩٣

(٥) هذا البيت مِنْ شواهد سيبويه . انظر الكتاب ١/٤٣٣ ، وورد في معاني القرآن للأخفش برواية مختلفة (وَرِجْلٌ بِهَا رِيبٌ مِن الحدثانِ) ١/١٩٥ وفي معاني القرآن للفراء ١/١٩٢ بالرِّواية المشار إليها ، وانظر شرح المفصل ٣/٦٨ ، وارتشاف الضَّرب ٢/٦٢١ ، ومغني اللَّبيب ٢/٤٧٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٤ .

(٦) الكتاب ١/٤٣٢ ـ ٤٣٣ .

(٧) وهي قراءة ابن السّميفع ، وابن أبي عبلة . وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٩٢ ، وإعراب القرآن للنَّحاس ١/٣١٤ ، والبحر المحيط ٢/٢٩٣

(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأطعمة ـ باب ما يقول إذا فرغ من طعامه ـ ١١/٥١٤ .

(٩) فتح الباري ١١/٥١٤ . (١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة الرَّجيع ـ ٨/٣٩٢

(١١) انظر فتح الباري ٨/٣٩٢ .

على القطع ، والثّانية على البدل "(١) . وقد ينصّ على البدل دون غيره ، ومنه قوله : (كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الحَيِّ أُسقِيهِمْ عُمُومَتِي) (٢) ، فـ (عُمُومَتِي) في موضع خفض على البدل مِنْ قولـه (الحَيِّ) (٣)

٢ـ العطف على المجرور

وقد أشكل (كُلِّ شَيْءٍ) بخفضه في قوله (فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ ، كُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ) (٤) ، فذكر مايحتمل فيه ، ورَجَّحَ العطف على (بِهَذَا الشَّجَرِ) ، بقوله "كذا في الأصل بخفض (كُلِّ) على أنّه بدل كُلٍّ مِنْ بعض ، وقد جَوَّزَهُ بعض النّحاة ، ويحتمل أنْ يكون على حذف مضاف ، أَيْ : عليك بمثل الشَّجَرِ ، أَوْ على حذف واو العطف ، أَيْ : وَكُلِّ شَيْءٍ ، ومثله قولهم (في التَّحِيَّاتِ الصَّلَوَاتِ) إذ المعنى والصَّلَوَاتِ ... ولأبي نعيم : (فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ وَكُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ) بإثبات واو العطف "(٥) . فأَثْبَتَ العطف

وهذا مِنْ عطف المفرد على المفرد في الجرّ ، وقد ترد الجملة في محلّ جَرٍّ عطفًا على المفرد كما جاء في قوله : (بابُ خَوْفِ المُؤمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ ... ومايُحذر مِن الإصرار على النِّفاق) (٦) فـ (مايحذر) جملة في محلِّ جرٍّ ، لأنّها معطوفة على (خَوْفِ) ، أَيْ : باب مايحذر على أَنْ تكون (مَا) مصدريّة (٧) . ومثله قوله (ص) (فَأَمَرَهُم بِأَرْبَعٍ ... وأَنْ تُعْطُوا) (٨) فـ (أَن تُعْطُوا) معطوف على قوله (بِأَرْبَعٍ) ، أَيْ : آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وبِأَنْ تُعْطُوا (٩) ، فَإِنَّ (أَنْ) مصدريّة أَيضًا .

أَما العطف على الضّمير المجرور مِنْ غير إعادة الجارّ في نحو قراءة حمزة قوله تَعَالَى (الأَرْحَامِ) (١٠) في : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) (١١) ، فقد ذكر

---

(١) فتح الباري ٨/٣٩٢ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأشربة ـ باب نزل تحريم الخمر ـ ١٢/١٣٥ .
(٣) انظر فتح الباري ١٢/١٣٥ .
(٤) صحيح البخاريّ ، ـ كتاب البيوع ، باب بيع التّصاوير ـ ٥/٣٢١ .
(٥) فتح الباري ٥/٣٢١ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ ١/١١٧ .
(٧) انظر فتح الباري ١/١١٩ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب أداء الخمس ـ ١٤٠/ ـ ١٤١
(٩) انظر فتح الباري ١/١٤١ .
(١٠) وردت هذه القراءة في معاني القرآن ١/٢٥٢ ، وكتاب السّبعة ٢٢٦ ، وإعراب القرآن للنّحاس ١/٣٩٠ ، والحجّة لابن خالويه ١١٨ ، الكشف عن وجوه ١/٣٧٥ ، و ٣٧٦ ، والحجّة لأبي زرعة ١٨٨ ، والنّشر ٢/٢٤٧ .
(١١) سورة النّساء ٤/١ .

الخلاف فيه من دون ترجيح ، بقوله "وقرأ حمزة (الأَرْحَام) بالجرِّ ، واختلف في توجيهه ، فقيل : معطوف على الضَّمير المجرور في (بِهِ) مِنْ غير إعادة الجارِّ وهو جائز عند جمع ، ومنعه البصريُّونَ "(١) ، ولم يصرح بالجمع وهم الكوفيُّونَ الَّذِينَ أجازوه على ضعفٍ(٢) . وتبعهم الحافظ ابن حجر ، فَجَوَّزَ العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجارِّ ، ومثال ذلك ماذكره في قوله (بابُ شُرْبِ السُّمِّ والدَّواءِ بِهِ ، وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ) (٣) بعد أَنْ أَثْبَتَ (وَمَا يَخَافُ مِنْهُ) بحذف الجارِّ ، وقال : "هو معطوف على الضَّمير المجرور العائد على السُّمِّ "(٤) ، رغم أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ قراءة (الأَرْحَامَ) بالنَّصب هي المشهورة .(٥)

٣ـ الجَرُّ على الصِّفَة

وأشار فيه إلى مسائل نذكر منها مايمثلها

أ ـ جواز نعت المضاف إليه

جاء في قوله (ص) : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الأَرْضِ ، وَرَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ) (٦) ، (العظيم) ، و (الكريم) بالجرِّ فيهما ، وفي رواية أُخرى بالرَّفع على "أَنَّهُمَا نعتان للرَّب ، والَّذي ثبت في رواية الجمهور بالجرِّ عَلَى أَنَّهُ نعت للعرش ، وكذا قرأ الجمهور في قوله (رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ) (٧) ، و : (رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ) (٨) بالرَّفع ، وقرأ ابن محيصن بالجرِّ فيهما ، وجاء ذلك أيضًا عن ابن كثير ، وعن أبي جعفر المدني (٩) . وأعرب بوجهين ، أحدهما : ماتقدَّمَ ، والثَّاني أَنْ يكون مع الرَّفع

---

(١) فتح الباري ٣٣٦/٧
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، والتِّبيان في إعراب القرآن ٣٢٧/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢ـ٤٧٣ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، وشرح الكافية ١٩٧/١
(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الطِّب ـ ٣٥٩/١٢
(٤) فتح الباري ٣٦٠/١٢ (٥) المصدر السَّابق ٣٣٦/٧
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الدَّعوات ـ باب الدُّعاء عند الكرب ـ ٣٩٦/١٣
(٧) سورة التَّوبة ١٢٩/٩ . (٨) سورة المؤمنون ١١٦/٢٣
(٩) قرأ بالرَّفع ابن كثير ، وابن محيصن . انظر البحر المحيط ١١٩/٥ ، واتحاف فضلاء ٢٤٦ . وذلك في قراءتهما (العظيم) ، وقرأ بالرَّفع في (الكريم) ابن كثير ، وابن محيصن ، وإسماعيل ، وأبان بن تغلب ، وأبو جعفر . انظر البحر المحيط ٤٢٤/٦ ، واتحاف فضلاء ٣٢١ . وقراءة غيرهم بالجرِّ تنظر في المراجع المذكورة سابقًا

نعتًا للعرش على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف قطع عمَّا قبله للمدح ، ورَجَّحَ لحصول توافق القراءتين ، ورَجَّحَ أبو بكر الأصم الأول (١) ، لأنَّ وصف الرَّبِّ العظيم أَوْلَى من وصف العرش (٢) ، وفيه نظر ، لأنَّ وصف مايُضاف للعظيم بالعظيم أقوى في تعظيم العظيم ، فقد نعت الهدهد عرش بلقيس بأنَّه عرش عظيم ولم ينكر عليه سليمان » (٣) . ومثله قوله (لَحْمٌ جَمَلٍ غَثٌّ) (٤) ، فقد جَوَّزَ جَرَّ (غَثٌّ) صفة للجمل ، ورفعه صفة لـ (لَحْمٍ) ، والمشهور في الرِّواية الخفض . (٥)

ب ـ إقامة الصِّفة مقام الموصوف :

جاء في قوله (فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لايَسِيرُ بالسَّرِيَّةِ) (٦) احتمال حذف الموصوف ، وإقامة الصِّفة مقامه ، أَيْ : لايسيرُ بالطَّريقة السَّرِيَّة ، أَيْ العادلة . (٧)

٤ـ تأكيد المجـــرور

مِنْ ذلك تأكيد الضَّمير المجرور بالإضافة في قوله (ص) : (مَنْ أَعْتَقَ شِركًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلِّهِ) (٨) ، بخفض (كُلِّ) تأكيدًا للضَّمير المضاف ، أَيْ : عِتْقُ العَبْدِ كُلِّهِ (٩) وكذلك تأكيد الاسم المظهر في نحو قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْجِبُه التَّيَمُّنَ في تَنَعُّلِهِ ، وَتَرَجُّلِهِ ، وطُهُورِهِ ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ) (١٠) ، وبَيَّنَ معنى التَّأكيد في إثبات واو العطف وحذفه ، بقوله وتأكيد الشَّأن بقوله (كُلِّهِ) يدلُّ على التَّعميم لأنَّ التَّأكيد يرفع المجاز ، فيمكن أَنْ يُقالَ : حقيقة الشَّأن ماكان فِعْلاً مقصودًا ... وهذا كُلُّهُ على تقدير إثبات الواو ، وأما على إسقاطها ، فقوله (فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ) متعلّق بـ (يُعْجِبُهُ) لا بـ (التَّيَمُّنِ)

---

(١) انظر البحر المحيط ٥/١١٩ . وفتح الباري ١٣/٣٩٦

(٢) انظر إعراب القرآن للنَّحاس ٢/٤٧

(٣) فتح الباري ١٣/٣٩٦ ، وانظر إعراب القرآن للنَّحاس ٢/٤٣٠ في توجيه الجرّ

(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب النكاح ـ باب حُسن المُعاشرة مع الأهل ـ ١١/١٦٧

(٥) انظر فتح الباري ١١/١٦٧ .

(٦) صحيح البخاريّ ـ أبواب صفة الصَّلاة ـ باب وجوب القراءة ـ ٢/٣٨١

(٧) انظر فتح الباري ٢/٣٨١ .

(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب في الرَّهن ـ باب إذا أعْتَقَ عَبْدًا ـ ٦/٧٩

(٩) انظر فتح الباري ٦/٧٩ .

(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب التَّيَمُّنِ في الوضوء ـ ١/٢٨٠

أَي : يُعْجِبُهُ في شأنه كُلِّهِ التَّيَمُّنَ في (تَنَعُّلِهِ) إلى آخره "(١) ، وقيل في قوله (في شأنـــه) بدل مِنْ قوله (فِي تَنَعُّلِهِ) بإعادة العامل ، " وكأَنَّهُ ذَكَرَ التَنَعُّلَ لتعلقه بالرِّجْلِ ، والتَّرَجُّـــلَ لتعلقه بالرأسِ ، والطُّهور لكونه مفتاح أَبواب العبادة ، فكأَنَّهُ نَبَّهَ على جميع الأَعضاء ، فيكون كبدل الكُلِّ مِن الكُلِّ "(٢)

---

(١) فتح الباري ١/ ٢٨٠
(٢) المصدر السَّابق

الفصل الثّالث
الفعل في تركيب الكلام

اشتملت إشارات الحافظ ابن حجر في دراسته الفعل في تركيب الكلام على جانبين أساسيين ، هما

١ـ دراسته الفعل في الرّفع والنّصب والجزم

٢ـ الدّراسات الأخرى للفعل في التّركيب .

وقد تضمّنَ الجانب الأول بيان ما أشكل في إعراب الفعل ، وتوخى فيه الإيجاز في التّوجيه الّذي يغلب عليه الاحتمال في جواز الإعراب ، فهو يوجه الإعراب على الظّاهر ، ويجوّز فيه إعراباً آخر يسمح به السّياق ، أو غيره ـ كما سنرى ذلك في رفع الفعل ، ونصبه ، وجزمه ـ وقد تتبع في هذا المجال ما خرج عن القياس بحمله على السّماع مِنْ لغة من لغات العرب ، وقد بيّنّا تخريجه المسائل وتوجيهها سابقاً بهذه الطّريقة الّتي يوليها اهتماماً خاصّاً في إشاراته النّحويّة . ويشير في توجيه الإعراب إلى الفعل الضارع وحده ، فهو الفعل المعرب عنده [1] ، مما يترجح عندنا أنّه تابع المدرسة البصريّة في قسمة الأفعال في العربيّة مِنْ حيث المبنيّ منها والمعرب

أما الجانب الثّاني فترد إشارات الحافظ ابن حجر فيه إلى أبرز الظّواهر النّحويّة في الفعل ، ومنها التّضمين ، والتّعدّي ، والحذف ، والزّيادة ، والتّقديم ، والفصل ، وقد جعلناه جانباً مِنْ جوانب البحث النّحويّ عنده ، إضافة إلى الجانب الأول ، ولذلك سنتناول الجانبين ، ونعتمد في إيضاح ما يرد في إشاراته على المصادر النّحويّة

دراسته الفعل في الرّفع والنّصب والجزم

١ـ رفع الفعل :

لم يرد رفع الفعل في إشارات الحافظ ابن حجر إلّا في جانبين ، الأول : جواز حذف نون الرّفع على لغة ، وسيرد ذكره أيضاً في جزم الفعل ، ونفصل القول فيه ، والثّاني : وروده مع ما يحتمله السّياق في جواز الإعراب .

---

(١) انظر الخلاف بَيْنَ البصريّينَ والكوفيّينَ في المعرب والمبنيّ مِن الأفعال ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٢٤ ـ ٥٤٢ ، وائتلاف النّصرة ١٢٥ ـ ١٢٦

أولاً : حذف نون الرَّفع على لغة :

جاء في قوله (ص) : (أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُم) [١] ، رواية أُخرى بحذف نون الرَّفع في (تحتسبون) على لغة لم يصرح بها الحافظ ابن حجر [٢] ، وقد صَرَّحَ بها ، واحتجَّ لها بعض النّحاة بالقراءة القرآنيَّة ، والحديث الشَّريف ، والشّعر [٣] ، وقد حمل عليها قوله (ص) : (فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ ، إِمَّا يَقْتُلُوهُ ، وإِمَّا يُوثِقُوهُ) [٤] ، وكذا في غيره [٥] ، وقد سبقتْ منا الإشارة إليه في موقفه من السَّماع .

ثانياً : رفع الفعل جوازاً

وهو الَّذي عَبَّرْنَا عنه قبل قليل بوروده مع ما يحتمله السّياق في جواز الإعراب ، وتكثر فيه إشارات الحافظ ابن حجر ، ويمكننا تصنيفها وفق ما يأتي

أ ـ جواز الرَّفع بعد الفاء :

يوجه إعراب الفعل على النَّصب أو الجزم ، ويجوز الرَّفع فيه على الاستئناف ، ومن ذلك قوله (ص) : (وَلَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُم فَيُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمسِ ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا) [٦] ، فقوله (فَيُصَلِّي) بالنَّصب ، والمراد فيه نفي التَّحري ، والصَّلاة معاً . ويجوز الرَّفع ، والمعنى لا يتحرى أحدكم الصَّلاة في وقت كذا ، فهو يُصَلِّي فيه ، أيْ الرَّفع فيه على الاستئناف [٧] . وقد نقل فيه الرَّفع على القطع عن ابن خروف (ت : ٦٠٩ هـ) ، الَّذي جَوَّزَ في " (فَيُصَلِّي) ثلاثة أوجه : الجزم على العطف ، أيْ : لا يتحرى (كذا) ولا يصلي (كذا) ، والرَّفع على القطع ، أيْ : لا يتحرى ، فهو يُصَلِّي ، والنَّصب على جواز النَّهي ، والمعنى : لا يتحرى مُصَلِّياً " [٨] ، أيْ بنصب الفعل بعد الفاء بـ (أَنْ) مقدرة [٩] فيكون " (لا يتحرى) نفياً بمعنى النَّهي ،

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب كراهية النَّبيّ (ص) أَنْ تُعْرَى المدينة ـ ٤/ ٤٧١ .
(٢) انظر فتح الباري ٤/ ٤٧١
(٣) انظر همع الهوامع ١/ ٥١ ، وحاشية العليمي على التَّصريح ١/ ٨٦ ، وحاشية الصَّبان ١/ ٩٧ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ تفسير سورة الأنفال ـ ٩/ ٣٨٠
(٥) انظر فتح الباري ٤/ ٤٧١ ، و ٦/ ١٥٧ ، و ٩/ ٣٥٩ ، و ٩/ ٣٨٠ ، و ١٥/ ٢٤٨ ، و ١٧/ ١٥١ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب لا تتحرى الصَّلاة ... ـ ٢/ ٢٠٠
(٧) انظر فتح الباري ٢/ ٢٠٠
(٨) المصدر السَّابق .
(٩) شرح شذور الذَّهب ٣٠٠ ـ ٣٠١

و (يُصَلِّيَ) بالنَّصب ، لأَنَّهُ جوابه ، كأَنَّهُ قيل لايتحرى ، فقيل : لِمَ ؟ فأُجيب : خِيفة أَنْ يُصَلِّي "(١) ، والمعنى في الرَّفع يختلف عن غيره ، فإِنَّكَ "إِذَا عطفت مابعد الفاء ، والواو لم يكن معنى العطف كمعنى النَّصب ،فقولك : ماتأتينا فتحدثنا ، بالرَّفع . كُلُّ واحدٍ من الفعلين مقصود فيه ، وكأَنَّ أداة نفي منطوق بها بعد الفاء ، وإِذا نصبت كان انتفاء الحديث متسببًا عن انتفاء الإِتيان ، وذهب الكوفيُّونَ ، وتبعهم الأَعلم إِلى أَنَّهُ قد يكون الرَّفع على معنى النَّصب ، وحملوا عليه قوله تَعَالَى : (وَلَايُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) (٢) ، قالوا : رفع (يَعْتَذِرُونَ) على النَّسق (٣) ، وفي معنى النَّصب ، فأَفادتْ الفاء ما أَفادتْ في قوله تَعَالَى : (لَايُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (٤) . . . والنَّصب بعد الفاء على معنى الحال ،أَيْ : ماتأتينا فتحدثنا ،إِنَّمَا تأتي ولاتحدث ،أَو على معنى : كيف ، أَي : فكيف تحدثنا ، أَيْ انتفى الإِتيان ، وماتسبب عنه ، وهو الحديث "(٥) . وأَما الجزم فهو مِنْ حمل معنى النَّفي على النَّهي ، فعطف (فيصلي) على (لايتحرَّى) ، فالنَّهي نهيان (٦) .

وجاء الفعل (فَيَسْتَبْشِرُوا) منصوبًا في قوله (ص) (قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ أَفلا أُخبرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا) (٧) ، وفي رواية أُخرى (فَيَسْتَبْشِرُونَ) بالرَّفع على الاستئناف ، أَيْ : فَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (٨) ، وأَشار إِلى الرِّواية الأُولى بقوله : " وللباقين بحذف النُّون ، وهو أَوجه ،لوقوع الفاء بعد النَّفي ، أَوْ الاستفهام أَوْ العرض ، وهي تنصب في كُلِّ ذلك "(٩) .

ب ـ جواز الرَّفع في جواب الأَمر

ويجوز ذلك إِذا لم يكن مقترنًا بالفاء ،فقد جاء (يَرْفَعْهُ) مجزومًا في قول العبَّاس رضي اللَّهُ عنه : (فقال : يَارَسُولَ اللَّهِ مُرْ بَعْضَهُم يَرْفَعْهُ إِلَيَّ) (١٠) على أَنَّهُ جواب أَمرٍ ، ويجوز فيه

---

(١) فتح الباري ٢/٢٠٠ (٢) سورة المرسلات ٣٦/٧٧
(٣) أَيْ نسق الكلام ، "نويت بالفاء أَنْ يكون نسقًا على ماقبلها ، واختير ذلك لأَنَّ الآيات بالنُّون فلو قيل : فيعتذروا لم يوافق الآيات " . (انظر معاني القرآن ٣/٢٢٦)
(٤) سورة فاطر ٣٥/٣٦ . (٥) ارتشاف الضَّرب ٢/٤١٨
(٦) انظر أَمالي السُّهيليِّ ٧٤
(٧) صحيح البخاريِّ ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ خصَّ بالعلم قومًا ـ ١/٢٣٢
(٨) انظر فتح الباري ١/٢٣٢ (٩) المصدر السَّابق
(١٠) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب القسمة ـ ٢/٦٣

الرَّفع ، والمعنى : فهو يرفعه [١] ، وذلك إذا "قصد بالفعل الوصف ، أَوْ الحال ، أَوالاستئناف جاز رفعه ، نحو لَيْتَ لِي مالاً أَنفقُ منه ، فأَنفق في موضع الوصف ، وَلَيْتَ زيداً يَقُومُ يَزُورُنَا ، فيزورنا في موضع الحال ، ويحتمل الاستئناف" [٢] . ويوجّه تقديره على الأَخير ، وكذا في قوله (ص) (فَلْيَأْخُذْ عَلَى نِصَالِهَا ، لَايَعْقِرْ بِكَفِّهِ مُسْلِماً) [٣] بالجزم في (لَايَعْقِرْ) لأَنَّهُ جواب أَمرٍ ، ويجوز رفعه على الاستئناف ، وكذلك في قوله : (فَقُلْنَ لَهَا : كَلِّمِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمُ النَّاسَ) [٤] ، يجوز في قوله (يكلم) ماجاز في سابقه

ج ـ الفعل بعد (لَا) النَّافية مرفوع :

وهذا لايختلف فيه أَحد ، وعليه قوله (ص) : (لَايَشِيرُ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ) [٥] فـ (يشير) بالرَّفع ، وفي رواية أُخرى (يَشِرْ) بالجزم على أَنْ تكون (لَا) ناهية ، وهي جازمة للفعل ـ كما سنرى في جزم الفعل ـ فَجَوَّزَ الحافظ ابن حجر الرِّوايتين ، وقالَ عن الأُولى إِنَّهُ نفي بمعنى النَّهي [٦] ، فحمل على المعنى فلم يجزم الفعل معه

د ـ رفع الفعل بعد (إِذَنْ) [٧] :

يرد ما بعد (إِذَنْ) منصوباً ، واختلف النحويُّونَ في عامل نصب الفعل ، فأَرجعه بعضهم إلى أَنَّ (إِذَنْ) تنصب الفعل بنفسها ، وذهب آخرون إلى أَنَّ انتصاب الفعل بـ (أَنْ) المضمرة بعدها [٨] . ويرد مابعدها مرفوعاً إِذَا صَحَّ الإِخبار به ، وإِذا أُريد العطف ، وذلك نحو قولك : "في المبتدأ : (زيدٌ إِذَنْ يكرمُكَ) فـ (يكرمُك) مرفوع ، لأَنَّهُ خبر عن زيد ، وكذلك حكمه في خبر مايدخل على المبتدأ والخبر من (كَانَ) أَوْ (أَنَّ) وشبههما

---

(١) انظر فتح الباري ٢/٦٣ . (٢) ارتشاف الضَّرب ٢/٤١٩
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الشّعر في المسجد ـ ٢/٩٤
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الهبة ـ باب من أهدى إلى صاحبه ـ ٦/١٣٣.
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الفتن ـ باب قول النَّبيّ (ص) مَنْ حمل علينا السّلاح ـ ٦/١٣٢.
(٦) انظر فتح الباري ١٦/١٣٢
(٧) قال المالقيّ (ت : ٧٠٢هـ) في رصف المباني ٦٧ـ٦٨ : "اختلف في صورة كَتْبِهَا : فمذهب أَبي العبّاس المبرد أَنَّهَا تكتب بالنُّون في حالتي الوصل والوقف ، ومذهب المازنيّ أَنَّهَا تكتب بالألف في كلتا الحالتين ، ومذهب الفراء أَنَّهَا إِنْ عملت كتبت بالنُّون وإِنْ لم تعمل كتبتْ بالألف" .
(٨) انظر الخلاف بَيْنَ النّحاة ، وبَيْنَ المدرستَينِ في رصف المباني ٦٩ ـ ٧٠

كقولك : (كَانَ زيدٌ إذنْ يكرمُكَ) ، و (إنَّ زيدًا إذنْ يكرمُك) ، و (ظننتُ زيدًا إذنْ يكرمُك) لأنَّ المفعول الثَّاني في باب (ظننت) حكمه أنْ يكون خبرًا للمبتدأ في الأصل فهو كخبر (كَانَ) و (إنَّ) فأما قوله (١) :

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرًا ... إِنِّي إِذًا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

فنصب (أَهْلِكَ) ، و (أطير) لأنَّ الاعتماد على (إذنْ) ، وخبر (إنَّ) محذوف للدلالة عليه ، كأنَّهُ قالَ : إنِّي أتلف ، وفَسَّرَهُ بقوله (إذنْ أهلك) ، وحذف خبر (إنَّ) قد سمع ، (٢) ، وقد جاء في قوله (ص) (قَالَ : فَيَمِينُهُ . قُلْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ إذنْ يَحْلِفَ) (٣) بنصب (يَحْلِفَ) ، ونقل عن السُّهيليِّ نفي غيره (٤) ، وحكى ابن خروف جواز الرَّفع في مثل هذا (٥) ، وتوجيه النَّصب إما أنْ يكون بـ (إذنْ) نفسها ، أوْ على تقدير (أنْ) المضمرة بعدها ، وأما الرَّفع فيوجه على تقدير : فهو إذنْ يَحْلِفُ ، على أنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وقد مالَ ابن حجر في النَّصب إلى تقدير (أنْ) بعدها (٦) .

هـ ـ رفع الفعل بعد (حَتَّى)

ربط النحويُّونَ بَيْنَ معنى (حَتَّى) في الكلام ، والوضع الَّذي تقع فيه ومابعدها ، فيكون الفعل بعدها مرفوعًا أو منصوبًا ، فـ "حَتَّى ، إذَا كانت بمعنى (إلَى) أوْ بمعنى (كَيْ) نصبت فإنْ لم تكن بمعنييها لم تنصب ، فعلى هذا لايخلو أنْ تقع (حَتَّى) مع مابعدها خبرًا لـلذي خبر ، أوْ لاتقع . فإنْ وقعت خبرًا لم يجز فيما بعدها إلَّا النَّصب ، نحو قولك : (كَانَ سيري حَتَّى أَدْخُلَهَا) ، و (سِيرَ بزيدٍ حَتَّى يَدْخُلَ المدينةَ) بنصب "أَدْخُلُ" ، "ويَدْخُلُ" . وإن لم يقع خبرًا ، فإما أنْ يكون ماقبلها سببًا لما بعدها أو لايكون ، فإنْ كان ، فإنْ أردت بالفعل الَّذي بعدها الماضي أو الحال ، رفعت نحو قولك : (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ المدينةَ) ، تريد : سرتُ

---

(١) مجهول قائله . انظر الإنصاف ١/ ١٧٧ ، والمقرب ١/ ٢٦١ ، وارتشاف الضَّرب ٢/ ٣٩٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٨ ، ورصف المباني ٦٦ ، وشرح المفصل ٧/ ١٧ ، ومغني اللَّبيب ١/ ٢٢ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٧٠ .

(٢) رصف المباني ٦٦ ـ ٦٧

(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب المزارعة ـ باب الخصومة في البئر ـ ٥/ ٤٣١

(٤) انظر أمالي السُّهيليِّ ١١٤ (٥) انظر فتح الباري ٥/ ٤٣١

(٦) المصدر السَّابق ١٤/ ٣٧٠ .

فدخلت ، أو فأنا داخلٌ ، وإنْ أردت به الاستقبال نصبتَ ، وتكون بمعنى (كَيْ) ، أو (إلى أنْ) ، كأنّك قُلْتَ : (سِرْتُ كَيْ أَدْخُلَ المدينةَ) ، أوْ : إلى أنْ أَدْخُلَ المدينةَ ، وإنْ لم يكن ماقبلها سبباً لما بعدها لم يجز في الفعل الذي بعدها ، إلّا أنْ يكون مستقبلاً منصوباً ، وتكون بمعنى (إلى أنْ) ، نحو قولك : (سِرتُ حَتّى يُؤَذِّنَ المُؤَذِّنُ) ، أي : إلى أنْ يُؤَذِّنَ المُؤَذِّنُ . فإنْ كَثُرَتِ السَّببَ ، نحو قولك : (كَثُرَ ماسرتُ حَتّى أَدْخُلُ المدينةَ) كان الرَّفع أقوى مِن النَّصب . وإنْ قَلَّلْتَهُ نحو قولك : (قَلَّمَا سِرْتُ حَتّى أَدْخُلَ المدينةَ) كان النَّصب أقوى مِنَ الرَّفع »(١) . وقع على أحدِ المعاني المذكورة أعلاه في قوله (فإنّي أكرهُ الاختلافَ حَتّى يَكُونَ للنَّاسِ جماعةً ، أو أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي) (٢) بالعطف على (حَتّى يَكُونَ) . وهابسط النَّصب عند ابن هشام أنْ يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم (٣) . ولم يوضح الحافظ ابن حجر توجيه نصب الفعل وجواز رفعه ، وإنّما اكتفى بذكر إعرابه ، وبما يجوز فيه ، وهذا دأبه في أكثر إشاراته ، وكان عليه أنْ يوضح لتتمّ الفائدة في بيان المعنى

وأخيراً نشير إلى جواز رفع الفعل بعد (أَنْ) ، ويجوز أيضاً نصبه كما جاء في قوله (أَنْ لَايَصُومَ) (٤) ، ونفضل مناقشته في نصب الفعل في موضوع امتناع النَّصب بـ (أَنْ) ، وهي أُمّ نواصب الأفعال كما يقول عنها المالقيُّ (٥) (ت : ٧٠٢ هـ)

٢ ـ نصب الفعل :

جاءت إشارات الحافظ ابن حجر في نصب الفعل بما هو محتاج إلى بيان في تقدير عامل النَّصب فيه ، أوْ مايحتمل فيه النَّصب وجواز توجيهه على إعراب آخر ، كما رأينا في بحثه جواز رفع الفعل سابقاً . فهو يتوقف مع مايحتاج إلى إيضاح مِن الكلام ، لكي يستطيع تقدير معناه . وتوضيح هذا يتطلب مِنّا عرض جانب مِن المسائل التي بحثها في الحديث الشّريف في نصب الفعل .

---

(١) المقرب ١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩ ، وعنه نقل المالقيُّ في معاني (حَتّى) وإعمالها . انظر : رصف المباني ١٨٣

(٢) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النَّبيّ (ص) ـ باب مناقب علي بن أبي طالب ـ ٨/ ٧٥ .

(٣) واستشهد على ذلك بقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) سورة طه ٢٠/ ٩١ . وقيّد رفعه بشروط . انظر مغني اللّبيب ١/ ١٢٦ .

(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّوم ـ باب مايذكر مِن صَوْمِ النَّبيّ (ص) ـ ٥/ ١١٩

(٥) انظر رصف المباني ١١٢

١ـ نصب الفعل على تقدير (أَنْ)

وحذف (أَنْ) المصدريّة النّاصبة معلوم في مواضع حددها النّحاة ، ومَثّلوا لها (١) ، ويستدلّ عليها بالرّواية أو السّياق ، وَمِنْ ذلك ماورد عند ابن هشام في إجابته عن تساؤله : "فما تصنع في إسنادهم (خَيْر) إلى (تَسْمَعُ) في قولهم (تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) (٢) مع أَنَّ (تَسْمَعَ) فعلٌ بالاتفاق؟ قُلْتُ : (تَسْمَعُ) على إضمار (أَنْ) والمعنى : أن تسمعَ ، والّذي حَسَّنَ حذف (أَنْ) الأُولى ثبوتُ (أَنْ) الثّانية ، وقد روي (أَنْ تَسْمَعَ) بثبوت (أَنْ) على الأَصل،والفعلُ في تأويل مَصْدَرٍ ، أَيْ سَمَاعُكَ ، فالإخبار في الحقيقة إِنَّمَا هو عن الاسم "(٣) . والّذي دفعنا إلى ذكر هذا ماذكره الحافظ ابن حجر في تقدير (أَنْ) النّاصبة للفعل بعدها ،وقد شذّتْ عن مواضع حذفها ـ المشار إليها أعلاه ـ وذلك في قوله (ص) (تُرْسِلِي بِهِ إلى فُلانٍ) (٤) في رواية بحذف النّون في (تُرسِلِي) ، فوجه حذفها على اللّغة الّتي تحذف فيها النّون في حالة الرّفع ـ وسترد في جزم الفعل ـ ، فالفعل على هذا مرفوع ، أو هو منصوب بأَنْ يقدر (أَنْ) المحذوفة لدلالة السّياق عليها (٥) ، ولم يوضح الدلالة إلّا إذا حمل "ذلك عند مَنْ روى هذا الفعل بالنّصب (٦) ، وهم الكوفيّون ، والّذي سَهّلَ النّصب مع الحذف ذكر (أَنْ) في المعطوف ، وهو قوله (وأَن أَشهد) ... ونظير ذلك قولهم في مثل (تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) بنصب تَسْمَعُ ، فأما البصريّون ، فيروون البيت برفع (أحضرُ) والمثل برفع (تَسْمَعُ) ، وذلك لأنّهم لايجيزون أَنْ ينتصب الفعل المضارع بحرف محذوف في غير المواضع المحفوظة ، مِنْ قِبل أَنَّ نواصب المضارع عوامل ضعيفة ، والعامل الضّعيف لايعمل إلّا وهو مذكور (٧) . وابن حجر قريب في توجيهه الحديث الشّريف مِنْ رواية

---

(١) انظر هذه المواضع مثلاً في شرح شذور الذّهب ٢٩٤ ـ ٣٠٢ .

(٢) ورد في الكتاب : (تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِّ لَا أَن تَرَاهُ) ٤/٤٤ ، وانظر : أمالي الزّجاجيّ ٢٠٠ وشرح الكافية ٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

(٣) شرح شذور الذّهب ١٩

(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الهبة ـ باب هدية مايكره ـ ٦/ ١٥٧

(٥) انظر فتح الباري ٦/ ١٥٧

(٦) يعني : (أَحْضُرَ) في قول طرفة بن العبد :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وقد ورد هذا البيت في احتجاج الكوفيّين بنصب (أحضر) بأن المحذوفة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٦٠ . وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٤٨ ، ورصف المباني ١١٣ ، ومغني اللّبيب ٢/ ٣٨٣ .

(٧) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذّهب ١٥٤ . وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٥٩ ـ ٥٧٠ .

الكوفيّين إلّا أنّه لم يرد فيه عطف يقوّي ماذهب إليه ، وجاءت الرّواية الأخرى فيه ، بقوله (ترسلُ) بضمّ اللام ، ولم تذكر (أنْ) المصدريّة قبل الفعل ولابمدّه ، ولذلك يعدّ حذف (أنْ) والنّصب بها في نحو ماجاء في الحديث الشّريف السّابق الذكر شاذّاً لايقاس عليه .(١)

وكذا في قوله (كاد الخيّران يَهْلِكَانِ) (٢) الّذي أثبت فيه ابن حجر رواية (يهلكانِ) وجاء في رواية أخرى (يهلكا) بحذف النّون ، ونقل عن ابن التّين قوله "كذا وقع بغير نون ، وكأنّه نصب بتقدير (أنْ) "(٣) ، ويعزز هذا الرّأي مجيؤه في رواية ثالثة : (كَادَ الخَيِّرَانِ أنْ يَهْلِكَا) (٤) ، بنصب الفعل بـ (أنْ) ، واقتران خبر كَادَ بأنْ قليل ، "فيكون خبرهما أنْ يتجرّدَ مِنْ (أنْ) ويَقِلُّ اقترانُه بها ، وهذا بخلاف مانصّ عليه الأندلسيّون مِنْ أنّ اقتران خبرها بـ (أنْ) مخصوص بالشّعر ، فمِنْ تجريده مِنْ (أنْ) قوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (٥) ، وقال : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) (٦) ، وَمِنْ اقترانه بـ (أنْ) قوله صلّى اللّهُ عليه وسلّمَ : (مَاكِدْتُ أنْ أُصَلِّي العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشّمسُ أنْ تَغْرُبَ) (٧) .وقوله :(٨)

كَادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رِيطَةٍ وَبُرُودِ "(٩)

ولم يشر الحافظ ابن حجر إلى الرّواية الأولى ولا إلى الثّالثة ، وإنّما أشار إلى الثّانية ـ كما جاءت في ذكرنا لها ـ لأنّه ـ كما نظنّ ـ وجد فيها مايستحقّ الإشارة إليه ، وهو نصب الفعل بإضمار (أنْ) ، وعدّه ابن هشام شاذّاً ، وهو مذهب سيبويه ورجّح عليه قول المبرد(١٠) فقد "قال به سيبويه في قوله(١١) :

---

(١) انظر ماشذّ عن المواضع في حذف (أنْ) شرح ابن عقيل ٤/ ٢٤ .

(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ سورة الحجرات ـ قوله تعالى : (لَاتَرْفَعُوا أَصْوَاتِكُمْ) ١٠/ ٢١٢ .

(٣) فتح الباري ١٠/ ٢١٢ ، وهذا الرّأي ينسب إلى سيبويه كما سيرد .

(٤) جاءت في رواية ، لم يتطرق إليها الحافظ ابن حجر ، انظر نصّ البخاري المنشور مع فتح الباري ١٠/ ٢١٢ .

(٥) سورة البقرة ٢/ ٧١ . (٦) سورة التوبة ٩/ ١١٧

(٧) هذا القول ينسب إلى عمر بن الخطاب رضي اللّهُ عنه . وقد ورد في صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب مَنْ صَلّى بالنّاس ـ ٢/ ٣٠٨ : " ماكدتُ أصلّي العصر حتّى كادت الشمسُ تَغْرُبُ "، وفي رواية مسلم : (حَتّى كادت الشمسُ أنْ تَغْرُبَ) . انظر فتح الباري ٢/ ٢٠٨ .

(٨) يروى البيت لأبي زبيد الطّائي .انظر الاقتضاب ٣/ ٢٤٦ ، وضرائر الشّعر ٦١ ، وارتشاف الضّرب ٣/ ٢٨٢ وفيه (ثَوَى) بدل (غَدَا) ، ومغني اللّبيب ٢/ ٦٦٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٨

(٩) شرح ابن عقيل ١/ ٣٣٠ . (١٠) انظر مغني اللّبيب ٢/ ٦٤٠ .

(١١) ورد في الكتاب ١/ ٣٠٧ ، ومايجوز للشّاعر ١٨٥ ، والإنصاف ٢/ ٥٦١ ، والمقرب ١/ ٢٧٠ ، ووصف المباني ١١٣ ، وشواهد التّوضيح ١٦١ ، ومغني اللّبيب ٢/ ٦٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٢ .

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِـــدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُـهْ

وقال المبرد : الأصل أَفْعَلُهَا ، ثُمَّ حذفت الألف ، ونقلت حركة الهاء إلى ماقبلها ، وهذا أَولى مِنْ قول سيبويه ، لأَنَّهُ أَضمر (أَنْ) في موضعٍ حَقُّهَا أَنْ لاتدخل فيه صريحًا وهو خبر كـاد ، واعتدَّ بها مع ذلك لإبقاء عملها "(١)

٢ـ نصب الفعل بعد (حَتَّـى)

أَشار الحافظ ابن حجر إلى نصب الفعل بـ (حَتَّى) على ذكرها في رواية ، ووجه نصب الفعل في إسقاطها في رواية أُخرى ، فقد جاء قوله (ص) (لأَنْ يَمْتَلِيءَ جَوْفُ رَجُلٍ قَيْحـًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيءَ شِعْرًا) (٢) ، وجاء بزيادة (حَتَّى يَرِيَهُ) في رواية أُخرى (٣) ، وقـد تحقَّق الحافظ ابن حجر مِنْ هذه الزِّيادة في صحيح البخاريِّ وغيره (٤) . وجاءت الرواية فيـه أَيضًا (قيحًا يَرِيَهُ) بإسقاط (حَتَّى) ، فعلى ثبوتها يقرأ (يَرِيَهُ) بالنَّصب ، وعلى حذفها بالرَّفع ، وغلَّطَ بعضهم النَّصب مع إسقاط (حَتَّى) ، إذ لَيْسَ هنا ماينصب ، وذكر أَنَّ بعضهم وَجَّهَ النَّصب على بدل الفعل مِن الفعل ، وإجراء إعراب (يَمْتَلِيءَ) المنصوب بـ (أَنْ) علـى (يَرِيَهُ) (٥) .

فإِنَّ وقوع الفعل المضارع المنصوب بعدها جائز ، نحو " (سرتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ذلـك بتقدير حَتَّى أَنْ أَدْخُلَهَا ، وأَنَّ المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحَتَّى ... وإِنَّمَـا قُلْنَا إِنَّ النَّصب بعد حَتَّى بأَنْ مضمرة لابنفسها كما يقولُ الكوفيُّون لأَنَّ حَتَّى قد ثبت أَنَّهَا تخفض الأَسماء ، ومايعمل في الأَسماء لايعمل في الأَفعال "(٦) ، ولم يفصل ابن حجر هذا التَّفصيل ، ولم يُبيِّنْ عامل النَّصب في الفعل بعدها ، فهل نصب الفعل بحَتَّى ؟ فيكون على مذهب الكوفيِّينَ أَو بأَنْ مضمرة بعدها ، وهو رأي البصريِّينَ . وأَما توجيه النَّصب في حالة إسقاطها من الكلام على البدل مِنْ فعل منصوب قبلها فجائز ، ومنه قول الشَّاعر (٧)

---

(١) مغني اللَّبيب ٢/ ٦٤٠
(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الأَدب ـ باب مايكره أَنْ يكون الغالب ـ ١٣/ ١٦٦
(٣) انظر فتح الباري ١٣/ ١٦٦ .
(٤) المصدر السَّابق
(٥) المصدر السَّابق .
(٦) مغني اللَّبيب ١/ ١٢٤ـ١٢٥ .
(٧) مجهول قائله ، وهو مِنْ شواهد سيبويه . انظر الكتاب ١/ ١٥٦

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَـــا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَـــا

فـ (تُؤْخَذَ) بدل مِنْ (تُبَايِعَا) ، ولذلك نصب (١) . وقال سيبويه : "فهذا عربيٌّ حَسَنٌ" (٢) وتدلُّ عبارته بعد قوله هذا على أَنَّهُ قليل . (٣)

٣ـ نصب الفعل بعد الفاء جواباً

وقد مَرَّ بنا جواز رفعه في هذا الموضع في دراسة ابن حجر رفع الفعل وتوجيهه نصب الفعل الواقع جواباً بعد الفاء ، فقد وَجَّهَ الإعراب بعد الفاء بما يحتمله المعنى ، وخصَّهُ هنا بالنَّصب مِنْ دون اللّجوء إلى جواز آخر في توجيه إعرابه ، وَمِنْ ذلك مثلاً قوله : (لاتُوكِي فَيُوكَى عَلَيْكَ) (٤) ، "كذا عنده بفتح الكاف ، ولم يذكر الفاعل . وفي رواية له : (لاتُحْصِي فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ) فأبرز الفاعل . وكلاهما بالنَّصب لكونه جواب نهي ، وبالفاء "(٥) ، وكذا في قوله (ص) : (قَالَ تَصَدَّقِي وَلَاتُوعِي فَيُوعِيَ عَلَيْكِ) (٦) ، وَقَيَّدَ النَّصب في جواب النَّهي بالفاء ، لأَنَّهُ مِن المواضع الَّتي تحذف فيها (أَنْ) المصدريَّة النَّاصبة للفعل المضارع ، "نحو (لَاتَضْرِبْ زيدًا فَيَضْرِبَكَ) ومنه قوله تَعَالَى : (وَلَاتَطْغَوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) (٧) "(٨) .

وكذلك ينتصب الفعل المضارع بـ (أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد الفاء الدَّالَّة على السَّببيَّة إِنْ كانت مسبوقة بنفي (٩) ، نحو قول عليٍّ رضي اللَّهُ عنه (مَاكُنْتُ لأُقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ ، فَأَجِدَ فِي نَفْسِي) (١٠) ، وقد أَشار الحافظ ابن حجر إلى الفاء السَّببيَّة غير مصرحٍ بها بقوله : " (فَيَمُوتَ) مسبب عن (أُقِيمَ) ، وقوله (فَأَجِدَ) مسبب السَّبب ، والمسبب معًا "(١١)

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣/٢٥٣ . (٢) الكتاب ١/١٥٦
(٣) المصدر السَّابق
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الزَّكاة ـ باب التَّحريض على الصَّدقة ـ ٤/٤٢ .
(٥) فتح الباري ٤/٤٢ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الهبة ـ باب هبة المرأة ـ ٦/١٤٥
(٧) سورة طه ٢٠/٨١ . (٨) شرح ابن عقيل ٤/١٢
(٩) انظر شرح شذور الذَّهب ٣٠٠ ـ ٣٠١ .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الفرائض ـ باب الضَّرب بالجريد والنِّعال ـ ٥ ١/٧١
(١١) فتح الباري ١٥/٧١

وكأنَّ عامل النَّصب ماثل في ذهنه بأنَّهُ يلي الفاء التي تكون للسَّببيَّة

٤ـ النَّصب عطفـــًا

جاء نصب الفعل المضارع على تقدير (لَا) نافية ، و (أَنْ) مصدريَّة في قولـــه (أَنْ لَايَحُجَّ) ، وعطف عليه قوله (لَايَطُوفَ) ،في قوله (ص) : (أَنْ لَايَحُجَّ بَعْدَ العام مُشرِكٌ ،وَلَايَطُوفَ بالبَيْتِ عُرْيَانٌ) (١) ، وإلَى ذلك أشار الحافظ ابن حجر (٢) ، وإن لم يفصل القول ، كما فصلنا

وقد جَوَّز أيضًا احتمال النَّصب في قوله : (وَلِتَنْكَحَ) عطفًا على (وَلِتَكْفِيَ) في قولـــه (ص) : (لَايَحِلُّ لامْرَأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا) (٣) ،وذلك في رواية أُخرى (لِتَكْفِيَ صَفْحَتَهَا وَلِتَنْكَحَ) (٤) ، ففي الرِّواية الأُولى الفعل (تنكح) مجزوم بلام الأمر وفـــي الثَّانية "يحتمل النَّصب عطفًا على قوله (لتكفيَ) ، فيكون تعليلاً لسؤال طلاقها ، ويتعيـــن على هذا كسر اللَّام ، ثُمَّ يحتمل أن المراد : ولتنكح ذلك الرَّجُل مِنْ غير أن تتعرَّض لإخراج الضَّرة من عصمته "(٥) . والنَّصب في (لتكفيَ) بـ (أَنْ) مضمرة على مارجحه ابن هشام بقولـــه : "إذَا قيل (جِئْتَ لتكرمَني) بالنَّصب ،فالنَّصب بأَنْ مضمرة ، وَجَوَّزَ أبو سعيد (٦) كون المضمرة (كَيْ) ، والأول أَوْلَى ، لأَنَّ (أَنْ) أمكن في عمل النَّصب مِنْ غيرها ، فهي أَقْوَى علـــى التَّجوّز فيها بأَنْ تعمل مضمرة "(٧) .

٥ـ امتناع النَّصب بـ (أَنْ)

جاء في قوله (ص) : (مَامَنَعَكِ أَنْ تُحجِّي مَعَنَا) (٨) ، النَّصب في (تُحجِّـــي) بـ (أَنْ) المصدرية النَّاصبة ، وفي رواية أُخرى : (أَنْ تُحجِّينَ) ، قال فيها ابن حجـــر :

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التَّفسير ـ سورة براءة ـ باب قوله تَعَالَى : (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّـــهِ وَرَسُولِهِ) ـ ٣٨٧/٩ ـ ٣٨٨

(٢) انظر فتح الباري ٣٨٨/٩

(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب النِّكاح ـ باب الشُّروط الَّتي لاتَحِلُّ في النكاح ـ ١٢٧/١١ .

(٤) هذه الرِّواية ليست في متن الصَّحيح الَّذي بيدنا ، فلعلَّها رواية ابن حجر . انظر فتح الباري ١٢٧/١١ ، والهامش(١١) مِن الصَّفحة نفسها

(٥) فتح الباري ١٢٧/١١ .

(٦) رُبَّمَا يعني به أبا سعيد السِّيرافي (ت : ٣٦٨هـ) فهو ينقل عنه كثيرًا . انظر مغني اللَّبيب ١٨٣ .

(٧) مغني اللبيب ١٨٣ .

(٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحجِّ ـ باب عمرة في رمضان ـ ٣٥٣/٤

"بزيادة النُّون ، وهي لغة "(١) ، ولم يصرح بها ابن هشام ، وهو يُبيِّنُ إعطاء (أَنْ) المصدريَّة حكم (مَا) المصدريَّة في الإهمال ، وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن (٢): (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) (٣) ، وقول الشَّاعر (٤)

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وزعم الكوفيُّونَ أَنَّ (أَنْ) هذه هي المخفَّفة مِن الثَّقيلة شَذَّ اتصالها بالفعل ، والصَّواب قول البصريِّينَ : إنَّها (أَنْ) النَّاصبة ، أُهملت حملاً على (مَا) أُختها المصدريَّة "(٥) ، وَرَجَّحَ رأي البصريِّينَ في إهمال (أَنْ) ببيان موضع الشَّاهد ، فـ" (أَنْ) الأُولى ، ليست مخفَّفة مِن الثَّقيلة ، بدليل (أَنْ) المعطوفة عليها ، وإعمال (مَا) حملاً على (أَنْ) كما روى مِنْ قوله عليه الصَّلاة والسَّلام : (كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُم) ذكره ابن الحاجب ، والمعروف في الرِّوايتين (كما تكونون) "(٦) . بإعمال (مَا) على رواية ابن الحاجب ، وإهمالها فيما أكده ابن هشام الَّذي مضى على إهمال (أَنْ) ولم يشر إلى أَنَّهَا لغة . وأشار إليها أبو البركات الأنباري بقوله "والَّذي يدلُّ على ضعف عمل (أَنْ) الخفيفة أَنَّهُ مِن العرب مَنْ لا يعملها مظهرة ، ويرفع مابعدها تشبيها لها بـ (مَا) ، لأَنَّهَا تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أَنَّ (مَا) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، أَلَا ترى أَنَّكَ تقول (يعجبني أَنْ تَفْعَلَ) فيكون التَّقدير : يعجبني فِعْلُكَ ، كما تقول : (يعجبني ماتفعل) فيكون التَّقدير : يعجبني فعلك فلما أشبهتها مِنْ هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل "(٧) . وكذلك ذكر أبو العبَّاس ثعلب (ت : ٢٩١هـ) أَنَّهَا لغة تشبَّه بـ(مَا) ، بعد الشَّاهد النَّحويُّ السَّابق الذِّكر . (٨)

---

(١) فتح الباري ٤/٣٥٣

(٢) هذه القراءة لمجاهد في البحر المحيط ٢/٢١٣ ، ووردت له ، وقد تنسب لابن محيصن . انظر شرح المفصل ٨/١٤٣ ، ومغني اللبيب ١/٣٠ ، وشرح الكافية ٢/٢٣٤ ، والتَّصريح على التَّوضيح ٢/٢٣٢

(٣) سورة البقرة ٢/٢٣٣

(٤) مجهول قائله . ورد في المنصف ١/٢٧٨ ، ومايجوز للشَّاعر ١١٣ ، وضرائر الشِّعر ١٦٣ ، وإعراب الحديث ٢٣ ، وشرح المفصل ٨/١٤٣ ، وشواهد التَّوضيح ٩٥ ، و٢٣٦ ، والإيضاح ٢/٢٣٣ ، والبحر المحيط ٢/٢١٣ ، ومغني اللَّبيب ١/٣٠ ، والتَّصريح على التَّوضيح ٢/٢٣٢ ، وشرح شواهد المغني ١/١٠٠ .

(٥) مغني اللَّبيب ١/٣٠ .

(٦) الصدر السَّابق ٢/٦٩٧

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٦٣ .

(٨) انظر مجالس ثعلب ١/٣٩٠

ج ـ جـزم الفعـــل :

وجاءت إشارات الحافظ ابن حجر فيه بما أشكل وتنازعه الاحتمال والجواز في إعرابه ، أو بما شذَّ عن القياس ، فَوَجَّهَ وَبَيَّنَ . ولذلك نحاول إجمالها، وإيضاح جهده في هذا المجـال بما يأتـي

١ـ جزم الفعل بأداة جـزم :

مِن الأدوات الجازمة مايجزم فعلاً واحدًا ، ومنها مايجزم فعلين ، ونتناول بعضًا منهـا هنا ، ونترك الآخر إلى الموضع الذي حددناه ، فمن الأدوات التي تجزم فعلاً واحدًا ، (لَا) النَّاهية ، ولام الأمر ، فالجزم بـ (لَا) النَّاهية ، ويجوز الرَّفع والنَّصب في نحو قوله (ص) (أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ ، تَأْمُلُ الغِنَى ، وَتَخْشَى الفَقْرَ ، ولاتُمْهِلْ) (١) فـ (لَاتُمْهِلْ) "بالإسكان على أَنَّهُ نهي ، وبالرَّفع على أَنَّهُ نفي ، ويجوز النَّصب "(٢) عطفاً على (تَصَدَّقَ) ، فيكون تقدير الكلام : أَنْ تَصَدَّقَ وأَنْ لاتُمْهِلَ ، فجزمه على تقدير (لَا) ناهية ، ونصبه عطفًا على تقدير (لَا) نافية ، ورفعه على أَنَّ (لَا) نافيـة

وكذا قوله (ص) : (لَايَبِيْعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) (٣) ، فـ(يَبِيعُ) بالرَّفع علـــى احتمال أَنْ تكون (لَا) قبله نافية ، وجاء في رواية أُخرى : (لَايَبِعْ) ، فلذلك يحتمل أَنْ تكون (لا) في الرِّواية الأولى ناهية "وأشبعت الكسرة كقراءة من قرأ : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ) (٤) "(٥) ويؤيد النَّهي أيضًا رواية الحديث الثَّانية . وقد جاء أيضًا في قوله (ص) : (وَلَايَتَمَنَّى) (٦)، بإثبات حرف العلَّة ، وفي رواية أُخرى (لايَتَمَنَّ) (٧) بحذفه على أَنَّ (لَا) ناهية جازمة ، وفي الأُولى يحتمل أَنْ تكون نافية والفعل بعدها مرفوع ، ويحتمل أَنْ تكون ناهية ، والفعـــل بعدها مجزوم ، وعدم حذف حرف العلَّة للأشباع كالقراءة القرآنيَّة السَّابقة ، وكذا في قولـــه (لَايُجْلَدُ) (٨) ، بالرَّفع على النَّفي ، وبالجزم على النَّهي ، ويؤيد النَّهي ماجاء في الرِّوايـة

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوصايا ـ باب الصَّدقة عند الموت ـ ٦/٣٠٣
(٢) فتح الباري ٦/٣٠٣
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب لايبيع على بيع أخيه ـ ٥/٢٥٦
(٤) سورة يوسف ١٢/٩٠ ، وقد سبق تخريج هذه القراءة
(٥) فتح الباري ٥/٢٥٦
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّمني ـ باب مايكره مِن التَّمني ـ ١٦/٣٤٩
(٧) انظر فتح الباري ١٦/٣٤٩ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحدود ـ باب كم التَّعزير والأدب ـ ١٥/١٩٣

الَّتِي بعدها (لاتَجْلِدُوا) (١) .

وَمِنْ أَمثلة الجزم بلام الأَمر ماجاء في قوله (ص) (فَأَنَا وَلِيُّهُ فلأُدْعَى لَهُ) (٢) ، (فلأدْعَى) ، واللَّام فيه لام الأَمر "أَصلها الكسر ، وقد تسكن مع الفاء والواو غالباً فيهما ، وإثبات الألف بعد العين جائز ، كقوله (٣)

* أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَخْبَارُ تَنْمِي *

والأَصل عدم الإشباع للجزم . والمعنى : فادعوني له " . وهذا جائز في الشّعر للضّرورة ولم يصرح بذلك ، وَصَرَّحَ به ابن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ) ، وذكر مع الشّاهد الَّذِي استشهد به ثلاثة ، وأوجز الكلام عنها بقوله : "كان الوجه في جميع ذلك أَنْ يُقال : أَلم يَأْتِكَ ، ويَجْزِنكَ ، وَلَمْ تَهْجُ ، وَفاكسُهُما (٤) ، إِلَّا أَنَّهُ أَجرى المعتل مجرى الصحيح ، لما اضطر إِلى ذلك " (٥) ، ولاضرورة في الحديث الشَّريف ، فكان الأَجدر بالحافظ ابن حجر أَنْ يُنَبِّهَ إِليه ، ويذهب الذهب الَّذِي ذهب إِليه في سابقه ، فيقول بجزم الفعل بلام الأَمر ، والألف فيه متولدة مِن الإشباع . وقد يثبت حرف العلَّة في الجزم فلا يحذف لعلَّة لفظيَّة كما جاء في قوله : (فَقُلْنَا : لَتُخْرِجِنَّ الكِتَابَ أَو لَتُلقِيَنَّ الثيابَ) (٦) ، "كذا فيه ، والوجه حذف التَّحتانيَّة ، وقيل : إِنَّما أُثبتت لمشاكلة (لتُخْرِجِنَّ) "(٧) . وعنى بالمشاكلة معناها في اللُّغة لا اصطلاحاً (٨) ، ولَعَلَّ

---

(١) انظر فتح الباري ١٠/١٩٣

(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الفرائض ـ باب أَبني عَمّ أَحدهما ـ ١٥/٢٩ .

(٣) خرج هذا البيت في الباب الأول ـ الفصل الثاني

(٤) أَشار إِلى موضع الشّاهد فيها ، وذكر أَن القياس يوجب جزمها ، والشّواهد كما ذكرها هي ، قوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقول الآخر :

قَالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وَمَا اسْتَوَى ... هُزِّي إِلَيْكِ الجِذْعَ يُجْنِيكِ الجَنَا

وقول الآخر :

هجوتَ زِبان ثُمَّ جِئتُ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زِبانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وقول الآخر :

أَبَا خَالِدٍ فاكسُوهُما حُلَّتَيهِما ... فَأَنَّكُمَا أَنْ تَفْعَلَا فتيـــان

(انظر ضرائر الشّعر ٤٥ ، وشرح التّسريح ١/٨٧)

(٥) ضرائر الشّعر ٤٥ .

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ سورة الممتحنة ـ باب قوله تَعَالَى : (لَاتَتَّخِذُوا عَدُوِّي) ١٠/٥٨

(٧) فتح الباري ١٠/٢٥٨

(٨) المشاكلة في اصطلاح علماء البديع : "ذكر الشّيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أَو تقديراً ، فالأَول نحو قوله

أَبَا عليٍّ الفارسيَّ (ت : ٣٧٧ هـ) كان أول مَنْ أطلق عليه اسم المشاكلة [١] واستعماله لـه لايعني ماذهب إليه علماء البلاغة ، وإنَّما استعملها في دلالتها اللّغويَّة على معنى الشّبه ، ويعني به أنَّه أجرى المعتل مجرى الصَّحيح في عدم الاعتلال

وقد جاء هذا أيضاً في جزم الفعلين في أسلوب الشَّرط ، وفي جواب الأمر في نحو قوله (ص) (إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي . قَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ) [٢] ، فقد أجرى (يبكي) وهو جواب شرط في جزمه مجرى الصَّحيح ، وجزم جواب الأمر بعد الفاء (يُصَلِّ) بالحذف ، وفي الرِّواية الأخرى : "إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يبكي ، وَمُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي " [٣] أجرى الفعلين في الجزم مجرى الصَّحيح في عدم الحذف ، وذكر ابن مالك أنَّه اكتفى "بحذف الحركة ، ومنه قراءة (مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ) [٤] " [٥] ، واستدلاله ناقص لأنَّه عبَّر عَنْ فعل الشَّرط في الجزم ، والحديث فيه جزم فعل الشَّرط وجوابه ، وكذا في الأمر . فمن جزم فعل الشَّرط وجوابه قوله (ص) : (مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللَّهُ بِهِ .) [٦] وقد وجهه الحافظ ابن حجر توجيهاً آخر بقوله : " (وَمَنْ يُرَائِي) بضمِّ التَّحتيَّة والمدِّ ، وكسر الهمزة ، والثَّانية مثلها . وقد ثبتت الياء في آخر كلٍّ منهما ، أما الأولى فللإشباع ، وأما الثَّانية فكذلك ، أو التَّقدير : فإنَّه يرائي بِهِ اللَّهُ " [٧] ، على الاستئناف ، وتقدير مبتدأ محذوف ، (يُرَائِي) في موضع رفع خبر ، والفعل مرفوع لتجرده في هذه الحال مِن النَّاصب والجازم

وقد جاء جواب الأمر مجزوماً على الأصل في قوله : (وَدَعُونِي آتِهِ) [٨] ، فـ (آتِهِ) مجزوم على جواب الأمر ، وأصله (أَئْتِه) [٩] ، وكذا جزم (أُحَدِّثْكَ) في قوله : (ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الأَمِيرُ أُحَدِّثْكَ قَوْلاً قَامَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) [١٠] ، على أنَّه جواب الأمر (ائْذَنْ) .

=== قَالُوا اقترح شَيْئًا نَجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وقميصًا

ونحو : (تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ) (المائدة ٥ / ١١٦) ، والثَّاني : نحو : (صِبْغَةَ اللَّهِ) (البقرة ٢ / ١٣٨) وهو مصدر مؤكد لآمَنَّا باللَّهِ ، أي : تطهير اللَّهِ ، لأنَّ الإيمان يُطَهِّرُ النُّفُوس " . (التَّلخيص في علوم البلاغة ٣٥٦ ـ ٣٥٧) .

(١) انظر معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطورها ٢ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩

(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب مَنْ أَسْمَعَ النَّاس ـ ٢ / ٣٤٥

(٣) انظر فتح الباري ٢ / ٣٤٥ .

(٤) سورة يوسف ١٢ / ٩٠

(٥) شواهد التَّوضيح ٧٣ ـ ٧٤

(٦) صحيح البخاري ـ كتاب الرِّقاق ـ باب الرِّياء والسُّمعة ـ ١٤ / ١٢٠

(٧) فتح الباري ١٤ / ١٢٠ .

(٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصُّلح ـ باب الشُّروط في الجهاد ـ ٦ / ٢٦٥ .

(٩) انظر فتح الباري ٦ / ٢٦٥ .

(١٠) صحيح البخاريِّ ـ كتاب العلم ـ باب ليبلغ العلم الشَّاهد ـ ١ / ٢٠٨

٢ـ جزم الفعل على التَّبعيَّة :

يرد جزم الفعل على التَّبعيَّة في البدل والعطف ، وقد يحتمل فيه الجواز ، فجزم الفعل على البدل ، ويجوز فيه وجه آخر ، ماورد في إشارته إلى قوله تَعَالَى : (يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا) (١) ، فقد "قرأ الجمهور بالجزم في (يُضَاعَفْ) (٢) ، و (يَخْلُدْ) بدلاً من الجزاء في قوله : (يَلْقَ أَثَامًا) (٣) ، بدل اشتمال . وقرأ ابن عامر ، وأبو بكر عن عاصم بالرَّفع على الاستئناف "(٤) . وقراءة الجزم مشهورة ، وقراءة الرَّفع شاذَّة (٥) ، وقد أشرنا في موقف الحافظ ابن حجر من القراءات القرآنيَّة إلى استشهاده بالقراءة الشَّاذَّة ، فعدم تعليقه عليها ، وتوجيهه لها نحويًّا دليل على صحَّة مَاذهبنا إليه

وقد جاء جزم الفعل أيضًا في البدل من جواب الأمر في قوله (س) (ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَاتَضِلُّوا بَعْدَهُ) (٦) ، فقوله (لَاتَضِلُّوا) بحذف النُّون في الرِّوايات ، وهو نفي ، لأنَّه بدل من جواب الأمر (أَكْتُبْ) ، وقد جَوَّز في (أَكْتُبُ) الرَّفع على الاستئناف ، وكذلك الجزم على أنْ يكون جواب أمر ، و (لَاتَضِلُّوا) جواب أمر ثانٍ ، وأنْ تعدَّد جواب الأمر من غير حرف العطف جائز (٧) .

وقد يأتي جزمه عطفاً على ماقد سبق ، نحو قوله (س) (إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُم ، أَوْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُم خَيْرٌ فَفِي شَرْطَةِ مُحْجِمٍ) (٨) ، وقد صَوَّبَ (أَوْ يكون) بـ (أَوْ يَكُنْ) لأنَّه معطوف على مجزوم فيكون مجزومًا ، وأيَّدَتْ ذلك رواية أخرى : "إِنْ كَانَ ، أَوْ إِنْ يَكُنْ "(٩) ، فَعَدَّ الحافظ ابن حجر إثبات (يَكُونُ) من أخطاء السَّمع ، أو من تردد

---

(١) سورة الفرقان ٢٥/ ٦٩

(٢) سورة الفرقان ٢٥/ ٦٨ ، قوله تَعَالَى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا) ، فقوله : (يَفْعَلْ) فعل الشَّرط مجزوم ، و (يَلْقَ) جزاء الشَّرط أو جوابه مجزوم أيضًا .

(٣) وردت هذه القراءة في التِّبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٩١ ، والبحر المحيط ٦ /٥١٥ .

(٤) فتح الباري ١٠/ ١١١

(٥) وردت هذه القراءة في كتاب السَّبعة ٤٦٧ ، والكشف عَنْ وجوه القراءات ٢/ ١٤٧ ، والحجَّة لابن خالويه ٢٦٦ ، والتَّيسير ١٦٤ ، والتِّبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٩١ ، وتفسير القرطبيّ ٦/ ٧٩٣

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب كتابة العلم ـ ١/ ٢١٩

(٧) انظر فتح الباري ١/ ٢١٩ .

(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الطّب ـ باب الدّواء بالعسل ـ ١٢/ ٢٤٦

(٩) انظر فتح الباري ١٢/ ٦ ٢٤

الكاتب ، بقوله "فَلَعَلَّ الرَّاوي ، أَشبع الضَّمة ، فظنَّ السَّامع أَنْ فيها واواً فأثبتها ، ويحتمل أَنْ يكون التَّقدير : إِنْ كان في شيءٍ ، أَوْإِنْ كان يكون في شيءٍ ، فيكون التَّردد لإثبات لفظة (يكون) وعدمها "(١) ، وقد سبق له أَنْ احتمل مثل هذا على الإشباع ، وإِنَّ الفعل مجزوم ، وكذلك كرَّره في توجيه جزم (يَقُولُ) في قوله (ص) (البَيِّعَانِ بالخِيارِ مَالَمْ يَتَفَرَّقَا ، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لصَاحِبِهِ اخْتَرْ)(٢) في العطف على المجزوم ، فقوله "(أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا)(٣) كذا هو في جميع الطرق بإثبات الواو في (يَقُولُ) ، وفي إِثباتها نظر ، لأَنَّهُ مجزوم عطفاً على قوله : (مَالَمْ يَتَفَرَّقَا) ، فَلَعَلَّ الضَّمة أَشبعتْ ، كما أَشبعتْ الياء في قراءة مَنْ قرأَ (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ)(٤) ، ويحتمل أَنْ تكون (أَوْ) بمعنى (إِلَّا أَنْ) فيقرأ حينئذ بنصب اللَّام "(٥) . وقوله : بمعنى (إِلَّا أَنْ) فيه تجوز ، رُبَّما أَراد فيه الإيضاح لاغير ، لأَنَّ (أَنْ) النَّاصبة لاتكون في هذه الحال إِلَّا مضمرة . وتكون (أَوْ) "بمعنى (إِلَّا) في الاستثناء ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإِضمار (أَنْ) كقولك (لأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ) ، وقوله (٦)

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وحمل عليه بعض المحققين قوله تَعَالَى : (لَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَالَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً)(٧) ، فَقَدَّرَ (تَفْرِضُوا) منصوباً بأَنْ مضمرة ، لامجزوماً بالعطف على (تَمَسُّوهُنَّ) ، لئلا يصير المعنى لاجناح عليكم فيما يتعلق بمهور النِّساء أَنْ طلقتموهن في مدَّة انتفاء أَحد هذين الأَمرين ، مع أَنَّهُ إِذَا انتفى الفرض دون المسِّ لزم مهر المثل ، إِذَا انتفى المسّ دون الفرض لزم نصف المسمَّى ، فكيف يصحُّ نفي الجناح عند انتفاء أَحد الأَمرين ؟

---

(١) فتح الباري ٢٤٦/١٢
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب كم يجوز الخيار ـ ٢٣١/٥
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب إِذَا لم يُوقِّتْ في الخيار ـ ٢٣١/٥
(٤) سورة يوسف ٩٠/١٢
(٥) فتح الباري ٢٣١/٥
(٦) البيت لزيد الأَعجم وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٤٨/٣ ، وكتاب الأُزهية ١٢٨ وارتشاف الضَّرب ٤١٦/٢ ، ومغني اللَّبيب ٦٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٩/٤ ، وشرح المفصل ١٥/٥ ، وشرح شذور الذَّهب ٢٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٥/١
(٧) سورة البقرة ٢٣٦/٢ .

ولو كان (تَفْرِضُوا) مجزومًا لكانتْ المسوساتُ المفروضُ لَهُنَّ مستويَيْنِ في الذِّكر ، وإذَا قُدِّرَتْ (أَو) بمعنى (إِلَّا) خرجت المفروض لَهُنَّ عن مشاركة المسوساتِ في الذِّكر " (١) ، وبذلك يكون معنى الجزم غير معنى النَّصب في الحديث الشَّريف في (يَقُولُ) ، فقد تحدد الخيار بينهما بانتفاء التفرق والقول في حالة الجزم ، فإِنْ افْتَرَقَا أَو قَالَا ، فإِنَّهُ لايكون بينهما خيار ، وأَما في حالة نصب (يَقُولُ) فقد تحدَّدَ الخيار بينهما بعدم التَّفرُّقِ ، ووجب أَنْ يقول أَحَدُهُما للآخر (اخْتَرْ)

٣ـ جزم الفعل بـ (لَـنْ)

وقد أَفردناه في البحث لأَنَّهُ خروج عن الأَصل ، لأَنَّ الأَصل بـ (لَنْ) أَنْ يُنصَب الفعل بعدها ، وقد جاءت على خلافه في قوله (ص) (مَنْ يَبْسِطْ رِدَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي ، ثُمَّ يَقْبِضْهُ ، فَلَمْ يَنْسَ شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي) (٢) فـ (فَلَمْ يَنْسَ) يجزم الفعل بـ (لم) في هذه الرِّواية ، وفي أُخرى " (فَلَنْ يَنْسَ) بالنُّون وبالجزم . وذكر أَنَّ القزَّاز نقلَ عن بعض البصريِّين أَنَّ مِن العرب مَنْ يجزم بـ (لَنْ) ، قال : وماوجدتُ له شاهدًا ، وأَقرَّهُ ابن التِّين ، ومَنْ تبعه ، وقد ذكر غيره لذلك شاهدًا وهو قول الشَّاعر (٣)

لَنْ يَخِبِ اليَوْمَ مِنْ رَجَائِكَ مَـنْ حَرَّكَ مِنْ دُوْنِ بَابِـكَ الحَلَقَـهْ

وفيه نظر ، لأَنَّهُ يصحُّ أَن يكون في الأَصل (لَمْ) الجازمة ، فتغيرتْ بـ (لَنْ) " (٤) ، وإِلى هذا ذهب المالقيُّ (ت : ٧٠٢ هـ) ، وإِلى غيره ، بقوله : " وأَعلم أَنَّ مِنَ العرب مَنْ يجزمُ بـ (لَنْ) تشبيها لها بـ (لَمْ) ، لأَنَّهَا للنَّفي مثلها ، وأَنَّ النُّون أُختُ الميم في اللُّغة ، ولذلك تبدل منها في قول الشَّاعر (٥) :

بُكَاءُ حَمَامَةٍ فِي يومِ غَيْـمٍ

---

(١) مغني اللَّبيب ٦٦/١
(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الاعتصام ـ باب الحجَّة على مَنْ قال ـ ٨٨/١٧
(٣) سبق تخريجه في الباب الأول ـ الفصل الثَّالث .
(٤) فتح الباري ٨٨/١٧ .
(٥) لم نهتدِ إِلى قائله ، وهو في أَمالي القالي ٨٧/٢ ، ووصف المباني ٢٨٧ ، واللِّسان ١٩٢/١٧ وصدره : * كأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتَيْ عُقَـابٍ *

أَيْ (غيم) ، قال الشَّاعر في النَّصب بـ (لَنْ) (١)

فَلَنْ يَحْلَ لِلعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

أَيْ : (يَحْلَى) فحذف الألف في النَّصب ، كما يحذفها في الجزم بـ (لَمْ) فهو مجزوم كما قال أبو علي الفارسيُّ ، وابن جني . وأظهر مِنْ هذا أَنْ يكون الأَصل (يَحْلَى) بإثبات الألف، والنَّصب مُقدَّر في الواو المنقلبة عنها ، ثُمَّ حذفت واجتزئ بالفتحة الَّتي فيها قبلها في الدلالة عليها ، كما قال الشَّاعر (٢):

وَلَيْسَ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي

أَراد بقوله (بلهف) (يالهفًا) لأن الألف بدل مِن الياء التي للمتكلم ، لأَنَّ أَصله يالهفي ، فإذا فعل ذلك بالألف المنقلبة عن الاسم فهو فيما انقلبت عَنْ حرفٍ أَوْلَى "(٣) .

فهو في توجيهه الأَول جَوَّزَ الجزم بـ (لَنْ) ، وفي الثَّاني النَّصب على الأَصل في إعمال (لَنْ) واجتزأ بالفتحة الَّتي قبل الحرف المحذوف(٤) وعلى الضِّدِّ منها لغة مَنْ يجري المعتل مجرى الصَّحيح ـ ذكرناها سابقًا ـ وعليها قوله (ص) (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ـ يُرِيدُ الثُّومَ ـ فَلَا يَغْشَانَا فِي مَسْجِدِنَا) (٥) ، فقوله (فَلَا يَغْشَانَا) "كَذَا فيه بصيغة النَّفي الَّتي يُراد بها النَّهي . قالَ الكرمانيُّ : أَوْ على لغة مَنْ يجري المعتل مجرى الصَّحيح (٦) ، أَو أشبع الواوي الفتحة ، فظنَّ أَنَّها ألف "(٧) فإذا أَراد النَّفي بـ (لَا) فالفعل بعدها مرفوع ، وفي الاحتمالين المتبقيين مجزوم

أَما كلام المالقيِّ (ت : ٧٠٢ هـ) السَّابق فيفهم مِنْ أَوله أَنَّ الجزم بـ (لَنْ) لغة مِنْ لغات العرب وقد جَوَّزَ ابن مالك في رواية قوله (لَنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ) (٨) ، الجزم فيه على لغة مَنْ يجزم بـ (لَنْ) ، وهي لغة حكاها الكسائيُّ (٩) . وبذلك لم يقتصر الجزم بـ (لَنْ) على النَّظم ، وورد في الحديث الشَّريف أَيضًا

---

(١) هذا عجز بيت لكُثَيِّر عَزَّة ، وصدره * أَيَادِي سَبَا يَاعَزَّ مَا كنتِ بَعْدَكُمْ *
وقد سبق تخريجه في الباب الأَول ـ الفصل الأَول

(٢) لم نهتد إلى قائله . وانظره مع خلاف في الرِّواية في الخصائص ٣/ ١٣٥ ، والمقرب ١/ ١٨١ والممتع ٦٢٢ ، وعمدة الحافظ ٥١٢ ، ورصف المباني ٢٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٤/ ٢٤٨ .

(٣) رصف المباني ٢٨٨

(٤) انظر الاجتزاء في الخصائص : باب في إنابة الحركة عن الحرف ١/ ١٣٣ وما بعدها

(٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب ما جاء في الثُّوم ـ ٢/ ٤٨٥

(٦) انظر شرح الكرمانيِّ ٥/ ١٩٩ ـ ٢٠٠ . (٧) فتح الباري ٢/ ٥ ٤٨

(٨) ورد في صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب فضل قيام اللَّيل ـ ٣/ ٢٤٨ . وباب فضل مَنْ تعار مِن اللَّيل فصلَّى ـ ٣/ ٢٨٤ : "فقال : لَمْ تُرَعْ" ، ولم نقف على رواية ابن مالك .

(٩) انظر شواهد التَّوضيح ٢١٧ ، وفتح الباري ٧ ١/ ٨٨ . وحكى اللحيانيُّ في نوادره عن بعض العرب جزم الفعل المضارع بـ (لَنْ) (انظر ارتشاف الضَّرب ٢/ ٣٩٠)

٤ـ الحذف في الفعل على غير الجزم

وقد نَبَّهَ عليه الحافظ ابن حجر خوفاً مِنْ أَنْ يلتبس بالفعل المجزوم ، كما جاء في قوله : (لايأتي بخير) ، فـ (لَايأتي) "كذا للأكثر . ووقع في بعض النسخ : (لايأتِ) ، بغير ياء ، وليس بلحن ، لأنَّهُ قد سمع نظيره مِنْ كلام العرب "(١) ، وحمل على الضرورة " حذف الياء ، وهي لام الفعل اجتزاء بالكسرة ، كما قال الشاعر (٢)

لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِي قَدْرَ يَسْوْمٍ وَلَقَدْ يُخْفِ شِيمَتِي إِعْسَارِي

أراد (يخفي) فحذف الياء لغير جزم ، ولكن وجد أَنَّ الكسرة تدلُّ عليها فحذف فها اجتزاء "(٣) وهذا هو الوجه نفسه الَّذِي وَجَّهَ عليه المالقيُّ إعمال (لَنْ) النَّصب بحذف الحرف اجتزاء بالحركة

وقد تحذف نون الرَّفع ، ولم يسبق الفعل بناصب ولاجازم ، كما حذف آخر الفعل المعتل في المثال السَّابق . فقد روى في قوله (ص) : (ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا) (٤) ، (ثُمَّ لَايَجِدُونَ) ، و "حكى الكرمانيُّ أَنَّ في بعض الرِّوايات (ثُمَّ لَايَجِدُوا) ووجَّهَهَا ، بجواز حذف النُّون تخفيفاً (٥) ، ولم أقف على هذه الرِّواية "(٦) . وقد عَدَّهُ ابن عصفور مِن الضَّرورة ومَثَّلَ له بقول أَيمن بن خُرَيم (٧)

وإِذ يَغْصِبُوا النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ إِذَا مَلَكُوهُمْ وَلَمْ يَغْصِبُوا

وغيره فحذف النُّون مِنْ (يَغْصِبُوا) لغير ناصب ولاجازم ، وَجَوَّزَهُ في قياس الفرع على الأَصل في حذف الضَّمة في قول امرئ القيس في إِحدى الروايتين (٨)

---

(١) فتح الباري ١٤/٣٨٨ .
(٢) لم نهتدِ إِلى قائله . انظر الإِنصاف ١/٦ ٢٢
(٣) كتاب مايجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٢١٨ .
(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب أبواب الأذان ـ باب الاستهام في الأذان ـ ٢/٢٣٧
(٥) انظر شرح الكرمانيِّ ٥/١٥ . وحذف نون الرَّفع في المضارع المرفوع نادر . انظر ارتشاف الضَّرب ١/٤٢٠ ـ ٤٢١
(٦) فتح الباري ٢/٢٣٧ (٧) انظر ضرائر الشعر ١٠٩ ـ ١١٠
(٨) انظر ضرائر الشِّعر ٩٣ـ٩٤ . وهذا البيت من شواهد سيبويه ٤/٢٠٤ ، وانظر الخصائص ١/٧٤ ، و٢/٣١٧ ، و٣٤٠ ، و٣/٩٦ ، والمقرب ٢/٢٠٥ ، وشرح المفصل ١/٤٨ ، والتَّصريح على التَّوضيح ١/٨٨ .

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلِ

يريد : أَشْرَبُ (١) ، ثُمَّ قالَ : "ولا يُحفَظُ شيءٌ مِنْ ذلك في الكلام ، إلا ما جاء في حديث خرَّجه مسلم في قتلى بدر ، حين قامَ عليهم رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فناداهم .. الحديث فسمع عمر قول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال : (يَارَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَسْمَعُوا ، وَأَنَّى يُجِيبُوا ، وَقَدْ جِيفُوا) (٢) ، فحذف النُّون مِنْ (يَسْمَعُونَ) ، و (يُجِيبُونَ) "(٣) . ورواية حديث البخاريِّ إِنْ صَحَّتْ . وكذا في قوله (ص) : (أَلا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُم) (٤) ، وقال الحافظ ابن حجر في روايته : "كذا في النسخ الَّتِي وقفنا عليها بإثبات النُّون ، وشرحه الكرمانيُّ بحذفها ، وَوَجَّهَهُ بأَنَّ النحاة أَجازُوا ذلك يعني تخفيفًا "(٥) ، أما بيان قول الكرمانيِّ "بأَنَّ النحاة أَجازُوا ذلك " ، فيعني بالنحاة ما نقله عن ابن مالك في موضع شرحه الحديث السَّابق ، بقوله "قوله : (لم يجدوا) ، وفي بعضها : (لايجدوا) ، فإِنْ قُلْتَ ما الموجب لحذف النُّون . قُلْتُ : جَوَّزَ بعضهم حذف النُّون بدون النَّاصب والجازم . قال ابن مالك : حذف نون الرَّفع في موضع الرَّفع لمجرد التَّخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه "(٦) ، وإِنْ ثبت حذفها في الرَّفع ، فهو نادر (٧) . "فإِنَّ نون الرَّفع نائبة عن الضَّمَّةِ ، وقد حذفت الضَّمَّة تخفيفًا في الفعل نحو قوله تَعَالَى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُم) (٨) ، و (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) (٩) في قراءة للسوسيِّ (١٠) . وفي الاسم كقراءة بعض السَّلف : (وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ) (١١) ، بسكون اللَّام (١٢) ، و : (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ) (١٣) ، بسكون التَّاء (١٤)

---

(١) انظر ضرائر الشعر ٩٤ ، و ١١٠

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب الجنة وصفة نعيمها ـ باب عرض مقعد الميت ٧٧ / ٢٨٧٤ ـ ٤ / ٢٢٠٣ .

(٣) ضرائر الشعر ١١١ .

(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب احتساب الآثار ٢ / ٨٠

(٥) فتح الباري ٢ / ٢٨٠ ، وانظر شرح الكرمانيِّ ٥ / ٤٣

(٦) شرح الكرمانيِّ ٥ / ١٥ .

(٧) انظر تسهيل الفوائد ١٠

(٨) سورة البقرة ٢ / ٦٧ .

(٩) سورة الأنعام ٦ / ١٠٩

(١٠) انظر قراءة (يَأْمُرُكُمْ) بسكون الرَّاء . وهي تنسب إلى أبي عمرو ، إعراب القرآن للنَّحاس ١ / ١٨٤ والإملاء للعكبريِّ ١ / ٤٢ ، والبحر المحيط ١ / ٢٤٩ ، وأتحاف فضلاء ١٣٦ ، وفيه الإسكان عن السوسيِّ وكذا في قوله (يُشْعِرُكُم) ، وانظر أيضًا البحر المحيط ٤ / ٢٠١

(١١) سورة الزُّخرف ٤٣ / ٨٠ .

(١٢) وردت القراءة بسكون السِّين في قوله تَعَالَى (وَرُسُلُنَا) ، وهي قراءة أبي عمرون . انظر اتحاف البشر ٣٨٦

(١٣) سورة البقرة ٢ / ٢٢٨

(١٤) انظر هذه القراءة في المحتسب ١ / ١٢٢ ، والإملاء للعكبريِّ ١ / ٩٥ ، والبحر المحيط ٢ / ١٨٨

فحذف النُّون النَّائبة عنها تخفيفًا أَوْلَى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأَصل ... ومثال حذفها مفردة في الوَقف نظمًا قول الرَّاجز (١)

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

وَمِنْ حذفها في الوَقف نثرًا قراءة أَبي عمرو مِنْ بعض طرقه (قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا) (٢) بتشديد الظَّاء (٣) ، وقول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (والَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا) (٤) ، أَيْ : لا تَدْخُلُونَ ، وَلَا تُؤْمِنُونَ ، و (لا) نافية غير جازمة ، فحذفتْ النُّون بلا ناصب ، ولا جازم ، وقد جاء على الأَصل في رواية : " والَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تُؤْمِنُونَ حَتَّى تَحَابُّوا " (٥) .

الدِّراسات الأُخرى للفعل في التَّركيب

أ ـ تعدِّي الفعل :

التَّعَدِّي : هو تجاوز الفعل فاعله إِلى مفعول يحتاج إِليه ويكمله ، ولهذا يسمى الفعل المتجاوز فعلاً متعديًا (٦) . والتَّعْدِيَة مصدر الفعل (عَدَّى) ، وهو على وزن تفعلة ، ويعني النُّحاة بالتَّعدية جعل الفعل اللازم متعديًا ، أَو التعدي إِلى واحد متعديًا إِلى اثنين ، والمتعدِّي إِلى اثنين متعديًا إِلى ثلاثة (٧) .

وتتحقق التَّعدية بسبعة أَشياء ، الأَول " همزة النَّقل ، الثَّاني : تضعيف العين ، نحو : فَرِحَ زيدٌ ، وفَرَّحْتُ زيدًا . وقد اجتمعا في قوله تَعَالَى : (نَزَّلَ عَلَيْكَ

---

(١) لم نهتدِ إِلى قائله ، وقد ورد في الخصائص ١ / ٣٨٨ ، وضرائر الشِّعر ١١٠ ، ورصف المباني ٣٦١ ، واللِّسان ٥ / ١٢٨ ، وارتشاف الضَّرب ١ / ٤٢١ ، و ٣ / ٢٩٩ .

(٢) سورة القصص ٢٨ / ٤٨

(٣) وردت هذه القراءة في البحر المحيط ٧ / ١٢٤ ، ومختصر في شواذ القرآن ١١٣

(٤) صحيح مسلم ـ كتاب الإِيمان ـ باب بيان أَنَّهُ لا يدخل الجنَّة ٩٣ / ٥٤ ـ ١ / ٧٤ وفيه (لا تَدْخُلُونَ)

(٥) وردت هذه الرِّواية عند الجاحظ في البيان والتَّبيين ٢ / ٢٢

(٦) انظر منهج السَّالك ٢ / ٢٣٠ ، ومعجم المصطلحات النَّحويَّة ١٤٦

(٧) انظر معجم المصطلحات النَّحويَّة ١٤٦

الكِتَابَ بِالحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ) (١) . الثَّالث : المفاعلة تقول في جَلَسَ زيدٌ ، وَمَشى ، وَسَارَ : جَالَسْتُ زيدًا ، وَمَاشَيْتُهُ ، وَسَايَرْتُهُ . والرَّابع : اسْتَفْعَلَ للطَّلب أو النّسبة للشَّيء ، كاسْتَخْرَجْتُ المالَ ... وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو اسْتَكْتَبْتُهُ الكِتَابَ ، واسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، ومنه قوله (٢) :

* أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أُحْصِيهِ *

وإِنَّما جازَ "استغفرتُ اللَّهَ مِن الذنب" لتضمّنه معنى (اسْتَتَبْتُ) ، أَيْ : طلبتُ التَّوبة الخامس : صوغ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح (أَفْعُلُ) بالضَّمِّ لإفادة الغلبة ، تقول : كَرَمْتُ زيدًا أَكْرُمُهُ ، أَيْ : غَلَبْتُهُ في الكرم . السَّادس : التَّضمين ، نحو (وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ) (٣) ، أَيْ : لاتنْوُوا ، لأَنَّ عَزَمَ لايتعدَّى إلَّا بعَلَى ، تقول : عَزَمْتُ على كذا ، لاعزمت كذا ، ومنه : رَخُصَتْكُم الطَّاعَةُ (٤) ... السَّابع : إسقاط الجارِّ توسُّعًا ، نحو : (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) (٥) ، أَيْ : عَنْ أمره ، (وَاقْعُدُوا لَهُم كُلَّ مَرْصَدٍ) (٦) ، أَيْ : عليه ، وقوله : (٧)

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

أَيْ : في الطَّريق " (٨) .

---

(١) سورة آل عمران ٣/٣ .

(٢) وعجز هذا البيت : * رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ *
وقائله مجهول ، وهو من شواهد سيبويه ، وفيه (مُحْصِيَه) بدل مِنْ (أُحصِيه) . انظر الكتاب ١/٣٧ ، ومنهج السَّالك ٢ /٢٥٦

(٣) سورة البقرة ٢/٢٣٥ .

(٤) هذه كلمة وردت في كلام نصر بن سيار ، فعدَّى (رَخُصَ) ، وهو (فَعُلَ) وليست متعدية عند النَّحويِّين ، إلَّا أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ حكى أنَّ هُذيلاً تعديها إذا كانت قابلة للتَّعدِّي بمعناها ـ يريد إذا تضمَّنت معنى فعل يتعدَّى . انظر لسان العرب ١ /٣٩٩ ـ ٤٠٠ ، وواضح المسالك لتحقيق منهج السَّالك ٢ /٢٦٠ هامش (١) .

(٥) سورة الأعراف ٧/١٥٠ .

(٦) سورة التَّوبة ٩/٥

(٧) وصدر هذا البيت : * لَدُنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ *
وهو لساعدة بن جؤية الهذلي . انظر ديوان الهذليِّين ١/١٩٠ ، والكتاب ١/٣٦ ، و٢١٤ والمسائل المشكلة ٥٤٩ ، والخصائص ٣/٣١٩ ، ومنهج السَّالك ٢ /٢٣٨ ، و ٢٦٠ ، وارتشاف الضَّرب ٢/٢٥٤

(٨) منهج السَّالك ٢/٢٥٥ ـ ٢٦٠

أولاً : تعدّي الفعل بالحرف :

وجوّزوا بالإضافة إلى ماسبق تعدية الفعل اللّازم بالحرف ، وقد جاء في قوله (ص) (يَا أَبَا ذَر أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ ؟) [1] ، وفي السّياق دلالة على جواز تعدية (عيرته) بالباء ، وقد "أنكره ابن قتيبة ، وتبعه بعضهم ، وأثبت آخرون أنّها لغة "[2] ، وفي الحديث "ردٌّ على مَنْ زعم أنّهُ لايتعدّى بالباء ، وإنّما يُقال : عَيَّرْتُهُ أَمَّهُ ، ومثل الحديث قول الشّاعر [3] :

* أَيُّهَا الشَّامِتُ المُعَيِّرُ بالدَّهْـ *

والعار العيب "[4] .

وجوّزَ ابن مالك في رواية لم يخرجها حذفت فيها همزة الاستفهام تعديته بالحرف ، بدليل عدم اعتراضه وذلك بقوله " وَمِنْ حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (يَا أَبَا ذَر عَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ ؟) ، أراد : أَعَيَّرْتَهُ "[5] . وكذا في قول عائشة رضي اللّهُ عنها : (فَشَبَّهْتُمُونَا بالحُمُرِ والكِلَابِ) [6] ، فقد "قال ابن مالك في هذا الحديث جواز تعدّي المشبّه به بالباء . وأنكره بعض النّحويّين حتّى بالغ فخطّأ سيبويه في قوله : (شُبِّهَ كذا بكذا) [7] ، وزعم أنّه لايوجد في كلام مَنْ يوثق بعربيّته ، وقد وجد في كلام مَنْ هو فوق ذلك ، وهي عائشة رضي اللّهُ عنها . قال : والحق أنّهُ جائز وإنْ كان سقوطها أشهر في كلام المتقدّمين ، وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين "[8] ، واستشهد له بقول الشّاعر : [9]

وَلَهَا مبسِم يُشَبَّه بالأَ غريضِ بعد الهُدُوِّ عذبُ المذاقِ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب المعاصي مِنْ أمر ـ ١/٩٤

(٢) فتح الباري ١/٩٤

(٣) هذا صدر بيت لعدي بن زيد العباديّ ، والبيت بتمامه :

أَيُّهَا الشَّامِتُ المُعَيِّرُ بالدَّهْـ ـرِ أَأَنْتَ المُبَرَّأُ المَوفُورُ

(انظر : طبقات الشّعراء ٥٢ ، والشّعر والشّعراء ١/٢٢٥ ، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٩١ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٦٩)

(٤) فتح الباري ١/٩٤ .

(٥) شواهد التّوضيح ١٤٧

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب مَنْ قال لايقطع الصّلاة ـ ٢/١٣٦

(٧) اطرد هذا الاستعمال في كتاب سيبويه . انظر على سبيل المثال : ١/٥٧ ، و ٧٣ ، و ٦ ، ٨ ، و ٩٥ ، و ١٢٢ ، و ١٤٥ ، و ١٤٨ ، و ١٧١ ، و ١٨٢ ، و ٢٠٩ ، و ٢١٢ .

(٨) فتح الباري ٢/١٣٦ ، وانظر شواهد التّوضيح ١٥٦

(٩) مجهول قائله . انظر شواهد التّوضيح ١٥٦ ، ولم نقف عليه في غيره

وجاء في نقله عن ابن مالك تصرف في تخصيص ثبوتها عند العلماء المتأخرين ، ولم يذكر ابن مالك لفظة (المتأخرين) ، وربَّما تُعزى إضافتها إلى النساخ ، فكلام ابن مالك في جواز تعدية (شَبَّهَ) بالباء هو : " وقد كان بعض المعجبين بآرائهم يُخطِّئ سيبويه وغيره مِنْ أئمة العربيَّة في قولهم (شَبَّهَ كذا بكذا) ، ويزعم أنَّ هذا الاستعمال لحن ، وأنَّهُ لا يوجد في كلام مَنْ يوثق بعربيَّته والواجب ترك الباء . وليس الَّذي زعم صحيحًا ، بل سقوط الباء وثبوتها جائزان ، وسقوطها أشهر في كلام القدماء ، وثبوتها لازم في عرف العلماء "(١) فسقوطها الأشهر لا ينفي استعمالها في المشهور ، ولذلك جاءت في كلام النحاة .

ثانيًا : تعدِّي الفعل بحرف لمعنى

يُعدَّى الفعل بحرف لإرادة معنى معين ، كقوله : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ)(٢) ، وفي رواية : (مَرَّ بِرَجُلٍ) و (مَرَّ) بمعنى (اجتاز) يعدَّى بـ (على) ، وبالباء(٣) ، وذلك " أنَّ العرب تتسع فيها ، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمِنْ ذلك "الباء" ، و"في" ، تقول : فلان بمكة وفي مكة ، وإنَّما جاز معًا لأنَّكَ ، إذا قُلْتَ : فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله ، والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قُلْتَ : في موضع كذا فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إيَّاه ، وإحاطته به ، فإذا تقارب الحرفان فإنَّ هذا التَّقارب يصلح لمعاقبة ، وإذا تباين معناهما لم يجز ، ألا ترى أنَّ رجلاً لو قالَ : مَرَرْتُ في زيدٍ ، أو كَتَبْتُ إلى القلمِ ، لم يكن هذا يلتبس به فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض ، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز ، وقد حُكِيَ : كُنْتُ بالمال حربًا ، وفي المال حربًا ، وهو يستعلي النَّاس بكِبْرٍ وفي كِبْرٍ "(٤) . فقد جاء في قوله : (لأَحَدِهِم أَهْدَى بِمَنْزِلِهِ فِي الجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا)(٥) ، قول "الطِّيبيّ" أهدى لا يتعدَّى بالباء بل باللَّام ، أو (إلى) ، فكأنَّهُ ضمن معنى اللُّصوق بمنزله هاديًا إليه ، ونحو قوله

---

(١) شواهد التَّوضيح ١٥٦
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب الحياء من الإيمان ـ ١/ ١ ٨
(٣) انظر فتح الباري ١/ ٨١ .
(٤) الأصول في النَّحو ١/ ٤١٤
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرِّقاق ـ باب القصاص يوم القيامة ـ ١٤/ ١٩١

تَعَالَى ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ ﴾ (١) الآية ، فإنَّ المعنى : يهديهم ربُّهم بإيمانهم إلى طريق الجنَّةِ "(٢) ، والأصل في (هَدَى) "أنْ يتعدَّى بحرف جرٍّ ، وبغير حرف ، كما قال اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ ﴾ (٣) ، وقال تَعَالَى ﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ ﴾ (٤) "(٥) فأراد معنى اللّصوق بتعديته بحرف الباء في الحديث الشَّريف .

وكذا في قوله : ﴿ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ ﴾ (٦) ، فأراد بتعديته في قوله ﴿ مُبَارَكًا فِيهِ ﴾ معنى ، غير ما جاءت به الزِّيادة في رواية أُخرى ﴿ مُبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى ﴾ (٧) ، "وقيل الأوَّل بمعنى الزِّيادة ، والثَّاني بمعنى البقاء ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا ﴾ (٨) فهذا يناسب الأرض ، لأنَّ المقصود به النَّماء ، والزِّيادة لا البقاء لأنَّه بصدد التَّغيُّر ، وقالَ تَعَالَى ﴿ وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ ﴾ (٩) ، فهذا يناسب الأنبياء ، لأنَّ البركة باقية لهم "(١٠)

ثالثاً : أَصل الفعل في التَّعدِّي بحرف :

يذكر الحافظ ابن حجر الأَصل في معنى الفعل ، فيعدَّى بحسب أَصله بحرف ، ثُمَّ يستعار ويُتَّسَعُ فيه ، فيعدَّى بحرف آخر ، وَمِنْ ذلك (نَظَرَ) في قوله : ﴿ سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي ﴾ (١١) ، أَيْ : أَتفكرُ ، أَوْ أَتأملُ (١٢) ، وقد تعدَّى بالحرف (في) ، و "يستعمل النَّظر أيضًا بمعنى الرَّأفة (١٣) ، لكن تعديته باللَّام ، وبمعنى الرُّؤية وهو الأَصل ، ويعدَّى

---

(١) سورة يونس ١٠/ ٩ .
(٢) فتح الباري ١٤/ ١٩١
(٣) سورة الفاتحة ١/ ٦
(٤) سورة الصَّافات ٣٧/ ٢٣
(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤٠
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب فضل اللَّهُمَّ رَبَّنَا ـ ٢/ ٤٢٩
(٧) انظر فتح الباري ٢/ ٤٢٩
(٨) سورة فصلت ٤١/ ١٠ . وقال النَّحاس : "أَيْ : ثبتنا عليهما النِّعمة " انظر إعراب القرآن ٢/ ٢٦٤
(٩) سورة الصَّافات ٣٧/ ١١٣ . وقال النَّحاس : "أَيْ : زاد فيها مِنْ صنوف ما خلق مِن الأرزاق ، وثبته فيها ، والبركة الخير الثَّابت " . انظر : إعراب القرآن ٣/ ٢٨
(١٠) فتح الباري ٢/ ٤٢٩
(١١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب النِّكاح ـ باب عرض الإنسان ابنته ـ ١١/ ٨٠
(١٢) انظر فتح الباري ١١/ ٨١ ، ومعجم مقاييس اللُّغة ٥/ ٤٤٤ .
(١٣) انظر معجم مقاييس اللُّغة ٥/ ٤٤٤ ، ولسان العرب ٧/ ٢

بـ (إلى) ، وقد يأتي بغير صلة ، وهو بمعنى الانتظار "(١) ، فهم يقولون نظرتـــه ، أَيْ انتظرته (٢) ، فيتعدَّى بنفسه

رابعاً : تعدِّي الفعل بنفسه وبالحـرف :

ويتعدَّى الفعل بنفسه ، وربَّما يتعدَّى أيضاً بالحرف ، ومن ذلك (أَنْبَأَ) يعـــدَّى بنفسه والباء إلى المفعول الثَّاني ، وجاء متعديًّا بنفسه في قوله (أَلَا أُنَبِّئُكُم صَلَاةَ رَسُـــولِ اللَّهِ ؟) (٣) ، وكذا في قوله تَعَالَى : (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) (٤) ، وتعديته بالباء في قولـه تَعَالَى (قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ) (٥) ، وهو من الأفعال الَّتي تتعدَّى إلَى ثلاثـــة ، وعند سيبويه يتعدَّى إلى واحد وإلى اثنين بحرف الجرِّ مقدَّراً (٦) ، وجاء التَّعدِّي هنا علـــى مذهبه ، ويؤيده ماجاء في القرآن الكريم والحديث الشَّريف ، وتابعه على ذلك الحافظ ابـــن حجر ، وغيره . (٧)

خامساً : تعدِّي الفعل ولزومـــه

وقد يأتي الفعل في الاستعمال متعديًّا ولازمًا ، وَمِنْ ذلك (وَهَنَ) ، أشارَ إليـــه الحافظ ابن حجر في تفسيره قوله تَعَالَى :(وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُـــم مُؤْمِنِينَ) (٨) ، ومثل للّزومه بقوله تَعَالَى (وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) (٩) وتعديته بالحديث : (وَهَنَتْهُم حُمَّى يَثْرِبَ) (١٠) ، أي أضعفتهم (١١) .

---

(١) فتح الباري ١١/ ٨١، ومعجم مقاييس اللغة ٥/ ٤٤٤ ،ولسان العرب ٧/ ٧٢ ـ ٧٤
(٢) انظر مقاييس اللغة ٥/ ٤٤٤ ، ولسان العرب ٧/ ٧٤
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب لايكف ثوبه ـ ٢/ ٤٤٤
(٤) سورة التحريم ٦٦/ ٣ (٥) سورة آل عمران ٣/ ١٥
(٦) انظر كتاب سيبويه ١/ ٣٨ ـ ٣٩ ، وأسرار النَّحو ٢٤٢ . ويرى ابن هشام أنَّه من الأفعال التي تعدَّت إلى ثلاثة لما ضمنت معنى علم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى الآخر بالجارّ . انظر مغني اللبيب ٢/ ٥٢٥
(٧) انظر فتح الباري ٢/ ٤٤٤ ، ومغني اللبيب ٢/ ٥٢٥
(٨) سورة آل عمران ٣/ ١٣٩ (٩) سورة مريم ١٩/ ٤
(١٠) ورد الحديث في فتح الباري ٨/ ٣٥٠
(١١) انظر فتح الباري ٨/ ٣٥٠ ، ولسان العرب ١٧/ ٣٤

سادساً : نوادر الأفعال في التّعدّي واللّزوم

ترد إشاراته فيما عدا ذلك إلى غرائب الفعل في التعدّي واللّزوم ، فقد ذكر في شرح قوله (فَإِنْ كَذَّبَنِي فَكَذِّبُوه) (١) الفعل (كَذَبَ) بالتّخفيف "يتعدّى إلى مفعولين مثل (صَدَقَ) ، تقول كَذَبْتُنِي الحديثَ ، وَصَدَقْتُنِي الحديثَ . قالَ اللّهُ تَعَالَى : (لَقَدْ صَدَقَ اللّهُ رَسُولَهُ الرُّؤيَا بِالحَقِّ) (٢) . و (كَذَّبَ) بالتّشديد يتعدّى إلى مفعول واحد ، وهما من غرائب الألفاظ لمخالفتهما الغالب ، لأنّ الزّيادة تناسب الزّيادة ، وبالعكس . والأمر هنا بالعكس "(٣) ، والقائل ذلك هو محمّد بن إسماعيل التيمي ـ النّحاس (ت : ٣٣٨ هـ) ـ كما صرّح به ابن حجر (٤) إلّا أنّنا لم نعثر على هذا القول في موضع إعرابه الآية الكريمة السّابقة الذّكر ، ولعلّ الحافظ ابن حجر نقل قول النّحاس مِنْ نسخة لم تقع بيده محقق كتاب (إعراب القرآن) ، ولذلك لم ترد فيه (٥)

وقد سبقت منا الإشارة إلى مخالفة القياس في استخدام همزة النقل أو التعدّية في قوله (ص) : (وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةَ أَنْ يُكِبَّهُ اللّهُ فِي النَّارِ) (٦) ، فـ (يُكِبَّهُ) متعدٍّ ، ويقال أَكَبَّ الرَّجُلُ ، إذا أطرق ، وكَبَّهُ غيره ، إذا قَلَبَهُ ، وهو على خلاف القياس ، لأنّ الفعل اللّازم يتعدّى بالهمزة ، وهذا زِيدَتْ عليه الهمزة ، فَقُصِرَ . وجاء نظير هذا في أحرف يسيرة منها : أَنْسَلَّ ريشُ الطّائر ، ونسله ، وأَنزَفْتُ البئر ونزفتها ، وحكى ابن الأعرابي في المتعدّي (كَبَّهُ ، وأَكَبَّهُ) معاً (٧) ، وأنشد (٨)

يا صَاحِبَ القَعْوِ المُكِبِّ المُدْبِرِ ... إِنْ تَمْنَعِي قَعْوَكِ أَمْنَعْ مِحْوَرِي

وكَبَّهُ لوجهه فَانْكَبَّ ، أَيْ : صرعه ، وأَكَبَّ هو على وَجْهِهِ ، وهذا من النّوادر أَنْ يُقال أَفْعَلْتُ أَنَا ، وَفَعَلْتُ غَيْرِي ، يقال : كَبَّ اللّهُ عَدُوَّ المسلمينَ ، ولا يُقالُ : أَكَبَّ . وفي حديث

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ سورة آل عمران ـ باب قوله تَعَالَى : (قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ) ـ ٩/٢٨٣

(٢) سورة الفتح ٤٨/٢٧ (٣) فتح الباري ٩/٢٨٣

(٤) المصدر السّابق (٥) انظر إعراب القرآن ٣/١٩٥

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ـ ١/٨٨ .

(٧) انظر فتح الباري ١/٨٨ ، ولسان العرب ٢/١٨٩ .

(٨) أنشده ابن الأعرابي ، واستشهد به ابن منظور على (أَكَبَّهُ) المتعدي ، انظر لسان العرب ٢/١٨٩ .

ابن زِمْلٍ : "فَأَنَبُّوا رَوَاحِلَهُم على الطَّريق " هكذا الرِّواية . قيل والصَّوابُ نَبُّوا ، أَيْ أَلزموها الطَّريقَ ، يُقال : كَبَبْتُهُ فَأَكَبَّ . وأَكَبَّ الرَّجُلُ يَكُبُّ على عَمَلٍ إِذَا لزمه . وقيل : هو مِنْ باب حذف الجارِّ ، وإِيصال الفعل ، فالمعنى : جعلوها مُكِبَّةً على قطع الطريق أَيْ : لازمةً له غير عادلة عنه "(١) . وقد يكون الحديث الَّذِي ذكره ابن منظور صواباً على ما حكاه ابن الأَعرابي في تعدِّي (أَكَبَّهُ) ، في قوله "فَأَكَبُّوا رَوَاحِلَهُم

ب ـ تضمين الفعل

التَّضمين مِنْ مُعدِّيَاتِ الفعل (٢) ـ كما ذكرنا سابقًا ـ وقد أَفردناه بالبحث لكثرة إِشارات الحافظ ابن حجر إِليه ، وأَهميته عنده ، وموقفه مِنْ خلاف النُّحاة فيه

وبَيَّنَ ابن هشام مفهومه بقوله : "قد يُشْرِبُونَ لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمَّى ذلك تضميناً "(٣) ، ويشمل بذلك الاسم والفعل والحرف (٤) ، والفعل بقسميه المتعدِّي واللاَّزم (٥) وكذلك بَيَّنَ فائدته بأَنْ "تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين ، قال الزَّمخشريُّ أَلا ترى كيف رجع معنى : (وَلَاتَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم) (٦) إِلى قولك : ولاتقتحم عيناك أَوْ مجاوزتين إِلَى غيرهم ، (وَلَاتَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلى أَمْوَالِكُمْ) (٧) أَيْ ولاتضموها إِليها آكلين "(٨) . ولذلك جاء تعريفه بأَنَّهُ "إِشرابُ اللَّفظ معنى لفظ آخر وإِعطاؤه حكمه ، لتصير الكلمة تؤدِّي مؤدَّى كلمتين "(٩) . ومِنْ أَمثلته قوله تَعَالَى : (الرَّفَثُ إِلى نِسَائِكُمْ) (١٠) ضمن (الرَّفث) معنى الإِفضاء ، فعدَّى بـ (إِلى) مثل (وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلى بَعْضٍ) (١١) وإِنَّمَا أَصل الرَّفث أَنْ يتعدَّى بالباء ، يقال رَفَثَ فُلَانٌ بِامرأَته ، وقوله تَعَالَى (وَمَايَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) (١٢) أَيْ : فلن تحرموه ،

---

(١) لسان العرب ٢/١٨٩

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/٥٢٥ ، ومنهج السَّالك ٢/٢٥٩ . (٣) مغني اللَّبيب ٢/٦٨٥

(٤) انظر المبحث الأَول مِنْ مباحث الشَّيخ محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد في التَّضمين ، في أَوضح المسالك لتحقيق منهج السَّالك ٢/٢٤٤ هامش (٢)

(٥) اضطر الأَشموني إِلى ذكره في صيرورة المتعدِّي لازما ـ انظر منهج السَّالك ٢/٢٤٤ ـ وفي تعدِّية الفعل اللازم ٢/٢٥٩

(٦) سورة الكهف ١٨/٢٨ . (٧) سورة النِّساء ٤/٢

(٨) مغني اللبيب ٢/٦٨٥ . وانظر حاشية الصَّبان ٢/٩٢

(٩) منهج السَّالك ٢/٢٤٤ـ٢٤٦ . (١٠) سورة البقرة ٢/١٨٧

(١١) سورة النِّساء ٤/٢١ (١٢) سوره آل عمران ٣/١١٥

أَيْ : فَلَنْ تحرموا ثوابه ، ولهذا عُدِّيَ إلى اثنين لا إلى واحدٍ وقوله تَعَالَى (وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ) (١) ، أَيْ : لاتنوُوا ، ولهذا عُدِّيَ بنفسه لا بعلى ، وقوله تَعَالَى (لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى) (٢) ، أَيْ : لايصغون وقولهم : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) ، أَيْ : استجاب ، فَعُدِّيَ يسمع في الأول بـ (إلى) ، وفي الثاني باللام ، وإِنَّمَا أصله أَنْ يتعدَّى بنفسه مثل (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ) (٣) . (٤)

وقد سبقه في توضيح هذه الظاهرة في كلام العرب ابن جني فقال "اعلم أَنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف ، والآخر بآخر ، فإِنَّ العرب قد تتَّسع ، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأَنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ماهو في معناه ، وذلك كقول اللَّهِ عَزَّ اسمه (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) (٥) ، وأَنْتَ لا تقول : رفثتُ إلى المرأة ، وإِنَّمَا تقول : رفثتُ بها ، أَوْ معها ، لكنَّهُ لما كان الرَّفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تعدّي أفضيت بـ (إلى) كقولك : أفضيتُ إلى المرأة . جئتَ بـ (إلى) مع الرَّفث ، إيذانا ، وإشعارًا أَنَّهُ بمعناه" (٦) ، وهو كثير جدًا (٧)

أما الخلاف بَيْنَ المدرستَيْنِ فقد نَبَّهَ إليه ابن هشام (٨) ، فَإِنَّ مذهب البصريِّينَ لايجوز إنابة كلمة عَنْ أخرى ، ويحملون الكلام على التَّضمين أَوِ التَّأويل ، أَوِ الشُّذوذ ، ومذهب الكوفيِّينَ يجوز الإنابة في الكلام ، ومنه حروف الجرِّ ، واستحسنه الحافظ ابن حجر ، فخلط بَيْنَ المذهبين ـ كما سنلاحظ ذلك هنا وفي دراسته الحروف ـ فقد قال ابن هشام : "مذهب البصريِّينَ أَنَّ أحرفَ الجرِّ لاينوبُ بعضها عن بعض بقياس ، كما أَنَّ أحرف الجزم ، وأحرف النَّصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللَّفظ كما قيل في : (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) (٩) ، إِنَّ (فِي) ليست بمعنى (عَلَى) ولكن شَبَّهَ المسلوب لتمكنه من الجذع

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٣٥
(٢) سورة الصَّافات ٣٧/٨
(٣) سورة ق ٥٠/٤٢
(٤) مغني اللَّبيب ٢/٥ ٦٨
(٥) سورة البقرة ٢/١٨٧
(٦) الخصائص ٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩
(٧) انظر منهج السَّالك ٢/٢٤٤ ـ ٢٥٣
(٨) انظر مغني اللَّبيب ١/١١١
(٩) سورة طه ٢٠/٧١

بالحالِّ في الشَّيء ، وإما على تضمين الفعل معنى فِعْلٍ يتعدَّى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم (شَرِبَ) في قوله (١) : * شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ *

معنى رَوِينَ ، وأَحْسَنَ في (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) (٢) معنى : لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أُخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب عند أكثر الكوفيِّينَ وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذًّا ، ومذهبهم أقلُّ تعسفًا "(٣) ، فذكر وجوه تخريج الكلام عند البصريِّينَ ، وعدُّوا الثَّالث منها شاذًّا ، وهو يتفق مع الكوفيِّينَ في الإنابة ، فيكون على مذهبهم جواز إحلال حرف الجرِّ محلّ آخر ، وأخذ به الحافظ ابن حجر أيضًا ـ كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل ـ ومثال ذلك ماجاء في قوله (لَاأَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ) (٤) مِنْ خلط المذاهب عنده بقوله ، "أيْ محلوف يمينٍ ، فأطلق عليه لفظ يمين للملابسة ، والمراد ماشأنه أنْ يكون محلوفًا عليه ، فهو من مجاز الاستعارة ، ويجوز أنْ يكون فيه تضمين ، فقد وقع في رواية (عَلَى أَمرٍ) (٥) ، ويحتمل أنْ يكون (على) بمعنى (الباء) ، فقد وقع في رواية (إِذَا حَلَفْتَ بيمين) (٦) (٧) فوجهه في الأول على مجاز الاستعارة ، يتضح في هذا تأثره بأصحاب البلاغة ، وفي الثَّاني على التَّضمين وفاقًا لمذهب البصريِّينَ ، وفي الثَّالث بإحلال حرف محلَّ آخر على منهج الكوفيِّينَ ، وبذلك خلط بَيْنَ المذاهب النَّحويَّة وغيرها ، وعزَّز كلامه بالرِّواية في الحديث . ولذلك يمكننا حصر إشارات الحافظ ابن حجر في التَّضمين باتجاهين

الأول : إنابة فعل في المعنى عن آخر

وهو في إنابته على تأويل جائز على رأي البصريِّينَ ، وإنْ كان شاذًّا ، وموافق للقياس على رأي الكوفيِّينَ ـ كما ذكرنا سابقًا ـ ومثال ذلك قوله (ص) : (اللَّهُمَّ لاخَيْرَ إِلَّا خَيْرَ الآخِرَه فَاغْفِرْ للأَنْصَارِ وَالمُهَاجِرَه) (٨) . كذا للأكثر ، وفيه رواية أخرى (فاغفر الأنصار) بحذف اللَّام ، وتوجه بأنَّه ضمن (اغفر) معنى (استر) (٩) ، فعدَّاه

---

(١) هذا القول قطعة من بيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف السَّحاب ، وتمامه
شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ
انظر الخصائص ٢/٨٥ ، والأزهية ٢٠٩ ، و ٢٩٤ ، وعمدة الحافظ ٢٦٨ ، ورصف المباني ١٥١ ، وارتشاف الضَّرب ٢/٤٢٧ ، و ٤٦٥ ، ومغني اللَّبيب ١/١٠٥ ، و ١١١ ، و ٣٣٥ ، وشرح شواهد المغني ١/٣١٩

(٢) سورة يوسف ١٢/١٠٠ . (٣) مغني اللبيب ١/١١١

(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب كفارات الإيمان ـ باب الكفارة قبل الحنث ـ ١٤/٤٢٦

(٥) انظر فتح الباري ١٤/٤٢٦ . (٦) المصدر السابق

(٧) المصدر السَّابق

(٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب هل تنبش قبور ـ ٢/٧٢

(٩) انظر فتح الباري ٢/٧٢

وكذا (أَنْ أَنْخَلِعَ) بمعنى (أتصدق) [١] في قوله (إِنَّ مِنْ تَوبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً) [٢] ، و (تَبَوَّءوا) معنى (لزموا) في قول عُمر رضي اللَّهُ عنه (وَأُوصِيهِ بالأَنْصَارِ خَيْرًا الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ والإِيمانَ) [٣] في توجيه نصب (الإيمان) [٤] ، وفي قول سلمان رضي اللَّهُ عنه (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مِئَةَ رحمةٍ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ) [٥] ، فضمن معنى (خَلَقَ) " اخترع ، وأوجد ، ويجوز أَنْ يكون بمعنى (قَدَّرَ) ، وقد ورد (خَلَقَ) بمعنى (قَدَّرَ) في لغة العرب [٦] ، فيكون المعنى أَنَّ اللَّهَ أظهر تقديره لذلك يوم أظهر تقدير السَّماوات والأَرض " [٧] . وهذا كثير في إشارات الحافظ ابن حجر [٨] .

الثَّاني : إحلال معنى فعل محلَّ آخر بالنَّظر للجارِّ :

ويوجهه على التَّضمين ، ويذكر فيه احتمالاً آخر ، نحو قوله (ص) : (ضَعُوني ماءً في المِخضَبِ) [٩] ، كذا في رواية ، وفي أُخرى (ضَعُوا لِي) [١٠] " وهو أوجه ، ... والأول كما قالَ الكرمانيُّ : محمول على تضمين الوضع معنى الإعطاء [١١] ، أَوْ على نزع الحافض ، أَيْ : ضعوني في ماءٍ " [١٢] .

وقد يذكر التَّضمين ، وينكره ، فقد جاء في قوله (ص) (الإِيمانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ) [١٣] ، فإِنَّ قوله (أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ) " مضمّن معنى أَنْ يعترف به ، ولهذا عدَّاه بالباء ، أَيْ : أَنْ تصدق معترفاً بكذا . قُلْتُ : والتَّصديق أيضاً يعدَّى بالباء ، فلايحتاج إلى دعوى التَّضمين " [١٤] ، لأَنَّ حقيقة التَّضمين " أَنَّ الفعل إِذَا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدَّى بحرفٍ ، والآخر بآخر ، فإِنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إِيذاناً بأَنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ماهو في معناه " [١٥] ، فلما اختلَّ هذا الأمر بأَنَّ الفعلين يعدّيانِ بالحرف نفسه ، انتفت

---

(١) انظر فتح الباري ١٨٦/٩ .
(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة تبوك ـ ١٨٦/٩
(٣) صحيح البخاريِّ ـ فضائل أصحاب النَّبيِّ (ص) ـ باب قصة البيعة ـ ٦٩/٨ .
(٤) انظر فتح الباري ٦٩/٨ . (٥) المصدر السَّابق ٣٨/١٣
(٦) يعني الخلق في الدُّنيا . انظر الوجوه والنَّظائر ٢٨٢
(٧) فتح الباري ٣٨/١٣ ، مثلاً ١٦٩/٢ ، و٨٧/٦ ، و٤٧٠ ، و١٧٣/٨ ، و٣٣٧/٩ ، و٣٧٤ و١٧٨/١٠ ، و٧٥/١٧ . (٨) انظر المصدر السابق
(٩) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب إِنَّمَا جعل الإمام ـ ٣١٤/٢
(١٠) انظر فتح الباري ٣١٤/٢ . (١١) انظر شرح الكرمانيِّ ٦٩/٥ .
(١٢) فتح الباري ٣١٤/٢ .
(١٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإيمان ـ باب سؤال جبريل ـ ١٢٥/١ .
(١٤) فتح الباري ١٢٥/١ . (١٥) الخصائص ٣٠٨/٢

الحاجة إلى التوسع بالتضمين ، ولو أراده لكان كقوله تعالى (وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) (١) فالقضاء يتعدّى بنفسه ، وإنّما تعدّى بالحرف (إِلَى) لتضمنه معنى (أَوْحَيْنَا) (٢)

وكذا في قوله تعالى : (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُورِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ) (٣) ، فيحتمل أن يكون (يضربن) ضمن معنى (يلقين) فلذلك عُدِّيَ بـ (على) (٤) ، وقوله (ص) (تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ) (٥) ، ويحتمل فيه تضمين (توكلتُ) معنى (ضمنتُ) (٦) . وغيره (٧)

ج – حذف الفعل :

أشار النحاة إلى حذف الفعل جوازاً ووجوباً ، وبيّنوا مواضع كلٍّ منهما (٨) ، ولم يخرج الحافظ ابن حجر في إشاراته إلى مواضع الحذف عمّا هو معهود ، وقد سبقتْ منا الإشارة إلى حذفه اختصاراً ، ومنه قوله (رَأَيْتُ) (٩) حذف منه (قَالَ) "خطأً ، والتقدير قَالَ رَأَيْتُ ، وثبت في رواية ... (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَيْتُ ... إلخ) "(١٠) ولذلك نشير إلى أهمّ المواضع التي أشار إليها في حذفه ، وندعمها بآراء النحاة ، وهي تكمن في توجيه الحكم النحويّ ، وبيان العامل فيه

أولاً : النصب على المفعولية بفعل محذوف :

جاء في قوله (ص) : (اللَّهُمَّ سَبْعًا كَسَبْعِ يُوسُفَ) (١١) بنصب (سَبْعًا) بفعل تقديره (أسألكَ) أو (سلطْ عَلَيْهِمْ) (١٢) ، وهو المختار عند ابن مالك ، "لأنّ الموضع موضع فعل دعاء ، فالاسم الواقع فيه يدلُّ من اللفظ بذلك الفعل ، فيستحقّ النصب ، والتقدير في هذا الموضع المخصوص : اللَّهُمَّ ابعثْ عليهم سَبْعًا ، أو : سلطْ عليهم سَبْعًا "(١٣) ، وجوّز فيه الرفع أيضاً على إضمار مبتدأ ، أو فعل رافع (١٤) ، وجاءت الرواية بـ (سَبْع) بالرفع (١٥) ، ولم يذكرها ابن حجر .

---

(١) سورة الإسراء ٤/١٧ .
(٢) فتح الباري ٤/١٠
(٣) سورة النور ٣١/٢٤ .
(٤) انظر فتح الباري ١٠٦/١٠
(*) صحيح البخاريّ – كتاب الحدود – باب فضل مَنْ ترك الفواحش – ١٢٣/١٥ .
(٦) انظر فتح الباري ٥ ١٢٣/١ .
(٧) انظر المصدر السابق ١٥٥/٩ ، و ٢٨٧/١٤ ، و ١٣٤/١٧ .
(٨) انظر مثلاً الكتاب ٦٦/٢ و ٣٤٠/١ – ٣٤٢ ، والمقتضب ٧٤/١ ، و ١٥١/٢ – ١٥٢ ، و ٣١٨/٢ ، و ٣١٨/٢ ، و ٢١٢/٣ ، و ٢٥٥/٣ ، وشرح شذور الذهب ٢١٤ ، و ٢١٦ و ٢٢٢ و ٣٤٣ ، وغير ذلك من المصادر النحويّة
(٩) صحيح البخاريّ – كتاب التعبير – باب المرأة السوداء – ٨٥/١٦
(١٠) فتح الباري ٨٥/١٦
(١١) صحيح البخاريّ – أبواب الاستسقاء – باب دعاء النبيّ (ص) – ١٤٧/٣ .
(١٢) انظر فتح الباري ١٦٤/٣ .
(١٣) شواهد التوضيح ٢١٣
(١٤) المصدر السابق
(١٥) المصدر السابق ٢١٠ .

وكذا حذفه في قوله (ص) : (آلصُّبْحَ أَرْبَعًا ؟ آلصُّبْحَ أَرْبَعًا) (١) ، والإعادة تأكيداً للإنكار ، و (الصُّبْحَ) بالنَّصب بإضمار فعل تقديره أَتُصَلِّي الصُّبْحَ ، و (أَرْبَعًا) منصوب على الحال ، ولم يوجه حذفه ، وقد صَرَّحَ بنقله عن ابن مالك (٢) الَّذِي قالَ " وإضمار الفعل في مثل هذا مطرد ، لأَنَّ معناه مشاهد ، فأغنت مشاهدة معناه عن لفظه " (٣) . وكذا في قول عُمر رضي اللَّهُ عنه : (الصَّلَاةَ يَارَسُولَ اللَّهِ) (٤) ، و (الصَّلاة) بالنَّصب بفعل مضمر تقديره مثلاً (صَلِّ الصَّلَاةَ) ، وساغ هذا الحذف لدلالة السِّياق عليه (٥) . وقدَّره ابن مالك بـ " اذكر ، أَوْ : اقمْ ، أَوْ نحو ذلك " (٦) ، وجَوَّزَ الرفع بإضمار " (حضرتْ) أَوْ (حَانتْ) أَوْ نحو ذلك . أَوْ تجعل (الصَّلاة) مبتدأ محذوف الخبر ، والتَّقدير الصَّلاةُ حاضرةٌ ، أَوْ حانتْ ، أَوْ نحو ذلك " . ونكتفي بهذا القدر مِنْ توجيه نصب الاسم على المفعولية ، بتقدير فعل محذوف ، وقد ورد عند الحافظ ابن حجر كثيراً (٧) .

ثانيًا : النَّصب على الإغراء بفعل محذوف :

جاء في قوله : (عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيْلٌ) (٨) ، وفي رواية عند مسلم "عَلَيْكَ لَيْلاً طَوِيْلاً" (٩) بالنَّصب على الإغراء ، وعامله محذوف تقديره (الْزَمْ) ويجوز ذكره (١٠) ، وَمَنْ رفع فعلى الابتداء ، أَيْ : بَاقٍ عَلَيْكَ ، أَوْ بإضمار فعل ، أَيْ : بقيَ (١١) . وكذا قوله (أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟) (١٢) بنصب (سُنَّةَ) على الإغراء بفعل مضمر ، كأَنَّهُ قالَ الْزَمُوا سُنَّةَ نَبِيكُم ، وجَوَّزَ الرَّفع على أَنَّ (سُنَّةَ) خبر (حَسْبُكُم) (١٣)

ثالثًا : حذف فعل الشَّرط :

وقد قُيِّدَ حذف فعل الشَّرط وحده ، وشرطه أَيضًا بأَمرين : "دلالة الدليل عليه ، وكون الشَّرط واقعاً بعد (وَإِلَّا) كقولك : (تُبْ وَإِلَّاعَاقَبْتُكَ) ، أَيْ : وإِلَّاتَتُبْ عَاقَبْتُكَ ، وقول الشَّاعر : (١٤)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب إِذَا أُقيمت الصَّلاة ـ ٢/٢٩١
(٢) انظر فتح الباري ٢/٢٩١ (٣) شواهد التَّوضيح ٢١٥ ـ ٢١٦
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب النَّوم قبل العشاء ـ ٢/١٨٩
(٥) انظر فتح الباري ٢/١٨٧ . (٦) شواهد التَّوضيح ٢١٦
(٧) انظر فتح الباري مِنْ باب التَّمثيل لا الحصر ٥/٢٢٤ ، و٤/٢٦٨ ، و٦/٣٦٢ ، و٧/٢٤٨ و٨/٢٣٦ ، و٩/٧ ، و١١/٢٣ ، و١٣/٥ ، و١٣/٤٤٦
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب عقد الشَّيطان على قافية الرَّأس ـ ٣/٢٦٧ .
(٩) انظر فتح الباري ٣/٢٦٧ . (١٠) انظر شرح شذور الذَّهب ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .
(١١) انظر فتح الباري ٣/٢٦٧
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحجّ ـ باب الإحصار في الحجّ ـ ٤/٣٨٠ .
(١٣) انظر فتح الباري ٤/٣٨٠
(١٤) البيت للأحوص ، وهو محمّد بن عبد اللَّهِ الأنصاريّ . انظر عمدة الحافظ ٣٦٩ ، وارتشاف الضَّرب ٢/٥٦١ ، وفيه (إِنْ لَا) بفكّ الإدغام ، ومغني اللَّبيب ٢/٦٤٧ ، وشرح ابن عقيل ٤/٤٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٧ ، و ٩٣٦ .

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أَيْ : وإِلَّا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ " (١) . وقوله (ص) (البَيِّنَةَ وإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ) (٢) الَّذِي تضمن حذف فعل ناصب (البينة) ، والتَّقدير احْضِرْ البينةَ ، ونقل ذلك عن ابن مالك ، وكذا قوله " حذف منه فاء الجواب ، وفعل الشَّرط بعد (إِلَّا) (٣) والتَّقدير : وإِلَّا تحضرها فجزاؤك حَدٌّ في ظهرك ، قالَ وحذف مثل هذا لم يذكر النّحاة أَنَّهُ يجوز إِلَّا في الشّعر ، لكن يرد عليهم وروده في هذا الحديث الصَّحيح " (٤) . ويفهم مِنْ نقل الحافظ ابن حجر عن ابن مالك حذف فاء الجواب ، وفعل الشَّرط بعد (إِلَّا) ، أَنَّ النّحاة لم يجوزوه إِلَّا في الشّعر ، والَّذِي عناه ابن مالك هو حذف فاء الجواب ، فقد قالَ : " والنَّحويُّونَ لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشّعر ، أَعني حذف فاء الجواب ، إِذَا كان جملة اسميَّة أَوْ جملة طلبيَّة . وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين (٥) ، فبطل تخصيصه بالشّعر ، لكن الشّعر به أَوْلَى " (٦) وقد خصَّ النّحاة حذف الفاء مِنْ جواب الشَّرط إِذَا كانت جملة اسميَّة أَو فعلاً مرفوعًا ، لأَنَّه إِذ ذاك في تقدير جملة اسميَّة ضرورة شعريَّة ، واستشهدوا على ذلك بقول الشَّاعر (٧) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

يريد : فاللَّهُ يشكرها ، وقوله (٨) :

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

يريد : فَتُصْرَعُ ، وغيره (٩) .

---

(١) شرح شذور الذَّهب ٣٤٤ ـ ٣٤٥

(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ سورة النُّور ـ باب قوله تَعَالَى : (ويدرأ عنها العذاب) ـ ١٠/٦٥ .

(٣) يعنى بها (إِنْ) الشَّرطيَّة المركبة مع (لَا) النَّافية

(٤) انظر فتح الباري ١٠/٦٥ ، وشواهد التَّوضيح ١٩٤

(٥) هذا أحدهما ، والثَّاني : قوله (ص) : (إِنَّكَ إِنْ تركت ورثتك أَغنياء خير أَنْ تذرهم عالة " ، والتَّقدير : فهو خير . انظر صحيح البخاريّ ٢/٩٨ ، و٤/٣ ، و٥/٨٧ ، وشواهد التَّوضيح ١٩٢

(٦) شواهد التَّوضيح ١٩٤

(٧) البيت لحسان بن ثابت ، وقيل لعبد الرَّحمن بن حسان . انظر الكتاب ٣/٦٥ ، و١١٤ ، والمسائل المشكلة ٤٥٨ ، والخصائص ٢/٢٨١ ، وضرائر الشّعر ١٦٠ ، وشواهد التَّوضيح ١٩٣ ، وارتشاف الضَّرب ٢/٥٥٤ ، و٣/٥٣٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١٧٨ ، و٢٨٦ ، ٤٦٨ .

(٨) البيتان لجرير بن عبد اللَّهِ . انظر الكتاب ٣/٦٧ ، والمقتضب ٢/٧٢ ، والمسائل المشكلة ٤٥٤ ، والمقرب ١/٢٧٥ ، وضرائر الشّعر ١٦٠ ، وعمدة الحافظ ٣٥٤ ، ورصف المباني ١٠٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٧ .

(٩) انظر ضرائر الشعر ١٦٠

رابعاً : حذف الفعل في جواب الشَّرط

وحذف الجواب شرطه أمرانِ ، "أَحَدُهُمَا أَنْ يكون معلوماً ، والثَّاني : أَنْ يكون فعل الشَّرط ماضياً "(١) ، واستشهد له بقوله تَعَالَى ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (٢) ، وتقدير المحذوف : فَافْعَلْ ، وقد استحسنه ابن هشام ، وقالَ "والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن ، لأَنَّه قد انضمَّ لوجود الشَّرطين طول الكلام ، وهو ممَّا يحسن معه الحذف "(٣)

ووقع جواب الشَّرط في قوله (ص) ﴿لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا مايَسُرُّنِي أَنْ لَايَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ﴾ (٤) ، (مايَسُرُّنِي) مضارعاً منفياً بـ (مَا) "وحقُّ جوابها أَنْ يكون ماضياً مثبتاً ، نحو : لَوْ قَامَ لقمتُ ، أَو منفياً بـ (لم) نحو : لَوْ قَامَ لم أَقمْ . وأَما الفعل الَّذي يليها فيكون مضارعاً مثبتاً ، ومنفياً بـ (لَمْ) ، وماضياً مثبتاً ، نحو : لو تقوم لقمت ، و : لو لم تقم لقمت ، و : لو قمت لقمت "(٥) ، ونقل عنه ابن حجر ماوجَّه به وقوع المضارع المنفي بـ(مَا) جوابا لـ (لَوْ) على وقوع المضارع موقع الماضي ، أَو على حذف جوابها الفعل الماضي ، ويمكن تقديره ، بقوله "وكأَنَّه أَوقع المضارع موقع الماضي ، أَوْ يكون الأَصل ماكان يَسُرُّنِي ، فحذف (كَانَ) وهو جواب (لَوْ) ، وفيه ضمير ، هو الاسم ، و (يَسُرُّنِي) الخبر . وحذف كان مع اسمها ، وبقاء خبرها كثير ، وهذا أَوْلَى "(٦) .

خامساً : حذف الفعل بعد (لَا) النَّاهية

ويكون الفعل بعدها مجزوماً ، وقد حذف في قوله : ﴿قَالُوا نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ ، قَالَ : لَا ، إِلَّا مِنْ طِينٍ﴾ (٧) ، وقال ابن مالك : "في قوله لَا ، إِلَّا من الطِّين ، شاهد على حذف المجزوم بـ (لَا) ، فإِنَّ التَّقدير لاتبنوها إِلَّا من طين "(٨) ، ولم يمثل

---

(١) شرح شذور الذَّهب ٣٤٣ .
(٢) سورة الأَنعام ٦/ ٣٥
(٣) شرح شذور الذَّهب ٣٤٣ . وانظر التِّبيان في إِعراب القرآن ١/ ٤٩٢
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب المزارعة ـ باب أَداء الدَّيون ـ ٥ / ٥٣ ٤
(٥) شواهد التَّوضيح ١٢٧
(٦) فتح الباري ٥ / ٤٥٣ . وانظر شواهد التَّوضيح ١٢٧ـ١٢٨ ، وأَشار ابن عقيل إِلى (لَوْ) في الاستعمال وشروط الفعل بعدها . انظر شرح ابن عقيل ٤/ ٤٧ ، و ٥٠
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب المظالم ـ باب إِذَا هدم حائطاً ـ ٦/ ٥١
(٨) شواهد التَّوضيح ٢٥٤

له ، ولم يحتجَّ بشاهد على صحَّة دعواه ، وقد مَرَّ بنا في جزم الفعل ، احتمال أَنْ تكون (لَا) ناهية جازمة ، أَوْ نافية غير جازمة ، مما يحتمل فيها أَنْ تكون (لَا) النَّافية ، حذفت الجملة الفعلية بعدها في الجواب لدلالة السؤال عليها ، فتنوب مناب الجملة ، فتكون كلاماً بذلك ، كقولك في جواب : هَلْ قَامَ زيدٌ ؟ لَا ، أَيْ مَاقَامَ ، وفي جواب : هَلْ يقومُ زيدٌ ؟ لَا ، أَيْ لايقومُ ، ومنه قول ذِي الرُّمة (١)

* فَقُلْتُ لَهَا لَا ، إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ * (٢)

فيكون تقدير الكلام في الحديث الشَّريف : أَنْبِنِي صَوْمَعَتَكَ مِن ذَهَبٍ ، قَالَ : لَا تَبْنُونَهَا إِلَّا مِن الطِّينِ ، فنفى بناءها إِلَّا مِن الطِّينِ ، وذلك إِذَا جاز حذف الهمزة ، ونَبَّهَ الزَّمخشريُّ على جوازه (٣) ، ولم يجزه ابن الحاجب في شرحه المفصل ، وعَدَّهُ ضرورة (٤) . وتتبع ابن هشام الحذف فجاء بكثير من شواهد النثر والنَّظم (٥) ، ومن ذلك قراءة ابن محيصن (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) (٦) ، فحذف همزة الاستفهام في (أَأَنْذَرْتَهُمْ) .

سادساً : حذف الفعل العامل في (إِذْ)

يغلب على استعمال (إِذْ) أَنْ تكون ظرفاً ، وتأتي أيضاً مفعولاً به ، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى العامل في (إِذْ) في قوله تَعَالَى (وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ) (٧) ، فقوله " (غَدَوْتَ) أَيْ خرجت أول النَّهارِ ، والعامل في (إِذْ) مضمر تقديره واذْكُرْ إِذْ غَدَوْتَ " (٨) ، ولم يوجه موقع (إِذْ) في الاستعمال ، إِذ يجوز حذف عاملها في الظَّرفيَّة وغيرها ، ويعتمد في التَّفريق بَيْنَ الظَّرفيَّة وغيرها على معنى السِّياق ، " الغالب على المذكورة في أَوائل القصص في التَّنزيل أَنْ تكون مفعولاً به ، بتقدير (اذْكُرْ) ، نحو : (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ) (٩) ، (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ) (١٠) (وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ) (١١)

---

(١) هذا صدر البيت ، وعجزه : * لِأَكْتُبَةٍ الدَّمْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا *
نسب في أمالي الزَّجاجيِّ ٩٠ لذِي الرُّمة ، وانظر : مغني اللبيب ١/ ٤٢ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٩ .
(٢) رصف المباني ٢٥٩ .
(٣) انظر المفصل ٢/ ٢١٣ ، واستشهد عليه بقول عمر بن أَبي ربيعة
لعمرك ما أَدري وإِنْ كنتُ داريًا بِسَبْعٍ رمين الجمر أَمْ بثمان
والشَّاهد فيه حذف همزة الاستفهام مِن قولهِ (بسبع) . انظر ديوانه ٢٠٩ .
(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٠ . (٥) انظر مغني اللَّبيب ١/ ١٤ ـ ٥ ١ .
(٦) سورة البقرة ٢/ ٦ . وانظر هذه القراءة في الحجَّة لأَبي زرعة ٦٨ ، ومجمع البيان ١/ ٥٠ ، وتفسير القرطبيِّ ١/ ١٦١ . (٧) سورة آل عمران ٣/ ١٢١ .
(٨) فتح الباري ٨/ ٥٠ ٣ (٩) سورة البقرة ٢/ ٣٠
(١٠) سورة الكهف ١٨/ ٥٠ ، وطه ٢٠/ ٦ ١١ . (١١) سورة البقرة ٢/ ٥٠

وبعض المعربين يقول في ذلك إنَّهُ ظرف لـ (اذْكُرْ) محذوفاً ، وهذا وهم فاحش ، لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت ، مَعَ أَنَّ الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلّق الخطاب بالمكلفين مِنَّا ، وإنَّما المراد ذكر الوقت نفسه لَا الذّكر فيه "(١) . فعلى هذا تكون (إذْ) ظرفيَّة ، لأَنَّ اقتضاء الذكر في يوم أُحُدٍ ، ولا استقبال فيه (٢)

د ـ الفصل بالفعل

وقد يفصل بَيْنَ الفعل ومعموله ، أَو بَيْنَهُ وَبَيْنَ العامل فيه ، فمن الأول الفصل بَيْنَ الفعل وفاعله ، وقد جاء في قوله : (فَلَمْ يَرُعْهُمْ وَفِي المَسْجِدِ خَيْمَةٌ مِن بَنِي غفارٍ إِلَّا الدَّمُ يَسِيْلُ إِلَيْهِمْ) (٣) ، ففصل بقوله (وفي المسجد خيمة) وهذه الجملة "معترضة بَيْنَ الفعل والفاعل ، والتّقدير : فَلَمْ يَرُعْهُم إِلَّا الدَّمُ ، والمعنى : فَرَاعَهُمْ الدَّمُ ". والأَصل فيه أَنْ يتصل الفاعل بفعله (٤) ، والفصل بالجملة المعترضة بَيْنَ شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً (٥) ، ولذلك جاء الفصل في الحديث الشَّريف بَيْنَ الفعل ومرفوعه ، ومثله قول الشَّاعر(٦)

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا ... وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا

والشَّاهد فيه الفصل بَيْنَ الفعل (شَجَاكَ) ، ومرفوعه (رَبْعُ) بالجملة الاعتراضيَّة (أَظُنُّ) وكذا في غيره (٧) .

وكذا الفصل بَيْنَ الفعل وعامله ، ورد في قول مُجاهد : (والعَشِيُّ مَيْلُ الشَّمْسِ أَنْ أُرَاهُ تَغْرُبَ) (٨) ، وقال الحافظ "كذا في الأَصل ، وكأَنَّ المصنف شَكَّ في لفظ (تَغْرُبَ) فأَدخل قبلها (أُرَاهُ) ، وهو بضمّ الهمزة ، أَيْ : أَظُنُّهُ ، فهي جملة معترضة بَيْنَ (أَنْ) والفعل "(٩) . والفعل بعد هذا الفصل منصوب بـ (أَنْ) المصدريَّة ، ولم يذكرها ابن هشام في مواضع الفصل بالجملة المعترضة (١٠) ، ومجاهد (ت : ١٠٤ هـ) لايحتجّ بكلامه ، وجوَّزَهُ

---

(١) مغني اللَّبيب ١/ ٨٠ .
(٢) انظر إعراب القرآن ١/ ٣٦٢
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الخيمة في المسجد ـ ٢/ ١٠٣
(٤) انظر أوضح المسالك ١/ ٣٦١ .
(٥) انظر مغني اللَّبيب ٢/ ٣٨٦ .
(٦) مجهول قائله . انظر مغني اللَّبيب ٢/ ٣٨٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠
(٧) انظر مغني اللَّبيب ٣٨٧
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب بدء الخلق ـ باب ماجاء في صفة الجنَّة ـ ٧/ ١٣٤
(٩) فتح الباري ٧/ ١٣٤ .
(١٠) حصر ابن هشام مواضع الفصل بالجملة المعترضة في كتابه مغني اللَّبيب ٢/ ٣٨٦ـ٣٩٤

ابن عصفور في الضرورة ومنعه في سعة الكلام (١) ، ومِنْ ذلك الفصل بَيْنَ (لَنْ) والفعل بجملة معترضة وإبقاء عمله بنصب الفعل في نحو قوله (٢)

لَنْ ـ مَارَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً ـ أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيْجَاءَ

هـ ـ ظواهر أُخرى في استعمال الفعل

ترد إشارات للحافظ ابن حجر إلى ظواهر أُخرى في استعمال الفعل ، وهي قليلة بالنسبة لما سبقها ، ومنها تقديمه على ماله الصدارة في الكلام ، والاستفهام له الصدارة ، وقد تَقَدَّمَ عليه الفعل في قوله (ص) (فَأَفْعَلُ مَاذَا ؟) (٣) ، وقال الحافظ ابن حجر " وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل على (مَا) الاستفهامية ، خلافاً لمن أنكره من النحاة "(٤) ، وكأنه استدرك به على ماذكره ابن مالك ، وسنذكره ، بعد أن نذكر ماألمح إليه في الإنكار ، فقد ذكر ابن الحاجب في كلامه على شذوذ حذف همزة الاستفهام ، منع التأخير بقوله : " فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، ولم يجز تأخيرها ، فلم يجز حذفها "(٥) ، ولعلَّ ابن حجر يعنيه لأنَّه مِنْ مصادره ، ونقل عنه كثيراً ، وقد جَوَّزَ ذلك ابن مالك في قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (فالتفتُّ إلى أُمِّي ، فَقُلْتُ : أَجِيبِيهِ . فَقَالَتْ : أَقُولُ مَاذَا ؟) (٦) وقيَّدَهُ بـ (مَا) الاستفهامية إذَا رُكِبَتْ مع (ذَا) ، ولم يطلقه ، بقوله " وفي (أَقُولُ مَاذَا) شاهد على أَنَّ (مَا) الاستفهامية ، إذَا رُكِبَتْ مع (ذَا) تفارق وجوب التصدير ، فيعمل فيها ماقبلها رفعاً ونصباً . فالرفع كقولهم (كَانَ مَاذَا ؟) ، والنصب كقول أُمِّ المؤمنين رضي اللَّهُ عنها (أَقُولُ مَاذَا ؟) . وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً ، كقولك لمن قال (عِنْدِي عِشْرُونَ) : (عِشْرُونَ مَاذَا ؟) "(٧) فاستثنى (مَا) الاستفهامية إذَا رُكِبَتْ مَعَ (ذَا) في التأخير ، ولم يفصل ابن حجر تفصيل ابن مالك وتقييده ، وكان استدراكه تقوية بشاهد آخر ، لم يشر إليه ابن مالك

---

(١) انظر ضرائر الشعر ٢٠١ ـ ٢٠٣

(٢) مجهول قائله . انظر الخصائص ٢ / ٤١١ ، والمقرب ١ / ٢٦٢ ، وضرائر الشعر ٢٠١ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٩١ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٨٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٨٣

(٣) جاء في رواية ذكرها ابن حجر . انظر فتح الباري ١١ / ٤٥

(٤) المصدر السابق (٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٤٠

(٦) صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ـ سورة النور ـ باب قوله تعالى : (وَلَوْلَا إِذ سَمِعْتُمُوهُ) ١٠ / ٩١ . وذكر ابن حجر رواية أخرى . انظر فتح الباري ١٠ / ٩١

(٧) شواهد التوضيح ٢٦١

ومن الظَّواهر الَّتي أَشار إليها أَيضاً زيادة الفعل كما جاء في قوله (قَالَ لَمَّا كَثُـرَ النَّاسُ قَالَ ذَكَرُوا) (١) فـ (قَالَ) الثَّانية زائدة ذكرت تأكيداً (٢) ، فأَعادَ اللَّفظ ، لا مِـنْ باب تأكيد الفعل بالمصدر كقوله عَزَّ وَجَلَّ : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (٣) وقد ذكر الحافـظ ابن حجر الخلاف في سماع كلام اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، بقوله " قالَ النَّحاس : أَجمع النحويُّونَ علـى أَنَّ الفعل إِذَا أُكِدَ بالمصدر لم يكن مجازاً ، فَإِذَا قالَ (تَكْلِيمًا) وجب أَنْ يكون كلاماً علـى الحقيقة الَّتي تعقل "(٤) ، وذكر عن بعضهم بأَنَّهُ كلام على الحقيقة والخلاف فيه هل سمعـه موسى مِن اللَّهِ تَعَالَى حقيقة ، أَوْ مِنَ الشَّجَرَةِ (٥)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ بأَنَّ الأَذان مثنى ـ ٢/٢٢٤
(٢) انظر فتح الباري ٢/٢٢٤
(٣) سورة النّساء ٤/١٦٤
(٤) فتح الباري ٧/٢٥٦ . وانظر إِعراب القرآن ١/٤٧٣
(٥) وذكر الخلاف بَيْنَ المتكلمين فيها . انظر فتح الباري ١٧/ ٢٥٦

الفصل الرّابع
الحرف في تركيب الكلام

يتضح لنا بجلاء أنّ الحافظ ابن حجر قد أولى الحروف في تركيب الكلام اهتماماً خاصًا، وأخرنا الكلام عليها إلى هذا الموضع، لأنّ معناها يتضح من خلال التّركيب، ونكاد نجزم بأنّه لم يغفل حرفًا منها إلّا أنّ حظوظها من اهتمامه كانت متفاوتة فإشاراته إلى بعضها كثيرة ملفتة للنظر، وإلى بعضها الآخر قليلة، ويصدق هذا على طريقة بحثه لها، فالحروف الّتي أشار إليها بكثرة، نرى أنّه يوجه المعنى المحتمل في الموضع الّذي ترد فيه، ويذكر الآراء الّتي ترجح مايراه، وقد يأخذ بها جميعًا أو يرد بعضها، ويُبيّن أحيانًا أحكامها في الاستعمال، ويحتجّ لها باستدلاله بالشّاهد النّحويّ، وغير ذلك. أما الّتي قلّتْ إشارته إليها، فهو لايزيد في كلامه عليها على ذكر معناها بإيجاز، ويتجاوزها بذلك، ولكي لانطيل، فإنّنا سنتناول الحروف الّتي كثرت إشارته إليها، ونتتبع معانيها وإعمالها، بحسب مبانيها على الحروف الأحاديّة، والثّنائيّة، والثّلاثيّة، والرّباعيّة، ثُمّ نُبيّنُ جانبًا آخر من جوانب البحث النّحويّ للحافظ ابن حجر في الحروف، وهو دراسته الظّواهر النّحويّة لها، كدراسته مايعرض لها من الحذف، وتناوبها بإحلال بعضها محال بعض، وزيادتها، وغير ذلك.

١ـ معاني الحروف وإعمالها

ويغلب على إشاراته احتمال تعدد المعاني للحرف في الموضع الّذي يرد فيه، أو توجيه إعماله في حمله على معنى حرف آخر، أو بيان مايتطلبه استعمال الحرف من أحكام لكي يؤدي معناه الموضوع له، أو ترجيحه بَيْنَ الوجوه المحتملة في موضع صالح لتعدّد المعاني، ووجوه إعراب مابعده، وغيرها مما ستوضحه دراسة هذا الجانب عنده.

أ ـ دراسته الحروف الأحادية : أولاً : الباء

الباء المفردة من الحروف العاملة ، ولا تكون إلا جارّة ، ومن معانيها التي وردت في الحديث الشريف ، وأشار إليها الحافظ ابن حجر

١ ـ أن تكون للتعدية

فقد رجّح أن تكون الباء في قوله (ص) (فَيَحْفُونَهُم بِأَجْنِحَتِهِم إِلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا) (١) للتعدية ، فتعدّى الفعل بها إلى مفعولين ، و " معناها معنى همزة التعدية ، والتضعيف بمعناها إذا قُلْتَ : أقمتُ زيداً ، وقوّمته " (٢) ، واحتمل أن يكون معناها للاستعانة (٣) ، أي أنّ الحفّ وقع بآلة وهو أجنحتهم ، كقولك : ضربتُ بالسّوط ، والمعنى أنّ الضّرب وقع بآلة وهي السّوط . (٤)

وكذا في قوله (ص) (فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئاً فَلْيَبِعْهُ) (٥) ، فأورد ما يحتمل فيها في قوله (بماله) مِنْ معاني بالإضافة إلى التعدية ، فقد " ضمن (وجد) معنى (نَحَلَ) فعدّاه بالباء ، أو (وَجَدَ) من الوجدان ، والباء سببيّة (٦) ، أي : فمن وجد بماله شيئا من المحبّة . وقال الكرمانيّ : الباء هنا للمقابلة (٧) ، فجعل وجد من الوجدان " (٨) .

٢ ـ أن تكون للاستعانة :

وتكون للاستعانة وقد بيّنّا معنى الاستعانة قبل قليل ـ وجاء هذا المعنى في قوله (ص) : (اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، واسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ) (٩) في قوله : " بِعِلْمِكَ ، ويحتمل

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدّعوات ـ باب فضل ذكر اللّه ـ ١٣/٤٦٧

(٢) رصف المباني ١٤٣ . وأطلق عليها ابن هشام بالإضافة إلى التّعدية تسمية باء النّقل انظر مغني اللّبيب ٢/١٠٣

(٣) انظر فتح الباري ١٣/٤٦٩ . (٤) انظر : رصف المباني ١٤٣

(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإكراه ـ باب في بيع المكره ـ ١٥/٣٥١

(٦) أو باء السّبب ، نحو قوله تعالى : (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ) " سورة العنكبوت / ٤٠ " وقوله : (فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِم) " سورة آل عمران / ١١ " ، معنى ذلك كلّه بسبب . انظر رصف المباني ١٤٤ ، ومغني اللبيب ٢/١٠٣

(٧) والباء التي تفيد المقابلة هي الدّاخلة على الأعواض ، نحو " اشتريته بألف " ، وقولهم (هذا بذاك) في العوض . انظر مغني اللّبيب ٢/١٠٤ ، وانظر شرح الكرمانيّ ٢٤/٦٥

(٨) فتح الباري ١٥/٣٥١ .

(٩) ـ صحيح البخاريّ ـ كتاب التّوحيد ـ باب قوله تعالى : (قُلْ هُوَ القَادِرُ) ـ ١٧/١٤٦ .

فيه غيره بقوله : " الباء للاستعانة ، أَوْ للقسم أَوْ للاستعطاف ومعناه : أَطلب منك أَنْ تجعل لي قدرة على المطلوب . فالباء في القسم أَصل أَحرفه[1] ، أَما أَنْ تكون للاستعطاف وحده فلم يشر إلى هذا المعنى أَحد مِن النّحاة ، ولعلّه أَراد به استعمال الباء في القسم الاستعطافي ، نحو : " بِاللَّهِ هَلْ قَامَ زيدٌ " : أَي : أَسألكَ باللَّهِ مستحلفًا[2] ، وبذلك يتفق والمعنى الَّذِي أَراده .

٣ـ أَنْ تكون للمصاحبة

وهي الَّتِي تعطي معنى (مَعَ) ، نحو قوله تَعَالَى : (فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ)[3] ، أَيْ : مع جنوده ، وفي الحديث قوله : (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالْقِثَّاءِ)[4] فقال نقلاً عن الكرمانيّ إِنَّ الباء في (بِالْقِثَّاءِ) " للمصاحبة ، أَوْ للملاصقة[5] ، فكلٌّ منهما صاحب للآخر ، أَوْ ملاصق "[6] ، على حين لم ترد إِلَّا للمصاحبة في قوله : (فانطلقتُ بِهِ)[7] ، لاغير .[8]

وترد أَيضاً للمصاحبة في قوله (ص) (إِنَّمَا الأَعمال بالنِّيَّاتِ)[9] ، ويحتمل أَنْ تكون للسببيَّة ، والمعنى أَنَّهَا مُقوِّمة للعمل ، فكأَنَّهَا سبب في إِيجاده ، وعلى المعنى الأَول ، فهي مِنْ نفس العمل ، فيشترط أَنْ لاتتخلف عَنْ أَوله[10]

وقد ترد في موضعين في تركيب الكلام ، فيكون معناها في كُلِّ موضع مختلفاً عن الآخر ، نحو قوله (ص) : (مَرَّ جِبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِدْرِيسَ)[11] ، فالباء الأُولى للمصاحبة ، والثّانية للإلصاق ، أَوْ بمعنى (على) وهذا رأي الأَخفش (ت : ٢١٥ هـ) ، ذكره ابن هشام ، وعنه نقل ابن حجر ولم يصرح ، فقد جاء " فنحو (مَرَرْتُ بزيدٍ) أَيْ : أَلصقْتُ مروري بمكان يقربُ مِن زيدٍ ، وعن الأَخفش أَنَّ المعنى مررتُ على زيد ، بدليل : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ)[12] "[13] .

---

(١) انظر مغني اللّبيب ٢/ ١٠٥ .
(٢) المصدر السّابق ٢/ ١٠٦
(٣) سورة طـه ٢٠/ ٧٨ .
(٤) ـ صحيح البخاريّ ـ كتاب الأَطعمة ـ باب القِثَّاءِ بالرُّطب ـ ١١/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧
(٥) الإلصاق : معنى لايفارق الباء ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه ، ويكون حقيقة نحو " أَمسكتُ بزيدٍ " ، ومجازيًا نحو : " مررتُ بزيد " . انظر مغني اللبيب ٢/ ١٠١
(٦) فتح الباري ١١/ ٤٩٦ . (٧) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/ ٢٨ .
(٨) انظر فتح الباري ١/ ٢٨ . (٩) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/ ١٣ .
(١٠) انظر فتح الباري ١/ ١٤ . (١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب كيف فرضت الصّلاة
(١٢) سورة الصّافات ٣٧/ ١٣٧ . (١٣) مغني اللبيب ٢/ ١٠١ ، ٢/ ٧ .

٤ـ أَنْ تكون للتَّعويض :

ويطلق عليها باء العوض[١] ، نحو قوله تَعَالَى ﴿ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ﴾ [٢] وقد وَجَّهَ الحافظ ابن حجر احتمال أَنْ تكون بهذا المعنى في قوله (ص) (قَالَ : اذْهَبْ فَقَدْ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِن القُرآن) [٣] ، كقولك : بعتك ثوبي بدينار ، ويحتمل أَنْ تكون الباء بمعنى اللَّام ، أَي لأَجْل ما مَعَكَ مِن القرآن ، ولَعَلَّهَا الباء الَّتِي أَشارَ إِليها الهرويُّ (ت : ٤١٥هـ) وتكون بمعنى مِنْ أَجل ، كقول لبيد : [٤]

غُلْبٍ تَفَدَّرُ بِالذُّحُولِ كَأَنَّهَا ... جِنُّ البَدِيِّ رَوَاسِيًا أَقْدَامُهَـا

أَيْ : مِنْ أَجل الذُّحُول . [٥]

٥ـ أَنْ تكون للبدل :

وقد جاءت في قول الصَّحابي : (مَا أُحِبُّ أَن لِي بِتِلْكَ الكَلِمَةِ حُمْرَ النَّعَم) [٦] في قوله : (بتلك) " للبدليَّة ، أَيْ : ماأُحَبُّ أَنَّ لي بدل كلمته حُمْرَ النَّعم "[٧] ، واستشهد عليه ابن هشام[٨] بقول الحماسيّ :[٩]

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

ثانيًا : الفـــاء

الفاء الفردة حرف مهمل ، وَبَيَّنَ النّحاة الوجوه الَّتِي ترد عليها [١٠] ، ومنها العطف وتفيد فيه ثلاثة أُمور [١١] ، أَشارَ إِليها الحافظ ابن حجر ، ودَلَّلَ عليها بالحديث الشَّريف ،

---

(١) انظر رصف المباني ١٤٦ .
(٢) سورة سبأ ١٦/٣٤
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب النّكاح ـ باب التَّزويج على القرآن ـ ١١٤/١١
(٤) ورد له في شرح المعلقات العشر ١٣٤ ، وكتاب الأزهية ٢٩٧
(٥) انظر كتاب الأزهية ٢٩٧
(٦) وجاء في رواية أُخرى للبخاريّ : " ما أُحِبُّ أَنَّ لي بكلمة رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسَلَّمَ حمر النَّعم " ـ كتاب التَّوحيد ـ باب قوله تَعَالَى : (إِنَّ الإِنسان خُلِقَ هلوعًا) ٢٩٣/١٧ وانظر فتح الباري ٢٩٤/١٧
(٧) انظر فتح الباري ٢٩٤/١٧ . وانظر ارتشاف الضَّرب ٤٢٧/٢
(٨) انظر مغني اللَّبيب ١٠٤/٢
(٩) البيت لقريط بن أُنيف ، انظر شرح ديوان الحماسة ٢٤/١ ، وارتشاف الضَّرب ٤٢٧/٢ ، ومغني اللَّبيب ١٠٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٩/١ ، و ٣١٦
(١٠) انظر رصف المباني ٣٧٦ ، ومابعدها ، ومغني اللَّبيب ، ١٦١ ، ومابعدها
(١١) انظر مغني اللَّبيب ١٦١/٢ ـ ١٦٣

وهي التَّرتيب ، والتَّعقيب ، والسَّببيَّة ، وأضاف أمرًا رابعًا ، وهو مجيؤها تفسيريَّة

١ـ التَّرتيب : "وهو نوعان معنويّ كما في (قام زيد فعمرو ، وذِكْري وهو عطف مفصل على مجمل ، نحو (: فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) (١) ، ونحو (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً) (٢) "(٣) . فَمِن الأول قوله (ص) (وَلَاتَعْصُوا فِي معروفٍ ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُم فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) (٤) ، فإنَّ الفاء في قوله (فَمَنْ) لترتب مابعدها على ماقبلها (٥) ، ومن الثَّاني : قول ابن عبَّاس رضي اللَّهُ عنهما (أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ) (٦) فالفاء تفسيليَّة ـ هكذا جاءت تسميتها عند ابن حجر ـ لأنَّها داخلة بَيْنَ المجمل والمفصل . (٧)

٢ـ التَّعقيب : "وهو في كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقال (تَزَوَّجَ فُلانٌ فَوُلِدَ لَهُ) إِذَا لم يكن بينهما إِلَّا مُدَّة الحمل ، وإِنْ كانت متطاولة ، و (دَخَلْتُ البصرةَ فبغداد) إِذَا لم تقمْ في البصرة ولابَيْنَ البلدَيْنِ ، وقال اللَّهُ تَعَالَى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (٨) "(٩) . وفي الحديث قوله (ص) (كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ) (١٠) فالفاء في قوله (فأبواه) للتَّعقيب ، ونقل مايحتمل فيها ، بقوله : "قالَ الطِّيبيُّ : الفاء أما للتَّعقيب ، أو السَّببيَّة ، أو جزاء شرط مقدر ، أيْ : إِذَا تقرَّر ذلك فَمَنْ تغيَّر كان بسبب أبويه "(١١) . وقد يرد التَّعقيب على غير ظاهره ، فيوجهه برواية أُخرى كقوله (ص) : (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الجُمُعَة فَلْيَغْتَسِلْ) (١٢) فالفاء للتَّعقيب ،

---

(١) سورة البقرة ٢/٣٦ (٢) سورة النساء ٤/١٥٣
(٣) مغني اللَّبيب ٢/١٦١ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب بيعة العقبة ـ ١/٧١
(٥) انظر فتح الباري ١/٧٢ ، ومواضع أخرى مثلاً ٢/٦٠٤ ،و ١٤/٢٨٤ ،و ٤٢٢
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب غسل الوجه باليدَيْنِ ١/٢٥١
(٧) انظر فتح الباري ١/٢٥١ ، وانظر مواضع أخرى فيه مثلاً ١/٣١٩ ، و ٢٤٩
(٨) سورة الحجّ ٢٢/٦٣ (٩) مغني اللَّبيب ١/١٦١ ـ ١٦٢
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب ماقيل في أولاد المشركينَ ـ ٣/٤٩١ ـ ٤٩٢ .
(١١) فتح الباري ٣/٤٩١
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجُمُعَةِ ـ باب فضل الغسل يوم الجُمُعَةِ ـ ٣/٧

" وظاهره أنَّ الغسل يعقب المجيء ، وليس ذلك المراد ، وإنَّما التقدير إذا أراد أحدٌ ، وقد جاء مصرحاً به ... ولفظه : (إذا أراد أحدُكم أن يأتي الجُمُعَة فليغتسل) ونظير ذلك قوله تعالى : (إذا ناجيتُمُ الرَّسولَ فقدِّموا بين يدي نجواكم صدقةً) (١) فإنَّ المعنى إذا أردتم المناجاة بلا خلاف " (٢) . وكذا جاءت للتَّعقيب في مواضع أُخرى (٣)

٣ـ السَّببيَّة " وذلك غالب في العاطفة جملةً أو صفة ، فالأول نحو : (فوكزه موسى فقضى عليه) (٤) ... والثاني نحو : (لآكلون من شجرٍ من زقومٍ فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم) (٥) " (٦) ، وفي الحديث قوله (ص) (فيُقالُ له فيقولُ أفلا أكونُ عبداً شكوراً ؟) (٧) ، والفاء في قوله : "أفلا أكون " للسَّببيَّة ، و " هي عن محذوف تقديره أأترك تهجدي فلا أكون عبداً شكوراً ، والمعنى أنَّ المغفرة سبب لكون التَّهجد شكراً فكيف أتركه ؟ " (٨) ، وقد ذكره في مواضع أُخرى . (٩)

٤ـ الفاء التَّفسيريَّة : ويفهم من بيانه لها أنَّها عاطفة تفيد تفسير ما قبلها بما بعدها (١٠) ويطلق على العطف بها العطف التَّفسيريّ (١١) ، فقد جاء في قوله : (حتَّى جاءه الحقُّ وهو في غارِ حِراء ، فجاءه الملكُ) (١٢) قوله "فجاءه " ، و " هذه الفاء تسمَّى التَّفسيريَّة وليست التَّعقيبيَّة ، لأنَّ مجيء الملك ليس بعد مجيء الوحي حتَّى تعقب به ، بل هو نفسه ، ولا يلزم من هذا التَّقرير أنْ يكون من باب تفسير الشَّيء بنفسه بل التَّفسير عين المفسر به من جهة الإجمال ، وغيره من جهة التَّفصيل " (١٣) ، ويعني بغيره العطف الذِّكري ، ويطلق عليه الحافظ ابن حجر العطف التَّفصيليّ ، وقد مَرَّ قبل قليل في الفاء الَّتي تفيد التَّرتيب .

---

(١) سورة المجادلة ٥٨/ ١٢ (٢) فتح الباري ٣/ ٧ ـ ٨
(٣) المصدر السَّابق ١/ ٣٠٣ ، و ٣٤٥ ، و ٤/ ٣٠٨ ، و ٧/ ٤٣١ ، و ١٤/ ٢٨٨
(٤) سورة القصص ٢٨/ ١٥ (٥) سورة الواقعة ٥٦/ ٥٢ـ٥٤ .
(٦) مغني اللَّبيب ٢/ ١٦٣
(٧) صحيح البخاريّ ـ أبواب التَّقصير ـ باب قيام النَّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ٣/ ٢٥٧ .
(٨) فتح الباري ٣/ ٢٥٧ . (٩) وانظر المصدر السَّابق مثلاً ٨/ ٥ ، و ١١/ ٣٨٤
(١٠) المصدر السَّابق ١/ ٢٦
(١١) المصدر السَّابق ١/ ١٧٥ ، و ٢/ ٣٧٩ ، و ١٣/ ٣٠٣ ، و ١٧/ ٣٢١
(١٢) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/ ٢٥ ـ ٢٦
(١٣) فتح الباري ١/ ٢٦ . وإشاراته إلى الفاء التَّفسيريَّة كثيرة ، انظر مثلاً ١/ ٩٤ ، و ١/ ١٩٢ و ٢/ ٣٧٩ ، و ٥/ ٤٣٨ ، و ٦/ ٨٩ ، و ٦ / ١ / ٧ ، و ١٧/ ٨٤ .

وتقلُّ إشاراته إلى معاني الفاء الأخرى ، ومنها مجيؤها بمعنى الواو ، كما جاء في قوله : (أَلَيْسَ قد عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَ فَصَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ) (١) "فَصَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ، " واعترض بأَنَّه يلزم أَنْ يكون النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كان يتقدم في بعض الأركان على جبريل على مايقتضيه مطلق الجمع ، وأجيب بمراعاة الحيثيَّة ، وهو التَّبيين ، فكان لأَجْل ذلك يتراخى عنه " (٢) ، والتَّراخي أو التَّقارب جائز بَيْنَ متعاطفي الواو (٣) ، نحو (إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ) (٤) ، فإنَّ "الرَّدَّ بُعَيْدَ إلقائه في اليم والإرسال على رأس أَرْبَعِينَ سنة " (٥) كما أَنَّ الواو للجمع المطلق بإجماع النّحاة ، ولأَنَّها تستعمل حيث يمتنع التَّرتيب مثل: تَقَاتَلَ زيدٌ وعَمْرٌو ، وَجَاءَ زيدٌ وعمرٌو قَبْلَهُ(٦) ، فجاءت الفاء بمعناها في الحديث .

وقد يرد التَّعليل بالفاء ، ومنه (فَإِنَّهُ) في قوله (ص) : (وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا) (٧) ، والتَّعليل مِنْ معاني اللَّام (٨) ، وكذا ورد في قوله (ص) (مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً فَلَمْ يَحُطْهَا بِنَصِيحَةٍ إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ) (٩) ، فالفاء في قوله (فَلَمْ يَحُطْهَا) مثل اللَّام في قوله تَعَالَى : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) (١٠) ، وذكر العكبريُّ (ت : ٦١٦ هـ) أَنَّ معنى اللَّام هنا للصَّيرورة (١١) ، وتسمَّى أيضاً لام العاقبة ، ولام المآل (١٢) ، "وأنكر البصريُّونَ وَمَنْ تابعهم لام العاقبة ، قال الزَّمخشريُّ : والتَّحقيق أَنَّها لام العلَّة ، وأَنَّ التَّعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ، وبيانه أَنَّهُ لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أَنْ يكون لهم عدوًّا وحزنًا ، بل المحبة والتَّبني ، غير أَنَّ ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شُبِّهَ بالدَّاعي الَّذي يفعل لأَجله ، فاللَّام مستعارة لما يشبه التَّعليل كما استعير الأَسد لمن يشبه الأَسد " (١٣) . فحمل

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب مواقيت الصَّلاة ـ ١٤٣/٢
(٢) فتح الباري ١٤٤/٢ (٣) انظر مغني اللَّبيب ٣٥٤/٢
(٤) سورة القصص ٧/٢٨ (٥) مغني اللَّبيب ٣٥٤/٢
(٦) انظر مغني اللَّبيب ٣٥٤/٢، ومناهج العقول ٢٩٥/١
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب الكفن في ثوبين ٣٧٨/٣، وباب كيف يكفن المحرم ـ ٣٨٠/٣ (٨) انظر مثلاً مغني اللَّبيب ٢٠٩/١ .
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأحكام ـ باب مَنْ استرعى رعية ـ ٢٤٥/١٦ .
(١٠) سورة القصص ٨/٢٨ (١١) انظر التِّبيان في إعراب القرآن ١٠١٦/٢ .
(١٢) انظر مغني اللَّبيب ٢١٤/١ (١٣) المصدر السَّابق

التَّعليل بالفاء على ماورد في استعمال اللَّام ، وهو مِنْ باب إحلال الحرف محلّ الآخر على مذهب الكوفيِّينَ ، كما سنرى ذلك في دراستنا الظّواهر النَّحويَّة في الحروف .

ثالثاً : اللَّام :

وتكون عاملة وغير عاملة (١) ، وتكثر معانيها وتتشعب ، ذكر الحافظ ابن حجر جملة منها ، وقد أوردنا أمثلةً لها في جرِّ الاسم ، ونصب وجزم الفعل ، ونورد هنا مواضع مجيئها ، ومعانيها ، وإعمالها وإهمالها ، كما أشار إليها ومثَّلَ

١ــ أنْ تكون للتَّعليل :

وقد بَيَّنَّا المراد بالتَّعليل قبل قليل ، وقد يذكر فيها احتمال معنى آخر ، نحو قوله : (قَالَا : مَايَمْنَعُكَ أَنْ تُكَلِّمَ عُثْمَانَ لأَخِيهِ الوَلِيدِ) (٢) ، فقوله " لأخيه " اللَّام للتَّعليل ، أيْ لأجْل أخيه ، ويحتمل أنْ تكون بمعنى "عَنْ" (٣) ، أيْ موافقة "عَنْ" (٤) ، نحو قوله تَعَالَى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَاسَبَقُونَا إِلَيه) (٥) ، وقيل : هي هنا لام التعليل ، أيْ : في "لِلَّذِينَ" (٦) . وكذا في قوله : (وَإِنَّ أَبَا هريرةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِشِبَعِ بَطْنِهِ) (٧) ، وكذا في غيره . (٨)

٢ــ أنْ تكون اللام جواب قسم

وهي غير عاملة وذلك نحو مجيئها في قوله (ص) (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ ...) (٩) ، أيْ : في قوله "لَقَدْ هَمَمْتُ" ، "ويجوز حذف جملة القسم ، وتبقى جملة الجواب باللَّام لتدلَّ على ذلك ، ومنه قوله تَعَالَى : (لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) (١٠) (١١)

---

(١) انظر مثلاً رصف المباني ٢١٨ ، ومغني اللَّبيب ٢٠٧/١ .
(٢) صحيح البخاريِّ ــ كتاب فضائل أصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ مناقب عثمان رضي اللَّهُ عنه ٥٥/٨ ــ ٥٦
(٣) انظر فتح الباري ٥٦/٨
(٤) انظر مغني اللَّبيب ٢١٣/١
(٥) سورة الأحقاف ١١/٤٦
(٦) انظر مغني اللَّبيب ٢١٣/١
(٧) صحيح البخاريِّ ــ كتاب العلم ــ باب حفظ العلم ــ ٢٢٥/١
(٨) انظر فتح الباري ٣٤/١ ، و٣٣٤ ، و٣١٥/٢ ، ٣٥٧/١٠ ، وفي هذا الموضع انظر أيضاً مجاز القرآن ٣٠٧/٢ .
(٩) صحيح البخاريِّ ــ كتاب أبواب الأذان ــ باب وجوب صلاة الجماعة ــ ٢٦٩/٢ .
(١٠) سورة آل عمران ١٨٦/٣ .
(١١) رصف المباني ٢٣٨

وأشار إليه الحافظ ابن حجر كثيراً ، ومنه قول ابن عمر رضي الله عنهما (لَقَدْ ارْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا) (١) ، وكذا في غيره . (٢)

٣ـ اللام لتأكيد النفي

وهذه اللام " هي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ (مَاكَانَ) ، أو بـ (لَمْ يَكُنْ) ناقصتين مسندتين لما أسند الفعل المقرون باللام ، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) (٣) " (٤) ، وفي الحديث أشار إليها في قوله : (مَاكُنْتُ لأُقِيمَ حَدًّا) (٥) ، وشبهها باللام في قوله تعالى (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) (٦) ، وهذا موضع خلاف في اللام بَيْنَ الكوفيين والبصريين ، فهي عند الكوفيين حرف زائد مؤكد غير جارٍّ ، ولكنه ناصب ، وعند البصريين حرف جرٍّ مُعَدٍّ متعلّق بخبر كان المحذوف ، والنصب بأنّ مضمرة وجوباً (٧) ، وخبر كان محذوف في قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ) ، " واللام متعلّقة بذلك المحذوف ، تقديره : وما كان اللَّهُ مريداً لأنْ يُضيعَ إيمانكم . وهذا متكرر في القرآن ، ومثله : (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) (٨) . وقالَ الكوفيُّونَ " لِيُضِيعَ " هو الخبر ، واللام داخلة للتوكيد ، وهو بعيد ، لأنَّ اللام لام الجرِّ ، و " أَنْ " بعدها مرادة ، فيصير التقدير على قولهم : ما كان للَّهِ إضاعة إيمانكم " (٩) . وربَّما أرادَ الحافظ ابن حجر التوجيه على رأي البصريين ، ولم يصرح .

٤ـ أنْ تكون اللام للصيرورة

وقد مضى بيان معنى الصَّيرورة في حرف الفاء ، وقد فَسَّرَ مجيأها في الحديث في قوله : (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ) (١٠) ، بما ورد في قوله تعالى : (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب مَنْ تبرَّز على لبنتَينِ ـ ١/ ٢٥٨

(٢) انظر فتح الباري ١/ ١٧٣ ، و ٢٥٨ ، و ٦/ ١٦٥ ، و ٣٥٤ ، ١٠/ ١٦ ، و ١٤/ ٢١٦
(٣) سورة آل عمران ٣/ ١٧٩ (٤) مغني اللبيب ١/ ٢١١
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحدود ـ باب الضَّرب بالجريد ـ ١٥/ ٧١
(٦) سورة البقرة ٢/ ١٤٣ (٧) انظر مغني اللَّبيب ١/ ٢١١
(٨) سورة النِّساء ٤/ ١٦٨ (٩) التِّبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢٤
(١٠) وردت هذه الرِّواية في فتح الباري ١/ ٢١٠ ، وفي رواية الإمام علي كَرَّمَ اللَّهُ وجهه عَنْ النَّبِيِّ (ص) : (فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ) . صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب إثم مَنْ كذب على النَّبِيِّ (ص) ـ ١/ ٢١٠ .

اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ) (١) ، والمعنى أَنَّ مآل أمره إلى الإضلال (٢) ، وقد سبق لنا بيان رأي البصريّين مِنْ هذه اللّام في حرف الفاء .

٥ـ لام الابتداء

وهي غير عاملة وتتضح فائدتها في الاستعمال بأمرين " توكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها في باب (إنَّ) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليص المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون "(٣) . وأشار الحافظ ابن حجر إلى مواضع ما اتفق عليها فيها ، وهي موضعان ، "أحدهما : المبتدأ نحو (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) (٤) ، والثّاني بعد (إنَّ) ... نحو : (إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ) (٥) "(٦) ، وفي الحديث الشّريف قوله : (وإِنَّ لِبَعْضِهِم لِمِئَةَ أَلْفٍ) (٧) ، وقال الحافظ ابن حجر في اللّام في (لبعضهم) هذه اللّام للتّأكيد ، وهي ابتدائية لدخولها على اسم (إنَّ) ، وتقدم الخبر ، وهي كقوله تَعَالَى (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) (٨) "(٩) ، وكذا في دخولها على الاسم في قوله : (أَمَنَ ابْنِ الزُّبَيرِ وَمَنْ وَرَاءُ حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لَلَجَّةً) (١٠) ، بقوله : " (حَتَّى إِنَّ) بكسر الهمزة ، و (للمسجد) ، أيْ : لأَهْلِ المَسْجِدِ ، و (للَّجَّة) اللّام للتّأكيد "(١١) ، وكذا إِذَا خففت (إِنْ) نحو قوله تَعَالَى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (١٢) ، فاللّام "عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادتْ ... الفرق بَيْنَ (إِنْ) المخففة ، و (إِنْ) النّافية " ، وقد جاءت في الحديث الشّريف وأشارَ إليها في قوله : (إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَقُومُ ، أو لَيُصَلِّي)(١٣) .

٦ـ معانٍ أُخرى للام :

وقد وردت إشارات قليلة إلى معانٍ أُخرى للام ، منها أَنْ تكون للتّأقيت (١٤) كما في

---

(١) سورة الأنعام ٦/ ١٤٤ .
(٢) انظر فتح الباري ١/ ٢١٠
(٣) مغني اللّبيب ١/ ٢٢٨
(٤) سورة الحشر ٥٩/ ١٣
(٥) سورة إبراهيم ١٤/ ٣٩ .
(٦) مغني اللّبيب ١/ ٢٢٨
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الشّفعة ـ باب من آجَرَ نفسه ـ ٥ / ٣٥٧
(٨) سورة النازعات ٧٩/ ٢٦ .
(٩) فتح الباري ٥/ ٣٥٧
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب أبواب الأذان ـ باب جهر الإمام بالتأمين ـ ٢ / ٤٠٥
(١١) فتح الباري ٢/ ٤٠٥ .
(١٢) سورة البقرة ٢/ ١٤٣ .
(١٣) صحيح البخاريّ ـ أبواب التّقصير ـ باب قيام النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ٣/ ٢٥٦ .
(١٤) انظر فتح الباري ٥/ ٣٠ ، و ١١/ ٢٦٠

قوله (ص) (صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ) (١) ، وذكر ابن هشام أَنَّهَا " موافقة (بَعْدَ) ، نحو (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) (٢) ، وفي الحديث : (صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ) (٣) . (٤) وتكون للدّعاء (٥) ، نحو قوله : (وَلْيَقْضِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَاشَاءَ) (٦) ، أَيْ اللَّهُمَّ اقْضِ (٧) . وقد رَدَّ ابن حجر قول مَنْ قال إِنَّ اللَّام للتّمليك في (الذّئب) في قوله (ص) (يارَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةُ الغَنَمِ ؟ قَالَ : لَكَ ، أَوْ لأَخِيكَ ، أَوْ لِلذِّئبِ) (٨) ، وقال " : إِنَّ الذّئب لايملك باتفاق " (٩) ، وقد نقل ابن هشام عن ابن مالك أَنَّ اللَّام في قوله تَعَالَى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنكَ وَلِيًّا) (١٠) لشبه التّمليك (١١) . وكذلك ورد في إِشاراته مجيء اللَّام في جواب (لَوْ) ، وسيأتي في بحث (لَوْ)

رابعًا : الواو

وأَشار إِلى جملة أُمور تخصُّ الواو في الاستعمال والمعنى ، منها

١ـ إِنَّ الواو لاتقتضي التَّرتيب :

وهي في هذا الموضع عاطفة ، وقد اختار الحافظ ابن حجر مذهب البصريّينَ في هذا الاستعمال ، وإِنْ كان قد لَمَّحَ إِلى ميله إِلى المذهب الآخر إِلَّا أَنَّهُ لم يصرح ، فالواو في العطف " لاتعطي التَّرتيب عند البصريّينَ ، فإِنَّهُ قد يكون الثّاني في العمل قبل الأَول تارة ومعه أُخرى ، فالّذي قبله كقوله تَعَالَى : (يَامَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) (١٢) ، فالرّكوع قبل السّجود ، والّذي معه : كقوله : اختصم زيدٌ وعَمْرٌو ،

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّوم ـ باب قوله (ص) : "إِذَا رأيتم الهلال " ـ ٢٥/٥ .
(٢) سورة الإسراء ٧٨/١٧
(٣) ورد تخريجه في الهامش (١) مِنْ هذه الصّفحة
(٤) مغني اللّبيب ٢١٣/١ .
(٥) أَشار النّحاة إِلى هذا المعنى انظر مثلاً رصف المباني ٢٢٩ ، ومغني اللّبيب ٢١٤/١
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب تعاون المؤمنينَ ـ ٥٩/١٣
(٧) انظر فتح الباري ٥٩/١٣
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللّقطة ـ باب ضالة الإبل ـ ٧/٦ ، والباب الّذي يليه ٩/٦ .
(٩) فتح الباري ٨/٦ (١٠) سورة مريم ٥/١٩
(١١) مغني اللّبيب ٢١٥/١ (١٢) سورة آل عمران ٤٣/٣

فالاختصام لايَصِحُّ إلَّا مِن اثنين معًا ، ومن الَّذي يقع قبل الأول قول الشَّاعر : (١)

أُغْلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِـــقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَـــا

ففضُّ الختام قبل القَدْحِ وهو الغرف . وعند الكوفيِّينَ أنَّها تُعطِي التَّرتيب كالفاء عند البصريِّينَ ، واحتجوا بقوله تَعَالَى : (إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا) (٢) ، وبقوله تَعَالَى : (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ) (٣) ، ومعلوم أنَّ إخـــراج الأثقال إنَّمَا هو بعد الزَّلزال ، والسُّجود في الشَّرع لايكون إلَّا بعد الرُّكوع "(٤) ، وقد جـاء في كلامه عن قوله (ص) (وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُـرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ) (٥) "فإن قيل : إنَّ السياق بالواو وهي لاترتب ، فالجواب : إنَّ رواية مسلـم من هذا الوجه بلفظ (ثُمَّ) وهي للتَّرتيب "(٦) ، وكأنَّه قابل الواو بـ (ثُمَّ) ، ولم يصرح بأنَّها تكون للترتيب (٧) ، وكذا في قوله (ص) (الإِيمانُ أَن تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِـــهِ وَرسُلِهِ) (٨) ، وهذا التَّرتيب " مطابق للآية : (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ) (٩) ، ومناسبة التَّرتيب المذكور ، وإنْ كانت الواو لاترتب "(١٠) ، والقول بأنَّها لاتفيد التَّرتيـــب مردود ، "بل قال بإفادتها إيَّاه قُطْرُبُ والرَّبَعِيُّ والفراءُ وثعلبُ وأبُو عمرو الزَّاهد وهشـــام والشَّافِعِيُّ "(١١) ، ومنهم بصريُّونَ ، ومنهم كوفيُّونَ ، وقد ذكرنا الخلاف بين المدرستَينِ في هذا الشَّأن إلَّا أنَّ الحافظ ابن حجر لم يقطع الرأي بترتيبها وما إلى الرأي الَّذي يذهب إلى عدم التَّرتيـــب .

---

(١) البيت للبيد . انظر : اللسان ١٠٧/١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٨ ، ورصف المباني ٤١١ ، وشرح المعلقات العشر ١٣١

(٢) سورة الزلزلة ١/٩٩ ـ ٢ (٣) سورة الحج ٧٧/٢٢

(٤) رصف المباني ٤١١

(٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإيمان ـ باب زيادة الإيمان ونقصانه ـ ١١٢/١

(٦) فتح الباري ١١٢/١

(٧) انظر المصدر السَّابق مثلا ٣٠/١ ، و٣٠٥ ، و٤٠٨ ، و٢٨٩/١٤ ، و٢٤٣/١٥

(٨) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الإيمان ـ باب سؤال جبريل النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ١٢٥/١ ـ ١٢٦

(٩) سورة البقرة ٢٨٥/٢ (١٠) فتح الباري ١٢٦/١

(١١) مغني اللَّبيب ٣٥٤/٢

٢ـ إنّ الواو لا تفيد معنى مطلق الجمع :

فقد ذكر الحافظ ابن حجر مجيء الواو بمعنى (أو) التي تفيد التقسيم (١) في قوله تعالى (وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفًا) (٢) ، والأصل فيها أن تشرك في العطف فتجمع بَيْنَ الاثنين في اللفظ والمعنى ، ولعلّ الحافظ ابن حجر أفاد ذلك من ابن مالك ، والصحيح أنّ الاستعمال يثبت إفادتها معنى التقسيم ، ولا حاجة بنا إلى تأويل معناها بـ (أَوْ) ، فقد قالَ ابن هشام إنّ الواو " تكون بمعناها في التقسيم كقولك (الكلمة اسم وفعل وحرف) ، وقوله : (٣)

* كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

وقد ذكر ذلك ابن مالك في "التحفة" ، والصواب أنّها في ذلك على معناها الأصلي ، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ، ولو كانت (أو) هي الأصل في التقسيم ، لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو " . (٤)

وقد يرجح بَيْنَ كونها على أصلها عاطفة وغيره ، كان تكون عاطفة أو تكون استئنافيّة ، والاستئنافيّة تكون حرف ابتداء ، " ومعنى ذلك أن تكون لابتداء الكلام ، وسواء أكان جملة اسميّة أم فعليّة فلا يرتبط مابعدها من الجمل بما قبلها في شيء ممّا ذكرنا في عاطفة المفردات أو الجمل ، وذلك قولك : قام زيدٌ وأنتم اخرجوا ، وقامَ زيدٌ وَضَرَبَ عبدُ اللّهِ خالداً . إلخ " (٥) فيكون الكلام جملتين إنْ كانت استئنافيّة ، وجملة واحدة إنْ كانت عاطفة ، وقد أشارَ الحافظ ابن حجر في تفسيره قوله تعالى (واتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) (٦) إلى ذلك بقوله : " (واتَّخِذُوا) بصيغة الأمر ، وقَرَأَ نافع ، وابن عامر بفتح الخاء بصيغة (٧) الخبر ، والمراد مَن اتبع إبراهيم ، وهو معطوف على قوله (جَعَلْنَا) (٨) فالكلام جملة واحدة . وقيل على :

---

(١) انظر مثلاً المصدر السّابق ٢/٣٥٨ . (٢) سورة النّساء ٤/٥ .
(٣) قائله عمرو بن براقة الهمدانيّ ، وصدر البيت : * وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ * انظر ارتشاف الضّرب ٢/٤٣٨ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٠٢ ، و ٥٠٠ ، ٢/٧٢٥ ، و ٧٧٨ .
(٤) مغني اللّبيب ٢/٣٥٨ .
(٥) رصف المباني ٤١٦ ، وقال ابن هشام : "أراد بالابتداء الاستئناف" . مغني اللّبيب ٢/٣٦٠
(٦) سورة البقرة ٢/١٢٥ .
(٧) انظر القراءة في كتاب السّبعة ١٦٩ ، وحجّة القراءات ١١٣ ، واتحاف فضلاء ١٤٧
(٨) سورة البقرة ٢/١٢٤

(وَإِذ جَعَلْنَا) [1]، فيحتاج إلى تقدير (إذ) ويكون الكلام جملتين ... ويحتمل أنْ تكون الواو للاستئناف "[2]. والاستئناف كلام يبدأ به، فيكون الكلام بذلك جملتين، وكذا في إشارته إلى غير هذا.[3]

٣ـ أنْ تكون للحال

وقد سبقت الإشارة إليها في بحثنا نصب الاسم على الحال، وهي غير واو العطف، وكونها للحال "أيْ تجيء بعدها جملة تكون في موضع الحال مِنْ ذِي حالٍ، نحو قولك: جاء زيدٌ ويدُهُ على رَأْسِهِ"[4]. وتسمَّى واو الابتداء[5]، "ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ (إذ) ولا يريدون أنَّها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بَلْ إنَّها وما بعدها قَيْدٌ للفعل السَّابق كما أنَّ (إذ) كذلك"[6]، وقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في قوله: (كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ المُؤَذِّنُ للصُّبح وَبَدَا الصُّبْحُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ)[7]، وفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غيرها بقوله: "(وَبَدَا الصُّبْحُ)، والواو للحال، لا واو العطف"[8]، وقد أشار إليها في مواضع كثيرة من شرحه.[9]

٤ـ أنْ تكون للقسم:

وهي عاملة جارَّة، "ولا تدخل إلَّا على مظهر، ولا تتعلَّق إلَّا بمحذوف، نحو: (وَالقُرْآنِ الحَكِيمِ)[10]"[11]، ومن المواضع التي أشار إليها قوله: (سورة والذَّاريات)[12]، وكذا في غيره.[13]

---

(١) سورة البقرة ١٢٤/٢ (٢) فتح الباري ٢٣٥/٥
(٣) المصدر السَّابق ٦٠/٦، و ٢٣٥/٩، و ٢٧٦، و ٢٨٤/١٣
(٤) رصف المباني ٤١٧ (٥) انظر مغني اللَّبيب ٣٥٩/٢.
(٦) المصدر السَّابق ٣٥٩/٢ ـ ٣٦٠
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب أبواب الأذان ـ باب الأذان بعد الفجر ٢٤١/٢ـ٢٤٢
(٨) فتح الباري ٢٤٢/٢
(٩) انظر المصدر السَّابق مثلا ٢٦٦/١، و ٣٩١، و ١٣٤/٢
(١٠) سورة يس ٢/٣٦ (١١) مغني اللَّبيب ٣٦١/٢
(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ سورة والذَّاريات ـ ٢٢١/١٠
(١٣) انظر مثلاً فتح الباري ٣٢٨/١٠

ب ـ دراسته الحروف الثّنائيـة : خامسًا : أل

وهو حرف مهمل يفيد التّعريف ، وأكثر إشاراته إليه باللّام ، وقد يذكره بالألف واللّام ، والأول على رأي سيبويه (ت : ١٨٠ هـ) ، والثّاني على رأي الخليل (ت : ١٧٥ هـ) ، فحرف التّعريف "عند الخليل (أل) بكمالها ، وكان يمثلها بعد ، وهمزتها عند ، همزة قطـع ، وإنّما وصلت لكثرة الاستعمال . وقال سيبويه اللّام وحدها حرف التّعريف ، والهمزة دخلـت ليتوصل بها إلى النّطق بالسّاكن " (١) ، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى إفادته التّعريـف وغيره ، وإلى مايحتمل فيه ، فيرجح مايراه موافقًا للسّياق . ومِنْ معاني (أل)

١ـ أنْ تكون للتّعريف :

وهي نوعان : عهديّة ، وجنسيّة (٢) ، فالعهديّة نحو قوله (ص) (آيَةُ الإِيمانِ حُبُّ الأَنْصَارِ) (٣) فاللّام في (الأنصار) للعهد (٤) ، وقد يخصّ قسمًا منه بالذّكر ، كذكره العهد الذّهنيّ ، كما جاء في قوله : (بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّـم إِذ سَمِعَ جَلَبَةَ الرِّجَالِ) (٥) ، فقوله : "جَلَبَةَ الرِّجَالِ " وفيه رواية " (جَلَبَةَ رِجَالٍ) بغيـر ألف ولام ، وهما للعهد الذّهني ، وقد سُمِّيَ منهم أبو بكرة "(٦) . وقد لايخصّ بل يعمّم أنّهـا لتعريف العهد كما ذكرنا قبل قليل ، وكذا في غيره . (٧)

أما الجنسيّة (٨) ، فقد عنى بها عناية خاصّة ، فقد فَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ العهديّة فـي المعنى ، وتتبع أقسامها ، وقد يرد المعنى على الاحتمال ، وَمِنْ ذلك ماجاء في قولـه : (فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ ، فَكَانَ مُعَاذٌ يَنَالُ مِنْهُ) (٩) ، فاللّام في (الرَّجُلِ) "للعهد الذّهني ،

---

(١) معاني الحروف ٦٩ . وانظر كتاب سيبويه ٣/٣٢٥ .
(٢) وفي كلٍّ منهما أقسام . انظر مغني اللّبيب ١/٤٩
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب علامة الإيمان ـ ١/٦٩
(٤) انظر فتح الباري ١/٦٩ . والمراد بتعريف العهد : "أنْ تعرف فردًا عرفته أنـت ومخاطبك نحو : مافَعَلَ الرَّجُلُ ، أيْ الرَّجُل الّذي عهده والمخاطب " . (انظر أسرار النّحو ٣١٣)
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب أبواب الأذان ـ ٢/٢٥٦ ـ ٢٥٧
(٦) فتح الباري ٢/٢٥٧
(٧) انظر المصدر السّابق مثلا : ١/٢٣ ، و٦٩ ، و١٧٧ ، و١٨٩ ، و٢٧٦ ، و٤٦٨ .
(٨) والمراد به "أن تعرف جنسًا مِنْ بَيْنَ سائر الأجناس ، نحو : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَـارُ والدِّرهم " . (انظر أسرار النّحو ٣١٣)
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب أبواب الأذان ـ باب إذَا طَوَّلَ الإمام ـ ٢/٣٣٦

ويحتمل أَنْ يراد به الجنس فكأنَّه قال واحد مِن الرِّجَال ، لأَنَّ المعرف تعريف الجنس كالنَّكرة في مؤداه "(١) ، أَو يخصّها للجنس دون غيره نحو قوله : (أُوتُوا الكِتَابَ) (٢) ، فاللَّام للجنس ، والمراد التَّوراة والإنجيل (٣) ، وقد يفرق بَيْنَهَا وَبَيْنَ لام العهد في ردِّهِ من قال بذلك ، نحو ماجاء في بيان قوله (ص) : (إِذَا شَرِبَ الكَلبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا) (٤) ، فقد رَدَّ "دعوى بعض المالكيَّة أَنَّ المأمور بالغسل مِنْ ولوغه الكلب المنهي عن اتخاذه ، دون المأذون فيه يحتاج إِلى ثبوت تقدم النَّهي عن الاتخاذ على الأَمر بالغسل ، وإِلى قرينة تدلُّ على أَنَّ المراد مالم يؤذن في اتخاذه ، لأَنَّ الظَّاهر مِن اللَّام في قوله (الكلب) أَنَّهَا للجنس ، أَو لتعريف الماهية ، فيحتاج المدعي أَنَّهَا للعهد إِلى دليل "(٥) ، وتعريف الماهية (٦) قسم مِنْ أَقسام تعريف الجنس ، وأَشار إِليه أَيضًا في قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (فَجَاءَهُ المَلَكُ) (٧) ، بقوله : "واللَّام في (المَلَكِ) لتعريف الماهيَّة لا للعهد ، إِلَّا أَنْ يكون المراد به ماعهد ، النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل ذلك لما كلَّمه في صباه ، أَوْ اللَّفظ لعائشة ، وقصدت به ماتعهد ، من تخاطبه به "(٨) ، وكذا استدلاله على اللَّام الَّتي للاستغراق (٩) بقوله (ص) (إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمثالها) (١٠) ، فقوله : (فَكُلُّ حَسَنَةٍ) "يُنْبِيءُ أَنَّ اللَّام في قوله في الحديث الَّذِي قبله (الحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمثالها) للاستغراق "(١١) ، وأما القسم الثَّالث مِنْ لام التَّعريف

---

(١) فتح الباري ٢/٣٣٦
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجُمُعَةِ ـ باب فرض الجُمُعَةِ ـ ٣/٥
(٣) انظر فتح الباري ٣/٥
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب إِذَا شرب الكلب ـ ١/٢٨٦
(٥) فتح الباري ١/٢٨٧
(٦) بَيَّنَهَا ابن هشام بقوله : "وهي الَّتِي لاتخلفها (كُلٌّ) لاحقيقة ولامجازاً (مغني اللبيب ١/٥٠)
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّعبير ـ باب أَوَّل مَابُدِيءَ ـ ١٦/٧
(٨) فتح الباري ١٦/٨ .
(٩) أشار إِليها ابن هشام كأحد أَقسام الجنسيَّة بقول : "والجنسيَّة إما لاستغراق الأَفراد وهي الَّتِي تخلفها (كُلٌّ) حقيقة ، نحو (وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضعيفًا) ". (مغني اللبيب ١/٥٠) .
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإِيمان ـ باب حُسْنِ إِسلام المرء ـ ١/١٠٨
(١١) فتح الباري ١/١٠٨

الجنسيَّة فهو مجيؤهما للكمال [١] في نحو قوله (ص) (المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ) [٢] فقد ذكر أَنَّ الألف واللَّام في (المسلم) للكمال ، نحو : زيدٌ الرَّجُلُ ، أَيْ الكامل في الرّجوليَّة [٣] ، وجاءت في قوله : (هُمُ الجلساءُ) [٤] رواية أُخرى هي (هُمُ القومُ) ، وفي "اللَّام إشعار بالكمال ، أَيْ : هُمُ القومُ كُلُّ القَوْمِ" [٥] . وذلك في قول الشَّاعر [٦] :

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ ، كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وشاهدنا فيه استعمال (أل) للكمال في قوله (هُمُ القَوْمُ)

٢ـ نيابة (أل) عن الضَّمير

أَشارَ الحافظ ابن حجر إلى هذا الاستعمال في بيان قوله (قَالَتْ الثَّامِنَةُ : زَوْجِي أَلْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ ، والرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ) [٧] ، وهو يأخذ برأي المجوزين لذلك ، وبرأي المانعين فقد قال : " واللَّام في (المس ، والرّيح) نائبة عن الضَّمير ، أَي مَسَّهُ ، وَرِيحُهُ ، أَو فيهما حذف تقديره : الرّيح منه ، والمس منه ، كقولهم (السّمن منوان بدرهم) " [٨] ، وقد لخصَّ هذه المسألة ابن هشام وَبَيَّنَ فيها الخلاف بَيْنَ النّحاة بقوله "أَجاز الكوفيُّونَ ، وبعض البصريِّينَ وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه ، وخرَّجُوا على ذلك (فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى) [٩] ، و (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ) و (ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ والبَطْنُ) إِذَا رفع الوجه والظَّهر والبطن ، والمانعون يقدّرونَ : هي المَأْوَى لَهُ ، والوجه مَعَهُ ، والظّهر والبطن

---

(١) وأفاد ابن هشام أَنَّهَا "لاستغراق خصائص الأفراد ، وهي الَّتِي تخلفها (كُلٌّ) مجازاً ، نحو (زيدٌ الرَّجُلُ عِلْماً) ، أَيْ الكامل في هذه الصِّفة" . (مغني ١/ ٥٠)

(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب المسلم مَنْ سلم ـ ١/ ٥٩

(٣) انظر فتح الباري ١/ ٥٩ .

(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدَّعوات ـ باب فضل ذكر اللَّهِ ـ ١٣/ ٤٦٨

(٥) فتح الباري ١٣/ ٤٧٠

(٦) البيت للأشهب بن رميلة ، وهو من شواهد سيبويه انظر الكتاب ١/ ١٨٧ ، ومايجوز للشَّاعر ١٥٨ ، والأزهية ٣٠٩ ، وضرائر الشّعر ١٠٩ ، ورصف المباني ٣٤٢ ، وارتشاف الضَّرب ١/ ٢٦٢ ، ومغني اللّبيب ١/ ١٩٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧

(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب النّكاح ـ باب حسن المعاشرة ـ ١١/ ١٧٣

(٨) فتح الباري ١١/ ١٧٣ (٩) سورة النَّازعات ٧٩/ ٤١

منه في الأمثلة ، وقيّده ابن مالك الجواز بغير الصّلة . وقال الزّمخشريّ في ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (١) : إنّ الأصل أسماء المسميات "(٢) ، فجوّز الحافظ المسألة على نيابة (أل) عن الضّمير ، أو على تقدير ماحذف من الكلام ، ولم يرجح بينهما ، وإنّما كان همّه أن يوجه الحديث بما جاء في اللّغة ، ويكون موافقًا لها في أسلوب من أساليبها

سادسًا : أَوْ :

وهو حرف عطف مهمل (٣) ، ذكر له الحافظ ابن حجر جملة معانٍ ، قيّدها ابن هشام بقوله " التّحقيق أنّ (أَوْ) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الّذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى (بَلْ) ، وإلى معنى الواو "(٤) ، فهي موضوعة لما ذكر في فرق المعنى بيْنَ إفادتها التّخيير أو الإباحة ، "أنّ للمكلف المخاطب أن يجمع بيْنَ الشيئين في الإباحة ، وليس له ذلك في التّخيير ، يفعل أحد الشيئين ويترك الآخر ، وإنْ تركهما معًا عُوقب أو ذُمّ ، وكذلك إنْ جمع بينهما . وتظهر هذه الفائدة في الأحكام الشّرعية في علم الأصول "(٥) ، فكان الحافظ ابن حجر يتعقب معاني (أَوْ) في السّياق بما تدلّ عليه القرائن ، وربّما يميل إلى معنى ، ويجوز آخر ، أو يحمله على الاحتمال ، فمِنْ معاني (أَوْ) الّتي أشار إليها ، ولاتخرج مِنْ وضعها لأحَدِ الشيئين أو الأشياء

١ـ أنْ تكون للشّكّ :

وقد يحتمل فيها معنى آخر ، فتكون للشّكّ(٦) نحو قوله (جِيء بالنُّعَيْمَانِ أو ابن النُّعَيْمَانِ شَارِبًا) (٧) فـ (أَوْ) للشّكّ ، وهو شكٌّ من الرّاوي ، وفي رواية أخرى "جِيء بنعمان أو نعيمان" ، فشكّ هل هو بالتّكبير أو التّصغير (٨) ، ومايحتمل فيها الشّكّ

---

(١) سورة البقرة ٢/٣١
(٢) مغني اللّبيب ١/٥٤
(٣) انظر معاني الحروف ٧٧
(٤) مغني اللّبيب ١/٦٧
(٥) رصف المباني ١٣١
(٦) انظر مثلاً حروف المعاني ٥٠ ، ومعاني الحروف ٧٨ ، ورصف المباني ١٣١ ، ومغني اللّبيب ١/٦١
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوكالة ـ باب الوكالة في الحدود ـ ٥/٣٩٧
(٨) انظر فتح الباري ٥/٣٩٧

وغيره قوله (ص) (إِذَا أُعْجِلْتَ أَو قُحِطْتَ فَعَلَيْكَ الوُضُوءُ) (١) فَهَلْ (أَوْ) شكٌّ مِن الرَّاوي ، أَو تنويع الحكم في رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، وقد نقل عَنِ الكرمانيِّ قوله "ليس قوله (أَوْ) للشَّكِّ بل هو لبيان عدم الإنزال ، سواء أكان بحسب أمر مِنْ ذات الشَّخص أَمْ لا "(٢) ، وقالَ : "وهذا بناء على أَنَّ إحداهما بالتَّعدية ، وإِلَّا فهي للشَّكِّ "(٣) ، وقيَّدَ معنى التَّنويع بقرينة التَّعدية . وقد يحمل معنى (أَوْ) على احتمال أَنْ تكون للشَّكِّ ، أَو للتَّنويع كما جاء في قوله (وَيَبْقَى حُثَالَةٌ أَوْ حُفَالَةٌ) (٤) .

٢ـ أَنْ تكون للتَّخييـر

فلا تقع (أَوْ) فيه إِلَّا بعد الطَّلب (٥) ، نحو قوله (ص) : (لَيَنْتَهِيَنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتَخْطَفَنَّ أَبْصَارَهُمْ) (٦) و (أَوْ) هنا "للتَّخيير نظير قوله تَعَالَى (تُقَاتِلُونَهُم أَوْ يُسْلِمُونَ) (٧) ، أَي : يكون أَحد الأَمرَينِ ، إِما المقاتلة ، وإِما الإِسلام "(٨) ، ويمتنع الجمع بَيْنَ المعطوفين .(٩)

٣ـ أَنْ تكون للتَّقسيـم :

أَشارَ إِليها في شرحه قوله (ضَرْبَةٍ بِالسَّيْفِ أَو طَعْنَةٍ بِالرُّمحِ أَو رَمْيَةٍ بِالسَّهْمِ) (١٠) ، ورفض أَنْ تكون للشَّكِّ (١١) ، وكذا في قوله (ص) (فَلْيُنَاوِلْهُ أُكْلَةً أَوْ أُكْلَتَين ، أَو لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَينِ) (١٢)

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الوضوء ـ باب من لم يرَ الوضوء ـ ١/٢٩٥
(٢) فتح الباري ١/٢٩٦ ، وانظر شرح الكرمانيِّ ٣/٢٠
(٣) فتح الباري ٣/٢٠
(٤) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الرِّقاق ـ باب ذهاب الصَّالحين ـ ١٤/٢٨
(٥) انظر رصف المباني ١٣١ .
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب رفع البصر ـ ٢/٣٧٦
(٧) سورة الفتح ٤٨/١٦ (٨) فتح الباري ٢/٣٧٦
(٩) انظر : مغني اللَّبيب ١/٦٢ ، ومعترك الأَقران ٢/٧٣
(١٠) هكذا في رواية نقلها ابن حجر . انظر فتح الباري ٨/٣٥٩ .
(١١) انظر فتح الباري ٨/٣٥٩ .
(١٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الأَطعمة ـ باب الأَكل مع الخادم ـ ١١/٥١٥

٤ـ أَنْ تكون للتَّنويع :

يشير إليه الحافظ ابن حجر كثيراً ، ولم يُبَيِّنْ المراد منه ، ويفهم مِنْ إشاراته أَنَّ (أَو) تستعمل للتَّفريق بَيْنَ شيئين أَوْ أَشياء في المعنى ، نحو قوله (يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا) (١) فـ (أَوْ) للتَّنويع ، لأَنَّ الزَّرع غير الغرس ، وكذا في قوله (بابُ الأَسير أَو الغريم) (٢) كذا للأَكثر بـ (أَو) ، وهي للتَّنويع ، وفي رواية أُخرى (والغريم) بواو العطف (٣) ، وكذا في قوله (ص) : (فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيْدٌ) (٤) ، وقال ابن حجر إِنَّ (أَوْ) للتَّنويع (٥) ، وقال ابن مالك إِنَّ (أَوْ) بمعنى الواو ، أَفادتْ بذلك معنى الجمع (٦) ، وجاء بالواو في رواية أُخرى بقوله (ص) (اثْبُتْ أُحُدُ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ) (٧)

٥ـ أَنْ تكون بمعنى (حَتَّى)

وهو من المواضع الَّتي تخرج فيه (أَوْ) عَن الأَصل في استعمالها لأَحَدِ الشَّيئين أَوْ الأَشياء ، فهي عاملة النَّصب حملاً على هذا المعنى (٨) ، وإليه أَشار في بيانها في قوله : (لَأَنْبَرِحُ أَوْ نَفْتَحَهَا) (٩) بانتصاب الفعل (نَفْتَحَهَا) "وقال ابن التّين : ضبطناه بالرَّفع ، والصَّواب النَّصب ، لأَنَّ (أَوْ) إِذَا كانت بمعنى (حَتَّى) أَوْ (إِلَى أَن) نصبت ، وهي هنا كذلك "(١٠) ، والنَّصب بـ (أَوْ) على مذهب الكوفيِّين . والبصريُّونَ لا يُجوِّزُنَ ذلك وإِنَّما يُقدِّرُونَ نصب الفعل على إِضمار (أَنْ) بعدها. (١١)

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب المزارعة ـ باب فضل الزَّرع ـ ٥ / ٤٠٠
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ ٢ / ١٠١
(٣) انظر فتح الباري ٢ / ١٠١
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب فضائل أَصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ باب فضل أَبي بكر ٨ / ٣٨ .
(٥) انظر فتح الباري ٨ / ٣٨ . (٦) انظر شواهد التوضيح ١٧٤ .
(٧) هذه رواية أُخرى وردتْ في الحديث السَّابق ، أَشار إليها ابن حجر . انظر فتح الباري ٨ / ٣٨ ، وكذا ابن مالك انظر شواهد التَّوضيح ١٧٤
(٨) انظر حروف المعاني ٥٢ ، ومعاني الحروف ٧٩ ، ومعترك الأَقران ٢ / ٧٤ ـ ٧٥
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأَدب ـ باب التَّبسّم والضّحك ـ ١٣ / ١١٧
(١٠) انظر فتح الباري ١٣ / ١١٧ (١١) انظر رصف المباني ١٣٤

سابعاً : لَا

وترد إشارة الحافظ ابن حجر إلى معنى معين ، يقطع بالرأي فيه ، أَوْ يشير إلى مايحتمل فيه السّياق ، وقد يجوز أكثر مِنْ معنى . فَمِن المعاني الَّتي أشار إليها

١ـ أَنْ تكون للنَّفي

فقد أشار إلى هذا المعنى كثيراً ، وقد سبقتْ الإشارة إلى تفريقه بَيْنَ (لا) النَّافية ، و (لَا) النَّاهية في جزم الفعل ، فمجيؤها للنَّفي في دخولها على الفعل الماضي والمضارع ، فالماضي نحو قوله (ص) (لَاصَامَ مَنْ صَامَ الأَبَدَ) (١) ، واستشهد على هذا المعنى بقوله تَعَالَى : (فَلَا صَدَّقَ وَلَاصَلَّى) (٢) ، والمضارع كقوله : (لَايَتَعَلَّم العِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَامُسْتَكْبِرٌ) (٣) ، و (لَا) " في كلامه نافية ، لا ناهية ، ولهذا كانت ميم (يتعلم) مضمومة " (٤) . وتكون عاملة عمل (إِنَّ) إن أُريد بها نفي الجنس (٥) ، نحو : (لَاخِلَابَةَ) في قوله (ص) (إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ) (٦) ، وتكون أيضاً عاملة عمل (لَيْسَ) ، وهي تفيد النَّفي ، نحو قوله (ص) (وَلَكِنْ لَاغِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ) (٧) .

٢ـ أَنْ تكون للنَّهي

وقد ينصُّ على مجيئها للنَّهي لاغير ، نحو قوله (ص) لمُعَاذٍ : (مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لايُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ . قَالَ أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ ؟ قَالَ : لَا ، أَخَافُ أَن يَتَّكِلُوا) (٨) فـ (لَا) " هي للنَّهي ، ليستْ داخلة على (أَخاف) بَلْ المعنى : لاتبشر ، ثُمَّ استأنف ، فقال : (أَخافُ) " (٩) ، وقد يرجح بينها وَبَيْنَ (لَا) النَّافية كما جاء في قوله (ص) (فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ لَايُصِيبُكُمْ ما أَصَابَهُم) (١٠) ، فالفعل بعد هـا

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّوم ـ بابُ حقّ الأهل في الصَّوم ـ ١٢٥/٥
(٢) سورة القيامة ٣١/٧٥
(٣) صحيح البخاري ـ كتاب العلم ـ باب الحياء في العلم ـ ٢٣٩/١
(٤) فتح الباري ٢٣٩/١ (٥) انظر مغني اللَّبيب ٢٣٧/١
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب البيوع ـ باب مايكره مِنْ خداع ـ ٢٤١/٥
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب مَنْ اغتسل عُرْيانًا ـ ٤٠٢/١
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ خصّ بالعلم ـ ٢٣٨/١
(٩) فتح الباري ٢٣٩/١
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الصَّلاة في مواضع الخسف ـ ٧٧/٢

(لَايُصِيبُكُمْ) مرفوع " على أَنَّ (لَا) نافية ، والمعنى : لِئَلَا يُصِيبُكُمْ ، ويجوز الجزم على أَنَّهَا ناهية ، وهو أَوجه ، وهو نهي بمعنى الخبر "(١) . وقَوَّى ماذهب إليه بما ورد في الرِّوَاية (أَنْ يُصِيبَكُمْ) (٢) ، فترجح عنده النَّهي على النَّفي ، وقد تأتي (لَا) للنَّهي ، ويجوز أَنْ تكون للنَّفي حملاً على رواية أُخرى ، نحو قوله (ص) (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُم فَلَا يَتَنَفَّسْ في الإناء ، وإِذَا أَتَى الخَلَاءَ فَلَا يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ) (٣) ، و (لَا) "ناهية في الثَّلاثة ، وروى بالضَّمِّ فيها على أَنَّ (لَا) نافية "(٤) ، وكذا في غيره .(٥)

ثامناً : لَـوْ

(لَوْ) حرف مهمل "فيها معنى الشَّرط لايفارقها ، وإِنْ لم يكن لفظها لذلك ولاعملها ، وتخلص الفعل أَبداً إلى الماضي بخلاف أَدوات الشَّرط "(٦) ، واستعمالها ومعانيها تفسر ذلك ،وقد حصرها الحافظ ابن حجر في إشاراته الَّتي أَوردها في شرحه للحديث الشَّريف وَبَيَّنَ أسلوب استعمالها ، ومايحتمله السِّياق بحكم أَحكامها مِنْ معنى ، وقد أَجمل فيها القول ،ثُمَّ فَصَّلَ في معانيها واستخدامها في موضع واحد ، وهذا الأَمر لم يفعله مع غيرها مِن الأَدوات ، وذكر فيه أَقوال العلماء في دلالتها (٧) ، كما نجد ذلك في حصره معانيها بقوله " (لَوْ) تدلُّ عند العرب على امتناع الشَّيء لامتناع غيره ، تقول : لَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ ، معناه : إِنِّي امتنعتُ مِنْ إكرامك لامتناع مجيء زيد ، وعلى هذا جرى أَكثر المتقدمين . وقال سيبويه (لَوْ) حرف لما كان سيقع لوقوع غيره (٨) ،أَيْ يقتضي فعلاً ماضيًا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره فلم يقع ، وإِنَّمَا عَبَّرَ بقوله لما كان سيقع دون قوله لما لم يقع مع أَنَّهُ أَخصر ، لأَنَّ كان للماضي ، و (لَوْ) للامتناع ، و (لما) للوجوب ، والسِّين للتَّوقع ،وقال بعضهم : هي لمجرد الرَّبط في الماضي مثل (أَنْ) في المستقبل ،وقد تجيء بمعنى (إِنْ) الشَّرطية ، نحو :

---

(١) فتح الباري ٢/ ٢٧
(٢) المصدر السَّابق
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب النَّهي عن الاستنجاء باليمين ـ ١/ ٢٦٤
(٤) فتح الباري ١/ ٢٦٤
(٥) انظر المصدر السَّابق ١/ ٢٤٨ ،و ١/ ٢٥٥ ، و ٣/ ٢٧٨
(٦) رصف المباني ٢٩٠
(٧) انظر فتح الباري ١٦/ ٣٥٢ ـ ٣٥٦
(٨) الكتاب ٤/ ٢٢٤

(وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ) (١) ، أَيْ وإِنْ أَعْجَبَتْكُم . وترد للتَّقليل نحو " التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ " (٢) ، . . . " فَاتقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ " (٣) " وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ " (٤) ، وهو أبلغ في التَّقليل . وترد للعرض نحو : لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنا فَتُصِيبَ خَيْرًا ، وللحضِّ نحو لَوْ فَعَلْتَ كذا ، بمعنى : افْعَلْ . والأول طلب بأدب ولين ، والثَّاني طلب بقوة وشدة . وذكر أَنَّها تأتي بمعنى (هَلَا) ، وَمَثَّلَ بقوله تَعَالَى : (لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) (٥) ، وتعقب بأَنَّهُ تفسير معنى لأَنَّ اللَّفظ لايساعده . وتأتي بمعنى التَّمني نحو (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً) (٦) ، أَيْ فليت لنا ، ولهذا نصب (فَنَكُونَ) (٧) في جوابها ، كما انتصب (فَأَفُوزَ) (٨) في جواب لَيْتَ " (٩) . فنقل الآراء ، واستدرك على بعضها . وذكر (لَوْ) في مواضع أُخرى ، شدَّد فيها على معناها واستعمالها ، نذكر جملة منها على سبيل المثال لا الحصر

١ــ أَنْ تكون شرطيَّة

ويليها الفعل دون الاسم (١٠) ، وترد " لتعليق الثَّاني بالأول في الماضي ، فتدلُّ على انتفاء الأَول إذ لو كان ثابتًا للزم ثبوت الثَّاني ، لأَنَّها لثبوت الثَّاني على تقدير الأَول ، فمتى كان الأَول لازمًا للثَّاني دَلَّ على امتناع الثَّاني لامتناع الأَول ضرورة انتفاء اللَّزوم ، وإِن لم يكن الأَول لازمًا للثَّاني لم يدلّ إِلَّا على مجرد الشَّرط " (١١) . فَقَيَّدَهَا بعقد السَّببيَّةِ والمسببيَّةِ

---

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٢١
(٢) الحديث في صحيح البخاريّ ــ كتاب النِّكاح ــ باب عرض المرأة نفسها ــ ١١/ ٧٩ .
(٣) الحديث في صحيح البخاريّ ، وفيه (اتقوا) بلا فاء ــ كتاب الرِّقاق ــ باب صفة الجنَّةِ والنَّار ١٤/ ٢٢٤ .
(٤) رواية مالك في الموطأ ــ كتاب صفة النَّبيّ ــ باب ماجاء في المساكين ــ ٢/ ٩٢٣ " رُدُّوا المسكينَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ "
(٥) سورة الكهف ١٨/ ٧٧ (٦) سورة الشّعراء ٢٦/ ١٠٢
(٧) يعني في قوله تَعَالَى (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) سورة الشّعراء ٢٦/ ١٠٢ .
(٨) يعني في قوله تَعَالَى : (يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) سورة النِّساء ٤/ ٧٣
(٩) فتح الباري ١٦/ ٣٥٣ــ٣٥٤ . وهذه المعاني أشارَ إِليها ابن هشام . انظر مغني اللَّبيب ١/ ٢٥٥ ــ ٢٦٨
(١٠) انظر مغني اللَّبيب ١/ ٢٦٨
(١١) فتح الباري ١٦/ ٣٥٤ . بسط فيها القول المالقيُّ ، انظر رصف المباني ٢٨٩

بَيْنَ الجملتين بعدها (١) ، نحو قوله (لَوْ جَاءَنِي لأَكْرَمْتُهُ) ، وذلك في لزوم الثّبوت في الجملتين ، ولذلك قيل "إنَّ لفظ (لَوْ) يقتضي أَنْ يدخل على الفعل وأَن يُجَابَ " (٢) وجوابها باللّام (٣) ، وقد يأتي بغيرها ، ويحمل على تأويل ، فالجواب بها نحو قوله (ص) : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ فَاطِمَةُ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَقَطَعْتُ يَدَهَا) (٤) ، وفيه أيضًا مجيء الاسم بعدها ، وحمل الكلام على تقدير : لَوْ فَعَلَتْ فَاطِمَةُ (٥) ، وقد يوضع غيرها موضعها ، كما وضع الاستفهام موضعه في قوله (ص) : (أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا ، مَاتَقُولُ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ) (٦) ، وقد نقل ذلك عن الطّيبيّ (ت : ٧٤٣ هـ) ، بقوله "قالَ الطّيبيُّ : لفظ (لَوْ) يقتضي أَن يدخل على الفعل وأَن يُجاب ، لكنه وضع الاستفهام موضعه تأكيدًا وتقريرًا ، والتّقدير : لَوْ ثبتَ نهرٌ صفته كذا لما بقي كذا "(٧)

وقد يرفض الرأي القائل بحذف جواب (لَوْ) ، كما جاء في شرحه قوله (ص) (لَوْ يَعْلَمُ المارُّ بَيْنَ يَدَي المُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يقف أَرْبَعِينَ خَيْرًا له مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ) (٨) بقوله : "وقالَ الكرمانيُّ : جواب (لَوْ) ليس هو المذكور ، بل التّقدير : لو يعلم ماعليه لوقف أَربعين ، ولو وقف أَربعين لكَانَ خيرًا له (٩) . وليس ماقاله مُتعيِّنًا "(١٠)

وقد يرجح احتمال المعنى بينها وبَيْنَ (لَوْ) الامتناعية ، وجاء ذلك مثلاً في قوله (ص) (لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَارَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ) (١١) ، و (لَوْ) "هنا شرطيّة لا امتناعيّة ، قال الكرمانيُّ : ويحتمل أَنْ تكون امتناعيّة بأَنْ يكون الحكم ثابتًا على النّقيضين ، والطّرف المسكوت عنه أَوْلَى من المذكور "(١٢) ، ويعني عدم ذكر جوابها . ولكونها امتناعيّة يجب أَنْ تكون " (لَوْ) حرفًا يقتضي في الماضي امتناع

---

(١) انظر مغني اللّبيب ١/٢٥٥ .
(٢) فتح الباري ٢/١٥١
(٣) انظر مغني اللبيب ١/٢٣٤ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحدود ـ باب إقامة الحدود ـ ١٥/٩٣
(٥) انظر فتح الباري ١٥/٩٣ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب الصّلوات الخمس كفارة ـ ٢/١٥١
(٧) فتح الباري ٢/١٥١
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب إثم المارّ بَيْنَ يَدَي المُصَلِّي ـ ٢/١٣١
(٩) انظر شرح الكرمانيّ ٤/١٦٣ (١٠) فتح الباري ٢/١٣١
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب صلاة الكسوف جماعة ـ ٣/١٩٦
(١٢) فتح الباري ٣/١٩٦

مايليه ، واستلزامه تاليه "[١] ، وهذا المعنى لايحمل على ماجاء في الحديث الشَّريف ، لأَنَّ (لَوْ) الامتناعيَّة " يصحُّ فِي كُلِّ موضع استعملت فيه أَنْ تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشَّرط منفيًا لفظاً أَو معنى ، تقول " لو جاءني أَكْرَمْتُهُ ، ولكنه لم يجيء ... ومنه قوله تَعَالَى (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ، وَلَكِنْ حَقَّ القَوْلُ مِنِّي لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ) [٢] أَيْ ولكن لم أَشأ ذلك فحقَّ القول مني "[٣] ، ولم تفد امتناع الشَّرط ، ولم تدلَّ على امتناع الجواب [٤] ، وهي لذلك شرطيَّة ، وقد حذف جوابها ، والتَّقدير : لو أَحسنتَ لكان كذا

وقد ترد (لَوْ) الشَّرطيَّة للاستقبال خلافاً للأكثر [٥] ، وهي أَبداً تلزم الدّخول على الماضي لفظاً ومعنىً [٦] ، ولَمْ يأتِ الفعل المضارع بعدها في قوله (لَوْ أَنَّ أَحَدَهُم نَظَرَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ لأَبْصَرَنَا) [٧] الَّذي استدلَّ به ، ولعلَّه تَأَوَّل ذلك على استعمال الفعل الماضي بمعنى الحال أَو الاستقبال ، وقد مَرَّ بنا مثل هذا التَّأويل في دراستنا الفعل في المفردة النَّحويَّة ، وإن (لَوْ) لاتدخل إِلَّا على الفعل ، فيكون تقدير الكلام : لَوْ ينظر أَحدُهُم تحت قدميه لأَبْصَرَنا ، فقد قال مُستدِلًّا على هذا الاستعمال " فيه مجيء (لَوْ) الشَّرطيَّة للاستقبال خلافاً للأكثر ، واستدلَّ مَنْ جَوَّزَهُ بمجيء الفعل المضارع بعدها كقوله : (لَوْ يُطِيعُكُم فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ) [٨] ، وعلى هذا فيكون قاله حالة وقوفهم على الغار "[٩] .

٢ـ أَنْ تكون للتَّمني

وهي الَّتِي تكون " بمنزلة (لَيْتَ) في المعنى لا في اللَّفظ والعمل ، فتقول : (لَوْ أَنِّي قمتُ فأَكرمَكَ) ، ومنه قوله تَعَالَى : (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ) [١٠] ، أَيْ لَيْتَ لنا كرةً ، والمعنى التَّمني ، ودخلت الفاء في الجواب " .[١١]

---

(١) مغني اللَّبيب ١/ ٢٦٠
(٢) سورة السَّجدة ٣٢/ ١٣
(٣) مغني اللَّبيب ١/ ٢٥٦
(٤) انظر المصدر السَّابق ١/ ٢٥٨
(٥) انظر مغني اللَّبيب ١/ ٢٦١ .
(٦) انظر رصف المباني ١/ ٢٥٨
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب فضائل أَصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ باب مناقب المهاجرين ٨/ ١١
(٨) سورة الحُجُرات ٤٩/ ٧
(٩) فتح الباري ٨/ ١١
(١٠) سورة الشّعراء ٢٦/ ١٠٢
(١١) رصف المباني ٢٩١

واختلفوا في (لَوْ) هذه ، ونستفيد مِنْ خلافهم هذا في بيان المذهب الَّذي اتبعه الحافظ ٱبن حجر ، فهي عنده قسم قائم برأسه لاتحتاج إلى جواب ، وإشاراته توضح ذلك ، نحو قوله (س) (لَوْ أَنَّكُم تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا) [1] ، فقد وجه احتمال أَنْ تكون (لَـوْ) هنا " للتَّمني فلا تحتاج إلى جواب ، أَوْ للشَّرط ، والجواب محذوف تقديره : لكَانَ حَسَناً "[2] وكذا في غيره[3] ، وقد أوجز خلافهم ٱبن هشام في (لَوْ) بقوله " واختلف في (لَـوْ) هذه ، فقال ٱبن الضَّائع وٱبن هشام[4] : هي قسم برأسها لاتحتاج إلى جواب كجواب الشَّرط ، ولكن قد يُؤتَى لها بجواب منصوب كجواب (لَيْتَ) ، وقال بعضهم : هي (لَوْ) الشَّرطيَّة أُشربتْ معنى التَّمني بدليل أَنَّهُم جمعوا لها جوابَيْنِ : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب اللَّام كقوله [5]

فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَي زِيرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ... وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ ؟

وقال ٱبن مالك : هي (لَوْ) المصدريَّة أَغنت عن فعل التَّمني ، وذلك أَنَّهُ أورد قول الزَّمخشريّ : " وقد تجيء (لَوْ) في معنى التَّمني في نحو : لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي " فقال : إِنْ أَراد أَنَّ الأَصل " وددتُ لو تأتيني فتحدثني " فحذف فعل التَّمني لدلالة (لَوْ) عليه ، فأَشبهتْ (لَيْتَ) في الإضمار بمعنى التَّمني ، فكان لها جواب كجوابها فصحيح ، أَوْ أَنَّهَا حرف وضع للتَّمني كَلَيْتَ فممنوع ، لاستلزامه منع الجمع بَيْنَهَا وَبَيْنَ فِعْلِ التَّمني كما لايجمع بينه وبين ليت "[6] ، فاتبع الحافظ ٱبن حجر الرَّأي الأول في كونها قسماً برأسه لاتحتاج إلى جواب ، أَوْ على احتمال أَنَّهَا شرطيَّة وجوابها محذوف يمكن تقديره

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجُمُعَةِ ـ باب مِنْ أَيْنَ تُؤتَى الجُمُعَةُ ـ ٣/٣٦
(٢) فتح الباري ٣/٣٦ ـ ٣٧
(٣) انظر المصدر السَّابق ١١/٢٩٠ ، و١٦/١١٦ ، و ١٦١ ، و ٣٥٤
(٤) ينقل ٱبن هشام في مغني اللَّبيب عن ٱثنين بهذا الاسم ، وأحياناً يفرق بَيْنَهُمَا بالنَّسب ، فيقول ٱبن هشام اللخمي ـ انظر مغني اللَّبيب ١/٢٦٧ ـ وهذا كان حيًّا سنة (٥٥٧ هـ) (انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/٤٨ ـ ٤٩) ، ويقول عن الآخر : ٱبن هشام الخضراوي انظر مغني اللَّبيب مثلا ١/١٢٥ ، ١٢٧ ـ وهذا توفي سنة (٦٤٦هـ) (انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/٢٦٧)
(٥) البيتان للمهلهل بن ربيعة . انظر ارتشاف الضَّرب ٢/٥٧٦ ، ومغني اللَّبيب ١/٢٦٧ وشرح شواهد المغني ٢/٤١٢
(٦) مغني اللَّبيب ١/٢٦٧

٣ـ أَنْ تكون للتَّقليـــل

وتكون (لَوْ) حرف تقليل "بمنزلة (رُبَّ) في المعنى ، نحو قولك أَعطِ المساكينَ وَلَوْ واحداً ، وصَلِّ وَلَوْ الفريضةَ ، ومنه قوله تَعَالَى : (وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ) (١) وقوله عَلَيْـــهِ السَّلَام (لَاتَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ) (٢) ، و (لَاتَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِشِـــقِّ تَمْرَةٍ) (٣) " ، ونقل ابن هشام هذا المعنى ، وقالَ : فيه نظر (٤) ، ولم يوضح اعتراضه عليه ، وأَشَارَ إليه الحافظ ابن حجر في شرحه قوله (ص) (أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ) (٥) ، ورجَّحَهُ على احتمال أَنْ تكون (لَوْ) فيه للتَّقليل (٦) ، وكذا في قوله (ص) (اذْهَبْ فَاطْلُبْ وَلَـــوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ) (٧) .

تاسعًا : مَـــا

يغلب الاحتمال على إشارات الحافظ ابن حجر إلى (مَا) في توجيه معناها ، وبيان مواضع استعمالها ، ولايقرر معنى معيناً بعينه إلَّا قليلاً ، فيوجه كثيراً حرفيتها أَو اسميَّتهـــا في الموضع الواحد المشار إليه ، ويقدر الكلام في كُلِّ مايوجه أَحياناً ، ولايقدر أَحياناً ، تـــرد (مَا) في كلام العرب اسميَّة وحرفيَّة ، وأَشار النّحاة إلى مواضعهما (٨) ، والحرفيَّة إمـا أَنْ تكون نافية ، وإما أَنْ تكون مصدريَّة ، وإما أَنْ تكون زائدة (٩) ، وسنتناول هذه في الظواهـر النَّحويَّة للحروف ، وأَما الاسميَّة فهي غير ماذكرنا (١٠) . ولذلك سنذكر ما أُشار إليه في معاني (مَا) ، والمواضع الَّتي ترد فيها ، موضحين طريقته في احتمال المعنى والاستعمال

١ـ أَنْ تكون نافيـــة

وهي في هذا الموضع حرف ـ كما أَشرنا إليه قبل قليل ـ وإشارات الحافظ إليها أَنَّهـــا نافيـــة ، ويحتمل فيها غير النَّفي ، فمجيؤها نافيـــة ليس غير نحو قوله : (ماأَحْسَنْتَ ، لِيَسَهـــا

---

(١) سورة النّساء ٤/١٣٥ .
(٢) سبقتْ الإشارة إلى تخريجه
(٣) سبقتْ الإشارة إلى تخريجه
(٤) انظر : مغني اللّبيب ١/٢٦٧
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب النّكاح ـ باب الوليمة ولو بشاة ـ ١١/١٤٢
(٦) انظر فتح الباري ١١/١٤٢
(٧) المصدر السَّابق ١١/١١٣
(٨) انظر مثلاً رصف المباني ٣١٠ ، ومغني اللّبيب ١/٢٩٦ ، ومعترك الأقران ٢/٥٢٦
(٩) انظر رصف المباني ٣١٠ـ٣١٥ ، ومغني اللّبيب ١/٣٠٣ ـ ٣٠٦ ، ومعترك الأقران ٢/٥٢٨ .
(١٠) انظر مغني اللّبيب ١/٢٩٦ ـ ٣٠٣ ، ومعترك الأقران ٢/٥٢٦ ـ ٥٢٨

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحتاجًا إِلَيْهَا) (١) ، ويجوز فيها النَّفي وغيره قوله (ص) : (لَانورثُ ، مَاتَرَكْنَا صَدَقَةٌ) (٢) ، و (صَدَقَةٌ) بالرَّفع ، فتكون (مَا) موصولة وتقدير الكلام : المتروك عَنَّا صدقة ، وقيل (صَدَقَةٌ) بالنَّصب ، على أَنَّ (مَا) نافية ورد هذا القول بأَنَّ الرِّواية ثابتة بالرَّفع ، ونقل عن ابن مالك جواز النَّصب على تقدير حذف ، تقديره : مَاتَرَكْنَا مبذولٌ صَدَقَةٌ (٣) ، وقال ابن مالك فيه : " (مَا) في (مَاتَرَكْنَا صَدَقَةٌ) مبتدأ ، بمعنى (الَّذِي) و (تَرَكْنَا) صلة ، والعائد محذوف و (صَدَقَةٌ) الخبر ، هذا على رواية الرَّفع ، وهو الأَجود ، لسلامته من التكلُّفِ ، ولموافقته رواية مَنْ روى : (مَاتَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ) (٤) ، وأَما النَّصب فالتَّقدير فيه : مَاتَرَكْنَا مبذولٌ صَدَقَةً ، فحذف الخبر وبقي الحال كالعوض منه ، ونظيره (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) (٥) بالنَّصب " (٦) . وسترد (مَا) نافية في المواضع الأُخرى الَّتي نذكرها على توجيه الحافظ لها على الاحتمال أَو الجواز

٢ـ أَنْ تكون مصدريَّة

وهي حرف أَيضًا ، وتكون مع الفعل بتأويل مصدر ، نحو قوله (ص) (مَاجَاءَ اللَّهَ رَجُلٌ) (٧) ، ف (مَا) مصدريَّة ، أَيْ : مجيء رَجُلٍ إلى اللَّهِ (٨) ، وقد يحتمل فيها غير هذا المعنى فيتعقب قول القائل ويردُّهُ إلى احتمال أَنْ تكون مصدريَّة لاغير ، نحو ماجاء في قوله (بَابُ مَايُسْتَحَبُّ أَن يُغْسَلَ وِتْرًا) (٩) ، فقد " قال الزَّين بن المنير : يحتمل أَنْ تكون (مَا) مصدريَّة ، أَو موصولة ، والثَّاني أَظهر ، كذا قالَ . وفيه نظر لأَنَّهُ لو كان المراد ذلك لوقع التَّعبير بـ (مَنْ) الَّتي لِمَنْ يعقل " (١٠) ، وقد يحتمل فيها أَنْ تكون مصدريَّة أَو موصولة ولايرجح بينهما ، كما جاء في تفسيره قوله تَعَالَى : (وَتِلْكَ الجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُم تَعْمَلُونَ) (١١) ،

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الجنائز ـ باب مَن استعدَّ الكفن ـ ٣٨٦/٣
(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الفرائض ـ باب قول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لانورث ـ ٦/١٥ .
(٣) انظر فتح الباري ٥/١٥ ، وشواهد التَّوضيح ٢١١
(٤) وردت هذه الرِّواية في شواهد التَّوضيح ٢١١ ، وخرَّجها ابن حجر في فتح الباري ٩/١٥ .
(٥) هذه قراءة في قوله تَعَالَى : (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) سورة يُوسُف ٨/١٢ ، ١٤ ، وهي قراءة تُعزى إلى الإمام أَبي الحسن علي بن أَبي طالب . انظر مختصر في شواذ القرآن ٦٢ ، وشواهد التَّوضيح ١٧٠ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٨٣
(٦) شواهد التَّوضيح ٢١١ . (٧) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الزَّكاة ـ باب زكاة البقر ـ ٦٦/٤ .
(٨) انظر فتح الباري ٦٦/٤ . (٩) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الجنائز ـ ٣٧٢/٣
(١٠) فتح الباري ٣٧٢/٣ . (١١) سورة الزُّخرف ٢/٤٣ ٧

و (مَا) فِي قوله (بِمَا) "إما مصدريَّة ، أَيْ : بعملكم ، وإما موصولة ، أَيْ بالَّذِي كنتم تعملون "(١) .

وقد يجوز أَنْ تكون (مَا) حرفيَّة مصدريَّة أَو اسميَّة نكرة موصوفة ، نحو (مَا) في قوله (وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى مَالَايُطِيلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ) (٢) ، ولم يقدر الكلام (٣)

أَما (مَا) الاسميَّة ، فقد ذكر فيها وجوها ترد عليها ، وأَورد مايحتمل فيها مِنْ معانٍ ، مِنْ ذلك

١ـ أَنْ تكون استفهاماً

ويكون معناها أَيْ شيء (٤) ، نحو قوله (مَالَكَ ؟) (٥) وقد تحذف إذَا دخل عليها حرف جرٍّ ، نحو قوله : (يَحْيَى بِمَ مَاتَ ؟) (٦) ، بقوله "وهي (مَا) الاستفهاميَّة لكن اشتهر حذف الألف منها إذَا دخل عليها حرف جرٍّ "(٧) ، وقد أَوجب ابن هشام الحذف. (٨)

وقد يستبعد الجواز فيها ، فـ (مَا) في قول ابن مسعود رضي اللَّهُ عنه (مَالِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٩) ، استفهاميَّة "وَجَوَّزَ الكرمانيُّ أَنْ تكون نافية وهو بعيد "(١٠) . وقد تكون استفهاميَّة ، ويحتمل فيها أَيضاً أَنْ تكون موصولة أَو موصوفة (١١) كقوله : (بَابُ مَايُقَالُ إِذَا مَطَرَتْ) (١٢)

٢ـ أَنْ تكون اسماً موصولاً

وَجَوَّزَ فيها أَنْ تكون لغير ذلك ، وَمِنْ ذلك قوله : (بَابُ مَايُكْرَهُ مِن النِّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ) (١٣) فَإِنَّ (مَا) فيه موصولة "و (مِنْ) لبيان الجنس ، فالتَّقدير الَّذِي يكره مِنْ جنس البكاء هو

---

(١) فتح الباري ١/ ٨٤ .
(٢) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب يقرأ في الأُخْرَيَيْنِ ـ ٢/ ٤٠٣
(٣) انظر فتح الباري ٢/ ٤٠٣ . (٤) انظر : مغني اللَّبيب ١/ ٢٩٨
(٥) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الصَّوم ـ باب إِذَا جَامَعَ في رمضان ـ ٥/ ٦٧
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الطِّب ـ باب مايذكر في الطَّاعون ـ ١٢/ ٣٠٠
(٧) فتح الباري ١٢/ ٣٠٠ . (٨) انظر مغني اللَّبيب ١/ ٢٩٨
(٩) صحيح البخاريِّ ـ كتاب اللِّباس ـ باب المتفلجات للحسن ـ ١٢/ ٥ ٤٩
(١٠) فتح الباري ١٢/ ٥ ٤٩ ، وانظر شرح الكرمانيِّ ٢١/ ١٢٦ .
(١١) انظر فتح الباري ٣/ ١٧١ (١٢) صحيح البخاريِّ ـ أَبواب الاستسقاء ـ ٣/ ١٧١ .
(١٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الجنائز ـ ٣/ ٤٠٣ .

النِّيَاحَة ويحتمل أَنْ تكون (مَا) مصدريَّة ، و (مِنْ) تبعيضيَّة ، والتَّقدير : كراهيـة بعض النِّياحة "(١) . وأَنْ تكون موصولة على رواية ، وعلى أخرى ظرفيَّة نحو ماجاء في قولـه (ص) (أَنْفِقِي عَلَيْهِمْ ، فَلَكِ أَجْرُ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ) (٢) ، فقوله (أَجْرُ مَا) رواه الأكثـر بالإضافة على أَنْ تكون (مَا) موصولة ، وأجاز بعضهم تنوين (أجر) على أَنْ تكون (مـا) ظرفيَّة ، ولم يقدر الكلام (٣)

وتكون موصولة نحو مارَوته عائشة رضي اللَّهُ عنها في الجنازة قول العرب (كَانَ أَعْـلُ الجَاهِلِيَّةِ يَقُومُونَ لَهَا ، يَقُولُونَ إِذَا رَأَوْهَا كُنْتِ فِي أَهْلِكِ مَا أَنْتِ ؟ مَرَّتَيْنِ) (٤) ، وبعـض الصِّلة محذوف ، والتَّقدير كُنْتِ في أهلك الَّذِي كُنْتِ فيه ، ويحتمل في (مَا) أَنْ تكـون نافية (٥) ، و " لفظ مَرَّتَيْنِ مِنْ تمام الكلام ، أَيْ لاتكوني في أَهلك مَرَّتَيْنِ ، المَرَّة الواحدة الَّتِـي كُنْتِ فيهم انقضت ، لستِ بعائدة إليهم مرة أُخرى . ويحتمل أَنْ تكون (مَا) استفهاميَّـة ، أَيْ كُنْتِ في أَهلك شريفة ، فَأَيْ شيء أَنْتِ الآنَ "(٦) . وكذا في غير هذا ، تكون موصولة ، ويحتمل فيها معنى آخـر .(٧)

٣ـ أَنْ تكون (مَا) للتَّعجُّب

وهو من المواضع الَّتِي تكون فيه (مَا) نكرة تامَّة (٨) ، وأَشار إليها في قوله : (اكْسُنِيهَا مَا أَحْسَنَهَا) (٩) ، وتكون نكرة تامَّة أَيضًا في باب نِعْمَ وبِئْسَ ، نحو : غسلته غسلا نِعِمَّـا (١٠) وجاءت في قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بالكلبِ والحمارِ) (١١) ، وقال الحافظ : " و (مَا) نكرة مفسّرة لفاعل (بِئْسَ) والمخصوص بالذَّم محذوف ، تقديره : عدلكم ، أَيْ تسويتكـم

---

(١) فتح الباري ٣/٤٠٣
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الزَّكاة ـ باب الزَّكاة على الزَّوج ـ ٤/٧٣
(٣) انظر فتح الباري ٤/٧٣
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب فضائل أَصحاب النَّبيّ (ص) ـ باب أَيام الجاهليَّة ـ ٨/١٥١ .
(٥) انظر فتح الباري ١/١٥١ . (٦) المصدر السابق
(٧) انظر المصدر السَّابق ١٢/٣٧٠ ، و١٤/٥٨٠ ، و٩٧ ، و١٦/١٦١ ، و١٧/٨٦ .
(٨) انظر مغني اللَّبيب ١/٢٩٧
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ باب مَن اسْتَعَدَّ الكفن ـ ٣/٣٨٦
(١٠) انظر مغني اللَّبيب ١/٢٩٨
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب هَلْ يغمز الرَّجُلُ امرأته ـ ٢/١٤٠

إيَّانَا بما ذكر "(١)

وقد ذكر الحافظ ابن حجر لـ (مَا) معاني أُخرى، ومنها أَنْ تكون صلة، وسيرد ذكره في دراسته للظّواهر النّحويّة للحروف، وكونها موصولاً حرفيًّا، وعلامة وقوعها هذا الموضع صحّة وقوع المصدر موقعها، نحو: "عجبتُ مِمَّا تَصْنَعُ "(٢)، أي عجبت مِنْ صنعك، ويعني بها (مَا) المصدريّة الّتي سبق لنا تناولها، وذلك نحو قوله (ص) (أَوَّلُ مَايُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ الصَّلَاةَ، وأَوَّلُ مَايُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ)(٣)، بقوله "و (مَا) في هذا الحديث موصولة، وهو موصول حرفي، ويتعلق الجارُّ بمحذوف، أَيْ أول القضاء يوم القيامة القضاء فِي الدِّمَاءِ، أي: في الأمر المتعلّق بالدّماء "(٤)

عاشرًا مِنْ:

وهي مِن الحروف العوامل، وعملها الجرّ، فهي مِن الحروف المختصّة بالدّخول على الأسم ولها معانٍ(٥)، ذكر منها الحافظ ابن حجر في شرحه للحديث مايأتي:

١ـ أَنْ تكون ابتدائيّة

فـ (مِنْ) لابتداء الغاية "يعني أَنَّهَا موضوعة بوضع عام لابتداء مخصوص متعلّق بشيء مُعيّن يتوقف تعلّقها على تعلّق ذلك الشّيء المعين ولايكون مشتركًا مع تعدد معانيه لكون الوضع واحدًا والمراد بالغاية هنا جميع المسافة إذ لامعنى لابتداء النّهاية، يعني أَنْ الفعل المتعدّي يبتدأ مِن مجرورها سواء كان الفعل امتداد نحو: سِرْتُ مِن البصرة ... وهي لاتستعمل لابتداء الغاية إلّا في المكان عند البصريّين، وعند الكوفيّين تستعمل في الزّمان والمكان وهو الأَصحُّ "(٦)، وعليه الحافظ ابن حجر، فالابتدائيّة في المكان نحو قوله: (مَنْ

---

(١) فتح الباري ٢/ ١٤٠.
(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٤١
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدّيات ـ الحديث الرّابع ١٥/ ٦ ٢٠
(٤) فتح الباري ١٥/ ٦ ٢٠
(٥) انظر ذلك في حروف المعاني ٥٠، ومعاني الحروف ٩٧ ـ ٩٨، وكتاب الأُزهية ٢٣٢ ـ ٢٣٤، ورصف المباني ٣٢٢ ـ ٣٢٣، ومغني اللّبيب ١/ ٣١٨ ـ ٣٢٥، ومعترك الأقران ٢/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢، وأسرار النّحو ٢٧٠ ـ ٢٧٢
(٦) أسرار النّحو ٢٧٠ ـ ٢٧١

دُعِيَ لِطَعَامٍ فِي المَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ مِنْهُ) (١) ، و (مِنْ) في قوله (مِنْهُ) ابتدائيَّة ، والضَّمير يعود على المسجد (٢) ، والابتدائيَّة في الزَّمان مجيؤها في قوله (ص) (أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنَّ رَأْسَ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ) (٣) ، فقوله (مِنْهَا) "فيه دليل على أَنَّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزَّمان ، كقول الكوفيِّينَ ، وقد رَدَّ ذلك نحاة البصرة ، وأَوَّلُوا ما ورد مِنْ شواهده ، كقوله تَعَالَى (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) (٤) وقول أَنس : (مَا زِلْتُ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ) ، وقوله : (مُطِرْنَا مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ) (٥) "(٦) ، ولم يذكر وجهتهم في التَّأويل . وقد رَدَّ الرَّأي القائل أَنَّها تأتي مِنْ غير الزَّمان والمكان في قوله (ص) : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ) (٧) ، بقوله : "والظَّاهر أَنَّها هنا أَيضًا لم تخرج عَنْ ذلك ، لكن بارتكاب المجاز "(٨) ، فحملها في هذا الاستعمال على المجاز ، وَعَدَّهَا الهرويُّ (ت : ٤١٥ هـ) لابتداء الغاية في المكان ، "كقولك (سِرْتُ مِنْ الكوفة) أَعلمتَ أَنَّ ابتداء غاية سَيرك كان من الكوفة . وكذلك إِذا كتبتَ : (مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ) فالمعنى أَنَّ ابتداء الكتاب مِنْ فلان وانتهاءه إِلَى فُلَانٍ "(٩) .

وتكون ابتدائيَّة ويحتمل فيها معنى آخر نحو قوله (لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنْ الغَلَسِ) (١٠) وفيه (مِنْ) ابتدائية أَو تعليليَّة ، ومما جاءت تعليليَّة قول الفرزدق في عليّ بن الحسين عليهما السَّلام : (١١)

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ ٦٣/٢ . (٢) انظر فتح الباري ٦٣/٢
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب السَّمر في العلم ـ ٢٢٢/١
(٤) سورة التَّوبة ١٠٨/٩ (٥) تَمَّ تخريج الحديثين سابقًا
(٦) فتح الباري ٢٢٢/١ . وانظر شواهد التَّوضيح ١٩٠ .
(٧) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ٤٢/١
(٨) فتح الباري ٤٢/١ (٩) كتاب الأُزهية ٢٣٢
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب وقت الفجر ـ ١٩٥/٢
(١١) البيت للفرزدق . انظر ارتشاف الضَّرب ١٩٣/٢ ، ومنهج السَّالك ١٩٠/٢ ، ومغني اللَّبيب ٣٢٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢

وقد يحتمل فيها أَنْ تكون ابتدائيَّة أَو جنسيَّة أَو تبعيضيَّة ، نحو قوله (ص) : (يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ) [١] ، و (مِنْ) فيه ابتدائيَّة ، وقيل "إِنْ أُريد بـ (مِنْ) كونها جنسية أو تبعيضية فالنظر متجه ، وإِنْ أُريد كونها ابتدائيَّة ، أَيْ الفرار مِنْ الفِتْنَةِ منشؤه الدِّين فلا يتجه النَّظر "[٢] ، ولم يعلّق على هذا القول ، و "كثيراً ماتقرب الَّتِي للتَّبعيض من التي لبيان الجنس ، حَتَّى لايفرق بينهما إِلَّا بمعنى خفي ، وهو أَنَّ التي للتبعيض تُقَدَّرُ بـ (بعض) ، والَّتِي لبيان الجنس تُقَدَّرُ بتخصيص الشَّيء دون غيره "[٣] ، وهذا ماسنراه في موضعهما

وقد تكون لابتداء الغاية ، ويحتمل أَنْ تكون للظرفيَّة أَوْ لانتهاء الغاية [٤] وهذا مبنيّ على صحَّة رواية قوله (ص) (كَمَا تَتَرَاءَوْنَ الكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ الغَابِرَ فِي الأُفُقِ مِنَ المَشْرِقِ أَوْ المَغْرِبِ لِتَفَاضُلِ مَابَيْنَهُم) [٥] ، فقد جاء في رواية بقوله "من الأُفق من المشرق أَوْ المغرب " وقد وقع في نسخ البخاريّ (إِلَى المشرق) بدلاً مِنْ (مِنَ المَشْرِقِ) ، وكذا على تجويزه الأَخذ عَن النّحاة على اختلاف مذاهبهم في توجيه صحَّة الرِّواية ، فقد نقل أَبو الحسن الرُّمانيُّ (ت : ٣٨٤ هـ) مجيء (مِنْ) بمعنى (إِلَى) [٦] ، وأَنشد للأَصمعي [٧] :

أَأَزْمَعت مِن آلِ لَيْلَى ابتكـــارا ... وَشَطَتْ عَلَى ذِي نوى أَن تـــزارا

وربما تكون على هذا المذهب ، وهو مذهب كوفيّ في جواز إِحلال حروف الجرّ محـال بعضها [٨] ، وقد سبقت منا الإِشارة إِليه ، وسيرد في دراسة الحافظ ابن حجر للظَّواهـر النَّحويَّة للحروف ، فيكون في غير الابتداء على إِحلال (مِنْ) محلّ (فِي) الظرفيَّـة ، أَوْ (إِلَى) الَّتِي لانتهاء الغاية ، وجاءت الرِّواية فيهما على الأَصل وغيره ، وهذا الأَمـر لاينقض صحَّة رواية الحديث ، فقد جَوَّز علماء الحديث نقل الحديث بالمعنى [٩] ، وقد نقـل النّحاة مجيء (مِنْ) بمعنى (فِي) [١٠] ، وكذلك مجيأَها بمعنى (إِلَى) كما ذكرنا قبـل قليل ، وكون (مِنْ) لانتهاء الغاية هو قول الكوفيِّينَ . [١١]

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإِيمان ـ باب من الدِّين الفرار ـ ١/٧٦
(٢) فتح الباري ١/٧٦ (٣) رصف المباني ٣٢٣
(٤) تكون (مِنْ) لانتهاء الغاية ، كقولك : "رَأَيْتُهُ مِنْ ذلك الموضع" . انظر مغني اللَّبيب ١/٣٢٢ .
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب بدء الخلق ـ باب ماجاء في صفة الجنَّة ـ ٧/٧ ١٣
(٦) انظر كتاب معاني الحروف ٩٨
(٧) مجهول قائله . انظر كتاب معاني الحروف ٩٨ ، وارتشاف الضَّرب ٣/٣٢٦
(٨) انظر الجنى الدَّاني ٣٨٨ ـ ٣٨٩
(٩) سبق لنا تناول هذا الموضوع في موقف الحافظ ابن حجر من الرِّواية
(١٠) انظر حروف المعاني ٧٦
(١١) وانظر أَيضاً رصف المباني ٣٢٣ ، وكتاب الأُزهية ٢٨١

٢ـ أَن تكون للتبعيض :

وقد رأينا قبل قليل أَنَّ (مِنْ) إِذَا أُريد بها معنى التَّبعيض تُقَدَّرُ بـ (بعض) ، نحو : أَنْفَقْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، أَيْ : بعض الدَّراهم (١) ، وقد أَشار إِليها الحافظ ابن حجر في قوله (ص) (اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا) (٢) ، وكذا في قوله (فَلْيُطْعَمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ) (٣) ، أَيْ مِن جنس ما يأكل للتَّبعيض الَّذِي دَلَّتْ عليه (مِنْ) (٤) ، وكذا في غيرهما (٥)

وقد تكرَّرَ (مِنْ) في الكلام ، فتأتي على هذا المعنى وغيره ، فيشير الحافظ ابن حجر إِلَى المعنيين ، نحو قوله (وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الخَزْرَجِ) (٦) ، فتكون (مِنْ) الأُولى في قوله (مِنْ إِخْوَانِنَا) تبعيضيَّة ، أَيْ : بعض إِخوانِنَا ، والأُخرى في قوله (مِنَ الخَزْرَجِ) بيانيَّة ، وقد ذكرنا سابقاً أَنَّ الَّتِي " لبيان الجنس تُقَدَّرُ بتخصيص الشَّيء دون غيره "(٧) . وسنوضحها أَكثر في موضعها

٣ـ أَنْ تكون لبيان الجنس :

ويطلق عليها الحافظ ابن حجر أَحياناً تسمية البيانيَّة (٨) ، وَرُبَّمَا صدر ذلك عنه اختصاراً ، و " تعرف البيِّنَة بأَنْ تكون كالصِّفة لما قبلها بواسطة الَّذِي ، كقوله تَعَالَى (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ) (٩) ، أَيْ الرِّجس الَّذِي هو الوثن "(١٠) ، وفي الحديث نحو قوله (ص) : (بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ) (١١) ، و (مِنْ) لبيان الجنس ، كقوله تَعَالَى (وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ) (١٢) .

---

(١) انظر رصف المباني ٣٢٣ ، ومغني اللَّبيب ١/ ٣١٩ ، وأَسرار النَّحو ٢٧١
(٢) صحيح البخاريّ ، كتاب الصَّلاة ـ باب كراهية الصَّلاة في المقابر ـ ٢/ ٧٥
(٣) صحيح البخاريّ ـ في العتق وفضله ـ باب قوله (ص) العبيد إِخوانكم ـ ٦/ ١٠٠
(٤) انظر فتح الباري ٦/ ١٠٠ (٥) المصدر السَّابق ٢/ ٥١ ، و ١٠/ ٨٧ .
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّفسير ـ باب لَوْلَا إِذ سَمِعْتُمُوهُ ـ ١٠/ ٨٧
(٧) رصف المباني ٣٢٣
(٨) انظر مِنْ باب التَّمثيل لا الحصر فتح الباري ١/ ٢٥ ، و ٤/ ٢٠ ، و ٢/ ٤٧١ وفيه (مِنْ) للبيان و ٣/ ٣٩٩ ، و ٥/ ٣٦
(٩) سورة الحجّ ٢٢/ ٣٠ (١٠) أَسرار النَّحو ٢٧١
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب وفد بني حنيفة ـ ٩/ ١٥٢
(١٢) سورة الإِنسان ٧٦/ ٢١

وقد يحتمل السّياق (مِنْ) البيانيَّة، وغيره، فيبينه، ولايقدّر الكلام، وَمِنْ ذلك ماجاء في قوله (ص) (لَقَدْ ظَنَنْتُ يَاأَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَايَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ لما رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الحَدِيثِ) (١)، و (مِنْ) فيه بيانيَّة أَوْ تبعيضيَّة (٢)، وجاءت (مِنْ) بيانيَّة في قوله (ص) (مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزارِ فِي النَّارِ) (٣)، ويحتمل أَنْ تكون سببيَّة، فقد جَوَّزَ أَنْ "تكون (مَا) نكرة موصوفة بأَسفل ... ومعناه أَنَّ الَّذِي دون الكعبين مِنَ القدم يعذب عقوبة ... وتكون (مِنْ) بيانيَّة، ويحتمل أَنْ تكون سببيَّة، ويكون المراد الشَّخص نفسه"، وتكون (مِنْ) للسَّببيَّة كقوله تَعَالَى (وَلَاتَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ) (٤)، أَيْ لأَجْل إِملاقٍ. (٥)

٤ـ أَنْ تكون لمعانٍ أُخرى

تقلُّ إِشارات الحافظ ابن حجر إِلى مجيء (مِنْ) في معانٍ أُخرى، وَمِنْ ذلك إِشارته إِلى مجيئها بمعنى (رُبَّ) الَّتِي ترد للتَّكثير (٦)، وتأتي للتَّقليل (٧)، وقَيَّدَهَا ابن هشام في التَّكثير باتِّصالها بـ (مَا)، وصوَّب ابن حجر ماقرره الكرمانيُّ بأَنَّ (مِن) ابتدائيَّة (٨) في قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِن التَّنْزِيلِ، كَانَ مِمَّا يُحرِكُ شَفَتَيهِ) (٩)، فـ (مِمَّا) فيه تفيد التَّكثير، "لأَنَّ الشِّدة حاصلة له قبل التَّحرك ... وأَنَّ المراد كَانَ كثيرًا ما يفعل ذلك" (١٠)، واستشهد بأَحاديث كثيرة (١١) منها حديث الرُّؤيا: (كَانَ مِمَّا يَقُولُ لأَصْحَابِهِ مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا) (١٢)، وكذلك احتجَّ بما استشهد به ابن هشام بقول الشَّاعر (١٣):

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً ... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِن الفَمِ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب الحرص على الحديث ـ ١/ ٢٠٤
(٢) انظر فتح الباري ١/ ٢٠٤
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب اللّباس ـ باب ماأَسْفَلَ مِن الكعبين ـ ١٢/ ٣٧٠
(٤) سورة الأَنعام ٦/ ١٥١ (٥) انظر أَسرار النَّحو ٢٧١
(٦) انظر فتح الباري ١/ ٣٢
(٧) ذكر ابن هشام أَنَّهَا ترد للتَّكثير وللتَّقليل قليلاً. انظر مغني اللَّبيب ١/ ١٣٤
(٨) انظر فتح الباري ١/ ٣٢، وشرح الكرمانيّ ١/ ٤٦ ـ ٤٧.
(٩) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/ ٣٢. (١٠) انظر فتح الباري ١/ ٣٢
(١١) المصدر السَّابق ١/ ٣٢ ـ ٣٣
(١٢) المصدر السَّابق. وانظر الحديث في صحيح البخاريّ ـ كتاب التَّعبير ـ باب تعبير الرُّؤيا
(١٣) البيت لأَبي حيَّة النّميري، وهو منسوب في الكتاب ٣/ ١٥٦، والمسائل المشكلة ٢٨٧، والأَزهية ٩٠، ومغني اللبيب ١/ ٣١١.

وما خرّج عليه النحاة قول سيبويه "أَنَّهُمْ مِمَّا يحذفون هذا "(١) ، أي : أنّهم كثيراً وتراجع ابن هشام عن القول بأنّها بمعنى (رُبَّ) في التكثير بقوله "والظاهر أنّ (مِنْ) فيهما ابتدائيّة و (مَا) مصدريّة ، وأنّهم جعلوا كأنّهم خلقوا من الضرب والحذف مثل : (خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) (٢) "(٣) .

وترد (مِنْ) بمعنى الباء (٤) ، وأشار إليه في قوله (إِنَّ سُيُوفَنَا لَتَقْطُرُ مِنْ دِمَاءِ قُرَيْشٍ) (٥) و (مِنْ) فيه يحتمل أنْ تكون بمعنى (الباء) (٦) .

وترد (مِنْ) بمعنى البدل (٧) ، نحو قوله تعالى : (أَرَضِيتُمْ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الأَخِرَةِ) (٨) ، وقوله : (لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ) (٩) ، لأنّ الملائكة لاتكون من الإنس (١٠) ، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا المعنى في قوله (فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكْعَتَانِ) (١١) ، واستشهد عليها بالآية المذكورة أولاً

ج ـ دراسة الحروف الثلاثيّة

الحادي عشر : إِذَا وتكون حرفاً في موضعين

١ـ أنْ تكون للمفاجأة

وكونها للمفاجأة فهي "تختصّ بالجمل الاسميّة ، ولاتحتاج إلى جواب ، ولاتقع في الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، نحو (خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ بِالبَابِ) ومنه (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (١٢) "(١٣) ، ومنه في الحديث : (وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ) (١٤) ، ونقل

---

(١) انظر مغني اللّبيب ١/ ٣٢٢ ، ونقل عنه الحافظ ابن حجر انظر فتح الباري ١/ ٣٢ـ٣٣ .
(٢) سورة الأنبياء ٢١/ ٣٧ (٣) مغني اللّبيب ١/ ٣٢٢
(٤) انظر حروف المعاني ٧٦ ، ومعاني الحروف ٩٧ ، ومغني اللّبيب ١/ ٣٢١ ، ومعترك الأقران ٢/ ٥٣١
(٥) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النّبيّ (ص) ـ باب مناقب الأنصار ٨/ ١١٢
(٦) انظر فتح الباري ٨/ ١١٢ .
(٧) انظر مغني اللّبيب ١/ ٣٢٠ ، ومعترك الأقران ٢/ ٨٣١ ، وأسرار النّحو ٢٧١
(٨) سورة التّوبة ٩/ ٣٨ . (٩) سورة الزّخرف ٤٣/ ٦٠
(١٠) انظر مغني اللّبيب ١/ ٣٢٠
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب الصّلاة بجنب ـ ٣/ ٢١٨
(١٢) سورة طه ٢٠/ ٢٠ . (١٣) مغني اللبيب ١/ ٨٧
(١٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب فضل قيام اللّيل ـ ٣/ ٢٤٨

عن الكرمانيّ (قرنين) وجوّز فيها الجرّ والنّصب ، ووجههما ، وقد قدم الحافظ ابن حجر وأخر في نقله ، واختصر (١) ، ولم يخرج عمّا قال الكرمانيّ : " و (قرنان) ، أيْ : جانبا الرّأس ، أيْ ضفيرتان ، وفي بعضها (قرنين) . فإنْ قُلْتَ ما وجهه إذ هو مثنى ، قُلْتُ : إمّا أنْ يقال لتقديره : فإذا لها مِثْل قرنين ، فحذف المضاف ، وترك المضاف إليه على إعرابه كقراءة : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ) (٢) بجرّ الآخرة ، أيْ عَرَضَ الآخرة ، وإما أن يقال (إذا) المفاجأة تتضمّن معنى الوجدان ، فكأنّه قال فإذا وجدت لها قرنين ، كما يقول الكوفيّون في قولهم " كُنْتُ أظنّ أن العقربَ أشدّ لسعة من الزّنبور ، فإذا هو إيّاها "(٣) ، أنّ معناه : فإذا وَجَدْتُهُ هُوَ إيّاها "(٤) . فزال اختصاصها بالجمل الاسميّة ، وأخذ الحافظ ابن حجر بالرّأيين في توجيه الرّوايات في الحديث .

واختلف في (إذا) الّتي تتكون للمفاجأة ، فهي " حرف عند الأخفش ، ويرجحه قولهم (خَرَجْتُ فإذا إنّ زيداً بالباب) بكسر (إنّ) ، لأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزّجاج ، واختار الأول ابن مالك ، والثّاني ابن عصفور ، والثّالث الزّمخشريّ "(٥) ، واختار المالقيّ حرفيّتها .(٦)

٢ـ أنْ تكون في مواضع أخرى

أما المواضع الأخرى الّتي تكثر إشارة الحافظ ابن حجر إليها في مجيء (إذا) فهي مجيؤها شرطيّة ، وقد يحتمل فيها معنى آخر ، نحو قول امرئ القيس (٧) :

حَتّى إذا اشْتَعَلَتْ وَشَبّ ضِرَامُهَا ... وَلّتْ عَجُوزًا غَيْرَ ذَاتِ حَلِيلِ

فَجَوّزَ أنْ تكون (إذا) ظرفيّة ، وأنْ تكون شرطيّة ، و " تكون ظرفاً للزّمان المستقبل في معنى الجزاء ، ولابُدّ لها مِنْ جواب ، كقولك (إذا جاءني زيد فأكرِمْهُ) "(٨) ، وهي على هذا

---

(١) انظر فتح الباري ٣/٢٤٨ (٢) سورة الأنفال ٨/٦٧
(٣) هذه مسألة خلافيّة مشهورة ، انظر مثلاً الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦ ٢٠ ـ ٢٠٧ ، ومغني اللّبيب ١/٨٨ ـ ٩٢ (٤) شرح الكرمانيّ ٦/١٨٥
(٥) مغني اللّبيب ١/٨٧ (٦) رصف المباني ٦١
(٧) ورد هذا البيت منسوبًا عند البخاريّ في الصحيح ـ كتاب الفتن ـ باب الفتنة ـ ٦/١٥٨ .
(٨) كتاب الأزهية ٢١٢

في القول السَّابق ، وكذا في جواز الشَّرطيَّة ، فقد تحقق شرطه بعد أَنْ وقع بعدها الفعل ، لأَنَّ الجزاء لايكون إلَّا بالفعل (١) ، وكذا تكون شرطيَّة ويجوز أَن تكون ظرفيَّة في قوله : (فَإِذَا نَزَلْتُ بِسَاحَتِهِ بِمَا حَدَثَ) (٢) ، وقد تخلص للشَّرط دون غيره ، فتختصُّ بما يجزم بوقوعه (٣) ، نحو قوله (ص) (إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا) (٤) ، وقد يشير إِلى حذف جوابها نحو قوله : (باب إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ) (٥) ، وتقديره : صَحَّتْ صلاته . (٦)

الثَّاني عشر (إِنْ) المخففة المكسورة الهمزة

(إِنْ) المكسورة الهمزة المخففة ترد لمعاني في مواضع محددة (٧) ، وأَشار إِليها الحافظ ابن حجر ، وقد يحتمل في همزتها الفتح والكسر ، فيوجه ذلك وفق مايراه مناسبًا للسِّياق ، ولذلك تتداخل عنده دراسة (إِنْ) المكسورة الهمزة ، بـ (أَنْ) المخففة المفتوحة الهمزة ، وسنحاول جمع شتات الإِشارات إِليهما والمواضع الَّتي أَشار إِلى ورودهما فيها ، وكذا مايحتمل فيه الكسر والفتح فيها

١ـ تكون مخفَّفة من الثَّقيلة

وهي عاملة وغير عاملة ، وتلزم خبرها لام التَّوكيد ، ولايجوز حذف اللَّام إِذَا أُبطِلَ عملها ، كقولك : (إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ) ، لئلَّا تلتبس بـ (إِنْ) المهملة الَّتي للنَّفي ، وإِذَا عملت النَّصب لاتحتاج إِلى اللَّام إِلَّا إِذَا دخلت توكيدًا (٨) ، نحو قراءة "بعض القرَّاء" : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) (٩) خَفَّفَ (إِنَّ) ونصب (كُلًّا) على نية تثقيلها "(١٠) ، وقد جاء هذا الوجه

---

(١) كتاب الأُزهية ٢١٢ ومغني اللَّبيب ١/ ٩٣ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب النِّكاح ـ باب موعظة الرَّجُل ابنته ـ ١١/ ١٩٠
(٣) انظر فتح الباري ٢/ ٣٥٩، ونقله ملخصًا عن الكرمانيّ . انظر شرح الكرمانيّ ٥/ ١٠٣ .
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ أبواب صفة الصَّلاة ـ باب إِيجاب التَّكبير ٢/ ٣٥٩ .
(٥) صحيح البخاري ـ كتاب الصَّلاة ـ ٢/ ١٤٠
(٦) انظر فتح الباري ٢/ ١٤٠، وهو تقدير الكرمانيّ انظر شرح الكرمانيّ ٤/ ١٦٩
(٧) انظر حروف المعاني ٥٧ ـ ٥٨ ، ومعاني الحروف ٧٤ ـ ٧٧، وكتاب الأُزهية ٣٢ ـ ٥٠ ورصف المباني ١٠٤ ـ ١١١ ، ومغني اللَّبيب ١/ ٢٢ ـ ٢٦
(٨) انظر كتاب الأُزهية ٣٣ ـ ٣٥
(٩) سورة هود ١١/ ١١١ . وانظر هذه القراءة في كتاب السَّبعة ٣٣٩، والتَّيسير للداني ١٢٦ وحجَّة القراءات ٣٥٠، واتحاف فضلاء ٢٦٠ .
(١٠) كتاب الأُزهية ٣٥

في الحديث ، نحو قوله (إِنْ كَانَتْ لَكَافِيَةً) (١) والمعنى "إِنَّ نَارَ الدُّنْيَا كانت مُجزِئة لتعذيب العصاة "(٢) ، وقوله (وإِنْ كَانَ لَيَذْبَحُ الشَّاةَ) (٣) ، و (إِنْ) مخفَّفة من الثَّقيلة ، ويُراد بها تأكيد الكلام ، ولهذا جاء اللام في قوله (لَيَذْبَحُ) .(٤)

٢ـ أَنْ تكون بمعنى (مَا) النَّافية

وتدخل على الجملة الاسميَّة ، نحو قوله تَعَالَى (إِنِ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (٥) ، وعلى الجملة الفعليَّة نحو قوله تَعَالَى : (إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الحُسْنَى) (٦) ، وقال بعضهم إِنَّهَا لاتأتي إِلَّا وبعدها (إِلَّا) ، أَوْ (لَمَّا) وَرَدَّ ابن هشام هذا القول بما جاء في القرآن الكريم (٧) ، وقد أَشارَ الحافظ ابن حجر إِلى مجيئها في الجملة الفعليَّة بلا (إِلَّا) و (لَمَّا) في مثل قوله (وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كاليومِ قَطُّ) (٨) بقوله : " (إِنْ) بالتَّخفيف ، وكسر الهمزة بمعنى (مَا) النَّافية ، وحذف مفعول سمعت ، والتَّقدير ماسمعت قبل اليوم مثل ماسمعت منك اليوم "(٩) ، كذا في رواية في قوله (مَاجَاءَ بِهِ) (١٠) ، فقد جاء في رواية أُخرى (إِنْ جَاءَ بِهِ) ، و (إِنْ) هي النَّافية بمعنى (مَا) (١١)

أَما المواضع الَّتي أَشارَ إِليها في (أَنْ) المخفّفة المفتوحة الهمزة فمنها أَنْ تكون للتَّعليل كـ (إِذْ) "قاله بعضهم في قوله (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) (١٢) ، و : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا) (١٣) ، والصَّواب أَنَّهَا مصدريَّة وقبلها لام التَّعليل مقدرة "(١٤) ، وتعقب ابن هشام (ت : ٧٦١ هـ) قول الثَّلوبين (ت : ٦٤٥هـ) : لما كانت

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب بدء الخلق ـ باب صفة إبليس ـ ٧ / ١٤٣
(٢) فتح الباري ١٤٣/٧
(٣) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبيّ (ص) ـ باب تزويج النَّبيّ (ص) ـ ١٣٥/٨ .
(٤) فتح الباري ١٣٥/٨ . (٥) سورة الملك ٦٧ / ٢٠
(٦) سورة التَّوبة ١٠٧/٩ . (٧) انظر مغني اللبيب ٢٢/١ ـ ٢٣
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الدِّيات ـ باب القسامة ـ ٢٦٣/١٥
(٩) فتح الباري ٢٦٣/١٥
(١٠) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبيّ (ص) ـ باب هجرة النَّبيّ (ص) ٢٣٥/٨ .
(١١) انظر فتح الباري ٢٣٥/٨ . (١٢) سورة ق ٥٠ / ٢
(١٣) سورة الممتحنة ٦٠/١ (١٤) معترك الأَقران ٧١/٢

(أَنْ) للسَّبب في (جِئتُ أَنْ أُعْطِيَ) ، أَيْ : للإعطاء "[١] ، بقوله : "إِنَّ المفيد للتَّعليل في مثاله إِنَّما هو لام العلَّة المقدّرة لا (أَنْ) "[٢] ، وقد قَدَّرَ الحافظ ابن حجر أَنْ تكون قبلها لام التَّعليل كما جاء في قوله (فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ فقال : أَنْ كَانَ ابن عَمَّتِكَ)[٣] ،بقوله "بفتح همزة (أَنْ) ، وهي للتَّعليل ، كَأَنَّهُ قال حكمت له بالتَّقديم لأَجْلِ أَنَّهُ ابن عمتك ... وقالَ البيضاويُّ : يحذف حرف الجرِّ مِنْ (أَنْ) كثيرًا تخفيفًا ، والتَّقدير : لأَنَّ كان ،أَوْ بأَنْ كان ، ونحوه (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ)[٤] ،أَيْ : لاتطعه لأَجْل ذلك "[٥] . وجاء في هذا الحديث رواية أُخرى "فقال الأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ ابن عَمَّتِكَ "، ذكرها ابن مالك ، وجَوَّزَ في (أَنَّهُ) الكسر والفتح[٦] ، "لأَنَّها واقعة بعد كلامٍ تامٍّ معلّلٍ بمضمون ماصدرَ بهِ ، وإِذَا كسرتْ قُدِّرَ قبلها الفاء ، وإِذَا فُتِحَتْ قُدِّرَ قبلها اللّام "[٧] ، فالتّعليل عند الحافظ لايكون بـ (أَنْ) وإِنَّما باللّام المقدّرة قبلها

وقد ترد في الحديث الواحد روايتان ، إِحداهما بفتح همزة (أَنْ) المخفّفة ، وأُخرى بكسر همزة (أَنْ) المخفّفة ، فيوجه الرِّوايتين ،وقد تأتي (أَنْ) المخفّفة في الحديث مكسورة الهمزة ، أَوْ مفتوحة ، ويحتمل فيها ، ويوجه ، فقد روى قوله (إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَنْهَ عنه ، ولكن قالَ إِنْ يَمْنَحْ أَحَدُكُمْ أَخاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ شيئًا معلومًا)[٨] وفيه (إِنْ يمنح) بكسر الهمزة مِن (أَنْ) على أَنَّها شرطيَّة ، وفي رواية أُخرى بفتحها وهذه الرِّواية هي المشهورة ، ولم يوجهها في هذا الموضع[٩] ، ووجهها في موضع آخر على أَنَّها تعليليَّة وأكد على أَنَّها أَشهر مِنْ رواية الكسر[١٠] ، وكذا في قوله : (إِنْ يحتلبَها)[١١] بكسر (إِنْ) على أَنَّها شرطيَّة وجزم (يحتلبْها) ، وفي رواية أُخرى (بعد أَنْ يحتلبَها) بفتح (أَن) ونصب (يحتلبَها)[١٢] .

---

(١) مغني اللّبيب ١/ ٣٤ (٢) المصدر السّابق ١/ ٣٥
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب المزارعة ـ باب سكر الأَنهار ـ ٥/ ٤٣٣
(٤) سورة القلم ٦٨/ ١٤
(٥) فتح الباري ٥/ ٤٣٣ ،و ٩/ ٣٢٣ . وانظر تفسير البيضاويّ ٢/ ٤٩٤
(٦) انظر شواهد التّوضيح ١١٨ (٧) المصدر السّابق
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب المزارعة ـ باب ماكان مِنْ أَصحاب النَّبيِّ (ص) ـ ٥/ ٤٢١
(٩) انظر فتح الباري ٥/ ٤٢١ . (١٠) انظر المصدر السّابق ٥/ ٤١٢ .
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الشّفعة ـ باب النّهي للبائع ـ ٥/ ٢٦٥
(١٢) انظر فتح الباري ٥/ ٢٦٥

وقد جاءت الهمزة مِنْ (أَنْ) مكسورة في قوله (أَرَأَيْتَهُ إِنْ عَجَزَ واسْتَحْمَقَ ؟) (١) على أَن تكون شرطيَّة ، والمعنى إِنْ عجز عن فرض فلم يقمه أَوْ استحمق فلم يأتِ به ، أَيكون ذلك عذرًا له ؟ (٢) ، وقيل " في الكلام حذف ، أَيْ : أَرأَيت إِنْ عجز واستحمق ؟ أَيسقط عنه الطلاق حمقه أَوَ يبطله عجزه ؟ وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه " (٣) ، وقال الكرمانيُّ " يحتمل أَنْ يكون (إِنْ) نافية بمعنى (ما) ، أَيْ : لم يعجز ابن عمر ، ولا استحمق ، لأَنَّهُ ليس بطفل ولا مجنون ، قال : وإِن كانت بفتح ألف (أَنْ) ، فمعناه أَظهر ... وقال المعنى فعل فعلاً يصيره أَحمق عاجزًا ، فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه ، أَوْ حمقه " (٤) ، وتكون (أَنْ) المخفَّفة المفتوحة الهمزة على تأويل بمعنى المصدر . فَجَوَّزَ كسر الهمزة وفتحها ، ووجههما ، وَبَيَّنَ تقدير الكلام فيهما

الثَّالث عشر : إِنَّ :

وترد (إِنَّ) المكسورة الهمزة ، المشدّدة على وجهين ، الأَول أَنْ تكون حرف توكيد ، والثَّاني حرف جواب بمعنى (نَعَم) (٥) ، وقد جاءت إِشارات الحافظ ابن حجر كثيرًا إِلى الوجه الأَول ، شدَّد فيها على جانب حيوي يؤدي إِلى تحديد المعنى في الكلام ألَا وهو المواضع الَّتي تكسر فيها همزة (أَنَّ) ، وتفتح ، أَو يجوز فيها الأَمران الكسر والفتح إِلَّا أَنَّهُ في كثير من الأَحيان لا يبين الوجه الذي حمل عليه ذلك ، ولا يعلل سبب كسر همزة (إِنَّ) أَو فتحها ، وإِنَّما ترد إِشارته موجزة ، مختصرة يذكر فيها كسر همزة (أَنَّ) أَوْ فتحها ، أَوْ جواز الأَثنين ، وما بَيَّنَ الوجه في كسر همزتها ، وَعَلَّلَ ، وَقَدَّرَ المعنى ، ونقل آراء النّحاة والمحدّثين في كسرها أَوْ نقل ما يحتمل فيها ، قوله : (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ . والمُلْكَ لا شَرِيكَ لَكَ) (٦) ، فقد روى قوله (إِنَّ الحَمْدَ) " بكسر الهمزة على الاستئناف ، وبفتحها على التَّعليل ، والكسر أَجود عند الجمهور . وقال ثعلب :

---

(١) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الطَّلاق ـ باب إِذَا طُلقت الحائض ـ ١١/٢٦٦
(٢) انظر فتح الباري ١١/٢٦٧ (٣) المصدر السابق
(٤) المصدر السَّابق ، وانظر شرح الكرمانيِّ ١٩/١٧٩
(٥) انظر مغني اللَّبيب ١/٣٧
(٦) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحجِّ ـ باب التَّلبية ـ ١/١٥٢ ـ ١٥٣

لأَنَّ مَنْ كسر جعل معناه : إِنَّ الحمد لك على كُلِّ حال ، ومَنْ فَتَحَ قال معناه : لبيك لهذا السَّبب . وقالَ الخطابيُّ : لهج العامة بالفتح ، وحكاه الزَّمخشريُّ عن الشَّافعيِّ . وقال ابن عبد البرّ المعنى عندي واحد لأَنَّ مَنْ فتح أَراد لبيك لأَنَّ الحمد لك على كُلِّ حال ، وتعقب بأَنَّ التقييد ليس في الحمد ، وإِنَّما هو في التَّلبية . وقال ابن دقيق العيد : الكسر أَجود لأَنَّهُ يقتضي أَنْ تكون الإِجابة مطلقة غير معلّلة ، وأَنَّ الحمد والنِّعمة للَّهِ على كُلِّ حال ، والفتح يدلُّ على التَّعليل ، فكأَنَّهُ يقول أَجبتك لهذا السَّبب ، والأَول أَعمّ فهو أَكثر فائدة ، ولما حكى الرافعيُّ الوجهين مِنْ غير ترجيح رَجَّحَ النَّوويُّ الكسر ، وهذا خلاف ما نقله الزَّمخشريُّ أَنَّ الشَّافعيَّ اختار الفتح ، وأَنَّ أَبا حنيفة اختار الكسر "(١) . فذكر الآراء والخلاف في كسر همزة (إِنَّ) وفتحها ، وإِنْ كان كلامه أَولاً يدلُّ على ترجيحه الكسر

وقد يجوز فيها الكسر والفتح ، فيُبَيِّنَ الوجه في أَحدهما ويغفل الآخر ، نحو ما ذكر في قوله (إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَيْنَا) (٢) "يجوز في (أَنَّ) الفتح والكسر" وقال الفاكهانيُّ في شرح العمدة : في هذا السِّياق إِضمار تقديره : فقال عبد الرَّحمن : نَعَم ، فقال كعب : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "(٣) ، وقرر ذلك أَيضاً بروايات أُخرى تؤكد أَنَّ (إِنَّ) مبتدأ بها في جملة محكية بالقول ، نحو (قُلْتُ إِنَّ زيداً قائمٌ) . قال تعالى (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) (٤) ، ولا تكون همزة (أَنَّ) في هذا الموضع إِلَّا مكسورة (٥) ، وهذا ما أَشار إِليه ، ولم يشر إِلى وجه الجواز في فتحها ، ويحتمل أَنْ تكون في موضع يفتح فيه همزتها ، ويكون "إِنْ لم تُحْكَ به - بل أَجرى القول مُجْرَى الظَّنِّ - فتحت ، نحو : (أَتَقُولُ أَنَّ زيداً قَائِمٌ ؟) ، أَيْ : أَتظنُّ "(٦) . ولكُلِّ موضع معناه ، ولم يُقَدِّره

وقد يجوز كسر همزة (أَنَّ) وفتحها ، ويوجههما ، ويكتفي على أَنَّ معناها أَصبح مفهوماً ، كقوله (وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا حِيْنَ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أَنَّ الأَنْصَارَ خَالَفُونَا) (٧) ، فيقرأ " (إِنَّ الأَنْصَارَ) بالكسر على أَنَّهُ ابتداء كلام آخر . وعلى رواية

---

(١) فتح الباري ١/١٥٤
(٢) صحيح البخاريِّ - كتاب الدَّعوات - باب الصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ (ص) - ١٣/٤٠٤
(٣) فتح الباري ١٣/٤٠٤ (٤) سورة مريم ١٩/٣٠
(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٥٣ . (٦) المصدر السَّابق ١/٣٥٣
(٧) صحيح البخاريِّ - كتاب المحاربين مِنْ أَهل الكفر - باب رجم الحُبلى - ١٥/١٦٣

الأكثر بفتح همزة (أَنَّ) على أَنَّهُ خبر كان "(١) ، فوجه الرِّوايتين ، والابتداء من المواضع التي يجب كسر همزة (أَنَّ) فيه (٢) ، وكذا إِذَا كانت في موضع منصوب بِفِعْل (٣) ، وكذلك في قوله (فَوَاللَّهِ مَاعَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) (٤) فـ (إِنَّهُ يُحِبُّ) كذا للأكثر بكسر الهمزة وجَوَّزَ فيه كسرها وفتحها (٥) ، فقد "قال بعضهم الرِّواية بفتح الهمزة على أَنَّ (مَا) نافية يحيل المعنى إِلى ضدِّه ... وقال صاحب المطالع : مَا موصولة ، و (إِنَّهُ) بكسر الهمزة مبتدأ ، وقيل بفتحها وهو مفعول (عَلِمْتُ) "(٦) ، وشرط فتحها في باب أَفعال القلوب إِنْ "لم يكن في خبرها اللَّام فتحت ، نحو : علمتُ أَنَّ زيداً قائمٌ "(٧) ، على حين ذهب أَبو البقاء إِلى أَن " (مَا) زائدة ، أَيْ : فواللَّهِ علمت أَنَّهُ ، والهمزة على هذا مفتوحة ، قال ويحتمل أَن يكون المفعول محذوفًا ، أَيْ : ماعلمت عليه أَوْ فيه سوءاً ، ثُمَّ استأنف فقال : إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ "(٨) . وقد يُجَوِّزُ الكسر والفتح على رواية أُخرى ، ويوجههما ، فقد جاء القول السَّابق برواية فيها التَّاء في (علمت) "بالفتح للخطاب تقريراً ، ويصحُّ على هذا كسر الهمزة وفتحها والكسر على جواب القسم ، والفتح معمول (علمت) (٩) ، وقيل (مَا) زائدة للتَّأكيد ، والتَّقدير : لقد علمت "(١٠) ، وكان الأَجدر به أَن يجوز فتحها وكسرها ، إِذَا "وقعت جواب قسم ، وليس في خبرها اللَّام ، نحو (حَلَفْتُ أَنَّ زيداً قائمٌ) بالفتح والكسر "(١١) ، على أَنْ تكون (مَا) زائدة ، وقد يحتمل أَنْ تكون (مَا) نافية و "جعل (مَا) نافية أَظهر لاقتضاء القسم أَنْ يلتقي بحرف نفي وبـ (إِنَّ) وباللام بخلاف الموصولة ، ولأَنَّ الجملة القسمية جيء بها مؤكدة لمعنى النَّفي مقررة للإِنكار ، ويؤيده مجيوءه بقوله : (فَوَاللَّهِ ماعلمت إِلَّا أَنَّهُ) "(١٢) .

---

(١) فتح الباري ١٥/١٦٣ .
(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٥٣
(٣) المصدر السَّابق ١/٣٥١
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحدود ـ باب مايكره من لعن ـ ١٥/٨٣
(٥) انظر فتح الباري ١٥/٨٣ .
(٦) المصدر السَّابق
(٧) شرح ابن عقيل ١/٣٥٤
(٨) فتح الباري ١٥/٨٣ . وانظر إِعراب الحديث ١٥٨
(٩) سبقتْ منا الإِشارة إِلى فتحها في هذا الموضع قبل قليل .
(١٠) فتح الباري ١٥/٨٣
(١١) شرح ابن عقيل ١/٣٥٨
(١٢) فتح الباري ١٥/٨٣

وأشارَ إلى مواضع كسر همزة (إنَّ) لاغير ، نحو قوله (لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ٱبن أَبِي كَبْشَةَ إِنَّهُ يخافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ) (١) ، فقوله (إِنَّهُ يخافه) "هو بكسر الهمزة استئنافاً تعليليًّا ، لايفتحها لثبوت اللَّام ، ولحاقه في رواية أُخرى "(٢) فكسرها على أَنَّها جملة مستأنفة ، ودفعه إِلَى القول (استئنافاً تعليليًّا) لدخول اللَّام الَّتي تفيد التَّعليل في رواية أُخرى

وجاءت (أَنَّ) بكسر الهمزة على الاستئناف في قوله (فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَاسَلَّى ، وإِنَّهُ كان يقول اجْعَلُوا آخر صَلَاتِكُمْ وِترًا) (٣) ،وقد أَشارَ إِلَى وهم مَنْ فتح همزة (إِنَّ) في قوله (ص) : (أَبْشِرُوا إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيكُم أَنَّهُ ليس أَحَدٌ مِن النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرُكُم) (٤) ، أَيْ في قوله (إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ) للاستئناف وفُتِحَتْ في قوله (أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ) للتَّعليل . (٥)

د ــ دراسته الحروف الرباعيَّة

الرابع عشر حَتَّى

وترد إشارات الحافظ ٱبن حجر إليها في الاستعمال ، وبيان معناها ، وذكر أَنَّهَا لانتهاء الغاية سواء أَكانت عاطفة ، أَمْ ناصبة ، أَمْ جارة ، وتكون حرف ابتداء (٦) ، كما قيل إِنَّ "الأَصل في (حَتَّى) جارَّة ، واستعملت عاطفة لاشتراكها مَعَ الواو في المعنى" (٧) ، ومما ذكره أَيضاً مايحتمله الموضع في استعمالها ، فيعرب مابعدها بحسب مايحتمل فيه وتنحصر إشاراته بما يأتي

١ــ تكون حرفًا جارًّا بمعنى (إِلَى) لانتهاء الغاية

ويغلب في استعمالها معنى انتهاء الغاية (٨) ،شدَّد على ماتتعلّق به الغاية ، فهي تفارق (إِلَى) في الاستعمال بهذا المعنى ، "فتشترك بإِلى في انتهاء الغاية إِلَّا أَنَّ (حَتَّى)

---

(١) صحيح البخاريّ ــ بدء الوحي ــ ١/٤٤ . (٢) فتح الباري ١/٤٤
(٣) صحيح البخاريّ ــ كتاب الصَّلاة ــ باب الحلق والجلوس في المسجد ــ ٢/١٠٨ .
(٤) صحيح البخاريّ ــ كتاب الصَّلاة ــ باب فضل العِشاء ــ ٢/١٨٨
(٥) انظر فتح الباري ٢/١٨٨ .
(٦) انظر حروف المعاني ٦٤ ، ورصف المباني ١٨٠
(٧) أسرار النَّحو ٢٩٠ . (٨) انظر مغني اللَّبيب ١/١٢٢

تفارقها في أَنَّ مجرور (حَتَّى) يجب أَنْ يكون آخر جزء من المذكور قبل (حَتَّى) كـــرأس السَّمكة ، أَو مايُلاقي آخر جزئية منه كصباح البارحة ،ولا يجوز أَنْ يكون مجرور (إِلَى) كذلك ، فلا يُقال : أكلت السَّمكة حَتَّى ثلثها أَو نصفها بخلاف (إِلَى) "(١) ، فَيُبَيِّنُ الحافظ ابـــن حجر تعلُّق غايتها ، نحو ماجاء في قوله (ص) (أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ أَبْرِدْ حَتَّى رَأَيْنَا فَيْءَ التُّلُولِ) (٢) ، فقوله (حَتَّى رَأَيْنَا فَيْءَ التُّلُولِ) ، " هذه الغاية متعلّقة بقولـــه (فقال له أَبْرِدْ) ، أَيْ كان يقول له في الزَّمان الَّذِي قبل الرؤية أَبْرِدْ ،أَو متعلّقة بأَبْـرِدْ ، أَيْ : قال له أَبْرِدْ إِلَى أَنْ ترى ،أَوْ متعلّقة بمقدّر ، أَيْ : قال له أَبْرِدْ فَأَبْرِد إِلَى أَنْ رَأَيْنَا "(٣) وكذا في استدلاله بمفهوم الغاية في قوله (ص) (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ عَبْـدِي أَنْ يَعْمَلَ سيئةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا) (٤)

٢ــ أَنْ تكون حرفًا مِنْ حروف العطف بمنزلة الواو

شَدَّدَ في استعمالها حرفًا مِن حروف العطف على شروط العطف بها ، نحو ماجاء فـــي قوله (ص) (مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسلمَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ) (٥) و (حَتَّى) " هنا عاطفة لوجود شرائط العطف فيها ، فيكون (فرجه) بالنَّصب "(٦) ،وشروط العطف بها ثلاثة ، " أحدها أَنْ يكون ظاهرًا لامضمرًا ... والثَّاني : أَنْ يكون إِما بَعْضًا مِـنْ جمع قبلها كـ (قَدِمَ الحاجُّ حَتَّى المشاةُ) أَوْ جزءًا مِنْ كُلٍّ ، نحو (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا) أَو كجزءٍ نحو : أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ... والثَّالث : أَنْ يكون غاية لما قبلها إِمـــا في زيادة أَوْ نقص ،فالأول نحو : (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنبياءُ) ، والثَّاني نحو : (زَارَكَ النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ) (٧) ، ويتضح ذلك في إِشاراته وإِنْ لم يصرح به ، نحو ماورد في قوله (ص) (إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عليها حَتَّى ماتَجْعَلُ فِي فِيِّ امْرَأَتِكَ) (٨) ،

---

(١) أَسرار النَّحو ٢٧٣
(٢) صحيح البخاريِّ ــ كتاب الصَّلاة ــ باب الإِبراد بالظُّهر ــ ٢/ ١٦٠
(٣) فتح الباري ٢/ ١٦٠ .
(٤) صحيح البخاريِّ ــ كتاب التَّوحيد ــ باب قوله تَعَالَى : (يريدون أَنْ يبدلوا كلام اللَّهِ) ١٧/ ٢٤٦
(٥) صحيح البخاريِّ ــ كتاب كفارات الأَيمان ــ باب قوله تَعَالَى : (أَوْ تحريرُ رَقَبَةٍ) ١٤/ ٤١٢ .
(٦) فتح الباري ١٤/ ٤١٢ . (٧) مغني اللَّبيب ١/ ١٢٧ .
(٨) صحيح البخاريِّ ــ كتاب الإِيمان ــ باب ماجاء أَنَّ الأَعمال ــ ١/ ١٤٥

و (حَتَّى) فيه "عاطفة ، وما بعدها منصوب المحلّ ، و (مَا) موصولة ، والعائد محذ

وقد ترد حرفًا جارًّا في موضع ، ويتأول تقدير متعلّقها ، أَوْ يحتمل فيه أَنْ تكون كقوله تَعَالَى : (حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ) (٢) و (حَتَّى) "حرف جرّ بمحذوف ، أَيْ : دام لكم ذلك إِلَى وقت فشلكم (٣) . ويجوز أَنْ تكون ابتدائيّة داخلة الجملة الشّرطيّة ، وجوابها محذوف "(٤) ، وتكون في هذا الموضع مِنْ حروف الابتدا مابعدها كما يستأنف مابعد (أَمَّا) ، و (إِذَا) ، وذلك قولك : (ضَرَبْتُ القوم حتّى مضروبٌ) "(٥)

وأَما مايحتمله الموضع في استعمالها فقد يكون الموضع صالحًا لأَنْ تكون حتّى للفعل المستقبل ، وهي بمعنى (كَيْ) أَوْ (إِلَى أَنْ) (٦) ، أَوْ تكون ابتدائيّة ، كما في قوله (ص) : (وإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وفيه (حَتَّى مَايَكُونُ) برفع الفعل ، وجاز أَنْ تكون " (حَتَّى) هنا ناصبة ، و (مَا ولم تكفّ (يكونُ) عن العمل ، فهي منصوبة بـ (حَتَّى) ، ... وأَن تكون (حَتَّى) ابتد فيكون على هذا بالرّفع وهو مستقيم أَيضًا "(٨) .

وقد يكون الموضع صالحًا لأَنْ تكون (حَتَّى) جارّة بمعنى (إِلَى) ، أَوْ عاطفة بمعنى الواو ، أَوْ تكون ابتدائيّة ، وقد مثل النّحاة له بقولهم "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا" (٩) وقد روى مابعدها في قوله (ص) (مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ في مَقَامِي حَتَّى الجَنَّةُ والنَّارُ) (١٠) بالأَوجه الثّلاثة في (حَتَّى الجَنَّةُ وَالنَّارُ) (١١)

---

(١) فتح الباري ١/١٤٥ (٢) سورة آل عمران ٣/١٥٢
(٣) انظر التّبيان في إعراب القرآن ١/٣٠١
(٤) فتح الباري ٨/٣٥١
(٥) كتاب الأزهية ٢٢٥
(٦) انظر كتاب الأزهية ٢٢٤ ، ومعترك الأقران ٢/١٥٨
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب القدر ـ ١٤/٢٨٧ ـ ٢٨٨
(٨) فتح الباري ١٤/٢٨٧
(٩) انظر مغني اللبيب ١/١٣٠
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ أَجاب الفُتْيا ـ ١/١٩٢ ـ ١٩٣
(١١) انظر فتح الباري ١/١٩٣

٢ـ الظَّواهر النَّحويَّة في الحروف :

عنى الحافظ ابن حجر في دراسته الحروف بالظَّواهر النَّحويَّة الَّتي تطرأ عليها في تركيب الكلام ، ومنها ظواهر اختصَّت بالحروف دون غيرها كإحلال الحرف محل غيره أو ما يطلق عليه (تناوب الحروف) ، ومنها ماشارك فيه الحرف غيره ، مثل الزِّيادة ، والحذف

ويكتفي الحافظ ابن حجر بالإشارة إليها في كثير من الأحيان من دون بيان المواضع الَّتي يجوز فيها ذلك ، ويقدّر معنى الكلام بعد إصداره رأيه ، أو نقله عن غيره ، ولا يتقيد بمذهب نحويٍّ دون آخر ، وإنَّما يأخذ مايراه مناسبًا والمعنى الَّذي يطمئنُّ إليه ، ولذلك نتتبع الظَّواهر النَّحويَّة الَّتي أشار إليها ، ونُبيِّنُ طريقته في بحثه هذا الجانب النَّحويّ الَّذي يعتمد على التَّأويل في تقدير معنى الكلام

أولاً : تناوب الحروف

وهو أنْ يحلَّ الحرف محلَّ غيره ، وقد سبق ذكرنا له في بحثنا تضمين الفعل ، وعرفنا هناك أنَّهُ مذهب كوفيٌّ ، وقد خصَّه الحافظ ابن حجر بحروف الجرِّ ، كما فعل بعض النُّحاة الَّذين سبقوه (١) ، وأشار إلى الحروف الَّتي حلَّت محال غيرها في الحديث الشَّريف فحمل ذلك على تضمين الفعل معنى آخر كما رأينا ذلك سابقًا ، فقد ذكر الهرويُّ (ت : ٤١٥هـ) : "أنَّ حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض جاء ذلك في القرآن ، وفي الشِّعر "(٢) . وقد جاء في الحديث الشَّريف ، ومنها

١ـ (إلى)

وذكر لها الحافظ ثلاثة مواضع

أ ـ أنْ تكون مكان (مَعَ) :

قالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) (٣) ، أي مع أموالكم (٤)

---

(١) لم يخصَّهُ الزَّجاجيُّ (ت : ٣٤٠ هـ) في تناوله إحلال حروف الجرِّ محال بعضها (انظر حروف المعاني ٧٤ ـ ٧٥) وقد خصَّهُ الهرويُّ (ت : ٤١٥ هـ) بذلك (انظر الأزهية في علم الحروف ٢٧٧)

(٢) الأزهية ٢٧٧ (٣) سورة النِّساء ٢/٤

(٤) انظر كتاب الأزهية ٢٨٢

" وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر ، وبه قال الكوفيون ، وجماعة من البصريين "(١) ، وأشار إليه الحافظ ابن حجر في تفسيره قوله تعالى : (وَإِذَا خَلَوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ) (٢) ، بقوله " والنكتة في تعدية (خَلَوا) بـ (إِلَى) مع أن أكثر ما يتعدى بـ (إِلَى) نص في الانفراد ويحتمل أن يكون ضمن (خَلَا) معنى (ذَهَبَ) ، أو على طريقة الكوفيين بأن حروف الجر تتناوب فـ (إِلى) بمعنى (مَعَ) "(٣) .

ب ـ أن تكون مكان اللام

قال (ص) (إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلى غَيْرِ أَهْلِهِ فانْتَظِرِ السَّاعَةَ) (٤) ، فقوله (وُسِّدَ) " أي جعل له غير أهله وسادا ، فتكون (إِلَى) بمعنى اللام ، وأتى بها ليدل على تضمين معنى (أسند) "(٥) ، وأيد هذا الاستعمال بمجيء الحديث برواية أخرى ، بقوله (ص) (إِذَا أُسْنِدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ) (٦) .

ج ـ أن تكون مكان (عَلَى)

واعترض على قوله (بابُ الصَّلَاةِ إِلَى السَّرِيرِ) (٧) ، بأنه " دال على الصلاة على السرير ، لا إلى السرير ... وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بأن حروف الجر تتناوب فمعنى قوله في الترجمة (إِلَى السَّرِير) ، أي : على السرير ، وادعى قبل ذلك أنه وقع في بعض الروايات بلفظ (عَلَى السَّرِيرِ) "(٨) .

٢ـ الباء

أ ـ أن تكون مكان (إِلَى)

جاء في قوله : (فَبَصُرَ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَحْشٍ) (٩) ، (بحمار) " والباء بمعنى إلى على مذهب من يقول إنها تتناوب "(١٠) ، وكذا في قوله (ص) (فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٥٧ (٢) سورة البقرة ٢/ ١٤
(٣) فتح الباري ٩/ ٧ ٢٢
(٤) صحيح البخاري ـ كتاب العلم ـ باب مَنْ سُئِلَ عِلْماً ـ ١/ ١٥١
(٥) فتح الباري ١/ ١٥١
(٦) صحيح البخاري ـ كتاب الرقاق ـ باب رفع الأمانة ـ ١٤/ ١١٧
(٧) صحيح البخاري ـ كتاب الصلاة ـ ٢/ ١٢٧
(٨) فتح الباري ٢/ ١٢٧ ، وانظر شرح الكرماني ٤/ ١٦٠
(٩) صحيح البخاري ـ كتاب الحج ـ باب إذا رأى المحرمون صيداً ـ ٤/ ٣٩٧
(١٠) فتح الباري ٤/ ٣٩٧

الإِسْلَامِ) [1] ، والباء موضع (إِلَى) [2] .

ب ـ أَنْ تكون مكان (عَـنْ)

وقيل : " تختصُّ بالسُّؤال ، نحو قوله تَعَالَى : (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا) [3] ، بدليل (يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ) [4] ، وقيل لاتختصُّ به ، بدليل قوله تَعَالَى (نُورُهُم يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) [5] . . . وتأول البصريُّونَ (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا) على أَن الباء للتبيين وزعموا أَنَّهَا لاتكون بمعنى (عَنْ) أَصلاً ، وفيه بعد ، لأَنَّهُ لايقتضي قولك (سألت بسببه أَنَّ المجرور هو المسؤول عنه " [6] . وجاءت في قوله (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالأُولَى مِنَ الصَّلَاةِ قَامَ) [7] ، أَيْ (عَن الأُولى) [8] ، ولم تختصَّ بالسؤ

ج ـ أَنْ تكون مكان (عَلَـى)

ذكر ابن هشام أَنَّ (الباء) تكون للاستعلاء ، نحو قوله تعالى : (وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ) [9] ، بدليل [10] قوله تعالى : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ) [11] ، وفي الحديث جاءت ذكرها ابن حجر ، بلفظ : (مَرَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَنَازَةٌ) [12] ، وقال " والباء على هذا بمعنى (عَلَى) " [13]

د ـ أَنْ تكون مكان (مَـعَ) :

جاء في قوله (ص) : (كَمَا يَغْلِي الْمِرْجَلُ بِالْقُمْقُمِ) [14] ، (بِالْقُمْقُمِ) ، وصيَّـ

---

(١) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/٤٢ . (٢) انظر فتح الباري ١/٤٢
(٣) سورة الفرقان ٢٥/٥٩ . (٤) سورة الأحزاب ٣٣/٢٠
(٥) سورة التحريم ٦٦/٨ . (٦) مغني اللبيب ١/١٠٤
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب أبواب الأذان ـ باب من انتظر الإقامة ـ ٢/٢٤٩ ـ ٥٠
(٨) انظر فتح الباري ٢/٢٥٠ . وانظر هذا الاستعمال في الأزهية ٢٩٥
(٩) سورة المطففين ٨٣/٣٠ (١٠) انظر مغني اللبيب ١/١٠٤
(١١) سورة الصافات ٣٧/١٣٧ . (١٢) فتح الباري ١٤/١٥١
(١٣) المصدر السابق .
(١٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرقاق ـ باب صفة الجنّة والنّار ـ ١٤/٢٢٣

بعضهم بقوله " (كَمَا يَغْلِي الِمِرْجَلُ وَالقُمْقُمُ) بواو العطف ، لا بالباء ، وجوّز غيره أن تكون الباء بمعنى (مَعَ) "(١) ، وقد ورد هذا الاستعمال في قوله تَعَالَى (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) (٢) ، أَيْ مَعَهُ .(٣)

٣ـ (عَلَى)

أ ـ أَن تكون مكان الباء :

قال عنها ابن هشام إِنَّهَا تكون " موافقة الباء نحو (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ) وقد قرأ أُبَيٌّ بالباء (٥) ، وقالوا : ارْكَبْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ "(٦) ، وقد جاء في قوله (بَاعَ فُلَانٌ الغَنَمَ عَلَى قَرَارِيطَ) (٧) ، وأَشارَ إِليه ابن حجر بأَنَّ "عَلَى" بمعنى الباء (٨)

ب ـ أَن تكون مكان (مِنْ)

قالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) (٩) ، أَيْ مِنَ النَّاسِ (١٠) ، وجاء في الحديث مثلاً قول عائشة رضي اللَّهُ عنها (قَالَتْ مَا غِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ) (١١) ، وقولها (على خديجة) تريد (مِنْ خَدِيجَةَ) "فأقام (عَلَى) مقام (مِنْ) ، وحروف الجرِّ تتناوب على رأي "(١٢) ، وقد يحتمل أَنْ تكون (عَلَى) سببيَّة ، أَيْ بسبب خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (١٣) .

---

(١) فتح الباري ٢٢٤/١٤ (٢) سورة هود ٤٨/١١
(٣) انظر مغني اللَّبيب ١٠٣/١ ، وأَشارَ إِلى هذا الاستعمال صاحب الأُزهية ٢٩٧
(٤) سورة الأعراف ١٠٥/٧ .
(٥) انظر قراءة أُبَيٍّ رضي اللَّهُ عنه في البحر المحيط ٣٥٥/٤ ، ومعاني القرآن للفراء
(٦) مغني اللَّبيب ١٤٤/١ (٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإجارة
(٨) انظر فتح الباري ٣٤٧/٥ ، وأَشارَ إِليه صاحب الأزهية ٢٨٧ .
(٩) سورة المطففين ٢/٨٣ . (١٠) انظر الأزهية ٢٨٦
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأدب ـ باب حسن العهد ـ ٤٢/١٣
(١٢) فتح الباري ٤٢/١٣ (١٣) المصدر السَّابق

٤ـ (فِـــي)

وذكر الحافظ ابن حجر لها ثلاثة مواضـع

أ ـ أن تكون مكان (عَلَـى)

ذكره في تثبته من التفسير الوارد في قوله تعالى : (وَلأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) (١) فقد ذكر البخاريّ في تفسيره قوله تعالى (فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) ، عَلَى جُذُوعِ (٢) ، فقـال الحافظ ابن حجر " هو قول أبي عبيدة ، واستشهد بقول الشاعر (٣)

* هُـمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِـذْعِ نَخْلَـــةٍ *

وقال : إنَّمَا جاء (عَلَى) موضع (فِي) إشارة لبيان شدة التمكن في الظرفيّة "(٤). وقـد رَجَّحَ الحافظ أنْ تكون كذلك في قوله تعالى (مَنْ فِي السَّمَاءِ) (٥) ، بنقله عن غيـره أنَّ "العرب تضع (فِي) موضع (عَلَى) كقوله : (فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ) (٦) ، وقوله : (وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) (٧) ، فكذلك قوله : (مَنْ فِي السَّمَاءِ) (٨) ، أيْ على العرش فوق السَّماء ، كما صحَّتْ الأخبار بذلك "(٩) ، وقد أشار النحاة المتأخرون إلى هذا الاستعمال . (١٠)

ب ـ أن تكون مكان (إِلَـى)

قالَ (ص) (إِنَّمَا بَقَاؤُكُم فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِن الأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ العَصْرِ إِلى غُـرُوبِ الشَّمسِ) (١١) ، و (فِي) فيه مرادفة (إِلى) (١٢) نحو قوله تعالى (فَرَدُّوا أَيْدِيَهُم فِي أَفْوَاهِهِم) (١٣) ، وأشار الحافظ ابن حجر إلى مجيء (فِي) بمعنى (إِلَى) فـــي الحديث السَّابق الذكر . (١٤)

---

(١) سورة طه ٢٠/ ٧١

(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ قوله تعالى : (وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى) ٧/ ٢٣٦

(٣) هذا صدر بيت لسويد بن أبي كاهل ، وعجزه ، * فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانَ إِلَّا بِأَجْدَعَا * انظر : الأمالي الشجريّة ٢/ ٢٦٧ ، والخصائص ٢/ ٣١٣ ، والأزهية ٢٧٨ ، ومغني اللبيب ١/ ١٦٨ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٩

(٤) فتح الباري ، ٧/ ٢٣٦ ، وانظر مجاز القرآن ٢/ ٢٤

(٥) سورة الملك ٦٧/ ١٧ . (٦) سورة التوبة ٩/ ٢ (٧) سورة طه ٢٠/ ٧١

(٨) سورة الملك ٦٧/ ١٧ (٩) فتح الباري ١٧/ ١٩٢ .

(١٠) انظر الأزهية ٧٧ ـ ٢٧٨ ، ومغني اللبيب ١/ ١٦٨

(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصلاة ـ باب مَنْ أدرك ركعة ـ ٢/ ١٧٨

(١٢) مغني اللبيب ١/ ١٦٩ . (١٣) سورة إبراهيم ١٤/ ٩

(١٤) انظر فتح الباري ٢/ ١٧٨

ج ـ أَنْ تكون مكان (مِـنْ)

نقل عن الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) في تفسير قوله تَعَالَى: (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١) ، مجيء (فِي) هنا بمعنى (مِنْ) (٢) ، و "صلحت (فِي) مكان (مِنْ) لأَنَّكَ تقول لاستخرجنَّ العلم الَّذِي فِيكُمْ : مِنْكُمْ "(٣) ، واستشهد بقراءة عبد اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُخْرِجُ الْخَبْءَ مِنَ السَّمَاوَاتِ) (٤) بـ (مِـنْ) بدل (فِـي)

هـ ـ (الـلَّام) وذكر الحافظ ابن حجر ثلاثة مواضع

أ ـ أَنْ تكون مكان (عَلَى)

جاءت الرِّواية على الأَصل في قوله (ص) (فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ) (٥) ، وفي روايـة أُخرى (فَهِيَ لَهُ) ، واللَّام هنا بمعنى (عَلَى) (٦) ، وجوَّز ابن هشام مجيء (الـلَّام) " موافقة (عَلَى) في الاستعلاء الحقيقي ، نحو : (يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ) (٧) ، والمجـازي نحو (وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا) (٨) "(٩) ، وأنكر النَّحاس ذلك بقوله " ولا نعرف في العربيَّة (لَهُمْ) بمعنى (عَلَيْهِمْ) "(١٠) ، وهو مخالف للمحدِّثين الَّذين رجحوا هذا المعنـى بأَنْ تكون "اللَّام هنا بمعنى (عَلَى) لتتفق الرِّوايات لأَنَّ المخرج واحد "(١١) . وكـذا ورد في غيره مِنْ باب المجاز لا الحقيقة .(١٢)

ب ـ أَنْ تكون مكان (عَـنْ)

وهي " موافقة (عَنْ) ، نحو قوله تَعَالَى (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَـانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ) (١٣) قاله ابن الحاجب "(١٤) ، وأشار إليه الحافظ ابن حجر في قوله

---

(١) سورة النمل ٢٧/ ٢٥
(٢) انظر فتح الباري ١٠/ ١٢١ ، ومعاني القرآن ٢/ ٢٩١
(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٩١
(٤) انظر هذه القراءة في معاني القرآن ٢/ ٢٩١ وتفسير القرطبي ٦/ ٤٦٠٤ والبحر المحيط ٧/ ٦٨
(٥) صحيح البخاري ـ كتاب الزَّكاة ـ باب قوله تَعَالَى : (وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ) ـ ٤/ ٥٠٧
(٦) انظر فتح الباري ٤/ ٧٥ والأزهية ٢٩٨ . (٧) سورة الإسراء ١٧/ ١٠٧
(٨) سورة الإسراء ١٧/ ٧ (٩) مغني اللَّبيب ١/ ٢١٢
(١٠) المصدر السَّابق (١١) فتح الباري ٤/ ٧٥
(١٢) انظر المصدر السَّابق ٢/ ٢٣٦ ، و ٦/ ٢٦ ، و ١١٧ ، و ١٧/ ٣٧
(١٣) سورة الأحقاف ٤٦/ ١١ (١٤) مغني اللَّبيب ١/ ٢١٣

(ص) (قَالَ لِلْوَزْنِ فُوَيْسِقٌ) (١)، أَيْ: قَالَ عَنْ الوزن، وكذا في غيره (٢)، مؤيدا ما ذهب إليه ابن الحاجب، ولم ينكر ما ذهب إليه غيره، بأن تكون اللام في الآية الكريمة السابقة الذكر لام التعليل، وكذا في قوله (يَقُولُ لِرَمَضَانَ) (٣)، بقوله "أي: لفضل رمضان، أو لأجل رمضان، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى (عَنْ)، أَيْ: يقول عن رمضان" (٤)

ج - أن تكون مكان (الباء):

نقل عن علماء التفسير أن اللام في قوله تعالى (أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ) (٥)، أَيْ اللام في (لَهَا) بمعنى الباء، والمعنى سابقون بها، وتأولها بعضهم بأنها بمعنى (إِلَى) وبعضهم أن المعنى وهم من أجلها (٦)، وكذا في الحديث قوله (صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَةِ) (٧)، يحتمل أن تكون اللام بمعنى لأجل، أو اللام بمعنى الباء، أَيْ: صلى بنا (٨)، ولم يشر النحاة إلى هذا المعنى، وأشاروا إلى معناه (لأجل) أو (من أجل). (٩)

٦ - (مِنْ)

وذكر الحافظ ابن حجر لها ثلاثة مواضع:

أ- أن تكون مكان (الباء)

تأتي (مِنْ) بمعنى الباء، كقوله عزّ وجلّ: (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) (١٠)، أَيْ بِأَمْرِ اللَّهِ (١١)، واستشهد الحافظ ابن حجر بهذه الآية على مجيئه في الحديث في قول حفصة رضي الله عنها (يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ) (١٢) والتقدير: وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ بِعُمْرَةٍ مِنْ إِحْرَامِكَ. (١٣)

---

(١) صحيح البخاريّ - كتاب الحجّ - باب لا يعضد شجر الحرم - ٤/٤١٢
(٢) انظر فتح الباري ٧/٢٩٥، و ٩/١٣.
(٣) صحيح البخاريّ - كتاب صلاة التراويح - باب فضل مَنْ قام رمضان - ٥/١٥٤
(٤) فتح الباري ٥/١٥٤. (٥) سورة المؤمنون ٢٣/٦١
(٦) انظر فتح الباري ١٤/٢٩٣.
(٧) صحيح البخاريّ - كتاب الصّلاة - باب قوله تعالى: (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ) ٣/١٧٦
(٨) انظر فتح الباري ٣/١٧٦ (٩) انظر حروف المعاني ٨٥
(١٠) سورة الرّعد ١٣/١١. (١١) انظر الأزهية ٢٩٣، ومغني اللّبيب ١/٣٢١
(١٢) صحيح البخاريّ - كتاب الحجّ - باب التّمتع والقران - ٤/١٧٠ - ١٧٤
(١٣) انظر فتح الباري ٤/١٧١، وانظر ٩/٢٨٢

ب ـ أَنْ تكون مكان (فِـي) :

قوله (بَابُ الصَّلاةِ على النُّفَسَاءِ إِذا مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا) (١) ، ووقع في نسخة (مِنْ) بدل (فِي) ، "أَيْ : في مُدَّة نِفَاسِها أَو بسبب نِفَاسِهَا ، والأَول أَعَمُّ من جهة أَنَّه يدخل فيه مَنْ ماتت منه أَو من غيره ، والثَّاني أَليق بخبر الباب ، فإِنَّ في بعض طرقه أَنَّهَا مَاتَتْ حاملاً "(٢) ، وهذا محمول على إِحلال (مِنْ) محلّ (فِي) ، وقد أَجاز النّحاة ذلك ، نحو قوله تَعَالَى (أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) (٣) ، أَيْ : في الأَرْضِ (٤)

ج ـ أَنْ تكون مكان (عَـنْ)

كما جاء في الحديث الشَّريف : (حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وِعَاءَيْنِ) (٥) وجاء في رواية أُخرى : (حَفِظْتُ مِنْ) ، وقال عنها الحافظ ابن حجر : "هي أَصرح في تلقيه مِن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا واسطة "(٦) ، و (مِنْ) تكون مكان (عَنْ) ، وذلك قولك : (نَهَيْتُ مِنْ فُلَانٍ) ، أَي : عَنْهُ (٧) ، وكذا قال ابن هشام "هِيَ مرادفة (عَـنْ) نحو : (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّـهِ) (٨) "(٩) .

ثانيًا : زيادة الحـروف :

أَشار النّحاة إِلَى مواضعها ، وشروطها في الزيادة ، ويعنون بالزَّائد الَّذِي يكون دخوله كخروجه (١٠) ، و "يطلقون الزَّائد على ما يستقيم الكلام دونه كما في قوله تَعَالَى : (فَبِمَـا نَقْضِهِمْ) (١١) ، و : (فَبِمَا رَحْمَةٍ) (١٢) ، كما أَنَّهُم "يطلقون الزَّائد على ما يصل العامل

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الجنائز ـ ٣/٤٤٤
(٢) فتح الباري ٣/١٤٤
(٣) سورة فاطر ٣٥/٤٠ ، وسورة الأَحقاف ٤٦/٤
(٤) انظر حروف المعاني ٧٦ ، والأَزهية ٢٩٣
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب العلم ـ باب حفظ العلم ـ ١/٢٢٧
(٦) فتح الباري ١/٢٢٧
(٧) انظر الأَزهية ٣٩٢
(٨) سورة الزُّمر ٣٩/٢٢
(٩) مغني اللَّبيب ١/٣٢١
(١٠) انظر رصف المباني ١٤٢
(١١) سورة النّساء ٤/١٥٥
(١٢) سورة آل عمران ٣/١٥٩

إلى مابعده ولايمنعه مِنْ ذلك ، وإن كان معنى لايصحُّ الكلام دونه ، وذلك كـ (لَا) في نحو قوله تَعَالَى : (وَحَسِبُوا أَلَّاتَكُونَ فِتْنَةٌ) (١) بنصب (تَكُونَ) ، وكـ (لَا) الواقعة بَيْنَ الجارِّ والمجرور في نحو قولهم (جِئْتُ بِلا زادٍ) فالزَّائد الَّذِي عنيت هو الأول الَّذِي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه دون الإطلاقَينِ الأخيرَينِ " (٢)

ويظهر على إشارات الحافظ ابن حجر إلى زيادة الحروف في تركيب الكلام ، أَنَّهُ تتبع ماقرروه ، وأشار إلى مواضعها في الحديث الشَّريف ، وقد يحمل الحرف في الموضع الَّذِي ورد فيه على مايحتمل فيه إلى جانب ماير اه بزيادته ، مستفيداً مِنْ تعدّد الرِّوايات في الحديث الواحد ، أَوْ ماينقله عن النّحاة ، واختلافهم في زيادته أَوْ حمله على معنى آخر . وتناولنا بعض الحروف الَّتِي أشار إلَى زيادتها يُبيِّنُ لنا مفهوم الحرف الزَّائد عنده ، وطريقته في تناول هذه الأحرف ، وبيان موقفه مِنْ زيادتها ، كما تعطينا فكرة واضحة في إبراز جهده في تتبع هذا الجانب في الحديث الشَّريف ، ومن الحروف التي أشار إلَى زيادتها

١ـ زيادة حرف الباء

ومن المواضع الَّتِي ترد الباء فيها زائدة ، وأشار الحافظ ابن حجر إليها

أ ـ أَنْ تكون في خبر (مَا) النَّافية

وتفيد تأكيد النَّفي ، نحو قوله (ص) (مَا أَنَا بِقَارِئٍ) (٣) ، وكذا في قوله (ص) (ما المسؤولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ) (٤) ، وهو من المواضع التي يكون فيها حرف الباء زائداً . (٥)

ب ـ أَنْ تكون في المبتدأ ، إِذَا كان (حَسْبُ)

وجَوَّزَهُ الحافظ ابن حجر وإِنْ نُسِخَ الابتداء بحرف ناسخ ، نحو قوله (ص) (وَإِنَّ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) (٦) ، بقوله " (وإِنَّ بِحَسْبِكَ) بإسكان السّين

---

(١) سورة المائدة ٥ / ٧١ (٢) رصف المباني ١٤٢

(٣) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/ ٢٦

(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب سؤال جبريل ـ ١/ ١٢٩

(٥) انظر رصف المباني ١٤٨ ، ومغني اللّبيب ١/ ١١٠ ، وأسرار النّحو ٢٧٦

(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّوم ـ باب حقّ الجسم ـ ٥/ ١٢٢

المهملة ، أَيْ : كَافِيكَ ، والباء الزَّائدة "(١) ، وقَيَّدَ ابن هشام بالمبتدأ دون خبر ناسخ عليه ، نحو قولهم (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) (٢) .

ج ـ أَنْ تكون في المفعول

قالَ تَعَالَى (وَلَاتُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (٣) ، وفي الحديث أشياء منها (فَأَرْغَمَ اللَّهُ بِأَنْفِكَ) (٤) ، والباء زائدة ، معناه أَوقع اللَّهُ بك السّوء (٥) قوله (هَلْ يَأْتِي الخَيْرُ بِالشَّرِّ ؟) (٦) ، بقوله " والباء في قوله (بِالشَّرِّ) أَيْ : هَلْ يستجلب الخيرُ والشَّرَّ " ، والصِّلة الزِّيادة ذكرناها في المصطلح ابن حجر سابقًا

٢ـ زيادة الفاء :

أَنْ تكون زائدة دخولها كخروجها ، أَوْ لازمة بحسب الكلام (٧) ، أَيْ بحسب تأويل بالحكم على عدم زيادتها نحو ماجاء في قوله (فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي دخلت اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٨) ، مِنْ رواية أُخرى بقوله (فَدَخَلَ) ، "قيل الفاء والأَوْلَى أَنَّ في الكلام حذفًا تقديره : فَلَمَّا دَخَلْتُ بَيْتِي اسْتَقَرَيْتُ فيه ، فَدَخَلَ " الحافظُ ابنُ حجر ابنَ هشام في حمل الكلام على تأويل الحذف ، "لأَنَّ الظاء جواب (لَمَّا) خلافًا لابن مالك ، وأَما قوله تَعَالَى : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فمنهم) فالجواب محذوف ، أَي : انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، ومنهم غير ذلك "(

---

(١) فتح الباري ٥ /١٢٢ (٢) انظر مغني اللبيب
(٣) سورة البقرة ٢/١٩٥
(٤) صحيح البخاريّ ـ فضائل أَصحاب النَّبِيِّ (ص) ـ مناقب علي
(٥) انظر فتح الباري ٨/٧٤ ، وانظر زيادتها في هذا الموضع
وَقَيَّدَ المالقيُّ (ت : ٧٠٢ هـ) زيادتها في هذا الموضع في
الضّرورة . انظر رصف المباني ١٤٩
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرّقاق ـ باب مايحذر مِنْ زهرة الدُّنْيَا ـ
(٧) انظر رصف المباني ٣٨٦ ، ومغني اللّبيب ١/١٦٥ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ باب لَوْلَا إِذ سَمِعْتُمُوهُ ـ
(٩) فتح الباري ١٠/٨٠ (١٠) سورة لقمان
(١١) مغني اللّبيب ١/١٦٦

وأَشارَ إلى زيادتها في الخبر ، وأَجازه الأَخفش مطلقاً ، " وحكى (أَخُوكَ فَوَجَدَ) وَقَيَّدَ الفراء والأَعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أَمراً أَوْ نهياً "(١) ، وجاء في قولـه (ص) (اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا) (٢) ، رواية أُخرى (تُؤجَرُوا) " بالجزم على جواب الأَمر المضمّن معنى الشَّرط ، وهو واضح ، وجاء بلفظ (فلتؤجَرُوا) وينبغي أَنْ تكون هذه اللَّام مكسورة لأَنَّهـا لام (كَيْ) ، وتكون الفاء زائدة ، كما زيدتْ في قوله (ص) (قوموا فَلأُصَلِّي لَكُم) (٤) ، ويكون معنى الحديث (اشْفَعُوا كَيْ تُؤْجَرُوا) ، وتابع الحافظ ٱبن حجر في هذا ٱبن مالك إِلَّا أَنَّـه لم يصرح بأَخذه عنه (٥)

وكذا في قول عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (دَعْنِي فَلأَضْرِبَ عُنُقَهُ) (٦) ، ونقل زيادتها عـن الكرمانيّ مختصراً (٧) ، والكلام عنها عنده " قوله (فلأَضربَ) بالنَّصب ، وهو في تأويل مصدر مجرور ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، أَيْ : اتركني فتركك الضَّربَ . وبالجزم والفاء زائدة على مذهب الأَخفش ، واللام للأَمر ، ويجوز فتحها على لغة سُليم ـ بضم المهملة ـ وتسكينها مـع الفاء عند قريش "(٨)

٣ـ زيادة الـلَّام

ويشير إِلَى موضع زيادتها في خبر (إِنَّ) المكسورة الهمزة المؤكدة كثيراً لإِفادة التَّوكيد وإِلى غيره قليلاً ، فَمِنْ زيادتها في خبر (إِنَّ) ماجاء في قوله (وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرَاءَةَ الإِمام) (٩) بزيادة لام التَّأكيد (١٠) ، واختلفوا في اللَّام في قوله : (مَارَأَيْنَا مِن شَيءٍ ، وَإِن وَجَدْنَـاهُ لَبَحْراً) (١١) ، ونقل أَنَّ " (إِنْ) هي النَّافية واللَّام في (لبحرا) بمعنى (إِلَّا) ، أَيْ : ماوجدناه إِلَّابحراً ، قال ٱبن التّين هذا مذهب الكوفيّين (١٢) ، وعند البصريّيـنَ (إِنْ)

---

(١) مغني اللَّبيب ١٦٥ .
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأَدب ـ باب تعاون المؤمنين ـ ١٣/ ٥٨
(٣) انظر فتح الباري ١٣/ ٥٨
(٤) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب الصَّلاة على الحصير ـ ٢/ ٣٦
(٥) انظر شواهد التَّوضيح ٢٤٣ ـ ٢٤٤
(٦) صحيح البخاريّ ـ كتاب استتابة المرتدين ـ باب ماجاء في المتأولين ـ ١٥/ ٣٤٠
(٧) انظر فتح الباري ١٥/ ٣٤٠ (٨) شرح الكرمانيّ ٢٤/ ٥٩
(٩) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصَّلاة ـ باب إِذَا حضر الطَّعام ـ ٢/ ٣٠١
(١٠) انظر فتح الباري ٢/ ٣٠١
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الهبة ـ باب من استعار ـ ٦/ ١٦٩
(١٢) أشار إِليه ٱبن هشام . انظر مغني اللَّبيب ١/ ٢٣٢

مخفّفة مِن الثّقيلة واللّام زائدة ، كذا قالَ "(١) . وهذه اللّام "عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادتْ ـ مع إفادتها توكيد النّسبة وتخليص المضارع للحال ـ الفرقَ بيْن (إنْ) المخفّفة مِن الثّقيلة و (إنْ) النّافية ... وزعم أبُو عليّ وأبُو الفتح وجماعة أنّها لام غير لام الابتداء ، اجتلبتْ للفرق ... وحجة أبي عليٍّ دخولها على الماضي المتصرف نحو (إنْ زيدٌ لَقَامَ) ، وعلى منصوب الفعل المؤخر عَنْ ناصبه في نحو (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) (٢)، وكلاهما لايجوز مَعَ المشدَّدَةِ "(٣) ، وهذا الرأي قريب لما جاء في هذا الحديث

وأشار إلَى مواضع أُخرى في زيادتها ، ومنها زيادتها في المفعول (٤) ، فقد جاء في قوله (ص) (فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلِقَاحٍ) (٥) ، رواية أُخرى بقوله : (فَأَمَرَ لَهُمْ بِلِقَاحٍ) ، فتكون اللّام على هذا الرّواية زائدة ، ويحتمل فيها أنْ تكون للتّعليل ، أوْ لشبهه الملك ، أوْ للاختصاص(٦) ، وقد تزاد للتّعليل في رواية أُخرى لقوله (ص) (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ) (٧) ، فقد جاء في غيرها (لِيَقْتَطِعَ بِهَا) بزيادة لام التّعليل (٨) ، ولعلّه احتمل في هذه الرّواية زيادة اللّام على الرّواية الّتي سبقتها ، ولايعني هنا زيادة اللّام في هذا الموضع ، فهي غير زائدة فيه . (٩)

٤ـ زيادة (لا)

وتكثر إشارات الحافظ ابن حجر إلَى موضع زيادتها في قسم مِن الكلام "تكون باقية على معناها ، فلا تخرج مِن الكلام ، ولايكون معناه بها كمعناه دونها "(١٠) ، أما القسم الثّاني مِنَ الكلام الّذي تُزاد فيه (لا) ، فيكون فيه دخولها وخروجها واحداً (١١) ، ومنه زيادتها "لتأكيد النّفي نحو قولك : ماقام زيد ولاعمرو ، وماقام زيد ولاقعد عمرو ، المعنى :

---

(١) فتح الباري ٦/ ١٦٩
(٢) سورة الأعراف ٧/ ١٠٢
(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢ .
(٤) المصدر السّابق ١/ ٢٣٣
(٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب أبوال الإبل ـ ١/ ٣٥٠
(٦) انظر فتح الباري ١/ ٣٥٠ .
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب القدر ـ باب قوله تعالَى : (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ) ـ ١٤/ ٣٦٧
(٨) انظر فتح الباري ١٤/ ٣٦٧
(٩) انظر مغني اللّبيب ١/ ٢٠٩
(١٠) رصف المباني ٢٧٠
(١١) المصدر السّابق ٢٧٣

ماقامَ زيد وعمرو ، وماقام زيد وقعد عمرو ، لأَنَّ الواو تُشرِّكُ بَيْنَ الاسمَينِ والفعلَينِ في النَّفـــي كما تشرك بَيْنَ النَّوعين في الإثبات فلا يحتاج إِلَى (لَا) النَّافية ، لكن زيدت لنوع من التأكيد "(١) والقسم الأَول له موضعان (٢) ، أَشار إليهما الحافظ ابن حجر

أ ـ أَن تزاد بَيْنَ الناصب للفعل المضارع ومنصوبه

جاء في قول أُمِّ عطية رَضِيَ اللَّهُ عنها (كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثلاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشهرٍ وَعَشْرًا ، وَلَانَكْتَحِلَ) (٣) ، بنصب (نكتحل) على العطف و (لا) زائـدة ، " فتقول في النَّاصب والمنصوب عجبت أَنْ لَاتقومَ ... وضربتُكَ حَتَّى لاتقومَ ، وجئتُكَ كَيْ لاتكرمَ زيداً ، وجملة النَّواصب يجوز زيادة (لا) بينها وَبَيْنَ معمولاتها "(٤) باستثناء (لام كي) و (لام الجحود) ، و (أَو) و (لَنْ) لِعِلَلٍ اختصَّتْ بها (٥) ، ولم يَشِرْ الحافظ ابن حجـر إِلَى هذه الأَدوات ، وإِنَّما أَشار إِلى نصب الفعل بـ (أَنْ) ، وزيادة (لَا) معها .(٦)

ب ـ أَن تُزاد بَيْنَ المعطوف والمعطوف عليه

ذكر زيادة (لَا) في هذا الموضع ، في قوله (بابُ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِـــــم وَلَا الضَّالِّينَ) (٧) ووجهها أَيضًا أَنْ تكون بمعنى (غير) ، واستدلَّ على هذا المعنى بقراءة عمر رضي اللَّهُ عنه ، بقوله " قالَ أَهْلُ العربيَّة (لَا) زائدة لتأكيد معنى النَّفي المفهـــوم مِنْ (غَيْرِ) لئلَّا يتوهم عطف (الضَّالِّينَ) على (الَّذِينَ أَنْعَمْتَ) . وقيل : (لَا) بمعنـــى (غير) ويؤيده قراءة عُمر (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ) (٨) ، ذكرها أَبو عبيد ، وسعيد بن منصور بإِسنادٍ صحيحٍ ، وهي للتَّأكيد أَيضًا "(٩) . وذكر المالقيُّ (ت ٧٠٢هـ) أَنَّ (لَا) وإِن كانت بمعنى (غير) فهي زائدةٌ ، بقوله " وتقول في المعطوف والمعطوف عليه : (مارأيتُ زيداً ولاعمراً) ، قالَ تَعالَى : (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّيـــنَ) (١٠)

---

(١) رصف المباني ٢٧٣ (٢) المصدر السَّابق ٢٧٠ ـ ٢٧٣ .
(٣) صحيح البخاريِّ ـ كتاب الحيض ـ باب هل تصلي المرأة ـ ١/ ٤٢٩
(٤) رصف المباني ٢٧٢ (٥) انظر رصف المباني ٢٧٢
(٦) انظر فتح الباري ٥/ ٢٦٤ ، و ٤٥٣ ، و٩/ ٣٨٠ ، و ١٠/ ٢٥٢ .
(٧) صحيح البخاريِّ ـ كتاب التَّفسير ـ بابُ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ـ ٩/ ٢٢٦
(٨) انظر قراءة عمر رضي اللَّهُ عنه في مختصر في شواذ القرآن ١ ، والبحر المحيط ١/ ٢٩
(٩) فتح الباري ٩/ ٢٢٦ (١٠) سورة الفاتحة ١ /٧

والمعنى في ذلك كلّه : غير ، وهي في جميع ماذُكِرَ زائدة ، إلّا أنّهُ لايجوز إخراجها من الكلام لئلّا يصير النّفي إثباتاً ، والمعنى على النّفي ، لكن يُقال (لَا) زائدة مِنْ حيث وصول عمل ماقبلها إلى مابعدها ، وهو اصطلاح النحويّينَ في الزّيادة ، كما يقولون في الألف واللّام مِن الّذي والّتي والآنَ واللات والعُزّى ، وأنّ الزّيادة فيها كائنةٌ ، ولكن لايستغنى عنها ، وأكثرهم يصطلح بالزّيادة على مادخولها كخروجها ، وكُلٌّ صحيحٌ "(١)

أما زيادة (لَا) بأن يكون دخولها كخروجها ، فقد ذكرها في تفسير قوله تَعَالَى : (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (٢) ، واحتمل أنْ تكون حرف تنبيه مثل (أَلَا) ، واستشهد بقول الشّاعر (٣)

لَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِيِّ ... لَايَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ

واستشهد به ابن هشام على أنّ (لَا) " زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب ، والتّقدير لا أُقسم بيوم القيامة لايتركُون سُدًى "(٤) ، وقال "البصريُّونَ والكسائيُّ وعامّةُ المفسرين : إنّ معناه : أُقسِمُ ، و (لَا) زائدة "(٥) . وأنكر الفراء هذا القول ، ونفى زيادتها في أول الكلام ، ورَجّحَ الهرويّ (ت : ٤١٥ هـ) الرأي الأول (٦) . واحتمل ابن حجر زيادتها في قول البَراء (٧) رضي اللّهُ عنه : (لَا وَاللّهِ مَاجَاوَزَ مَعَهُ النَّهْرَ إِلّا مُؤْمِنٌ) (٨) ، ومثله قوله تَعَالَى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَايُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) (٩) ، وكذا في الشّاهد السّابق على قول ابن هشام زيدتْ توطئة وتمهيداً لنفي الجواب . (١٠)

٥ ـ زيادة (مَـا)

اختلف النّحاة في تسميتها إذا كانت زائدة ، حيث "يسمي بعض النّحويّينَ (مَا) الصّلة زائدة ولغواً ، وبعضهم يسميها توكيداً للكلام ، ولايسميها صلة ولازائدة لئلّا يظنّ ظانٌّ أنّهـا

---

(١) وصف المباني ٢٧١
(٢) سورة القيامة ٥ ١/٧
(٣) تَمّ تخريج الشّاهد سابقا
(٤) مغني اللّبيب ١/٢٤٩
(٥) الأزهية ١٦٣
(٦) المصدر السّابق ١٦٦
(٧) انظر فتح الباري ٨/٢٩٤
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ باب عدّة أصحاب بدر ـ ٨/٢٩٤
(٩) سورة النّساء ٤/٦٥
(١٠) انظر مغني اللّبيب ١/٢٤٩

دخلت لغير معنى البتّة . وإنّما يعرف أنّ الحرف صلة زائدة في الكلام بأنّ حذفه لايخلّ بالمعنى وقال عنترة (١)

يَاشَاةَ مَاقَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَـهُ ... حَرُمَتْ عَلَيَّ ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْـرُمِ

أراد : يَاشَاةَ قَنَصٍ . و (مَا) صلة "(٢) . وترد هذه التّسميات عند الحافظ ابن حجر لتعدّد مصادره في نقله عن النّحاة كما سنرى ذلك في مواضع (مَا) الزّائدة ، الّتي أشار إليها وتنحصر إشاراته إلى زيادتها في الأقسام الآتية

أ ـ أنْ يكون دخولها كخروجها

فهي في هذا القسم لاتغيّر إعراباً ولامعنى ، وهو في إشارات الحافظ ابن حجر أكثر من غيره ، وتقع (مَا) بَيْنَ العامل ومعموله ، وتكون عرضة للاحتمال ، نحو ماجاء في قوله (ص) (أَنَّهَا لَايَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ) (٣) في رواية مسلم (لا يَعْلَمُ مَاقَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ) (٤) فقد روى (قدرُ) بالرّفع "على أنّه يكون استفهاماً و (قدرُ) مبتدأ ، وبنصبها ، على أنْ يكون (مَا) زائدة ، و (قدر) مفعول (يعلم) "(٥) ، ذلك نحو زيادتها في قوله تَعَالَى (فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُمْ) (٦) ، و "العرب تستعمل (ما) في كلامهم توكيداً ، فإنْ كان الّذي قبلها يجرّ ، أو يرفع ، أو ينصب عمل فيما بعدها "(٧) ، وكذا في زيادتها بَيْنَ الجارّ والمجرور في قوله (ص) : (لَيْسَ فِيمَا أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ) (٨) ، فقوله : (فِيمَا أَقَلَّ) (مَا) زائدة ، و (أَقَلَّ) في موضع جرّ بـ (في) ، في استعمالها صلة مؤكدة للكلام (٩) ، وكذا بَيْنَ المبتدأ وخبره نحو قوله تَعَالَى : (وَقَلِيلٌ مَا هُمْ) (١٠) ، و (مَا) زائدة مؤكدة للقلّة (١١) ، وكذا زيادتها في الشّرط ، نحو قوله (ص) (فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ) (١٢) ،

---

(١) انظر : الأزهية ٧٧ ، ١٠٤ ، وارتشاف الضّرب ١/٥٤٦ ، و٣/٢٩١ ، وشرح المفصل ٤/١٢ ومغني اللّبيب ١/٣٢٩ ، وفيه (مَنْ) بدل (مَا) ، وشرح شواهد المغني

(٢) كتاب الأزهية ٧٦ ـ ٧٧ .

(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الرّقاق ـ بابُ الصِّرَاطِ جسر جهنم ـ ١٤/٢٥٠

(٤) صحيح مسلم ـ كتاب الإيمان ـ (٨١) باب معرفة طريق الرّؤية ـ ١/١٦٥

(٥) فتح الباري ١٤/٢٥٠ .

(٦) سورة النّساء ٤/١٥٥

(٧) فتح الباري ٩/٣٣٧ . وانظر مجاز القرآن ١/١٥٧ ، والأزهية ٧٩

(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الزّكاة ـ باب لَيْسَ فيما دون خمسة ـ ٤/٩٣

(٩) انظر فتح الباري ٤/٩٣ ، والأمالي الشّجريّة ٢/٢٤٥

(١٠) سورة ص ٣٨/٢٤ .

(١١) انظر فتح الباري ١٤/٤٣ ، والأمالي الشّجريّة ٢/٢٤٦

(١٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّيمم ـ باب التّيمم ـ ١/٤٥٤

د (أَيُّ) مبتدأ فيه معنى الشَّرط ، و (مَا) زائدة للتَّأكيد . (١)

ب ـ الزَّائدة الكافة عن العمل

جاء في قوله (إِنَّكَ مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ) (٢) ، رواية أُخرى (مَتَى مَايَرَاكَ النَّاسُ) (٣) وكان حَقُّ الألف مِنْ (يراك) فِي الرِّواية الأُولَى أَنْ تحذف ، لأَنَّ (مَتَى) للشَّرط ، وهي تجزم الفعل المضارع ، وقد وجهها ٱبن مالك (٤) ـ وقد مضى الكلام عليها ـ وفي الرِّواية الثَّانية بزيادة (مَا) وهي الزَّائدة الكافة عن العمل (٥) ، وقيل إِنَّهَا صلة زائدة مؤكدة للكلام فهي في دخولها كخروجها واستشهدوا على زيادتها بقول الأَعشى (٦)

مَتَى مَاتُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ٱبن هَاشِمٍ تُرَاحِي وَتَلْقِي مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَا

على زيادة (مَا) بَيْنَ الشَّرط وحرفه . (٧)

٦ـ زيادة (مِنْ)

ترد (مِنْ) زائدة في مواضع مِنْ تركيب الكلام ، وأَشار الحافظ ٱبن حجر إِلَى بعضٍ منها كالنَّفي والاستفهام في الفاعل والمفعول والمبتدأ ، وقد ترد في الإِيجاب على رأيٍ ذكره ، ووجَّهَ مايحتمل فيها مِنْ معانٍ ، ويمكن حصر إِشاراته إِلَى زيادتها بالمواضع الآتية

أ ـ النَّفي في الفاعل أَو المفعول ، أَو المبتدأ

وتنقسم في إِفادتها النَّفي على قسمين ، أَحدهما نفي الجنس ، والآخر : استغراق نفيه ، والفرق بينهما "أَنَّ الَّتِي لنفي الجنس يحتملُ مابعدها أَنْ ينفي مفرده اللَّفظيّ أَو جنسه المعنويّ ، فيحتمل أَنْ تريدَ جنسَ الرِّجَالِ ، ويحتمل أَنْ تريدَ الرَّجُلَ الواحدَ ، والَّتِي لاستغراقه لاتنفي إِلَّا الجنس بكُلِّيَّتِهِ ، ولاتبقي منه شيئاً "(٨) ، وذلك نحو قولك (مَاجَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ) ، فهي تفيد "التَّنصيص على العموم ، وهي زائدة في نحو : (مَاجَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)

---

(١) انظر فتح الباري ١/٤٥٤
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب المغازي ـ ذكر النَّبِيِّ (ص) مَنْ يُقْتَلُ ببدر ـ ٨/٢٨٦
(٣) انظر فتح الباري ٨/٢٨٦ (٤) انظر شواهد التَّوضيح ٧١ـ٧٣
(٥) انظر فتح الباري ٨/٢٨٦
(٦) انظر الأَمالي الشَّجريَّة ٢/٢٤٦ وفيه (يدا) بدل (ندا) ،وانظر مغني اللَّبيب ١/٣١٢ .
(٧) انظر الأَمالي الشَّجريَّة ٢/٢٤٩ ، ومغني اللَّبيب ١/٣١٢
(٨) رصف المباني ٣٢٤

فَإِنَّهُ قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ، ولهذا يصحُّ أنْ يُقال : (بَلْ رَجُلَانِ) ويمتنع ذلك بعد دخول "مِنْ" "(١) ، وسميت مزيدة لعدم تغير المعنى بإسقاطها (٢) ، كما أنَّها "تفيد توكيد العموم ، وهي زائدة في نحو : (مَاجَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، أَو مِنْ دَيَّارٍ) فَأَنَّ أَحَدًا ودَيَّارًا صيغتا عمومٍ "(٣) ، وشروط زيادتها فيهما ثلاثة أمور "أحدهما : تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بِهَلْ ، نحو (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا) (٤) ، و (مَاتَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) (٥) ، و (فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ) (٦) ، وتقول : (لايَقُمْ مِنْ أَحَدٍ) ، وزاد الفارسيُّ الشَّرطَ ، كقوله (٧)

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

والثَّاني تنكير مجرورها . والثَّالث : كونه فاعلاً ، أَوْ مفعولاً به ، أَوْ مبتدأً "(٨)

وقد جاءت (مِنْ) زائدة ، وتقدمها نفي ، ومابعدها نكرة في الفاعل لإفادتها نفي الجنس ، وذلك في إشارته إليها في قوله تَعَالَى (مَايَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِم مُحْدَثٍ) (٩) ، و (مِنْ) في قوله (مِنْ ذِكْرٍ) زائدة للتَّوكيد (١٠) ، وكذا في المفعول جاء في الحديث في قوله (مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً) (١١) رواية أُخرى (مِنْ دَاءٍ) ، و (مِنْ) فيها زائدة ، "ويحتمل أَنْ يكون مفعول (أَنْزَلَ) محذوفًا ، فلا تكون (مِنْ) زائدة ، بل لبيان المحذوف ، ولايخفى تكلُّفه "(١٢) ، فَرَدَّ الاحتمال ، وكذا في المبتدأ وإِنْ دخل عليه فِعْلٌ ناسخٌ ، نحو قول عائشة رضي اللَّهُ عنها : (فَمَا كَانَتْ مِنْ خُطْبَتِهِمَا مِنْ خُطْبَةٍ إِلَّا نَفَعَ اللَّهُ بِهَا) (١٣) ، بقوله : "و (مِنْ) الأُولَى تبعيضيَّة ، أَو بيانيَّة ، والثَّانية زائدة "(١٤) .

---

(١) مغني اللَّبيب ١/٣٢٢ .
(٢) انظر أسرار النَّحو ٢٧٢
(٣) مغني اللَّبيب ١/٣٢٢ .
(٤) سورة الأنعام ٦/٥٩
(٥) سورة الملك ٦٧/٣ .
(٦) سورة الملك ٦٧/٣
(٧) البيت لزهير بن أبي سلمى ، انظر مغني اللَّبيب ١/٣٣٠ ،وشرح شواهد المغني ١/٣٨٦ و٢/٧٣٨ ، و ٧٤٣
(٨) مغني اللَّبيب ١/٣٢٣ .
(٩) سورة الأنبياء ٢١/٢
(١٠) انظر فتح الباري ١٧/٢٧٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٩٧ـ ١٩٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٥٧ .
(١١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الطّب ـ باب مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ـ ١٢/٢٤٠
(١٢) انظر فتح الباري ١٢/٢٤٠
(١٣) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النَّبيِّ (ص) ، فضل أبي بكر ـ ٨/٣١
(١٤) فتح الباري ٨/٣١

وقد ترد (مِنْ) زائدة في الإيجاب في رواية قوله (إِنِّي وَهَبْتُ لَكَ مِنْ نَفْسِي) (١) وخلت أكثر الرِّوايات مِنْ لفظ (مِنْ) ، وكذا في قول الفقهاء وَهَبْتُ مِن فُلَانٍ (٢) ، في دخولها زائدة في المفعول ، وقد أُنْكِرَ ذلك ، ووجهه الحافظ ابن حجر بأَنَّ "الإنكار مردود لاحتمال أَنْ تكون زائدة على مذهب مَنْ يرى زيادتها في الإثبات مِن النحاة "(٣) ، وهو مذهب الكوفيِّينَ ، و "تكون (مِنْ) زائدة عند الكوفيِّينَ في الواجب ، وخَرَّجُوا : (قَدْ كَانَ مِن مطرٍ) وهو عند البصريِّينَ غير الأخفش مُؤَوَّلٌ ، أَيْ حَادِثٌ مِن مطرٍ ، أَو كائنٌ من مطرٍ ، وبعد فهو قليل لا يقاس عليه "(٤) ، وأما الأخفش فهو لا يشترط الشَّرطَينِ الأَولَينِ من شروط زيادتها الَّتِي ذكرناها سابقاً ، و "استدلَّ بنحو (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ) (٥) ، و (يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (٦) ، و (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) (٧) ، و : (يُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُم) (٨) "(٩) .

ب ـ الاستفهام بـ (هَلْ) في المبتدأ

وقد أشار النحاة إلى مجيء (مِنْ) زائدة في الفاعل والمفعول والمبتدأ ، وهو الشَّرط الثَّالث مِنْ شروطهم لزيادتها ، إلَّا أَنَّ الحافظ ابن حجر لم يَشِرْ إليها إلَّا في المبتدأ ، وما كان أصله مبتدأ قبل النَّسخ ، نحو قوله (هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ احتلمتْ ؟) (١٠) ، و (مِنْ) زائدة في قوله (مِنْ غُسْلٍ) ، وقد سقطت في رواية أُخرى (١١) ، والفرق "بَيْنَ الجنس واستغراقه في الاستفهام هو الفرق بينهما في موضع النَّفي "(١٢) ، وعليه تكون هنا لنفي الجنس ، لأَنَّ لفظة (غسل) ليست مِنْ ألفاظ العموم

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوكالة ـ باب وكالة المرأة ـ ٥ / ٣٩٢
(٢) انظر فتح الباري ٥ / ٣٩٢ . (٣) المصدر السَّابق
(٤) رصف المباني ٥ ٣٢٥ . وانظر أسرار النَّحو ٢٧٢ . (٥) سورة الأنعام ٦ / ٣٤
(٦) سورة نوح ٤/٧١ . (٦) سورة الكهف ١٨ / ٣١ ، والحَجِّ ٢٢ / ٢٣ ، وفاطر ٣٥ / ٣٣
(٨) سورة البقرة / ٢ / ٢٧١ .
(٩) مغني اللَّبيب ١ / ٣٢٤ . وانظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٧٤ ، وأشار الأخفش إلى موضع زيادتها في قوله تَعَالَى : (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ) "سورة الأنعام ٦ / ٣٤ "، ولم ترد المواضع الَّتِي أشار إليها ابن هشام عنده في كتابه معاني القرآن ، وربما نقلها مِنْ مصدر آخر للأخفش ، أو نقل مِنْ نسخة لمعاني القرآن لم تصل إلى يدِ محقق الكتاب ، كانت متداولة في عصره . واللَّهُ أعلم
(١٠) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب إذا احتلمت المرأة ـ ١ / ٤٠٤
(١١) انظر فتح الباري ١ / ٤٠٤ (١٢) رصف المباني ٥ ٣٢٥

وكذا مجيئوها زائدة في ماكان الأصل فيه مبتدأ ، وقد رَجَّحَ زيادتها بسقوطها من رواية أُخرى في قوله (فَهَلْ كَانَ مِنْ آبائه مِنْ مَلِكٍ ؟) (١) ، وجاءت رواية بفتح ميم (مَـــنْ) ، و " (مَلَكَ) فعل ماضٍ ، والجارَّة أَرجح لسقوطها مِنْ رواية أَبي ذَر ، والمعنى في الثَّلاثـــة واحد "(٢)

ج – الشَّرط بغير (مَهْمَا) الشَّرطيَّة :

وهذا يؤيد مذهب أَبي عليٍّ الفارسيّ الَّذي أَشار إليه ابن هشام ، وذكرناه قبل قليل ، بأَنْ تكون (مِنْ) زائدة إذا تقدَّم شرط ، وقد يحتمل فيها الحافظ ابن حجر معنى آخر ، كما جاء في قوله : (فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَوَضَّأَ) (٣) ، رواية أُخرى بـ (مِنْ) بدل (فِي) " ، فيحتمل أَنْ تكون بمعناها ، ويحتمل أَنْ تكون زائدة "(٤) ومجيء (مِنْ) بمعنى (فِي) وارد في العربيَّة ، أَيْ تكون " (مِنْ) مكان (فِي) ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى (أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ) (٥) ، أي : في الأَرْضِ "(٦) ، وهو يعنـــي مذهب الكوفيِّينَ في إحلال الحرف محل غيره ، وقد سبق بحثه في الظَّواهر النَّحويَّة في الحروف.

وعدا ذلك ترد إشارة الحافظ ابن حجر بقلَّةٍ إلى زيادة حروف أُخرى ، نكتفي بالإشـارة إلى بعض مواضعها عنده ، ومنها زيادة الكاف(٧) ، و (فِي) (٨) ،و (إِذْ) (٩) ،و (أَنْ) (١٠) وهاء السَّكت (١١) ، والواو (١٢) ، ولام التَّعريف(١٣) . فقد أَغنتنا الحروف الَّتي تناولناهـــا في معرفة طريقة بحثه النَّحويّ لها ، ومفهوم الزِّيادة عنده مع معرفة الحروف الزَّائدة الَّتي تكثـــر إشارته إليها في الحديث الشَّريف ممَّا يدلُّ على أَنَّهُ أَولاها اهتماماً خاصًّا ،فتتبعها موضحـــاً مواضع زيادتها في تركيب الكلام

---

(١) صحيح البخاريّ ـ بدء الوحي ـ ١/ ٣٨. (٢) فتح الباري ١/ ٣٨
(٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الوضوء ـ باب التَّخفيف في الوضوء ١/ ٢٤٩
(٤) فتح الباري ١/ ٢٤٩ . (٥) سورة فاطر ٣٥/ ٤٠
(٦) حروف المعاني ٧٦ . وانظر الأُزهية ٢٩٣ ، ومغني اللَّبيب ٣٢١
(٧) انظر فتح الباري ٧/ ٣٢٠، و١٦/ ١٠٤ (٨) المصدر السَّابق ١٣/ ٣٨
(٩) المصدر السَّابق ٩/ ٣٥٢، و٤٤٨ . (١٠) المصدر السَّابق ٣/ ٤٧
(١١) المصدر السَّابق ٨/ ٨٦ . (١٢) المصدر السَّابق ٢/ ٤١٥، و٧/ ٢٧٦
(١٣) المصدر السَّابق ٢/ ١٥٧

ثالثاً : حذف الحروف :

يلجأ الحافظ آبن حجر إلى تقدير حذف الحرف لتوجيه الإعراب ، وبيان المعنى ، فيستدلّ بما جاء في القرآن الكريم ، وبالرّوايات الأُخرى في الحديث الشّريف ، وبكلام العرب على تقدير الحرف المحذوف ، أو جواز حذفه . والحروف الّتي تكثر إشارته إليها في الحذف هي :

١ـ حذف همزة الاستفهام

ذكرنا في موضوع ظواهر أُخرى في استعمال الفعل جانباً من الخلاف بَيْنَ النّحاة في حذف همزة الاستفهام ، فقد منع آبن الحاجب (ت : ٦٤٦ هـ) حذفها إلّا في الضّرورة بقوله "حذف الهمزة شاذٌّ ، وإنّما يقع للضّرورة ، وسِرّهُ أَنَّ الحروف الّتي تدلّ على الإنشاء لها صدر الكلام ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، وما يجز تأخيرها فلم يجز حذفها "(١) ، ونقل آبن حجر رأي آبن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) بجوازه مطلقاً في شرحه قوله (قَالَ يَزِيدُونَ أَم يَنْقُصُونَ ؟) بقوله "كذا فيه بإسقاط همزة الاستفهام ، وقد جزم آبن مالك بجوازه مطلقاً خلافاً لمن خصّهُ بالشّعر "(٣) ، ولعلّه يعني آبن الحاجب ، وقد أجاز سيبويه حذفها ، "كقولك : إنّها لإبلٌ أَمْ شَاءٌ "(٤) ، وكذلك استشهد عليه بالشّعر (٥) . وقد كثرت إشارات الحافظ آبن حجر إلى حذفها في الحديث الشّريف(٦) ، نحو ماجاء في قوله (ص) : (وَدَنَتْ مِنّي النّارُ حَتّى قُلْتُ : أَي رَبِّ أَوَأَنَا مَعَهُمْ) (٧) ، قوله : (أَوَأَنَا) ، وفي رواية أُخرى بحذف الهمزة ، واستدلّ على تقديرها بهذه الرّواية (٨) .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٠
(٢) صحيح البخاريّ ـ كتاب التّفسير ـ باب قوله تَعَالَى (قُلْ يَاأَهْلَ الكِتَابِ) ـ ٩/ ٢٨٣ .
(٣) فتح الباري ٩/ ٢٨٣ ، وانظر شواهد التّوضيح ١٤٦ ـ ١٤٧
(٤) الكتاب ٣/ ١٧٤
(٥) المصدر السّابق ٣/ ١٧٤ ـ ١٧٥
(٦) انظر فتح الباري مثلاً ٦/ ٥١٨ ، و ٩/ ١٧ ، و ١٣/ ٣٦ ، و ١٤/ ١٧١
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب ـ ٢/ ٣٧٣
(٨) انظر فتح الباري ٢/ ٣٧٣ .

٢ـ حذف حروف الجرّ

أجازَ النّحاة حذف الجارّ (١) ، ومنهم مَنْ جَوّزَ الحذف مطلقاً (٢) في مواضع معينة ، ومنهم مَنْ يكون الحذف عنده جائزاً وضرورة (٣) ، ومنهم مَنْ حَدَّدَ مواضع حذفها (٤) ، ويكثر ويطرد مع (أَنَّ) المشدّدة ، و (أَنْ) المخفّفة ، كقوله تَعالَى : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا) (٥) ، أَيْ بأَنْ (٦) ، وفي الحديث نحو قوله (ص) (أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النّاسَ حَتّى يَشْهَدُوا) (٧) ، أَيْ : بأَنْ أُقاتِلَ ، وحذف الجارّ مع (أَنْ) كثير (٨) . و "قد جاء في غيرهما نحو : (قَدَّرْنَاهُ مَنازِلَ) (٩) ، أَيْ : قَدَّرْنا لَهُ ، و (وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا) (١٠) ، أَيْ : يَبْغُونَ لَهَا ، و (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) (١١) ، أَي يُخَوِّفُكم بِأَوْلِيَائِهِ "(١٢) ، وقد جاء قوله (أَنْشُدُكُم بِاللَّهِ) (١٣) برواية أُخرى بحذف الباء ، وهو جائز (١٤) ، ونصب (مِثْل) على نزع الخافض في قوله (ص) : (اللّهُمَّ إِنّي أُحَرِّمُ مَابَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَاحَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ) (١٥) ، أَيْ مِثْلَ ماحَرَّمَ بِهِ ، وليست (بِهِ) زائدة (١٦) ، وكذا في قوله (مَاخَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ) (١٧) ، أَيْ : مَاخَافَ مِنَ اللَّهِ ، فحذف الجارّ ، وأَوصل الفعل إِليه (١٨) ، كما نصب (شيئاً) في

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٣/١٢٦ ، و ١٢٧ ، و١٣٧ ، و٤/٤٨٥ ، وإعراب الحديث ٣٠ ، و٣٥ ، ٦٠ وغيرها ، وشرح شذور الذّهب ٣٢٤ ، ومنهج السّالك ٢/٢٣٥ .
(٢) قبل (أَنَّ) و (أَنْ) انظر شرح شذور الذّهب ٣٢٤ .
(٣) انظر منهج السالك ٢/٢٣٥ .
(٤) انظر مثلاً مغني اللّبيب ٢/٦٤٠
(٥) سورة الحجرات ٤٩/١٧
(٦) انظر مغني اللّبيب ٢/٦٤٠
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب فَإِنْ تَابُوا ـ ١/٨٣ ـ ٨٤
(٨) انظر فتح الباري ١/٨٣ .
(٩) سورة يس ٣٦/٣٩
(١٠) سورة الأعراف ٧/٤٥
(١١) سورة آل عمران ٣/١٧٥
(١٢) مغني اللّبيب ٢/٦٤٠
(١٣) صحيح البخاريّ ـ كتاب الاعتصام ـ باب مايكره من التّعمّق ـ ١٧/٤١
(١٤) انظر فتح الباري ١٧/٤١ .
(١٥) صحيح البخاريّ ـ كتاب الأطعمة ـ باب الحيس ـ ١١/٤٨٦
(١٦) انظر فتح الباري ١١/٤٨٦ ، وشرح الكرمانيّ ٢٠/٤٨
(١٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الإيمان ـ باب خوف المؤمن ـ ١/١١٩
(١٨) انظر فتح الباري ١/١١٩ ، وشرح الكرمانيّ ١/١٨٨

قوله (باب إِذَا أَذِنَ إِنْسَانٌ لآخر شَيْئًا جَازَ) (١) على نزع الخافض ، والتّقدير (في شَيْءٍ) (٢) ،كقوله تَعَالَى (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) (٣) ، وترد إشارة الحافظ ابن حجر إلى حذف حروف الجرّ في مواضع كثيرة من شرحه (٤) .

٣ـ حذف حرف النّداء

لخصّ ابن عقيل (ت : ٧٦٩ هـ) المواضع الّتي يمتنع فيها حذف حرف النّداء ، والمواضع الّتي يجوز فيها حذفه ـ وأشار إليهما ابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) في ألفيته ـ بقوله : " لايجوز حذف حرف النّداء مَعَ المندوب ، نحو (وَازَيْدَاهْ) ولامَعَ الضّمير ، نحو (يَاإِيَّاكَ قَدْ كَفِيتُكَ) ، ولا مَعَ المستغاث ، نحو : (يَالَزَيْدٍ) . وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازًا ، فتقول في (يَازَيْدُ أَقْبِلْ) : (زَيْدُ أَقْبِلْ) ، وفي (يَاعَبْدَ اللَّهِ ارْكَبْ) (عَبْدَ اللَّهِ ارْكَبْ) "(٥) . وحذفه في مواضع أخرى جائز وهو قليل ، كحذفه مع اسم الإشارة في نحو قوله تَعَالَى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) (٦) ، وكذا مع اسم الجنس نحو قولهم : (أَصْبِحْ لَيْلُ) .(٧)

ونجد أنّ إشارات الحافظ ابن حجر لم تخرج عن المواضع الّتي أشار إليها النّحاة في حذف حرف النّداء ، وقد يستدلّ على إثباته في رواية أخرى ،نحو قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عنها (ابْنَ أُخْتِي مَاتَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ العَصْرِ عِنْدِي قَطُّ) (٨) . وجاء في رواية أخرى بإثبات حرف النّداء (٩) ،وكذا في غيره (١٠) ، أو يشير من دون أنْ يستدلّ برواية أخرى على إثباته ، كما جاء في قوله : (فَقَالَ أَبَا أُسَيْدٍ) (١١) ،هو منادى حذف منه حرف النّداء (١٢) .

---

(١) صحيح البخاريّ ـ كتاب المظالم ـ ٦ / ٣٠ .
(٢) انظر فتح الباري ٦ / ٣٠ . (٣) سورة الأعراف ٧/ ١٥٥
(٤) انظر فتح الباري مثلاً : ٢/ ١٠٢ ، و ٥/ ٣٧٦ ،و١١/ ٤٤١ ،و١٣/ ٣٥٦
(٥) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٥٦ـ٢٥٧ . (٦) سورة البقرة ٢/ ٨٥ .
(٧) انظر شرح ابن عقيل ٢٥٧ ،وانظر أيضاً : عمدة الحافظ ٢٩٤ ، ومغني اللّبيب ٢/ ٦٤١ .
(٨) صحيح البخاريّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب مَايُصَلَّى بعد العصر ـ ٢/ ٢٠٥
(٩) انظر فتح الباري ٢/ ٢٠٥ . (١٠) المصدر السّابق ١/ ٦٠ و٦/ ١٢٥ و١٤/ ٣٦
(١١) صحيح البخاريّ ـ فضائل أصحاب النّبيّ (ص) ـ فضل دور الأنصار ـ ٨/ ١١٧ . وفي رواية أخرى : (فقال أبو أسيدٍ) . انظر فتح الباري ٨/ ١١٧
(١٢) انظر فتح الباري ٨/ ١١٧

٤ـ حذف ألف (مَا) الاستفهاميَّة

أشار النحاة إلى موضع واحد يحذف فيه الألف مِنْ (مَا) الاستفهاميَّة (١) ، فهو "لا يحذف إلَّا إذا كانت في موضع جرٍّ ، واتصل بها الحرف الجارُّ ، كقولهم : لِمَ ، وبِمَ ، وفِيمَ ، وعَمَّ ، قال اللَّهُ تعالى : (لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) (٢) ، وقال تعالى : (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) (٣) ، وقالَ تعالى (فِيمَ أَنْتَ مِن ذِكْرَاهَا) (٤) ، وقالَ تعالى : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) (٥) ، فأمَّا إذا اتَّصَلَ بـ (مَاذَا) فلا يجوز حذف الألف منها "(٦) ، ولم ترد في إشارات الحافظ ابن حجر إلَّا في هذا الموضع ، وأشار إلى أنَّ حذفها تخفيفًا ، كما جاءَ في قوله : (فَقُلْنَ وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟) (٧) ، فقالَ "الواو استئنافيَّة ، والباء تعليليَّة ، واليم أصلها (مَا) الاستفهاميَّة ، فحذف منها الألف تخفيفًا "(٨) . وكذا في غيره (٩)

أما الحروف الَّتي تقلُّ إشاراته إليها ، فنكتفي بذكرها ، ونشير إلى مواضع ورودها عنده ، لأنَّها لا تضيف إلى ما ذكرناه سابقًا شيئًا جديدًا ، ومنها حذف أداة التَّشبيه الكاف (١٠) ، وفاء جواب الشَّرط (١١) ، و (لَا) (١٢) ، و (أَنْ) النَّاصبة (١٣) ، و (أَلْ) التَّعريف (١٤) ، وحرف الجواب (نَعَم) (١٥) .

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٧٢ ، وإعراب الحديث ٢٦ ، و ١١١ ، وعمدة الحافظ ٣٩٣ ، وارتشاف الضَّرب ١/٥٤٤ .
(٢) سورة الصَّفّ ٦١/٢ .
(٣) سورة الحجر ١٥/٥٤
(٤) سورة النَّازعات ٧٩/٤٣ .
(٥) سورة النَّبأ ٧٨/١
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٧٢ .
(٧) صحيح البخاريّ ـ كتاب الحيض ـ باب ترك الحائض الصَّوم ـ ١/٤٢١
(٨) فتح الباري ١/٤٢١
(٩) انظر المصدر السَّابق ٣/٣٣٣ .
(١٠) انظر فتح الباري ٤/٤٧١
(١١) المصدر السَّابق ٦/٩
(١٢) المصدر السَّابق ٩/٢٤٦
(١٣) المصدر السَّابق ١٠/٢٤٥
(١٤) المصدر السَّابق ١٣/٢٤٠
(١٥) المصدر السَّابق ١٦/٣٢٣

خاتمة البحث

نتناول في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث بإيجاز في النقاط الآتية

١ـ إنَّ أسماء مصنفات الحافظ ابن حجر لم تجمع كاملة ، وقد حاول البحث استقصاءها ، وفرز المتعلق منها باللغة العربيَّة وعلومها ، وتحقَّق منها بالإشارة إلى مظانِّها في المصادر العربيَّة

٢ـ إنَّ البحث يظهر حقيقة ظاهرة للعيان ، مفادها أنَّ الحافظ ابن حجر قد أسهم إسهامًا فاعلاً في توجيه ما جاء في الحديث النَّبويِّ الشَّريف ممَّا أشكل في تركيب ألفاظه على وفق أساليب اللغة العربيَّة ، ولغاتها ، وطرائقها في التَّعبير ، ممَّا جعله في صفِّ المدافعين عن صحَّة رواية الحديث ، والأخذ به في إقامة القاعدة النَّحويَّة .

٣ـ إنَّ البحث توصل إلى أنَّ من غير المسلم به أخذ النصوص التي وصلت إلينا من النحاة المانعين الاستشهاد بالحديث على ظاهرها من دون التمعُّن في دعواهم ، بخاصة أنهم استشهدوا به ، وإنَّ حلقة الاستشهاد به متواصلة من النحاة الأولين حتَّى المتأخرين ، مما جعلنا نفسِّر أنَّ المنع عندهم لايعني منعًا مطلقًا ، يبعد الحديث من دائرة الاستشهاد ، وإنَّما ذهبوا في منعهم إلى الالتزام بطريقة النحاة الأولين الَّذين استشهدوا بالحديث بقلَّة في إقامة القاعدة النَّحويَّة ، قياسًا على الشَّواهد النَّحويَّة الأخرى عندهم .

٤ـ إنَّ اتِّساع السَّماع عند الحافظ ابن حجر ، نتج عنه توسع في القياس على القليل ، والنَّادر والشَّاذِّ ، وساعده في ذلك منهجه في توجيه رواية الحديث بالنَّظير من كلام العرب ، فتوفرت له قدرة في الدِّفاع عن الحديث النَّبويِّ الشَّريف ، ومكَّنه ذلك من إعطاء الحديث الشَّريف أهمية في تمثل اللغة العربيَّة في مرحلة من مراحل تطورها ، وهو بذلك قد استثمر ماجاء في مصادر النَّحو ، وعدَّ خروجًا عن القياس .

٥ـ إنَّ منهج النحاة المحققين قد اتَّسع عنده في خلطه بين الآراء النَّحويَّة ، فلم يكن متعصبًا لمذهب نحويٍّ من دون آخر ، وإنَّما كان يأخذ الرأي الَّذي يراه مناسبًا في إزالة اللَّبس عن التَّركيب في أدائه المعنى المراد بعبارة سهلة ميسرة ، كما أنَّه لم يكتفِ بالأخذ من النحاة ، بل أخذ من غيرهم في رفع ما أشكل فيه التَّركيب ، وعسر فيه المعنى . فقد أخذ من علماء البلاغة ، والكلام والأصول ، والتَّفسير ، والمحدِّثين ، وقابل بين مناهجهم ومناهج النحاة ، فأسبغ على جهده في دراسة تركيب الكلام مسحة الشمول في التَّحقُّق من معناه ،

وجاء بمنهج خاصّ ، سَهَّلَ عليه حلَّ كثير مِن مشكلات التَّركيب ، الَّتي توقف عندها للتوصل إلى المعاني الَّتي تتناسب والمعاني الَّتي يطمئنُّ إليها في القرآن الكريم والحديث النَّبويِّ الشَّريف ، وفي توجيه القراءات القرآنيَّة

٦ــ إن إعراب الحديث الشَّريف عنده أوسع ممَّا وصل إلينا في هذا المجال ، فقد استوعب فيه ماسبقه سواء أكان عند النّحاة أم غيرهم ، ولذلك عنى البحث بجمع المادة النَّحويَّة المشتتة ، وبوبها على وفق الأبواب النَّحويَّة ، ووضع لها دليلاً تفصيليّاً ، ليسهل الوصول إليها ، وعرضها على منهج البحث ، ووثَّقها بالرجوع إلى مصادر نقله على قدر الاستطاعة ، وكان الوصول إليها متعسراً ، لغياب الأسلوب عند الحافظ ابن حجر في عرضها ، فهو شارح للحديث ، والنَّحو عنده أداة مِن الأدوات الَّتي يستعينُ بها

٧ــ إنَّ البحث النَّحويَّ عند الحافظ ابن حجر لم يتوقف على الحديث النَّبويِّ الشَّريف وحده ، وإنَّما اشتمل على كثير مِن المسائل الَّتي تعنى بغيره ، كالقراءات القرآنيَّة وتوجيهها النَّحويّ وكلام العرب نثره ، ونظمه ، وتضمَّنَ البحث توجيه كثير من أقوال الصَّحابة ، والتابعين ، ومَنْ جاء بعدهم .

٨ــ إنَّ شخصيَّة الحافظ ابن حجر تعبِّر عَنْ قدرة فائقة في التَّنقيب والبحث عمَّا أشكل في تركيب الكلام ، فتتبع آراء النّحاة ، وأخذ بالنَّظير في تأييده هذا الرأي أو رفضه ، وكانت طريقته في الاحتجاج ، والاستشهاد بما يتيسر له مِنْ مادة اللّغة بعيداً مِن الاحتكام إلى العقل والمنطق في مناقشة الحجَّج ، وردِّ الآراء المخالفة له . فهو يقف على المسموع ، ويلتزم الرِّواية الصَّحيحة في الحديث ، فإنْ أراد الإيجاز أخذ برأي نحويٍّ ، ونسبه لصاحبه . ولم يخرج في تأويله النَّحويِّ ، وتقدير الكلام عَمَّنْ سبقه ، فهو في ذكره له يشير إلى جوازه على رأي مدرسة نحويَّة ، أو قالَ به نحويٌّ مِن النّحاة الأوّلينَ أو المتأخرين فيذكر لنا مصادره الَّتي استقى منها مادته النَّحويَّة .

٩ــ إنَّ التَّحقيق سمة بارزة من سمات شرح الحديث عند الحافظ ابن حجر في التَّحقُّقِ مِنْ روايته فهو يقابل بَيْنَ الرِّوايات ، ويتوقف عند الرِّواية الَّتي فيها إشكال فينصُّ على توجيهها النَّحويِّ ويدعمها بالرِّواية الَّتي جاءت مماثلة للرَّأي النَّحويِّ بلا إشكال ، فيتضح التَّوجيه النَّحويُّ عنده وتتضح جوانب منهجه في دراسة تركيب الكلام ، كما أنَّه مَيَّزَ في تحقيقه الجامع الصحيح للبخاريِّ نَصَّ الحديث الشَّريف ، مِن التَّعليقات عليه ، فكان يوجع ماجاء على الحديث من

تعليقات تمثل تفسيراً لألفاظه في الاستعمال إلى مصادرها الأصليّة الّتي أخذت منهـا ، ومِنْ ذلك مثلاً ، ماأخذه البخاريُّ (ت : ٢٥٦ هـ) مِنْ كتاب مجاز القرآن لأبي عبيـدة (ت ٢١٠ هـ) ، ومعاني القرآن للفراء (ت : ٢٠٧ هـ) ، وتنبيه الحافظ ابن حجر إلى ذلك ، وكذلك غيرهما

١٠ـ إنَّ توقفه على المسائل النَّحويَّة لم يكن اعتباطيًا ، وإنَّما دفعه إلى ذلك ماأشكل فـي الحديث ، واحتاج إلى البيان في إيضاحه بذكر آراء النّحاة مِن البصريّينْ أو الكوفيّينَ مِنْ دونما تعصب ، فيذكر فيها الخلاف النَّحويَّ إنْ وُجِدَ ، ويأخذ بالرَّأي المناسب للمعنى الّذي يرتضيه .

١١ـ إنَّ بحثه أقسام الكلام لم يكن متساويًا ، فهو يكثر في جانب دون سواه فنراه مثلاً شَدَّدَ في دراسته على الحرف وأولاه عنايته ، لأنَّهُ موضع التأويل في المعنى ، ويكثر في استعماله الاحتمال ، والإشكال ، ولم تكن دراسته له منقطعة عَن الدَّراسات السَّابقة للحروف ، سواء أكانت في كتب الحروف ، أمْ كتب النَّحو العامَّة ، فقد كانت إشاراته واضحة في استعماله للرأي النَّحويّ ، أو الخلاف فيه ، فيستفيد مِن الدَّراسات السَّابقة عليه ، في توجيهه استعماله ، ومعناه في تركيب الكلام .

١٢ـ إنَّ الحافظ ابن حجر عنى في بحثه النَّحويّ أنْ تكون له مقدمة نحوية شبيهة بمقدمات النّحاة المتأخرين ، كألفية ابن مالك ، وشرحها عند ابن عقيل ، تتضمَّنَ جملة أحكام عامَّة وحدود ، وتعريفات تخصُّ الاسم والفعل والحرف ، كالمعرب والمبني منها ، والنَّكرة والمعرفة مِن الأسماء ، فترد إشاراته إلى ماشذَّ في إعرابه ، واستعماله ، وإلى ماخرج عن الأصل في وضعه ، ولم يكن للتَّركيب أثر في معناه ، وإنَّما اكتسب معناه على طريقة طرائق العرب في استعمال كلامها . ووجدنا أنَّ هذه الموضوعات لم تكن على غيرها ، وإنَّما جاءت متفرقة في ثنايا شرحه ، وجمعناها ، وأطلقنا عليه المفردة النَّحويَّة " فكانت دراسة تعكس سعة أفقه ، وغزارة علمه المسائل الّتي تخصُّ الكلمة في البناء والإعراب ، ودلالتها خلافًا وماخرج على لغةٍ مِنْ لغات العرب في الإعراب والاستعمال ، والخلاف يغيرهم في الحدود والمصطلحات .

أما بعد فإنَّ البحث النَّحويَّ عند الحافظ ابن حجر قد تضمَّن كثيرًا من النتائج الأخرى الَّتي توضح جهده في دفاعه عن صحَّة رواية الحديث النَّبويِّ الشَّريف في زمن تَعَالَتْ فيه الأصوات بَيْنَ مؤيدٍ الاستشهاد بالحديث على إقامة القواعد النَّحويَّة ، ومعارضِينَ له ، واستمرتْ بعده حتى زمن الحافظ جلال الدين السّيوطيِّ (ت ٩١١ هـ) ، ووجدنا ذلك في آثاره ، ولم نعثر على نصٍّ عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري يشير إلَى الخلاف في هذه القضية وإنْ كُنَّا نظنُّ أنَّها ماثلة في ذهنه ، وتدلُّ على ذلك طريقته في معالجتها ، فجاء جهده ، إضافة نوعية للمكتبة العربيَّة ، متمثلة بشخصيَّته العلميَّة المتحقِّقَة في البحث والاستنتاج ، والعرض والاستيعاب ، والشّمول في دراسة تركيب الكلام في الحديث النَّبويِّ الشَّريف ، وتوجيه ما أشكل فيه .

وبعد فإنَّ آخر دعونا أنْ الحمدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ

المصادر والمراجع

اولا : المصادر والمراجع العربية

١ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . لأبي بكر الشرجي (ت : ٨٠٢ هـ) ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢ـ أبن حجر العسقلانيّ مؤرخاً . للدكتور محمد كمال الدين عز الدين ، عالم الكتب ـ بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٧

٣ـ أبن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتاب الإصابة . للدكتور شاكر محمود عبد المنعم ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ١٩٧٨م .

٤ـ أبن الناظم النّحويّ . لمحمد علي حمزة سعيد ، مطبعة أسعد ـ بغداد ١٩٧٥/٧٤ .

٥ـ أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية . للدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة اليرموك ـ بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٧٥م ـ ١٣٩٥ هـ .

٦ ـ أبو حيان النّحويّ . للدكتورة خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ـ بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦م .

٧ـ اتحاف الأمجاد في مايصحُّ به الاستشهاد . للسيد محمود شكري الآلوسي (ت : ١٣٤٢هـ) تحقيق عدنان عبد الرّحمن الدّوري ، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٨ـ اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر . لأحمد بن عبد الغني الدمياطيّ (ت :١١١٧هـ) صحّحه علي محمد الضّباع ، مطبعة دار النّدوة ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ .

٩ـ أخبار النّحويين البصريين . لأبي سعيد السّيرافي (ت : ٣٦٨ هـ) ، تحقيق طه محمد الزّيني ، ومحمّد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م .

١٠ـ ارتشاف الضّرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ) ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النّحاس ، مطبعة المدنيّ بمصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

١١ـ الاستغناء في أحكام الاستثناء . لشهاب الدّين القرافيّ (ت : ٦٨٢ هـ) ، تحقيق الدكتور طه محسن ، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م .

١٢ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة . لأبن الأثير الجزريّ (ت : ٦٣٠ هـ) ، دار الشعب ـ القاهرة ١٩٧٠م .

١٣ـ أسرار النّحو . لأبن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد ، منشورات دار الفكر ـ عمان ، بلا تاريخ

١٤ـ اشتقاق أسماء اللّهِ . لأبي القاسم الزجاجيّ (ت : ٣٣٧ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ، مطبعة النّعمان ـ النّجف الأشرف ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م

١٥ـ الأصمعيات . لأبي سعيد الأصمعي (ت : ٢١٦ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثّالثة ، بلا تاريخ

١٦ـ الأُصول في النَّحو . لأبن السَّراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلـيّ ، مؤسسة الرِّسالة ـ بيروت ، الطبعة الأُولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م
١٧ـ إعراب الحديث النَّبويّ . لأبي البقاء العكبريّ (ت : ٦١٦ هـ) ، تحقيق عبد الإلـه نبهان ، مطبعة زيد بن ثابت ـ دمشق ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م
١٨ـ الأعراب الرُّواة . للدكتور عبد الحميد الشَّلقانيّ ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م
١٩ـ إعراب القرآن . لأبي جعفر النَّحاس (ت : ٣٣٨ هـ) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد مطبعة العاني ـ بغداد ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م
٢٠ـ الأعـلام . لخير الدِّين الزركلي ، دار العلم للملايين ـ بيروت ، الطَّبعة الرَّابعة ١٩٧٩ م .
٢١ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . لأبي محمد بن السّيد البطليوسيّ (ت : ٥٢١ هـ) ، تحقيق الاستاذ مصطفى السَّقا ، ود . حامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨١ م .
٢٢ـ أمالي الزَّجاجيّ . لأبي القاسم الزَّجاجيّ (ت ٣٤٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ـ بيروت لبنان ، الطبعة الثَّانية ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م
٢٣ـ أمالي السّهيليّ . لأبي القاسم عبد الرّحمن الأندلسيّ (ت ٥٨١ هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السّعادة ١٩٧٠ .
٢٤ـ الأمالي الشَّجريَّة . لأبي السّعادات هبة اللّه ابن الشَّجريّ ، دار المعرفة للطباعة ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ .
٢٥ـ إملاء ما مَنَّ به الرّحمن . لأبي البقاء العكبريّ (ت : ٦١٦ هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثَّانية ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .
٢٦ـ إنباه الغمر بأنباء العمر . لابن حجر العسقلانيّ (ت : ٨٥٢ هـ) ، نشر بعنايـة الدكتور محمد عبد المعيد خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة ـ بحيدر آباد ـ الدكن الهند ، الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م
٢٧ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بَيْنَ النّحويّين البصريّين والكوفيين . لأبي البركات الأنبـاري (ت : ٥٧٧ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد ، المكتبة التّجارية الكبـرى بمصر ، الطَّبعة الرَّابعة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م .
٢٨ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ) ، تحقيـق محمد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار إحياء التّراث العربي ـ بيروت لبنان ، الطَّبعـة الخامسة ١٩٦٦ م .
٢٩ـ الإيضاح في شرح المفصل . لابن الحاجب النَّحويّ (ت : ٦٤٦ هـ) ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م
٣٠ـ الإيضاح في علوم البلاغة . لجلال الدِّين الخطيب القزوينيّ (ت ٧٣٩ هـ) ، تحقيق وتعليق لجنة مِنْ أساتذة كلية اللّغة العربيَّة بالجامع الأزهر ، مطبعة السُّنَّة المحمّديَّـة ، بلا تاريخ
٣١ـ البحر المحيط . لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ) ، مطابع النصر الحديثة ـ الرياض ، بلا تاريـخ .

٣٢ـ بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة . لجلال الدين السّيوطيّ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
٣٣ـ البيان والتّبيين . لأبي عثمان الجاحظ (ت : ٢٥٥ هـ) ، تحقيق عبد السّلام محمد هارون النّاشر مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة ، الطّبعة الرّابعة ١٩٧٥ م
٣٤ـ تاريخ آداب اللّغة العربيّة . لجرجي زيدان ، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ .
٣٥ـ تاريخ بغداد . لأبي بكر الخطيب البغداديّ (ت : ٤٦٣ هـ) ، المكتبة السّلفيّة ـ المدينة المنورة ، بلا تاريخ
٣٦ـ تاريخ التّراث العربيّ . لفؤاد سزكين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧
٣٧ـ التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر العسقلانيّ . لمحمد كمال الدّين عزّ الدّين ، دار اقرأ ـ بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٤
٣٨ـ تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة (ت : ٢٧٦ هـ) ، نشر السيد أحمد صقر ، دار التّراث القاهرة ، الطّبعة الثّانية ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م
٣٩ـ التأويل النّحويّ في القرآن الكريم . للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرّشد ـ الرّياض ، الطّبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م
٤٠ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه . لابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مراجعة محمد علي النّجار ، المؤسسة المصرية العامة للتّأليف والنّشر ، بلا تاريخ
٤١ـ التبيان في إعراب القرآن . لأبي البقاء العكبريّ (ت : ٦١٦ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٦ م
٤٢ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لابن مالك ، تحقيق محمّد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطّباعة بالقاهرة ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٨ م
٤٣ـ تفسير الطّبريّ ـ جامع البيان في تفسير القرآن ـ لأبي جعفر محمد بن جرير الطّبريّ (ت : ٣١٠ هـ) ، دار المعرفة ـ بيروت لبنان ، الطّبعة الثّانية بالأوفست ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .
٤٤ـ تفسير القرطبيّ ـ الجامع لأحكام القرآن ـ لأبي عبد اللّه الأنصاريّ القرطبيّ (ت : ٦٧١هـ) دار الشّعب ـ القاهرة ، بلا تاريخ
٤٥ـ تغليق التعليق على صحيح البخاري . لابن حجر العسقلانيّ ، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقيّ ، المكتب الإسلامي ـ دار عمار ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م
٤٦ـ تقريب المقرب في النّحو . لأبي حيان الأندلسيّ (ت : ٧٤٥ هـ) ، تحقيق محمد جاسم أحمد الدليمي ، مؤسسة دار النّدوة الجديدة ، بيروت لبنان ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م
٤٧ـ التّلخيص في علوم البلاغة . لجلال الدّين الخطيب القزوينيّ (ت ٧٣٩ هـ) ، ضبطه الاستاذ عبد الرّحمن البرقوقيّ ، المكتبة التّجارية الكبرى بمصر ، بلا تاريخ

٤٨ـ تهذيب التّهذيب . لأبن حجر العسقلانيّ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النّظاميّة في الهند ـ حيدر آباد ـ الدكن ١٣٢٧ هـ .
٤٩ـ جامع بيان العلم وفضله . لأبن عبد البرّ النّمريّ القرطبيّ الأندلسيّ (ت : ٤٦٣ هـ) ، الناشر دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م
٥٠ـ الجنى الدّاني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٤٩ هـ) ، تحقيق فخر الدّين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .
٥١ـ الجواهر والدّرر في ترجمة شيخ الإسلام أبن حجر العسقلانيّ . لمحمد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت : ٩٠٢ هـ) ، الجزء الأول ، تحقيق د . حامد عبد المجيد ، ود . طه الزينيّ ، مطابع الأهرام التّجارية ـ القاهرة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م
٥٢ـ حاشية الصّبان على شرح الأشموني . لمحمد بن علي الصّبان (ت : ١٢٠٦ هـ) ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه بمصر ، بلا تاريخ .
٥٣ـ حاشية العليمي ـ منشور مع شرح التّصريح على التّوضيح ـ للشيخ يس بن زين الدّين العليمي الحمصي ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه بمصر ، بلا تاريخ
٥٤ـ الحجة في القراءات السبع . لأبن خالويه (ت : ٣٧٠ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ـ بيروت ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م
٥٥ـ حجة القراءات . لأبي زرعة عبد الرّحمن بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرّسالة ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م
٥٦ـ الحديث النّبويّ الشريف من مصادر الدّرس النّحويّ . للسيد عبد الجبار علوان النايلة ، مستل من مجلة آداب الرافدين ـ العدد الخاص بمناسبة القرن الخامس عشر للهجرة ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .
٥٧ـ الحديث النبويّ الشّريف وأثره في الدراسات اللغويّة والنّحويّة ، للدكتور محمد ضاري حمادي ، مؤسسة المطبوعات العربية ـ بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .
٥٨ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . لأبي نعيم الأصبهاني (ت : ٤٣٠ هـ) ، مكتبة الخانجي الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م .
٥٩ـ حوادث الدّهور في مدى الأيام والشهور . لأبن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) ، تحقيق وليم بوبر وآخرين ، كاليفورنيا ١٩٣١ م
٦٠ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . لعبد القادر البغداديّ (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكاتب العربي للطباعة بالقاهرة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .
٦١ـ الخصائص . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد علي النّجار ، دار الهدى للطباعة ـ بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ، بلا تاريخ
٦٢ـ خصائص مذهب الأندلس النّحويّ خلال القرن السابع الهجريّ . لعبد القادر رحيم الهيتي ، دار القادسية للطباعة ـ بغداد ١٩٨٢ م
٦٣ـ دائرة المعارف . بإدارة فؤاد إفرام البستاني ، بيروت ١٩٥٨ م .

٦٤ـ دائرة المعارف الإسلامية . بإشراف الاتحاد الدولي للمجامع العلمية ، إعداد إبراهيم زكي خورشيد وآخرين ، مطبعة الشعب بالقاهرة ، بلا تاريخ
٦٥ـ دائرة المعارف الحديثة . وضع أحمد عطية الله ، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ م
٦٦ـ دائرة معارف القرن الرابع عشر ، والعشرين . تأليف محمد فريد وجدي ، دار المعرفة بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة ١٩٧١ م
٦٧ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة . لابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، مطبعة مدني بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م .
٦٨ـ دروس في علم أصوات العربية . لجان كانتينو ، تعريب صالح القرمادي ، الجامعة التونسية ١٩٦٦
٦٩ـ ديوان ابن حجر . جمعه وعلق عليه الدكتور السيد أبو الفضل ، طبع حيدر آباد ـ الدكن الهند ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م .
٧٠ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي . تحقيق محمد حسن آل ياسين ، مطبعة المعارف ببغداد ١٣٨٤ هـ .
٧١ـ ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨ م
٧٢ـ ديوان أمية بن أبي الصلت ، بيروت ١٣٥٣ هـ .
٧٣ـ ديوان جرير . طبعة محمد أحمد الصاوي ١٣٥٣ هـ .
٧٤ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م
٧٥ـ ديوان الفرزدق . جمع محمد أحمد الصاوي ، مطبعة مصر ـ القاهرة ١٣٥٤هـ .
٧٦ـ ديوان كثير عزة . بعناية هنري پيرس ، الجزائر ١٩٢٨ م
٧٧ـ ديوان مجنون ليلى . تحقيق عبد الستار فراج ، دار مصر ١٣٨٢ هـ .
٧٨ـ ديوان مسكين الدارميّ . تحقيق خليل العطية ، وعبد الله الجبوري ، دار البصري ببغداد ١٣٨٩ هـ .
٧٩ـ ديوان الهذليين . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، الناشر الدار القومية للطباعة القاهرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م .
٨٠ـ ذيل طبقات الحفاظ للذهبي ـ منشور مع ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي ـ عنى بنشره القدسي دمشق ، بلا تاريخ .
٨١ـ ذيل مرآة الزمان . للشيخ موسى بن محمد اليونيني (ت : ٧٢٦ هـ) ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الدكن الهند ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤م .
٨٢ـ ذيل وفيات الأعيان ـ المسمى درة الحجال ـ لابن القاضي المكناسي (ت : ١٠٢٥هـ) تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ـ القاهرة ، بلا تاريخ
٨٣ـ الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبيّ (ت : ٥٩٢ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م
٨٤ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني . لأحمد بن عبد النور المالقيّ (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ـ دمشق ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م

٨٥ ـ رفع الإصر عن قضاة مصر . لابن حجر العسقلانيّ ، تحقيق الدكتور حامد عبد المجيد وآخرين ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٧ م
٨٦ ـ الرواية والاستشهاد باللغة . للدكتور محمد عيد ، الناشر عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٧٢م .
٨٧ ـ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات . للميرزا محمد الخوانساري ، المطبعة الحيدرية ـ طهران ١٣٩٠ هـ .
٨٨ ـ زيادة الاستشهاد بالحديث والأثر عند الخليل بن أحمد الفراهيديّ . للدكتور هادي عطية مطر الهلالي ، مكتبة الرسالة ـ بغداد ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م
٨٩ ـ سر صناعة الإعراب . لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م
٩٠ ـ سنن ابن ماجة . لابن ماجة (ت : ٢٧٣ هـ) ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م
٩١ ـ سنن أبي داود . لأبي داود السجستانيّ (ت : ٢٧٥ هـ) ، راجعه وعلق عليه محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء السنّة المحمديّة ، بلا تاريخ
٩٢ ـ سنن الترمذي . لأبي عيسى الترمذي (ت : ٢٧٩ هـ) ، صححه عبد الرحمن محمد عثمان ، مطبعة الاعتماد ـ بالقاهرة ، بلا تاريخ
٩٣ ـ سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطيّ ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٨ هـ ـ ١٩٣٠ م
٩٤ ـ السيوطي النحويّ . للدكتور عدنان محمد سلمان ، دار الرسالة للطباعة ـ بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م
٩٥ ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثي ، الكويت ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م
٩٦ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب . لابن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ
٩٧ ـ شرح ابن عقيل . لابن عقيل العقيليّ المصريّ الهمدانيّ (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار مصر للطباعة ، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ .
٩٨ ـ شرح أبيات سيبويه . لأبي محمد السيرافي (ت : ٣٨٥ هـ) ، تحقيق محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر للطباعة ـ القاهرة ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م
٩٩ ـ شرح الأشموني ـ المسمى منهج السالك على ألفية ابن مالك ـ لأبي الحسن الأشموني (ت : ٩٢٩ هـ) ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ١٩٧٠ م .
١٠٠ ـ شرح التسهيل . لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م .
١٠١ ـ شرح التصريح على التوضيح . للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية بمصر ، بلا تاريخ
١٠٢ ـ شرح جمل الزجاجيّ . لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، مؤسسة دار الكتب للطباعة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م

١٠٣ـ شرح ديوان الحماسة . لأبي علي المرزوقي (ت : ٤٢١ هـ) ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م
١٠٤ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة العاشرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥م
١٠٥ـ شرح شواهد الشافية ـ المنشور مع شرح شافية ابن الحاجب ـ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م
١٠٦ـ شرح الشواهد للعيني ـ منشور مع حاشية الصبان ـ دار إحياء الكتب العربية بمصر ، بلا تاريخ
١٠٧ـ شرح شواهد المغني . لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تصحيح محمد محمود ابن التلاميد الشنقيطي ، لجنة التراث العربي ، بلا تاريخ
١٠٨ـ شرح صحيح مسلم . للإمام يحيى النووي (ت : ٦٧٦ هـ) ، تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة ، مطبعة الشعب ـ القاهرة ، بلا تاريخ
١٠٩ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ـ بغداد ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م
١١٠ـ شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣م
١١١ـ شرح الكافية في النحو . لرضي الدين الاستراباذي (ت : ٦٨٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ
١١٢ـ شرح الكرماني ـ المسمى الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ـ لمحمد بن علي الكرماني (ت : ٧٨٧ هـ) ، طبع عبد الرحمن محمد ملتزم طبع المصحف الشريف بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣م
١١٣ـ شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها . جمع أحمد بن أمين الشنقيطي ، دار الأندلس بيروت لبنان ، بلا تاريخ
١١٤ـ شرح المفصل . لابن يعيش (ت : ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ـ بيروت ، بلا تاريخ
١١٥ـ الشعر والشعراء . لابن قتيبة (ت : ٢٧٦ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م
١١٦ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . لابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) ، تحقيق الدكتور طه محسن ، دار آفاق عربية بغداد ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م
١١٧ـ الشواهد والاستشهاد في النحو . لعبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء ـ بغداد الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦م
١١٨ـ الصاحبي . لابن فارس (ت : ٣٩٥ هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة ١٩٧٧م
١١٩ـ صحيح البخاري ـ المسمى الجامع الصحيح المنشور مع فتح الباري بشرح البخاري للإمام أبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩م .

١٢٠ـ صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، بلا تاريخ
١٢١ـ ضرائر الشعر . لابن عصفور الاشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ـ بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م
١٢٢ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت : ٩٠٢هـ) ، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ
١٢٣ـ طبقات الحفاظ . لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق علي محمد عمر ، الناشر مكتبة وهبة بعابدين ، بلا تاريخ .
١٢٤ـ طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين . لابن سلام الجمحي (ت : ٢٣٢هـ) ، طبعة مكتبة الثقافة العربية ، بلا تاريخ
١٢٥ـ طبقات المفسرين . لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبة وهبه بعابدين ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م
١٢٦ـ عقود الجوهر في تراجم مَنْ لهم خمسون تصنيفا ، فمئة فأكثر ، لجميل بك العظم ، المطبعة الأهلية ـ بيروت ١٣٢٦ هـ .
١٢٧ـ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد . لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام ، وسمير حسين حلبي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
١٢٨ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري . لأبي محمد أحمد العيني (ت : ٨٥٥ هـ) ، طبع محمد أمين ـ بيروت ، طبعة جديدة ١٩٤٨ م
١٢٩ـ غاية النهاية في طبقات القراء . لابن الجزري (ت : ٨٣٣ هـ) ، عني بنشره ج برجستراسر مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م
١٣٠ـ فتح الباري بشرح البخاري . لابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م
١٣١ـ فرائد اللآل في مجمع الأمثال . لإبراهيم بن السيد علي الأحدب (ت : ١٣٠٨هـ) ، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٣١٢ هـ .
١٣٢ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال . لأبي عبيد البكري (ت : ٤٨٧ هـ) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، والدكتور عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ـ بيروت لبنان ، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م
١٣٣ـ الفصول الخمسون . لابن معطي (ت ٦٢٨ هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٩٧٧ م
١٣٤ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات . لأبي المكارم الكتاني الفاسي ، مطبعة الجديدة بالطالعة ١٣٤٦ هـ .
١٣٥ـ الفوائد الضيائية . لنور الدين الجامي (ت : ٨٩٨ هـ) ، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م

١٣٦ـ في الحديث الشّريف والنّحو . للدكتور خليل بنيان الحسون ، مجلة كلية التربية في جامعة بغداد ، العدد الثاني ١٩٧٨/١٩٧٩ ، مطبعة شركة التايمس للطباعة ـ بغداد .
١٣٧ـ في النّحو العربي نقد وتوجيه . للدكتور مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ـ صيدا بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٤ م .
١٣٨ـ القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية . لابن طولون (ت : ٩٥٣ هـ) ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، مكتبة الدراسات الإسلامية بدمشق ١٩٤٩ م ـ ١٩٥٦ م
١٣٩ـ قلائد العقيان في محاسن الأعيان . لابن خاقان ، قدم له محمد العنابي ، المكتبة العتيقة ٦ ١٣٨ هـ ـ ١٩٦٦ م
١٤٠ـ كتاب الأزهية في علم الحروف . لعلي بن محمد الهرويّ (ت : ٤١٥ هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م
١٤١ـ كتاب الأشباه والنّظائر في النّحو . لجلال الدّين السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، طبعة جديدة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥ م .
١٤٢ـ كتاب إعراب ثلاثين سورة . لابن خالويه (ت : ٣٧٠هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ م
١٤٣ـ كتاب الإقتراح في علم أصول النّحو . لجلال الدّين السيوطيّ (ت : ٩١١ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦م
١٤٤ـ كتاب الأمالي النّحويّة . لابن الحاجب (ت : ٦٤٦ هـ) ، تحقيق الدكتور عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة ـ قطر الدوحة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م
١٤٥ـ كتاب الأمالي والذّيل والتنبيه . لأبي علي القالي (ت : ٣٥٦ هـ) ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ م .
١٤٦ـ كتاب انتقاض في الرّدّ على العيني (ت : ٨٥٥ هـ) ، مخطوط ـ لابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) ، مصورة الشيخ صبحي جاسم السامرائي عن المكتبة العمومية بدمشق الشام رقم ٩٩ .
١٤٧ـ كتاب البدر الطّالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السّابع . لمحمد بن علي الشّوكاني (ت : ١٢٥٠ هـ) ، دار المعرفة للطّباعة ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ
١٤٨ـ كتاب تذكرة الحفاظ . لابي عبد الله شمس الدين الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة ـ بحيدر آباد ـ الدكن الهند ، الطّبعة الرّابعة ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م .
١٤٩ـ كتاب تقويم البلدان . لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ) ، تصحيح رينود ، والبارون مساك كوكين ، دار الطباعة السلطانيّة ـ باريس ١٨٤٠ م
١٥٠ـ كتاب التّكملة . لأبي علي الفارسيّ (ت : ٣٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان مديرية دار الكتب للطباعة ـ جامعة الموصل ١٩٨١ م ـ ١٤٠١ هـ .
١٥١ـ كتاب التّيسير في القراءات السّبع . لأبي عمرو الدّاني (ت : ٤٤٤ هـ) ، عني بتصحيحه اوتوبرتزل ، مطبعة الدولة ـ استانبول ١٩٣٠ م .

١٥٢ـ كتاب الجمل في النّحو . لأبي القاسم الزّجاجيّ (ت ٣٤٠ هـ) ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطّبعة الرّابعة ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م
١٥٣ـ كتاب جمهرة الأمثال . لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م
١٥٤ـ كتاب حروف المعاني . لأبي القاسم الزّجاجيّ (ت : ٣٤٠ هـ) ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م
١٥٥ـ كتاب حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، لجلال الدّين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) مطبعة الموسوعات ـ مصر ، بلا تاريخ
١٥٦ـ كتاب دائرة المعارف . للمعلم بطرس البستاني ، طبع في بيروت ١٨٧٦ م
١٥٧ـ كتاب السّبعة في القراءات . لأبن مجاهد (ت : ٣٢٤ هـ) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م .
١٥٨ـ كتاب شرح أبيات سيبويه . لأبي جعفر النّحاس (ت : ٣٣٨ هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة الغري الحديثة ـ النجف ، الطّبعة الأولى ١٩٧٤ م
١٥٩ـ كتاب العين لأبي عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السّامرائي ، دار الرشيد للنّشر ـ بغداد ١٩٨١ م .
١٦٠ـ كتاب فهرست ابن النديم ، عني بنشره غوستاف فلوجل ، مكتبة خياط ـ بيروت لبنان ١٩٦٤م .
١٦١ـ الكتاب ـ كتاب سيبويه ـ لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السّلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م
١٦٢ـ كتاب معاني الحروف . لأبي الحسن الرّمانيّ (ت : ٣٨٤ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٧٣ م
١٦٣ـ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجانيّ (ت : ٤٧١ هـ) ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ـ بغداد ١٩٨٢ م
١٦٤ـ كتاب المقتضب . لأبي العباس المبرد (ت : ٢٨٥ هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة ١٣٩٩ هـ .
١٦٥ـ كتاب المنتقى شرح موطأ الإمام مالك بن أنس . لأبي الوليد الباجيّ الأندلسيّ (ت : ٤٩٤ هـ) ، مطبعة السّعادة ـ بمصر ، الطّبعة الأولى ١٣٣١ هـ .
١٦٦ـ كتاب الواضح في علم العربية . لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق الدكتور أمين علي السيد ، دار المعارف ـ بمصر ١٩٧٥ م
١٦٧ـ الكشاف عن حقائق التنزيل . لأبي القاسم الزّمخشريّ (ت ٥٣٨ هـ) ، دار المعرفة والنشر ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ
١٦٨ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . لحاجي خليفة (ت : ١٠١٧ هـ) ، دار الفكر ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م

١٦٩ـ الكشف عن وجوه القراءات السّبع . لأبي محمد مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور محيي الدّين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ بدمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .
١٧٠ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ـ ضمن مجموعة منشورة مع ذيل طبقات الحفاظ للذهبي ـ لابن فهد المكي (ت ٨٧١ هـ) ، عني بنشرها القدسي ـ دمشق ، بلا تاريخ
١٧١ـ لسان العرب . لابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، بلا تاريخ
١٧٢ـ لسان الميزان . لابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند ـ حيدرآباد ـ الدكن ١٣٢٧ هـ .
١٧٣ـ ما يجوز الشاعر في الضرورة . لأبي عبد الله القزاز القيروانيّ (ت : ٤١٢ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور محمد مصطفى هدارة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٣م .
١٧٤ـ مبتكرات اللآلئ والدّرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر . للشيخ عبد الرّحمن البوصيري (ت : ١٣٥٤ هـ) ، تحقيق الشيخ سليمان محمد الزّبي ، والاستاذ الهادي عرفه ، المطبعة الحكومية ـ طرابلس الغرب ، الطبعة الأولى ١٩٥٩م
١٧٥ـ مجاز القرآن . لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت : ٢١٠ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٠م
١٧٦ـ مجالس ثعلب . لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٤٨م
١٧٧ـ مجلة مجمع اللّغة العربية الملكي . القسم الوسمي ٤/٧ ، ١٩٣٧م
١٧٨ـ مجمع الأمثال للميداني . أحمد بن محمد النيسابوري (ت : ٥١٨ هـ) ، نشره عبد الرّحمن محمد ملتزم طبع المصحف الشّريف بميدان الجامع الأزهر بمصر ١٣٥٣ هـ .
١٧٩ـ مجمع البيان في تفسير القرآن . لأبي علي الطبرسيّ (ت ٥٠٢ هـ) ، دار التراث العربي ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ
١٨٠ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ـ مخطوط ـ لابن حجر العسقلانيّ (ت: ٨٥٢ هـ) دار الكتب المصرية ، رقم ٧٥ مصطلح ، وعنه مصورة الشيخ صبحي جاسم السامرائيّ
١٨١ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق علي النّجدي ناصف وآخرين ، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٩هـ .
١٨٢ـ المحلى ـ وجوه النّصب ـ لأبي بكر أحمد بن شقير البغداديّ (ت : ٣١٧ هـ) ، تحقيق فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطّبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧م
١٨٣ـ مختصر في شواذ القرآن . لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، عني بنشره ج . برجشتراسر دار الهجرة ، بلا تاريخ
١٨٤ـ مخطوطات المجمع العلمي العراقي لميخائيل عواد ، مطبعة المجمع العلمي العراقيّ ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨١م .

١٨٥ـ المدارس النّحويّة . للدكتورة خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
١٨٦ـ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٧٢م .
١٨٧ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو . للدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨م
١٨٨ـ مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد اللّغويّ (ت : ٣٥١ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطّباعة ـ القاهرة ، الطّبعة الثّانية ١٩٧٤م
١٨٩ـ المراديّ وكتابه توضيح مقاصد الألفية . للدكتور علي عبود الشّاهي ، مطبعة الجامعة ـ بغداد ، الطّبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م
١٩٠ـ مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع . لصفي الدّين عبد المؤمن البغداديّ (ت : ٧٣٩ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ـ بيروت لبنان ، الطّبعة الأولى ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤م .
١٩١ـ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها . لجلال الدّين السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، بلا تاريخ .
١٩٢ـ المسائل المشكلة ـ المعروفة بالبغداديات ـ لأبي علي النحويّ (ت : ٣٧٧ هـ) ، تحقيق صلاح الدّين عبد الله السّينكاوي ، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٨٣م
١٩٣ـ المساعد على تسهيل الفوائد . لابن هشام ، تحقيق د . محمد كامل بركات ، مطبعة دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م .
١٩٤ـ المستقصى في أمثال العرب . لأبي القاسم الزّمخشريّ (ت : ٥٣٨ هـ) ، صحّحه محمد عبد الرّحمن خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيـة ـ بحيدر آباد ـ الدكن الهند ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢م
١٩٥ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١ هـ) ، المطبعة الميمنية ـ القاهرة ١٣١٣هـ .
١٩٦ـ مسند الإمام الحميدي أبي بكر عبد الله الحميدي (ت ٢١٩هـ) ، تحقيق الاستاذ حبيب الرّحمن الأعظمي ، عالم الكتب ـ بيروت ، بلا تاريخ
١٩٧ـ مشكل إعراب القرآن . لأبي محمد مكي القيسي (ت : ٤٣٧ هـ) ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ١٩٧٥م
١٩٨ـ معاني القرآن . لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة الأستاذ علي النجديّ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .
١٩٩ـ معاني القرآن . للأخفش الأوسط ـ سعيد بن مسعدة ـ (ت : ٢١٥ هـ) ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الشركة الكويتية ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م
٢٠٠ـ معاني النحو . للدكتور فاضل صالح السامرائيّ ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ١٩٨٦ / ١٩٨٧
٢٠١ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن . لجلال الدّين السيوطيّ (ت : ٩١١ هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدّين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م .

٢٠٢ـ معجم البلدان . لياقوت بن عبد الله الحمويّ البغدادي ، دار صادر ـ بيروت ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م
٢٠٣ـ معجم شواهد العربية . لعبد السّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م
٢٠٤ـ معجم القراءات القرآنية ، للدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .
٢٠٥ـ معجم المؤلفين . لعمر رضا كحاله ، دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت ، بلا تاريخ
٢٠٦ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري (ت : ٤٨٧ هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م .
٢٠٧ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها . للدكتور أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقيّ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
٢٠٨ـ معجم المصطلحات النّحويّة والصرفيّة . للدكتور محمد سمير نجيب اللبديّ ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
٢٠٩ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة . جمع وترتيب يوسف إليان سركيس ، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٨ م .
٢١٠ـ معجم مقاييس اللّغة . لابن فارس (ت : ٣٩٥ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م
٢١١ـ مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد ، مطبعة المدني ـ القاهرة ، بلا تاريخ
٢١٢ـ المفردات في غريب القرآن . لأبي القاسم الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، مطبعة البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م .
٢١٣ـ المفصل في علم العربية . لأبي القاسم الزمخشريّ (ت : ٥٣٨ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ـ القاهرة ، بلا تاريخ
٢١٤ـ المقرب . لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) ، تحقيق أحمد عبد السّتار الجواريّ وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ـ بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م .
٢١٥ـ المكتبة الأزهرية . فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ، مطبعة الأزهر ، الطّبعة الثانية ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م
٢١٦ـ الممتع في التصريف . لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة ، الدّار العربيّة للكتاب ، الطّبعة الخامسة ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م
٢١٧ـ من أسرار اللغة . للدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ، الطبعة السادسة ١٩٧٨ م
٢١٨ـ من أعلام البصرة أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، جهوده في القراءة والنّحو ، للدكتور زهير غازي زاهد ، مطبعة جامعة البصرة ١٩٨٧ م

٢١٩ـ مناهج العقول ـ شرح البدخشي ـ لمحمد بن الحسن البدخشي ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر بمصر ، بلا تاريخ

٢٢٠ـ منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ـ مطبوع مع شرح شذور الذهب لابن هشام ـ تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة العاشرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م

٢٢١ـ المنصف . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م .

٢٢٢ـ الموطأ . للإمام مالك بن أنس (ت : ١٧٩ هـ) ، صححه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م .

٢٢٣ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . لابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) ، تحقيق الدكتور إبراهيم علي طرخان ، مراجعة محمد مصطفى زيادة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م ، وطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م

٢٢٤ـ نزهة الالباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٥٩ م

٢٢٥ـ نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان . للخطيب علي بن داود الصيرفي (ت : ٨٤٢ هـ) تحقيق الدكتور حسن حبشي ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٣ م

٢٢٦ـ النشر في القراءات العشر . لأبي الخير محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، صححه علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد بمصر ، بلا تاريخ

٢٢٧ـ نظم العقيان في أعيان الأعيان . لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، حرره الدكتور فليب حتي ١٩٢٧ م ، المطبعة السورية الأمريكية في نيويورك ، بلا تاريخ

٢٢٨ـ النهاية في غريب الحديث والأثر . لابن الاثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م .

٢٢٩ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين . لإسماعيل باشا البغدادي ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة ـ استانبول ١٩٥١ م

٢٣٠ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية . لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) بتصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت لبنان ، بلا تاريخ

٢٣١ـ واضح المسالك لتحقيق منهج السالك ـ المنشور مع شرح الأشموني ـ لمحمد محيي الدّين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، بلا تاريخ
٢٣٢ـ الوجيز في أصول التشريع الإسلامي . للدكتور محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م
٢٣٣ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . لابن خلكان (ت : ٦٨١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، الطّبعة الأولى ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م

ثانياً : المصادر والمراجع الأجنبية

- The Encyclopaedia of Islam , Vol III , PP. 776 - 778 .
Art - Ibn Hadjar AL - askalani , by F. Rosenthal .
London , 1971

استدراك

سقطت من القائمة سهواً " المصادر الآتية :ـ

ـ جمع الجوامع . لابن السّبكيّ (ت ٧٧١ هـ) . مطبعة مصطفى محمد ـ مصر ١٣٥٨ هـ .
ـ صحيح البخاريّ . مطبعة البابيّ الحلبيّ ـ بمصر ١٣٧٧ هـ .
ـ الوجوه والنّظائر في القرآن الكريم . لهارون بن موسى (ت ١٧٠هـ) . تحقيق الدكتور حاتم صالح الضّامن . دار الحرية للطّباعة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص باللّغة العربيّة لرسالة الدكتوراه ، الموسومة

بـ "البحث النّحويّ عند الحافظ ابن حجر العسقلانيّ في فتح الباري بشرح البخاريّ"

ويشمل هذا البحث على مقدمة ، وبابَينِ ، وخاتمة

حددنا في المقدمة موضوع البحث ، والغاية من اختيارنا له ، وبَيَّنّا أهمية الدّراسات النّحويّة للحديث النّبويّ الشّريف في توجيه ما أشكل فيه على وفق ماجاء في كلام العرب ، وطرائقهم في تراكيب الكلام ، وعدّ خطأً ، أو شاذّاً عَن القاعدة النّحويّة العامة ، أو قليلاً يسمع ولايقاس عليه ، مثلما خرّجُوا بعض ماجاء في الشّعر بحجج منها أنّهُ جاء على الضّرورة الشّعريّة ، ولا ضرورة في الحديث . كما أنّ الحديث النّبويّ الشّريف يعدُّ ثروة خصبة مازالت بحاجة إلى متابعة وبحث ، بعد أنْ عانى من الإهمال ، وقلّة الالتفات إليه مادة يمكن أنْ توظف في الدّراسات النّحويّة للتوصل إلى نتائج ، رُبّما تخدم كثيرًا لغتنا العربيّة . فهو يمثل مرحلة مهمة مِنْ مراحل تطور اللّغة العربيّة في الاستعمال ، ومادته حيّة موثقة متاحة بَيْنَ أيدي الدارسِينَ

وتضمّنَ الباب الأول : "الحديث الشريف والدّرس النّحويّ عند الحافظ ابن حجر" ثلاثة فصول ، يعدُّ الفصل الأول منه تمهيدًا للتّعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني ، فكان عنوانه "حياة الحافظ ابن حجر العسقلانيّ ، وثقافته ، وشعره" بَيّنّا فيه جوانب حياته الخاصّة ، والعامّة ، وتضمّنَ قائمة في مؤلفاته تميزت باستيفاء مصنفاته قدر الإمكان ، وتوثيقها منسوبة إليه بالمصادر العربيّة

وتناولنا في الفصل الثّاني ، الّذي كان عنوانه "مادة الحديث في دراسة النّحو" ، ويمثل هذا الفصل الدّخول إلى عقر قضية الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف ، فتطرق إلى مواقف النّحاة منه ، بَيْنَ مانعٍ ، ومجوزٍ ، ومتوسطٍ في التجويز ، وتوصلنا إلى رأي مفاده أنّ المانعِينَ ، لايعنون عدم الاستشهاد بالحديث بصورة مطلقة ، وإنّما يعنون الالتزام بطريقة النّحاة الأوليِنَ ، الّذِينَ كانوا يستشهدون بالحديث النّبويّ الشّريف بقلّةٍ ، قياسًا على اعتمادهم في الاستشهاد على الشّواهد النّحويّة الأخرى . وَبَيّنَ هذا الفصل أيضًا طرائق النّحاة في إقامة القاعدة النّحويّة العامة بالاعتماد على الحديث ، وموقف النّحاة والمحدّثِينَ مِن الرّواية ، والحديث في الاستشهاد

النَّحويّ ، وتطرقنا في كُلِّ هذه الموضوعات إلى موقف الحافظ ابن حجر منها ، فوجدناه يستند إلى صحَّةِ رواية الحديث في الاستشهاد به ، ويبعده مِنْ دائرة الاستشهاد إذا شكَّكَ في صحَّة روايته

أما الفصل الثَّالث مِنْهُ "الحافظ ابن حجر والدِّراسة النَّحويَّة" فإنَّهُ يسلط الضَّوء على شخصيَّة الحافظ ابن حجر ، ويكشف مواقفه النَّحويَّة ، ومنها منهجه في البحث النَّحويّ الَّذي اعتمد فيه على خلط المناهج النَّحويَّة ، والاستعانة بمناهج العلوم الأخرى ، ليحقق منه منهجًا تفوق فيه على منهج النُّحاة المحقِّقِينَ في تقرير حالات التَّركيب في العربيَّة وتوثيقها بالرِّواية الصَّحيحة المعتمدة على المعنى المراد مِن استعمال اللَّفظ في التَّركيب ، واستعانه بذلك على ما ورد في كلام العرب المسموع ، وآراء النُّحاة وغيرهم ، لذلك تضمَّن هذا الفصل موقفه مِن المصطلح النَّحويّ ، والأدلة النَّحويَّة ، ولاسيما السَّماع والقياس ، فتوسع لديه القياس قياسًا على توسعه في السَّماع ، وكذا موقفه مِن الشَّواهد النَّحويَّة الأخرى ، نظمًا ونثرًا ، وموقفه مِن الخلاف النَّحويّ ، وتمثَّلت أيضًا في موقفه مِن الآراء النَّحويَّة ، مؤيدًا ، ومعارضًا لها ، فتبين لنا في هذا الفصل كثير مِنْ جوانب شخصيَّة الحافظ ابن حجر النَّحويَّة ، ومقدرته على التَّمييز بَيْنَ الآراء في قبول بعضها ، ورفض الآخر ، مستندًا في ذلك كُلِّهِ إلى أُفقٍ واسعٍ ، وعلمٍ غزيرٍ في أسرار العربيَّة ، ودقائق تركيبها ، ومعتمدًا على المصادر الَّتي يختار منها الآراء الَّتي تساعده في توجيه ما يراه صائبًا . فكان هذا الباب تمهيدًا للباب الثَّاني ، وبيانًا لجهود الحافظ ابن حجر ، وتمييزًا لشخصيَّته النَّحويَّة عن غيره .

أما الباب الثَّاني "جوانب البحث النَّحويّ عند الحافظ ابن حجر" فهو يمثل جهد الحافظ ابن حجر في مجال تركيب الكلام وتمَّ فيه بحمد اللَّهِ تَعَالَىٰ ، جمع شتات المادة النَّحويَّة مِنْ كتابه "فتح الباري بشرح البخاريّ" وترتيبها على وفق الأبواب النَّحويَّة ، والنَّظر فيها ، وبيان طرائقه في البحث ، واختياره الآراء ، وعرضها على المصادر النَّحويَّة مِنْ دون إكثار ، وذكر المصادر فيها يعتمد على إشارات الحافظ ابن حجر ، فلم تكن غايته مناصرة هذا الرَّأي النَّحويّ ، أو ذاك ، وإنَّما كان شغله الشاغل الوقوف على معنى التَّركيب ، فيذكر ما يراه مناسبًا لذلك ، ويذكر الجواز فيه ، وما يحتمله مِنْ معانٍ أخرى .

واشتمل هذا الباب على أَرْبَعَةِ فصول ، تناول الفصل الأول منه دراسة المفردة النَّحويَّة ، وَبَيَّنَّا فيه موقف الحافظ ابن حجر من العامل النَّحويّ ، ثُمَّ تناولنا فيه جملة أمور تتعلَّق بقسم مِنْ

أَقسام الكلام ، فتطرَّقنا فيه إلى الحركات الإعرابية الأَصليَّة والفرعيَّة في الأَسم ، ورسمه بعض الحدود والتَّعريفات النَّحويَّة ، والبناء والإعراب ، ولغات العرب فيهما ، والأَسم النَّكرة والمعرفة ، وإعراب الفعل ، واللُّغات فيه ، واستعماله في الدلالة على الزَّمن والمعنى ، وغيرها من الموضوعات التَّركيبية الانفرادية الَّتي لايجلبها العامل النَّحويُّ ، فكان هذا الفصل بمنزلة مقدمة الحافظ أبن حجر في دراسته تركيب الكلام

وتناولنا في الفصل الثَّاني منه "الأَسم في تركيب الكلام " ، الَّذي رتب على رفع الأَسم ، ونصبه ، وجرِّه ، وتخللته جهود الحافظ أبن حجر في التَّأويل النَّحويِّ ، والاحتمال والجواز ، وأَساليب الكلام الَّتي يتوقف عندها . وهذه الموضوعات نجدها أَيضًا في الفصول الأُخرى ، وتناول الأَسم الَّذي أَشكل فيه التَّركيب في بيان معناه مِنْ خلال إعرابه .

واحتوى الفصل الثَّالث منه "الفعل في تركيب الكلام " ، موضوعَين ، الأَول إعراب الفعل في رفعه ونصبه وجزمه ، والموضوع الثَّاني الظَّواهر النَّحويَّة في استعمال الفعل في التَّركيب ، ومنها التَّضمين ، والحذف ، والزِّيادة ، والفصل ، وغيرها ، وتطرَّق الحافظ أبن حجر في هذا الفصل إلى مسائل نحوية مهمة ، وَوَجَّهَ ماخرج فيها عن القياس بالسَّماع مِنْ لغات العرب .

واختصَّ الفصل الرَّابع منه بـ "الحرف في تركيب الكلام " ، واشتمل على موضوعَين ، تضمَّن الأَول معاني الحروف وإعمالها ، واهتمَّ الثَّاني بالظَّواهر النَّحويَّة للحروف في تركيب الكلام ، ومنها إحلال الحرف محلّ غيره ، والزِّيادة والحذف ، وغيرها

وبيَّنَّا في الخاتمة بإيجاز أَهم النتائج التي توصل إليها البحث ، الَّذي يعدُّ خطوة جديدة تعنى بما يُقدِّمه الحديث النَّبويُّ الشَّريف للنَّحو العربيّ في استنباط القواعد النَّحويَّة العامَّة ، أَو تقويتها ، أَو تدعيمها ، كما أَنَّهُ لغة حديث لاشعر ، وهذا الأَمر يبعده من التَّقليل مِنْ أَهميته ، كما أَنَّهُ يلقي الضَّوء على مرحلة مهمة مِنْ مراحل تطور اللُّغة العربيَّة ، حملت معها من القديم مِمَّا يمكن استثماره في دراسة جوانب كثيرة في اللُّغة العربيَّة ، واستنتاج حقائق بما تقدِّمه هذه المرحلة وغيرها مِنْ شواهد ، تكون حجج إثباتٍ ، تفسّر ماعدَّه النّحاة شاذًّا ، أَو ضرورة شعريَّة ، أَو ماكثُرَ الجدل حوله في مسائل الخلاف .

الباحث
علاء الدين هاشم الخفاجي
بغداد ١٩٩٣/٢/١٥

The third chapter which is entitled "Verb in Grammatical Construction" contains two subjects The first is declination of verb in its three cases and the second subject is "Grammatical phenomena of using verbs in sentences and all what concerns the verb such as implication of sense, ommition and augmenation etc

In this chapter, Ibn Hajar discussed defferent Grammatical problems concerning rules and narrations.

The fourth chapter was entitled "particals in spoken constructions". It contains two subjects the first concerned particles of meaning and the second is about grammatical problems in speech construction such as using a one particle instead of others or omitting and increasing such letters.

In the summary we laid down the most important results which are considered as a new step because of what the holy tradition introduced to Arabic grammer in finding out general grammatical rules of strenghthening as a style of tradition and not of poetry which does not make it has important. This will throw light on an important stage of development of Arabic Language and discovering new facts about what this stage can give in meaning of shwahid ie. examples which are used as new postive profes which explain what the grammarian considered as anomaly or as poetic licences and other problems of deffering point of views.

Researcher
Al'aa AL-Deen Hashim AL-Kafaji
15.2.1993 Baghdad

traditions in reaching grammatical rules and we concentrated on Ibn Hajar's point of views on the matter.

In the third chapter which is entitled "AL-Hafidz B. Hajar and grammatical studies" we studied his method in grammer in which he mixed defferent points of views by using methods of research in defferent branches of knowledge to reach his own method in which he was far beyond other grammarians in studies of Arabic style by using the narration as a mean of proving the correct usage.

This chapter contains all his point of views about grammatical terms and proofs such as "Qyas Rules" "Sama' narration of heard styles" and the use of grammatical examples. This chapter reveals Ibn Hajar's personality in his vast knowldge of Arabic style and its secrets.

The second part is entitled "AL-Hafidz B. Hajar's views of grammatical research". It represents his efforts in studying style. We, with god's help, collected all the scattered material from his book "fath AL-Bari Bisharh AL-Bukhari".

We arranged this material according to the devision of grammatical chapters. We compared this material with our grammatical references. Generally, Ibn Hajar tried to give a clear explination to the different point of views concerning the meaning of style. This part contains four chapters.

The first chapter was concerned with single definition of grammatical terms and expressions about "names" and "verbs".

In the second chapter which is entitled "Noun in Grammatical Construction" we spoke about nouns in his defferent cases of nominative, accusative and genetive cases with Ibn Hajar's efforts in grammatical paraphrsing althaugh some of his views in this chapter we have seen eleswhere in past chapters.

Summary of a Ph., D. Thesis
- Entitled -

"AL-HAFIDZ B. HAJAR AL-ASQALANI'S GRAMMATICAL RESEARCH IN HIS BOOK FATH AL-BARI BISHARH AL-BUKHARI"

It contains an introduction, two parts and a summary.

In the introduction we discussed Grammatical research in the prophet's traditions and their problems comparing it with general Arabic grammer theory or with what is considered anomalous according to the general Grammatical rules using the same standards in judging poetry.

Traditions are still considered as a vast wealth for research which were abandoned for a long time and which might help studies of Arabic Language because they represent a stage of development in this language.

First part entitled "The Holy Traditions and Grammatical Research in AL-Hafidz B. Hajar's Book" which contains three chapters.

The first chapter is considered as an introduction and which entitled AL-Hafidz B. Hajar AL-Asqalani's life, education and poetry. In which we studied his private and general life with a list of his works.

In the second chapter which was entitled "Traditions as a subject of Grammatical studies" in which we discussed point of views of acceptence or refusal and we reached the result that grammarians followed a path in the middle and not of an absolute acceptence or refusal.

In this chapter we explained the defferent methods in using